

# **محاكمة الشيوعيين المصريين**

## **الجزء الثانى عشر**

انتقضة القاهرة فى ١٧ ، ١٨ يناير ١٩٤٧  
حوادث ١٩ يناير ١٩٧٧ بالجيزة  
قضية حزب العمال الشيوعى المصرى  
قضية حزب العمال والحزب الشيوعى المصرى  
امام المحكمة العسكرية العليا

**الاستاذ / عادل أمين**  
**المحامى**

القاهرة / ٢٠٠٢





إهداء ٢٠٠٦  
المرحوم / يوسف درويش  
القاهرة



هذا الكتاب إهداء من  
مكتبة يوسف درويش

## محاكمة الشيوعيين المصريين الجزء الثانى عشر

انتفاضة القاهرة فى ١٨.١٧ يناير ١٩٧٧  
حوادث ١٩ يناير ١٩٧٧ بالجيزة  
قضية حزب العمال الشيوعى المصرى  
قضية حزب العمال والحزب الشيوعى المصرى  
امام المحكمة العسكرية العليا

الاستاذ

عادل أمين

المحامى

القاهرة

٢٠٠٢



**الباب الاول**

**انتفاضة القاهرة**

**فى ١٧، ١٨ يناير ١٩٧٧**



# الفصل الأول

## الآخطارات والبلاغات

### الخاصة بالحوادث

#### القاهرة

فى الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ اخطر وزير الداخلية النائب العام انه بتاريخ ١٨/١/١٩٧٧ الساعة العاشرة لإربع صباحاً وقعت فى مدينة القاهرة مظاهرات وشغب من بعض عمال المنطقة الصناعية بطوان وطلبة كلية الهندسة بجامعة عين شمس والفنون الجميلة والمعهد التجارى بالزمالك وبعض المدارس الثانوية ، وانضم إليها عناصر أخرى بدعوى الاحتجاج على القرارات الأخيرة برفع اسعار بعض السلع . وامتدت موجات التظاهر لتشمل عدداً من اقسام المدينة مما ادى الى وقوع حوادث حريق عمد واتلافات وتعدى على قوات الشرطة من المتظاهرين وحدوث اضرار ببعض المباني والسيارات والأجهزة العامة ، وقد تم ضبط تلك الوقائع وضبط عدد من المتهمين فيها بمعرفة اقسام الشرطة المختصة . وقد استمرت وقائع التظاهر حتى الساعة الثالثة من صباح اليوم التالى ١٩/١/١٩٧٧ حتى تم فضها واتخذت الإجراءات المناسبة لتأمين المناطق التى وقعت فيها حوادث الشغب .

ونحيط سيادتكم علماً بأن المضبوطين فى هذه الحوادث محجوزين بسجن طره على ذمة تحقيق النيابة .

وفى الساعة العاشرة من صباح يوم ٢٠/١/١٩٧٧ اخطر وزير الداخلية النائب العام بالخطر السابق بشأن حوادث الشغب التى وقعت فى مدينة

القاهرة فقد تجدد وقوع هذه الحوادث صباح يوم ١٩ يناير الجارى باحياء متفرقة وينتج عنها وقوع عدد من حوادث الحريق العمد والاتلاف والتعدى على المنشآت العامة والخاصة وقد قامت قوات الشرطة بواجبها فى الدفاع عن هذه المنشآت وحمايتها وتم ضبط الوقائع التى ارتكبت بمعرفة اقسام الشرطة المختصة كما تم ضبط بعض المتهمين فى الحوادث وقد حجزوا على ذمة التحقيق مع المتهمين المضبوطين فى اليوم السابق بسجن طره والاستئناف وقد امتد وقوع هذه الحوادث حتى الساعة التاسعة من صباح اليوم .

### الاسكندرية

وفى الساعة الثالثة والنصف من صباح يوم ١٩ يناير ١٩٧٧ اثبت الاستاذ مصطفى عبدالرحمن المحامى العام لمدينة الاسكندرية فى محضره انه تلقى اخطاراً من قسم العطارين بوقوع مظاهرات بالمدينة وحدثت تلفيات بعدد من المنشآت العامة وحرائق واصابة عدد من المواطنين ورجال الشرطة ومقتل عدد آخر ، فبادر المحامى العام بالانتقال الى قسم العطارين واستدعى اعضاء النيابة حيث علم بأن الحوادث امتدت الى اماكن تقع فى دائرة نيابة غرب الاسكندرية ، وان مأمور القسم عرض عليه عدداً من المحاضر المحررة عن القتل والمصابين وحوادث الاتلاف التى تبلفت للقسم فقام بتوزيعها على اعضاء النيابة لتحقيقها .

كما اثبت المحامى العام لمدينة الاسكندرية ان العقيد عبدالبارى السيد من مباحث امن الدولة قدم إليه من الساعة الثالثة من صباح هذا اليوم محضر تحريات عن الاشخاص المحرضين على الحوادث التى وقعت وعددهم ٤٧ شخصاً وطلب ضبطهم وتفتيش اشخاصهم ، فاصدر انذره بذلك فى الساعة الثالثة وخمس دقائق من صباح يوم ١٩/١/١٩٧٧ .

وفى يوم ١٩٧٧/١/٢٢ اصدر النائب العام ابراهيم القليوبى امره بحظر نشر أو اذاعة أية معلومات عن التحقيقات التى تجريها النيابة العامة بشأن حوادث الشغب التى وقعت فى يومى ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ وما يتصل

بذلك من وقائع وتحقيقات تباشره نيابة امن الدولة وذلك تقديراً للمصالح العام ومراعاة لظهور الحقيقة فى احداث هذين اليومين وما يتصل بها من وقائع اخرى، نظراً لما لسه من تناقض فيما اذيع أو نشر عن هذه التحقيقات مما يؤدى الى عدم الاطمئنان الى ما ينسب صدره الى النيابة العامة من بيانات وحرصاً على ألا تتناول وسائل الإعلام ما قد يس المصالح القومية للبلاد وتقديراً لما قد يؤدى إليه النشر من اضرار بسلامة التحقيقات وتعطيل لضبط من قد يستدعى الامر ضبطهم من المتهمين .

### الجيزة

كما تلقى النائب العام منكرة من مدير امن الجيزة مؤرخه ١٩٧٧/٢/١ بشأن تسلسل الاحداث وتطوراتها يومى ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ بدائرة محافظة الجيزة جاء بها :

انه فى حوالى الساعة السادسة من مساء يوم ١٨/١/١٩٧٧ عبرت مجموعات من المواطنين كوبرى التحرير قادمة من القاهرة الى ميدان كوبرى الجلاء وقدر عددها بحوالى ١٥٠ شخصاً تقريباً وتبين انهم كانوا يشتركون فى مظاهرة كانت فى ميدان التحرير بالقاهرة وقام هؤلاء بقذف بعض الحجارة على فندق شيراتون مما نتج عنه تلفيات الواجهة الزجاجية لمكاتب شركة مصر للطيران الكائنة بالدور الارضى للفندق ، وعندما تصدت لهم قوات الامن تفرق بعضهم فى اتجاه شارع النيل دائرة قسم العجوزة وقلة منهم الى شارع التحرير حيث قام آخرون بقذف بعض الحجارة على محطة بنزين مصر للبترول بميدان الجلاء ، بينما من اتجهوا الى شارع النيل فقد وصلوا بالقرب من مستشفى هيئة الشرطة وكانوا فى طريقهم الى هذا المكان يقومون بالتعدى على السيارات العامة والخاصة التى يتصانف مرورها او وقوفها بالمنطقة وكانت قوات الامن تتابعهم وتمكنت من تقريبهم بمنطقة مستشفى هيئة الشرطة بعد ان تم ضبط اثني عشر شخصاً من المتظاهرين .

وفى حوالى الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم ١٨/١/١٩٧٧ خرج

بعض الطلبة المقيمين بالمدينة الجامعية بشارع احمد عرابي بامبابية وتجمع حولهم بعض المارة والاهالي بالمنطقة بميدان الكيت كات واخذوا في قذف السيارات المارة والموجودة في الميدان بالحجارة كما قذفوا مكتب بريد امبابية بشارع السودان ووضع بعضهم بعض مواشير المجارى التى كانت موضوعة باستطالة الجزيرة الوسطى بشارع السواحل بعرض الطريق لإعاقة حركة المرور وتم تصدى قوات الامن لهذه التجمعات وتمت السيطرة على الحالة فى الساعة الواحدة صباح يوم ١٩٧٧/١/١٩ وتم ضبط شخصان من المتظاهرين واعيدت مواشير المجارى الى وضعها الاول .

وفى حوالى الساعة السابعة من صباح يوم ١٩٧٧/١/١٩ تلتكأ عمال الوردية الليلية بمصنع الشوريجى للغزل والنسيج بامبابية فى الخروج وتقابلوا مع افراد الوردية الصباحية وتوجه بعضهم ليتجمعوا امام مصنع شركة الشرق للصرف الموجودة بنفس المنطقة وقد خرج من المصنع الاخير عمال قسم النسيج وتوجه هؤلاء العمال الى مقر هيئة المطابع الاميرية القريبة من هذه المصانع حيث رفض عمالها الخروج وواجهوا هذه التجمعات بفراطيم المياه فقام المتظاهرون بقذف واجهة مبنى المطابع بالحجارة وترتب على ذلك حدوث تلفيات بزجاج نوافذها وقد تصدت قوات الامن لهذه المظاهرة وحالت دون استمرارها فى التعدى على مبنى المطابع الاميريه .

ثم توجه هؤلاء المتظاهرون الى شارع النيل بامبابيه وتجمعوا امام قسم ومركز امبابيه حيث قاموا بقذف المبنيين بالحجارة وتم تفريق المتظاهرين ومنعهم من استمرار التعدى ، فعاد المتظاهرون للتجمع بمنطقة تاج النولة والمنيرة الغربية بامبابيه عن طريق الشوارع الفرعية وقام بعضهم بوضع اجسام صلبه على خطوط السكة الحديدية وتعرضت القوات التى حاولت التصدى لهم الى القذف بالحجارة وكانت كثافة المتظاهرين قد ازداثت بشكل كبير ، ثم عاد المتظاهرون حوالى الساعة الثانية عشر ظهر ذلك اليوم الى محاولة مهاجمة



مبنى قسم امبابية وقنغوه بالحجارة مما تسبب فى اتلاف نوافذه الزجاجيه كما اشعلوا النيران باحدى سيارات الشرطة وأتلفوا البعض الآخر منها ومنها سيارة الاطفاء التى كانت قد حضرت لخماد الحريق ، وكان المتظاهرين يحاولون اقتحام مبنى القسم الذى يوجد به مخازن السلاح ونخيرة مديرية الامن والدفاع الشعبى ، واطلق بعض المتظاهرين الاعيرة النارية تجاه مبنى القسم ، وتمكنت قوات الشرطة من السيطرة على الموقف والحيلولة نون اقتحام المتظاهرين القسم وتم تفريقهم واصيب نتيجة لذلك بعض ضباط الشرطة والجنود باصابات مختلفة كان اشدها اصابة عريف سرى بطلق نارى بصدره ونقل للمستشفى حيث توفى بعد ذلك متأثراً باصابته ، كما نتج عن ذلك ايضاً اصابة مواطن من المواطنين المتظاهرين أدت إلى وفاته وتم ضبط ٢٢ شخصاً من المتظاهرين خلال هذه العمليات .

وفى حوالى الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر يوم ١٩/١/١٩٧٧ تمكن بعض المتظاهرين بمنطقة المنيرة بامبابية من اشعال النيران فى احدى قطارات الركاب الذى كان قد توقف بسبب ما وضع من عوائق على شريط السكة الحديد بالمنطقة بعد ان قاموا بنهب محتويات القطار وتطاير الشرار والاجزاء المحترقة من القطار الى شونة شركة الشورىجى المجاورة لشريط السكة الحديد فاشتعلت بعض بالات القطن بها ، وقد تصدت قوات الشرطة للمتظاهرين وتوجهت سيارات الاطفاء لخماد هذه الحرائق إلا ان جموع المتظاهرين تصدت للقوات وسيارات الاطفاء ووضعت العوائق بالطريق للحيلولة نون وصولها لكان الحريق ووجهت القوات باطلاق بعض الاعيرة النارية من جانب المتظاهرين إلا انه تم السيطرة على الحالة بعد ذلك واتضح ان المتظاهرين كانوا قد اشعلوا النار ايضاً بمحطة سكة حديد امبابية وتوات سيارات هيئة السكة الحديد لخمادها وتمكن عمال شركة الشورىجى للنسيج بالتعاون مع نقطة مطافى المصنع من السيطرة على الحريق الذى امتد الى شونة الشركة واخلعاده ، ونتج عن كل ما تقدم اصابة بعض رجال الشرطة والمواطنين وتلفيات لبعض

السيارات الخاصة والعامة منها احدى سيارات الاسعاف واكشاك الجمعيات الاستهلاكية بمنطقة تاج النولة وشارع السودان وسرقة محتوياتها ومقر وحدة الاتحاد الاشتراكي بجزيرة امبابه .

وتوات تجمعات المتظاهرين وتحركاتهم بمنطقة امبابه وكانت تلك التجمعات تعاود محاولة التعدى على القوات عند التصدى لها ثم تركزت هذه التجمعات بميدان الكيت كات والمنيرة .

وخلال ذلك وحوالى الساعة الخامسة من مساء نفس اليوم قام المتظاهرون باشغال النيران فى عدد ٢ تروالى باس واتلاف مكتب ناظر المحطة بميدان الكيت كات واستمرت التجمعات وتصدت القوات المسلحة لها حوالى الساعة الثانية من صباح يوم ١٩٧٧/١/٢٠ ، واستمرت بعض المظاهرات تتحرك بمنطقة وسط المدينة فى انحاء متفرقة بدائرة قسم النقى والعجوزة وتعدى بعضها على السيارات الخاصة والعامة وبعض مباني المصالح الحكومية والمحال الخاصة وخلال هذه التحركات قذف بعض المتظاهرين مبنى المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية بالحجارة فالتقوا بعض الواح زجاج المبنى. كما كان مبنى وزارة الزراعة والسيارات المحيطة به سواء الخاصة أو العامة هدفاً للمتظاهرين الذين قاموا بعمليات اتلاف المبنى ولهذه السيارات ، وحوالى الساعة الرابعة والنصف من مساء ١٩٧٧/١/١٩ وكانت قوات الامن تقوم بتفريق تلك المظاهرات والتصدى لها وحالت دون استمرارها للتعدى على المصالح الحكومية والمنشآت الخاصة ، وتم ضبط ١٢ شخصاً من الذين اشتركوا فى تلك المظاهرات وتوفى اثنان واصيب اخرون من المتظاهرين .

وفى منطقة تسمى الجيزة ويولاق الدكرور بدأ تجمع يضم حوالى ٢٠٠ شخصاً بميدان الجيزة فى الساعة التاسعة صباح يوم ١٩٧٧/١/١٩ وبدأوا فى التعدى على وسائل المواصلات العامة والخاصة بعد ان زاد عددهم وبدأت قوات الامن للتصدى لهم لمحاولة تفريقهم ومنع تعدياتهم إلا انهم كانوا يعاوبون التجمع وياعداد متزايدة بمنطقة الربيع الجيزى وشارع المحطة وميدان محطة الجيزة ومنطقة نفق الاهرام وميدان الجيزة حتى كوبرى الجيزة وقاموا خلال ذلك

بالاعتداء على مبنى مجمع المصالح الحكومية والمباني الحكومية الاخرى ومنها مبنى بنك التسليف ومديرية التموين واشطوا النيران ببعض سيارات الشرطة والسيارات الحكومية المتواجدة امام تلك المصالح وبعض سيارات الترولى والامنبوس وبعض سيارات قوات الاطفاء التى حاولت مكافحة تلك الحرائق وكانت تلك الحوادث فى الفترة من بدء المظاهرات حتى حوالى الساعة الثانية عشر والنصف ظهر ذلك اليوم وحوالى الساعة الواحدة بدء وصول افراد القوات المسلحة بسياراتهم الى ميدان الجيزة حيث شرعوا فى تقريق المتظاهرين الذين كانوا مستمرين فى التجمع فى جميع الشوارع المحيطة بالميدان ومنطقة نفق الاهرام ، وكانوا مستمرين ايضا فى عمليات اشعال الحرائق بسيارات النقل العام ولافتات الاعلانات ومحطات البنزين ووضع المعوقات بشارع الاهرام .

وانتقلت جموع من المتظاهرين من منطقة الجيزة واتجهت الى شارع الاهرام حيث انضم إليهم بعض اهالى المنطقة المحيطة وحاول بعضهم قذف مبنى محافظة الجيزة بالحجارة إلا ان قوات الشرطة تصدت لهم وحالت دون استمرارهم فى التعدى على مبنى المحافظة ، وهاجم البعض الآخر مبنى وملهى الاوبرج بشارع الهرم وتوالى بعد ذلك مهاجمة باقى الملاهى الليلية بالشارع ونهبت محتوياتها ومحاولة احراق البعض منها وتمكنت قوات الشرطة من مطاردتهم ومنع استمرار تعدياتهم بالمنطقة .

واستمرت التجمعات واعمال الشغب بميدان الجيزة والشوارع المحيطة به وتصدى رجال القوات المسلحة والشرطة لها حتى ساعة متأخرة من الليل وامكن فى هذه الاثناء ضبط عدد ٢٤ من المتظاهرين وتنتج عن هذه العمليات وفاة عدد ١٠ مواطنين واصابة عدد ٨٨ مواطناً بدانثرى قسم الجيزة وبولاق الدكرور، كما اصيب بعض ضباط وافراد الشرطة والقوات المسلحة باصابات مختلفة .

## حلوان

فى حوالى الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء ١٨ يناير سنة ١٩٧٧ بدأت احداث الشغب بالقاهرة بخروج عمال شركة مصر - حلوان للفرز والتسيج بتحريض العاملين بالشركة فى مظاهرات اخذت تطوف بمنطقة

حلوان مرردة هتافات عداثية ضد سياسة الحكومة وقرارات رفع الاسعار والقيادة السياسية ، ونجح المتظاهرون فى اخراج بعض عمال المصانع الاخرى الكائنة بالمنطقة ، واثناء تجولهم كانوا يتلفون ما يصادفهم من المنشآت العامة والسيارات العامة والخاصة ثم قاموا بتعطيل المواصلات العامة وذلك بوضع الاحجار وفروع الاشجار على امتداد كورنيش النيل وقذف الحجارة على السيارات والمارة لهذا الشارع ، وقد تم عزل منطقة حلوان عن باقى انحاء المدينة ولكن امكن لبعض المتظاهرين التسلل الى وسط المدينة .

### كلية الهندسة عين شمس

فى الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر يوم ١٨/١/١٩٧٧ بدأت مظاهرة من كلية الهندسة جامعة عين شمس قوامها حوالى ٢٠٠ طالب من الدارسين بتلك الجامعة وأخذت مسارها حتى شارع الجيش متجهة الى مجلس الشعب وكان بعض المشتركين فيها يريدون هتافات معادية للنظام القائم والقيادة السياسية والحكومة وقرارات رفع الاسعار . وحاول المتظاهرون الالتحام برجل الشارع وانضم الى هذه المظاهرة مظاهرات اخرى خرجت من كلية الفنون الجميلة والتربية بالزمالك والمعهد العالى التجارى بالزمالك وبعض طلبة الثانوى ، وقد تمكن بعض المتزعمين لتلك المظاهرات من توجيهها الى مجلس الشعب وانضم إليهم عدد من العمال الذين تمكنوا من التسلل من منطقة حلوان ويبلغ عدد المتظاهرين امام مجلس الشعب فى الساعة الرابعة والنصف حوالى ٢٠٠٠ شخص يريدون نفس الهتافات العدائية واخذوا يقذفون رجال الامن بالحجارة فاسدى إليهم النصيح بالانصراف فلم يمتثلوا فانثروا بالتفرق ولكنهم اصرروا على موقفهم وحاولوا اقتحام مجلس الشعب فتصدت لهم قوات الامن المركزى وامكن تفريقهم إلا انهم تفرقوا الى مظاهرات فرعية وانضم الى صفوفها العديد من المواطنين واخذت تجوب منطقة وسط المدينة حيث قام بعض المتظاهرين باتلاف العديد من المنشآت العامة والخاصة ووسائل المواصلات العامة والنقل والسيارات الخاصة واقسام الشرطة وسياراتها وبعض المحلات التجارية

ان مجتمعنا منقسم الى معسكرين متباعدين : معسكر جماهير الشعب الكادحة التى تنتج خيرات الوطن وفى نفس الوقت تعيش حياة لا انسانية فلا تجد قوت يومها وتتدهور كافة انواع خدماتها فالمواصلات مزحمة والاسكان حتى فى الحواضر غير موجود ومحرومة من ابسط حقوق الرعاية الصحية ، ومعسكر الطبقة الحاكمة التى تعيش حياة مترفة وتحصل على اعلى المرتبات والدخول وتعيش فى قصور شاهقة وتمتلك العربات الفارهة . وقد بلغ الفارق بين المعسكرين فارقاً بشعاً حتى ان دخل الفرد من الطبقة الغنية يسلم على دخل الفرد من الطبقة الفقيرة ( ٢٠٠ ) مرة .

ولقد جاءت قرارات الحكومة الأخيرة نتاجاً طبيعياً للوضع اللاديمقراطى الذى انت فيه هذه الحكومة ، وفى الوقت الذى تحرم فيه جماهير الشعب الكادح من ابسط الحقوق فى التعبير المر كالأضراب والتظاهر السلمى أو فى اصدار صحف تعبر عن آرائها أو فى التكتل صفأً واحداً فى احزاب شعبية تدافع عن مصالحها ، فى هذا المجتمع كان طبيعياً ان تاتى حكومة لاتعبر عن جماهير الشعب لانها انتخبت فى جوسليت فيه حريات الشعب .

وتلجأ الحكومة دائماً الى تزيف الحقيقة خلف يؤس الجماهير وشقائنها فتحتل بلن الحرب هى سبب الأزمة وتقول ان الحرب واجب وطنى تضحمى جماهير الشعب فى سبيله ، ولكن اس البلاء هو ان الحكومة تحمل الطبقات الفقيرة وحدها اعباء الحرب وتعفى منها الطبقة العليا فتزيد الفقراء فقراً وتحافظ على ثراء الاغنياء .

وتطرح الحكومة الحل فى فتح بلاندا امام غزورأس المال الاستعمارى ، ولقد بات امر الافتتاح هذا جلياً فلم يجلب افتتاح الكاباريهات وتشبيد الفنادق السياحية واستيراد السفن أب والبيسى كولا الامريكى ، وقد كانت بشأنه على الطبقة العاملة أن تم طرد وتشريد ( ١٦٦٠ ) عامل من المصانع التى تحولت الى الهيئة العربية للتصنيع الانفتاحية .

واليوم يا جماهير الشعب تواصل هذه الحكومة سياسة استغلال الجماهير وسلب قوت يومها فترفع اسعار السلع الاساسية بدعوى سد العجز فى الميزانية بدلاً من مصادرة اموال المليونيرات لسد هذا العجز ، وكان حلم الحكومة ان يمر الامر بسلام كالعادة ..... ولكننا خرجنا جميعاً الى الشوارع لنعلن الرفض بل والتحدى فلم يعد الامر يحتمل السكوت ، رافعين مطالبنا فى ضرورة ربط الاجور بالاسعار فى ارتفاعها المستمر ورفع الحد الأدنى للاجور من ١٢ الى ٣٠ جنيهاً مع الغاء بدلات التمثيل وتخفيض اجور الطبقة العليا .

وإن كنا قد قلنا كلمتنا بالامس ورنبت الحكومة بالإرهاب بمواجهتنا بالامن المركزى الامر الذى اظهر بجلاه زيف دعاوى السلطة عن الديمقراطية . وليس امامنا الآن إلا أن تواصل ويعزم من حديد اضراباتنا ومظاهراتنا واضعين الحكومة امام امرين اما ان تتراجع وتلغى قراراتها الأخيرة واما ان تستقيل فوراً ، وإن كنا نعلم ان أية حكومة تأتى فى ظل غياب حريات الشعب لن تحقق مطالبه الاساسيه ... إلا انها خطوة على الطريق .

اليوم قد بدأنا الطريق .... وحركتنا نتقدم بخطى ثابتة وما علينا إلا ان نقف صفاً واحداً خلف مطالبنا واعين لاساليب السلطة إذا حاولت تقطعت وحدة العمال والطلاب والموظفين التى تحققت اسمى صورها بالامس فى الشوارع فى مواجهة الامن المركزى والنضال سوياً ضد سياسة الحكومة .

**ولتسقط قرارات الحكومة الأخيرة**

**ولتسقط الحكومة ذاتها**

**وعاش تضامن العمال والموظفين والطلاب**

**وعاش كفاح الشعب المصرى**

**نلادى الفكر الاشتراكى**

الخاصة والعامّة والفنادق كما اشعلوا النيران في بعض المباني والمؤسسات الصحفية ، وقد اصمر المتظاهرون على الاستمرار في التظاهر حتى فجر اليوم التالي واستمروا في اعمال العنف .

ومنذ الساعة الثامنة من صباح يوم ١٩/١/١٩٧٧ توالى انتشار المظاهرات في جميع انحاء المدينة واستمر المتظاهرون في التعدي على المنشآت وأقسام الشرطة رغم الاعلان عن ايقاف العمل بالقرارات الاقتصادية الأخيرة الخاصة برفع الاسعار وبتج عن ذلك وقوع حوادث حريق واتلاف وتعدي على رجال الشرطة اصيب من جرائها العديد منهم ومن المتظاهرين ثم اضطرت القوات الى استخدام طلقات الرش في الهواء ثم على الارجل ثم اضطرت الى اطلاق الاعيرة النارية لاحباط محاولة الاستيلاء على اقسام الشرطة واشعال النار فيها والاستيلاء على الاسلحة الموجودة بها .

ثم صدر قرار الحاكم العسكري بفرض حظر التجول اعتباراً من الساعة الرابعة مساء هذا اليوم واشتركت بعض وحدات القوات المسلحة مع الشرطة في تنفيذه .

### **الترسانة البحرية**

قامت مجموعة من عمال شركة الترسانة بالاسكندرية صباح يوم ١٨/١/١٩٧٧ بالعمل على تجميع أكبر عدد ممكن من زملائهم عمال الشركة للخروج في مظاهرة في الطريق العام لاعلان احتجاجهم على رفع الاسعار وتكليب الجماهير على الحكومة التي قامت باتخاذ هذه القرارات وبدأ الخروج في جماعات متفرقة من مقر الشركة الى الطريق العام متجهين الى بعض الشركات المجاورة ، واستمروا في مسيرتهم حتى وصلوا الى الشركة المصرية للاحذية (باتا) ثم وصلوا الى ميدان التحرير بالمنشية حيث انضم إليهم عمال بعض الشركات الأخرى وبعض افراد من طبقات الشعب المختلفة ووصل عند افراد هذه المظاهرة الى ما يقرب من عشرة آلاف شخص ، وقد تقابل محافظ الاسكندرية مع بعض افراد هذه المظاهرة واسدى إليهم النصيح للعدول عن الاستمرار في التظاهر إلا انه رفضوا الامتثال لنصيحته واستمروا في

تظاهروهم حتى تلاقوا مع جموع طلاب الكليات الجامعية التي خرجت في مظاهرات مماثلة وقد تسببت هذه المظاهرات في ائتلاف بعض شركات القطاع العام وحرق بعض نقاط الشرطة واصابة رجال الشرطة والمواطنين ، وكان المتظاهرون يريدون الهتافات المعادية للقيادة السياسية ولنظام الحكم القائم .

### **منشور الاتوبيس**

فى حوالى الساعة الثامنة صباحاً من يوم ١٩/١/١٩٧٧ استقل الجندى شرطه مصطفى محمود على البيرماوى اتوبيس خط رقم ٩ من ميدان رمسيس فى طريقه الى مقر عمله بمديرية امن الجيزة . وفى اثناء وقوفه ناحية الدرجة الاولى حضر اليه المحصل وعندما علم انه شرطى اخبره انه يوجد احد الاشخاص ملتحى يجلس بالدرجة الثانية من الاتوبيس وقد ركب منذ الساعة الخامسة والنصف صباحاً نهائياً واياباً ويحمل معه لفة كبيرة ويقوم بتوزيع اوراق مطوية على الركاب ، ثم صاحبه الكمسارى حيث اشار الى هذا الشخص الذى تبين انه الطالب طلعت حسن معاذ ربيع فسأله عن اسمه فرفض الاجابة فاخبره انه شرطى وان يشتبه فيه ويود اصطحابه الى القسم فرفض وكان الاتوبيس قد وصل الى قرب قسم العجوزة فطلب من المحصل ايقاف السيارة وقام بمساعدة بعض الركاب بانزال هذا الشخص بعد ان حصل منه على اللفافه وبخل به الى قسم العجوزة بمعاونة الجنود الموجودين على باب القسم ثم تولى المقدم عصام الدين فتح الضابط بادارة مباحث امن الدولة فرع الجيزة التحقيق .

### **نص المنشور**

#### **للتضامن ضد قرارات الحكومة**

خرجت جموع الشعب لتعلن رفضها وترفع مطالبتها المشروعة ، وواجهتها الحكومة بالإرهاب وخرج العمال والموظفون والطلاب والتقى الجميع فى الشارع ، التقى معسكر المظلومين المستقلين فى مواجهة ظالمهم .



## الفصل الثانى

### بلاغات مباحث امن الدولة

#### الخاصة بالتحريض

(١)

ولم تضيق مباحث امن الدولة وقتاً فسارع العقيد منير محسن من ادارة مباحث امن الدولة فرع القاهرة بتحرير محضر تحرياته فى الساعة الواحدة من صباح يوم ١٩/١/١٩٧٧ الذى اثبت فيه أنه بالنسبة لاحداث الشغب والمظاهرات التى حدثت بالمدينة صباح امس ١٨ الجارى فقد ثبت من التحريات والمعلومات التى توفرت لدى الفرع ان المتزعمين والمحركين لتلك الاحداث من العناصر الماركسية ومدعى الناصرية وهم : (١) صلاح الدين متولى عيسى (٢) شوقية الكردى شاهين (٣) رفيق الكردى شاهين (٤) محمد احمد عيد وشهرته حمدى عيد (٥) عزيزة كامل محمد (٦) احمد سامى الوكيل (٧) رفعت بيومى محمد على (٨) محمد شريف احمد مراد (٩) محمد محمود النمر (١٠) محمد حسن خضر شريف (١١) عادل محمد حامد (١٢) احمد مبروك محمد حسن (١٣) سمير فاضل ابراهيم عبدالرحمن (١٤) عزت عبدالمجيد صيره (١٥) حسن محمد محمود (١٦) على محمد احمد ابوالنجا (١٧) ابراهيم على عبدالوارث (١٨) المشرف مختار حسن (١٩) حسين محمد محمود معلوم (٢٠) ادهم العشماوى انور العشماوى (٢١) حامد متولى احمد جبر (٢٢) حمدى يسن على عوض (٢٣) صابر محمد عماد (٢٤) قمرء اسماعيل عفيفى (٢٥) محمد مجدى محمود (٢٦) سيد عبدالغنى عبدالطلب (٢٧) عادل عبدالعزيز محمود عبدالرحمن (٢٨) محمود ابوالفضل محمد بدران (٢٩) عادل امام الليثى

(٢٠) عبد الجليل محمد خليفة (٣١) عبد المجيد عبد العال عبد المجيد (٣٢) احمد عبد الرحمن الجمال (٣٣) عثمان حامد محمد على (٣٤) انيس سالم انيس (٣٥) محمد محمود محمد بركات (٣٦) محمد محمد موافى (٣٧) مجدى حسن حسنى محمد زكى (٣٨) مجدى عبد الحميد فرج بلال (٣٩) حسين محمد (٤٠) فيليب جلاب جلاب (٤١) يوسف عبده صبرى (٤٢) على امين شمعدى (٤٣) ابو المعاطى السنوى (٤٤) رومانى حلمى ، وهم من العناصر المثيرة للشغب .

يعرض للسيد رئيس نيابة امن الدولة العليا رجاء الاذن بضبط المذكورين وتفتيشهم وتفتيش منازلهم ومن يتواجد معه .

ثم اثيرت محضر المحضر فى الساعة الثالثة وخمسة واربعون دقيقة من صباح يوم ١٩/١/١٩٧٧ فى نهاية محضره انه اتصل بالاستاذ مصطفى طاهر رئيس نيابة امن الدولة العليا تليفونياً وتلا عليه هذا المحضر وما تضمنه من اسماء المطلوب ضبطهم وتفتيشهم فافاد بأنه اصبر انناً كتابياً بذلك فى تاريخ وساعة هذا الاتصال واملاه تليفونياً مضمون هذا الاذن لسرعة تنفيذه لنوعى الاستعجال التى تقتضيها حالة الامن على ان يرسل إلينا فيما بعد الاصل المكتوب لهذا الاذن .

وقد اثبت رئيس نيابة امن الدولة العليا الاستاذ مصطفى طاهر فى ١٩/١/١٩٧٧ الساعة ٤٥:٣٠ص ان اللواء مفتش المناقصات العامة بفرع القاهرة اتصل به تليفونياً وتلى عليه محتوى محضر تحريات الفرع عن احداث الشغب التى وقعت اليوم بالقاهرة متضمناً اسماء من دلت هذه التحريات على تحريضهم عليها ومشاركتهم فيها ومجموعهم اربعة واربعون شخصاً (واورد اسماءهم) .

وان تقدم من هذه التحريات دلائل معقولة على ارتكاب المتهمين جرائم الإثارة والتحريض على التجمهر والتظاهر والمساهمة فيها مما يسوغ الاذن بضبطهم وتفتيشهم .

## لذلك

نأذن لأى من السادة ضباط مباحث امن الدولة بضبط المذكورين وتفتيش اشخاصهم ومساكنهم ومقار اعمالهم وتفتيش اى شخص يتواجد معهم حال التفتيش متى قامت على اتهامه امارات قوية لضبط ما لديهم من اوراق ونشرات أو غيرها متصلة بالجريمة ، على ان يتم ذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اصدارنا الان .

هذا وقد حررنا هذا الاصل المكتوب للائن واملينا مضمونه تليفونياً فى حينه لتنفيذ مقتضاه لدواعى الاستعجال .

رئيس النيابة

(٢)

كما قامت مباحث امن الدولة بتقديم محضر تحريات أخر حرر فى الساعة الثانية وخمسة واربعون بقيقة صباح يوم ١٩/١/١٩٧٧ الذى ذكرت فيه انه بمتابعة نشاط عناصر حزب العمال الشيوعى المصرى تبين ان هيكल الحزب يتكون من :

(أ) لجنة مركزية : تضم قادته الذين يضعون سياساته ويحددون مواقفه من القضايا السياسية والسلطة ويصدرون تليفاتهم لعناصره وتضم هذه اللجنة كل من :

١- كمال خليل خليل خريج كلية الهندسة جامعة القاهرة .

٢- ابراهيم عبدالعزيز عزام طالب بهنسة القاهرة .

٣- مجدى عبدالفتاح طالب بتجارة القاهرة .

٤- احمد بهاء الدين شعبان طالب بهنسة القاهرة .

٥- أمير حمدي سالم طالب بحقوق عين شمس .

٦- رضوان مصطفى الكاشف طالب باداب القاهرة .

- ٧- سمير حسن حسنى خريج كلية اداب القاهرة .
  - ٨- محمود حسن الشاذلى اخصائى اجتماعى بوزارة التخطيط .
  - ٩- محمد عزت ابراهيم عامر مهندس بوزارة التخطيط .
  - ١٠- محمد فريد سعد زهران طالب بزراعة القاهرة .
  - ١١- السيد محمد الطراوى طالب بهندسة الازهر .
  - ١٢- طلعت معاذ ربيع طالب بآداب القاهرة .
- (ب) لجان قيادية : تضم عناصر الحزب التى تقوم بالعمل بالمحافظات المختلفة وامكن كشف لجان القاهرة والجيزة والاسكندرية والفريية وهى :
- القاهرة:**

**لجنة الدرب الاحمر وتتكون من :**

- ١- محمود ملحت محمد ابراهيم - مدرس بمدرسة الطمية الجديدة  
الاعدادية .
  - ٢- ابراهيم عبدالرازى محمد - طالب بهندسة القاهرة .
  - ٣- ناهد رزق حنا - طالبة بهندسة القاهرة .
  - ٤- خضرى احمد محمد منصور - مهندس بمصنع الكوك .
  - ٥- سميحة احمد الكفراوى - طالبة بآداب القاهرة .
  - ٦- رحمه محمد رفعت - طالبة بكلية البنات الإسلامية .
- لجنة المنيل وتتكون من :**
- ١- محمد خالد محمد عبدالحميد منور - مهندس بميناء القاهرة الجوى .
  - ٢- سلوى ميلاد يعقوب حنا - طالبة بهندسة عين شمس .
  - ٣- نزار محمود سمك - طالب بزراعة القاهرة .
  - ٤- ماجده محمد عدلى - طالبة بطب الازهر .

### لجنة رياض الفرج وتتكون من :

١- شوقي الكردي محمد نصر شاهين - طبيب بيطرى بشركة القاهرة  
للأبوية .

٢- احمد محمد محمد فتح - طالب بهندسة القاهرة .

٣- احمد نصر الدين احمد ابو بكر - مهندس بشركة الحديد والصلب .

٤- فاروق ابراهيم حجاج - طالب بهندسة عين شمس .

٥- محمد محمد فتح - طالب بهندسة عين شمس .

٦- عبدالظاهر منصور الامبايى - طالب بالمعهد الفنى بالمطرية .

### لجنة جامعة القاهرة وتتكون من :

١- احمد زكى احمد محمد - طالب طب القاهرة .

٢- شهرت محمود امين العالم - طالبة علوم القاهرة .

٣- محمد محمد فراج ابوالنور - طالب بكلية آداب القاهرة .

٤- محمد فريد محمد عزت راغب - طالب بكلية الفنون الجميلة .

٥- محمد شوقي سعد حيدر - طالب بكلية الاقتصاد .

٦- انور زينهم - طالب بآداب القاهرة .

٧- اكرام يوسف السيد - طالبة بكلية الاقتصاد .

### لجنة جامعة عين شمس وتتكون من :

١- اسامة خليل خليل - طالب بحقوق عين شمس .

٢- عماد حسن صيام - خريج زراعة عين شمس .

٣- محمد خليل خليل - طالب بهندسة عين شمس .

### لجنة الجيزة وتتكون من :

- ١- احمد سيف الاسلام عبدالفتاح - طالب بكلية الاقتصاد .
- ٢- محمد نديم دراج ضابط احتياط .
- ٣- احمد محمد صديق عبدالصمد - طالب بمعهد الخدمة الاجتماعية .

### لجنة جامعة الاسكندرية وتتكون من :

- ١- عبدالحكيم تيمور الملوانى - طالب بهندسة الاسكندرية .
- ٢- عصام الدين عبدالعزيز يرعى - طالب بهندسة الاسكندرية .
- ٣- سعيد محمد أبو شهبه - طالب بهندسة الاسكندرية .
- ٤- محب ميشيل يوسف - طالب بهندسة الاسكندرية .
- ٥- محمود محمد الرجال - طالب طب الاسكندرية .
- ٦- حنان يوسف عبده - طالبة بتجارة الاسكندرية .
- ٧- حسنى محمد محمود عبد الرحيم - طالب بهندسة الاسكندرية .

### لجنة شركة الترسانة البحرية وتتكون من :

- ١- السيد مصطفى فرج - عامل بالشركة .
- ٢- ثناء الله محمود فؤاد - فنى بالشركة .
- ٣- محمد سالم المهندي - ملاحظ بالشركة .
- ٤- مسعد السيد صالح - مهندس بالشركة .
- ٥- محمد حنفى السمان - فنى بالشركة .

### لجنة محافظة الغربية وتتكون من :

- ١- يحيى مبروك شرياش - طالب بطب طنطا .
- ٢- مصطفى على الخولى - طالب بكلية التربية بطنطا .

٣- محمد عيسى غانم - خريج كلية علوم طنطا .

٤- خالد عبدالفتاح ابراهيم - طالب طب طنطا .

٥- محمد حلمى ابو العينين معوض - طالب بزراعة المنصورة .

٦- محمد هشام عبدالفتاح ابراهيم - طالب آداب طنطا .

٧- نشأت محمد عيسى - طالب طب طنطا .

واضاف محرر محضر التحريات ان هذا الحزب يصدر نشرة باسم شيوعى مصرى ونشرتين جماهيريتين باسم الانتفاض وطريق الكادحين .

واقفل المحضر فى الساعة ٢:٤٥ ص يوم ١٩/١/١٩٧٧ ويعرض على رئيس نيابة امن الدولة العليا برجاء الاذن بضبط وتفتيش اشخاص المذكورين بالمحضر ومحال اقامتهم ومن يتواجد معهم وقت الضبط .

وفى الساعة الرابعة من صباح يوم ١٩/١/١٩٧٧ ان رئيس نيابة امن الدولة العليا الاستاذ مصطفى طاهر بضبط الاشخاص المذكورين وعددهم ستون شخصاً وتفتيش اشخاصهم ومساكنهم واى مقار عمل لهم وكذلك ضبط وتفتيش من يتواجد معهم متى قامت على اتهامه امارات قوية .

(٣)

وفى الساعات الاولى من صباح يوم ١٩/١/١٩٧٧ عرض على رئيس نيابة استئناف الاسكندرية الاستاذ حافظ السلمي محضر تحريات العقيد عبدالهادى السيد بمباحث امن الدولة فرع الاسكندرية الذى اثبت فيه ان تحريات الفرع دلت على ان مجموعة من نوى الميول الشيوعية ومدعى الناصريه من طلبة الكليات بالاسكندرية قد دأبوا فى الآونة الأخيرة على عقد الاجتماعات البورية فيما بينهم فى الكليات ومبنى اتحاد طلاب جامعة الاسكندرية يناقشون فيها الحالة الاقتصادية فى البلاد وما تمر به البلاد من ازمة اقتصادية ، وقرروا بالامس استغلال فرصة اعلان الحكومة لزيادة اسعار بعض السلع الاستهلاكية والصناعية واتفقوا على القيام بمظاهرة على مستوى الجامعة والخروج بها من

الحرم الجامعى الى شوارع المدينة فى محاولة لإثارة جماهير الشعب ضد السلطة مستقلين سوء الحالة الاقتصادية ومعاناة الجماهير منها وهذه العناصر الطلابية هى :

- ١- عبدالحكيم تيمور الملوانى (كلية الهندسة) ٢- حسنى محمد عبدالرحيم (كلية الهندسة) ٣- ابراهيم عطيه الباز (كلية الهندسة) ٤- سعيد محمد ابوشهيه (كلية الهندسة) ٥- منصور وفيق محمود لطفى (كلية الهندسة) ٦- صلاح عبدالسلام الديب (كلية الهندسة) ٧- صلاح الدين محمد صالح ابراهيم (كلية الهندسة) ٨- السيد السيد على (كلية الهندسة) ٩- عصام الدين محمد عبدالعزيز البرعى (كلية الهندسة) ١٠- محمد وجدى حسين حمذى (كلية الهندسة) ١١- محمود محمد الرجال (كلية الطب) ١٢- مشيل يوسف عبود (كلية الآداب) ١٣- رمضان صالح احمد السيد (كلية الآداب) ١٤- سعيد شفيق علام (معهد الخدمة العالى) ١٥- يسرى محمد حسن ابراهيم (كلية الآداب) ١٦- محمد عيارى سعد حسن (كلية الزراعة) ١٧- وجدى عبدالعزيز جانو (كلية الزراعة) ١٨- ايمان كمال عبده عوض (كلية الزراعة) ١٩- مجاهد محمد عبدالبارى (كلية التجارة) ٢٠- محمد حمذى بسيونى ابوكيله (كلية التجارة) ٢١- جمال جاب الله احمد يوسف (كلية الزراعة) .

والمذكورون معروفون جميعاً بتعصبهم لليبولهم الماركسية ودأبوا على إثارة الشغب والقتال والبلبه فى صفوف القاعدة الطلابيه بالجامعة عن طريق مجلات الحائط المناهضة لنظام الحكم القائم كذا عن طريق الندوات وحلقات النقاش .

ومن العناصر الناصرية الطلاب الآتية اسمائهم :

- ١- على عبدالرازق عبداللاه (كلية الآداب) ٢- عبدالرحمن حسين عبدالرحمن الجوهري (كلية الآداب) ٣- محمود محروس على دعبس (كلية الآداب) ٤- محمود حسن رضوان (كلية الآداب) ٥- محمد محمد على حجازى (كلية التجارة) ٦- مجدى محمد خلف عطيه (كلية التجارة) ٧- عادل محمود ابراهيم (كلية التجارة) ٨- محمد عبدالمنعم حسن (كلية الهندسة) ٩- عاطف



محمد عبدالمنعم جلاب (كلية الحقوق) ١٠- كمال محمود عبدالفتاح الرشيدى (كلية الآداب) ١١- عنتر يحيى اليرنس (كلية التجارة) ١٢- سعد عبدالعزيز عكازى (كلية التجارة) ١٣- على علاء الدين حسين مرسى (كلية التجارة) ١٤- يونس عبادى احمد (خريج كلية التربية) ١٥- محمد حامد عباس (خريج كلية الصيدلة) ١٦- احمد مننى احمد محمد (عضو منظمة الشباب) ١٧- ضياء عبدالرحمن محمد الطحان (عضو اتحاد طلبة الهندسة) .

وقد خرجت اليوم مظاهرة من كلية الهندسة بعد ان قامت بتحريض الطلاب على الانضمام إليها وتبردت الهتافات المعادية لنظام الحكم . كما خرجت مظاهرة من كلية الآداب فى اتجاه محطة الرمل مساء اليوم .

كما قامت مجموعة من العمال الشيوعيين بشركة الاسكندرية للترسانة البحرية بعقد اجتماع فى مقر الشركة بعد صدور القرارات الاقتصادية برفع اسعار بعض السلع الاستهلاكية وقرروا تجميع اكبر عدد من زملائهم والخروج بهم فى مظاهرة فى الطريق العام بحجة اعلان سخطهم على رفع الاسعار وتأييب الجماهير الشعبية على الحكومة التى قامت باتخاذ هذه القرارات وتنحصر هذه العناصر فى كل من :

١- السيد مصطفى فرج ٢- عبدالرحمن اسعد سليمان ٣- محمد حفى السمان ٤- ثناء الله محمود فؤاد ٥- عباس عبدالنبي مرسى ٦- محمد مصطفى محمد على ٧- المهندس سعد السيد صالح الطرابيلى ٨- المهندس مرتضى عبدالستار .

وقد افلحت هذه العناصر فى التأثير على زملائهم عمال الشركة وبدأوا فى الخروج فى جماعات متفرقة منذ الصباح من مقر الشركة الى الطريق العام محرضين عمال الشركات المجاورة للانضمام إليهم ، وحاول رجال الامن اقناعهم والدول عن هذا الاتجاه إلا انهم لم يمتلكوا لهذا النصيح واستمروا فى مسيرتهم حتى وصلوا الى الشركة المصرية للأحذية (باتا) واستمروا فى السير حتى وصلوا الى ميدان التحرير بالمتشيه حيث انضم إليهم العمال من شركات

اخرى وبعض الافراد من طبقات الشعب المختلفة وقد وصل عدد افراد هذه المظاهرة ما يقرب من عشرة آلاف شخص ، وقد تقابل محافظ المدينة مع بعض افراد هذه المظاهرة واسدى إليهم النصيح للعدول عن الاستمرار فى التظاهر إلا انهم رفضوا الامتثال لنصيحته واستمروا فى تظاهرهـم حتى تلاقوا مع جموع الطلبة ، وانتقدت آراء قيادات تلك المظاهرات على الخروج فى شكل عدة مظاهرات تغطى جميع انحاء المدينة مما اعطى الفرصة لبعض مثيرى الشغب من الغوغاء من الاشتراك معهم فى مظاهراتهم وارتكاب بعض حوادث التخريب والاتلاف ونهب بعض المحلات العامة وشركات القطاع العام والاتلاف وحرق بعض نقاط الشرطة بالمدينة واصابة بعض رجال الشرطة والمواطنين ، وكان المتظاهرون ومتزعميهم يريدون الهتافات المعادية للقيادة السياسية ولنظام الحكم القائم والتحريض علانية على قلب النظام وإثارة السخط والبغضاء للقائمين عليه وزعزعة الثقة فيهم .

ويعرض على السيد رئيس النيابة رجاء الانن بضبط وتفتيش المذكورين .  
وفى الساعة الثالثة وخمس دقائق من صباح يوم ١٩/١/١٩٧٧ اذن الاستاذ حافظ السلمى رئيس نيابة استئناف الاسكندرية ضبط وتفتيش كل من المتهمين السبعة والاربعة المثبتة اسمائهم بالمحضر .

(٤)

ويتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٧٧ الساعة السادسة مساء حذر العقيد على حسن محمود من ادارة مباحث امن النولة فرع القاهرة محضر تحرياته الذى اثبت فيه انه بالنسبة لاحداث الشغب التى تمت بمدينة القاهرة منذ صباح يوم ١٨ الجارى فقد تبين من التحريات والمعلومات ان المذكورين بعد وهم عمال شركة طوان للفرزل والنسيج ومن المعروفين بميولهم الماركسية من المتزعمين والمحركين لتلك الاحداث التى وقعت يومى ١٨، ١٩ يناير الجارى بمنطقة حلوان وهم :

١- محمد محمد ابريس صالح ٢- عبدالمنعم على حفى ٣- قدرى محمد

على عبدالعال ٤- احمد فهيم ابراهيم رفاعى ٥- على عبدالرازق حسن سليمان  
٦- عبدالرازق محمد السيد الشريتلى ٧- عبدالسلام السيد محمود عامر  
٨- فكري عضامى امام نزار ٩- جوده محمد عطوه ١٠- جمال الدين  
عبدالظاهر سليمان ١١- جلال محمد السيد ١٢- حسان السيد رمضان  
١٣- رجب محمود رفاعى ١٤- حسنى بركات سيد رزق ١٥- صلاح الدين  
حنفى رمضان ١٦- صلاح محمد عبدالقادر ١٧- القونس ملك ميخائيل  
١٨- عبدالحليم ابراهيم عبدالدايم ١٩- احمد رشوان احمد المتولى ٢٠- صلاح  
محمد محمد يونس ٢١- رفاعى محمود رفاعى ٢٢- موسى زكريا موسى  
٢٣- محمد السيد على سعد ٢٤- محمد محمد فتحى عبدالجواد ٢٥- محمد  
كمال عواد سليمان .

ويعرض على النيابة رجا الامر بضبطهم وتفتيشهم .

وفى الساعة الحادية عشرة مساء يوم ١٩٧٧/١/٢٠ اذن الاستاذ عدلى  
حسين رئيس النيابة بمكتب النائب العام بضبط وتفتيش اشخاص ومساكن  
ومقدار عمل المذكورين

(٥)

وفى الساعة السابعة والنصف من مساء يوم ١٩٧٧/١/٢٠ قام الرائد  
محمد اسامه مازن الضابط بمباحث امن الدولة فرع القاهرة بتحرير محضر  
تحريراته الذى اثبت فيه انه بالنسبة لاحداث الشعب والمظاهرات التى حدثت يومى  
١٨، ١٩ الجارى فقد تبين انه من بين المزعمين والمحركين لتلك الاحداث من  
العناصر الماركسية والمشاغبة بالمصانع الفرعية التابعة لشركة مصر حلوان  
للغزل والنسيج وكانوا يحرضون على التوقف عن العمل والاضراب يومى  
١٨، ١٩ الجارى كل من :

١- عبدالصبور عبدالمنعم احمد ٢- نصيف حنا ايوب ٣- ابراهيم ابراهيم  
لال ٤- طلعت بيومى عيسى فخر الدين .  
كما ان تلك العناصر حرضت عمال مصنع الوايلى التابع لشركة مصر

حلوان للخروج بمظاهرة يوم ١٩ الجارى واتجهت لمصنع سوجات التابع لشركة القاهرة للمنسوجات والترىكو المجاورة لهم حيث قاموا بقذف المصنع المشار إليه بالطوب لاجبار عماله على الخروج بمظاهرة وقد ساهم فى التحريض على مغادرة مصنع سوجات لمصنعهم كلاً من العناصر الماركسية والمشاغبين الآتية :

١- غريب نصر الدين عبدالمقصود ٢- ابراهيم مختار عبدالله ٣- محمد

محمد على محمد وشهرته محمد على القط .

ويعرض على النيابة رجاء الاذن بضبط وتفتيش المذكورين .

وفى الساعة الحادية عشر والربع مساء يوم ١٩٧٧/١/٣٠ اذن الاستاذ عدلى حسين رئيس النيابة بمكتب النائب العام بضبط المذكورين وتفتيش اشخاصهم ومساكنهم ومقار اعمالهم .

(٢٧)

بتاريخ ١٩٧٧/١/٢١ ارسل مساعد وزير الداخلية لمباحث امن الدولة خطاباً ارفق به مذكرة بالمخطط الشيوعى السرى ومسئوليته عن احداث الشغب الاخيرة والعناصر التى تزعمت هذه الاحداث من الشيوعيين وعدد ٤ كشوف بعناصر التنظيمات الشيوعية السرية (الحزب الشيوعى المصرى ، وتنظيم التيار الثورى ، حزب العمال الشيوعى المصرى ، حزب ٨ يناير) والنشرات السرية الصادرة عن التنظيمات المشار إليها ، وطلب فى نهاية خطابه بالانز بضبط وتفتيش المذكورين ومحال اعمالهم ومن يتواجد معهم .

### مذكرة

#### المخطط الشيوعى السرى

#### ومسئوليته عن احداث الشغب الاخيرة

اكدت حوادث الشغب الاخيرة والتى قادتها العناصر الشيوعية عن حملة من التخريب المنظم تستهدف تفجير الجبهة الداخلية واهدات ثورة شعبية ، ما سبق ان كشفت عنه متابعة النشاط الشيوعى والذى تقوده اربعة تنظيمات سرية

(الحزب الشيوعي المصري ، والتيار الثوري ، وحزب العمال الشيوعي ، والحزب الشيوعي ٨ يناير) تلتقى جميعاً حول هدف استراتيجي محدد تركز جهوده من أجل الوصول إليه وهو الإطاحة بالنظام القائم وتغيير المجتمع تغييراً جذرياً وفرض النظام الشيوعي . ولجأت هذه التنظيمات الى اسلوب تكتيكي مرحلي خاصة في الفترة الأخيرة عن طريق التحرك الدؤوب المتصاعد نشاطاً لتحقيق نوع من التواجد المؤثر لها والانتشار داخل القطاعات الجماهيرية المؤثرة خاصة قطاعي الطلبة والعمال لايجاد ركائز داخلها من منطلق قناعتها بأن أى نجاح لها في تحريكها سيمثل بالضرورة فرصتها المنشودة لاستغلاله في تفجير الجبهة الداخلية .

وفي هذا المجال اتبعت اساليب الإثارة والتحريض عن طريق تجسيم المشاكل الجماهيرية وتبني المطالب الفئوية والمهنية مستغلة ضغوط المشكلة المعيشية لاستعداد الجماهير ضد النظام وطرحت حلولاً لايمكن الأخذ بها في ظل الظروف البقيّة التي تمر بها البلاد بهدف الظهور بمظهر الحريص على مصلحتها وإتأكيد عجز النظام عن الوفاء بالمطالب الأساسية للجماهير لفقدائها الثقة فيه وصولاً بها الى مرحلة من السخط والغليان الشعبي ، وفي نفس الوقت تحريض الجماهير لانتهاج الاساليب الضاغطة لتحقيق هذه المطالب وإجبار السلطة على الاستجابة لها ، ولذا فقد لجأت الى رفع شعار المطالبة بحق الاضراب والتظاهر والاعتصام لتستغل أى موقف طارئ في خدمة اهدافها وتفجير الثورة الشعبية لتفرض الواقع السياسي الذي تنتشده . وقد ساعد هذه التنظيمات على الاسراع بتنفيذ مخططاتها المناخ الديمقراطي السائد وما اتاحه لها التجمع الوطني التقدمي ولأول مرة في تاريخ الشيوعية المحلية من حركة علنية على الساحة السياسية بصيغتها الماركسية في شكل تكتل سياسي داخل التجمع مما ادى الى فتح مجالات منطلقات جديدة لحركتها ضد النظام من خلال منبر علني وشرعي بالاضافة الى استمرارها في تحريكها السري ، وقد

نجحت في السيطرة على معظم تشكيلات التجمع وتحويل النشرات الصادرة عنه لخدمة اهدافها .

وقد كشفت المتابعة عن اتصال بعض هذه التنظيمات بجهات اجنبية خارجية تقوم بالتنسيق معها وتوجيهها وتدعمها مادياً للإطاحة بالنظام القائم .

وقد تمثلت مظاهر التحرك الشيوعي في القطاعات الجماهيرية المختلفة والتي مهنت لما وصلت إليه أحداث الشغب والتخريب الأخيرة فيما يلي :

#### أولاً: القطاع الطلابي :

تعتمد بعض قيادات هذه التنظيمات حضور الندوات التي تعقد بالكليات المختلفة بجامعة القاهرة والاسكندرية وعين شمس وبعض الجامعات الإقليمية تحت دعوى مناقشة القضايا الوطنية واسلوب الممارسة الديمقراطية ويزكزون في احاديثهم على ما يلي :

- زعزعة الثقة في القيادة السياسية والتشكيك في فاعلية القرارات التي اتخذتها على الصعيدين الداخلي والخارجي .

- التشكيك في الوضع الاقتصادي والعسكري والادعاء بأن القيادة تنهج اساليب استسلاميه على صعيد حل القضية الوطنية .

- الادعاء بأن الديمقراطية المطروحة ييمقراطية زائفة وعلى الجماهير ان تهب لتنتزع حقها في تكوين احزابها المستقلة .

ويشار في هذا الصدد الى الندوات التي عقدت بجامعة القاهرة ودعى إليها نادي الفكر الاشتراكي بجامعة القاهرة والذي يسيطر عليه عناصر هذه التنظيمات الشيوعية في الفترة من ١٢-١٥/١٩٧٦ وشارك فيها من قيادات التنظيمات الشيوعية كل من :

١- محمد حسن المنشاوي تيار ثوري

٢- محمد خالد العوا تيار ثوري

٣- عيادروس القصير تيار ثوري

٤- صنفى القصير تيار ثوري

كذا الندوة التي عقدت بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية يوم ١٩٧٦/١٢/٢٧ والتي شارك فيها الصحفي صلاح عيسى وركز فيها على تشابه المناخ السياسي بعهد الخديوي اسماعيل لمروره بئزمة اقتصادية مماثلة يتشابه فيها دور صندوق الدين مع البنك الدولي حالياً وان النظام القائم يسعى الى الصاق التهم بالوطنيين لتبرير سياسته في عدم عدالة توزيع الاجور وان الصحف يتم تمويلها من الخارج وتعمل عليها سياسات معينة ، وتحريض القطاع الطلابي للتحرك للمطالبة بحق الاضراب والتظاهر لمقاومة ما اسماه الفاشية المصرية والتصدى لها . وقد شارك المذكور في قيادة المظاهرات التي انتهت باحداث التخريب يوم ١٨ يناير .

كما يشار الى السنوات التي عقدتها العناصر الماركسية بجامعة القاهرة في الفترة من ٢٠ الى ١٩٧٦/١١/٢٥ والتي انتهت بتزعم العناصر الماركسية لسيرة توجهت الى مجلس الشعب وحاولت خلال سيرها اثاره الجماهير العادية وخصوصاً عمال قطاع النقل العام وتحريضهم على تعطيل المواصلات ومشاركتهم في تحركهم المضاد إلا انهم عجزوا عن الالتحام بالجماهير وكان ذلك سبباً في فشل مخططهم في ذلك اليوم لتصفيد الاحداث .

ويشار في هذا الصدد الى ان عناصر هذه التنظيمات الشيوعية كانت تستهدف من وراء ذلك التحرك قياس قنوتها وفعاليتها على تحريك قواعدها داخل القطاع الطلابي ومحاولة ربط حركتها بالقطاع العمالي باعتباره القطاع العمالي المؤثر .

وتجدر الإشارة الى ان احد متزعمي نشاط نادى الفكر الاشتراكي وهو الطالب محمد محمد فتيع عضو حزب العمال الشيوعي بكلية هندسة عين شمس قاد احدى المظاهرات يوم ١٨ يناير وكان يحرض الجماهير على تخريب المنشآت العامة وتعطيل الانتاج لاسقاط النظام وقد امكن تصويره مرفوعاً على الاكتاف اثناء قيادته هذه المظاهرات . كما قاد الطالب الماركسي طلعت رميح

عضو حزب العمال الشيوعي احدى المظاهرات والتي كانت تستهدف تخريب بعض المنشآت الهامة وسط المدينة يوم ١٨ يناير وامكن تصويره وهو يقود المظاهرة محمولاً على الاكتاف .

واستمراراً للمخطط الشيوعي لتفجير ثورة شعبية قام الطالب المذكور يوم ١٩ يناير بتوزيع منشورات على الجماهير يحرضها على الاطاحة بالحكم القائم وقد امكن ضبطه في حالة تلبس وهو يحمل ١٢٠٠ منشور ويتفتيشه ضبط معه ١٢٥ جنيه ، ويشار الى ان الامكانيات المادية للمذكور وعائلته لاتتيح له تملك مثل هذا المبلغ .

ويشار في هذا المجال ان عناصر هذه التنظيمات قد تعمدت دعوة كل من الشيوعيين احمد فؤاد نجم وامام محمد عيسى لحضور هذه الندوات واستغلال ما يردونه من اشعار واناشيد مضاده في الهاب حماس القاعدة الطلابيه واستعدادها على النظام القائم .

وقد لجأت هذه التنظيمات الى تكوين اشكال تنظيميه داخل الجامعات المختلفة تحت مسميات أسراراً جمعيات أو نواى دأبت على اصدار العديد من النشرات والبيانات وتوزيعها على القاعدة الطلابيه وخارجها وتتضمن الآتى :

- مهاجمة النظام الاقتصادى وسياسة الانفتاح .
- مهاجمة اسلوب الممارسة الديمقراطية خلال الاحزاب القائمة .
- اثاره الجماهير من خلال الادعاء بعدم وجود حرية التعبير وفرض الرقابة على الصحف .
- تعميق حدة التناقض الطبقي من خلال الادعاء بتفاوت الدخول واستثنائار الطبقة الحاكمة بكافة المزايا نون الجماهير الكاسحة .



- التحريض على الاضراب والتظاهر بدعوى الضغط على النظام لتلبية مطالب الجماهير .

- التشكيك فى جميع القرارات التى تصدر عن القيادة السياسية داخليا وخارجيا .

وقد امكن الحصول على عدد ٢٠ بيان وبشرة صادرة عن هذه التكوينات التنظيمية .

هذا ويشار الى قيام العناصر الماركسية فى هذا القطاع باعداد وتطبيق العديد من مجالات الصائط بقصد جذب الطلاب لقراعتها وادارة حوار معها فى شكل حلقات نقاش واستقطاب العناصر الصالحة للحركة الماركسية من خلالها . ويجدر الإشارة فى هذا المجال الى اتباع هذه العناصر لنفس الاسلوب لتجميع المواطنين اثناء احداث الشغب الأخيرة فى حلقات نقاش للتأثير على افكار الجماهير وتحريضها على مشاركتهم فى اعمال الشغب والتخريب .

### ثانياً : القطاع العمالى

ركزت قيادة التنظيمات الشيوعية فى حركتها على القطاع العمالى باعتباره من أهم القطاعات المؤثرة على استقرار الجبهة الداخلية والعماد الرئيسى لقوى الانتاج ولاقتناعها بأن ثورتها الشعبية للإطاحة بالنظام القائم لن تتأتى إلا من خلال مشاركة فعالة لهذا القطاع وقد تمثل اسلوب حركتهم وصولاً الى هذا الهدف فيما يلى :

- استغلال كوادرم داخل المواقع الانتاجية لتهيئة القطاع العمالى للانفجار فى اللحظة المناسبة وقد لجأت لتحقيق ذلك الى الاساليب التالية :

- توزيع المنشورات السرية على العمال والتى تجسم مشاكلهم وتظهر النظام القائم بالعجز التام عن تلبية مطالبهم ودعوتهم للحرك لانتزاع حقوقهم .

- تحريض العمال على انتهاج أسلوب الاضراب والاعتصام كاساليب  
ضاغطة يمكن من خلالها قياس مدى استجابة القاعدة العمالية وروود الفعل من  
القيادة السياسية .

ويشار في هذا المجال الى التحركات التالية :

تزعمت بعض قيادات الحركة الشيوعية في الاسكندرية ومن بينهم كل من :  
١- عطية عبدالواحد : الذي كان يعمل بشركة الغزل والنسيج بكمروز  
وحالياً بمجمع الالومنيوم بنجع حمادى وعضو حزب العمال الشيوعى .

٢- خليفة عمران خليفة : عامل بشركة الغزل الاهلية بالاسكندرية  
عضو بالحزب الشيوعى المصرى .

٣- عطيه السيد عياد : كان يعمل بشركة الغزل والنسيج بكمروز  
وحالياً بشركة كيما باسوان وعضو حزب العمال الشيوعى .

٤- عطيه محمد سالم : كان يعمل بشركة الغزل والنسيج بكمروز  
وحالياً يعمل بشركة السكر بانفو وعضو حزب العمال الشيوعى .

٥- ابراهيم محمد سلام : عامل بشركة الغزل والنسيج بكمروز  
عضو بالحزب الشيوعى المصرى .

٦- محمد السيد خليفة : كاتب بالشركة الشرقية للكتان (تيار  
ثورى).

٧- محمد الشاذلى ابو الحسن : كان يعمل بشركة الغزل والنسيج  
وحالياً بمصنع السكر (حزب عمال شيوعى) .

تزعّم هؤلاء محاولات الاعتصام والاضراب بقطاع الغزل والنسيج  
بالاسكندرية ومحاولة الامتداد بحركتهم لتشمل القطاع بأكمله .

كما تزعم بعض عناصر تنظيم التيار الثورى ومن بينهم سيد عقب شعبان  
فى تحريض عمال شركة مصر يشبين الكوم للغزل والنسيج عن طريق مجلات  
الحائط وتوزيع المنشورات التى تدعو العمال الى الاضراب والتظاهر .

- استثمار مطالب عمال هيئة النقل بالقاهرة وتحريضهم على الامتناع عن العمل مما ينعكس بآثاره على القاعدة الجماهيرية العريضة لاستثارتها واستعداداتها .

- محاولة السيطرة على التشكيلات النقابية بالقطاع عن طريق ترشيح بعض عناصرهم أو المتعاطفين معهم واستغلال النقابيين وبفعهم الى التحرك فى الاتجاه الذى يخدم مخططهم فى تحريض واثارة العمال وبفعهم الى الاضراب والاعتصام والتظاهر ومن بينهم :

١- البدرى فرغلى محمد رئيس نقابة شركة القناة للشحن ببورسعيد

٢- حسن على ابو الحسن رئيس نقابة مصنع ٤٥ الحربى بحلوان

٣- عبدالهادى المهدي على عبده رئيس نقابة مصنع الجوت ببليس

٤- السيد مصطفى فرج عضو نقابة شركة الترسانة البحرية بالاسكندرية وتجدر الإشارة الى ان الأخير ومعه كل من محمد سالم المهدي وثناء الله محمود فؤاد العاملين بالترسانة البحرية بالاسكندرية وهم اعضاء بحزب العمال الشيوعى المصرى كانوا على رأس المحرضين لعمال شركة الترسانة البحرية بالاسكندرية والتي اندلعت منها شرارة التخريب بمدينة الاسكندرية .

#### ثالثاً : حزب التجمع الوطنى التقدمى .

اسفرت المتابعة عن ان بعض التنظيمات الشيوعية السرية نبعت بعض عناصرها القيادية الى استغلال شرعية التحرك من خلال حزب التجمع فى السيطرة على لجانه الرئيسية بهدف توجيه نشاط الحزب لخدمة اهدافها ومخططاتها فى إثارة القاعدة الجماهيرية وتهيئة المناخ الملائم لحركتها فى تفجير الموقف فى الوقت المناسب ، وقد اتبعت فى ذلك اساليب منها :

\* استغلال عناصرهم فى اعداد البيانات والنشرات الخاصة بالتجمع

وتضمنها معالجة ماركسية للقضايا المطروحة وتجسيم أوجه المعاناة الجماهيرية والتشكيك فى سياسة النظام وذلك بهدف تهيئة الرأى العام للتجاوب فى مراحل مقبلة مع أى تحرك تقوده العناصر الماركسية .

\* استغلال الندوات والمؤتمرات التى يعقدها التجمع فى المناسبات المختلفة للترويج لافكارهم ومهاجمة النظام والقيادة السياسية .

\* استغلال شرعية التجمع فى اخفاء الشرعية على تحرك مناهض يحرمه القانون بهدف تشجيع الكوادر الشرعية على التحرك فى مواجهة النظام. ويشار فى ذلك الى اصدار التجمع عدة بيانات تؤيد امتناع عمال النقل العام عن العمل واضراب عمال الغزل والنسيج .

\* استغلال المعركة الانتخابية لمجلس الشعب الأخيرة فى التحرك جماهيرياً على مستوى الدوائر الانتخابية المختلفة من خلال بعض الاشكال التنظيمية مثل لجان الوعى الانتخابى .

وتجدر الإشارة فى هذا المجال الى ان حركة هذه اللجان كانت تهدف لتحقيق هدف مرحلى محدود وهو افقاد الجماهير الثقة فى النظام وزيادة سخطها وتهينتها لعوامل التغيير . وقد تمثل نشاط هذه اللجان فى اصدار المنشورات وعقد الندوات وتعليق المصصقات والكتابة على الجدران وجميعها يتضمن إثارة صريحه وتحريضاً مباشراً للجماهير .

وتأسيساً على ذلك لايمكن اغفال حركة بعض عناصر التجمع خلال الاحداث الأخيرة على النحو التالى :

صنوبر تعميم عقب اعلان القرارات الاقتصادية مباشرة من قيادة التجمع لجميع اللجان القيادية بالمحافظات لتقمى رنود الفعل الجماهيريه تجاهها ، وتضمنيه توجيهاً بأن هذه القرارات تخدم طبقة المستغلين وعلى حساب الطبقات الشعبية الكاسحة وتوجيه الجماهير للتحرك ضد هذه القرارات .

ويشار في هذا المجال ايضاً الى قيام لجان التجمع ببعض المحافظات ومنها الشرقية والمنيا وقنا بتزعم الدعوة الى عقد مؤتمرات لمناقشة هذه القرارات انتهت بالخروج في مظاهرات مضادة تصاعدت الى حد تخريب بعض المنشآت وتزعم بعض قيادات التجمع لحواث التخريب . ويشار في هذا الصدد الى ضبط حمزه مصطفى العدوى مقرر حزب التجمع بالسيدة زينب اثناء محاولته وأخر اشعال النار في مبنى شرطة السيدة زينب . كذا اشتراك بعض قيادات التجمع من بينهم كل من : حسين عبدالرازق ويوسف عبده صبرى في قيادة المظاهرات .

#### الحركة الشيوعية التنظيمية :

وسنعرض فيما يلى ايضاحاً للحركة الشيوعية التنظيمية التي اعدت وهيأت المناخ الجماهيرى العام طبقاً لما سلف الإشارة إليه للاستجابة لتحريضها ودعوتها لتفجير الموقف الداخلى لاحداث ثورة شعبية تطيح بالنظام القائم وذلك على النحو التالى :

#### أولاً: الحزب الشيوعى المصرى

الهيكل التنظيمى لهذا الحزب يتكون من المستويات التالية :

اللجنة المركزية ومقرها القاهرة وتضم قادة التنظيم ويتبعها مسئولو الجهاز الفنى والمكتب السياسى ومكتب الاتصالات الخارجية ومدرسة الكادر وتضم كل من :

- |                        |                           |
|------------------------|---------------------------|
| ١- زكى مراد ابراهيم    | محام                      |
| ٢- محمود محمد توفيق    | محام                      |
| ٣- مبارك عبده فضل      | موظف بدار الثقافة الجديدة |
| ٤- سيف الدين محمد صادق | محترف شيوعى               |

- ٥- احمد نبيل الهاللى محام  
٦- رفعت السعيد بيومى مدير مكتب خالد محيى الدين  
٧- عبدالمنعم الغزالى الجبيلى صحفى بمؤسسة الاهرام  
٨- ابراهيم عبدالطيم صحفى بدار الهلال  
٩- محمد على عامر الزهار موظف بوكالة نوفوستى  
١٠- محمد يوسف الجندى صاحب دار نشر قطاع خاص

#### مكتب الاتصالات الخارجية ويضم كل من :

- ١- ميشيل كامل صحفى يقيم فى بيروت مسئول الاتصال بالاحزاب الشيوعية العربية .  
٢- محمود امين العالم يقيم بفرنسا مسئول الاتصال بالاحزاب الشيوعية الأوربيه .  
٣- احمد رفاعى السيد عبدالله خبير بالامم المتحدة ومسئول المؤتمرات العلمية ومنظمات الشيوعية الدولية .  
٤- طليم احمد طوسون خبير بالاتحاد العالمى للنقابات والمسئول عن المؤتمرات والمؤسسات الاشتراكية .  
هذا بالاضافة الى الهيئات الحزبية التى تتكون من لجان القطاعات والمناطق والاقسام والاضايا ويضم الهيكل التنظيمى للحزب عدد ١٣٠ عضواً مرقق كشف باسمائهم .  
ويصدر الحزب نشرات يومية محررة على الآلة الكاتبة ومطبوعة بالروتينو وذلك على النحو التالى :  
نشرتان جماهيرتان الاولى بعنوان كفاح الشعب والثانية بعنوان الارض والفلاحين امكن الحصول على عدد من كل منها .

نشرة تنظيمية بعنوان الوعي صدر منها سبعة اعداد امكن الحصول على صورة من كل منها .

مجموعة من التحليلات السياسية امكن الحصول على ١٧ عدد منها .

#### **ثانياً: تنظيم التيار الثوري:**

يتكون الهيكل التنظيمي على النحو التالي :

**قيادة مركزية وتضم كل من :**

١- محمد عباس فهمي موظف بالتربية والتعليم

٢- محمد طاهر البدرى موظف بالتربية والتعليم

٣- محمد خالد العوا اخصائى اجتماعى بمديرية شباب القاهرة

٤- عيداروس احمد السيد القصير موظف بشركة مصر للتجارة

الخارجية

#### **اجسام قيادية**

وتضم كوادر التنظيم التى تقود العمل فى المحافظات المختلفة ويضم

الهيكل التنظيمي الحزب عدد ٦١ عضواً مرفق كشف باسمائهم .

#### **ثالثاً: الحزب الشيوعى ٨ يناير**

هذا التنظيم يضم بعض القيادات الماركسية المتطرفة والتى كانت تتخذ

مواقف رافضة للتنظيمات الأخرى التى اعلنت انهاء وجودها المستقل عام ١٩٦٥

وتحاول من خلال حركتها المكثفة جذب عناصر من التنظيمات الأخرى وتجديد

عناصر جديدة ويشار الى ان احد قيادات هذا التنظيم هو توفيق فانوس

جرجس ويعمل بالمركز الثقافى السوفيتى بالاسكندرية .

امكن الحصول على عدد ٨ وثيقة صادرة عن هذا التنظيم وتم تحديد ١١

عضواً مرفق كشف باسمائهم .

#### رابعاً: حزب العمال الشيوعي المصري

يتكون الهيكل التنظيمي لهذا الحزب من :

لجنة مركزية وتضم كل من :

- ١- محمود حسن الشانلي      اخصائى اجتماعى
- ٢- طلعت معاذ رميح      طالب بآداب القاهرة
- ٣- محمد فريد سعد زهران      طالب بزراعة القاهرة
- ٤- كمال خليل خليل      خريج هندسة القاهرة
- ٥- ابراهيم عبدالعزيز عزام      طالب بهندسة القاهرة
- ٦- سمير حسن حسنى      خريج آداب القاهرة
- ٧- أمير حمدي سالم      طالب بحقوق عين شمس
- ٨- احمد بهاء الدين شعبان      طالب بهندسة القاهرة

#### بدر لوزيه :

وتضم عناصر التنظيم خلال المواقع الانتاجية والاحياء السكنية والتجمعات الطلابية .

ويضم هذا التنظيم ١١٦ عضواً مرفق كشف باسمائهم .

#### ويصدر هذا التنظيم المطبوعات التالية :

نشرة جماهيرية بعنوان الانتفاض امكن الحصول على ٦ اعداد منها .

نشرة جماهيرية بعنوان طريق الكاسحين امكن الحصول على العدد الوحيد الذى صدر منها .

نشرة تنظيمية بعنوان شيوعي مصرى امكن الحصول على خمسة اعداد منها .

مجموعة من التطليلات السياسية امكن الحصول على ثمانية اعداد منها .



### الدور القيادي للشبيوعيين في تفجير الموقف خلال يومي ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧

على ضوء ما تقدم ينكشف ويتأكد الدور القيادي للعناصر الشيوعية في تهيئة المناخ الجماهيري للانفجار واستثمار المعاناة الجماهيرية لتتحول من مرحلة الانفصال والقلق والترقب التي كانت تسود الجماهير الى مرحلة من مراحل الغليان الشعبي في اللحظة الحرجة التي كانت تتريص لها . وقد وجدت هذه العناصر فرصتها المواتية على اثر صدور القرارات الاقتصادية الأخيرة اسرعت مباشرة الى استغلالها وتفجير الموقف استشعاراً منها بأن التجاوب الجماهيري مع حركتها المضادة ، واضحة في اعتبارها ان من الظواهر الحتمية التي تقتزن بجميع المظاهرات مشاركة الفوجاء فيها بما يحقق لها سرعة الانتشار والاتجاه الى التخريب وبما يتضمن تداعى الموقف وصولاً الى اشعال جنوة الثورة الشعبية ضد النظام .

وببدو احداث يومي ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ بالنظرة العفوية انها انعكاس جماهيري عفوى نتيجة رفض شعبي للقرارات الاقتصادية ، ولكنه في حقيقة الامر استثمار فعلى لعناصر الحركة الشيوعية المحلية لنجاح حركتها للمساهمة في الاصرار على تفجير الموقف والتصاعد به ، ويمكن تحديد الملامح الجزئية التي تؤكد ذلك فيما يلي :

ان الانطلاقة الاولى للتحرك المضاد بدأت داخل المواقع العمالية بشركة مصر حلوان للغزل والنسيج بالقاهرة والترسانة البحرية بالاسكندرية ويتميز كلا الموقعين بكثافة عماليه وتجمع شيوعي داخل كل منهما تزعم التحريض على التظاهر والخروج الى المواقع الجماهيرية والعمالية الأخرى في محاولة لدفعها للمشاركة في هذا التحرك وهم :

#### شركة مصر حلوان للغزل والنسيج :

- ١- السيد محمد فايد ٢- محمد سيد على سعد ٣- احمد فهيم ابراهيم
- ٤- القونس مليك ميخائيل ٥- حامد السيد رمضان ٦- نصيف حنا ايوب

٧- طلعت بيومى عيسوى ٨- غريب نصر الدين ٩- محمد على القط .  
وسبق الإشارة الى ان الخامس سكرتير حزب التجمع الوطنى التقدمى  
بالشركة والسادس والسابع والثامن اعضاء فى الحزب الشيوعى المصرى .

#### الترسانة البحرية بالاسكندرية:

١- السيد مصطفى فرج ٢- محمد سالم المهدي ٣- محمد حفى  
السمان ٤- ثناء الله محمود فؤاد ٥- عبدالرحمن سيد ربحان ٦- عباس  
عبدالنبي المرسى .  
وتجدر الإشارة الى ان الاربعة الاول اعضاء بحزب العمال الشيوعى  
المصرى .

كما تزعت العناصر الماركسية التحرك فى القطاع الطلابى بنفس اسلوب  
التصاعد بنشاطها من خلال المظاهرات والالتحام بالجماهير لاحداث حالة من  
الفوضى وتخريب المنشآت ، ومن بينها كل من :

#### جامعة عين شمس:

١- محمد محمد فتحي ٢- فاروق ابراهيم حجاج ٣- امير حمدى سالم  
٤- اسامه خليل خليل ٥- محمد حسن خليل ٦- محمد بهائى الميرغنى  
٧- منصور عطيه رمضان .

#### جامعة الاسكندرية :

١- عبدالحكيم تيمور الملوانى ٢- حسنى محمد عبدالرحيم ٣- ابراهيم  
عطيه الباز ٤- سعيد محمد ابوشهبه ٥- منصور توفيق عمر لطفى ٦- عصام  
البرعى ٧- محمود محمد الرجال ٨- محب ميشيل يوسف .  
وجميعهم اعضاء بحزب العمال الشيوعى .

ان اسلوب التحرك كان متماثلاً فى جميع المواقع من حيث تريد الهتافات ورفع الشعارات والمطالبة بسقوط النظام والحكومة ، إذ كان التماثل واضحاً فى وسائل التخريب التى استهدفت مرافق الخدمات الحيوية لوسائل النقل العام ومكاتب البريد ومحطات السكك الحديدية والجمعيات الاستهلاكية واقسام الشرطة ووحدات المطافى .

وقد بدا واضحاً ان العناصر الماركسية قد استهدفت الامتداد بنشاطها الى مختلف محافظات الجمهورية ، ويشار فى هذا الصدد الى التعميم الذى صدر عن حزب التجمع الوطنى لجمع قياداته فى المحافظات لتوجيه الجماهير للتحرك فى مواجهة الحكومة .

ونستعرض فيما يلى بعض الوقائع التى تؤكد دور الشيوعيين فى هذه التحركات وذلك على النحو التالى :

\* ضبط الشيوعى طلعت رميح عضو حزب العمال الشيوعى متلبساً بتوزيع منشورات يستعدى الجماهير ضد الحكومة وقد ظهر فى بعض الصور التى التقطت للمظاهرات فى بعض المناطق .

\* قام الشيوعى محمد فتوح عضو حزب العمال الشيوعى بقيادة احدى المظاهرات التى قامت بتخريب بعض المنشآت بمدينة القاهرة يوم ١٨ يناير وتم تصويره وهو محمول على الاكتاف .

\* قام الشيوعى محمد عبدالفتاح مطاوع عضو الحزب المصرى بتزعم احدى المظاهرات بالاسكندرية لتخريب بعض المنشآت العامة واصيب عند تصدى قوات الامن لها باصابات انت لوفاته .

\* قام الشيوعى فاروق احمد رضوان عضو الحزب الشيوعى المصرى بتزعم احدى المظاهرات بمدينة القاهرة والتى كانت تقوم باعمال تخريبية وتعاملت معها قوات الامن مما ادى الى اصابته ونقل الى مستشفى المنيل الجامعى للعلاج .

وقد يشار فى النهاية الى انه على الرغم من السيطرة على الموقف التى حالت بون تحقيق الشيوعيين لهدفهم الاستراتيجى فى الاطاحة بالنظام بالرغم مما اعلنته وسائل الإعلام من اعادة النظر فى القرارات الاقتصادية ، إلا انه لوحظ ان ثمة اتجاه يتزعمه الشيوعيين والناصرين يسعى الى استمرار كل ما حدث وتصويره على انه مجرد انتفاضة شعبية ضد القرارات الاقتصادية الأخيرة . وهذا الاتجاه تجاهل ابعاد المخطط الشيوعى الذى قاد أحداث الشعب الأخيرة وحرص عليها وصولاً الى تحقيق نجاح جزئى ويتركز فى الآتى :

\* اسقاط الحكومة الحالية .

\* تأكيد مسئولية حزب مصر على المستوى الجماهيرى عن كل نتائج هذه الأحداث مع كل ما يتضمنه ذلك من نتائج مؤثرة على كيان الحزب شعبياً وتنظيماً .

\* امتداد دائرة تأثير تلك النتائج على ميزان الموقف السياسى الحالى الذى يتمتع فيه هذا الحزب بالأغلبية البرلمانية بحيث يتطور الموقف الى ان يظهر الامر وكأن حزب الاغلبية الذى يحمل مبادئ ثورة ٢٢ يوايه وثورة ١٥ مايو قد فقد رصيده الشعبى .

\*النتائج المنطقية التى يمكن ان تتحقق بعد ذلك من تدعيم الكيان السياسى للأحزاب الأخرى وأهمها حزب التجمع بقواعده الماركسية والتنظيم الناصرى الذى يسمى الى الظهور على المسرح السياسى كحزب سياسى يمثل ثورة يوايو .

### الحزب الشيوعى المصرى

- (١) زكى مراد ابراهيم (٢) سيف الدين صادق (٣) مبارك عبده فضل
- (٤) محمود محمد توفيق (٥) ميشيل كامل ميخائيل (٦) ابراهيم محمد عبدالطيم
- (٧) طريف عبدالله ميخائيل (٨) عبدالمعتم الفزالى الجبيلى (٩) احمد الرفاعى

السيد عبدالله (١٠) حليم احمد حسن طوسون (١١) احمد نبيل احمد نجيب الهلالي (١٢) رفعت السعيد بيومي (١٣) محمد يوسف الجندي (١٤) فاروق على ثابت (١٥) راوية ابراهيم عبدالعظيم (١٦) فاطمة محمد الديساوي (١٧) رشدي ابوالحسن محمد ابوالحسن (١٨) محمد هاني الحسيني شحاته (١٩) عبداللطيف محمد المفتي (٢٠) عيد المنعم عبدالطيم نصر (٢١) محمود زكي الحفناوي (٢٢) فاروق عبدالصمد عبدالوجود (٢٣) عبدالقادر احمد احمد شبيب (٢٤) محمد على عامر الزهار (٢٥) برسوم فؤاد برسوم (٢٦) مصطفى مصطفى لرويش (٢٧) عبدالعزيز محمد الصباغ (٢٨) جوده سعيد النيب (٢٩) سيد الموجي (٣٠) نصيف حنا ايوب (٣١) جابر محمد محمد الجيزي (٣٢) سمير السيد مصطفى النحاس (٣٣) صلاح زكي سيد احمد شعبان (٣٤) محمد على شقيرين (٣٥) عيد المنعم محمد على القصاص (٣٦) سمير عبدالباقي عوض (٣٧) محمد محمد احمد عيد الشهير بحمدى عيد (٣٨) ايظين عشم الله اسكندر (٣٩) السيد جمال اسحق ابراهيم (٤٠) حسن على ابوالخير (٤١) كريمة عبدالعزيز ابراهيم (٤٢) على السيد محمد مثالي (٤٣) جميل عبدالعاطي خير الله (٤٤) انور فتحي على السيد (٤٥) مختار احمد السويدي (٤٦) ماهر على بيومي (٤٧) زهدى ابراهيم العلوي (٤٨) ماجد عبدالوهاب الباندي (٤٩) محمد السيد يونس (٥٠) صابر زايد اسماعيل (٥١) سعيد صالح مبروك (٥٢) احمد محمد مصطفى (٥٣) سعيد مصطفى احمد حماد (٥٤) عادل محمد على النحاس (٥٥) صابر الجندي (٥٦) محمد حامد البلاس (٥٧) محمد احمد الليثي جعفر (٥٨) متولى محمد بحر (٥٩) حسين مصطفى عبد ربه (٦٠) ابراهيم محمد سلام (٦١) السيد حسن عبده حسين (٦٢) خليفة عمران خليفة (٦٣) سعد عبداللطيف الساعي (٦٤) اسماعيل مراد محفوظ (٦٥) محمد محمود ابراهيم مراد (٦٦) عريان نصيف ناشد (٦٧) محمد صلاح ابراهيم الققص (٦٨) جابر عبدالعزيز ندا (٦٩) القطب

حمزه القطب (٧٠) شبل السيد سالم (٧١) عادل محمد الجبروح (٧٢) جميل اسماعيل حقي (٧٣) علي محمد حقني الصباغ (٧٤) فاروق محمد خلف (٧٥) طمي توفيق احمد توفيق الشيعي (٧٦) احمد احمد العطار وشهرته سد (٧٧) حامد محمد عبد ربه الخولي (٧٨) مصطفى عبدالله (٧٩) محمد محمد عملا العفيفي (٨٠) عاطف عبدالحميد (٨١) السيد سعد اسماعيل طه (٨٢) سعيد شبل كساب (٨٣) فاروق علي احمد ناصف (٨٤) صفى الدين صبرى على عيد (٨٥) مصطفى رجب رمضان وشهرته طرطور (٦) محمد طاهر امين الطناحي (٨٧) محمد الانور الحيوان (٨٨) محمد ابراهيم ميعاد (٨٩) صلاح الدين عبدالعزيز محمد سعيد (٩٠) عطيه سويلم السيد ربيع (٩١) عوض الله مصطفى عوض الله خليفة (٩٢) احمد يوسف عبدالخالق (٩٣) عبدالمهدى عبدالمهدى الصباغ (٩٤) الشرييني شحاته عبدالعال (٩٨) محمد محمد العراقي عوض الله وشهرته الشيخ محمد (٩٩) عطيه عبدالواحد الصيرفي (١٠٠) ابراهيم متولى نوار (١٠١) احمد عمر طاسه (١٠٢) عبدالله السيد هاشم (١٠٣) جبريل عبدالمنعم رضوان (١٠٤) محمد محمود الرجال (١٠٥) ايهاب عبده زغول (١٠٦) كمال كمال الزراعة (١٠٧) بسيوني عبدالغفار مرعى (١٠٨) بهنسى ابراهيم الشهاوى (١٠٩) اسامه مصطفى رفعت (١١٠) محمود مسعد عبدالعليم غطاس (١١١) محمد علي ابوالوفا زلاط (١١٢) عبدالحميد احمد عبدالمجيد (١١٣) فخرى طه شرابيه (١١٤) متولى انور محمد قطوم (١١٥) سعيد محمد ابو زيد الاهل (١١٦) على حجازى حجازى كدش (١١٧) البدرى فرغلى محمد (١١٨) حسن على الاقلى (١١٩) رضا زكى الوكيل (١٢٠) عبدالسلام وهبه الاقلى (١٢١) محمد سيف الدين حسن عبده (١٢٢) محمد ابراهيم عويس (١٢٣) فاروق احمد رضوان (١٢٤) ابراهيم صديق على ايوب (١٢٥) محمد عبدالله محمد زهران (١٢٦) محمود حمدي ابراهيم (١٢٧) سيد عبدالعظيم حسن (١٢٨) ماهر سمعان اسحاق غبريال (١٢٩) محمود جمال الدين حجازى (١٣٠) محمد ابوالعلا الاسود .

### حزب العمال الشيوعي المصري

- ١) كمال خليل خليل ٢) ابراهيم عبدالعزيز عزام ٣) مجدى عبدالفتاح
- ٤) احمد بهاء الدين شعبان ٥) امير حمدي سالم ٦) رضوان مصطفى الكاشف
- ٧) سمير حسن حسنى ٨) محمود حسن الشاذلى ٩) محمد عزت ابراهيم
- عامر ١٠) محمد فريد سعد زهران ١١) السيد جمعه الطراوى ١٢) طلعت
- معاذ رميح ١٣) محمود منحت محمد ابراهيم ١٤) ابراهيم عبدالراضى محمد
- ١٥) ناجى رزق حنا ١٦) خضرى احمد محمد منصور ١٧) سميحه احمد
- الكفراوى ١٨) رحمه محمد رفعت ١٩) محمد خالد عبدالحميد مندور ٢٠) سلى
- ميلاد يعقوب حنا ٢١) نزار محمود سمك ٢٢) ماجده محمد عدلى ٢٣) شوقى
- الكردي محمد نصر شاهين ٢٤) احمد محمد محمد قتيح ٢٥) احمد نصر
- الدين احمد ابو بكر ٢٦) فاروق ابراهيم حجاج ٢٧) محمد محمد فتحي
- ٢٨) محمد عبدالظاهر منصور الامبابى ٢٩) احمد زكى احمد محمد ٣٠) شهرت
- محمود امين العالم ٣١) محمد محمد فراج ابو النور ٣٢) محمد فريد محمد
- عزت راغب ٣٣) محمد شهاب مسعد حيدر ٣٤) انور زينهم ٣٥) اكرام يوسف
- السيد ٣٦) اسامه خليل خليل ٣٧) عماد حسن صيام ٣٨) محمد حسن خليل
- ٣٩) احمد سيف الاسلام عبدالفتاح ٤٠) محمد تيم نراج ٤١) احمد محمد
- صديق عبدالصمد ٤٢) عبدالحكيم تيمور الملوانى ٤٣) عصام الدين عبدالعزيز
- برعى ٤٤) سعيد محمد ابو شهبه ٤٥) محب ميشيل يوسف ٤٦) حنان عبده
- يوسف ٤٧) محمود محمد الرجال ٤٨) احمد الشاذلى ابوالحسن ٤٩) عطيه
- السيد عباد ٥٠) عطيه محمد منيع ٥١) عطيه محمد سالم ٥٢) حسنى محمد
- محمود عبدالرحيم ٥٣) السيد مصطفى فرج ٥٤) ثناء الله محمود فؤاد
- ٥٥) محمد سالم المهدي ٥٦) مسعد سيد صالح ٥٧) محمد حفى السمان
- ٥٨) يحيى مبروك شرياش ٥٩) مصطفى على الخولى ٦٠) محمد عيسى غانم
- ٦١) خالد عبدالفتاح ابراهيم ٦٢) محمد حلمى ابوالعينين معوض ٦٣) محمد

هشام عبدالفتاح ابراهيم ٦٤) نشأت محمد عيسى ٦٥) محمد رجائي محمد  
الميرغني ٦٦) محمد صفائي محمد الميرغني ٦٧) محمد بهاني محمد الميرغني  
٦٨) سعيد حفي احمد السيد ٦٩) حسين عبدالوهاب شاهين ٧٠) رجب  
محمود جمعه ٧١) صلاح الدين يوسف عبدالحافظ ٧٢) علاء الدين يوسف  
عبدالحافظ ٧٣) بهاء الدين يوسف عبدالحافظ ٧٤) طارق محمد ابراهيم  
٧٥) محمد محمد المنني ٧٦) عبدالرحمن عثمان محمود ٧٧) عدلي محمد محمد  
عليوه ٧٨) محمد عصام الدين هندي ٧٩) لطفى عزمي مصطفى ٨٠) فتحي  
محمد احمد زياده ٨١) صلاح السيد عبدالرحيم ٨٢) فتحي سيد فرج  
٨٣) رجبى عبدالعزيز جانو ٨٤) منصور توفيق محمود لطفى ٨٥) رمضان  
صالح احمد ٨٦) ابراهيم عبدالبار ٨٧) ابو الفتوح السيد عياد ٨٨) سيد احمد  
حفي ٨٩) محمد ابوالكارم احمد ٩٠) حسان هاشم عثمان ٩١) جابر محمود  
مبارك احمد ٩٢) احمد القول ٩٣) عبدالله محمد محمود حسن ٩٤) احمد  
فؤاد نجم ٩٥) محمود احمد محمود الخطيب ٩٦) سمير يوسف غطاس ٩٧)  
نبيل عتريس يوسف رضوان ٩٨) عبدالمنعم السيد عبده كراويه ٩٩) حميده  
حسن الشاذلي ١٠٠) عبدالحسن سيد احمد شاشه ١٠١) ابراهيم حسن  
الحسيني منصور ١٠٢) محمود عبدالعظيم الورداني ١٠٣) محمود حسين  
البيطار ١٠٤) منور عتريس عطيه رضوان ١٠٥) عماد الدين عتريس عطيه  
رضوان ١٠٦) كاميليا عتريس رضوان ١٠٧) نايه محمود محمد احمد شكرى  
١٠٨) منصور عطيه رمضان ١٠٩) محمد نجيب اسماعيل ١١٠) محمد وائل  
احمد صلاح ١١١) مصطفى زكى محمود طه ١١٢) عبدالحفيظ عبدالعليم  
ابوالليل ١١٣) احمد عبداللطيف حمدى عبداللطيف ١١٤) بهيه احمد محمد  
الخطيب ١١٥) سمي عبدالقادر عرفه ١١٦) محمد محمود عبدالسلام .



## حزب ٨ يناير

١) توفيق فانوس جرجس ٢) عوض مصطفى الباز ٣) عبدالرحيم محمود شعيب ٤) على غريب على المصرى ٥) فتحي مطاوع عبدالمجيد ٦) عبده طارق يوسف ٧) سباق حسن السيد ٨) رضا عبدالله جرجس ٩) عادل عوض احمد عطيه ١٠) مصطفى حسن محمد عشرى ١١) سمير حسن محمود العريى .

## تنظيم التيار الثورى

١) محمد عباس فهمى ٢) محمد حسن المنشاوى ٣) محمد طاهر احمد البدرى ٤) عيداروس احمد السيد القصير ٥) محمد خالد عبدالله العوا ٦) عبدالله محمود المهيلمى ٧) جاب الله ورده ٨) فكرى على امام ابراهيم ٩) زكريا امام مصطفى رجب ١٠) سيد حميده محمد احمد العشرى ١١) محمد زينهم عبدالله محمود عبدالرحمن ١٢) الدكتور عبدالمنعم تليمة ١٣) عدليه ميخائيل مندى جرجس ١٤) صلقى احمد سيد احمد القصير ١٥) سمير عبدالرحمن السيد النعمانى ١٦) سيد عقب شعبان ١٧) فريد حسن على مصطفى ١٨) فؤاد ابراهيم حجازى ١٩) على مأمون ٢٠) فؤاد اسرائيل غالى ٢١) محمد على الشخيبى ٢٢) محمد على حسن الخليعى ٢٣) عبدالرحيم رياض الكريعى ٢٤) فاطمه قبارى سعد حسن ٢٥) حسن عوض الله الباجورى وشهرته عاشور ٢٦) هبى محمد احمد الجوهري ٢٧) فوزى حامد النسوقى عباس ٢٨) احمد عبدالكريم طلبه ابراهيم ٢٩) عبدالفتاح حسن بدوى ٣٠) مجدى احمد عطيه ٣١) ابراهيم احمد فريد مخلوف ٣٢) عوض عاشور ٣٣) سعيد عبدالعزيز السيد ٣٤) عبدالوهاب على عبدالكريم ٣٥) محمد عبدالفتاح احمد مصطفى ٣٦) عوض شعبان عبداللطيف ٣٧) وجدى عبدالعزيز جاني ٣٨) سامى جاد الله رزق الله جرجس ٣٩) عبدالفتاح عبدالرحمن الجمل

وشهرته عبده ابونراع ٤٠) رضا عطيه عبدالمؤمن ٤١) عبدالعزيز جاد المولى  
٤٥) حافظ الشرنوبى ٤٦) محمد على قزامل ٤٧) محمد كيلانى على فتح  
٤٨) نصر عبد الوهاب عبدالمعطى الفقى ٤٩) حسين عبدالستار سيد احمد  
شامين ٥٠) حسن مصيلحى حمزه البسيونى ٥١) طه السيد احمد دياب  
٥١) محمود عبدالمطلب السيد ٥٢) يدوى السيد يدوى ٥٣) سعد الدسوقي  
الجمال ٥٤) محمد محمد موافى ٥٥) احمد كامل عواد ٥٦) صلاح محمد عبده  
محمد حسن ٥٧) محمود محمد خلف ٥٨) محمد احمد لطفى حسونه  
٥٩) حسن عبدالنعم حسن احمد الهويان ٦٠) صبرى عباس احمد النجار .

ويتاريخ ١٩٧٧/١/٢١ الساعة الثالثة والنصف اصدر الاستاذ مصطفى  
طاهر رئيس نيابة امن الدولة العليا بضبط الاشخاص الواردة اسماهم بهذه  
الكشوف الأربعة وتفتيش اشخاصهم ومساكنهم ومقار اعمالهم ومن يتواجد  
معهم حال قيام امارات قوية على اتهامهم .

#### ( ٧ ) يوم سعيد

أفاد العميد محمد سامى محمد خضير رئيس مباحث امن الدولة  
ببورسعيد انه بمناسبة الادارة للحالة بمدينة بورسعيد ومحافظاتها وصل الى  
علمه انه من بين التيارات الشيوعية الموجودة بالمحافظة تيار يطلق عليه تيار  
الرفض وهى مجموعة من الشيوعيين عرفت بين التنظيمات الشيوعية الأخرى  
انها ترفض كل شئ بما فى ذلك حزب اليسار باعتباره حزباً أقامته الدولة .  
وهذه المجموعة سبق ان اتهمت فى احداث قصر الثقافة عام ١٩٧٤ حيث اخذت  
موقفاً معادياً من الحكومة وحقق معها بمعرفة النيابة العامة وصدرت قرارات  
بحبسها فى هذا التاريخ وهى ترتبط مع بعض العناصر من التنظيمات الشيوعية  
الأخرى . وانه كان لابد للادارة ان تحدد التبعية الحزبية لهذه المجموعة تحديداً  
واضحاً فكلف بعض العناصر من مصادره باجراء اتصالات ولقاءات مع  
القياديين من هذه المجموعة فى بورسعيد ومن يتواجد منهم بالقاهرة بالجامعات

ويمكن احد المصادر خلال شهر يناير ١٩٧٧ من تأكيد التبعية الحزبية لكل من صبرى سكرانه والسيد زرد ومجدي القفاق حيث شاهد المصدر لديهم جريدة الانتفاض ويحل معهم فى مناقشات افادت ان فكرهم هو فكر حزب العمال الشيوعى المصرى والمعروف بالتشدد المطلق فى مواقفه العدائية من النظام ومن كل ما هو يون الحزب حتى ولو كان يسارياً .

واضاف العميد سامى خضير انه تمكن عن طريق مصدر آخر بمدينة بوسعيد فى بداية شهر فبراير ٧٧ من تأكيد هذه المعلومات عندما اتصلت به هذه المجموعة التى تضم صبرى سكرانه وحسن بنوان ومحسن أبو سمره وحصل منهم المصدر على نشرة الانتفاض التى تصدر عن حزب العمال الشيوعى المصرى ، كما تأكد للادارة ايضاً من مصادر اخرى ان مجيد سكرانه شقيق صبرى سكرانه وهو من العناصر المتشددة جداً بفكرها ويأخذ مواقف الحذر التام لشعوره بأن نشاطه مرصود من أجهزة الامن السياسى كان يمر على بعض المرتبطين به ويقرأ عليهم ويطلعهم على مضامين ما يصل إليه من نشرات خاصة بحزب العمال الشيوعى المصرى مما أكد انه يعمل فى نفس الخط وينفس الفكر هو وشقيقه صبرى .

واوضح العميد سامى خضير انه كلف ضباط الفرع بتغطية كافة اوجه هذا النشاط وضريه قانوناً فى الوقت المناسب عندما يتجاوز حالة التوقع الى حالة الظهور الى مسرح النشاط العلنى . ولعلم الادارة المسبق باحتمال توزيع منشورات أو الكتابة على الحوائط ليلة الاستفتاء فقد اخطر مدير الامن علماً لتكثيف الملاحظة . وعندما علمت الادارة ببدء تحرك هذه المجموعة بتوزيع نشرة بعنوان (بيان حزب العمال الشيوعى المصرى - لن يوقف الإرهاب انتفاضة الشعب) وموقعه من المكتب السياسى للحزب وكان ذلك من الساعة التاسعة مساء يوم ٩ فبراير سنة ١٩٧٧ ، فقام المقدم عصام السيد بتحرير محضر تحريرات وعرضه على وكيل اول النيابة الكلية للائن بتفتيش اشخاص ومساكن

الأفراد المعنيين في هذا التنظيم ، والذي أذن بذلك وأسفر التفتيش عن ضبط بعض النشرات من جريدة الانتفاض والنشرات الأخرى الدالة على جوهر هذا النشاط المعادي .

وأوضح العميد سامي خضير أن هذه المجموعة ظهر نشاطها بداية من ديسمبر سنة ١٩٧٤ عندما ابرزت اتجاهها في قصر الثقافة من النظام القائم وهاجمته عن طريق ملصقات وضعت داخل قصر الثقافة وشعارات وهتافات ردت من هذه المجموعة اعقيتها إجراءات قانونية ضدهم .

وأضاف سامي خضير أنه دعى من حزب اليسار لحضور اجتماع كان يرأسه خالد محيي الدين وكما لم يرفع وت كانت هذه المجموعة تحضر هذا الاجتماع ، وقد لمس بوضوح تحديدها السافر لنظام الحكم وأصرارها على رفض كل شيء بما في ذلك خالد محيي الدين وحزب اليسار ، وقرر مجيد سكرانه ومجدي البقاع في هذا الاجتماع أن نظام حكم السادات أصبح عارياً تماماً ولا ينقذه إلا سقوط ورقة التوت وحملها حملة شعواء على النظام وقالوا أن التنظيمات السرية الشيوعية قائمة إلى أن يقوم الحزب الشيوعي العلني وأنه لا يمكن للدولة أن توقف هذا التيار ، كما ذكرنا كذلك أن حزب الإخوان قائم وأن الأحزاب الثلاثة التي أنشأتها الدولة لا يمكن أن تقوم لها قائمة . وذكر العميد سامي خضير أنه قد حدث هرج واضح خلال هذا الاجتماع مما اقتضى من الإدارة ضرورة التركيز لمعرفة حقيقة هذه المجموعة الراضية والتي كانت تطلق عليها التنظيمات الشيوعية الأخرى المحافظة التروتسكيين الراضين دون تحديد لانتمائهم الحزبي . كما تبين من المتابعة أنهم دفعوا خلال انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ببعض الشباب الواقفين تحت تأثيرهم للتصدي بالخطابة ولو بالقوة في السنوات التي كانت تعقد لمناصب مرشحي حزب مصر . وفي أعقاب حوادث ١٨ ، ١٩ يناير تكشف للإدارة تبعية هذه المجموعة لحزب العمال

الشيوعي المصري الذي لا يؤمن إلا بمنطق العنف والرفض ، كما تبين للإدارة أن بعض عناصرهم مثل صبرى سكرانه ومجدى البقاق والسيد زرد قد شاركوا فى عمليات التظاهر والتخريب بالقاهرة والجيزة أيام ١٨ ، ١٩ ، وان مجدى البقاق قد قام بتوزيع نشرة الانتفاض بالمدينة الجامعية مقابل عشرة قروش للنسخة ، وقد اخطرت مباحث امن الدولة بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٤ بهذا النشاط بالقاهرة كما اخطرت اعتباراً من اول فبراير الجارى بتصاعد هذا النشاط عن طريق مجلة الانتفاض والنشرات وعمليات التوعية الماركسية وفق ايدىولوجية الحزب ببيورسعيد .

واوضح العميد سامى خضير ان اعضاء هذا التنظيم ببيورسعيد هم :  
مجدى البقاق والسيد زرد وصبرى رزق سكرانه ومجيد رزق سكرانه ومحمد حسن بنوان ومحسن ابراهيم ابو سمره وعاطف محمد عبد الجواد وصلاح محمود المنسى وعلى ابراهيم عثمان .

واضاف سامى خضير ان هذا الحزب يهدف الى الاطاحة والقضاء على نظام الحكم الحالى وتقويض ركائزه بين الجماهير وبفعها الى الانزواء برئيس الجمهورية والحكومة القائمة حيث يصف رئيس الجمهورية بأنه قائد حكم رجعى عفن ويدعو الجماهير الى النضال بانتفاضتها الشعبية حتى الموت ضد موافقه ، كما دعا فى نشرته الصادرة بتاريخ ١٩٧٧/٢/٤ الى التصدى من اجل عدم اقرار القانون ٢ لسنة ١٩٧٧ واعتبر تقسيم هذا القانون ارباباً لطلان الشعب المصرى ، كما ان التنظيم يركز على الربط فيما بين العمال والطلبة لتحريكهم ضد النظام وامرارهم على حقهم فى التظاهر والاضراب مع ضرورة النضال لتكوين احزاب شعبية وطنية والمطالبة بالإفراج عن كافة المقبوض عليهم ممن شاركوا فى الانتفاضة .

وبتاريخ ١٩٧٧/٢/١٠ اصدر وكيل النيابة الكلية ببيورسعيد اننه بضبط وتفتيش الاشخاص الواردة اسماءهم فى محضر التحريات .

(٨)

### مجموعة العمار

وفى الساعة العاشرة والنصف مساء يوم ١٠ اكتوبر سنة ١٩٧٧ حرر  
المقدم عبدالوهاب زغلول رئيس مباحث امن الدولة بينها محضر تحرياته الذى  
اثبت فيه ورود معلومات مؤكدة ان بعض العناصر الماركسية المتطرفة التى لها  
ارتباطات بحزب العمال الشيوعى المصرى يحوزون نشرات سرية معدة للتوزيع  
تتضمن تحريض الجماهير ضد النظام والمطالبة باسقاطه وهم :

١- رضا عبده جاد الشاذلى علام ، طالب بجامعة الزقازيق بعزبة القرويد  
بينها .

٢- محسن شوقى محمد زيدان ، طالب بالمعهد العالى الصناعى بالمطرية  
بناحية العمار مركز طوخ .

٣- محمد كمال عبدالفتاح شعيب ، مهندس زراعى ويقيم بناحية العمار  
مركز طوخ .

٤- قنديل محمد يوسف منصور الشاذلى علام ، ويقيم بناحية العمار  
مركز طوخ .

٥- ابراهيم السيد الديب ، مهندس زراعى ويقيم بناحية العمار مركز  
طوخ .

٦- عبدالعزيز عبدالسلام احمد منصور الشاذلى علام ، مهندس زراعى  
ويقيم بناحية العمار مركز طوخ .

٧- احمد احمد الشاذلى علام ، من ناحية العمار مركز طوخ .

٨- ناهد السيد عفيفى نصرمت شاهين ، ويقيم بناحية العمار مركز طوخ .  
وطلب محرر المحضر الاذن بتفتيش شخص ومسكن هذه العناصر ومن  
يتواجد معها .

وفى يوم ١٠/١/١٩٧٧ الساعة ١٢ مساءً (منتصف الليل) اذن وكيل اول النيابة الكلية بينها المقدم عبدالوهاب زغول رئيس مباحث امن الدولة بينها ومن يعاونه او ينتدبه بتفتيش اشخاص ومساكن المذكورين بمحضر التحريات .

(٩)

فى الساعة الحادية عشر من مساء يوم ١٢/٢/١٩٧٧ حرر العقيد منير محسن الضابط بمباحث امن الدولة فرع القاهرة محضره الذى اثبت فيه انه وصلت معلومات مؤكده تفيد ان الطالب عبدالخالق فاروق حسن بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ماركسى الفكر ومن المرتبطين بحزب العمال الشيوعى المصرى قد حاول اليوم إثارة طلبة جامعة القاهرة وتحريضهم للخروج فى مسيرة ، وقد امكن مراقبته وتتبعه عقب انصرافه من الجامعة حيث تم القبض عليه بدائرة مصر القديمة ، ويعرض للالئ بتفتيش سكنه .

وفى الساعة الواحدة والنصف من صباح يوم ١٣/٢/١٩٧٧ اذن الاستاذ عدلى حسين رئيس النيابة بمكتب النائب العام بذلك .

(١٠)

فى ١٣/٢/١٩٧٧ تقدم مساعد وزير الداخلية لشئون مباحث امن الدولة بمذكرة الى نيابة امن الدولة بشأن تحرك بعض العناصر الماركسية المرتبطة بحزب العمال الشيوعى المصرى بجامعة القاهرة وانه بتاريخ هذا اليوم حاولت بعض العناصر الماركسية تحريض الطلبة على التظاهر والامتناع عن الدراسة وتمثل نشاطهم فى تعليق بعض مجلات الحائط التى تتضمن هجوماً على النظام وتوزيع بيان بعنوان فلنوحده صفوفنا ضد الارهاب والتجسس بتوقيع اسرة الجراحى ، ٢١ فبراير يتضمن مهاجمة السياسة الحالية ويطالب بالإفراج عن المقبوض عليهم ومحاكمة المسؤولين والنضال لإسقاط القوانين الأخيرة وكذلك تحريض الطلبة على التظاهر والامتناع عن الدراسة وذلك عن طريق المرور فى

مسيرة بالحرم الجامعى مربدين الهتافات المعادية وقذف مبنى ادارة الجامعة بالحجارة مما ترتب عليه تهشم لبعض النوافذ ومحاولة اقتحام قاعة الجامعة الكبرى لاتخاذها مركزاً لاعتصامهم وقد تصدى لهؤلاء الطلبة بعض العاملين بمكتب الامن والنظام بالجامعة وحاولوا تفريقهم وقد اصيب نتيجة لذلك بعض العاملين بمرق النظام ، وقد تفرق المتظاهرون على اثر ذلك واتفقوا على عقد مؤتمر يوم الاربعاء القادم ١٦ فبراير الحالى ومحاولة الاعتصام بالجامعة بعد هذا المؤتمر وتزعم هذا التحرك كل من الطلبة الماركسيين سمير حسن حسنى خريج كلية الاداب واحمد عبدالعزيز بيومى طالب بكلية العلوم وسيد زرد طالب طب الاسنان ومصطفى الخطيب طالب بكلية الهندسة وعفيفى فؤاد صليب طالب بكلية الآداب والثلاثة الاول سبق صدور اذن نيابة امن الدولة بضبطهم وتفتيشهم لاشتراكهم فى التنظيمات الشيوعية وهارين ، وقد تم ضبط الرابع وهو مصطفى الخطيب بعد ان شوهد يتزعم مسيرة بالحرم الجامعى بعد خروجه من الجامعة بمنطقة بين السرايات .

وقد نيلت هذه المذكرة باثن صابر من الاستاذ مصطفى طاهر رئيس نيابة امن الدولة العليا بتاريخ ١٢/٢/١٩٧٧ الساعة ١١:٤٠ مساء بضبط وتفتيش جميع الاسماء الواردة فيها .

(١١)

وفى الساعة الثالثة من مساء يوم ١٤/٢/١٩٧٧ حرر الرائد عبدالسلام يوسف الضابط بمباحث امن الدولة بالجيزة محضر تحرياته الذى اثبت فيه انه بملاحظة الحالة اليوم بجامعة القاهرة شوهد جمع من الطلبة يرتدون هتافات معادية لسياسة الحكم ويتجولون داخل الجامعة من اجل تحرير الطلاب على الاضراب عن الدراسة والاعتراض على القرارات التى تم الاستفتاء عليها .  
وقد شوهد الطالب ماهر سيد بدوى الطالب بالسنة الثانية بكلية العلوم



جامعة القاهرة ضمن العناصر التي تقود المسيرة والمظاهرة مردداً الهتافات الآتية : انه يجب الاعتراض على الاستفتاء الخاص بالقرارات الاستثنائية ، ان كبار المسؤولين يذهبون قوت الشعب ، مهاجمة الشرطة والمباحث ووصفهم بالعملاء ، انه يجب الامتناع عن الدراسة واستمرار التظاهر لاجبار السلطة على الرجوع عن قراراتها والافراج عن زملائه المضبوطين .

ونظراً لما قام به المذكور من جمعه حوالي مائة طالب والقائه هذه الهتافات فقد قام محرر المحضر وزملائه بالفرع بمتابعتهم حتى انتهاء المسيرة وخروجه خارج الجامعة حيث تم ضبطه اثناء هبوطه من الاتوبيس بجوار كوبري الجامعة .  
وعرض الامر على نيابة امن الدولة في الساعة الخامسة من مساء ذات اليوم حيث اذن الاستاذ عدلى حسين رئيس النيابة بتفتيش مسكنه لضبط ما يفيد التحقيق .

كما تقدمت مباحث امن الدولة بصور فوتوغرافية امكن التقاطها للمذكور خلال اشتراكه في المظاهرات التي وقعت بالجامعة ايام ٢٥/١١/٧٦ ، ١٣/٢/٧٧ ، ١٤/٢/١٩٧٧ .

#### (١٢)

وفي الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر يوم ١٤/٢/١٩٧٧ حرر المقدم عصام الدين فتوح الضابط بإدارة مباحث امن الدولة فرع الجيزة محضره الذي اثبت فيه ان تجمع في هذا اليوم يدخل الحرم الجامعى امام قاعة الجامعة حوالي ٢٠٠ طالب وطالبة من مختلف كليات الجامعة واخذ البعض يصفب فيهم مطالبين جميع طلبة الجامعة بالانصراف عن المحاضرات والانضمام إليهم وكان يتزعمهم طالب بكلية التجارة يدعى محمود محمد مرتضى حيث كان يطالب جموع الطلبة المحتشدة بضرورة الاستماع إليه وعدم التوجه الى المحاضرات ، ثم بدأ فى القاء كلمته التي هاجم فيها سياسة رئيس الجمهورية ووصفه بأنه اكثر من هتار وموسولينى وانه يحاول قمع حركة الطلاب الحرة الشريفة بمنعهم

من التظاهر والاضراب للتعبير عن مطالبهم فى اقامة حياة حرة داخل البلاد التى استشرى فيها الظلم والفساد ومنشداً بأن اجهزة السلطة متمثلة فى الباحث قد ضربت بالرصاص الكثيرين من ابناء الشعب الابرياء ، ومطالب الطلبة بعدم الخوف من القوانين وان اتحابهم سيجبر السلطة على الغاء هذه القوانين، ويعد ان انتهى من خطابه حمله بعض الطلبة على اعناقهم وبدأ فى مسيرة داخل الجامعة ترصد الهتافات المعادية لرئيس الجمهورية ولنظام الحكم ، ثم تسلسل المذكور بين الطلبة ، وقام محرر المحضر بمتابعته حيث جلس على كافتيريا كلية التجارة وبدأ فى الالتفاف حوله اعداد كبيرة من الطلبة بعضهم كان يعارضه ، وكان يقوم بالإشارة الى البعض الآخر الى عدة اماكن لتعليق المجلات الحائطية .

واضاف محرر المحضر انه عقب انصراف المذكور من داخل الحرم الجامعى تم ضبطه بشارع عبدالسلام عارف حيث اتضح انه يدعى محمود محمد مرتضى طالب بكلية التجارة جامعة القاهرة .

وافاد محرر المحضر انه شوهد المذكور بتاريخ ١٢ ، ١٣ الجارى وهو يتولى قيادة المظاهرات التى حدثت بالجامعة فى هذين اليومين .

وعرض الامر على نيابة امن الدولة برجاء الاذن بتفتيش منزل الطالب محمود محمد مرتضى ، وقد اذن الأستاذ عدلى حسين رئيس النيابة بذلك فى الساعة الرابعة وخمسة وخمسين دقيقة من يوم ١٤/٢/٧٧ بذلك .

وفى الساعة العاشرة والنصف من مساء نفس اليوم اثبت الضابط محرر المحضر انه امكن الحصول على صور فوتوغرافيه للمسيرة التى حدثت صباح اليوم داخل الحرم الجامعى تثبت اشتراك الطالب المذكور فى هذه المسيرة .

(١٣)

وفى الساعة الثالثة وخمسة واربعين دقيقة بعد ظهر يوم ١٤/٢/١٩٧٧

حرر المقدم عصام قتيح الضابط بإدارة مباحث امن الدولة فرع الجيزة محضره الذى اثبت فيه انه بتتبعه المظاهرات التى حدثت بجامعة القاهرة فى هذا اليوم اعتباراً من الساعة العاشرة صباحاً حتى الساعة الثانية ظهراً شوهدت الطالبة ايمان عطيه محمد الطالبة بكلية العلوم جامعة القاهرة تقف على السلم امام قاعة اجتماعات الجامعة بجوار الطالب محمود محمد مرتضى الذى كان يقود المتظاهرين بالهتافات المناهضة ، وعقبت الطالبة المذكورة على ذلك بأن القت كلمة طالبت فيه الطلبة بالاتحاد ضد قرارات السلطة والتنديد بأن الجيش المصرى ترك مواقعه فى مواجهة اسرائيل ونزل الى الميادين بمدرعاته ، وطالبت الطلاب بالاتحاد لتعرية وجه النظام ، كما اتهمت السلطة بالتعاون مع المخرين فى احداث ١٨ ، ١٩ يناير لتشوه حركة الانتفاضة الشعبية ، ثم حمل بعد ذلك الطالب محمود محمد مرتضى على الاعناق يردد الهتافات المناهضة ، وكانت المذكورة يرافقها طالب آخر اتضح انه يدعى حسين عبدالستار سيد احمد شاهين بسييران فى المظاهرة مردين نفس الهتافات ومشجعين للطلبة على الاستمرار فى الهتاف ، ثم انصرفت الطالبة ايمان محمد وحسين عبدالستار سيد احمد شاهين من المظاهرة التى طافت بالجامعة على مختلف الكليات .

واضاف محرر المحضر ان الطالبة المذكورة قامت بتعليق بعض المجلات الحائطية فى مختلف انحاء كلية التجارة والعلوم بعناوين : التخريب مسئولية السلطة الحاكمة -لنواصل الكفاح- حفل تئين شهداء ١٨ ، ١٩ وجه النظام الحقيقى . ويعد ان قامت بتعليق المجلات توجهت الى كافتيريا كلية التجارة والتقت بكل من الطالب محمود محمد مرتضى نصر والطالب عبدالستار سيد احمد شاهين حيث مكثوا بعض الوقت ثم قام الثلاثة بالاتجاه الى اماكن تعليق مجلات المانط حيث قاموا بنزعها واحتفظت بها الطالبة ايمان عطيه محمد داخل حقيبة بلاستيك حمراء اللون .

واضاف محرر المحضر انه قام بمرافقة بعض زملائه بمتابعتهم خارج حرم الجامعة حيث تم ضبطهم جميعاً وأنه قد ضبط مع الطالبة ايمان عطيه محمد المجلات الحائطية داخل الحقيبة البلاستيك الحمراء وأنه بمواجهتها بالمجلات اعترفت بحيارتها لها وأنها مكتوبة بخط يدها وموقعه عليها منها .  
وعرضت ادارة مباحث امن الدولة المحضر على نيابة امن الدولة العليا برجاء الان يتفتيش مسكن الطالبة ايمان عطيه محمد والطالب حسين عبدالستار سيد احمد .

وفي الساعة الخامسة وعشرين بقيقة اذن الاستاذ عدلى حسين رئيس النيابة بتفتيش مسكن كل من حسين عبدالستار سيد احمد شاهين وايمان عطيه محمد حيث قامت ادلة كافية على انهما حرصا وشجعا وقادا تجمهراً بهدف مناهضة النظام القائم وتعطيل الدراسة بجامعة القاهرة .

#### (١٤)

وبتاريخ ١٩٧٧/٢/١٥ حرر المقدم جمال ابو زكري الضابط بمباحث امن الدولة محضره الذي اثبت فيه انه في حوالي الساعة الحادية عشر والنصف من صباح اليوم تبلغ له من مراقب عام النظام بجامعة عين شمس . بوجود تجمهر داخل الحرم الجامعي بالفناء الواقع بين كليتي الحقوق والآداب ، وتبين من التحريات ومعلومات المصادر ان شخصاً من خارج الجامعة غريباً عن الوسط الطلابي قد حضر صباح اليوم الى الحرم الجامعي واحضر معه عدة مجلات حائط وبيانات خطية تتضمن هجوماً على النظام واثارة ضد الحكومة والقيادة السياسية وشخص رئيس الجمهورية والاعتراض على القوانين التي صدرت اخيراً ، ثم قام الشخص المذكور بتحريض عدد من الطلاب على التجمهر وعلى تعطيل الدراسة وتريد الهتافات المعادية مثل السادات ده يبقى مين يبقى حرامى الحقيانين ومهما يوسعوكى يا قلعة مش حايسكت صوت الجامعة .

وصوت الجامعة ياما قال خلوا بالك من العمال . كما تضمنت الهتافات ايضاً تحريض الطلاب والمواطنين على التصدى للسلطة والثورة عليها ومهاجمة المهندس سيد مرعى ومجلس الشعب .

وقد نجح الشخص المذكور فى جمع عدد كبير من الطلاب فى المظاهرة التى قام بها داخل الحرم الجامعى ، وقد دعا المتظاهرين الى الخروج بمظاهرة خارج الجامعة والالتحام برجل الشارع إلا ان القاعدة الطلابية لم تستجب له . وقد تمكن محرر المحضر ومساعدته من القبض على هذا الشخص عقب خروجه من الجامعة مباشرة وذلك بشارع الخليفة المأمون اسفل نفق العباسية فى الساعة الثانية والرابع بعد الظهر ويوجد معه كمية من المنشورات والبيانات تتضمن التحريض ضد النظام الحالى ومهاجمة سياسة الحكومة وتبين انه يدعى عمر عباس طمى حسن طيب امتياز بمستشفى الجلاء وخريج طب عين شمس . وفى الساعة الثالثة وعشرون بقيقه تم اخطار رئيس نيابة امن الدولة بالواقعة فأمر بتفتيش منزل المتهم .

#### (١٥)

وفى الساعة الثانية والنصف بعد ظهر يوم ١٦/٢/١٩٧٧ حرر المقدم نبيل صيام الضابط بمباحث امن الدولة فرع الجيزة محضره الذى اثبت فيه انه بملاحظة الحالة بالحرم الجامعى يوم ١٦/٢/١٩٧٧ بمناسبة الاحداث الطلابيه شوهدت الطالبة آمال حسين جامع تقوم بلصق مجلات حائطية على حائط بعض الكليات الجامعية ومنها حائط مبنى كلية العلوم ، وأن هذه المجلات تحوى عبارات مناهضة للنظام القائم وتدعو للإثارة والحض على الاعتصام ومقاومة السلطة والتظاهر للإفراج عن الطلبة والغاء القانون ٢ لسنة ١٩٧٧ .

واضاف محرر المحضر ان المذكورة طالبة بكلية الهندسة جامعة القاهرة ، وقد حضرت بتاريخ ١٦/٢/٧٧ الى داخل الحرم الجامعى للصلق المجلات

الحائطية بكلية العلوم . وقد قام عميد الكلية بتمزيق هذه المجلات إلا ان المذكورة استمرت فى لصق مجلات حائطية اخرى تتضمن نفس المضمون .

ونوه محرر المحضر بأن الطالبة المذكورة سبق ان اشتركت فى المسيرة الطلابية التى طافت بال الحرم الجامعى يوم الاثنين ١٤/٢/٧٧ وكانت ضمن العناصر القيادية لهذه الظاهرة وكانت تردد هتافات عدائية للنظام القائم وامكن فى هذا اليوم تصوير تلك المسيرة فوتوغرافياً .

واضاف انه تم متابعة المذكورة حتى خرجت من الحرم الجامعى حوالى الساعة الواحدة وخمسين دقيقة بعد ظهر يوم ١٦/٢/١٩٧٧ وامكن ضبطها وعثر معها على مجلتين حائط مكتوبة بخط اليد تتضمن التحريض على الاضراب والتظاهر والمطالبة بالافراج عن الطلبة المقبوض عليهم على ذمة الاحداث الأخيرة والغاد القانون ٢ لسنة ١٩٧٧ باعتباره يمثل هدماً للديمقراطية .

وقد عرض الامر على نيابة امن الدولة برجاء الان يتفتيش مسكن الطالبة أمال حسين جامع ، فأنن الاستاذ على حسين بذلك .

#### (١٦)

ويتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٧ حرر المقدم بدر القاضى الضابط بإدارة مباحث امن الدولة فرع الجيزة محضر تحرياته الذى اثبت فيه ان التحريات افادت ان العماني الجنسية خليفة شاهين خليفة الطالب بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة والذى يحمل جواز سفر صادر من دولة الامارات يتحرك فى مجال الاتصال ببعض القوى المناهضة بالداخل خاصة بحزب العمال الشيوعى وذلك لمصالح بعض جبهات الرقض العربية وانه يحوز بمنزله بعض المستندات والاوراق والممنوعات التى تؤيد نشاطه .

رجاء الان بضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه وكذلك سيارته رقم ١٠٩١٢ جمرک القاهرة لضبط أية ممنوعات .

وفى الساعة الحادية عشر وخمسة واربعون دقيقة مساء يوم ١٩٧٧/٢/٢٢ اذن وكيل نيابة القى للمقدم بدر القاضى بتفتيش مسكن المذكور لضبط اى منشورات أو مطبوعات مناهضة للنظام الاساسى للبلاد وضبط وتفتيش شخصه وكذلك سيارته ، على ان يحرر محضر بالاجراءات .

وفى الساعة السابعة من صباح يوم ١٩٧٧/٢/٢٣ حرر بدر القاضى محضره الذى اثبت فيه انه قام بضبط وتفتيش شخص ومسكن خليفة شاهين خليفة الذى اسفر عن العديد من الكتب الماركسية ودراسة بعنوان خطوط عريضه حول الاوضاع فى الجبهة الشعبية لتحرير عمان التى تؤمن بالفكر الماركسى والعديد من الاوراق الخطية .

وفى الساعة التاسعة من مساء يوم ١٩٧٧/٢/٢٣ عرض الامر على الاستاذ مصطفى طاهر رئيس نيابة امن الدولة العليا الذى انتدب احد ضباط مباحث امن الدولة لسؤال المتهم عما نسب إليه ومناقشته فى مضبوطاته على ان يعرض على النيابة باكر .

وفى الساعة التاسعة وثلاثون دقيقة من مساء يوم ١٩٧٧/٢/٢٣ أشر اللواء حسن ابو باشا مساعد وزير الداخلية لشئون مباحث امن الدولة بانتداب السيد العقيد مصطفى عبدالقادر الضابط بالادارة لتنفيذ ما اشر به رئيس النيابة .

وفى الساعة العاشرة مساء يوم ١٩٧٧/٢/٢٣ اثبت العقيد مصطفى عبدالقادر انه يسؤال المتهم افاد بالآتى :

اعرب انه عضو بالجبهة الشعبية لتحرير عمان ، كما انه احد اعضاء التنظيم السرى داخل هذه الجبهة وهى الحركة الثورية الشعبية فى عمان والخليج العربى ومسئول عن تنظيم هذه الجبهة بالقاهرة ، ووضح ان هذا التنظيم يعتنق الفكر الماركسى .

كما قرر ان هناك علاقة قائمة بين سفارة اليمن الديمقراطية بالقاهرة وتنظيم الجبهة الشعبية لتحرير عمان وان طابع هذه العلاقة هو قيام هذه السفارة بنور الموصل لبريد الجبهة المذكورة من عدن الى القاهرة وبالعكس وكذا تسهيل علاقات واتصالات هذه الجبهة بالسفارة وحركات التحرر الوطني ، وانه شخصياً تولى القيام بنور الاتصال بين تنظيم الجبهة المذكورة وسفارة اليمن الديمقراطية بعد سفر ممثل الجبهة عبدالله على ناصر ، ومن خلال ذلك تعرف على بعض اعضاء هذه السفارة من الدبلوماسيين وهم (على معوض ومحمد سيف ومحمد سعد) وكذا أحد اليمنيين ويدعى محمد على وهو من عناصر الجبهة القومية والذي تولى فيما بعد الاتصال باعضاء حزب العمال الشيوعي المصري عن طريقه (أى عن طريق خليفة شاهين خليفة) .

وقرر ان احد الدبلوماسيين بسفارة اليمن الديمقراطية عرض عليه فى عام ١٩٧٤ ان يعرفه ببعض العناصر الديمقراطية المصرية من اعضاء حزب العمال الشيوعي المصري وان هذا الدبلوماسى المذكور هو على معوض ممثل اليمن الديمقراطية السابق بجامعة النول العربية ، وان المذكور قد قام فعلاً بأعداد لقاء له مع ممثل عن حزب العمال الشيوعي المصري ويدعى كمال ويعتقد ان هذا الاسم اما صحيحاً أو حركياً ، وكان هدف الدبلوماسى المذكور من تحقيق هذا اللقاء اقامة اتصالات بين الجبهة الشعبية لتحرير عمان وهذا الحزب عبر سفارة اليمن الديمقراطية لتوثيق العلاقات بينهما فى مجال تبادل الفكر والمعلومات وبعدم نشاط هذا الحزب خاصة وأنه يعتقد أن هناك اتصالاً مباشراً بين الدبلوماسى المذكور وعضو حزب العمال الشيوعي المصري كمال طوال الفترة التى استمرت اتصالاته شخصياً بالآخر ، اذ ان كلاهما يطلب منه تحديد مواعيد للقاء الطرف الآخر .



واضاف انه داوم الاتصال بممثل حزب العمال الشيوعي المصري كمال  
لاكثر من عام تقريباً فى اطار لقاءات دوريه تحدد من اسبوع الى عشرة ايام  
تقريباً مع اتخاذ احتياطات الامن الكفيلة بعدم كشف هذه الاتصالات وكان يتم  
فى هذه اللقاءات تبادل المعلومات عن حركة الحزب المذكور ومواقفه المضادة  
لنظام الحكم بمصر وعمله على اسقاطه ، هذا بالاضافة الى قيام المدعو كمال  
بتسليمه عدة نسخ من مجلة الانتفاض التى تصدر عن الحزب والتى كان يقوم  
بنوره بارسالها الى قيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان عن طريق الحقيبة  
الدبلوماسية لسفارة اليمن الديمقراطية وكذا ارسال المعلومات الخاصة بنشاط  
تنظيم الجبهة الشعبية لتحرير عمان بالبلاد وان الدبلوماسى اليمنى على معوض  
هو الذى كان يقوم باستلام كافة محتويات هذه الرسائل ليتولى وضعها  
بالحقيبة الدبلوماسية الخاصة بالسفارة ، كما كان يمدّه بالرسائل الواردة له  
من الجبهة بالخارج والتى كانت تحوى مطبوعات وتعليمات سرية خاصة بالجبهة.  
وانه فى غضون عام ١٩٧٥ واثاء لقاء له مع الدبلوماسى اليمنى على  
معوض قرر له المذكور ان حزب العمال الشيوعي المصري فى حاجة الى ماكينة  
للكتابة - آلة كاتبه وانّه بدوره عرض هذا الموضوع على كمال الذى اكد له  
احتياجهم لذلك ، ويعد ذلك سلمه المدعو على معوض صندوقاً كبيراً ثقيل الوزن  
غلافه من الخارج خاص بسجائر كنت وانّه يرجع ان ما بداخله كان الآلة الكاتبة  
المزودة عنها ويطلب منه تسليمها للمدعو كمال وقد قام بذلك فعلاً .

واضاف بانّه يجزم بأن حزب العمال الشيوعي المصري قام بطبع نشراته  
السرية على هذه الآلة الكاتبة بعد ذلك نظراً لأن النسخة الوحيدة التى استلمها  
من مندوب الحزب قبل استلامه لهذه الآلة الكاتبة محررة بخط اليد ومسحوبة  
فقط على الرونيو ، اما النشرات الأخرى خاصة بالانتفاض والتى استلمها عقب  
ذلك فقد كتبت اصلاً على الآلة الكاتبة ، كما ان ممثل الحزب كان يمدّه ببعض  
الاعداد من نشرة الحزب الأخرى المعنونه شيوعي مصرى .

وقرر انه يعلم ان الدبلوماسى اليمنى على معوض كان يدعم حزب العمال الشيوعى المصرى بالاموال ولكن عن غير طريقه ، إلا انه شخصياً قام بتسليم المدعو كمال مبلغ مائة جنيه معونة للحزب نظراً لعلمه منه ان الحزب فى ضائقته مادية ، وان هذا المبلغ جمع نصفه منه شخصياً اما النصف الآخر فممن مسئول معه بالجبهة الشعبية لتحرير عمان بالبلاد ويدعى جمعه راشد .

كما قرر انه كان يقوم بتسليم احدى نسخ الانتفاض التى يحصل عليها من ممثل الحزب كمال الى تنظيم الجبهة الشعبية لتحرير عمان لاطلاع الاعضاء عليها بداخل مصر . وكذا تسليم نسخة اخرى الى تنظيم الجبهة الشعبية بالبحرين وهو تنظيم سرى آخر قائم بالبلاد للاطلاع عليها ايضاً فى اطار التعاون القائم بين هذه التنظيمات العربية والفصائل الماركسية المصرية وعلى رأسها حزب العمال الشيوعى المصرى من خلال تبنى العقيدة الماركسية .

وأفاد انه بعد ان غادر الدبلوماسى اليمنى على معوض البلاد تولى القيام بدوره فى مجال التعاون معه فى اطار حركته مع حزب العمال الشيوعى المصرى وتوصيل رسائله مع الجبهة الشعبية لتحرير عمان بالخارج من وإلى القاهرة الدبلوماسى اليمنى محمد سيف بسفارة اليمن الديمقراطية ، وانه فى خلال هذه الفترة قام ممثل حزب العمال الشيوعى كمال بتعريفه بعضو آخر بالحزب يدعى اسماعيل والذى دأب على اتصال به بعد ذلك بنفس الصورة التى كان يتصل بها كمال معه وفى اطار اسلوب الامن والسرية المتبعين فى ذلك . وان ممثل الحزب الجديد اسماعيل استمر فى تسليمه نشرات حزب العمال الشيوعى المصرى الانتفاض كما طلب منه تزويده بمجلة الهدف التى تصدرها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالخارج وانه استطاع الحصول على نسخ من هذه المجلة من احد القياديين البارزين بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باتحاد طلبة فلسطين بالقاهرة ويدعى طلعت والذى سبق له ايضاً ان سلمه نسخة من

مجلة الانتفاض الصادرة عن حزب العمال الشيوعي وعلم منه في مرحلة لاحقة مدى علاقته بحزب العمال الشيوعي المصري عبر سفارة اليمن الديمقراطي .

واضاف انه اخبر محمد سيف رغبة حزب العمال في الحصول على مجلة الهدف المشار إليها فكان يمدّه نورياً بثلاث نسخ منها يقوم بتسليمها لممثل الحزب اسماعيل ، وقد لاحظ نشر هذه المجلة لبعض مواد نشرة الانتفاض الخاصة بحزب العمال الشيوعي المصري ، كما انه علم من محمد سيف ومن على معوض من قبله ان تنظيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالبلاد يستلم رسائله ايضاً القادمة من الخارج عن طريق سفارة اليمن الديمقراطي وقد تكلد من الفلسطيني طلعت المشار إليه بعاليه انه مسئول الجبهة في هذا الشأن .

كما قرر ان ممثل حزب العمال الشيوعي المصري اسماعيل قام خلال اتصالاته به باصطحابه الى شقة خاصة بحزب العمال الشيوعي المصري بضاحية مصر الجديدة بشارع جسر السويس لاحظ ان بها بعض وثائق الحزب ومطبوعاته وان بعض الاجتماعات الحزبية تعقد بها وأنه يستطيع الارشاد عن هذه الشقة .

كما اضاف ان المدعو اسماعيل قام بتعريفه بأحد عناصر حزب العمال الشيوعي من المصريين ويدعى بدوى والذي التقى به مرتين لمناقشته في اوضاع حزبيه تعترض قيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان بالخارج وكان احد هذه اللقاءات بالشقة التي اصطحبه اسماعيل إليها بعاليه .

ونكر انه في غضون عام ١٩٧٦ عاد الدبلوماسي اليمني على معوض الى البلاد لقضاء فترة من الزمن قام خلالها بتكليفه بتقديم احد اليمينيين الجنوبيين ويدعى محمد على من عناصر الجبهة القومية المقيمة بالبلاد الى ممثل حزب العمال الشيوعي المصري اسماعيل ليتولى مسئولية الاتصال معه بدلاً منه ، وقد قام بتنفيذ هذه المهمة وانتهت حملته بالحزب منذ ذلك الحين نظراً لسفره ،

ولما عاد البلاد في يناير ١٩٧٧ لم يعاود الاتصال بالحزب بعد عن طريق سفارة اليمن الديمقراطية نظراً لانشغاله .

وقرر خليفة شاهين خليفة انه كان يلتقى باليمن الجنوبي محمد قاسم بمنزل الأخير ، وقد حضر عدة اجتماعات تضم بعض الطلبة المصريين من الماركسيين يذكر منهم الطالب احمد بهاء الدين بكلية الهندسة ومن جماعة انصار الثورة الفلسطينية وعضو بنادى الفكر الاشتراكي بجامعة القاهرة ، وكذا طالب مصرى آخر يدعى يسرى أو صادق من جامعة طنطا ، وكان يتم فى هذه الاجتماعات طرح بعض الآراء الماركسية والبحث فى اوضاع الحركة الطلابية المصرية وموقف الفصائل المصرية المختلفة ايدى وادباً واستراتيجياً ، وكان احمد بهاء الدين يطرح خلال هذه الاجتماعات بصفة خاصة تصورات عن حركة التيارات السياسية المختلفة بالساحة المصرية وجميعها فى موقف المعارضة من نظام الحكم نظراً لانتمااتها الماركسية وتركيزه بصفة خاصة على وجود تيار ماركسى يشكل فصيلاً ثورياً بالقطاع الطلابى لم يوضح اسمه ، إلا انه يرجع ان ما يعنيه بهذا التشكيل قد قرأ مقالاً عنه بمجلة الهدف الصابرة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وانه يرى ان المذكور (احمد بهاء الدين) من المنتمين لهذا التنظيم.

وقرر خليفة شاهين خليفة ان فتاة لبنانية تدعى عرب وتدرس بمعهد السينما بالقاهرة من اعضاء منظمة العمل الشيوعى بلبنان ، على علاقة وثيقة ببعض اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى ومن بينهم كمال واسماعيل ويوى وانه كان يسلمها شخصياً بعض المطبوعات والنشرات الخاصة بالجبهة الشعبية لتحرير عمان لتوصيلها الى هذه العناصر . وان فتاة اخرى بحرانية تدعى هناء حسن الجشعى بالدراسات العليا بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة من اعضاء الجبهة الشعبية لتحرير عمان على اتصال ايضاً بعناصر حزب العمال

الشيوعي المصري ومن بينهم الثلاثة المذكورين بعاليه . وانه تعرف عن طريق القفّاء اللبنانيه عرب اثناء وجوده ببيروت عام ١٩٧٥ على اللبناني هانى منداس وعلم منه انه عنصر اتصال لحزب العمال الشيوعي ببيروت هذا بالاضافه الى شخص لبناني آخر يدعى فارس وهو الذى سبق ان عرفه بالقفّاء عرب . كما انه تقابل فى العراق فى فبراير عام ١٩٧٦ مع احد المصريين الموجودين هناك يدعى طاهر عبد الحكيم وهو يدعو الى اقامة حزب شيوعي واحد وله تحفظات على انقسامات الحركة الشيوعية بمصر .

ويتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٥ الساعة الحادية عشر والنصف صباحاً قام المقدم محمود الطار الضابط بمباحث امن الدولة بتحرير محضره الذى اثبت فيه انه بناء على اذن النيابة المصار باصطحاب العماني خليفة شاهين خليفة للإرشاد عن الشقة التى التقى فيها مع مسئولى حزب العمال الشيوعي المصري ، فقد قام الضابط محرر المحضر باصطحاب المذكور حيث ارشده عن المنزل رقمه شارع الامام على بمنطقة الالف مسكن والشقة رقم ٧ بالدور الرابع بهذا المنزل وهى شقة مفروشة يقيم بها بعض الطلبة لم يتعرف العماني المذكور عن احد منهم ، واوضحوا انهم يقيمون بهذه الشقة منذ شهر يناير ١٩٧٧ ، وبمراجعة العماني خليفة شاهين خليفة قرر انه حضر الى هذه الشقة خلال شهر يونيه ١٩٧٦ والتقى فيها بمسئولى حزب العمال . وانه بالتحري عن مستأجر الشقة خلال الفترة التى اوضحها تبين ان المستأجر كان يدعى محمد خالد محمد ابراهيم وقد استأجرها فى ١٩٧٦/٤/١٨ وتركها فى اوانل سبتمبر ١٩٧٦ وقد قام محرر المحضر بالاتصال بمالكة الشقة فاكنت ذلك وسلمته عقد الإيجار الخاص بهذه الشقة الفترة من ١٩٧٦/٤/١٨ والتى غابها فى سبتمبر سنة ١٩٧٦ واسمه محمد خالد محمد ابراهيم بطاقة شخصية رقم ٣٠١٣٠ منى مصر القديمة ، كما سلمته مالكة الشقة ورقة مكتوبة بخط يده توضح أن محل

عمله العلاقات العامة الدار العربية الحديثة للطباعة والنشر والإعلان ١١ شارع عبد الخالق ثروت ، كما ناقشها محرر المحضر في أوصافه فقرر أنه أبيض البشرة عيونه تعيل للزرقه وشعره يعميل للصفره وحواجه صفراء تقريباً .

وأضاف محرر المحضر أن مطومات الادارة لكنت أن البطاقة الشخصية رقم ٣٠١٢٠ مصر القديمة خاصة بالمدعو محمد خالد محمد ابراهيم جويلي وموضح عمله بها الدار العربية الحديثة للطباعة والنشر واقامته ٥٦ شارع المقياس بالمنيل .

ونكر محرر المحضر أنه امكنه الحصول على صورة للمذكور ويعرضها ضمن عدة صور لاشخاص آخرين على خليفة شاهين خليفة انتزع صورة محمد خالد محمد ابراهيم جويلي من بينها وقرر ان هذا هو بوى الذى التقى به فى الشقة المذكورة .

وأضاف محرر المحضر أن المطومات المسجلة عن محمد خالد محمد ابراهيم جويلي أنه ماركسى قيادى بحزب العمال الشيوعى المصرى وسبق اتهامه فى القضية رقم ٨١ لسنة ١٩٧٢ حصر امن دولة عليا الخاصة بالاضطرابات الطلابية عام ١٩٧٢ ، كما تم ضبطه واتهامه فى القضية ٩٠٢ لسنة ١٩٧٢ حصر امن دولة عليا الخاصة بالتحركات المضادة لبعض العناصر من مثيرى الشغب ، كما اتهم فى القضية ١٠ لسنة ١٩٧٥ الخاصة بالتنظيمات الشيوعية (اليسار الجديد) ، وطلب الان بضمبطه وتفتيشه ومن يتواجد معه . وفى يوم ١٩٧٧/٢/٢٨ الساعة الثانية عشر ظهرأ أنن الاستاذ مصطفى طاهر رئيس نيابة امن الدولة العليا بذلك .

## الفصل الثالث

### اقوال ومذكرات رئيس مجموعة النشاط المحلى

#### بالادارة العامة لمباحث امن الدولة امام النيابة

بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٢ قام رئيس نيابة امن الدولة العليا بسماع اقوال العقيد محمد فتحى قته رئيس مجموعة النشاط المحلى بالادارة العامة لمباحث امن الدولة الذى افاد ان متابعة النشاط الشيوعى اسفرت عن كشف عدة - تنظيمات سرية تعمل على الساحة المصرية وهى الحزب الشيوعى المصرى وحزب العمال الشيوعى وتنظيم التيار الثورى ومنظمة ٨ يناير ، وقد سبق ضبط بعض عناصر هذه التنظيمات فى قضايا سابقة وآخرها القضية رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ حصر امن الدولة ، ومنذ الافراج عن عناصرهم فى منتصف عام ١٩٧٥ استمروا فى مزاولة نشاطهم السرى خلال تجنيد عناصر جديدة وتسكينها فى خلايا سرية واصدار نشرات سرية توزع على كوادرهم وكذا اصدار نشرات جماهيرية للاستعانة بها فى استقطاب عناصر جديدة ونشر افكارهم من خلالها فى القطاعات الجماهيرية وخاصة قطاعى العمال والطلبة باعتبار ان هذين القطاعين يمثلان ثقل معين يؤثر على استقرار الجهة الداخلية فى حالة تمكنهم من تحريكها ، وتمثل اسلوب تحرك هذه التنظيمات خلال هذه المرحلة فى محاولات مستمرة لتشكيك الجماهير واثارتها ضد النظام مرتكزين على منطلقين اساسيين : الاول الحالة الاقتصادية وسوء الخدمات وما يسمونه بتدهور مستوى المعيشة وظهور طبقة جديدة فى ظل سياسات السلطة الحالية مما يعمق هذا الصراع الطبقي ، والثانى القضية الوطنية من خلال التشكيك فى الخطوات التى تتخذها القيادة لحل مشكلة الاحتلال والقضية الفلسطينية تحت دعوى ان القيادة تعمل على الاستسلام للقوى الامبريالية الامريكى وتتخلى عن حليفها الطبقي والصديق وهو المعسكر الاشتراكى بقيادة الاتحاد السوفيتى .

واشار فى هذا الصدد الى ان عناصر هذه التنظيمات كانت تستغل المناسبات

المختلفة وتدعو الى عقد مؤتمرات وتبنى بعض المطالب الفنية والمهنية وتحريض قطاع العمال على انتهاج اساليب الاضراب والاعتصام كأساليب ضاغطة حتى تجاب مطالبهم ، وقد عملت بعض عناصر هذه التنظيمات وخاصة اعضاء الحزب الشيوعى المصرى الى التسلسل الى حزب التجمع لاستغلال شرعية تحركهم من خلاله فى تنفيذ مخططهم والتي تمكثهم من التأثير عليه وتوجهه لما يحقق هذا الغرض .

واضاف فتحى قته ان المتابعة كشفت عن ان هذه التنظيمات كانت تتحين الفرصة المناسبة لتفجير الجبهة الداخلية وصولاً الى اشغال ثورة شعبية تطيح بالنظام القائم ، وقد سخرت لهم هذه الفرصة يصدر بعض القرارات التى اتخذت لتصحيح المسار الاقتصادى واستشعارهم باحتمالات عدم تجاوب الجماهير الشعبية مع هذه القرارات ، فقد عملوا الى تصعيد الموقف وتحريض الجماهير على التظاهر والاضراب تحسباً منهم ان تداعى الموقف والاحداث سيؤدى فى النهاية الى عدم السيطرة على الموقف وامكان تنفيذ هدفهم فى تغيير النظام .

وقرر الشاهد إذا كانت حركتهم قد فشلت يومى ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ فهذا لايرجع الى تراجع منهم وانما كان لاجراءات الامن المواجهة التى تمت وانتهت باشتراك القوات المسلحة فى السيطرة على الموقف والقرار بضبط اعضاء هذه التنظيمات . واضاف انه اشار الى تفصيلات ذلك والى الوقائع المحددة عن هذا التحرك المعادى قبل وابان الاضطرابات فى مذكرات التحريات التى قدمها الى النيابة والتي استصدر بموجبها اذن الضبط والتفتيش .

وقدم الشاهد مذكرتين الاولى بعنوان (نور قوى النشاط المضاد فى احداث الشغب الأخيرة) والثانية بعنوان (حول خروج حزب التجمع الوطنى التقدمى على ضوابط الممارسة الديمقراطية) .

وقرر الشاهد انه يشير فى صدد دور حزب التجمع انه بالرغم من عدم وجود معلومات عن تورط هذا الحزب أو انخراطه فى اعمال تخريبية بصفته



حزباً وطنياً شرعياً ، إلا أنه اشار الى بعض الوقائع التي قد تلقى ضوءاً على حركة بعض عناصر هذا الحزب ومن ذلك قيام رفعت السعيد بيومي باصدار برقية بالتكلس يوم ١٨ يناير سنة ١٩٧٧ وجهت الى مقرري الحزب بالمحافظات المختلفة اشار فيها الى عدم تجاوب الجماهير مع القرارات الاقتصادية وضرورة التحرك لمساندة حركة الجماهير الشعبية في اتجاه رفض هذه القرارات وقد ترتب على ذلك ان عقدت بعض لجان الحزب في المحافظات اجتماعات واتخذت قرارات بضرورة الخروج في مظاهرات وقد تزعمت عناصر من هذا الحزب المظاهرات في يوم ١٩ يناير في قنا والمنيا والسويس والشرقية والجيزة والقاهرة كما ان الحزب اصدر تعميماً يوم ١٩ يناير يؤكد على اصراره على حق الاضراب والتظاهر بالرغم مما تكشف عن دور المظاهرات واتجاهها الى اعمال العنف والتخريب .

وسئل الشاهد عن اهداف حزب العمال الشيوعي المصري ووسائله في بلوغ هذه الاهداف حسبما افصحته وثائقه ، فقال ان هذا التنظيم يهدف الى اسقاط النظام القائم ويتهمه بالخيانة والعمالة عن طريق اشغال ثورة شعبية تطيح به ، وقد ورد بمنكرة الادارة المؤرخة ١٩٧٧/٢/١ التي قدمت الى النيابة بعض المقتطفات التي تشير وتدل على هذا المعنى وهذا التنظيم رافض لكل جوانب هذا النظام السياسية والاقتصادية والاجتماعية للإطاحة الثورية به . وقد أكدت المتابعة ان هذا التنظيم قد وضع مخططاً يهدف الى تهيئة المناخ الجماهيري استعداداً لفرصة مناسبة يستطيع فيها عن طريق كوابره تقجير الموقف الداخلي واشغال الثورة الشعبية وقد وضع من خلال المتابعة دور عناصر هذا التنظيم في القطاع الطلابي والقطاع العمالي عن طريق تبني بعض المشاكل وطرح الطول التي لايمكن تنفيذها في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الحالية وذلك من خلال الدعوة لعقد المؤتمرات وتطبيق مجالات الحائط وتوزيع نشراته السرية واستغلال بعض القنوات الشرعية في الجامعة مثل الاتحادات الطلابية والاسر والنوادي السياسية في تهيئة جماهير الطلبة والعمال

باتخاذ مواقف رافضة من النظام بل وتحريضها على القيام بمسيرات بهدف قياس مدى قدرتها على تحريك الجماهير ومشاركة رجل الشارع في أي تحرك مضاد ، وقد بدأ واضحاً دور عناصره في اضطرابات يومي ١٨ ، ١٩ يناير من تزعمه للمظاهرات وتوزيع المنشورات ، بل وعقب انتهاء أحداث هذين اليومين استمرت عناصره في محاولات مستمرة لتحريض الجماهير وخاصة في القطاع العمالي وإصدار منشورات متتابعة حتى يوم الاستفتاء على القوانين الخاصة بحماية الوطن والمواطن أملاً في استجابة القاعدة الجماهيرية والوصول بها إلى قمة التقدم واضحاً في اعتباره تداعى الموقف وتدهوره واشترك الغوغاء فيه مما يكفل حالة من الفوضى تفقد السلطة الشرعية السيطرة على مقاليد الأمور .

أما عن أهداف تنظيم الحزب الشيوعي فهذا الحزب ينتهج الخط الماركسي اللينيني التقليدي حيث يعتمد على تجنيد أكبر عدد ممكن من الكوادر في مختلف المواقع التي تمكنه من نشر أفكاره ومبادئه إلى أن يصل إلى مرحلة يستشعر فيها أنه أصبح من القوة التي تتيج له تحقيق هدفه الاستراتيجي وهو تغيير نظام الحكم وإقامة النظام الشيوعي ، ووصولاً إلى هذا الهدف الاستراتيجي يتبع هذا عدد من وسائل تكتيكية من بينها إقامة تحالفات مع قوى سياسية أخرى يرى أنها تتحد معه في نفس الخط مرحلياً ، ومن بينها أيضاً اشتراك بعض عناصره في حزب التجمع الوطني واستغلال حرية تحركهم من خلال هذا الحزب الأخير في استقطاب عناصر جديدة والتحرك في مأمن من متابعة جهات الأمن له تحت شعار الشرعية ، وكل هذه الوسائل تتيج لهم نشر أفكارهم وتكوين قاعدة عريضة تتعاطف معهم يمكن استغلالها في مراحل متقدمة لتنفيذ الهدف النهائي .

وبالنسبة لوصول الحزب الشيوعي المصري وبلوغ أهدافه في إقامة المجتمع الشيوعي يتابع الوسائل السلمية ، فطبقاً للنظرية الماركسية فإن وصول أي حزب شيوعي إلى هدفه النهائي لا يمكن أبداً بالطرق السلمية إلا في حالة واحدة إذا كان مسموحاً بوجود حزب شيوعي علني مثل أوروبا الغربية ،

اما فى دولة كمصر لاتسمح بوجود احزاب شيوعية علنية فلا يمكن ان تكون وسائل هذه الاحزاب فى الوصول الى اهدافها وسائل مشروعة ، ويتضح ذلك من خلال النشرات السرية الصادرة عن الحزب والتي تدعو الى تغيير النظام وتطبيق الماركسية اللينينة . ومن مطالعة نشراته الجماهيرية نجدنا بالنسبة لحوادث الاضرابات العمالية تتضمن تأييداً واضحاً صريحاً لها مما يدل على ان هذا الحزب يصبذ هذه الإثارة ويحرض على اسلوب القيام بالاضرابات كاحدى وسائل بث دعوته ، وفى التقرير الذى اصدره الحزب فى اكتوبر سنة ١٩٧٦ عن تعليقه عن الاحداث من يوايه ١٩٧٥ الى سبتمبر ١٩٧٦ يتحدث عن انه فى حالة اتخاذ الحكومة بعض الاجراءات ضد الشيوعيين بمناسبة الانتخابات فإن على الحزب ان يواجهها بكافة الوسائل القانونية منها وغير القانونية وهذه اشارة صريحة تؤكد ان الحزب يعمل بالوسائل غير المشروعة بالاضافة الى استغلاله الوسائل المشروعة التى اتاحها له حزب التجمع .

وقد لاحظ رئيس النيابة المحقق ان التقرير المؤرخ اكتوبر ١٩٧٦ ان الحزب يحدد موقفه من السلطة برفع شعار التغيير فى السلطة لا اسقاط السلطة ، كما يتضمن هذا التقرير نقداً من جانبه لما يسمى باليسار المغامر الطفولى الرافض لكل شئ ، وسال الشاهد الا يعنى ذلك ان الحزب يهدف لتحقيق اهدافه بالوسائل السلمية ؟ فاجاب فتحى قته بأن قيادات هذا التنظيم يعتبرون ان افكارهم واسلوب حركتهم هو انسب اسلوب والاضمن فى تحقيق اهدافهم ومن هذا المنطلق يعييبون على بعض القوى اليسارية الاخرى وخاصة تنظيم حزب العمال الشيوعى ان حركته تتسم بالعنف وعدم التروى والانتفاع مما يعطى الفرصة للسلطة بضرب التنظيمات الشيوعية وكل الفصائل اليسارية ، ومن هنا يتهمونهم باليسارية الطقوايه التى لاتترك عواقب هذه الحركة الرضاء من وجهة نظرهم . اما ما جاء بالتقرير خاصاً بتغيير السلطة وليس اسقاطها فهذا يندرج تحت مفهوم المرحليه فى التحرك حيث يعتبرون ان السلطة القائمة تضم عدة اجنحة من بينها جناح يعينى يعمل على جر البلاد الى المعسكر

الرأسمالى وجناح معتدل يتيح الفرصة لعمل توازن بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالى ، ومن هنا جاءت دعوتهم للتغيير بمعنى تنحية او ابعاد الجناح اليميني الذى يستشعرون ان حركته فى غير صالحهم بعكس الجناح الآخر حيث انه فى اعتقادهم ومن وجهة نظرهم سيكون من السهل عليهم عن طريق اساليب الضغط أو عرض بعض المقترحات أو طرح بعض الطول للمشاكل السياسية والاقتصادية ستقرهم اكثر الى الخط والمناخ الذى يتيح لهم حرية الحركة والوصول الى نتائج اسرع فى تحقيق الهدف النهائى .

وعندما سئل فتحي قته عما إذا كان للحزب الشيوعى المصرى دور فى التحريض على الاضطرابات الأخيرة يومى ١٨ ، ١٩ يناير ، فأجاب بأنه لم ترد إليه معلومات لأن عن بوره كحزب فى هذه الاحداث وانما رصد فقط مواقف معينة لبعض عناصره .

أما عن منظمة التيار الثورى ، فقد ذكر فتحي قته ان هذا التنظيم يعتنق افراده الماركسية اللينينية ويسعون فى حركتهم الى تطبيقها كهدف نهائى ، إلا ان وسيلتهم هى التظاهر بتأييد النظام القائم باعتباره اتاح الفرصة للديمقراطية وإن كانوا يلحون على ضرورة السماح بحزب شيوعى شرعى يستطيعون من خلال الوصول للهدف النهائى ، ويعتمدون فى هذه المرحلة على تجنيد عناصر جديدة وتوسيع قاعدة كوادرهم إلا انهم اساساً فى هذه المرحلة يتبنون سياسة مهاندة السلطة لا عن اقتناع منهم بها وانما تحاشياً من ان توجه لهم ضربة تجهض حركتهم .

وقد لاحظ رئيس النيابة المحقق ان وثائق تنظيم التيار الثورى المقدمة من جانب امن الدولة فى القضية تتضمن برنامجاً انتخابياً يحمل الدعوة الى عقد جمعية تأسيسية لاجراء تعديل الدستور بحيث يتم اختيار رئيس الجمهورية عن طريق الانتخاب ، كما ان هذه الوثائق تهاجم انشاء حزب شيوعى موحد فى هذه المرحلة وتهاجم مجلة الحزب الشيوعى المصرى المعنونه (الانتصار) وان كثيراً من وثائق هذا التنظيم تهاجم اسلوب الاضراب عن العمل وتصفه

بالاسلوب الغوغائى والغوضوى وتطالب باخضاع الصراع الطبقي للصراع الوطنى وتدعو الى مساندة السلطة الحالية مع الصراع ضد اخطائها ، كما ان هذه الوثائق تنتقد حزب التجمع فى سياسته الاقتصادية ، وتسائل رئيس النيابة ألا يعنى ذلك ان منظمة التيار الثورى المرحلة الحالية لاتقف موقف العداء من السلطة الشرعية وانما تتبنى فى الوصول الى اهدافها الوسائل السلمية ؟

واجاب فتحى قته بقوله ان هذا التنظيم كغيره من التنظيمات الشيوعية يعتقد الماركسية اللينينية ويسعى الى تحقيقها كهدف نهائى إلا انه فى المرحلة الحالية يتبع اسلوباً يعتقد من وجهة نظره انه هو الانسب للوصول الى هذا الهدف النهائى ، وهذا الاسلوب يعتمد على عدم الجهر باسقاط النظام ويدعو بدلا منه الى اسلوب يسمى الوحدة والصراع أى يتظاهر بمساندة السلطة فى مواقفها وفى نفس الوقت يصارعها تحت دعوى تحقيق الصالح لما يراه اخطاء من وجهة نظره ، وهذا الاسلوب يتيح لهم حرية الحركة وعدم نفور الجماهير منهم مما يتيح لهم الفرصة لاستقطاب عناصر جديدة ، وبالنسبة لموقف التنظيم من انتخابات رئاسة الجمهورية والاضراب وتوحيد الحركة الشيوعية فى تنظيم واحد والمسألة الوطنية والديمقراطية ونقد السياسة الاقتصادية لحزب التجمع ، فيرجع ذلك اساماً الى اعتقاد اعضاء هذا التنظيم بأن اسلوب حركتهم هو الاسلوب الامثل للشيوعية فى المرحلة الحالية وصولاً الى اهدافها .

فسأله رئيس النيابة المحقق وهل يعنى ذلك ان منظمة التيار الثورى لاتهدف فى المرحلة الحالية الى تغيير النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة والمجتمع فى مصر ؟ فاجاب تحديداً فى المرحلة الحالية لاترفع شعار اسقاط النظام فى كل هذه الجوانب إلا ان هذا الموقف مرطى وهذا لايمنع انها كمجموعة شيوعية تهدف الى ما تهدف إليه أية منظمة شيوعية اخرى فى مراحل تالية .

فسأله رئيس النيابة عن حدود المرحلة التى تتبنى فيها منظمة التيار الثورى سياسة مهانة السلطة ، فاجاب بأنه لايمكن توقيت هذه المرحلة زمنياً ويتوقف

ذلك على تحليل التنظيم لواقف القيادة السياسية وطالما انه يسير فى الاتجاه الذى يرون انه يحقق لهم بعض الاهداف المرحلية من وجهة نظرهم فيمكن ان يستمر هذا الموقف ويمكن بالمقابل اذا تغير موقف القيادة بما لا يتلاءم ووجهة نظر التنظيم ان يغير من اسلوبه فى الوقت الملائم بالنسبة له .

وعندما سئل فتحي قته عما إذا كان لمنظمة التيار الثورى دور ما بصفتها الحزبية فى اضطرابات ١٨ ، ١٩ يناير ، اجاب بأنه لم ترد إليه معلومات حتى الآن فى هذا الشأن . ولم يصدر عن هذه المنظمة قبل الاحداث أو اثناهما أوعاقتها مما يدل على تحييد أو تأييد تلك الاضطرابات .

وبالنسبة لمنظمة ٨ يناير فقد أبان فتحي قته ان المتابعة كشفت عن منظمة شيوعية سرية تعتق الماركسية اللينينية وتسعى لتحقيق اهدافها باسم حزب ٨ يناير ، ويتضح فكر هذا التنظيم من خلال الوثائق الصادرة عنه والتي يتضح منها رفضه لسياسة النظام فى كافة المجالات واشادة بما اسماء بكفاح الطبقة العاملة فى مواجهة النظام وتأييده واشادته للاساليب الاثارية ومنها حق الاضراب والتظاهر والاعتصام لبعض المواقع العمالية ودعوته للطبقة العاملة بصفة خاصة الى الاستمرار فى اتباع مثل هذه الاساليب كوسيلة للضغط على النظام للاستجابة لمطالبه بون الاخذ فى الاعتبار الظروف الاقتصادية التى تمر بها البلاد انطلاقاً من ان النظام يعمل حسب وجهة نظرهم نظاماً يرجوازيماً لايتيح الفرصة للجماهير فى التعبير عن رأياها أو تحقيق مطالبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، و اضاف انه يستطيع ان يؤكد ان هذه المنظمة تتبع اساليب غير مشروعة وتحبذ فى نشراتها الاضراب والاعتصام والتظاهر كوسيلة لبلوغ الاهداف : إلا انه قرر انه لم يصل الى الادارة حتى الآن ما يفيد ان لهذه المنظمة دور فى الاضطرابات الأخيرة يومى ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ بصفتها التنظيمية .

هذا وقد اثبت بعد ذلك رئيس النيابة الاوراق المقدمة من الشاهد وهى :

(١) مذكورة معنونة (نور قوى النشاط المضاد في احداث الشغب الأخيرة) وهي تكاد ان تكون صورة مطابقة للمذكورة المعنونة (المخطط الشيوعي السرى ومسئوليته عن احداث الشغب الأخيرة) وتزيد عنها في انها اكثر تفصيلاً في بيان حركة الانشطة المعادية وقد اضافت الى العناصر المضادة المذكورة بالمذكورة الأخيرة من اسمتهم العناصر الناصرية الرافضة ، ووضحت اسهامهم مع عناصر من حزب التجمع الوطني وغيرهم من اعضاء التنظيمات الشيوعية السرية في احداث الاضطرابات يومي ١٨ ، ١٩ ، سنابر الماضي ، وأشار بها الى ان الاحداث تصاعدت في هذين اليومين عقب صدور تعميم من السكرتارية العامة لحزب التجمع الوطني بعد اعلان القرارات الاقتصادية مباشرة ابلاغ لجميع اللجان الفرعية بالمحافظات لتقصي ريدو الفعل الجماهيرية ازاء تلك القرارات مع توجيه القيادات لمشاركة الجماهير في التحرك ضدها ، وان لجان حزب التجمع في بعض المحافظات دعت الى مؤتمرات خرجت بمسيرات تطورت لمظاهرات قامت باعمال التخريب . كما اشير بالمذكورة الى مواقف بعض عناصر من حزب التجمع الوطني في تلك الاضطرابات ومنهم: حمزه مصطفى العدوي بالسيدة زينب وحسن حسين منور هيكل باليدرشين وابراهيم مختار عبدالله ومحمود عبدالله محسن بالسويس وحمدي البكري سرحان بالشرقية ومحمد مصطفى فواز بقنا وفتح الله كامل خفاجه بالمنيا وصابر محمد بركات بشبرا الخيمة وعبد السلام وهبه الالفى ببورسعيد ، بالاضافة للإشارة الى ان المتهمين فاروق على ثابت ورفعت السعيد بيومي من اعضاء التجمع وفي نفس الوقت فلئنهما عضوان قياديان بالحزب الشيوعي المصري . كما رصدت المذكرة بعض النتائج التي اسفرت عنها عملية التفتيش والضبط بالنسبة لبعض المتهمين مما لا يخرج في جملته عما توضح في هذا الشأن بالمذكورة المشتعلة على بيان الادلة المقدمة من مباحث امن الدولة المؤرخة ١٩٧٧/٢/٨ .

وتضمنت المذكرة كذلك تحت باب (مؤشرات التحرك المضاد) ان التحرك خلال تلك الاحداث بدأ من مدينتي القاهرة والاسكندرية من مواقع عمالية

وطلايه ذات كثافة كبيرة وتضم عناصر شيوعية هي التي بدأت بتفجير الموقف في تلك المواقع وقامت خاصة اعضاء حزب العمال الشيوعي المصرى بقيادة المظاهرات وتوزيع النشرات خلالها والانتشار بها لمواضع التجمع الجماهيرى . وشاركت في تلك المظاهرات كذلك بعض العناصر الناصرية الرافضة وعناصر من حزب التجمع .

وفى نهاية المذكرة وتحت عنوان (النتائج المستخلصة) جاء بالمذكرة ان كافة تلك العناصر المضادة حاولت خلال الاضطرابات استغلال الازمة في القيام بثورة شعبية اعتماداً على نشر حالة من الفوضى تفقد السلطة الشرعية القدرة على السيطرة على مقاليد الأمور وتزدى لاصقاطها وفرض النظام الشيوعى ، وان انحسار هذه الموجة المضادة لم يكن نتيجة تراجع القوى التي فجرتها بل بسبب تدخل قوات الامن بالاشتراك مع القوات المسلحة .

(٢) المذكرة المعنونة (حول خروج حزب التجمع الوطنى التقدمى على ضوابط الممارسة الديمقراطية) وتتضمن سرداً لبعض المواقف والشواهد التي تنم عن تجاوز حزب التجمع للضوابط التي تحكم حركة عمل التنظيمات السياسية وهي الضوابط المتمثلة في ضرورة التمسك بالوحدة الوطنية والاشتراكية والسلام الاجتماعى واوردت المذكرة من تلك المواقف والشواهد ان حزب التجمع يدعو لتجميع كافة فصائل اليسار فى الساحة السياسية بما يتوافق مع نفس دعوة الحزب الشيوعى المصرى ، وان العناصر الشيوعية تسلك الى المراكز القيادية بحزب التجمع واستغلتها فى حركتها ، وان تلك العناصر الشيوعية المسيطرة على التجمع عمدت الى اثارة وتجسيد المشاكل الجماهيرية بغرض استعداد الجماهير على النظام الحالى . وبيئت المذكرة انعكاس ذلك الموقف فى عدد من النشرات الصادرة عن حزب التجمع واشارت لتماثل النقد الموجه لسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مطبوعات حزب التجمع ونشرات الحزب الشيوعى المصرى السرية ، بالاضافة الى قيام المذكرة بتعداد نشرات اخرى للتجمع تتطوى على الاثارة ضد السلطة السياسية القائمة مع التنويه عن اتفاق



موضوعاتها مع بعض نشرات الحزب الشيوعي المصرى السرية .  
هذا بالإضافة الى تنويه المذكورة عن استغلال الذنوات التي يقيمها حزب  
التجمع فى ذات الاغراض السالفة .

وتحت باب بعنوان (التحريض على الاضراب) نوهت المذكورة عن تبني حزب  
التجمع الدعوة الى اباحة حق الاضراب وخصت بالذكر ما تضمنته نشرته  
المسماه (التقدم) فى عددها الصادر فى اكتوبر ١٩٧٦ حول اضراب عمال هيئة  
النقل العام بالقاهرة من ضرورة الاعتراف بحق الاضراب وتنظيمه . كما نوهت  
عن تأييد حزب التجمع فى عدد من نشراته مواقف العمال الذين قاموا  
باضرابات فى مناسبات مختلفة ، وأشارت الى اتفاق ذلك فى المعنى مع ما  
يصدر من نشرات الحزب الشيوعي المصرى .

وتحت عنوان (ما الذى قدمه الشيوعيون للتجمع) اعادت المذكورة القول  
بسيطرة العناصر الشيوعية على تشكيلات التجمع المختلفة وان استقرار معظم  
نشراته يكشف عن معالجتها للقضايا السياسية الداخلية والخارجية من وجهة  
نظر تتفق مع وجهة النظر الماركسية .

وانتهت المذكورة الى ان العناصر الشيوعية استغلت وجود التجمع فى  
الاضطرابات الأخيرة للتحرك المضاد فى خدمة اهدافها . وضربت المذكورة امثلة  
على ذلك بمواقف بعض هذه العناصر اثناء الاضطرابات وبالتكليف السابق  
الإشارة إليه الصادر عن التجمع اثر صدور القرارات الاقتصادية التي اعقبتها  
الاضطرابات بالإضافة الى التنويه عن اصدار التجمع فى اعقاب الاضطرابات  
منشوراً يحمل فيه اجهزة الامن مسئولة التخريب فى محاولة منه ابعاد هذه  
المسئولية عن العناصر الشيوعية .

(٣) صورة برقية بالتلكس يوم ١٨/١/١٩٧٧ موجهة الى مقررى حزب  
التجمع الوطنى بمناسبة عرض الميزانية على مجلس الشعب والقرارات  
الاقتصادية الأخيرة موقعة من رفعت السعيد سكرتير العمل الجماهيرى بالحزب  
تدعوهم لموافاة الحزب بتقارير سريعة عن رد فعل الجماهير ازاء القرارات والى  
التركيز فى شرح وجهة نظر الحزب بالنسبة للقرارات على انها لاتعالج المشكلة

الاقتصادية وتعكس انحيازاً ضد الطبقات الفقيرة لصالح الطبقات الغنية ،  
وتحدد مطالب التجمع الأولية في الاتصال باعضاء مجلس الشعب من مختلف  
الفئات لصلهم على رفض القرارات المذكورة ، كما تدعو المقررين لتنظيم حركة  
الجماهير الشرعية في الاتجاه المتقدم ، وتعد المبرق باصدار الحزب بياناً  
مفصلاً في يوم الخميس التالي :

(٤) صورة بيان صادر عن حزب التجمع في ١٩/١/١٩٧٧ يشتمل على  
ان الجماهير فوجئت بقرارات رفع الاسعار وان الطبقات الشعبية هي التي  
ستتحمل عبئها وان رد الفعل التلقائي لدى الجماهير كان رفض تلك القرارات  
ومحاولة التعبير عن الرفض بالتوجه لمجلس الشعب ، وان تدخل قوات الامن  
المركزي لوقف حركة الجماهير بالقوة ادى لصدامات دامية واعمال عنف وتخريب  
وان وزير الداخلية سارع بالقاء النبعة على بعض التيارات السياسية كما حاولت  
بعض الصحف ترجييه الاتهام لحزب التجمع بأنه كان من وراء التخريب  
والمظاهرات .

ويتحدث البيان عن حقائق الموقف من وجهة نظر واضعيه فيشير الى :

١- ان موقف الحزب والسياسة الاقتصادية للحكومة معروف وانه طالما  
حذر من سوء عاقبتها .

٢- ان الحزب في برنامجه الانتخابي وفي بياناته الأخرى طالب باصلاحات  
اقتصادية لم تنفذ .

٣- وان الحزب ارسل عقب احداث يوم ١٨/١/١٩٧٧ برقيه لفرعه  
بالمحافظات برفض القرارات الاقتصادية ويدعوهم للاتصال باعضاء مجلس  
الشعب للعمل على رفضها .

وانتهى البيان الى ان الحزب مع تكليده على حق الجماهير في التظاهر  
السلمي تعبيراً عن مطالبها إلا انه يؤكد على ضرورة حماية المنشآت وبيد  
التخريب ومحاولة اعداء الحزب استقلال حثو التخريب في اسناد الاتهام إليه .  
وطالب في الختام وقف ما اسماء باغتيالات بعض المواطنين ووقف تنفيذ  
القرارات الاقتصادية .

## الفصل الرابع

### أمر الإحالة

فى القضية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٧ حصر أمن دولة عليا

والملفيدة برقم ٥٧ لسنة ١٩٧٧ جنابات أمن دولة

والملفيدة برقم ١٨٤٤/١٩٧٧ جنابات عابدين

(١٩٧٧/٦٧)ك وسط القاهرة)

ابراهيم مصطفى القليوبى النائب العام

بعد الاطلاع على القضية وما تم فيها من تحقيقات:

نتهم:

- |                          |                            |
|--------------------------|----------------------------|
| ١- محمد عزت عامر         | مهندس بوزارة التخطيط       |
| ٢- محمود حسن الشانلى     | باحث بوزارة التخطيط        |
| ٣- طلعت معاذ رميح        | طالب بكلية آداب القاهرة    |
| ٤- محمد فريد سعد زهران   | طالب بكلية زراعة القاهرة   |
| ٥- كمال خليل خليل        | خريج كلية الهندسة          |
| ٦- أمير حمدي سالم        | طالب بكلية حقوق عين شمس    |
| ٧- احمد بهاء الدين شعبان | طالب بهندسة القاهرة        |
| ٨- احمد مصطفى اسماعيل    | طالب بكلية الإعلام         |
| ٩- يحيى مبروك شرباص      | طالب بكلية طب طنطا         |
| ١٠- سيد احمد حقنى        | فنى سباكة بمجمع الالومنيوم |

- ١١- مصطفى علي الخولى
- ١٢- نادية محمود محمد شكرى
- ١٣- محمد محمد محمد فتح
- ١٤- عبدالحكيم تيمور الملوانى
- ١٥- محمد هشام عبدالفتاح ابراهيم
- ١٦- خالد عبدالفتاح ابراهيم
- ١٧- احمد محمد صديق
- ١٨- فاروق ابراهيم حجاج
- ١٩- محمد شهاب الدين سعد حسن بدر
- ٢٠- شهرت محمود امين العالم
- ٢١- احمد عبداللطيف حمدى عبداللطيف
- ٢٢- رائد عبدالغفار البعثى
- ٢٣- نجوى عبدالغفار البعثى
- ٢٤- شوقيه الكردى نصر شاهين
- ٢٥- فانتن السيد عفيفى
- ٢٦- رزق الله بولس رزق الله
- ٢٧- محمد الطيب احمد على
- ٢٨- ماجدة محمد على
- ٢٩- عمر محمود عبدالحسن خليل
- ٣٠- سميرة احمد احمد الكفرلوى
- ٣١- محمود منحت محمد على
- ٣٢- اسامة خليل خليل
- ٣٣- اكرام يوسف خليل
- ٣٤- محمد نعيم صائق نراج
- هـارب
- طالبة بكلية آداب عين شمس
- طالب بكلية هندسة عين شمس
- طالب بكلية هندسة عين شمس
- طالب بكلية آداب جامعة طنطا
- طالب طب طنطا
- طالب بكلية الخدمة الاجتماعية
- طالب بكلية هندسة عين شمس
- طالب بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
- طالبة بكلية علوم القاهرة
- طالب بكلية آداب القاهرة
- طالبة بكلية زراعة عين شمس
- هـاربه
- دبلوم تجارة
- طالبة بكلية آداب عين شمس
- طالب بكلية تكنولوجيا حلوان
- هـارب
- طالب طب الازهر
- طالب بكلية هندسة عين شمس
- طالبة بكلية آداب القاهرة
- هـارب
- هـارب
- طالبة بكلية السياسة والاقتصاد
- ملازم اول احتياط

- ٣٥- مسعد السيد صالح الطراييلي مهندس بشركة الترسانة البحرية  
٣٦- ثناء الله محمود محمود فنى بشركة الترسانة البحرية  
٣٧- محمد حفنى عبدالرحمن السمان فنى بشركة الترسانة البحرية  
٣٨- السيد مصطفى فرج مصطفى عامل بشركة الترسانة البحرية  
٣٩- محمد رفيق الكردى نصر شاهين طالب بمعهد سالزيان الايطالى  
٤٠- محمد ابو المكارم احمد طه فنى بمجمع الالومنيوم بنجع حمادى  
٤١- صبرى رزق على سكراته طالب بكلية طب القاهرة  
٤٢- مجيد رزق على سكراته مدرس بمدرسة الصنائع الثانوية ببورسعيد  
٤٣- عاطف محمد عبد الجواد طالب بكلية التكنولوجيا  
٤٤- محمد حسن محمد نبوان طالب بالمعهد الفنى الصناعى ببورسعيد  
٤٥- محسن محمد عبدالحميد ابو سمره طالب بمدرسة بورسعيد الثانوية الصناعية  
٤٦- شوقي الكردى محمد نصر شاهين طبيب بيطرى بشركة القاهرة للأدوية  
٤٧- محمد كمال محمد عبدالفتاح شعيب هارب  
٤٨- قنديل محمد يوسف منصور الشاذلى مهندس زراعى مجند  
٤٩- محمد عيسى غانم مجند بكلية ضباط الاحتياط وحدة ١٤١٤ ج. ٤٢  
٥٠- صلاح الدين يوسف عبدالمافظ هارب  
٥١- طارق محمد ابراهيم طالب بهنسة اسيوط  
٥٢- عماد حسن صيام خريج زراعة عين شمس مجند بسلاح المهندسين  
٥٣- احمد زكى احمد محمد هارب  
٥٤- رحمه محمد رفعت محمود هاربة  
٥٥- عدلى محمد احمد عليوه هارب  
٥٦- ابراهيم عطيه الباز طالب بهنسة الاسكندرية  
٥٧- لطفى عزمى مصطفى طالب بكلية حقوق اسيوط  
٥٨- رمضان صالح احمد السيد طالب بكلية آداب الاسكندرية

- ٥٩- محمد احمد ابراهيم الخطيب طالب بكلية طب القاهرة
- ٦٠- حمدى عبدالفتاح مبروك طالب بكلية تجارة القاهرة
- ٦١- رضوان مصطفى رضوان هارب
- ٦٢- محمد عواد شفيق احمد محاسب بشركة مصر للبترول
- ٦٣- محب ميشيل يوسف عيود طالب بكلية آداب اسكندرية
- ٦٤- احمد محمد محمد فتحي طالب بهندسة القاهرة
- ٦٥- مملوح عتريس عطيه رضوان خريج
- ٦٦- محمود سيد البيطار محاسب بالمقاولين العرب
- ٦٧- سمير يوسف غطاس هارب
- ٦٨- عطيه السيد عياد موظف بشركة كيما بأسوان
- ٦٩- حسنى محمد محمد عبدالرحيم طالب بهندسة الاسكندرية
- ٧٠- محمود محمد محمد رجال طالب بطب اسكندرية
- ٧١- خالد محمد عبدالحميد منصور هارب
- ٧٢- سلوى ميلاد يعقوب طالبة بكلية هندسة عين شمس
- ٧٣- احمد نصر الدين احمد ابويكر مهندس بشركة الحديد والصلب
- ٧٤- محمد فكري عبدالظاهر منصور الامباي هارب
- ٧٥- السيد السيد الدماطي عامل بمطبخ شركة النيل بالمحلة
- ٧٦- رجب محمود جمعه هارب
- ٧٧- محمد خالد ابراهيم جولى موظف بالدار العربية للحبشة للتجارة الخارجية
- ٧٨- منصور عطيه رمضان مجند
- ٧٩- محمد حسن خليل هارب
- ٨٠- محمد بهائى محمد المرغنى طالب بكلية آداب عين شمس
- ٨١- خالد محمد السيد الفيشاوى طالب بكلية الإعلام
- ٨٢- خليفة شاهين خليفة طالب بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

- ٨٢- جمعه راشد جمعه طالب بطب الازهر  
٨٤- محمد عوض خميس عوض اخصائى اجتماعى  
٨٥- زكى مراد ابراهيم محامى  
٨٦- محمود محمد وفيق محامى هارب  
٨٧- مبارك عبده فضل حجي هارب  
٨٨- سيف الدين محمد صانق هارب  
٨٩- محمد على عامر الزهار هارب  
٩٠- عبدالقادر احمد شهيپ صحفى بروز اليوسف هارب  
٩١- رشدى أبو الحسن محمد صحفى بروز اليوسف  
٩٢- معتز محمود زكى الحفناوى مجند  
٩٣- محمد هانى محمد الحسينى مأمور ضرائب  
٩٤- ماهر على بيومى محاسب بوزارة الاسكان  
٩٥- عبدالمنعم عبدالطيم ابوالنصر محاسب بالبنك المركزى - مجند  
٩٦- فاروق عبدالحميد عبدالموجود هارب  
٩٧- ابراهيم متولى نوار خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية  
٩٨- نادر عبدالوهاب احمد عنانى مهندس بالمصانع الحربية  
٩٩- محمد سيف الدين احمد عبدالكريم مدرس  
١٠٠- جميل اسماعيل حقى سالم صيدلى  
١٠١- مجدى طه فتح الله شريبه فنى بشركة مصر للفرز والتسيع كثر النوار  
١٠٢- محمد ابراهيم عويس مدرس بالمعهد الازهرى بأسسيوط  
١٠٣- محمد محمد عطا العفيفى مفتش ادارى بشركة مطاحن وسط القناطر  
١٠٤- عريان نصيف ناشد مفتش تحقيقات بمديرية الزراعة بالغربية  
١٠٥- جابر عبدالعزيز ندا موظف بمصنع الكاوتش بطنطا  
١٠٦- شبل السيد سالم ملاحظ صحة بمكافحة البلهارسيا

- ١٠٧- عبدالله السيد هاشم المغربي  
عامل بشركة اتوبيس كفر الشيخ  
١٠٨- يهنسى ابراهيم عبده الشهاوى  
موظف بمحلات عمر افندى بسموق  
١٠٩- محمد عبدالله محمد زهران  
مدرس ابتدائى  
١١٠- ماهر سمعان اسحق غريال  
محامى  
١١١- زهدى ابراهيم العلوى  
رسام بمجلة روز اليوسف  
١١٢- حسن على ابوالخير  
رئيس قسم تفتيش بمصنع ٤٥ الحريى  
١١٣- سمير عبدالباقي عوض  
مخرج مسرحى بالثقافة الجماهيرية  
١١٤- سيد عبدالعظيم حسن  
فكهانى  
١١٥- محمد محمود البرمبالى  
طالب بكلية تجارة الاسكندرية  
١١٦- فاروق على ناصف  
مفتش بشركة اتوبيس شرق الدلتا  
١١٧- عادل محمد الجربوح  
مفتش مالى بمديرية رعاية الشباب بطنطا  
١١٨- قطب حمزه قطب  
موظف بشركة طنطا للكتان والزيتون  
١١٩- فاروق احمد رضوان  
محامى بالهيئة العامة للتعاونيات بالبنها والإسكان  
١٢٠- فاروق على ثابت  
رئيس قسم التصدير شركة مصر طوان بالوايلي  
١٢١- نصيف حنا ايوب  
هارب  
١٢٢- محمد احمد عبدالشهير بمحمد عيد  
طالب بكلية زراعة الازهر  
١٢٣- محمد محمد فتحى عبدالجواد  
عامل بشركة الحديد والصلب  
١٢٤- محمد كمال عواد  
مراقب بشركة الحرير كفر العلو  
١٢٥- على عبدالرازق حسن سليم  
رئيس وربية بشركة مصر حلوان  
١٢٦- عبدالرازق محمد السيد الشريتلى  
مراقب بشركة مصر حلوان  
١٢٧- جلال محمد السيد خليل  
رئيس قسم التسيج بشركة مصر حلوان  
١٢٨- حامد السيد رمضان  
عامل بشركة مصر حلوان  
١٢٩- حسن بركات سيد رزق  
مراقب بشركة مصر حلوان  
١٣٠- صلاح محمد محمد يونس  
امين مخزن بشركة مصر حلوان  
١٣١- موسى زكريا موسى



- ١٣٢- محمد سيد على سعد  
مباشر بقسم النسيج بشركة مصر حلوان
- ١٣٣- عبدالمعزم على حنفى  
نساج بشركة مصر حلوان
- ١٣٤- قنبرى محمد على  
ميكانيكى بشركة مصر حلوان
- ١٣٥- الفونس مليك ميخائيل  
رئيس قسم صيانة بشركة حلوان
- ١٣٦- محمد محمد انريس  
كاتب بشركة مصر حلوان
- ١٣٧- احمد فهيم ابراهيم الرفاعى  
مساعد رئيس ورديّة بشركة مصر حلوان
- ١٣٨- عبدالسلام السيد محمود عامر  
كاتب بشركة مصر حلوان
- ١٣٩- عبداللطيم ابراهيم عبدالدايم  
عامل شركة مصر حلوان
- ١٤٠- صلاح الدين حنفى رمضان  
عامل شركة مصر حلوان
- ١٤١- صلاح محمد عبدالقادر  
عامل شركة مصر حلوان
- ١٤٢- رفاعى محمود رفاعى  
عامل شركة مصر حلوان
- ١٤٣- احمد رضوان احمد  
مراجع بشركة مصر حلوان
- ١٤٤- رجب محمود الرفاعى  
مساعد رئيس ورديّة بشركة مصر حلوان
- ١٤٥- عبدالصبور عبدالمنعم احمد  
رئيس قسم نسيج بمصنع القياس
- ١٤٦- ابراهيم ابراهيم احمد هلال  
رئيس الورشة الميكانيكية بمصنع شتا
- ١٤٧- غريب نصر الدين عبدالمقصود  
التابع لشركة مصر حلوان
- ١٤٨- مجدى عبدالحميد فرج بلال  
رئيس الورشة الميكانيكية بشركة القاهرة للملبوسات والتريكو
- ١٤٩- حسين محمد حسن عبدالرازق  
طالب بهنسة عين شمس
- ١٥٠- حمزة مصطفى حسن العلوى  
صحفى بجريدة الاخبار
- ١٥١- رفعت بيومى محمد على  
محاسب بشركة الشرق للتأمين
- ١٥٢- محمد شريف احمد مراد  
هارب
- ١٥٣- احمد عثمان عبداللطيف  
هارب
- ١٥٤- ابوالعاطى سليمان السنويى  
طالب بكلية هنسة القاهرة

- ١٥٥- زين العابدين فؤاد عبدالوهاب مدرس بمعهد شبرا الدينى الثانوى  
١٥٦- عزت عبدالحميد صبره طالب بكلية تربية عين شمس  
١٥٧- صلاح السيد متولى عيسى هارب  
١٥٨- احمد فؤاد نجم شاعر عاميه  
١٥٩- حمدى ياسين على عكاشه خريج كلية حقوق عين شمس - مجند  
١٦٠- حسين محمد محمود معلوم طالب بكلية تربية عين شمس  
١٦١- سيد عبدالغنى عبدالمطلب عبدالحق طالب بكلية تجارة عين شمس  
١٦٢- احمد عبدالرحمن الجمال موظف بجامعة عين شمس  
١٦٣- احمد ميروك محمد حسن طالب بكلية هندسة عين شمس  
١٦٤- محمد محمود جاد النمر هارب  
١٦٥- عبدالرحيم رياض الكريشى مدير انتاج بمصنع مفاغى للتجفيف  
١٦٦- وجيه يوسف الشريتلى مؤلف  
١٦٧- عمرو عباس حلمى حسن طبيب بمستشفى الجلاء للولادة  
١٦٨- ايمان عطيه محمد طالبة بكلية علوم القاهرة  
١٦٩- ماهر ت سيد بدوى طالبة بكلية علوم القاهرة  
١٧٠- امال حسين حافظ جامع طالبة بكلية هندسة القاهرة  
١٧١- محمود محمد مرتضى طالب بكلية تجارة القاهرة  
١٧٢- حسين عبدالستار سيد احمد شاهين طالب بتجارة القاهرة  
١٧٣- مصطفى محمد مصطفى الخطيب طالب بهندسة القاهرة  
١٧٤- عبدالخالق فاروق حسن محمد طالب بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية  
١٧٥- مجدى تاج الدين خطاب طالب بكلية اداب القاهرة  
١٧٦- عفيف فؤاد صليب هارب

باتهم فى غضون الفترة من أواخر سنة ١٩٧٢ حتى منتصف شهر مايو سنة ١٩٧٧ بجمهورية مصر العربية .

### **أولاً: المتهمون من الأول حتى الحادي والتمنين**

أنشأنا منظمة ترمي الى قلب النظم الاساسية السياسية والاقتصادية للدولة والهيئة الاجتماعية باستعمال القوة والارهاب والوسائل الأخرى غير المشروعة ، بأن شكلوا منظمة شيوعية سرية باسم "حزب العمال الشيوعي المصري" تروج لهدم النظام السياسى المقرر والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى البلاد عن طريق دعوة الجماهير بواسطة النشرات السرية وغيرها من اساليب الدعاية المثيرة الى القيام بثورة شعبية للإطاحة بالسلطة الشرعية وفرض النظام الشيوعى بالقوة والعنف ، وحاولوا - عن طريق منظماتهم - قلب دستور الدولة وتغيير شكل الحكومة فيها بالقوة ، بأن دبرت وشاركت عناصرهم فى اطار تنفيذ المخططات الهدامة لحزبهم - فى التجمهر وقيام المظاهرات والاضطرابات على نطاق شامل خلال يومي ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ بأثارها جماهير الدماء بالهتافات والنشرات وغيرها من ألوان الدعاية المغرضة وبفعها الى ارتكاب جرائم التظاهر والتخريب ومقاومة السلطات وسواها من الجرائم الجسيمة التى وقعت خلال هذين اليومين وانتظمتها تحقيقات النيابة العامة المشار إليها بالأوراق ، مستهدفين من ذلك اشعال ثورة شعبية تقضى على نظام الحكم القائم وتقرض الشيوعية بالعنف والارهاب ، وخاب اثر محاولتهم نتيجة احباطها بما تم اتخاذه من تدابير الامن والنظام .

### **ثانياً: المتهمان الثانى والثلاثون والثالث والتمانون:**

اتصلا بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى لاغراض غير مشروعة ويهدف التشجيع والمعاونة ، بأن اجرا اتصالات منتظمة ببعض عناصره لتبادل نشراته ومطبوعاته السرية مع عدد من منظمات الرفض العربية الأخرى ، كما امداد هذه العناصر بمبالغ مالية بقصد دعم نشاط الحزب فى البلاد .

### **ثالثاً: المتهم الرابع والتمانون**

اتصل اتصالاً غير مشروع بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى بقصد التشجيع والمعاونة ، بأن توى عدداً من عناصره المصادر بشأنهم وأمر بالضبط

والتفتيش يقصد تمكينهم من الهرب ومواصلة نشاطهم التنظيمي في خدمة  
اهداف الحزب .

#### **رابعاً: المتهمون من الخامس والثلثون حتى الثاني والعشرين بعد المائة :**

انشأوا منظمة ترمي الى قلب النظم الاساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة والهيئة الاجتماعية ، وكان استعمال القوة والوسائل غير المشروعة ملحوظاً في ذلك ، بأن شكلوا منظمة شيوعية باسم "الحزب الشيوعي المصري" تسعى الى القضاء على الانتظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة عن طريق مناهضة السلطة الشرعية والدعوة لاقامة تحالفات معادية لمجابهتها ، وتآليب الجماهير ضدها بالنشرات السرية وغيرها من وسائل التشهير والدعاية التي تشمل على تحييد الاضراب والتظاهر بهدف تغيير السلطة بهذه الوسائل غير المشروعة وتحقيق النظام الشيوعي .

#### **خامساً: المتهمون من الأول حتى الثاني والعشرين بعد المائة**

##### **هذا المتهمين من الثاني والثلاثين للاربع والثلاثين ايضاً:**

روجوا لتغيير مبادئ الدستور الاساسية وهدم النظم الاساسية الاجتماعية والاقتصادية للهيئة الاجتماعية باستعمال القوة والعنف والوسائل الاخرى غير المشروعة ، بأن انضموا لمنظمتي حزب العمال الشيوعي المصري والحزب الشيوعي المصري ، سافقتي الذكر ، وللتين تروجان بوسائل الدعاية والإثارة لما تقدم مسعياً في فرض النظام الشيوعي - وحاز بعضهم نشرات ومطبوعات ومحركات اخرى صادرة عن هاتين المنظمتين تتضمن التحييد والدعاية لمبادئها واهدافها بقصد ترويجها وتوزيعها بين افراد الجمهور .

#### **سكساً: المتهمون من الثالث والعشرين بعد المائة حتى المتهم الأخير**

اذاعوا عمداً بيانات وشائعات كاذبة ومفرضة ووثوا دعايات مثيرة ضد نظام الحكم القائم وحرصوا علانية على كراهته والازراء به عن طريق اصدار مجلات الحائط ووضع الملصقات وتوزيع النشرات وبواسطة الخطابة والقاء

الاشعار في الاجتماعات والنوأت العامة ، وبترييد الهتافات والشعارات المناهضة في المسيرات والمظاهرات والتجمعات الشعبية ، وذلك بهدف التشهير بالسلطة الشرعية والتنديد بمختلف سياساتها والطنن في قدرتها على الاضطلاع بمسئولياتها على نحو من شأنه اثارة البغضاء ضد النظام القائم وتكثير السلم العام ، وحاز بعضهم محررات ومطبوعات معدة للترويج والتوزيع على افراد الجمهور تشتمل على التحريض والاثارة سالفى البيان ، وكان ذلك فى زمن الحرب .

**سابعاً: المتهمون من التاسع عشر بعد المائة**

**حتى السابع والخمسين بعد المائة ايضاً**

ارتكبوا جريمة محاولة قلب نظام الحكم المقرر فى البلاد بالقوة وما نشأ عنها من الجنايات مما هو مشار إليه بالتهمة الاولى ، بأن انضموا الى غيرهم من العناصر الشيوعية سالفة الذكر فى احداث الاضطرابات والقتال يومى ١٩١٨ يناير سنة ١٩٧٧ بمساهمتهم فى تدبير وقيادة مظاهرات ومسيرات معادية تألفت خلال هذين اليومين قاصدين من ذلك اشعال فتنة عامة تقضى الى اندلاع ثورة شعبية للإطاحة بالسلطة الشرعية ، واحبطت محاولتهم نتيجة تصدى السلطات لها .

**ثامناً: المتهمون من الحادى والعشرين حتى التاسع والعشرين .**

**ومن السابع والستين بعد المائة حتى المتهم الاخير ايضاً**

فى خلال الفترة اللاحقة على نفاذ احكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية امن الوطن : دبوا وشجعوا وشاركوا فى تجمهر يؤدى الى اثارة الجماهير بدعوتهم الى تعطيل تنفيذ القوانين واللوائح بهدف التأثير على ممارسة السلطات الدستورية ومعاهد الطم لاعمالها باستعمال القوة والتهديد باستعمالها ، وذلك بيبث الدعايات المثيرة وترييد الشعارات والهتافات العدائية وترويج بعضهم لنشرات سرية بقصد حمل الجماهير على التجمهر والتظاهر ضد السلطات بالقوة والعنف مستهدفين تجدد اعمال الفوضى والارهاب

وتعطيل الدراسة بالقوة ، وشارك بعضهم فى مظاهرات ومسيرات تألفت لهذا الغرض .

### **بناء عليه**

يكون المتهمون جميعاً قد ارتكبوا الجنايات والجنح المعاقب عليها بمقتضى المواد ٣٩ و٤٠ و٤١ و٤٨/١ و٨٧/١ و٩٨/أ و٩٨/ب و٩٨/ب مكرراً و٩٨/د و٩٨/هـ و١٠٢ مكرراً و١٧١ و١٧٤ من قانون العقوبات .  
والقوانين ارقام ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية امن الوطن و١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر و١٤ لسنة ١٩٢٢ بشأن المظاهرات بالطرق العامة .

### **لذلك**

ويعد الاطلاع على القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .  
وعلى القرار الجمهورى رقم ١٢٣٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن اعلان حالة الطوارئ ،  
وعلى الامر الجمهورى رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن احالة بعض الجرائم لمحاكم امن الدولة العليا والمعدل بالامر الجمهورى رقم ١٩ لسنة ١٩٦٨ .

### **لذا**

أولاً : بإحالة الدعوى الى محكمة امن الدولة العليا بدائرة محكمة استئناف القاهرة لمعاقبة المتهمين طبقاً لنصوص مواد الاتهام سالفة الذكر ، مع استمرار حبس المتهمين المحبوسين .

ثانياً : بالقبض على المتهمين الهاربين وحبسهم احتياطياً .

ثالثاً : بتنب المحامين اصحاب الدور الدفاع عن المتهمين .

ومرفق بهذا الامر قائمة باسماء شهود الاثبات وفحوى شهاداتهم وملاحظات النيابة العامة فى الدعوى .

النائب العام

صدر فى ١٩٧٧/٥/٣١

(ابراهيم مصطفى القليوبى)

## الفصل الخامس

### ألمة الشبوت

#### المقدمة من النيابة ضد المتهمين

بالنسبة للمتهم الأول محمد عزت عامر :

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعي المصرى ومن ضمن اعضاء لجنته المركزية ، وانه كان مرشح هذا الحزب فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة عن دائرة مصر القديمة وعاونه اعضاء الحزب اثناء الحملة الانتخابية باصدار وتوزيع النشرات التى تستهدف تعبئة الجماهير واثارتها ضد السلطة .

٢- تبين من تحقيقات القضايا ارقام ٨٨٥ لسنة ١٩٧٦ و٧٥ لسنة ١٩٧٦ و٨٥ لسنة ١٩٧٧ حصر امن دولة عليا المتضمن ان المتهم تقدم للترشيح لعضوية مجلس الشعب فى الانتخابات الأخيرة عن دائرة قسم مصر القديمة ، فاستقل مع انصاره من العناصر المناهضة فى شن حملة شعواء ضد نظام الحكم الحالى والقائمين عليه تحت ستار الدعاية الانتخابية بان عمد هو وانصاره الى اصدار النشرات والبيانات وكتابة الشعارات المتضمنة الطعن على السلطة الشرعية ومهاجمة كافة سياساتها الخارجية والداخلية بدعى انحيازها للاستعمار والراسمالية ومعاداة الطبقات الفقيرة ، كما عقدوا العديد من الندوات ونظموا المسيرات والمظاهرات لترويج ويث ذات الافكار والمبادئ الهدامة ، وقد اتضح من مقارنة ما صدر عن المتهم وزمرته من الاقوال والبيانات خلال تلك الحملة الانتخابية مطابقتها للبرامج والشعارات التى طرحها حزب العمال الشيوعي المصرى والتزامها نفس خطه السياسى الرامى الى اثاره حرب طبقية واشعال ثورة ضد الدولة والمجتمع .

٣- جاء باعترافات المتهم احمد مصطفى اسماعيل ان المتهم عضو فى حزب العمال الشيوعى ، وانه تبين له ذلك من خلال نشاطه فى محيط الجامعة ومن خلال ما كان يصدره من نشرات انتخابية تتفق فى فحواها مع الخط السياسى للحزب .

#### **بالنسبة للمتهم الثانى محمود حسن الشافعى :**

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى ، ومن ضمن اعضاء لجنته المركزية ، وانه كان مرشح الحزب المذكور فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة عن دائرة الدرب الاحمر وعاونته اعضاء الحزب اثناء هذه الحملة الانتخابية باصدار وتوزيع النشرات التى تستهدف تعبئة الجماهير فى وجه السلطة ، ومن ذلك قيام المتهم محمد فريد سعد عبدالقوى زهران بكتابة احد المنشورات التى وزعها المذكور اثناء تلك الحملة والذى صدر باسم لجان الوعى الانتخابى بالدرب الاحمر متضمناً للتنديد بأجهزة الامن واتهامها باتباع اساليب القمع والإرهاب ضد المتهم فى تلك الانتخابات.

٢- تبين من الإطلاع على القضية رقم ٨٥٤ لسنة ١٩٧٦ حصر امن دولة عليا المتضمن ان المتهم استغل فرصة الترشيح لعضوية مجلس الشعب فى الانتخابات الأخيرة عن دائرة الدرب الاحمر فى القيام بحملة واسعة ترمى الى مهاجمة السلطة والتشهير بنظام الحكم القائم عن طريق توزيع النشرات ووضع الملصقات وكتابة الشعارات المثيرة المتضمنة وصف القائمين على السلطة بالعمالة والخيانة والتنديد بكل سياسات النظام الحالى فى المجالين الداخلى والخارجى ، كما اسفرت اجراءات تفتيش منزله فى القضية المذكورة عن ضبط العديد من البيانات المطبوعة وملصقات الحائط المعدة للتوزيع والنشر والمتضمنة جميعها الطعن فى القيادة السياسية والانظمة القائمة والدعوة الى ما وصف



بالمعارضة الثورية لمجلس الشعب بما يتفق مع الخط السياسي المعادي الحزب المذكور ، هذا بالإضافة الى ضبط نشرتين لمجلة الانتفاض لسان حال حزب العمال الشيوعي المصري الصابرتين في ١٧/١/١٩٧٦ و ٧/٢/١٩٧٦ بحياته .  
٣- جاء باعترااف المتهم احمد مصطفى اسماعيل عضو حزب العمال الشيوعي انه تبين له من خلال اشتراكه في نشاط هذا الحزب ان المتهم عضو فيه وقد حضر بهذه الصفة عدداً من الندوات التي نظمها عناصر الحزب بالجامعة .

#### بالنسبة للمتهم الثالث طلعت معاذ مبيع :

١- ورد بتحريات محاضر مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعي المصري وانه احد عناصره التي تمارس نشاطها في محيط النوادي والاسر الجامعية لنشر وتوزيع دعايته وقد تم تصويره بيوم ١٨/١/١٩٧٧ وهو يقود احدى المظاهرات المعادية عند مجلس الشعب وانه تم ضبط المتهم متلبساً بتوزيع نشرات معادية صادرة عن احدى الجماعات التابعة للحزب في محيط الجامعة وهي تهاجم النظام القائم وتصفه بأنه يعمل على تزيف الحقيقة وتدعو الجماهير الى الوقوف ضده بالاضراب والتظاهر لتجبره على التخلي عن السلطة .

٢- اعترف المتهم احمد مصطفى اسماعيل بالتحقيقات ان احدى الاسر الطلابية ياداب القاهرة هي احد خلايا حزب العمال الشيوعي المصري وان المتهم عضو بارز فيها وفي تحرير ما يصدر عنها من مجلات الحائط والتي تضمنت بتاريخ ١٥/١/١٩٧٧ مقالاً يتبأ بصدور القرارات الاقتصادية الأخيرة ويدعو اعضاء الحزب الى التصدي لها .

٣- ورد باقوال الشاهد مصطفى محمود البرماوى انه ضبط المتهم متلبساً بتوزيع النشرات المذكورة ياحدى سيارات النقل العام بتاريخ ١٩/١/١٩٧٧ .

### بالنسبة للمتهم الرابع محمد فريد سعد زهران:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو باللجنة المركزية لحزب العمال الشيوعي المصري ، وانه حرر بخطه وطبع العديد من البيانات والنشرات التي صدرت عن الجماعات المختلفة التي تعمل لحساب الحزب بالجامعة والتجمعات الشعبية ، ومنها تحريره البيان الموجه الى جمهور الناخبين بالرب الاحمر اثناء انتخابات مجلس الشعب الأخيرة لاثارتهم ضد السلطة بزعم القبض على المتهم محمود حسن الشاذلي الذي كان مرشح الحزب المذكور في تلك الانتخابات .

٢- اسفر تفتيش منزل المتهم عن ضبط كمية كبيرة من النشرات وملصقات الحائط والبيانات والتطبيقات السياسية الصادرة عن الحزب المذكور وبعض الجماعات التابعة له في محيط الجامعة ، ومن ذلك ضبط اعداد مجلة الانتفاض لسان حال الحزب الصادرة بتاريخ ٢٧/٣/١٩٧٦ و ١٥/٥/١٩٧٦ و ١١/٩/١٩٧٦ ومجلات حائط صادرة باسم المتهم وآخرين من نوى الميول المعادية تشتمل على نقد للنظام القائم والقائمين عليه في عبارات مثيرة بالاضافة الى الاصول الخطية ومسودات الطباعة الخاصة بها ، وصور كاريكاتورية تتناول في سخرية السياسة العامة للدولة وكبار المسئولين ، فضلاً عن اعداد ضخمة من التطبيقات السياسية تركز العداء ضد النظام الحالي ومؤسساته المختلفة .

### بالنسبة للمتهم الخامس كمال خليل إبراهيم:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من اعضاء حزب العمال الشيوعي المصري وانه شارك في مسيرة ٢٥/١١/١٩٧٦ المعادية التي خرجت من جامعة القاهرة الى مجلس الشعب وكان من مترعمي تلك المسيرة وقدمت صورتين فوتوغرافيتين له محمولاً على الاعناق اثناءها ، كما جاء بها انه كان من بين اعضاء الحزب الذين قاموا بالاعداد للمظاهرات وتوزيع المنشورات المعادية ابان اضطرابات ١٨ و ١٩ يناير .

٢- ورد بأقوال الشاهد محمد حاتم زهران ان المتهم كان يحضر التنوات التى يعقدها اعضاء الحزب فى الجامعات والتجمعات الشعبية للتتيد بسياسة الدولة ولتحريض الجماهير على كراهية نظام الحكم القائم .  
بالنسبة للمتهم السادس امير همدى سالم:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من قيادات حزب العمال الشيوعى المصرى وضمن اعضاء لجنته المركزية وانه كان من عناصر الحزب التى تزعمت المظاهرات التى بدأت من جامعة عين شمس يومى ١٨ و ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ ، وانه دأب على تحريض طلاب الجامعة للخروج بمسيرات معالية منها مسيرة ١٩٧٦/١١/٢٥ التى توجهت من الجامعة الى مجلس الشعب ، وكان من بين افرادها ، وقدمت صوراً فوتوغرافيه للمتهم اثناء هذه المسيرة .

٢- جاء بشهادة مصطفى السروت مراقب النظام بجامعة عين شمس ان المتهم اعتاد اثاره الطلاب وتحريضهم على التظاهر ضد السلطة والتشهير بالنظام القائم ومناهضته .

٣- جاء بشهادة سيد زهدى عبدالرحيم فى القضية رقم ٨٨٥ لسنة ١٩٧٦ امن دولة عليا المنضمة ان المتهم قام بالخطابة فى حفل انتخابى خلال انتخابات مجلس الشعب الاخيرة لتأييد مرشح حزب العمال الشيوعى للمتهم محمد عزت عامر على نحو يتضمن اثاره للجماهير وتحريضها ضد النظام الحالى .

٤- تبين من الاطلاع على القضيتين ٨٨٥ لسنة ١٩٧٦ و٧ لسنة ١٩٧٧ حصر امن دولة عليا المتضمنتين ان المتهم سبق ضبطه فيهما اثناء حملة الانتخابات الاخيرة لمجلس الشعب بدائرة قسم مصر القنينة وذلك مشاركته فى حفل انتخابى لصالح المتهم محمد عزت عامر بالخطابة فى الجماهير واثارتها ضد السلطة وكذلك محاولته طبع منشور انتخابى للدعاية للمتهم الأخير يشمل

على الطعن على نظام الحكم القائم واتهامه بمبالاة الاستعمار بما يتطابق مع  
فحوى النشرات السرية التي اصدرها حزب العمال الشيوعي المصرى .

**بالنسبة للمتهم السابع احدى هؤلاء الذين شعبان :**

١- ورد بتحريات مباحث امن اللوح ان المتهم عضو بحزب العمال  
الشيوعي المصرى وانه كان من متزعمى للمسيرة المعادية التي خرجت من جامعة  
القاهره الى مجلس الشعب صباح يوم ١٩٧٦/١١/٢٥ .

٢- جاء باقوال الشاهد محمد حاتم زهران ان المتهم كان يحضر النوات  
التي يعقدها اعضاء حزب العمال الشيوعي المصرى فى الجامعات والتجمعات  
الشعبية للتبديد بسياسة الدولة والتحريض على كراهية نظام الحكم القائم وانه  
شاهده يوم ١٩٧٧/١/١٨ بالقرب من الدرب الاحمر اثناء المظاهرات وقد طلب  
منه المتهم ضرورة الالتقاء به صباح يوم ١٩٧٧/١/١٩ امام محطة سكة حديد  
باب اللوق للالتحام بالعمال وتحريضهم على القيام بمظاهرات اخرى وفى  
صباح هذا اليوم شاهد المتهم يقود مظاهرة بميدان التحرير ردد فيها الهتافات  
المعادية لنظام الحكم .

٣- جاء باعتراف المتهم خليفة شاهين خليفة ان المتهم عضو بحزب العمال  
الشيوعي المصرى بأنه اجتمع به حيث حدثه عن اوضاع العناصر الطلابية  
المنالئة للسلطة وغيرها من التيارات السرية الموجودة فى الساحة السياسية .

**بالنسبة للمتهم الثامن احمد مصطفى اسماعيل ابو زيد :**

١- جاء بشهادة المقدم عبدالعزيز القماوى رئيس فرع مباحث امن الدولة  
بالمحلة الكبرى انه قام بضبط المتهم بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٤ متلبساً بتوزيع نشرات  
سرية لحزب العمال الشيوعي المصرى تعرض العمال وتدعوهم الى مواصلة  
الاضراب ضد السلطة ، وانه واجهه بذلك فاعترف بعضويته فى الحزب  
ويتحريه وتوزيعه تلك المنشورات فقام الشاهد بتفتيش مسكنه فعثر على  
منشورات مماثل .

٢- اعترف المتهم في التحقيقات بأنه جند في صفوف حزب العمال الشيوعي في اعقاب اضراب عمال المحطة سنة ١٩٧٥ بواسطة المتهم مصطفى الخولى وانضم الى خلية يرأسها المتهم محمد عيسى غانم الذى كان مسئوله التنظيمي كما شكل هو خلية اخرى بناء على تكليف الأخير وحضر اجتماعات تنظيميه لمجموعة الحزب بالمحلة الكبرى وبأنه تحقق من انضمام المتهم السيد السيد الدماطي لصفوف الحزب ومن حضوره لقاءاته التنظيميه بالمحلة ، واعترف بأنه شارك مع المتهم مصطفى الخولى في تنفيذ احدى خلايا الحزب بقرية جنزور ، وبأنه شارك في الدعاية الانتخابية لأحد مرشحي الحزب بدائرة مركز بركة السبع بمناسبة انتخابات مجلس الشعب الأخيرة كما ساهم في الجامعة أيضاً بتحرير مجلات الهائط التي تهاجم النظام الحالي وسياسة الحكم مردياً فيها آراء الحزب ، وشارك كذلك في الندوات العامة التي نظمها أعضاء الحزب ومنهم المتهمون محمد عزت عامر ومحمود حسن الشاذلي واعترف أيضاً بتحريره وتوزيعه النشرات المضبوطة في حيازته وان ذلك كان بقصد إثارة العمال بالمحلة الكبرى في اعقاب الاضطرابات الأخيرة في اتجاه تجديد وحياء تلك الاضطرابات .

#### **بالنسبة للمتهم التاسع يحيى مير ووك شرباص:**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من قيادات حزب العمال الشيوعي المصري .

٢- اسفر تفتيش ممكن المتهم عن ضبط نشرتين من النشرات التي يصدرها الحزب باعداد كبيرة هما : "الانتفاض وشيوعي مصري" وكذلك اوراق محررة محررة بخط اليد ومنشورات تتضمن تعريضاً بالسيد/ رئيس الجمهورية وتحريضاً لمواجهة ما اسمى بخيانة النظام القائم ، كما اسفر تفتيش شقة التنظيم بطنطا - التي كان المتهم يحتفظ بمفتاحها عن ضبط مجموعات كبيرة

من "نشرة الانتفاض" وكذا عدد من مجلات الحائط التي تهاجم وتشهر بالنظام القائم احداها محررة بواسطة وتحمل اسمه .

٣- تم تسجيل حديث بين المتهم واحد مصابر جهات الامن فى ١٩٧٧/١/٢٧ ملقون به من القاضى نكر المتهم خلاله : ان حركتهم ذات شقين: علنى يتمثل فى مجلات الحائط والمناقشات العامة والندوات ، وسرى يتمثل فى الحركة التنظيمية السريه لهم .

٤- قرر الشاهد حسن عبدالعزیز حسين ان المتهم صارحه بانتمائه الى منظمة شيوعيه سريه تسعى الى القضاء على النظام المالى بالقوة والعنف .  
٥- ورد باقوال المتهم احمد مصطفى اسماعيل ان المتهم عضو فى حزب العمال الشيوعى المصرى .

#### **بالنسبة للمتهم العاشر سيد احمد حنفى:**

١- ورد بتحريرات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى وانه حرر بخطه الوثيقة التنظيمية المعنونه "سلطة يوليو بين الاستعمار الامريكى والجمامير الشعبية" .

٢- ضبط لدى المتهم وكر تنظيمى لمفظ اوراق ومطبوعات الحزب يضم اعداداً ضخمة من نشرتي الانتفاض وشيوعى مصرى" التى يصدرهما الحزب وعديداً من التحليلات والمقالات السياسية تشتمل على التثديد بالنظام القائم ومهاجمته فى مختلف المجالات فتهاجم حزب اكتوبر المجيدة ، وتجسم السليبات التى تزعم انها نشأت عنها كما تهاجم مواقف السيد رئيس الجمهورية سواء بالنسبة لاتفاقية الفصل بين القوات أو بصدد العلاقات مع امريكا والاتحاد السوفيتى ويظف على هذه المقالات الطابع الشيوعى الماركسى ، ويدون بها صراحة ان كاتبها ينطلقون من النظرية الماركسية اللينينية ويناضلون من اجل الشيوعيه .

### بالنسبة للمتهم الحادى عشر مصطفى على الخولى:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ضبط بمسكن المتهم لدى تفتيشه ، اوراق تنظيميه تتصل بنشاط الحزب المذكور تشتمل على بحث المسائل المتعلقة بهيكلة وتمويله ووسائل مباشرة نشاطه وتحركه واساليب تصديده للسلطة وتشهيره بسياستها عن طريق ما يعرف بلجان الدعاية للبرنامج الوطنى الديمقراطى .

٣- قرر المتهم احمد مصطفى اسماعيل بالتحقيقات ان المتهم كان مسئول التنظيم بمحافظة الغربية وانه قام بتجنيد بالحزب فى اعقاب أحداث المحة عام ١٩٧٥ وكلفه بمساندة احد مرشحي الحزب فى انتخابات مجلس الشعب الاخيرة ، وازاف انه اشترك مع المتهم فى تثقيف احد خلايا الحزب بقرية جنزور وانه كان يسلمه اعداداً مختلفة من نشرة الانتفاض لسان حال الحزب كما انه كان يستأجر شقة للتنظيم بمدينة طنطا لمزاولة نشاط الحزب بها .

٤- قرر المتهم محمد هشام عبدالفتاح بالتحقيقات ان المتهم عضو بالحزب المشار إليه ودعاه للانضمام إليه وسلمه اعداداً من نشرة "الانتفاض" التى يصدرها وهى التى تم ضبطهما لديه .

٥- قدمت مباحث امن الدولة تسجيلاً صوتياً لمقابلة تنظيميه تمت بين المتهم واحد المصادر بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٦ تبين من الاطلاع على محضر تقيفها انها انطوت على ما يفيد عضوية المتهم بمنظمة شيوعية سرية واجرائه مع المصدر نقاشاً تنظيمياً تفصيلياً حول هيكل حزب العمال الشيوعى المصرى ومستوياته المختلفة ومطبوعاته السريه ومنها الجريدة الجماهيرية "الانتفاض" والجريدة الداخلية "شيوعى مصرى" ووسائل التمويل وكيفية تجنيد الاعضاء الجدد وقواعد الامان وغير ذلك من الشؤون التنظيميه والتعبير عن الخط السياسى فى

معاداة السلطة الشرعية والنظام القائم ، بالإضافة الى الافصاح عن موقفه من المنظمات الشيوعية الأخرى وغيرها من الاتجاهات المعادية .  
بالنسبة للمتهمه الثانية عشرة نادية محمود ومحمد شكرى :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهمه من اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى ، وانها حررت بخطها بعض وثائقه التى صدرت فى اعقاب اضطرابات يناير الماضى متضمنة الإشادة بها والدعوة الى تجديدها وإبراز دور الحزب فى تنظيمها وقيادتها ، ومن بينها الوثيقة المعنونة " المهام الملحة للحركة الشيوعية لحزب العمال الشيوعى المصرى " التى تم ضبطها لدى المتهم محمد كمال شعيب أحد اعضاء خلية الحزب بينها .

٢- أسفرت تفتيش مسكن المتهمه عن ضبط نشرة "الصراع" احدى النشرات السرية التى يصدرها الحزب ، وقد ورد بها تفصيل لسياسة الحزب ودور لجانته التنظيمية والقيادية فى كيفية استقطاب الجماهير وكذا بيانات اخرى مناهضة توزعها العناصر المعادية بالجامعة تنتقد الاوضاع القائمة بالبلاد بدعوى افتقار الحرية والديمقراطية وتدعو للتلاحم بين الجماهير والاحزاب الشيوعية ، فضلاً عن مجموعة من الأوراق تضمنت تنديداً بالسياسة التى تنتهجها الدولة وتعرضاً للمسؤولين فيها .

٣- أسفرت اعادة تفتيش مسكن المتهمه بمناسبة القبض على شقيقها المتهم محمد محمود شكرى متلبساً بتوزيع نشرات شيوعية سرية عن ضبط كشكول يحمل اسمها وبه بعض التحليلات السياسية والرموز التنظيمية وقرر شقيقها أنه يخصها لدى عرضه عليه .

بالنسبة للمتهم الثالث عشر محمد ومحمد ومحمد شتيح :

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى وأنه قام بالتحريض على اعمال التظاهر التى وقعت بجامعة



عين شمس يوم ١٨/١/١٩٧٧ كما تزعم بعض المظاهرات التي خرجت من الجامعة في هذا اليوم وتوجهت لمنطقة باب الشعرية وميدان العتبة .

٢- قدمت مباحث امن الدولة مسوراً قوتوغرافية للمتهم اثناء قيادته للمظاهرات المشار إليها بالتحريات ابان اضطرابات يناير الماضى .

٣- جاء بشهادة محمد حاتم محمود زهران ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى وحضر العديد من اجتماعات التنظيميه وانه اشترك فى التحريض وقيادة المظاهرات التي خرجت من جامعة عين شمس يوم ١٨/١/١٩٧٧ فى بداية الاحداث .

٤- جاء بشهادة محمد عز الدين عنتر ان المتهم اشترك فى المظاهرة المعادية التي خرجت من جامعة عين شمس يوم ١٨/١/١٩٧٧ وكان محمولاً على الاعتناق بميدان عبده باشا .

٥- جاء باقوال الشاهد مصطفى السروت ان المتهم اعتاد التظاهر والاعتصام بجامعة عين شمس ضد السلطة الشرعية .

**بالنسبة للمتهم الرابع عشر عبدالحكيم تيمور المملوانى:**

١- ورد بتحريات مباحث الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى ، وانه دأب على اثارة القلاقل فى صفوف القاعدة الطلابيه عن طريق مجلات الحائط المناهضة وكذا عن طريق الندوات وطققات النقاش ، وانه كان من العناصر التي تزعمت المظاهرات التي خرجت من جامعة الاسكندريه ابان الاضطرابات التي حدثت فى شهر يناير للماضى .

٢- اعترف المتهم بالتحقيقات انه فى ظهر يوم ١٨/١/١٩٧٧ اشترك فى تجمعهم مع آخرين من طلبة كلية الهندسة وساروا فى مظاهرة يريدون فيها الهتافات المثيرة احتجاجاً على القترات الاقتصادية بزيادة اسعار بعض السلع ، وانه والمتجمعون توجهوا فى مظاهراتهم الى الكليات الأخرى حيث انضم إليهم

بعد آخر من الطلاب كما قرر انه شارك في الندوات التي عقدت بالجامعة في غضون شهر ديسمبر الماضي سنة ١٩٧٦ ونشر في احداها بياناً مناهضاً بعنوان "مصر الى اين ؟" ، واستطرد الى انه يرى ضرورة قيام الحزب الشيوعي وانه طالما عير عن آرائه السياسية المناهضة من خلال مجلات الحائط، وهاجم سياسة النظام القائم بدعوى خيائته وتصفيته للقضية الفلسطينية وافر بانه حرر مقال "مصر الى اين ؟" المنشور بمجلة الحائط المعنونه "وجهة نظر" والمضبوطة بكلية الهندسة والى تحمل اسمه ، وقد تبين من الاطلاع عليه ان المتهم المذكور عمد الى صياغته في عبارات تتضمن اثارة فئات الشعب المختلفة ضد نظام الحكم الحالي واثارة السخط والبغضاء ضد القائمين عليه وزعزعة الثقة فيهم .

**بالنسبة للمتهم الخامس عشر محمد هشام عبدالفتاح ابراهيم :**

١- جاء بتحريات مباحث امن النولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعي المصري .

٢- ضبط لدى تفتيش مسكن المتهم ٣٣ عدداً من نشرة الانتفاض لسان حال حزب العمال الشيوعي الصادرة بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٩ و ١٩٧٦/٨/٢١ و ١٩٧٦/٩/١١ و ١٩٧٦/١٠/٣ و ١٩٧٦/١١/٦ ، وكذا مجلة حائط يصدرها المتهم يحيى شرياص عضو الحزب الذي تربطه به علاقة وثيقة ، وبانه اتصل بأولهما في شأن نشاط الحزب فتسلم منه اعداداً من نشرة الانتفاض لمطالعتها واعداداً اخرى للاحتفاظ بها لحين طلبها و اضاف ان اعداداً اخرى كانت تسلم لشقيقه خالد عبدالفتاح ابراهيم ، وافر كذلك بحيازته لما ضبط بمسكنه من نشرات تنظيميه واوراق تتضمن تطليلات واشعار سياسية مناهضة للنظام القائم .

**بالنسبة للمتهم السادس عشر خالد عبدالفتاح ابراهيم :**

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعي المصري .

٢- ضبط بحيازة المتهم لدى تفتيشه مسكنه ٣٣ عدداً من نشرة الانتفاض لسان حال الحزب الصاعدة بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٩ و ١٩٧٦/٨/٢١ و ١٩٧٦/٩/١١ و ١٩٧٦/١٠/٣٠ وكذا مجلة حائط يصدرها المتهم يحيى شرباص تتضمن هجوماً على النظام القائم ونيلاً منه ووصف بالخيانة .  
بالنسبة للمتهم السابع عشر احمد محمد هديق :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعي المصري .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط اعداد كبيرة من نشرة "الانتفاض" لسان حال الحزب ومنشور معاد معنون "العالم كله من صنع ايدينا" صادر عن الحزب فضلاً عن عديد من البيانات المتناوئة التي اصدرتها الاسر التابعة للحزب في الجامعة .

٣- جاء بشهادة سيد زهدى عبدالرحيم ان المتهم قام بالخطابه في حفل انتخابي إبان الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب لتأييد مرشح حزب العمال الشيوعي المتهم محمد عزت عامر على نحو يتضمن تحريضاً وإثارة للجماهير ضد السلطة الشرعيه والقائمين عليها .

٤- تبين من الاطلاع على القضية رقم ١٩٧٦/٨٨٥ امن دولة عليا المتضمنه ان المتهم سبق ضبطه فيها متلبساً بتوزيع منشور انتخابي مناهض بعنوان "برنامجنا العمالي الديمقراطي" لصالح المتهم محمد عزت عامر الذي دلت التحريات على انه كان مرشح الحزب في الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب عن دائرة مصر القديمة ويتضمن المنشور ذات برنامج الحزب المشتمل على مبادئه وآرائه والذي صدر عنه بنفس العنوان في نشراته السريه المتعددة .

### بالنسبة للمتهم الثامن عشر فاروق ابراهيم ابراهيم حجاج:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من قيادات حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- تم تسجيل حديث للمتهم بإذن من السلطة القضائية مع احد مصادر جهات الأمن تبين من محضر تقريره ان المتهم يقوم بنشاط حزبي ملموس .

٣- ورد باقوال الشاهد محمد حاتم زهران ان المتهم من اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى وانه عرض عليه اعداداً مختلفة من مجلة الانتفاض لسان حال الحزب ودعاه للانضمام إليه وطلب منه ضم آخرين لدخوله كما اشار فى شهادته الى قيام المتهم بدور بارز فى التحريض والإثارة السابقة على قيام اضطرابات ١٨ و ١٩ يناير الماضى وفى الاعداد لعدة اجتماعات حضرها مع غيره من الاعضاء تطبيقاً للخط السياسى للحزب فى التمهيد لقيام ثورة شعبية.

٤- جاء باعتراف المتهم احمد مصطفى اسماعيل بالتحقيقات ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى .

٥- جاء بشهادة مصطفى السروت ان المتهم من العناصر المناهضة التى اعتادت تحريض الطلاب على التظاهر والاعتصام فى محيط الجامعة ضد النظام القائم .

### بالنسبة للمتهم التاسع عشر محمد شهاب الدين سعد حسين بدر:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى وان له نشاط بارز فى الدعاية والترويج لافكاره ومبادئه فى المجال الطلابى من خلال مجلات الحائط والمؤتمرات والندوات ، وانه ايضاً عضو قيادى بمختلف الجماعات التى تنشط فى اطار الدعاية للحزب المذكور فى مواجهة السلطة والمسئولين كما انه اشترك فى المسيرة المعابية التى خرجت من جامعة القاهرة يوم ١٩٧٦/١١/٢٥ وتوجهت الى مجلس الشعب وتزعمتها بعض عناصر هذا الحزب .

٢- اسفر تفتيش منزل المتهم عن ضبط عديد من البيانات والنشرات الصادرة عن عناصر الحزب في الجامعة والمعبرة عن خطه السياسي في مهاجمة نظام الحكم والقائمين عليه واتهامهم بالعمالة والخيانة ، من بينها المنشورات المعنونة "قلتناضل في مواجهة سياسة القهر والتشريد ، فلنواجه كل المحاولات الإرهابية " .

**بالنسبة للمتهمه العشرين شهرت محمود امين العالم:**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهمه من اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ضبط بمسكن المتهمه عند تفتيشه بعض البيانات المناهضة ومنها بيان صادر عن احدى الاسر الجامعية المناوئه بعنوان "لنساند طلاب المدينة" يهاجم النظام القائم ويؤيد حق الطلاب فى الاضراب والتظاهر .

٣- اقرت المتهمه باشتراكها فى المسيرة المعادية التى خرجت من جامعة القاهرة فى ١٩٧٦/١١/٢٥ .

٤- قرر الشاهد محمد حاتم زهران ان المتهمه كانت تحضر الندوات التى يعقدها اعضاء الحزب فى الجامعات والتجمعات الشعبيه للتنديد بسياسة الدولة وإتحرير الجماهير على كراهية نظام الحكم القائم وانه شاهدا بميدان التحرير فى الساعة الرابعة من مساء يوم ١٩٧٧/١/١٨ مع بعض المتهمين من اعضاء الحزب وغيرهم اثناء مشاركتها فى المظاهرات التى توجهت الى مبنى مجلس الشعب فى ذلك اليوم .

٥- جاء باعتراف المتهم احمد مصطفى اسماعيل ان المتهمه عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى .

**بالنسبة للمتهم الحادى والعشرين احمد عبد اللطيف جمدى عبد اللطيف:**

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ومحاضرها ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى ، وأنه فى يوم ١٩٧٧/٢/١٤ وعقب افتتاح

الدراسة بالجامعة اخذ في تحريض الطلاب وبفعهم الى التجمهر والتظاهر احتجاجاً على صدور قانون حماية الوطن ، وحض الطلاب على تعطيل الدراسة ووزع عليهم بيانات مثيرة بعنوان "لنوحده صفوفنا ضد الارهاب والتجويع" اصدرته العناصر الماركسيه المناهضه لإثارة الجماهير ضد السلطة وذلك انطلاقاً من ميوله الشيوعي وعدائه للنظام القائم ، كما قاد المظاهرات التي حدثت في ذلك اليوم بالجامعة لهذا الغرض ، وقد التقطت له عدة صور فوتوغرافيه اثناء ذلك .

٢- جاء بشهادة الرائد اشرف محمد فهمي والنقيب مصطفى ماهر محمد بمباحث امن الدولة بالتحقيقات ان المتهم تزعم الدعوة الى تعطيل الدراسة عقب افتتاح الجامعة والتظاهر ضد السلطة بهدف التصاعد بالاحداث واستمرار الاضطرابات مريبداً الهتافات والشعارات المثيرة المعادية .

٣- ضبط بحيازة المتهم لدى تفتيش مسكنه بيانات واوراق خطيه بعنوان "للتقصدي للإرهاب والتجويع" و"انتفاضة شعبية ام مخطط تخريبي" واوراق اخرى تتضمن هجوماً على السلطة الحالية وتنبيداً بالنظام القائم ومهاجمة شخص رئيس الجمهورية ووصفه بالخيانة بمناسبة صدور القرارات الاقتصادية والإشادة باحداث يناير سنة ١٩٧٧ بدعوى انها انتفاضة شعبية ، كما ضبطت كراسة باسمه حرر فيها موضوعاً يتضمن ان اهداف المسيرة المعادية التي توجهت من الجامعة يوم ١٩٧٦/١١/٢٥ الى مجلس الشعب كانت تستهدف توحيد الجماهير الشعبية حول وجهة نظر الحركة التي دبرت وترعت هذه المسيرة .

### **بالنسبة للمتهمه الثانية والعشرين زائدة عبدالغفار البعشى:**

١- جاء باقوال الشاهد صالح احمد حسن ان المتهمه كانت توزع المنشورات على المارة بالطريق العام صباح يوم ١٠/٢/١٩٧٧ مع المتهمين شوقيه كردى شاهين وفاتن السيد عفيفى ، وانها تمكنت من الهرب حال القبض على المذكورتين وتعرف على صورتها بع ضبطه الواقعه .

٢- جاء باقوال الشاهد محمد حاتم زهران ان المتهمه كانت تحضر الندوات التى يعقدها اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى بالجامعات والتجمعات الشعبية للتنديد بسياسة النولة وتحريض الجماهير على كراهية نظام الحكم الحالى وانه شاهدها بميدان التحرير فى الساعة الرابعة من مساء ١٨/١/١٩٧٧ مع بعض المتهمين من اعضاء الحزب وغيرهم اثناء مشاركتها فى المظاهرات التى كانت تتجه الى مبنى مجلس الشعب فى ذلك اليوم منذ بداية الاضطرابات .

### **بالنسبة للمتهمه الثالثة والعشرين نجوى عبدالغفار البعشى:**

١- جاء بتحريات بمباحث امن الدولة ان المتهمه من اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى وشاركت فى اضطرابات يناير سنة ١٩٧٧ تنفيذاً لمخطط هذا الحزب .

٢- قدمت مباحث امن الدولة صورة فوتوغرافيه للمتهمه اثناء تزعمها احدى المظاهرات خلال تلك الاضطرابات .

٣- جاء بشهادة محمد حاتم زهران ان المتهمه من بين العناصر الشيوعية المرتبطة بحزب العمال الشيوعى المصرى والتى تشارك فى حركته ونشاطه ، وانه شاهدها ضمن متزعمى المظاهرة المعادية التى خرجت من كليتى الهندسة جامعة عين شمس يوم ١٨/١/١٩٧٧ وتوجهت الى مجلس الشعب واصطدمت بقوات الامن .

### بالنسبة للمتهمين الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين

#### شوقيه الكردي نصر شاهين وفاتني العميد عفيفي:

١- جاء بشهادة كل من السيد جمال ابراهيم وصالح احمد حسن ومحمود على جاد الله وفارس محمد شريف وجمال حامد حسن خليل بالتحقيقات انهم شاهدوا المتهمين صباح يوم ١٠/٢/١٩٧٧ اثناء قيامهما بتوزيع منشورات مناهضة فقاموا بضبطهما وضبط ما بحوزتهما من تلك المنشورات .

٢- تبين من الاطلاع على المنشورات سالفة الذكر انها تحض الجماهير على الثورة ضد النظام القائم وان من بينها نشرة الانتفاض التي اصدرها حزب العمال الشيوعي المصري في ٢٢/١/١٩٧٧ ، وبيان مناهض صادر عن هذا الحزب بعنوان "لن يوقف الارهاب انتفاضة الشعب" يندد بالسلطة ويحرض على الثورة عليها .

٣- ورد باقوال الشاهد محمد حاتم زهران ان المتهمة شوقية الكردي كانت تحضر الندوات التي يعقدها اعضاء الحزب في الجامعات والتجمعات الشعبية للتنديد بسياسة الدولة وتحريض الجماهير على كراهية نظام الحكم القائم وانه شاهدا بميدان العتبة يوم ١٨/١/١٩٧٧ حال قيام المظاهرات به مع بعض المتهمين من اعضاء الحزب تشارك وتحرض على الاستمرار في التظاهر .

#### بالنسبة للمتهم السادس والعشرين رزق الله بولس رزق:

١- جاء بمحاضر مباحث امن الدولة انه قد تم ضبط المتهم في ٩/٢/١٩٧٧ متلبساً بتوزيع منشورات مناهضة صادرة عن حزب العمال الشيوعي المصري تدعو لاسقاط النظام القائم .

٢- جاء بشهادة حامد عبد الحميد قبيص واياها الحسن عبد الحميد بريك ومصطفى محمود احمد ، وشعبان عفيفي عبدالفتاح العمال بشركة مصر



حلوان للغزل والنسيج انهم ضبطوا المتهم يوم ١٩٧٧/٢/٩ يوزع منشورات معادية على عمال المصانع بمنطقة حدائق القبة وضبطوا معه كمية من هذه المنشورات .

٣- تبين من الإطلاع على المنشورات المضبوطة سאלفة الإشارة انها صابرة عن حزب العمال الشيوعي وتتضمن حض الجماهير على الثورة ضد النظام القائم والاشادة باحداث ١٨ و١٩ يناير ووصف القيادة السياسية بالخيانة وتحريض الجماهير على عدم الاستفتاء على تشريعات حماية امن الوطن .

٤- اقر المتهم بالتحقيقات بضبطه متلبساً بتوزيع المنشورات المضبوطة ويأته تسلم نسخها قبيل ضبطه من المتهم محمد الطيب احمد على الذى شاركه توزيعها على العمال واستطاع الفرار ، ويأته قصد من توزيع المنشورات تأليب الجماهير ضد السلطة الحيلولة نون الاستفتاء على التشريعات الخاصة بحماية الوطن فى اعقاب اضطرابات يناير .

#### **بالنسبة للمتهم السابع والعشرين محمد الطيب احمد على:**

١- جاء بمحاضر مباحث امن الدولة انه قد تم ضبط المتهم رزق الله بولس رزق يوم ١٩٧٧/٢/٩ حال توزيعه منشورات مناهضة بمشاركة المتهم محمد الطيب احمد على الذى لاذ بالفرار .

٢- جاء بشهادة حامد عبدالحميد قبيص سلامه وابو المحاسن عبدالحميد بريك ومصطفى محمود احمد انهم شاهدوا حال ضبطهم المتهم رزق الله بولس رزق آخر يشاركه توزيع المنشورات لاذ بالفرار .

٣- اقر المتهم رزق الله بولس رزق انه تسلم المنشورات المضبوطة من المتهم الذى شاركه توزيعها غير انه تمكن من الفرار عند الضبط .

٤- تبين من الاطلاع على المنشورات المضبوطة سالف الإشارة انها صابرة عن حزب العمال الشيوعي المصرى وتتضمن حض الجماهير على

الثورة ضد النظام الحالي والإشادة بأحداث ١٨ و ١٩ يناير ووصف القيادة السياسية بالخيانة وتحريض الجماهير على مقاطعة الاستفتاء على تشريعات حماية الوطن .

**بالنسبة للمتهمات الثامنة والعشرين ماجدة محمد عدلى يوسف:**

١- جاء بتحريات ومحاضر مباحث أمن الدولة أن المتهمات من أعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى وأنه تم ضبطها مع المتهم عمر محمود عبدالحسين خليل يوم ١٤/٢/١٩٧٧ متلبسه بتوزيع منشورات معادية تدعو للإطاحة بالنظام القائم على طلبة كلية آداب عين شمس .

٢- تبين من الإطلاع على هذه المنشورات أنها فى مجموعها تندد بالسلطة الشرعية والنظام الحالى وأن من بينها منشوراً معنوناً "فلنحتفل بيوم ٢٦ فبراير بمزيد من النضال لإسقاط القانون الفاشى" سبق نشره بالعدد رقم ٢٢ الصادر فى ١٦/٢/١٩٧٧ من نشرة الانتفاض لسان حال حزب العمال الشيوعى المصرى .

٣- جاء بشهادة متولى السيد متولى ومحمد ماجد عبدالحاميد ويسيو به احمد سلامة الطلاب بكلية آداب عين شمس ومحمد فهمى حبيب ومجدى بنيامين عطوان وعماد الدين فكرى ابراهيم من موظفى هذه الكلية أنهم ضبطوا المتهم يوم ١٤/٢/١٩٧٧ متلبساً بتوزيع المنشورات المناهضة والسالف الإشارة إليها على طلاب الكلية بقصد إثارتهم وتحريضهم ضد النظام القائم .

**بالنسبة للمتهمات التاسع والعشرين عمر محمود عبدالحسين خليل:**

١- جاء بتحريات مباحث أمن الدولة أن المتهم من المرتبطين بحزب العمال الشيوعى المصرى وأنه تم ضبطه مع المتهمات ماجدة محمد عدلى يوم ١٤/٢/١٩٧٧ متلبساً بتوزيع منشورات معادية تدعو للإطاحة بالنظام القائم على طلبة كلية آداب عين شمس .

٢- تبين من الإطلاع على هذه المنشورات انها فى مجموعها تتدد بالسلطة الشرعيه والنظام الحالى وان من بينها منشور معنون "قلنمقتل بيوم ٢٦ فبراير بمزيد من النضال لإسقاط القانون الفاشى" سبق نشره بالعدد رقم ١١ الصابر فى ١٢/٢/١٩٧٧ من نشرة الانتفاض لسان حال حزب العمال الشيوعى المصرى .

٣- جاء بشهادة متولى السيد متولى ومحمد ماجد عبد الحميد ويسيونه احمد سلامه الطلاب بكلية آداب عين شمس ومحمد فهمى حبيب ومجدى بنيامين عطوان وعماد الدين فكرى ابراهيم من موظفى هذه الكلية انهم ضبطوا المتهم يوم ١٤/٢/١٩٧٧ متلبساً بتوزيع المنشورات المناهضة السالف الإشارة إليها على طلاب الكلية بقصد اثارتهم وتحريضهم ضد النظام القائم .

بالنسبة للمتهمه الثلاثين سميجه احمد احمد الكفر اوى :

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهمه عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- جاء بمحضر مباحث امن الدولة المؤرخ ٢٧/١٢/١٩٧٦ ان المتهمه حاولت فى ذلك التاريخ طبع منشور معنون "قرفض زياره السفاح" بمكتب للالة الكاتبة مملوك لاسامه احمد لبيب الذى باذر بالإبلاغ بالأمر بعد تبينه ان المنشور ينطوى على مناهضة سياسة التحالف المصرى - السورى ويندد بزيارة الرئيس حافظ الاسد للبلاد التى تمت فى اطارها متهماً النظامين بقبول الطول الاستسلامية على حساب الثورة الفلسطينيه ، وانه فى الموعد المحدد لتسلم النسخ المطبوعه للمنشور حضرت المتهمه لأخذها وأمكن التحقق من شخصيتها وتم صرفها لما رأى من الاستمرار فى متابعة نشاطها حينذاك ، وضبطت كمية نسخ المنشور التى تم طبعها وتبين من الإطلاع عليها فى التحقيقات ان فحوى المنشور مطابق لما سلف وان عدد نسخه يناهز عدة آلاف .

٢- ضبط بحيازة المتهمه لادى تفتيش مسكنها أوراق تنظيميه منها بيان صادر عن نادى الفكر الاشتراكى التقدمى احد واجهات حزب العمال الشيوعى فى ممارسة نشاطه تتضمن هجوماً على سياسة النظام الحالى والتشكيك فيه وتشويه صورة القائمين عليه فى نظر الجماهير .

**بالنسبة للمتهم الحادى والثلاثين محمود مدهت محمد على :**

١- ورد بتحريرات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- جاد بلقوال الشاهد محمد حاتم محمود زهران بالتحقيقات أنه شاهد المتهم يقود مظاهراته يوم ١٨/١/١٩٧٧ بدائرة قسم الدرب الاحمر وسمعه يحرص المشتركين فيها على التوجه لقسم الشرطة للاعتداء عليه لإشعال الاضطرابات واثارة القلاقل فى مواجهة النظام القائم .

**بالنسبة للمتهم الثانى والثلاثين أسامة خليل خليل :**

١- ورد بتحريرات مباحث أمن الدولة ان المتهم من قيادات حزب العمال الشيوعى المصرى وانه احد عناصره التى تمارس نشاطها فى القطاع الطلابى لنشر وترويج مبادئه ، كما دأب على حضور اللقاءات التنظيميه التى يشترك فيها قادة التنظيم ، وانه كان يقود المظاهرات والمسيرات التى ردد خلالها الهتافات المعادية للنظام الحالى .

٢- تبين من الاطلاع على القضية رقم ٨٨٥ لسنة ١٩٧٦ حصر امن الدولة العليا المتضمنة ان المتهم سبق ضبطه اثناء حملة الانتخابات الاخيرة لمجلس الشعب بدائرة قسم مصر القديمة لقيامه بالمشاركة فى اجتماع انتخابى لصالح المتهم محمد عزت عامر انتهى بخروج مظاهرة تألفت من بعض عناصر الحزب طافت بالشوارع مرعدة الهتافات ضد السلطة الشرعية وذلك فى اطار الحملة الدعائية التى شنها الحزب خلال تلك الانتخابات بهدف اثارة السخط والكراهية ضد النظام الحالى .

٢- جاء بأقوال الشاهد مصطفى السريوت ان المتهم اعتاد التشهير بالنظام القائم وإثارة الطلبة وتحريضهم على التظاهر فى مواجهة السلطة الشرعية .

**بالنسبة للمتهم الثالث والثلثين اكرام يوسف خليل:**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- أسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط مجموعة من الأوراق والمضبوطات التنظيمية التى تندد بسياسة الدولة وتشهر بها فى معالجتها للمسائل الاقتصادية .

٣- جاء بأقوال الشاهد محمد حاتم زهران أنه تحقق من انتماء المتهم الى حزب العمال الشيوعى المصرى .

٤- قرر المتهم احمد مصطفى اسماعيل أبوزيد بالتحقيقات ان المتهم من اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى .

٥- أقرت المتهم فى التحقيقات بمشاركتها فى بعض أوجه النشاط المعادى ومنها اشتراكها فى المسيرة المناهضة التى خرجت من جامعة القاهرة متوجهة لمجلس الشعب فى ١٩٧٦/١١/٢٥ .

**بالنسبة للمتهم الرابع والثلثين محمد نديم صاقي مزاج:**

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ضبط لدى المتهم أوراق تنظيمية تهاجم السلطة الحالية وتتهمها بمحاصرة وتصفية الطبقة العاملة وتنظيماتها الجماهيرية التى تقف فى مواجهة النظام الحالى وقياداته السياسية .

٣- شهد محمد حاتم محمود زهران ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى ، وأنه شاهده مساء ١٩٧٧/١/١٨ بميدان التحرير مع

آخرين يحرضون الناس على التظاهر كما اشترك في مظاهرة توجهت الى مجلس الشعب .

**بالنسبة للمتهم الخامس والثلاثين مسعد السيد صالح العطر ابيلى :**

١- ورد بتحريات أمن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعي المصرى وأنه من العناصر الشيوعية المتحركة داخل شركة الترسانة البحرية التي دأبت على تبني المشكلات وتجسيمها لإثارة القلاقل داخل الشركة ، وانه كان من قادة المظاهرة التي خرجت من الشركة المذكورة يوم ١٨/١/١٩٧٧ وكان يريد خلالها الهتافات المعادية احتجاجاً على صدور القرارات الاقتصادية .

٢- جاء بشهادة كل من السيد ابراهيم الجمل ومحمد عبدالرحمن محمد عبدالفتاح انهما شاهدا المتهم اثناء قيادته للمظاهرة التي خرجت من شركة الترسانة البحرية بالاسكندرية يوم ١٨/١/١٩٧٧ ، كما شاهدها يحرض العمال على التجمهر والتظاهر .

٣- جاء بشهادة كل من جابر عبدالعزيز عبدالرحمن واسامة محمد حسن النجار انهما علما من آخرين ان المتهم اشترك في المظاهرة المذكورة ، وانه كان يحرض عمال الشركة على التظاهر والتجمهر في مواجهة السلطة .

٤- أسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط منشورات مطبوعة تتضمن تنديداً بالأوضاع السياسية والاقتصادية للبلاد .

**بالنسبة للمتهم السادس والثلاثين شفاء الله محمود محمود :**

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعي المصرى وأنه ساهم بدور رئيسى فى الدعاية والترويج لمبادئه بين عمال شركة الترسانة البحرية بالاسكندرية وشارك فى تزعم حركة التحريض على التجمهر والتظاهر بين عمالها ابان احداث يناير الماضى .

٢- جاء بقوال السيد ابراهيم الجمل وغيره من مستخدمي الترسانة

البحرية الذين شهدوا بالتحقيقات ما يؤيد التحريات بشأن دور المتهم فى التحريض والإثارة فى محيط عمال الترسانة البحرية ، وأنه كان من مترضى التحريض على المظاهرات والاضطرابات التى نشبت بها خلال أحداث يناير الماضى ، فضلاً عن مشاركته الفعلية فيها .

**بالنسبة للمتهم السابع والثلاثين محمد حنفى عبدالرحمن السمان :**

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو قيادى بحزب العمال الشيوعى المصرى وقام بدور رئيسى فى تنظيم وتزعم مظاهرات الترسانة البحرية بالاسكندرية يوم ١٨ يناير الماضى .

٢- جاء بشهادة محمد عبدالفتاح رئيس وحدة الحراسة بشركة الترسانة البحرية ان المتهم كان يحرض عمال الشركة على التظاهر ثم شاهده يقود المظاهرات التى خرجت فى يوم ١٨/١/١٩٧٧ لقتلدى بسياسة الدولة بمناسبة صدور القرارات الاقتصادية .

٣- جاء بشهادة جابر عبدالعزيز عبدالرحمن رئيس وحدة الامن والمعلومات بالشركة المذكورة انه علم ان المتهم قام بقيادة المظاهرات التى خرجت من الشركة فى يوم ١٨/١/١٩٧٧ لمجابهة السلطة السياسية وإثارة الاضطرابات بعد صدور قرارات يناير الاقتصادية .

**بالنسبة للمتهم الثامن والثلاثين السيد مصطفى فرج مصطفى :**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى وأنه كان من العناصر التى تزعمت المظاهرات وأحداث الشغب والتخريب داخل الترسانة البحرية بالاسكندرية .

٢- ضبط المتهم واخرين من اعضاء التنظيم اثناء اختفائهم بشقة التنظيم بالاسكندرية اسفر تفتيشها عن ضبط مبلغ من المال انكر جميع المقبوض عليهم بها ملكيتهم له فضلاً عن ورقة تنظيمية خطية .

٣- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط اوراق خطية وبيانات ومطبوعات تتضمن دراسات في المذهب الشيوعي .

٤- جاء باقوال الشهود جابر عبدالعزيز عبدالرحيم ومحمد عبدالرحمن موافى والسيد مصطفى الجمل موظفى الامن بشركة الترسانة البحرية أنهم شاهدوا المتهم يحرض على قيام المظاهرة التى خرجت منها يوم ١٨/١/١٩٧٧ ويشارك فى قيادتها .

**بالنسبة للمتهم التاسع والثلاثين محمد رفيع الكردى محمد نصر شاهين :**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم كان من المحرضين والمتزعمين للاضطرابات والمظاهرات التى وقعت خلال شهر يناير الماضى احتجاجاً على صدور القرارات الاقتصادية .

٢- جاء بشهادة الشاهد محمد حاتم زهران بالتحقيقات انه تحقق من انتماء المتهم لحزب العمال الشيوعى المصرى وكان يحضر اجتماعاته التنظيمية ، وأنه عقد اجتماعاً تنظيمياً مع عدد من اعضاء الحزب مساء يوم ١٧/١/١٩٧٧ تقرر فيه حضور اجتماع لحزب التجمع الوطنى التقدمى بالمعادى يوم ١٨/١/١٩٧٧ والخروج بعده فى مظاهرة تهتف ضد الحكم الصالى وتندد بسياسته ، كما اضاف الشاهد المذكور انه شاهد المتهم يوم ١٨/١/١٩٧٧ إبان الاضطرابات التى اعقبت صدور القرارات الاقتصادية يحرض الجماهير بميدان العتبة على التظاهر ضد السلطة ولحضهم على مواجهتها احتجاجاً على صدور تلك القرارات .

**بالنسبة للمتهم الأربعين محمد ابوالمكارم احمد طه :**

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى .



٢- ضبط لدى المتهم اعداد كثيرة من نشرتي "الانتفاض" و"شيوخى مصرى"، اللتين يصدرهما الحزب وكذلك بيان صادر عن لجنة الوعى الانتخابى التى ورد بالتحريات انها احدى اللجان التى شكلها الحزب، ويهاجم البيان الحكومة القائمة ويصف نظام الحكم بالديكتاتورية وبالسير فى الطريق الذى يتفق مع مصالح الاستعمار .

**بالنسبة للمتهم الحادى والأربعين هيرى رزق على سكراته :**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ضبط بمسكن المتهم لدى تفتيشه بعض النشرات التنظيمية منها أعداد من نشرة "الانتفاض" لسان حال حزب العمال الشيوعى المصرى الصادر بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٦ و٤/٤/١٩٧٦ و٨/٥/١٩٧٦ و٥/١٥/١٩٧٦، وعسد خاص من تلك النشرة محرر بخط اليد ، كما ضبطت لديه بعض الاوراق الخطية المتضمنه اشعاراً واجالاً مناهضة يهاجم فيها السلطات القائمة وسياساتها .

٣- تضمنت اقوال الشاهد محمد ابراهيم الشاذلى ان المتهم باشر نشاطاً تنظيمياً معادياً بمنطقة بورسعيد عن طريق عقد اللقاءات وتوزيع نشرات الحزب، كما ان المتهم ابلغه باشتراكه فى احداث التظاهر والشغب التى وقعت بمدينة القاهرة يومى ١٨ و ١٩ يناير الماضى .

٤- جاء باعترافات محمد حسين محمد نبوان ومحسن محمد عبد الحميد أبو سمرة ان المتهم شارك فى النشاط التنظيمى للحزب بمدينة بورسعيد عن طريق عقد اللقاءات واصدار وتوزيع النشرات الصادرة عنه .

**بالنسبة للمتهم الثانى والأربعين مجيد رزق على سكراته :**

١- دلت تحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ضبط بمسكن المتهم لدى تفتيشه- بعض النشرات التنظيمية منها اعداد من نشرة "الانتفاض" لسان حال حزب العمال الشيوعي المصري والصابرة بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٠ و ١٩٧٦/١٠/٩ و ١٩٧٦/١١/٢٠. كما ضبطت لديه بعض الاوراق الخطية المتضمنة تحليلات سياسية واشعاراً مناهضة لسلطة الحكم . وقد أقر المتهم بضبطهما بمسكنه .

#### **بالنسبة للمتهم الثالث والأربعين هائل محمد عبد الجواد:**

١- ذات تحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعي المصري .

٢- ضبط بمسكن المتهم لدى تفتيشه ، بعض الاوراق الخطية المتضمنة تحليلات سياسية وازجلاً مناهضة يهاجم فيها السلطات وسياساتها بعبارة مثيرة ، وقد اعترف المتهم بحيازتها .

٣- تضمنت اقوال الشاهد محمد ابراهيم الشاذلي ان المتهم باشر نشاطاً تنظيمياً معادياً بمنطقة بورسعيد عن طريق المشاركة في اللقاءات واصدار وتوزيع نشرات الحزب .

٤- جاء باعترافات المتهم محمد حسن محمد نبوان ان المتهم شارك في النشاط التنظيمي للحزب بمنطقة بورسعيد عن طريق حضور اللقاءات وتوزيع النشرات الصابرة عنه .

#### **بالنسبة للمتهم الرابع والأربعين محمد حسن محمد نبوان:**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعي المصري .

٢- اعترف المتهم في مرحلة من التحقيقات بمباشرة نشاطاً تنظيمياً معادياً فاقتر بصلته بالمتهم صبرى رزق على سكرانه ويأته أمدّه ببعض

المنشورات والمطبوعات التنظيمية الصادرة عن حزب العمال الشيوعي منها نشرة "الانتفاض" ومنشور بعنوان "لن يوقف الإرهاب انتفاضة الشعب" ومنشورات أخرى وكلفه بترويجها بيد أنه قام بإحراقها ، كما قام بتوزيع بعضها بمدينة بورسعيد بناء على هذا التكليف .

٢- ضبط بمسكن المتهم لدى تفتيشه ، بعض المنشورات التنظيمية الصادرة عن حزب العمال الشيوعي المصري ، منها نشرة "الانتفاض" لسان حال الحزب العدد الاول السنة الخامسة الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١/١٢ ، ومنشورين احدهما بعنوان "لن يوقف الارهاب انتفاضة الشعب" صادر بتاريخ ١٩٧٧/٢/٤ والثاني بعنوان "النداء الثالث الى جماهيرنا في بورسعيد ، كالموا من اجل اسقاط سلطة القمع والنهب والقيانة" يشتمل على الإشادة باضطرابات يومي ١٨ و ١٩ يناير الماضي مع وصفه النظام القائم بالخيانة ومهاجمته لاجراماته و التصدى لها ويدعو الجماهير بعبارات مثيرة للوقوف ضده والثورة عليه .

٤- تضمنت اقوال الشاهد محمد ابراهيم الشاذلي ان المتهم باشر نشاطاً تنظيمياً معادياً بمنطقة بورسعيد عن طريق المشاركة في اللقاءات واصدار وتوزيع نشرات الحزب .

٥- جاء اقوال المتهم محسن محمد عبدالحميد ابو سمرة ان المتهم شارك في النشاط التنظيمي للحزب بمنطقة بورسعيد عن طريق حضور اللقاءات وتوزيع النشرات الصادرة عنه .

**بالنسبة للمتهم الخامس والأربعين محسن محمد عبدالحميد ابوسمرة:**

١- دلت تحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعي المصري .

٢- اعترف المتهم بتحقيقات النيابة انه تسلم من المتهم صبرى رزق على

سكرانه منشورات تنظيمية وادعى انه قام باحراقها خشية ضبطها لديه ، كما اعترف بأنه تسلم نشرة "الانتفاض" من الشاهد محمد ابراهيم الشاذلى والتي كان تسلمها بدوره من المتهم صبرى رزق سكرانه بيد انه ادعى ايضاً باحراقها ، وقرر كذلك ان المتهم صبرى سكرانه التقى به بعد حوادث يومى ١٨ و١٩ يناير الماضى وطلب منه اوراقاً لاستخدامها فى تحرير منشورات توزع على الجماهير لثارتها بقصد تجنيد الاضطرابات .

٢- تضمنت اقوال الشاهد محمد ابراهيم الشاذلى ان المتهم باشر نشاطاً تنظيمياً معادياً بمنطقة بورسعيد عن طريق المشاركة فى اللقاءات واصدار وتوزيع نشرات الحزب .

**بالنسبة للمتهم السادس والاربعين شوقي الكردى محمد نصر شاهين :**

١- ورد بتحريرات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو فى حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط بيانات ومنشورات معادية تهاجم النظام القائم وتصفه بالاستغلال والاستسلام للرجعية والاستعمار وتدعو الجماهير للتظاهر والاضراب والاعتصام ضده .

٣- قرر الشاهد محمد حاتم زهران بأنه تحقق من انتماء المتهم لحزب العمال الشيوعى المصرى وانه من القائمين بنشاط حزبي ملموس يتعلق بتثقيف اعضاء الحزب والمنضمين اليه بالثقافة الماركسية اللينينية وانه شاهده فى اجتماعات الحزب التنظيمية مساء يوم ١٧/١/١٩٧٧ التى تم فيها الاتفاق على الخروج بمظاهرات فى اليوم التالى للتعبير عن السخط على الاوضاع القائمة بالبلاد كما شاهده يوم ١٨/١/١٩٧٧ اثناء المظاهرات الموجودة بميدان العتبة بالقاهرة إبان اضطرابات يناير ، وكان يشارك فيها ويثير الجماهير بالهتافات العدائية ضد السلطة .

**بالنسبة للمتهم السابع والأربعين محمد كمال محمد عبدالفتاح شعيب:**

١- جاء بتحريات مباحث أمن الدولة أن المتهم عضو بخلية حزبية تابعة لحزب العمال الشيوعي المصري وأنه يمارس نشاطاً تنظيمياً بعقد الاجتماعات وتوزيع النشرات بمنطقة بنها .

٢- أسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط كثير من المطبوعات والمحركات وغيرها من الوثائق التنظيمية الصادرة عن حزب العمال الشيوعي المصري ، ومن بينها عدة نشرات من جريدة الانتفاض لسان حال الحزب ، فضلاً عن وثيقة خطية بعنوان "المهام الملحة للحركة الشيوعية المصرية والمهام الملحة لحزب العمال الشيوعي المصري" وبيان بعنوان "كن يوقف الإرهاب انتفاضة الشعب" وتشتمل جميعها على شرح الخط السياسي للحزب بالنسبة للمرحلة التالية على اضطرابات يناير الماضي وعلى إبراز دور الحزب فيها ودعوته الجماهير إلى تجديدها ، وقد تبين من محاضر التحريات أن الوثيقتين الأخيرتين مما يتداوله أعضاء الحزب الآخرون في مجال نشاطهم .

**بالنسبة للمتهم الثامن والأربعين قنديل محمد يوسف منصور الشاذلي:**

١- جاء بتحريات مباحث أمن الدولة أن المتهم عضو بخلية حزبية تابعة لحزب العمال الشيوعي المصري وأنه يمارس نشاطاً تنظيمياً بعقد الاجتماعات وتوزيع النشرات بمنطقة بنها .

٢- أسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط نشرتين من جريدة "الانتفاض" لسان حال حزب العمال الشيوعي المصري .

**بالنسبة للمتهم التاسع والأربعين محمد عيسى إبراهيم غانم:**

١- دلت تحريات مباحث أمن الدولة أن المتهم عضو بحزب العمال الشيوعي المصري .

٢- جاء باعتراف المتهم احمد مصطفى اسماعيل ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى وكان مسئولاً تنظيمياً عن نشاطه فيه وقد كلفه بتشكيل خلية عمالية للحزب بالمحلة الكبرى وتجنيد اعضاء آخرين ، وكذلك مزاوله نشاطه الحزبى بالجامعة عن طريق مجلات الحائط والاسر الجامعية المرتبطة بالتنظيم .

**بالنسبة للمتهم الخمسين صلاح الدين يوسف عبد الحافظ :**

١- ورد بتحريرات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط اوراق وبيانات تنظيمية واخرى منافضة منها كتاب معنون "حكم الخيانة" يتضمن هجوماً على اتفاقيات الفصل بين القوات فى سيناء وكذا منشورات محررة بخط اليد وتتضمن تنديداً بالأوضاع السياسية والاقتصادية للبلاد .

**بالنسبة للمتهم الحادى والخمسين طارق محمد ابراهيم :**

١- ورد بتحريرات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ضبط بمسكن المتهم لدى تفتيشه بعض الاوراق الخطية من ضمنها وثيقة تنظيمية بعنوان "مشروع برنامجنا الوطنى الديمقراطى" صادرة عن الحزب تتضمن برنامجاً واهدافاً واساليبه وتشتمل على مهاجمة السلطة القائمة ووصفها بالخيانة والعمالة للاستعمار الأمريكى ، كما اشتملت الاوراق الأخرى على قصائد شعرية وزجلية فى مهاجمة النظام القائم والقيادة السياسية بعبارات مثيرة جارحه .

**بالنسبة للمتهم الثمانى والخمسين عهاد حسن صيام :**

١- جاء بتحريرات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ضبط بحيازة المتهم لدى تفتيش مسكنه تحليل سياسى تنظمى حول الاحداث التى وقعت خلال شهر يناير الماضى يتناولها من وجهة النظر الشيوعية ويعزو حدوثها الى ما اسماه مسلك السلطة المعادى للطبقات الشعبية .

٣- تبين من الإطلاع على القضيةتين ٨٥٥ و ٨٥٦ لسنة ١٩٧٦ حصر امن الدولة العليا المتضمنتين ان المتهم سبق ضبطه فيهما بدائرة قسم مصر القديمة اثناء حملة الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب لكتابتته شعاراً مناهضة على الجدران وقيامه بالخطابة فى حفل انتخابى مهاجماً السلطة الشرعية ومندداً بسياساتها يزعم انحيازها للاستعمار ومعاداتها للحريات الديمقراطية ، وكان ذلك فى اطار الحملة الدعائية التى شنتها عناصر الحزب ضد النظام القائم لتأليب وإثارة الجماهير ضده إبان الانتخابات الأخيرة .

#### **بالنسبة للمتهم الثالث والخمسين أحمد زكى أحمد محمد:**

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ضبط لدى المتهم عند تفتيش مسكنه تحليلات تنظيمية مناهضة لسياسة الحكم الحالى فى المجالين الداخلى والخارجى وتتدد بالقائمين عليه وتصفهم بالخيانة .

٣- جاء بشهادة النقيب فاخر فؤاد عبدالتبى ضابط مباحث امن الدولة بطوان انه شاهد المتهم يوم ١٩/١/١٩٧٧ يحرض عمال مصانع منطقة حلوان على التظاهر ضد السلطة وقاد احدى هذه المظاهرات ردد خلالها الهتافات المعادية والمثيرة احتجاجاً على صدور القرارات الاقتصادية .

#### **بالنسبة للمتهمه الرابعة والخمسين رحمه محمد رفعت محمود:**

١- أقامت تحريات مباحث امن الدولة ان للتهمة من اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى ومن أكثر عناصره تعصباً ونشاطاً .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهمه عن ضبط عدد كبير من المحررات الخطية

والمطبوعة بحيازتها تتضمن مقالات وتطبيقات سياسية مناهضة ومنشورات صادرة عن بعض الجماعات الطلابية المرتبطة بحزب العمال الشيوعي المصري تشتمل على التنديد بالنظام والتهجم على رئيس الجمهورية ودعوة صريحة للإطاحة به .

**بالنسبة للمتهم الخامس والخمسين على محمد احمد عليوه :**

١- جاء بتحريرات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعي المصري .

٢- ضبط بمسكن المتهم لدى تفتيشه وثيقة تنظيمية بعنوان "برنامجنا الوطني الديمقراطي" كما ضبط لديه أيضاً بعض مجلات الحائط والاوراق المطبوعة والخطية المتضمنة تحليلات سياسية ومقالات مناهضة للسلطة القائمة وسياساتها يهاجم فيها اتفاقيات سيناء وسياسة الانفتاح وقوانين حماية الحريات بعبارة مثيرة جارحة . ويصف السلطة بالخيانة والعمالة وكذا مقالات تشيد بأحداث التخريب التي وقعت بالبلاد يومي ١٨ و ١٩ يناير الماضي .

**بالنسبة للمتهم السادس والخمسين ابراهيم عطيه البار :**

١- ورد بتحريرات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعي المصري وانه دأب على إثارة القلاقل والبلبله فى صفوف القاعدة الطلابية عن طريق مجلات الحائط المناهضة كذا عن طريق الندوات وحلقات النقاش ، وانه من بين من تزعموا المظاهرات التى بدأت بجامعة الاسكندرية اثناء الاحداث الأخيرة .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط مجلة حائط بعنوان "حول الاحداث الأخيرة" تحوى مقالاً مناهضاً يتهم السلطة الشرعية بخيانة مصالح الطبقات الشعبية واستغلالها واتباع الاساليب الديكتاتورية البوليسية فى الداخل وسياسة الطول الاستسلامية فى الخارج .



### **بالنسبة للمتهم السابع والخمسين لطفى عزمى مصطفى:**

- ١- جاء بتحريات مباحث أمن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى وانه حرر بخطه المنشور الصادر عن الجماعات الطلابية المؤيدة للحزب بجامعة اسيوط والمنصورة بعنوان "بيان صادر عن المؤتمر التأسيسى الاول للجمع الوطنى الديمقراطى بجامعة اسيوط".
- ٢- ضبط لدى المتهم عند تفتيش مسكنه ٧٩ مجلة حائط وبيان تنظيمى خطى تشتمل كلها على التنديد بسياسة النظام الحالى وبتهمه بالخيانة وتدعو الى اسقاطه والتخلص منه .

### **بالنسبة للمتهم الثمانى والخمسين رمضان صالح احمد السيد:**

- ١- جاء بتحريات مباحث أمن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى .
- ٢- ضبط لدى المتهم مجموعة اوراق تنظيمية معادية منها مقال محرر بخط اليد عن اسقاط الحكم القائم يتناول ثورة يوليو منذ قيامها مقررأ انها تتخذ موقفاً مضاداً من الحريات والديمقراطية ويثنها وجهت الضربات الى كافة التنظيمات الشعبية والجهادية ويزعم اتباع الحكومة اسلوب العنف والكذب فى إسكات الجماهير ، كما يتهم النظام القائم بالخضوع للطبقات الغنية والدوائر الرأسمالية الامبريالية وينتهى الى المطالبة بالإطاحة بالسلطة ونظام الحكم وتحقيق الشيوعية .

### **بالنسبة للمتهم التاسع والخمسين محمد احمد إبراهيم الخطيب:**

- ١- جاء بتحريات مباحث أمن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى .
- ٢- ضبط بحيازة المتهم لدى تفتيش مسكنه مجموعة من البيانات والمنشورات المعادية للصايرة عن الجماعات المناهضة التى تعمل فى محيط

الجامعة في اطار تنفيذ الخط السياسى للحزب الرامى الى إثارة وتآليب الطلاب ضد السلطة بدعى انحيازها للاستعمار والرجعية .

**بالنسبة للمتهم الستين حمدي عبد الفتاح مبروك:**

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة انه عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ضبط بمسكن المتهم لدى تفتيشه اعداد مختلفة من نشرة الانتفاض لسان حال حزب العمال الشيوعى ومجموعة كبيرة من الاوراق المحررة بخط اليد المتضمنة مقالات وتحليلات سياسية تشتمل على دراسات فى النظم الماركسية المتطرفة فضلاً عن مهاجمتها السياسية العامة للدولة فى المجالين الداخلى والخارجى ومن بين ما هاجمته اتفاقيات سيناء ونظام الاستفتاء على رئاسة الجمهورية وما أسمى بالقوانين المقيدة للحريات كما تدعو الى المطالبة بحق الاضراب والتظاهر والى اطلاق حرية العمل للأحزاب الشيوعية مع تحريض طبقة العمال على القيام بالثورة الشعبية ضد النظام القائم .

**بالنسبة للمتهم الحادى والستين رضوان مصطفى رضوانى الكاشف:**

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ضبط بحيازة المتهم لدى تفتيش مسكنه بيانات واوراق تنظيمية منها ما هو بعنوان "ماذا يجب ان يكون موقف الوطنيين من احتلال الوطن ومن السيطرة الاقتصادية والسياسية الاستعمارية على مقدرات البلاد" ، "من اجل مقاطعة ايجابية للانتخابات الجزئية" ، "الى عمال الحديد والصلب المرشحين عن عضوية اللجنة النقابية" تتضمن هجوماً على السلطة الحالية ووصفها بالديكتاتورية وتعرض لشخص السيد/ رئيس الجمهورية وتندد بالانتخابات وتطالب العمال بمقاومة النظام العالى .

### **بالنسبة للمتهم الثاني والسنتين محمد عواد شفيق احمد:**

١- جاء بتحريرات مباحث امن الدولة ان المتهم كان من مترعوى اضطرابات  
يناير الماضى ومن المحرضين عليها .

٢- جاء باقوال الشاهد محمد حاتم زهران بالتحقيقات انه تحقق من ان  
المتهم عضو بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى ، وحضر عدة اجتماعات  
تنظيمية مع بعض اعضاء الحزب كان اخرها اجتماع تنظيمى بمنزل المتهم احمد  
نصر الدين يوم ١٨/١/١٩٧٧ تقرر فيه حضور اجتماع لحزب التجمع الوطنى  
التقدمى بالمعادى يوم ١٨/١/١٩٧٧ والخروج بعده فى مظاهرة ضد السلطة  
والتنديد بسياساتها والتشهير بها وانهم عقب ذلك واصلوا اجتماعاتهم بمسكن  
المتهم شوقى الكردى شاهين لنفس الغرض .

### **بالنسبة للمتهم الثالث والسنتين ميشيل يوسف عبود:**

١- جاء بتحريرات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة حزب العمال  
الشيوعى المصرى .

٢- وانه دأب على إثارة القلاقل بين الطلاب عن طريق مجلات الحائط  
المناهضة والنووات وحلقات النقاش .

٣- ضبط بمسكن المتهم لدى تفتيشه بعض الاوراق المحررة بخط اليد  
المتضمنه تعليقات سياسية مناهضة وهجوماً على السلطة القائمة ، كما هاجم  
الاحزاب الحالية القائمة ، وتدعو الى حرية تكوين الاحزاب الشيوعية باعتبار ان  
ذلك هو السلاح التنظيمى للطبقات الشعبية من اجل تغيير النظام الاجتماعى  
تغييراً جذرياً ، وضبطت لديه كذلك بعض الاوراق الخطيه الأخرى التى تحوى  
تلخيصاً للمراحل الرئيسية فى تاريخ الحركة الشيوعية والشروط الاساسية  
لنجاحها .

**بالنسبة للمتهم الرابع والعشرين أحمد محمد محمد فتوح:**

١- جاء بتحريات مباحث أمن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعي المصرى وانه من عناصره النشطة فى مجال الدعاية والترويج لافكار ومخططات الحزب من خلال الهيئات الجامعية التابعة له وباستغلالها عضويته لحزب التجمع الوطنى كستار لهذا النشاط المعادى وانه دائم التعريض بالنظام القائم واتهامه بالخيانة ورفع شعار اسقاطه وانه اشترك مع عناصر الحزب فى المسيرة المعادية يوم ١٩٧٦/١١/٢٥ الى مجلس الشعب وكذا فى احداث ١٨ و١٩ يناير الماضى .

٢- جاء باقوال الشاهد محمد حاتم محمود زهران انه تحقق من انتماء المتهم الى حزب العمال الشيوعي المصرى وانه شاهده صباح ١٩٧٧/١/١٨ يقود مظاهرة مناهضة خرجت من كلية الهندسة جامعة عين شمس وطافت بانهاء القاهرة .

**بالنسبة للمتهم الخامس والعشرين ممدوح هنريس عطيه رضوان:**

١- ورد بتحريات مباحث أمن الدولة ان المتهم من اعضاء حزب العمال الشيوعي المصرى .

٢- ورد باقوال المقدم احمد فؤاد عبدالغفار والنقيب ابراهيم عبدالخالق خفاجة ان المتهم كان احد متزعمي المظاهرات التى وقعت اثناء الاضطرابات بمدينة السويس يومى ١٨ و١٩ يناير سنة ١٩٧٧ .

**بالنسبة للمتهم السادس والعشرين محمود سيد البيطار:**

١- ورد بتحريات مباحث أمن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعي المصرى وانه سلم احد مصائر جهات الامن بمدينة الفيوم بيان اضطرابات يناير الماضى منشوراً مناهضاً تضمن تحريضاً للعمال والفلاحين

على التحرك لتغيير النظام القائم ، وطلب منه توزيع نسخ من هذا المنشور على اهالى المدينة .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط منشورات مطبوعة واوراق محررة بخط اليد تتضمن تنديداً بسياسة الدولة ، وهجوماً على الاوضاع السياسية والاقتصادية القائمة بالبلاد .

**بالنسبة للمتهم السايح والستين سمير يوسف غطاس:**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- ضبط لدى تفتيش مسكن المتهم أشرطة تسجيل تتضمن اشعاراً وازجالاً مناهضة وبيانات وتحليلات سياسية ذات طابع ماركسى معاد ، وصدر بعضها عن الجماعات التى تخدم اهداف الحركة الشيوعية فى محيط الجامعة فضلاً عن كتب ماركسية عديدة .

**بالنسبة للمتهم الثامن والستين عطية العيد عياد:**

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى وأحد اعضاء لجنة الحزب باسوان ، وأنه من العناصر النشطة فى مجال الترويج للأفكار الشيوعية فى الاوساط العمالية ، ودأب على مهاجمة النظام الحالى وتحريض العمال على التظاهر ضده واتباع اسلوب الاضراب والاعتصام فى مواجهة السلطة الشرعية .

٢- ضبط بحيازة المتهم لدى تفتيش مسكنه ثمانين نسخة من بيان صادر عن لجنة الوعى الانتخابى وهى اللجان التى تحرك من خلالها حزب العمال الشيوعى إبان انتخابات مجلس الشعب الأخيرة تتضمن هجوماً على السلطة الشرعية ونظام الحكم والتنديد بسياساته فى المجالات المختلفة .

### بالنسبة للمتهم التاسع والستين حمضى محمد عبدالرحيم:

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى ، وأنه دأب على إثارة القلاقل فى صفوف القاعدة الطلابية عن طريق مجلات الحائط المناهضة وكذا عن طريق الندوات وحلقات النقاش وأنه كان من بين من تزعموا المظاهرات المعادية التى خرجت من جامعة الاسكندرية إبان الاضطرابات الأخيرة .

٢- ضبطت بكلية الهندسة جامعة الاسكندرية مجلة حائط معنونة "وجهة نظر" محررة بواسطة المتهم وآخرين وتحمل اسماعهم وتحوى مقالاً بعنوان "مصر الى أين" يتضمن تحريض فئات الشعب المختلفة ضد النظام الحاكم وإثارة السخط واليغضاء ضد القائمين عليه وزعزعة الثقة فيهم .

٣- ضبط المتهم وآخرين اثناء اختفائهم بشقة للتنظيم بالاسكندرية اسفر تفتيشها عن ضبط مبلغ من المال انكر جميع المقبوض عليهم بها ملكيتهم له فضلاً عن ضبط ورقة تنظيمية خطية .

### بالنسبة للمتهم السبعين محمود محمد محمد رمال:

١- دلت تحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى وأنه دأب على إثارة القلاقل فى صفوف القاعدة الطلابية عن طريق مجلات الحائط المناهضة لنظام الحكم القائم وكذا عن طريق الندوات وحلقات النقاش ، وأنه كان من العناصر التى تزعمت المظاهرات التى بدأت من جامعة الاسكندرية يومى ١٨ و ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ .

٢- ضبط المتهم وآخرين من اعضاء الحزب بمعركة الرائد سعد لبيب بدير الضابط بمباحث امن الدولة اثناء اختفائهم بشقة للتنظيم بالاسكندرية اسفر تفتيشها عن ضبط مبلغ من المال انكر جميع المقبوض عليهم ملكيتهم له فضلاً عن ضبط ورقة تنظيمية خطية .

٣- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط نسخة من نشرة الانتفاض التى

يصدرها الحزب وكذا أوراق خطية وبيانات مطبوعات تتضمن هجوماً وتشهيراً بالنظام الحاكم والقائمين عليه وتدعو لإقامة المجتمع الشيوعي .  
بالنسبة للمتهم الحادى والسبعين محمد خالد عبد الحميد مندور :

١- جاء بتحريات مباحث أمن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعي المصرى .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط محرر خطى بحيازته عبارة عن تحليل سياسى يهاجم النظام القائم ويصفه بالخيانة والعمالة والتفريط فى السيادة الوطنية ، ويهاجم شخص رئيس الجمهورية ويدعو الى الإطاحة به .  
بالنسبة للمتهم الثانية والسبعين سلوى ميلاد يعقوب :

١- ورد بتحريات مباحث أمن الدولة ان المتهم من اعضاء حزب العمال الشيوعي المصرى .

٢- قرر الشاهد محمد حاتم زهران انه تحقق من انتماء المتهمه لحزب العمال الشيوعي المصرى وانها كانت تحضر الندوات التى يعقدها الحزب بالجامعات والتجمعات الشعبية للتنديد بالسياسة التى تنتهجها الدولة ولتحريض الجماهير على كراهية نظام الحكم .

بالنسبة للمتهم الثالث والسبعين احمد نصر الدين احمد ابوبكر :

١- ورد بتحريات مباحث أمن الدولة ان المتهم عضو قيادى بحزب العمال الشيوعي المصرى وأنه دأب على الدعاية والترويج لافكار ومخططات هذا الحزب.

٢- جاء باقوال الشاهد محمد حاتم محمود زهران انه تحقق من انتماء المتهم لحزب العمال الشيوعي المصرى ، وأنه يحضر الندوات التى يعقدها اعضاء الحزب فى الجامعات والتجمعات الشعبية للتنديد بالمسؤولين وبالسياسة التى تنتهجها الدولة وأنه عقد اجتماعاً فى منزله مع آخرين من اعضاء الحزب

مساء يوم ١٧/١/١٩٧٧ بقصد الاعداد والتخطيط لاعمال التجمهر والتظاهر التي كان يدبر لها الحزب بهدف إثارة الجماهير ضد السلطة .

**بالنسبة للمتهم الرابع والسبعين فكري عبدالظاهر منصور الأمباني :**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من قيادات حزب العمال الشيوعي المصري .

٢- جاء باقوال الشاهد محمد حاتم محمود زهران انه تحقق من انتماء المتهم لحزب العمال الشيوعي المصري وانه كان يحضر الاجتماعات التنظيمية للحزب .

**بالنسبة للمتهم الخامس والسبعين السيد السيد الدماطي :**

ورد باعترافات المتهم احمد مصطفى اسماعيل ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعي المصري وكان يباشر نشاطه التنظيمي باحدى خلاياه العمالية الملحة الكبرى ويسمى في تجنيد الآخرين للحزب .

**بالنسبة للمتهم السادس والسبعين رجب محمود جمعه :**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعي المصري .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط أوراق تنظيمية منها ما يتضمن تشهيراً بسياسة الدولة الاقتصادية وبعض المطالب التي تتفق مع الخط السياسي للحزب المذكور .

**بالنسبة للمتهم السابع والسبعين محمد خالد محمد ابراهيم جويلي :**

١- قرر المتهم خليفة شامين خليفة في اعترافاته بالتحقيقات أنه احد اعضاء حزب العمال الشيوعي المصري الذين يتسمون باسماء مستعارة وأنه كان يتسمى باسم حركي هو "بدوي" باعتباره احد اعضاء هذا الحزب ، وقد تعرف عليه عند عرضه عليه بالتحقيقات ، كما ارشد عن الشقة التي كان يلتقي



بها مع المتهم في إطار نشاطهما التنظيمي ، وهي الشقة التي تبين ان المتهم استأجرها من السيدة/ توحيدة محمد الشرييني بمنطقة المطرية لاستعمالها كأحد مقار الحزب .

٢- قررت السيدة توحيدة محمد الشرييني مالكة الشقة سائلة الذكر ان المتهم استأجر منها هذه الشقة ، وقدمت عقد الإيجار الذي تبين أنه موقع باسم المذكور بتاريخ ١٨/٤/١٩٧٦ مبين به ذات رقم بطاقته الشخصية .

#### **بالنسبة للمتهم الثامن والسبعين منصور عطيه رمضان:**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من اعضاء حزب العمال الشيوعي المصري .

٢- ورد بأقوال الشاهد مصطفى احمد السروت مراقب النظام بجامعة عين شمس أن المتهم كان من معتادى إثارة الطلبة بالجامعة والمحرضون لهم على الاعتصام والتظاهر والتتديد بنظام الحكم القائم والمطالبة بإسقاطه .

#### **بالنسبة للمتهم التاسع والسبعين محمد حسن خليل:**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من اعضاء حزب العمال الشيوعي المصري وأنه احد عناصره التي تمارس نشاطها بين القطاع الطلابي من خلال مجلات الحائط والمصققات والمؤتمرات والنوادي لنشر وترويج مبادئه .

٢- جاء بشهادة مصطفى السروت ان المتهم اعتاد التشهير بالنظام القائم وإثارة الطلبة وتحريضهم على التظاهر في مواجهة السلطة الشرعية .

#### **بالنسبة للمتهم العاشر محمد بهائي محمد الميرغني:**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعي المصري ، وأنه احد عناصره التي تمارس نشاطها بالقطاع الطلابي .

٢- جاء بشهادة مصطفى احمد السروت ان المتهم اعتاد التشهير بالنظام القائم وإثارة الطلاب وتحريضهم على التظاهر في مواجهة السلطة الشرعية .

### بالنسبة للمتهم الحادى والثمانين خالد محمد السيد الفيشاوى :

١- جاء بمحضر تحريات مباحث امن الدولة المؤرخ ١٠/٥/١٩٧٧ انه قد تم ضبط المتهم بمعرفة بعض عمال شركة القاهرة للصباغة والتجهيز بشبرا الخيمة مساء اليوم المذكور حال قيامه بتوزيع نشرة معادية بعنوان "الذكرى رقم ١٥ لجمهورية ١٥ مايو الديكتاتورية" على عمال الشركة ، وضبطوا معه حقيبة من البلاستيك تحتوى على عدد كبير من تلك النشرة ، وتم تفتيش منزله على اثر ذلك فعثر به على اوراق ونشرات اخرى معادية من بينها نشرة بعنوان "للفناضل فى مواجهة سياسة القهر والتشريد" .

٢- جاء باقوال الشهود حليم حلمى بشاى ، ومحمد عبدالمطلب العتابى ، وسيد احمد انور ، وصبحى طه على النجار من عمال شركة القاهرة للصباغة والتجهيز يشبرا الخيمة انهم ضبطوا المتهم متلبساً بتوزيع النشرات المعادية ساقفة الذكر وقاموا بتسليمه لرجال الشرطة .

٣- تبين من الاطلاع على مضبوطات المتهم التى اسفر عنها تفتيش شخصه ومنزله ان من بينها نشرتان الاولى بعنوان "الذكرى رقم ١٥ لجمهورية ١٥ مايو الديكتاتورية" تتضمن هجوماً على ثورة ١٥ مايو التصحيحية والانظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة وتعريضاً بالسيد رئيس الجمهورية والمسئولين ودعوة للجماهير للاضراب والتظاهر والالتفاف حول ما وصف بالتنظيم الثورى للعمال. والنشرة الثانية بعنوان "للفناضل فى مواجهة سياسة القهر والتشريد" تتناول بالطعن والهجوم ايضاً النظام الحالى وقيادته فضلاً عن العثور بمنزله على محررات اخرى ومجلات حائط تحتوى على التنديد بالأوضاع القائمة وبشئ الطلاب ضده.

٤- جاء بشهادة العقيد/ أمين اسماعيل بمباحث امن الدولة فى التحقيقات ان التحريات دلت على ارتباط المتهم بحزب العمال الشيوعي المصرى وان النشرات التى ضبطت اثناء توزيعها فى الواقعة الساقفة صادرة عن الحزب المذكور .

### بالنسبة للمتهم الثاني والثلاثين خليفة شاهين خليفة :

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم - وهو يحمل جنسية دولة الامارات العربية - يقوم بالاتصال ببعض عناصر حزب العمال الشيوعي المصري لصالح بعض جهات الرفض العربية .

٢- اعترف المتهم بالتحقيقات بأن احد المسؤولين الدبلوماسيين باحدى السفارات العربية بالقاهرة عرفه منذ بداية ١٩٧٤ بشخص مصري يتسمى باسم مستعار "كمال" باعتباره من العناصر المناهضة لنظام الحكم في مصر ، ولما تعددت اللقاءات بينهما علم انه عضو بحزب العمال الشيوعي المصري وتسلم منه عديداً من نشرات "الانتفاض" التي يصدرها الحزب ، كما طلب منه المذكور دعم الحزب مالياً لمعاونته في استمرار نشاطه فقدم له مبلغ مائة جنيه مصري حصل على نصفه من المتهم جمعه راشد الذي كان يعلم بالفرض من نفقه وبما يجريه من اتصالات ، و اضاف انه في غضون شهر ابريل سنة ١٩٧٥ تسلم من الموظف الدبلوماسي -سالف الذكر- صندوقاً مغلوقاً كلف بتوصيله الى عضو الحزب "كمال" وانه رجح ان الصندوق يحتوى على آلة كتابة لاستخدامها في كتابة مطبوعات الحزب . واستطرد الى انه تعرف كذلك من خلال هذا الأخير على آخرين تسميا باسمي "اسماعيل" و "بلوى" وانه التقى بهما في لقاءات تنظيمية بشقة بمنطقة المطرية قام بالإرشاد عنها . وانه التقى أيضاً بالمتهم احمد بهاد الدين شعبان عضو الحزب خلال سنة ١٩٧٤ بمسكن المتهم محمد قاسم نعمان والذي تحدث معه عن اوضاع الحركة الطلابية المصرية المناوئة للسلطة وغيرها من التيارات السرية الموجودة في الساحة السياسية . كما ارشد الشاهد الى المتهم محمد خالد محمد ابراهيم جويلي وحده بأنه عضو الحزب الذي اتصل به بالاسم الحركي "بلوى" بالمقر التنظيمي بتلك الشقة .

**بالنسبة للمتهم الثالث والثمانين جمعه راشد جمعه :**

جاء باعتراف المتهم خليفة شاهين خليفة ان المتهم دفع مبلغاً من المال لدعم حزب العمال الشيوعي المصري مع علمه بذلك ، كما انه يعلم بأمر اتصاله بعناصر الحزب .

**بالنسبة للمتهم الرابع والثمانين محمد عوض خميس عوض :**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بحزب العمال الشيوعي المصري .

٢- قرر الشاهد سعد ابيب بدير الضابط بمباحث امن الدولة ان المتهم عاد لمزاولة نشاطه الشيوعي المعادى والاتصال بعناصر الحزب الهاريين من تنفيذ الاذن الصادر بضبطهم محاولاً مساعدتهم على الهروب من وجه العدالة بإيوائهم بالشقق المفروشة المستأجرة بمعرفة وانه قام بضبط المتهم وآخرين من اعضاء التنظيم اثناء اختفائهم بشقة للتنظيم بالاسكندرية .

٣- اسفر تفتيش الشقة التي كان المتهم يؤوى بها بعض اعضاء الحزب الهاريين السالفة الذكر عن ضبط مبلغ من المال انكر جميع المقبوض عليهم بها ملكيتهم له فضلاً عن ضبط ورقة تنظيمية خطية .

**بالنسبة للمتهم الخامس والثمانين زكى مراد ابراهيم :**

١- تبين من الرجوع الى تحقيقات القضية رقم ١٠/١٩٧٥ أمن دولة عليا بالنسبة للمتهم ان تحريات جهات الامن فيها أوردت انه عنصر قيادى بتنظيم الحزب الشيوعي منذ نشأته وصار على هذا الاساس عضواً بلجنته المركزية التي تقوم بوضع السياسة العامة التي يسير عليها الحزب فى تحركه ضد السلطة ، وأنه سلم مصادرها عدداً من مطبوعاته السرية ومنها مجلة الانتصار ، كما قدمت جهات الامن تسجيلات صوتية لمقابلات تنظيمية اجراها المتهم مع مصادرها منها مقابلة بتاريخ ١٢/٣/١٩٧١ ومقابلة أخرى بتاريخ ١٩٧٤/٦/٣٠ .

٢- تبين من الاطلاع بالتحقيقات على محضرى تفريغ هاتين المقاتلتين انهما انطوتتا على مناقشة تنظيمية حول الازواح السياسية والعامة بالبلاد بقصد رسم استراتيجية الحزب واسلوب عمله ، بالاضافة الى مناقشة بعض الموضوعات التنظيمية الأخرى المتصلة بهيكل الحزب ومستوياته التنظيمية وتمويله وكذلك توزيع مسئوليات اعضائه على مختلف مجالات نشاطه العمالية والطلابية والجماهيرية فضلاً عن بحث المسائل المتصلة بإنشاء مدارس الكادر والموضوعات المتعلقة بمطبوعات الحزب ومنها مجلة الانتصار وكيفية تبادلها مع الاحزاب الشيوعية العربية وتنسيق التعاون بصفة عامة مع هذه الاحزاب ، كما تناولت المناقشة الواردة بالتسجيلات وضع برنامج عام الحزب وبرنامج عمل الجبهة التي يحاول تكوينها من مختلف الاتجاهات المعادية للنظام الحالى .

٣- جاء باقوال الشاهد حسن ابراهيم درويش انه تحقق من ان المتهم هو احد مؤسسى الحزب الشيوعى وذلك من خلال ما عقده من لقاءات معه بوصفه مصدرأ لجبهات الامن وانه تبين ان المتهم قام على هذا الاساس مع غيره من قادة هذا التنظيم بوضع الخطوط الاساسية لتحركه وتمويله وشروط العضوية به .

#### **بالنسبة للمتهم السادس والثمانين محمود محمد توفيق :**

١- جاء بتحريات جهات الامن فى القضية رقم ١٩٧٥/١٠ ان المتهم عضو قيادى بمنظمة الحزب الشيوعى المصرى ومسئول الجهاز الفنى به ، وانه بهذه الصفة قام بمعاونة المتهم عبد القادر شهيب وآخرين من الاعضاء فى نقل ارشيف التنظيم الى مسكن الشاهد محمد ابراهيم الطنطاوى الذى كان يتظاهر بالعضوية حيث كلفه باحراق بعض اجزائه والاحتفاظ بالبعض الآخر وانه درج على عقد لقاءات تنظيمية بقيادة واعضاء التنظيم تم تصوير بعضها ، وقدمت الصور بالتحقيقات وتبين من مناظرتها ان من بين المشاركين فيها المتهمين زكى

مراد ابراهيم ومبارك عبده فضل حجي وعبدالقادر شبيب كما ورد بالتحريات ان المتهم حرر بخطه بعض وثائق التنظيم واستأجر مقرأ له بالقاهرة .

٢- اسفر تفتيش منزل المتهم فى القضية سالفة الذكر عن ضبط عديد من النشرات التنظيمية التى اصدرها الحزب منها "مشروع لائحة الحزب الشيوعى المصرى" و"مشروع اولى للمناقشة المبدئية لبرنامج الحزب الشيوعى المصرى" و"مشروع عمل للقوى الشعبية المصرية" و"برنامج التثقيف" و"من التجمع الى بناء الحزب" وقواعد الامان فى الاحزاب السياسية" بالاضافة الى العدد التاسع من نشرة التنظيم المعنونه "الصراع" فضلاً عن نشرات صادرة عن التنظيمات الشيوعية فى اسرائيل وسوريا ولبنان .

٣- جاء باقوال الشاهد محمد ابراهيم الطنطاوى فى القضية المذكورة انه تحقق بوصفه مصدرأ لجهات الامن من عضوية المتهم فى الحزب ومن انه كان يساهم فى حفظ وثائقه التى يطلق عليها "أرشيف الحزب" مضيفاً انه تسلم منه جزءاً من هذا الارشيف لحرقة والتخلص منه فباشر بتسليمه لجهات الامن .

**بالنسبة للمتهم السابع والثمانين مبارك عبده فضل حجي:**

١- جاء بتحريات جهات الامن فى القضية رقم ١٩٧٥/١٠ بالنسبة للمتهم انه اسس مع آخرين من المتهمين تنظيم الحزب واسهم فى وضع اسسه الفكرية من خلال وثيقة اطلقوا عليها "القضايا الاساسية لبناء الحزب" ، كما ساهم فى رسم خطة عمل الحزب فى اصدار العديد من النشرات التى تداولها اعضاؤه وقدمت جهات الامن بالتحقيقات كذلك صوراً فوتوغرافية لعدد من الاجتماعات التنظيمية التى حضرها المتهم فى اطار نشاطه الحزبى .

٢- اسفرت لاجراءات تفتيش سكن المتهم فى القضية الحالية عن ضبط نشرات ومطبوعات تنظيمية صادرة عن الجماعات التى تعمل من خلالها الحركة

الشيوعية السرية بالجامعة ، ومنها منشور بعنوان "فلنناضل في مواجهة القهر والتشريد" يتضمن تأييداً للاضراب والتظاهر والاعتصام ودعوة الجماهير الشعبية للثورة ضد النظام القائم ، كما يتضمن في عبارات مثيرة هجوماً على سياسة الانفتاح الاقتصادي والمسؤولين عنها ، وضبطت لدى المتهم ايضاً بعض المحررات الخفية التي يقلب عليها الطابع الماركسي ، وتحوى سرداً لتاريخ الحركة الشيوعية في مصر وكيفية تكوين التنظيمات الشيوعية .

**بالنسبة للمتهم الثامن والثمانين سيف الدين محمد صادق :**

١- جاء بتحريات اجهزة الامن في القضية رقم ١٩٧٥/١٠ ان المتهم عضو قيادي بمنظمة الحزب الشيوعي المصري وساهم في تأسيسه وصار بعد قيامه عضواً بلجنته المركزية .

٢- قدمت جهات الامن عدة تسجيلات صوتيه لمقابلات اجراها المتهم مع مصادرهما وضع من الاطلاع على محاضر تقيفها بالتحقيقات انضمامه للحزب وارتباطه بقيادته المركزية ومسئوليته عن نقل توجيهاتها لاعضائه .

**بالنسبة للمتهم التاسع والثمانين محمد علي هاجر :**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بالحزب الشيوعي المصري .

٢- اسفر تفتيش منزل المتهم عن ضبط بعض الدراسات الشيوعية ، فضلاً عن بيان مناهض معنون "فلنناضل في مواجهة سياسة القهر والتشريد" صادر عن احدى الجماعات الماركسية التي تمارس نشاطها بالجامعة في خدمة المخطط الشيوعي المصري ، ويتضمن هجوماً وإثارة ضد السلطة وحضاً على التصدي لها بأساليب الاضراب والتظاهر .

٣- تبين من الاطلاع على القضية رقم ١٩٧٥/١٠ حصر امن دولة عليا المنضمة ان المتهم سبق اتهامه فيها بتشكيل خلية شيوعية وباجرائه اتصالات مع

عناصر الحزب الشيوعي المصري من اجل ادماجها فيه ، وقدمت هيئة الامن القومى عدة تسجيلات صوتية للمتهم مع مصارها فى القضية السالفة تبين من الاطلاع على محاضر تفريغها بالتحقيقات ما يؤيد ممارسته هذا النشاط .

٤- جاء باقوال الشاهد حسن ابراهيم درويش فى تحقيقات تلك القضية ان المتهم اتصل به فى اطار التحرك الشيوعى بهدف ضم مجموعته لتنظيم الحزب .

#### **بالنسبة للمتهم التسعين عبدالقادر احمد شهاب:**

١- جاء بتحريات جهات الامن فى القضية رقم ١٩٧٥/١٠ ان المتهم عضو قيادى بمنظمة الحزب الشيوعى وأحد المسئولين عن جهازه الفنى وانه عقد فى مجال نشاطه الحزبى عدداً كبيراً من الاجتماعات التنظيمية التى امكن تسجيلها وتتوالى مختلف أوجه نشاط الحزب بما فى ذلك ضم الاعضاء الجدد واصدار النشرات واعداد جهازه الفنى كما قدمت أوراقاً تنظيمية خطيه له مسلمه منه لمصادرهما ، وصوراً فوتوغرافيه للمتهم اثناء مقابلاته فى اطار نشاطه التنظيمى .

٢- تبين من الاطلاع على الصور الفوتوغرافيه للقاءات المتهم التنظيمية وكذلك من محاضر تفريغ احابيثه المسجلة المقدمة من جهات الامن ما يؤيد التحريات بشأن انخراطه فى صفوف الحزب واشتراكه فى مختلف اوجه نشاطه .

٣- جاء باقوال الشهود حسن ابراهيم درويش ومحمد ابراهيم الطنطاوى ومصطفى احمد يوسف مصادر جهات الامن انهم تحققوا من عضوية المتهم فى الحزب واشتراكه فى أوجه نشاطه ، وازداد الأخير انه تسلم من المتهم هو والمتهم معتز الحفناوى آلة طباعة بالرونيدو كانت من ضمن اجزاء الجهاز الفنى للتنظيم وانه قام بتسليمها لجهات الامن .

٤- اسفرت اجراءات تفتيش مسكن المتهم فى القضية رقم ١٩٧٧/١٠٠ عن ضبط ورقتين خطيتين حررهما تتناولان الهيكل التنظيمى للحزب فى الفترة



الأخيرة ومستوياته المختلفة والاسماء الحركية للاعضاء وعدد اعضاء كل مستوى فيه ، وبعضها مرموز له بحروف هجائية مثل "ط.ع" كما تحوى ايضاً نقاطاً لمناقشة بعض المشكلات التنظيمية مثل المشكلات السياسية ومشكلة ضعف العمل الحزبي ومشكلة ما اسماء ضربة يناير واثارها ونتائجها فضلاً عن مشكلة محاولات التخريب قبل الضربة التالية لها ، واساليب التصدى للسلطة والتشهير بها عن طريق بعض اعضاء التنظيم المشار إليهم بأسماء حركية بالإضافة الى مشكلات الانتقالات والاشتراكات والتحويل وضم اعضاء جدد والامكانيات واماكن الاجتماعات والوثائق التنظيمية والترجمة والآلات الكاتبة ووسائل الاتصال وشروط العضوية وقواعد الامان .

#### **بالنسبة للمتهم الحادى والتسعين (شذى ابو الحسن محمد :**

١- جاء بتحريات جهات الامن فى القضية رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ سالفه الذكر ان المتهم كان مسئول منطقة القاهرة فى تنظيم الحزب الشيوعى وعهد إليه بهذه الصفة بإلقاء محاضرات تثقيفية فى مدارس الكابر التى انشأها التنظيم فضلاً عن مسئوليته عن الجهاز الفنى فيه ، وانه حضر العديد من الاجتماعات التنظيمية لمناقشة السياسة العامة للدولة الخارجية والداخلية والعديد من المسائل التنظيمية المتصلة بنشاط الحزب وحركته الجماهيرية والسرية ووسائل انتشاره فى مختلف القطاعات كما جاء بهذه التحريات ان المتهم المذكور امد المتهم عبدالقادر احمد شهيد ببعض المهام اللازمة للجهاز الفنى للتنظيم.

٢- تبين من الإطلاع على محاضر تفريغ المائدات المسجلة المشار إليها بالتحقيقات ما يؤيد التحريات بشأن دلالتها على انضمام المتهم للحزب ومشاركته فى نشاطه .

٣- اسفرت اجراءات تفتيش المتهم فى القضية المذكورة عن ضبط اوراق ومطبوعات شيوعية وتنظيمية لديه .

٤- جاء باقوال الشاهد حسن ابراهيم درويش بالقضية المذكورة انه تحقق

بوصفه مصدر الجهات الامن من عضوية المتهم فى الحزب وانه كان المسئول التنظيمى عن احد خلاياه التى انضم إليها الشاهد .

٥- جاء بتحريات مباحث امن الدولة فى القضية الحالية ان المتهم عضو بالحزب الشيوعى المصرى وما يزال يواصل ذات النشاط التنظيمى السالف واسفر تفتيش مسكنه فى هذه القضية عن ضبط بعض الاوراق ذات الطابع الماركسى بالاضافة الى نشرة مناهضة صابرة عن نادى الفكر الاشتراكى بالجامعة تندد بالنظام القائم وسياسته فى المجالات المختلفة ، وتعرض الجماهير على الاعتصام والاضراب والتظاهر فى مواجهة السلطة الشرعية .

**بالنسبة للمتهم الثانى والتسعين معتز محمود زكى الحفناوى :**

١- جاء بتحريات جهات الامن فى القضية رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ان المتهم عضو بمنظمة الحزب الشيوعى .

٢- اسفرت اجراءات تفتيش مسكن المتهم فى القضية المذكورة عن ضبط اوراق خطية تنظيمية تتضمن شرحاً للخط السياسى للتنظيم وكيفية التحرك وسط الجماهير والسيطرة عليها واساليب العمل بين النقابات المهنية والعمالية . والجمعيات المختلفة وكيفية مجابهة اجهزة الامن .

٣- جاء باقوال الشاهد مصطفى احمد يوسف فى القضية سالفة الذكر انه تسلم من المتهم هو والمتهم عبدالقادر احمد شهاب الجهاز الفنى للحزب المكون من آلة طباعة بالرونو وانه باشر بتسليمه على اثر ذلك لجهات الامن وقد تم ضبط هذا الجهاز .

**بالنسبة للمتهم الثالث والتسعين محمد هانى محمد الحسينى :**

١- جاء بتحريات جهات الامن فى القضية رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ان المتهم عضو بتنظيم الحزب الشيوعى وانه بهذه الصفة حضر كثيراً من لقاءات التنظيمية التى امكن تصوير بعضها وتسجيل ما دار فيها .

٢- قدمت جهات الامن الصور الفوتوغرافية للاجتماعات التنظيمية التي حضرها المتهم وكذلك مجموعة التسجيلات الصوتية التي بان من محاضر تفريقها انها تؤيد انغماس المتهم فى نشاط الحزب فى مختلف المجالات .

٣- جاء باقوال الشاهد محمد ابراهيم الطنطاوى انه بوصفه مصدراً لجهات الامن انضم الى احدى خلايا الحزب التى كان المتهم عضواً بها .

#### **بالنسبة للمتهم الرابع والتسعين ماهر على بيومى :**

١- جاء بتحريات جهات الامن فى القضية رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ انه عضو بمنظمة الحزب الشيوعى وحضر على هذا الاساس عديداً من الاجتماعات التنظيمية .

٢- قدمت جهات الامن فى القضية سائلة الذكر عدة تسجيلات وصور فوتوغرافية بالاجتماعات التنظيمية التى حضرها المتهم خلال نشاطه الحزبى وقد تبين من الاطلاع عليها بالتحقيقات ان المحادثات تتناول أوجه نشاط الحزب ووسائل انتشاره وتأمين حركته واصدار مطبوعات تنظيمية من بينها "مشروع برنامج العمل للقوى الشعبية المصرية" ، والملحق الخاص به فضلاً عن تبادل المجتمعين لهذه المطبوعات ، وان الصور المشار إليها خاصة الاجتماعات التنظيمية التى كان يعقدها المتهم مع عناصر الحزب فى اطار هذا النشاط التنظيمى .

٣- اسفرت اجراءات تفتيش مسكن المتهم فى تلك القضية عن ضبط العديد من النشرات والاوراق التنظيمية واهمها اعداد من نشرة الانتصار لسان حال الحزب فضلاً عن غيرها من الوثائق والمطبوعات الأخرى .

٤- جاء باقوال الشاهد محمد ابراهيم الطنطاوى انه تحقق بوصفه مصدراً لجهات الامن من انتماء المتهم لصقوف الحزب وكان مشتركاً فى نفس الخلية التى انضم إليها .

**بالنسبة للمتهم الخامس والتسعين عبد المنعم عبد الحليم ابو النصر :**

١- جاء بتحريات جهات الامن فى القضية رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ان المتهم عضو فى منظمة الحزب الشيوعى وحضر العديد من اللقاءات والاجتماعات التنظيمية السرية التى عقدها اعضاؤه لمناقشة مبادئ واهداف التنظيم وخطة عمله .

٢- قدمت جهات الامن صوراً فوتوغرافية لاجتماعات المتهم التنظيمية وكذلك تسجيلات صوتية تبين من الإطلاع على محاضر تفريفها بالتحقيقات انها تدور حول مختلف نشاطات الحزب ووسائل انتشاره وتمويله .

٣- اسفرت اجراءات التفتيش فى القضية المذكورة عن ضبط كثير من المطبوعات والمحركات الماركسية والتحليلات السياسية المناهضة لنظام الحكم بحيازة المتهم .

٤- جاء باقوال الشاهد محمد ابراهيم الطنطاوى انه بوصفه مصدراً لجهات الامن فى تلك القضية انضم الى احدى خلايا الحزب التى كان المتهم عضواً فيها .

**بالنسبة للمتهم السادس والتسعين فاروق عبد الحميد عبد الموجود :**

١- جاء بتحريات جهات الامن فى القضية رقم ١٠/١٩٧٥ ان المتهم عضو بتنظيم الحزب الشيوعى وقدمت تسجيلات صوتية وصوراً فوتوغرافية لنشاطه التنظيمى .

٢- تبين من الاطلاع على محاضر تفرغ التسجيلات بالتحقيقات تتناول مشاركة المتهم فى التنظيم ولاقائه بأعضائه لبحث الشؤون المتصلة بحركته ونشاطه فى الترويج لمبادئه ونشرها وتجنيد اعضاء جدد ، وتبين كذلك من الاطلاع على الصور الفوتوغرافية المقدمة من جهات الامن انها خاصة بلقاءات تنظيمية حضرها المتهم فى اطار نشاطه الحزبى .

٣- جاء باقوال الشاهد مصطفى احمد يوسف ان المتهم انضم لصفوف

الحزب وشارك في نشاطه ، وانه تحقق من ذلك بنفسه نظراً لانضمامهما الى  
خلية حزبية واحدة .

**بالنسبة للمتهم السابع والتسعين ابراهيم متولى نوار :**

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة الحزب  
الشيوعي المصري ، ومسئول نشاطه التنظيمي لمنطقة كفر الشيخ ، وانه يتخذ  
من عضويته بحزب التجمع الوطني الوندى ستار لنشر وترويج الدعاية  
الشيوعية .

٢- اسفر تفتيش منزل المتهم عن ضبط مجموعة كبيرة من المحررات  
والمطبوعات التنظيمية من بينها الاصل الخطي للعدد الاول من مجلة كفاح  
الشعب التي يصدرها الحزب الشيوعي المصري الصادر فى سبتمبر سنة ١٩٧٦  
، والاصل الخطي لتطليل سياسى مطول بعنوان "التقرير الاساسى" يرسم  
خطة الحزب واسلوب تحركه فى مواجهة السلطة بالاضافة الى ورقة خطية  
تحدد اساليب عمل الحزب المختلفة فى المجالات العلنية والسرية وفى نطاق  
اللجوء للقوة والعنف الذى عبر عنه "بالكفاح المسلح" هذا فضلاً عن مقالات  
وتحليلات اخرى ذات صبغة شيوعية ، وتشتمل جميعها على التنديد بالنظام  
القائم ومهاجمته بدعوى انحيازه للاستعمار والرجعية وتحرض الشعب على  
الثورة عليه .

**بالنسبة للمتهم الثامن والتسعين نادر عبدالوهاب احمد هنالى :**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بالحزب الشيوعي  
المصري وان له فضلاً عن ذلك نشاط علنى بارز فى الترويج للافكار الماركسية  
المعاينة بين العمال عن طريق مجالات الحائط ومن خلال البث والتحريض فى  
النوادي والاجتماعات .

٢- قدمت مباحث امن الدولة صورتين للمتهم اثناء لقاءين تنظيميين مع  
آخرين من اعضاء الحزب .

٢- جاء باقوال الشاهد على السيد محمد سليمان مشالى ان المتهم حسن ابوالخير ضم المتهم لصفوف الحزب ، وانه كان عضواً بنفس الخلية التى ينتمى إليها الشاهد ويرأسها المتهم زهدى العدوى ، وانه حضر معه عدة لقاءات تنظيمية على هذا الاساس .

**بالنسبة للمتهم التاسع والتسعين محمد سيف الدين احمد عبدالكريم:**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو فى الحزب الشيوعى المصرى .

٢- ضبط لدى المتهم بعض النشرات والمطبوعات التنظيمية الصادرة عن الحزب منها تحليل بعنوان "القضايا الاساسية لبناء الحزب" يتضمن توضيحاً لنكسة يونيو سنة ١٩٦٧ وتحليلاً لثورة ٢٣ يوليو وتقييماً لاحداث مايو سنة ١٩٧١ من وجهة نظر الحزب وآخر بعنوان "قواعد الامان فى الاحزاب السرية" يشتمل على توجيهات لاعضاء الحزب بشأن تأمين نشاطهم من تعقب أجهزة الامن ، فضلاً عن احد اعداد نشرة "الاقتصار" التى يصدرها الحزب .

**بالنسبة للمتهم المائة جميل اسماعيل حقي سالم:**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بالحزب الشيوعى المصرى .

٢- اسفر تفقيش مسكن المتهم وصيدليته عن ضبط اوراق خاصة بالنشاط التنظيمى للحزب المذكور منها بيان مطبوع بعنوان "بلاغ هيئات الحزب والرفاق" عن اجتماع المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى موقع باسم السكرتارية السياسية للجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى بتاريخ اكتوبر سنة ١٩٧٦ .

**بالنسبة للمتهم (١٠١) مجدى طه فتح الله شراييه:**

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بالحزب الشيوعى المصرى .

٢- ضبط لدى المتهم عند تفتيش مسكنه نشرة تنظيمية صادرة عن المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى معنونه "من اجل اسقاط سياسة الردة ، من اجل تحول ديمقراطى شامل" جاء بها انه قد تم اقرارها من المكتب المذكور فى سبتمبر سنة ١٩٧٦ ويأن الحزب ينتهج سياسة فضح ومعارضة كل ما تمارسه السلطة وما تتخذه من اجراءات فى المجالين الداخلى والخارجى ، والتشهير بها فيما سمي بالتفريط فى الاستقلال الوطنى السياسى والاقتصادى ، واتهام النظام الحالى بالارتداد عن الخط الوطنى التقدمى والمساس بحريات الجماهير كما ضبط بحيازة المتهم اوراق خطية تتضمن قواعد الامن اثناء ممارسة العمل التنظيمى السرى لاجزاء الحزب .

**بالنسبة للمتهم (١٠٢) محمد ابراهيم عويس :**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة الحزب الشيوعى المصرى .

٢- ضبط بمسكن المتهم لدى تفتيشه وثيقة تنظيمية صادرة عن الحزب المذكور بعنوان "مشروع البرنامج الوطنى الديمقراطى" تتضمن اهدافه وبرامجه واساليبه ، كما تشتمل على مهاجمة السلطات القائمة ووصفها بالخيانة والتبعية للاستعمار الأمريكى مع الدعوة للإطاحة بها بالوسائل الثورية ، وضبطت كذلك اوراق محرره بخط اليد تحوى دراسات فى التنظيم الشيوعى وقصائد شعرية وزجلية مناهضة .

**بالنسبة للمتهم (١٠٣) محمد محمد عطا العفيفى :**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم هو احد قادة الحزب الشيوعى المصرى .

٢- ضبط لدى المتهم عند تفتيش مسكنه نشرات الحزب الشيوعى المصرى وهى "الانتصار" و "الارض والفلاح" فضلاً عن اوراق وبيانات صادرة عن الحزب المذكور تتضمن البرنامج الاول لتثيف الاعضاء الجدد تنظيمياً وتوجيهات

لاعضائه حول قرار اعلان الاحزاب في مصر فضلاً عن بيان بعنوان "من أجل اسقاط سياسة الردة" يهاجم سياسة الحكم الحالي على الصعيدين العالمي والمحلي .

**بالنسبة للمتهم (١٠٤) هريان نصيف ناشد:**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم هو أحد قادة الحزب الشيوعي المصري .

٢- ضبط لدى المتهم عند تفتيش مسكنه بعض اعداد من نشرة الحزب الداخلية المعنونة "الوعي" والمخصصة للتوزيع على اعضاء الحزب .

**بالنسبة للمتهم (١٠٥) جابر عبدالعزيز ندا:**

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بالحزب الشيوعي المصري .

٢- ضبط لدى المتهم عند تفتيش مسكنه اجزاء من نشرة صادرة عن الحزب المذكور بعنوان "الارض والفلاح" صادرة في اكتوبر ١٩٧٦ تتضمن دراسة عن السياسة الزراعية من وجهة نظر الحزب تتهم على سياسة النظام القائم وتندد بها في هذا المجال فضلاً عن ضبط اوراق خطية اخرى لديه تتضمن اشعار سياسية مثيرة .

**بالنسبة للمتهم (١٠٦) شبل السيد سالم:**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من اعضاء الحزب الشيوعي المصري .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط عدد من نشرة "الانتصار" لسان حال الحزب الشيوعي المصري الصادرة بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٥ .

**بالنسبة للمتهم (١٠٧) عبدالله السيد هاشم المغربي:**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من عناصر تنظيم الحزب الشيوعي المصري . وأنه دأب على الدعاية والترويج لافكار هذا الحزب في القطاع العمالي لاستقطاب وتجنيد عناصر جدد .



٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط نشرة "الانتصار" لسان حال الحزب الشيوعي المصرى وغيرها من التحليلات السياسية والبيانات التنظيمية العادية .

**بالنسبة للمتهم (١٠٨) يهنسى ابراهيم عبد الهادي :**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضواً بالحزب الشيوعى المصرى .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط نشرة مطبوعة بعنوان "الارض والفلاح" صادرة عن الحزب الشيوعى المصرى .

**بالنسبة للمتهم (١٠٩) محمد عبدالله محمد زهران :**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة الحزب الشيوعى المصرى .

٢- ضبط بمسكن المتهم لدى تفتيشه عدد من نشرة "الانتصار" لسان حال الحزب الشيوعى المصرى الصادرة بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٧٦ ، كما ضبط لديه كذلك تحليل سياسى تنظيمى يهاجم السلطة القائمة ويندد بسياسة الدولة الاقتصادية ويحرض العمال على الثورة ضدها .

**بالنسبة للمتهم (١١٠) ماهر سمعان اسحاق غبريال :**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بالحزب الشيوعى .  
٢- ضبط لدى المتهم عند تفتيش مسكنه منشور صادر من الحزب بعنوان "بلاغ داخلى الى لجان القطاعات والمناطق" تهاجم فيه السكرتارية السياسية للحزب السلطة الشرعية وتندد باجراءات الاستفتاء على انتخاب السيد رئيس الجمهورية .

**بالنسبة للمتهم (١١١) زهى ابراهيم العدوى :**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة الحزب الشيوعى المصرى .

٢- جاء بأقوال الشاهد على السيد محمد شالى ان المتهم عضو بالحزب وكان يرأس احد خلاياه ويباشر نشاطه التنظيمى بعقد الاجتماعات التى تضم اعضاء الحزب بمسكنه لمناقشة شؤونه وتدارس لوجه حركته .  
**بالنسبة للمتهم (١١٢) حسن على ابو الخير :**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بالحزب الشيوعى المصرى .

٢- قدمت مباحث امن الدولة صوراً فوتوغرافية للمتهم تبين من مناظرتها بالتحقيقات انها تضم عدد من اعضاء الحزب اثناء عقدهم الاجتماعات التنظيمية.  
٣- جاء بشهادة على السيد محمد سليمان مشالى ان المتهم ضمه الى الحزب الشيوعى المصرى وكان مسئولاً تنظيمياً عن احد خلاياه .  
**بالنسبة للمتهم (١١٣) سمير عبدالباقى عوض :**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بالحزب الشيوعى المصرى .

٢- تضمنت شهادة محمد حاتم زهران ان المتهم كان يحضر الاجتماعات والنوأت التى تتم فى اطار الترويج والدعاية للمبادئ الشيوعية تلقى قصائد شعرية مناهضة من تكليفه تحت على الصراع الطبقي وهدم النظام الاجتماعى.  
**بالنسبة للمتهم (١١٤) سيد عبدالعظيم حسن :**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من اعضاء الحزب الشيوعى المصرى .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط مجموعة من البيانات والتحليلات التنظيمية المناهضة تطالب بما اسماء : اطلاق الحريات السياسية للجماهير ورفض كل اشكال الوصاية عليها ويرفع القهر عنها وتطالب بوجود جبهة لمجابهة السلطة الشرعية .

**بالنسبة للمتهم (١١٥) محمد محمود البرمالي :**

١- ورد بتحريرات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة الحزب الشيوعي المصرى .

٢- ضبط بمسكن المتهم لدى تفتيشه ، بيان تنظيمى معاد يتضمن مهاجمة السلطة الحالية ويتهمها بالتحالف مع الامبريالية الامريكية والصهيونية وبالتقريب فى السيادة الوطنية ، ويدعو الجماهير للاضراب والتظاهر والاعتصام ضدها .  
**بالنسبة للمتهم (١١٦) فاروق على احمد ناصف :**

١- ورد بتحريرات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بتنظيم الحزب الشيوعي المصرى ، وله دور بارز فى مجال الدعاية والترويج لبيادته وافكاره فى القطاع العمالى .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط مجموعة كبيرة من الاوراق والتحليلات السياسية والتنظيمية ومن ضمنها دراسات خطية لهيكل الحزب وكيفية تشكيل قياداته وواجبات اعضائه .

**بالنسبة للمتهم (١١٧) عادل محمد الجردوح :**

١- ورد بتحريرات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة الحزب الشيوعي المصرى .

٢- ضبط بمسكن المتهم لدى تفتيشه بعض المحررات الخطية المتضمنة تحليلات سياسية واجالاً مناهضة من بينها تطيل بعنوان "هل يجب الاشتراك فى البرلمانات البرجوازية" يطالب فيه الشيوعيين بمواصلة النضال ضد السلطة تحقيقاً لاهدافهم .

**بالنسبة للمتهم (١١٨) قطب حمزة قطب :**

١- ورد بتحريرات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة الحزب الشيوعي المصرى .

٢- ضبط بمسكن المتهم لدى تفتيشه اوراق خطيه وبيانات مطبوعة

واشرطة تسجيل تحتوى جميعها على تحليلات سياسية وازجال مناهضة تهاجم النظام القائم والمؤسسات السياسية وتستعدى الجماهير عليها بعبارات مثيرة ، ومن بينها وثيقة بعنوان "البرنامج الوطنى الديمقراطى" تتدد بالتقارب مع امريكا بما تزعمه من انعدام الديمقراطية فى البلاد .

#### **بالنسبة للمتهم (١١٩) فاروق احمد رضوان :**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بالحزب الشيوعى المصرى وانه حرض وتزعم المظاهرات التى وقعت يوم ١٨ يناير الماضى بمنطقة السيدة زينب واصيب خلالها بعيار نارى اثناء تصدى قوات الامن لهذه المظاهرات .

٢- ورد بالتقرير الطبى الخاص بالمتهم انه مصاب بعيار نارى بالزرع الأيمن والبلن .

٣- وقد اقر المتهم بالتحقيقات بتواجهه بميدان السيدة زينب اثناء المظاهرات واصابته بالعيار النارى حينئذ .

#### **بالنسبة للمتهم (١٢٠) فاروق على ثابت :**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بالحزب الشيوعى المصرى .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط بيانات ونشرات تنظيمية منها بيانان سياسيان يتضمنان الإشادة باحداث يومى ١٨ ، ١٩ يناير والتتديد بالنظام القائم واتهامه باقتعال اعمال التخريب خلال تلك الاحداث ، كما ضبط لديه العدد الاول من نشرة "الوعى" لسان حال الحزب الشيوعى المصرى الصابر فى مارس سنة ١٩٧٦ المتضمن مشروع اللائحة الداخلية للحزب .

٣- جاء بشهادة محمد حاتم زهران ان المتهم حضر عديداً من الاجتماعات التنظيمية لحزب العمال الشيوعى المصرى وكان ينادى بضرورة عدم انعكاس الخلافات القائمة بين قيادات الاحزاب الشيوعية السرية على العمل فى صفوف

الجماهير ، وانه شارك ايضاً في بعض الاجتماعات في الفترة السابقة على اضطرابات يومي ١٨ و ١٩ يناير الماضي بغرض الاعداد والتخطيط لها .

**بالنسبة للمتهم (١٢١) نصيف هنا ايوب :**

١- ورد بتحريرات مباحث امن الدولة ان المتهم عضو بمنظمة الحزب الشيوعي المصري وانه انطلقاً من ذلك انتهن فرصة صدور القرارات الاقتصادية برفع أسعار بعض السلع خلال يناير سنة ١٩٧٧ وحرص عمال مصنع الوايلي التابع لشركة مصر-طوان للغزل والتسبيج على التظاهر ضد السلطة السياسية وتزعم مظاهرة منهم قامت بهذا الغرض .

٢- جاء بشهادة العامل بالشركة عبدالستار ابو القيط عبدالواحد ومنسوب الامن بها عيسى عبدالنواب محمد ان المتهم كان يثير العمال ويغفهم الى التظاهر وقاد مظاهرة منهم بالفعل يوم ١٩/١/١٩٧٧ احتجاجاً على صدور القرارات الاقتصادية ، وانه من العناصر المعادية للسلطة السياسية ودأب على إثارة القلاقل والاضطرابات في مواجهتها .

**بالنسبة للمتهم (١٢٢) محمد احمد عبد الشهيد يحمى عيد :**

١- جاء بتحريرات مباحث امن الدولة ان المتهم من اعضاء الحزب الشيوعي المصري . وانه حرص على التظاهر وإثارة الاضطرابات التي حدثت يومي ١٨ و ١٩ يناير الماضي .

٢- جاء بشهادة محمد حاتم زهران ان المتهم من العناصر المناهضة للنظام القائم وانه حرص على اضطرابات يناير سنة ١٩٧٧ وتزعم المظاهرات خلال يومي ١٨ و ١٩ يناير وانه دأب على القاء القصاصد المعادية للنظام في الندوات والتجمعات التي يقيمها اعضاء الحزب .

٣- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط اوراق خطية ومنتشورات تهاجم النظام القائم وتندد بسياساته في المجالات المختلفة وتصف السلطة الحالية بالديكتاتورية والرجعية وتعرض لشخص رئيس الجمهورية بالتهجم والتشهير وكذلك بمؤسسات الدولة المختلفة ومجلس الشعب .

**بالنسبة للمتهمين (١٢٣ و ١٢٤) محمد فتحى عبد الجواد ومحمد كمال عواد سليمان:**

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهمين حرضوا عمال شركا مصر-طوان للفرز والنسيج على التظاهر والتجمهر يوم ١٩/١/١٩٧٧ احتجاجاً على صدور القرارات الاقتصادية .

٢- جاء بشهادة النقيب فاخر فؤاد محمد بمباحث امن الدولة انه شاهد المتهمين يحرسان العمال والجماهير بمنطقة طوان صباح يوم ١٩/١/١٩٧٧ على التظاهر وأنهما قادا مظاهرة رداً خلالها الشعارات والهتافات المناهضة للنظام القائم انطلاقاً من ميولهم الشيوعية المعادية .

٣- اسفر تفتيش مسكن المتهم محمد فتحى عبد الجواد عن ضبط اوراق ومنشورات صادرة عن الجماعات الماركسية المعادية للنظام القائم تتضمن هجوماً على السلطة الحالية والتنديد بسياساتها وتدعو الطلاب الى الوقوف تجاهها وتصف القائمين بالانكسارية وتشيد بنشاط الشيوعيين كما ضبطت اوراق لديه تشتمل على الشعارات التى تنريد خلال المظاهرات المعادية لبان اضطرابات يناير .

**بالنسبة للمتهمين (١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢) على عبدالرازق حسين سليم ، عبدالرازق محمد السيد الشريتلى ، جلال محمد السيد خليل ، حامد السيد رمضان ، حسن بركات سيد رزق ، صلاح محمد محمد يونس ، موسى زكريا ، محمد سيد على سعد:**

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهمين حرضوا عمال شركة مصر-طوان للفرز والنسيج على التظاهر والتجمهر يوم ١٨/١/١٩٧٧ احتجاجاً على صدور القرارات الاقتصادية ، وقادوا هذه المظاهرات بقصد مجابهة السلطة ردتاً خلالها الهتافات المعادية .

٢- جاء بشهادة كل من رشاد الدين حسنى محمود وكيل امن الشركة وجمال الدين محمد محمد مالك وكيل اقسام الامن بها وعرفة محمود عرقه حارس الامن ان المتهمين المذكورين حرضوا وقادوا المظاهرات المعادية يوم

١٨/١/١٩٧٧ من عمال الشركة مستهدفين إثارة الاضطرابات في مواجهة السلطة فتعطل الانتاج نتيجة لذلك .

بالنسبة للمتهمين (١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤) عبد المنعم علي حنفي ، قذرى محمد علي ، الفونس مليك ميخائيل ، محمد محمد اذريس ، احمد فهيم ابراهيم الرفاعى ، عبد السلام السيد محمود عامر ، عبد الحليم ابراهيم عبدالدايم ، صلاح الدين حنفي رمضان ، صلاح محمد عبدالقادر ، رفاعى محمود رفاعى ، احمد رضوان احمد ، رجب محمود الرفاعى :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهمين انتهزوا فرصة صدور القرارات الاقتصادية فى شهر يناير الماضى وتزعموا تحريض عمال شركة مصر-طوان للغزل والنسيج ودعوتهم الى التظاهر والامتناع عن العمل ، وقادوا مظاهرات يوم ١٨/١/١٩٧٧ ردوا خلالها الهتافات والشعارات المعادية لنظام الحكم الحالى مستهدفين الضغط على السلطة وإثارة أحداث الفوضى انطلاقاً من ميولهم الشيوعية المعادية للنظام القائم .

٢- جاء بشهادة سيد محمد حسن الشهير بوطنى رئيس مكتب الامن بالشركة وجمال الدين محمد محمد مالك وكيل الامن وعرقه محمود عرقه واحمد عبدالفتاح بسيونى وعلى عبدالرحمن طلبة حراس الامن بالشركة وعبدالحسن متولى جمعه الميكانيكى بها بالتحقيقات ان المتهمين المذكورين قادوا المظاهرات التى حرصوا على قيامها بالشركة يوم ١٨/١/١٩٧٧ وردوا خلالها الهتافات والشعارات المعادية للنظام الحالى احتجاجاً على صدور القرارات الاقتصادية به فتعطل الانتاج بالشركة لعدة ايام .

بالنسبة للمتهمين (١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧) عبدالصبور عبدالمنعم احمد

وابراهيم ابراهيم احمد هلال وغريب نصر الدين عبدالقصور :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهمين حرصوا وقادوا مصنعي الوايلى التابع لشركة مصر-طوان وسوجات فى مظاهرة يوم ١٩/١/١٩٧٧

احتجاجاً على صدور القرارات الاقتصادية وإنهم ردوا خلالها الهتافات والشعارات المعادية للنظام الحالي وذلك انطلاقاً من ميولهم الشيوعي المناهضة.

٢- جاء بشهادة كل من عيسى عبدالقواب محمد وصلاح الدين ابراهيم سلام وعبدالستار ابو الفيط عبدالواحد وحسين احمد يوسف منبوي الامن والعمال بمصنعي الوايلي ووادي النيل بأن المتهمين المذكورين تزعموا دعوة العمال الى التظاهر في مواجهة السلطة وتعميل الانتاج في ذلك اليوم وأنهم قادوا هذه المظاهرات وردوا خلالها الشعارات المعادية لنظام الحكم الحالي .

**بالنسبة للمتهم (١١٨) مجدى عبد الحميد فرج بلال :**

١- جاء بشهادة المقدم جمال الدين محمد محمد بمباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المعادية لنظام الحكم القائم ، وانه في يوم ١٨/١/١٩٧٧ دعا طلاب كلية هندسة عين شمس لمؤتمر حرضهم فيه على التظاهر ضد السلطة الشرعيه تعبيراً عن رفضهم للقرارات الاقتصادية التي صدرت ، ثم تزعم مظاهرة معادية بدأت من مبنى كلية الهندسة جامعة عين شمس واتجهت الى مجلس الشعب مخترقه شوارع العاصمة وكان يريد فيها هتافات مناهضة وطالب باسقاط نظام الحكم القائم ، كما تزعم مظاهرة معاتلة يوم ١٩/١/١٩٧٧ من مبنى كلية الهندسة الى ميدان العتبة - واضاف الشاهد ان المتهم دعا الطلاب في يوم ١٢/٢/١٩٧٧ لعقد مؤتمر بهدف تعطيل الدراسة بالجامعة بعد استئنافها وقام على رأس مظاهرة اطلق فيها الهتافات المعادية مندداً فيها بتشريعات حماية امن الوطن والمواطن التي تم الاستفتاء الشعبي عليها .

٢- جاء بشهادة حسين احمد خلوصي رئيس قسم النظام بكلية الهندسة بجامعة عين شمس انه اثناء قيامه بعمله صباح يوم ١١/٢/١٩٧٧ بالكلية شاهد السيد/ وكيل الكلية وهو يقوم بنزع بعض مجلات الحائط التي تتضمن مقالات وشعارات مثيرة ومعادية لنظام الحكم وسياساته فتصدى له المتهم ودفعه بيديه لمنع من نزعه . ولما اصبر وكيل الكلية على موقفه قام المتهم بدعوة الطلاب



- وقادهم فى مظاهرة وتزعمها وردد فيها الهتافات المعادية لنظام الحكم الحالى .
- ٢- جاء بشهادة محمد حاتم زهران ان المتهم المذكور كان يحضر الفوات التى يعقدها حزب العمال الشيوعى المصرى بالجامعات والتجمعات الشعبية للتبديد بسياسة النولة والتحرير على كراهية نظام الحكم القائم . كما ردد مضمون ما شهد به المقدم جمال الدين محمد من ان المتهم تزعم المظاهرة التى بدأت من مبنى كلية الهندسة جامعة عين شمس يوم ١٨/١/١٩٧٧ .
- ٤- جاء بشهادة محمد عز الدين عنتر ان المتهم تزعم مظاهرة معادية يوم ١٨/١/١٩٧٧ اثر صدور القرارات الاقتصادية بدأت من كلية هندسة عين شمس تردد فيها الشعارات والهتافات المثيرة .
- ٥- ضبط لدى المتهم تحليلات خطيه سياسية تهاجم النظام القائم والسلطة الشرعية وتندد بسياساتها فيها اسماء القوانين المعطلة للحريات والتشهير بها فى هذا المجال .

#### **بالنسبة للمتهم (١٤٩) حسن محمد حسين عبدالرازق :**

- ١- جاء بتحريات مباحث امن النولة ان المتهم من العناصر المعادية وساهم بدور رئيسى فى التحريض على مظاهرات يناير الماضى والمشاركة فيها وقد اكد العميد سيد زكى رئيس فرع مباحث امن النولة بالقاهرة بالتحقيقات هذه التحريات مضيقاً ان احد مصابره الموثوق بها ابلغه عن مشاهدته للمتهم بنفسه فى المظاهرة التى قامت يوم ١٨/١/١٩٧٧ بمنطقة المعرض وكان يتزعم التحريض على اعمال التخريب والحريق خلالها .
- ٢- جاء بشهادة محمد حاتم زهران ، ومحمد عز الدين عبده شلبي عنتر ان المتهم دأب على حضور مؤتمرات وفوات جامعية وشارك فيها مع غيره من العناصر المناوئة للنظام القائم فى ابداء اراء معادية تهاجم وتشكك فى نظام الحكم الحالى والقائمين عليه ، فضلاً عما ذكره الاول من اتخاذ المتهم من عضويته بحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى واجهة علنية لممارسة نشاط ماركسى معاد يستهدف دعم وتشجيع الاتجاهات السرية الشيوعية فضلاً عن

علمه بمشاركة المتهم في تزعم وقيادة مظاهرات التخريب التي وقعت يوم ١٨ يناير الماضي .

#### **بالنسبة للمتهم (١٥٠) حمزة مصطفى حسن العدوي :**

١- جاء بمحاضر مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المناهضة للنظام القائم وانه ضبط اثناء قيادته مظاهرة معادية بقسم السيدة زينب يوم ١٨/١/١٩٧٧ بعد صدور القرارات الاقتصادية ، وقدمت صورتين فوتوغرافيتين له اثناء قيادته تلك المظاهرة .

٢- جاء بشهادة الرائد عبد الخالق عبد السميع الطحاوي رئيس وحدة مباحث قسم السيدة زينب انه ضبط المتهم اثناء قيادته لمظاهرة مساء يوم ١٨/١/١٩٧٧ اتجه الى قسم شرطة السيدة زينب ردد خلالها الهتافات المعادية للنظام الحالي وحرص المتظاهرين على اشعال النار بالقسم وقذفه بالحجارة .

٣- ضبط بحيازة المتهم اوراق خطيه لشعارات وهتافات جاء بالتحقيقات انها تردت في المظاهرة التي قامت خلال اضطرابات شهر يناير وقد اقر المتهم بحيازته لهذه الاوراق الخطية وصورتين فوتوغرافيتين سالفتي الإشارة المقدمتين من مباحث امن الدولة له وان ادعى انهما التقطا له في مناسبة اخرى غير احداث شهر يناير .

#### **بالنسبة للمتهم (١٥١) رفعت بيومي محمد علي :**

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المناهضة للنظام القائم وانه حرض على الاضطرابات التي حدثت خلال يومي ١٨ و ١٩ يناير الماضي .

٢- جاء بشهادة نبيل حلمي وحسين احمد خلوصي ومصطفى احمد السروت ومحمد عز الدين عتتر ان المتهم حرض طلاب كلية هندسة عين شمس على التظاهر ضد السلطة يوم ١٨/١/١٩٧٧ وقاد مظاهرة في هذا اليوم ردد خلالها الشعارات والهتافات المثيرة ضد النظام القائم والقيادة السياسية .

**بالنسبة للمتهم (١٥٢) محمد شريف احمد مراد:**

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المعادية للنظام القائم وانه كان من المحرضين على المظاهرات والاضطرابات التي وقعت يومى ١٨ و ١٩ يناير الماضى .

٢- جاء بشهادة كل من محمد عز الدين عنتر وحسين خلوصى نبيل حلمى ومصطفى السروت ان المتهم حرض طلاب كلية هنسة عين شمس على التظاهر يوم ١٨/١/١٩٧٧ احتجاجاً على صدور القرارات الاقتصادية وتزعم مظاهرة رد خلالها الشعارات والهتافات المثيرة والمعادية للنظام القائم واربئيس الجمهورية .

**بالنسبة للمتهم (١٥٣) احمد عثمان عبد اللطيف:**

١- جاء بشهادة النقيب محمد مصطفى محمد حسن انه قام بضبط المتهم باحدى السيارات العامة بمدينة القاهرة ١٨/١/١٩٧٧ لترويجه دعايات مثيرة ترمى الى تحريض الجماهير على الوقوف فى وجه السلطة والاشتراك فيما يجرى من اعمال التخريب .

٢- اقر المتهم بركوبه السيارة العامة التى كان يستقلها الشاهد ويضبطه له فيها .

**بالنسبة للمتهم (١٥٤) ابو المعاطى سليمان السندوبى:**

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من الذين حرضوا وتزعموا المظاهرات التي حدثت بالقاهرة خلال يومى ١٨ و ١٩ يناير الماضى بمناسبة صدور القرارات الاقتصادية وقدمت جهة الامن صورة فوتوغرافية التقطت للمتهم اثناء اشتراكه فى تلك المظاهرات .

٢- ضبط بحيازة المتهم لدى تفتيش مسكته منشور خطى موجه الى جماهير بورسعيد وموقع باسم لجنة الوعي الانتخابى بمناسبة انتخابات مجلس الشعب الأخيرة يتضمن تنديداً بالنظام الحالى وسياساته ، وتشهيراً بالقائمين

عليه ، ورفضاً لما اسمى بالقوانين المقيدة للحريات ووصف النظام بالخيانة والعمالة للصهيونيه مطالباً بالإطاحة به .  
بالنسبة للمتهم (١٥٥) زين العابدين فؤاد عبدالوهاب :

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم حرض على حوادث التظاهر التي وقعت بالبلاد خلال يومي ١٨ و ١٩ يناير الماضي وقد تم التقاط صورتين فوتوغرافيتين له اثناء تزعمه لمظاهرة من هذه المظاهرات كما ورد بمذكرة المطومات المسجلة عنه انه دأب علىلقاء القصائد المناهضة خلال المؤتمرات والنوات العامة التي كان يحضرها والمتضمنه التعريض بنظام الحكم القائم ومهاجمة سياساته ووصفه بالخيانة والمطالبة باسقاطه .

٢- جاء باقوال الشاهدين محمد حاتم زهران ومحمد عز الدين عنتر ان المتهم كان يحضر النوات التي يعقدها اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى فى الجامعات والتجمعات الشعبية للتنديد بسياسة الدولة والتحريض على كراهية نظام الحكم القائم وانه شاهده يوم ١٨/١/١٩٧٧ بميدان باب الشعرية وبعض المتهمين من اعضاء الحزب - يتزعم مظاهرة رد فيها الهتافات المعادية لنظام الحكم القائم .

بالنسبة للمتهم (١٥٦) عزت عبدالحميد صبره :

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم كان من بين العناصر التي تزعمت المظاهرات المعادية التي خرجت من جامعة عين شمس يوم ١٨/١/١٩٧٧ والتي كانت فى طريقها الى مجلس الشعب .  
٢- اقر المتهم بالتحقيقات بأنه دعى الى عقد مؤتمر بكلية التربية جامعة عين شمس يوم ١٨/١/١٩٧٧ لمناقشة القرارات الاقتصادية التي اصدرتها الحكومة بزيادة اسعار بعض السلع وانه اشترك فى المظاهرات التي خرجت من الكلية عقب هذا احتجاجاً على تلك القرارات والتي اخترقت الشوارع بالهتافات المعادية حتى فرقته قوات الامن .

**بالنسبة للمتهم (١٥٧) صلاح السيد متولى عيسى:**

١- جاء بتحريات مباحث أمن الدولة ان المتهم من العناصر المعادية للنظام الحالى وانه من الذين حرضوا على وقوع الاضطرابات خلال يومي ١٨ و ١٩ يناير الماضى .

٢- جاء بشهادة كل من محمد حاتم زهران ومحمد عز الدين عنتر بالتحقيقات ان المتهم من العناصر المناوئة للنظام القائم وانه شارك بنشاطه المعادى فى التحريض على المظاهرات والاضطرابات التى حدثت يومي ١٨ و ١٩ يناير ، وذلك بحضوره اللقاءات والاجتماعات والمؤتمرات العامة وإثارة الطلاب والجماهير ضد السلطة الشرعية انطلاقاً من مبادئه الماركسية التى كان يجهر بها للمطالبة بالسماح للحزب الشيوعى فى ممارسة نشاطه علنياً .

**بالنسبة للمتهم (١٥٨) احمد فؤاد نجم:**

١- تبين من تحقيقات القضية رقم ١٩٧٤/٥٠١ حصر امن دولة عليا المتضمنه ان مباحث امن الدولة ابلغت فى غضون شهر يوليو ١٩٧٤ عن قيام المتهم بنشاط معاد لنظام الحكم القائم يتمثل فى تأليفه قصائد وازجال مناهضة تشتمل على التحريض والإثارة ضد السلطة يروجها عن طريق الإلقاء والغناء فى نوات علنية وقدمت مباحث امن الدولة تسجيلات صوتية لبعضها تم الحصول عليها بعد استئذان النيابة العامة ، وقد تبين اشتغالها على التعريض بالسلطة الشرعية والتتنيد بسياساتها والتهجم على الازجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأسلوب مقذع مثير يحتوى على الكثير من عبارات السباب والشتائم ، وقد أقر المتهم فى تحقيقات القضية المذكورة بتأليفه تلك القصائد والازجال ويترديه لها القاء وغناء فى النوات والمحافل المختلفة .

٢- ابلغت مباحث امن الدولة فى القضية الحالية عن استمرار المتهم فى ممارسة ذات نشاطه المعادى فى مواجهة السلطة عن طريق تأليفه وترديد الاشعار المناهضة لها .

٢- جاء بشهادة كل من محمد حاتم زهران ومحمد عز الدين عنتر ان المتهم دأب في غضون سنة ١٩٧٦ على حضور ندوات واجتماعات بالجامعة وسواها حيث كان يلقي فيها قصائد ، وازجاله المثيرة بهف بث الكراهية للنظام والسلطة الشرعية .

**بالنسبة للمتهم (١٥٩) جهدي ياسين على عكاشة:**

١- جاء بتحريرات مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المناهضة لنظام الحكم الحالي التي دأبت على التظاهر ضده ، والدعوة لعقد المؤتمرات والندوات السياسية للهجوم من خلالها على كافة سياسات الدولة في المجالات المختلفة بهدف التشهير بالنظام واظهاره بالعجز في مواجهة مسؤولياته ، وانه تردد على جامعة عين شمس خلال يومي ١٨ و ١٩ يناير الماضي رغم تعطل الدراسة بالجامعات رسمياً في اليوم الأخير .

٢- قدمت مباحث امن الدولة المجالات والملصقات التي كان المتهم يشارك في تحريرها واعدادها والتي تبين من الاطلاع عليها انها تتضمن الهجوم على سياسة النظام في المجالات السياسية والاقتصادية ، وتصف القائمين على السلطة بالخيانة والعمالة والتفريط في حقوق الشعب والوطن وتهاجم سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشكك في اهداف السلطة في هذا المجال .

٣- اقر المتهم بالتحقيقات بأنه تردد على جامعة عين شمس خلال يومي ١٨ و ١٩ يناير الماضي عقب عطلة الدراسة بالجامعات رسمياً في اليوم الأخير ، وانه ادعى بأن كان لفرض شخصي .

**بالنسبة للمتهم (١٦٠) حسين محمد محمود معلوم:**

١- جاء بتحريرات مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المعادية لنظام الحكم الحالي وساهم بدور رئيسي في التحريض على اضطرابات شهر يناير الماضي والمشاركة فيها .

٢- ضبط بحبابة المتهم لدى تفتيش مسكنه اوراق خطية باسمه تشتمل

على تحليلات سياسية ومقالات مناهضة لنظام الحكم الحالى وسياسته فى المجالين الداخلى والخارجى والتهكم على القيادة السياسية كما ضبط لديه مجلات وملصقات حائط تحمل توقيع المتهم وتتضمن مقالات تحوى نفس الخط الرافض لكل ما تقوم به السلطة الشرعية فى المجالات المختلفة .

**بالنسبة للمتهم (١٦١) سيد عبدالقنى عبدالمطلب عبدالحق :**

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المناهضة لنظام الحكم الحالى وساهم بدور فعال فى التحريض على مظاهرات شهر يناير الماضى والمشاركة فيها .

٢- ضبط بحيازة المتهم لدى تفتيش مسكته عدة كتيبات بعنوان كلام العيون تتضمن اشعاراً وأزجالاً سياسية مناهضة وعدائية لنظام الحكم القائم فى اسلوب بذى يمس القيادة السياسية ويشهر بها ويرئيس الجمهورية ، كما تدعو الى الثورة على السلطة الشرعية وكذلك ضبط لديه بيانان يشتملان على مهاجمة سياسية النظام فى المجالات الاقتصادية والسياسية ويصف السلطة القائمة بالخيانة والاستسلام للوائى الاجنبية بمناسبة اتفاقيات الفصل بين القوات فى سيناء .

**بالنسبة للمتهم (١٦٢) احمد عبدالرحمن الجمال :**

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من بين العناصر المناهضة للنظام القائم ودأب على حضور المؤتمرات والندوات العامة بجامعة عين شمس حيث كان يلقي الخطب المعادية للسلطة الشرعية مستهدفاً التشكيك فى سياسته و التهجم على سياسة رئيس الجمهورية .

٢- جاء بشهادة الرائد ماهر محمد زايد ومحمد عز الدين عتتر ان المتهم كان يحضر المؤتمرات العامة بكلية هندسة عين شمس حيث كان يلقي الخطب المثيرة والمعادية للنظام القائم .

**بالنسبة للمتهم (١٦٣) احمد ميرزا محمد حسن :**

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المناهضة للنظام القائم وأنه حرض على الاضطرابات التي حدثت خلال يومي ١٨ و ١٩ يناير الماضي .

٢- ضبط بحوزة المتهم لدى تفتيش مسكنه على أوراق ومنشورات مناهضة من بينها منشور بعنوان "قلتناضل في مواجهة سياسة القهر والتشريد" صابر عن إحدى الجماعات التي يعمل من خلالها المخطط الشيوعي داخل الجامعة يهاجم النظام القائم ويندد بسياساته في المجالات المختلفة .

**بالنسبة للمتهم (١٦٤) محمد محمود جاد النهر :**

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المناوئة للنظام القائم وأنه حرض على التظاهر والاضطرابات خلال يومي ١٨ و ١٩ يناير الماضي.

٢- ضبط بحيازة المتهم عند تفتيش مسكنه ٦٢ مجلة حائط وعدد كبير من الاوراق الخطية تتضمن هجوماً على النظام القائم والقيادة السياسية ومنهاجها في كل ما تنفذه من اجراءات بشأن المشكلات الداخلية والخارجية واتهامها بضرب مصالح الشعبية والخروج عن الخط الاشتراكي .

**بالنسبة للمتهم (١٦٥) عبدالرحيم رياض الكريهي :**

١- ورد بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المناهضة .

٢- اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط عدد كبير من المنشورات السرية المناهضة فضلاً عن مجموعة كبيرة من الاوراق الخطية والتطبيقات السياسية المتضمنة تنديداً بالنظام القائم وهجوماً على الاوضاع السياسية والاقتصادية بالبلاد وتعريض السيد رئيس الجمهورية وكبار المسؤولين بالدولة .



### بالنسبة للمتهم (١٦٦) وجيه يوسف الشريكتي:

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المعادية للنظام الحالي وحرص على التظاهر والإثارة ضد السلطة القائمة إبان اضطرابات يناير سنة ١٩٧٧ .

٢- جاء بشهادة كل من المقدم على محمود ابوالسعود مأمور قسم المعادي ومحمد نجيب محمد حسن الموظف بإدارة مهمات القوات المسلحة وعبد الحميد ابراهيم ميره الموظف بمصنع ٩٩ الحربي ان المتهم دعا الى اجتماع مساء يوم ١٨/١/١٩٧٧ لتبئين من وصفهم بضحايا حادث تصادم لمترو حلوان وانه انتهز فرصة بدء الاضطرابات بمناسبة صدور القرارات الاقتصادية احتجاجاً على صورها فأخذ يثير الحاضرين ضد النظام القائم داعياً إياهم الى القيام بمظاهرة تتوجه الى منطقة المصانع بحلوان للانضمام الى عمالها المتظاهرين في ذلك اليوم .

٣- ضبط بحيازة المتهم لدى تفتيش مسكنه تحطيل سياسى يشيد بأحداث التخريب والاضطرابات التي وقعت يومي ١٨ و١٩ يناير الماضى وقد اقر المتهم بكتابته لهذا التحطيل .

### بالنسبة للمتهم (١٦٧) ماهر سيد بدوى:

١- جاء بمحاضر مباحث امن الدولة ان المتهم حرص الطلاب بالجامعة ايام ١٢ و١٣ و١٤ فبراير سنة ١٩٧٧ وتزعمهم في مظاهرة لتعطيل الدراسة استياء من اصدار تشريعات حماية الوطن ردد فيها الهتافات والشعارات المعادية ، وقد التقطت له عدة صور فوتوغرافية في تلك الاثناء ، كما اشترك في مظاهرة ٢٥/١١/١٩٧٦ التي نظمها العناصر الشيوعية الى مجلس الشعب .

٢- جاء بشهادة الرائد نبيل عبدالسلام يوسف بمباحث امن الدولة بالتحقيقات انه تابع المتهم في نشاطه السالف حيث كان يدفع الطلاب ويشجعهم على تعطيل الدراسة والتظاهر احتجاجاً على القانون رقم ٢/١٩٧٧ وقد التقطت له الصور الفوتوغرافية اثناء ذلك .

**بالنسبة للمتهم (١٦٨) عمرو عباس هلمى حسين:**

١- جاء بمحاضر مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المعادية لنظام الحكم الحالى وانه دأب على التوجه الى جامعة عين شمس لإثارة الطلاب وبغفهم للتظاهر فى مواجهة السلطة وتعطيل الدراسة ، كما قام بتحرير مجلات حائط وملصقات تشتمل على الموضوعات المناهضة والمثيرة لتعليقها بالجامعة احتجاجاً على صدور تشريع حماية الوطن مستهدفاً تصعيد الاحداث وتجديد الاضطرابات.

٢- جاء بشهادة عبدالرازق قبارى وعبدالرحمن عامر الطحاوى ومحمود شرين على محمود حسن الطلاب بالجامعة ان المتهم حضر الى الجامعة يوم ١٩٧٧/٢/١٥ وأخذ فى تحريض الطلاب وبغفهم الى التظاهر والتجمهر والامتناع عن الدراسة والخروج فى مظاهرات الى الشوارع للإعرا ب عن الاحتجاج على صدور التشريعات الخاصة بحماية امن الوطن .

٣- جاء بشهادة الرائد اسامة مازن بمباحث امن الدولة انه قام بضبط المتهم عقب خروجه من جامعة عين شمس اثر محاولته تحريض طلابها على التجمهر والتظاهر ضد السلطة ويتفتيشه عثر معه على منشورات وبيانات خطية تهاجم السلطة السياسية وتندد بسياسة وتندد بسياسة الحكم ، وتحرض على اسقاطه والتخلص منه .

**بالنسبة للمتهم (١٦٩) ايمن عطيه محمد:**

١- جاء بمحاضر مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المناهضة لنظام الحكم الحالى وقامت بتحريض طلاب الجامعة واثارتهم وبغفهم للتظاهر ضد السلطة وعدم الانتظام فى الدراسة وتعطيلها يوم ١٩٧٧/٢/١٤ ، وانها قادت مظاهرة بالجامعة ذلك اليوم ردت فيها الهتافات والشعارات المعادية كما قامت بتعليق ملصقات الحائط التى تشتمل على مقالات مثيرة تنحو الى مجابهة السلطة احتجاجاً على تشريعات امن الوطن والمواطن .

٢- ضبط مع المتهمه عند القبض عليها مجلات حائط تتضمن هجوماً على

السلطة الشرعية وتنديداً بما اتخذته من اجراءات حماية الوطن من اعمال الشغب والتخريب يومى ١٨ و ١٩ يناير ، وتحذ هذه الاعمال التخريبية وتتضامن مع مرتكبيها .

٣- جاء بشهادة المقدم عصام الدين فتبع بالتحقيقات ان المتهمة من العناصر المناهضة للنظام الحالى وقامت بإثارة الطلاب وبفعهم للتظاهر لتعطيل الدراسة بالجامعة ومجابهة السلطة فيما تتخذه من تشريعات واجراءات لحفظ الامن والنظام ، ومستهدفة تجديد الاضطرابات واعمال العنف .

**بالنسبة للمتهمه (١٧٠) أمال حسين حافظ جامع :**

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ومحاضرها ان المتهمة من العناصر المعادية للنظام القائم ، وانها عقب افتتاح الدراسة بالجامعة يومى ١٤ و ١٦ فبراير سنة ١٩٧٧ دأبت على تحريض الطلاب على التجمهر والتظاهر ومجابهة السلطة ، وترزعت المظاهرات احتجاجاً على صدور القانون رقم ١٩٧٧/٢ الذى تم الاستفتاء الشعبى عليه وقد التقطت لها صور فوتوغرافية اثناء ذلك ، كما انها توجهت الى كلية العلوم رغم انها طالبة بكلية الهندسة وقامت بتعليق ملصقات حائط تشتمل على مقالات مثيرة ومناهضة للنظام الحالى وتتضمن هجوماً على القيادة السياسية وسياساتها وتدعو الطلاب الى الاعتصام وتعطيل الدراسة .

٢- جاء بشهادة المقدم نبيل عباس صيام بمباحث امن الدولة بالتحقيقات ان المتهمة حرضت الطلاب على التظاهر والاعتصام احتجاجاً على تشريعات حماية الوطن ، وانها ترزعت المظاهرات يومى ١٢ و ١٦ فبراير سنة ١٩٧٧ ورددت خلالها الهتافات والشعارات المعادية للنظام القائم وانه حينما القى القبض عليها عثر معها على مجلتى حائط تتضمن مقالات مناهضة تدعو الى التظاهر احتجاجاً على صدور القانون سالف الإشارة وتندد بسياسة النظام الحالى .

٣- تضمنت مجلتا الحائط سالفتا البيان وكذلك بعض الاوراق الأخرى اشعاراً مناهضة .

**بالنسبة للمتهم (١٧١) محمود محمد مرتضى:**

١- جاء بمحاضر مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المناهضة للنظام الحاضر ، وقام بنفع الطلاب بجامعة القاهرة وتحريرهم ايام ١٢ و١٣ و١٤ فبراير سنة ١٩٧٧ عقب افتتاح الدراسة على التظاهر والتجمهر ضد السلطة واجراعتها الهانفة لحماية الوطن ويقصد تعطيل الدراسة وقاد بعضاً من هذه المظاهرات ، وقد التقطت له صور فوتوغرافية اثناء ذلك مرفقه بالتحقيقات .

٢- جاء بشهادة المقدم عصام الدين فتوح بالتحقيقات أنه تابع المتهم فى نشاطه المناهض سالف الإشارة حيث التقط له ثلاث صور اثناء تزعمه للمظاهرات بالجامعة والتي استهدف بها تعطيل الدراسة ومواجهة السلطة احتجاجاً على التشريع الصائر لحماية الوطن .

**بالنسبة للمتهم (١٧٢) حسني عبدالستار سيد احمد شاهين:**

١- تضمنت مباحث امن الدولة ان المتهم حرض على التظاهر والامتناع عن الدراسة وتعطيلها بجامعة القاهرة يوم ١٤/٢/١٩٧٧ احتجاجاً على القانون رقم ١٩٧٧/٢ وقاد المظاهرات التى قامت فى ذلك اليوم مريداً الهتافات المعادية للنظام ، وقام بتعليق مجلات الحائط التى تشتمل على مقالات مثيرة .

٢- شهد المقدم عصام فتوح بمباحث امن الدولة بالتحقيقات ان المتهم دأب على إثارة الطلاب بالجامعة يوم ١٤/٢/١٩٧٧ لدفعهم للتظاهر ضد النظام وسياساته .

**بالنسبة للمتهم (١٧٣) مصطفى محمد مصطفى الخطيب:**

١- جاء بمحاضر مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر المناهضة التى حاولت تجديد الاضطرابات بالجامعة فى اعقاب استئناف الدراسة بها بقصد تعطيلها ومواصلة اعمال الشغب .

٢- ضبط لدى المتهم بيان بعنوان **كنوحد صقوفنا ضد الارهاب والتجوير** صادر عن العناصر المعادية المرتبطة بحزب العمال الشيوعى المصرى .

٢- جاء بشهادة المقدم عصام فتيع بمباحث امن الدولة بالجيزة بالتحقيقات ان المتهم قام بإثارة الطلاب بتاريخ ١٢ و١٣/٢/١٩٧٧ لدفعهم للتجمهر والتظاهر ضد السلطة .

**بالنسبة للمتهم (١٧٤) عبدالخالق فاروق حسن محمد:**

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر الماركسية المرتبطة بحزب العمال الشيوعى المصرى ، وانه حرض وتزعم مظاهرات مناهضة بالجامعة يوم ١٢/٢/١٩٧٧ بقصد تعطيل الدراسة بها والتصدى لتشريعات والاجراءات الصادرة فى اعقاب اضطرابات يناير لحماية امن الوطن. ٢- اسفرت اجراءات التفتيش عن ضبط العديد من الاوراق الخطية بحيازة المتهم تهاجم السلطة الحالية والمسئولين ، وتكشف عن ارتباطه الفكرى بالمنظمة الشيوعية سالفة الذكر ، وتتضمن الإشادة بأحداث يناير الماضى وتدعو الى مجابهة السلطة والوقوف ضدها وتندد باجراءات الامن والنظام التى اتخذتها لوقف الشغب والتخريب التى وقعت ابان تلك الاحداث .

**بالنسبة للمتهم (١٧٥) مجدى تاج الدين خطاب:**

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من الماركسيين المرتبطين بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى وانه حرض وتزعم المسيرات والمظاهرات داخل الجامعة لتعطيل الدراسة يوم ١٥/٢/١٩٧٧ احتجاجاً على الاستفتاء على القانون ٢ لسنة ١٩٧٧ وقام بتعليق ملصقات وتوزيع منشورات مناهضة للنظام الحالى .

٢- ضبط لدى المتهم اوراق منشورات صادرة عن الجماعات التي يعمل حزب العمال الشيوعى من خلالها بالجامعة تتضمن هجوماً على السلطة السياسية وسياساتها فى جميع المجالات ، وتشيد بأعمال التخريب التي وقعت فى يناير الماضى ، وتشتمل على تحريض العمال على مجابهة النظام القائم لإسقاطه .

كما ضبطت لديه اوراق خطية تدعو الى التكتل ضد رئيس الجمهورية وتشكيل التنظيمات السرية ضد النظام الحالى لتحقيق الهدف النهائى هو فرض ديكتاتورية البروليتاريا .

**بالنسبة للمتهم (١٧٦) عفيف فراد صليب:**

١- جاء بتحريات مباحث امن الدولة ان المتهم من العناصر الماركسية المرتبطة بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى ، وانه عقب استئناف الدراسة بالجامعة يومى ١٢ و١٣ فبراير ١٩٧٧ تزعم الدعوة الى التظاهر وتحريض الطلاب على التجمهر وتعطيل الدراسة اعراباً عن معارضته للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ وقاد المظاهرات لهذا الغرض بالجامعة ، ووضع ملصقات حائط تتضمن مقالات مثيرة ضد السلطة ووضع منشورات صادرة عن نادى الفكر الاشتراكى التقدمى احد الاشكال التنظيمية التي يتحرك من خلالها حزب العمال الشيوعى المصرى تدعو الى مهاجمة النظام القائم واسقاطه .

٢- ضبط بحيازة المتهم لدى تفتيش مسكنه العديد من الاوراق الخطية التنظيمية التي تكشف عن ارتباطه بحزب العمال الشيوعى المصرى ، اذ تحوى تطليلات سياسية معادية لنظام الحكم القائم واتهامه بالخيانة ، وتدعو الى اقامة حزب شيوعى لتحقيق الشيوعية فى البلاد ، كما تقصص هذه الاوراق عن اعتناق للمتهم المذكور للمبادئ الماركسية المعادية وسعيه لنشرها وتحقيقها .

## الفصل السادس

### المحاكمة

احيلت القضية الى محكمة امن الدولة العليا بدائرة استئناف القاهرة المشكلة برئاسة المستشار حكيم منير صليب رئيس المحكمة وعضوية المستشارين على عبدالحكم عمارة واحمد محمد بكار المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة .

وقد بدأت اجراءات المحكمة بتاريخ ١٦/٤/١٩٧٨ وصدر الحكم فيها بتاريخ ١٩/٤/١٩٨٠ .

وقد بدأت المحاكمة بسماع الشهود ومناقشتهم بمعرفة المحكمة والنيابة والدفاع وتقديم النفي ثم استمعت المحكمة الى مراقبة النيابة ودفاع المتهمين .

وقد جاء في الحكم الصادر في ١٩/٤/١٩٨٠ :

ومن حيث ان المحكمة قبل مناقشتها لأدلة التثبيت في الدعوى لايد لها ان تعرض بالبحث والدراسة لاحداث يومى ١٨ و١٩ من يناير سنة ١٩٧٧ تلك الاحداث التى جاء بقرار الاتهام ان المتهمين المنتمين الى حزب العمال الشيوعى قد حرضوا عليها وشاركوا فيها سواء بالجمهر أو قيادة المظاهرات وما صاحب ذلك من تحريق وتخريب وإتلاف وجرائم اخرى عديدة ، ولكن المحكمة وهى تتصدى لتلك الاحداث بالبحث والاستقصاء اعطها ان تستكشف عللها واسبابها وحقيقة أمرها . ولايد ان تذكر ابتداء ان هناك معاناة اقتصادية كانت تأخذ بخناق الأمة المصرية فى ذلك الحين وكانت هذه المعاناة تمتد لتشمل مجمل مناحي الحياة والضرورات الاساسية للإنسان المصرى فقد كان المصرين يلاقون

العنت وهم يحاولون الحصول على طعامهم وشرابهم ويجابهون الصعاب وهم يواجهون صعوداً مستمراً في الاسعار مع ثبات في مقدار الدخل ، ثم ان المعاناة كانت تخطط بحياتهم اليومية وتمتزج بها امتزاجاً فهم مرهقون مكبونون في تنقلهم من مكان الى آخر بسبب ازمة وسائل النقل وهم يقاسون كل يوم وكل ساعة وكل لحظة من نقص في الخدمات وتعثر فيها وفوق ذلك كان ان استحکمت أزمة الإسكان وتطرق اليأس الى قلوب الناس والشباب منهم خاصة من الحصول على مسكن وهو مطلب اساسي تقوم عليه حياتهم وتتعدد امالهم في بناء اسرة ومستقبل . ووسط هذه المعاناة والصعاب كان يطرق اسماع المصريين اقوال المسؤولين والسياسيين من رجال الحكومة في ذلك الوقت تبشرهم باقبال الرخاء وتعرض عليهم الطول الجذرية التي سوف تنتهي ازماتهم وتزين لهم الحياة الراغبة الميسرة المقبلة عليهم ، وبينما افراد هذا الشعب غارقون في بحار الامل التي تبثها فيهم اجهزة الإعلام صباح مساء اذ بهم وعلى حين غرة يفاجئون بقرارات تصدرها الحكومة ترفع بها اسعار عديد من السلع الاساسية التي تمس حياتهم واوقاتهم اليومية هكذا دون اعداد أو تمهيد فأي انفعال زلزل قلوب هؤلاء الناس وأي تناقض رهيب بين الامل التي بثت في قلوبهم قبيل تلك القرارات وبين الإحباط الذي اصابهم به صدورها ، ومن أين لهذا الشعب ومعظمهم محدود الدخل ان يوائموا بين دخول ثابتة وبين اسعار اصبحت بالجنون وإذا بفجوة هائلة تمزق قلوب المصريين ونفوسهم بين الامل المنهارة والواقع المرير ، وكان لهذا الانفعال وذلك التمزق ان يجدا لهما متنفسا ، وإذا بالاعداد الهائلة من هذا الشعب تخرج منتفعة الى الطرقات والميادين ، وكان هذا الخروج توافقياً وتلقائياً محضاً ، وإذا بهذه الجموع تتلاحم هادرة زاحفة مغلنة سخطها وغضبها على تلك القرارات التي وأنت الرجاء وحطمت الامل وحاولت جهات الامن ان تكبح الجماع وتسيطر على النظام ولكن أنى لها هذا والغضب مائج والام مهتاجة ، ووسط هذا البحر الهائل وجد المنحرفون



والصبية سبيلاً الى ارضاء شهواتهم الشريرة فإذا بهم ينطلقون والمخبريون محرقين ومخربين ومتلفين وناهبين للأموال وهم في مأمن ومنجاة وقد التهمت انفجالات هاته الجموع وتأجج حماسهم عندما تعرض لهم رجال الامن المركزى بعصيتهم ودروعهم وقنابلهم المسيلة للدموع فكان ان اشتعلت الاحداث وسادت الفوضى ولم يكن من سبيل لكبح الجماح وإعادة الامن والنظام إلا فرض حظر التجول ونزول رجال القوات المسلحة الى الميدان ، وامكن حينئذ وبعد جهد خارق استعادة الامن والنظام ، والذي لاشك فيه وتؤمن به هذه المحكمة ويطمئن إليه ضميرها ووجدانها ان تلك الاحداث الجسام التي وقعت يومى ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ انما كان سببها المباشر والوحيد هو اصدار القرارات الاقتصادية برفع الاسعار فهي متصلة بتلك القرارات اتصال الملول بالعله والنتيجة بالاسباب ، ولايمكن فى مجال العقل والمنطق ان ترد تلك الاحداث الى سبب آخر غير تلك القرارات فقد اصدرت على حين غره وعلى غير توقع من احد وفوجئ بها الناس جميعاً بما فيهم رجال الامن ، فكيف يمكن فى حكم العقل ان يستطيع احد ان يتنبأ بها ثم يضع خطة لاستغلالها ثم ينزل الى الشارع للناس محرضاً ومهيجاً ، ان هذا الفرض غير مقبول ولامعقول ذلك انه لم يقع اى فاصل زمنى ما بين اعلان القرارات وخروج الناس ، فما كانوا يقرأون ويسمعون حتى خرجوا مندفعين من تلقاء انفسهم لم يحرضهم احد ولم يدفعهم فرد أو تنظيم ليعلموا سخطهم وغضبهم ، وهذا التلاحم الزمنى بين اعلان القرارات وانفجار الجماهير ينقى تماماً احتمالات التحريض أو الإثارة أو استغلال الموقف أو ركوب الموجه لان فرداً مهما بلغت قوته وبرايته ، وتنظيمياً مهما كانت سرعته وبقة تخطيطه ، لا يستطيع ان يحرك هذه الجموع الماشدة فى لحظات ولايستطيع ان يسيطر على مشاعرها ليووجهها الى تحقيق اغراضه ، ثم هو لا يستطيع ان يدفعها لتقوم باعمال التحريق والتخريب والنهب والإتلاف ذلك ان مثل هذه الأعمال الشريرة لابد ان تصاحب بطريق اللزوم العقلى والتلقائية المحضة لابد

ان تصاحب مثل هذه الاضطرابات الامنية الكبيرة فيقع الكثير منها بحكم انساس اللصوص والمخرفين ليمارسوا نشاطاتهم في ذلك الخضم الهائج آمنين مطمئنين ان يسك بهم احد واذا قالت سلطة الاتهام ان هناك من المتهمين من حرضوا على تلك الاحداث مما ادنى الى اشتعالها ووقوع ما صاحبها من جرائم وانهم كانوا يريدون اشعال الثورة الشعبية فإن قولها هذا لياسير مقتضيات المنطق كما ان مجريات الاحداث في هذين اليومين لاتتفق مع هذه القالة بل انها تتناقضها تماماً من ناحية اسبابها وما وقع فيها من افعال . وتنتهي المحكمة من ذلك كله الى ان القول بوقوع تحريض من المتهمين المنسوب إليهم الانتماء الى حزب العمال الشيوعي هو قول لاينهض عليه دليل بالاوراق ويحفضه تماماً ملائسات الاحداث واسبابها ونتائجها ، ومما يدل على سلامة هذا النظر ان الحكومة قد سارعت واعلنت بكل الوسائل عدولها عن تلك القرارات أملاً منها في ان هذا العلل سوف يهدئ النفوس . واستناداً الى ذلك فإن المحكمة ترى ان ما ذهبت إليه سلطة الاتهام حسبما سلف ذكره لايجد له سنداً من واقع الاوراق ولا من واقع الاحداث ذاتها والتي اخذت في اسبابها ودوافعها حسبما انتهت إليه المحكمة آنفاً حكم العلم العام واصبح ذلك حقيقة يقينية لامراء فيها مما يقتضى ان تلتفت المحكمة عما ذهبت إليه سلطة الاتهام في هذا الخصوص.

#### عن التهمة الاولى والرابعة

##### انشاء منظمة ترمى الى قلب نظام الحكم

ثم بدأت المحكمة عقب ذلك باستعراض أدلة الثبوت التي استندت إليها النيابة العامة والتي انحصرت في : أولاً: مذكرات ومعلومات وتحريات مباحث امن الدولة . وثانياً: شهادة ضباط مباحث امن الدولة . وثالثاً: شهادة الشهود الذين قدمتهم مباحث امن الدولة وهيئة الامن القومي .

ورايها: شهادة غير هؤلاء واولئك من الشهود . وخامساً: اعترافات من اعترف من المتهمين . وسائساً: الاوراق والنشرات والمطبوعات التي قدمتها مباحث امن النولة مرفقة بمحاضر التحريات والمعلومات المقدمة منها . وسائياً: الاوراق والنشرات والمطبوعات والمخطوطات التي ضبطت مع المتهمين . وثامناً: التسجيلات . وثاسماً : الصور الشسبية .

### أولاً: التحريات

بالنسبة للتحريات فقد اوضحت المحكمة انه من المستقر عليه قضاء انه وإن كان الاصل ان المحكمة ان تعمل في تكوين عقبيتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من ادلة ما دامت انها كانت مطروحة على بساط البحث إلا انها لاتصلح وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلاً أساسياً على ثبوت الجريمة . وسوف تناقش المحكمة المذكرات ومحاضر المعلومات والتحريات المقدمة من ادارة مباحث امن النولة لتستبين مدى فاعليتها في تعزيز أدلة الدعوى . وتلاحظ المحكمة على تلك المحاضر ابتداء انها قد اعتمدت الى النياية العامة التي قدمتها بدورها الى المحكمة على اساس ان ضباط مباحث امن النولة قد استقوها من مصادرهم الى لم تفصح عنها فهي اذن معلومات وتحريات ذات مصدر مجهول وهذا التجهيل الذي احاط بالمظهر تثار معه الظنون حول سلامة وصحة المعلومات التي قدمها الى رجال المباحث فقد تكون هذه المعلومات اتسمت بالمبالغة أو التهويل أو التجسيد أو استغلال المواقف ثم ان هؤلاء الضباط عندما تلقوا هذه المعلومات التي احاطت السرية بمصادرهم قد اضافوا إليها معلومات مما قد اختزنوه في سجلاتهم عن النشاط المعادي في شتى صوره وما تجمع لديهم من معلومات سابقة ليقدموا جماع ذلك الى النياية العامة في صور محاضر بالمعلومات والتحريات ومن هذا الخيط من المعلومات التي اعتمدت على مصادر مجهولة ومعارف مختزنة وآراء تقوم على الاستنتاج

والاستنباط كان هذا الحصاد من المحاضر والتحريات وهو ما لا يمكن التعويل عليه في مجال تعزيز الدليل المثبت للفعل المؤثم ، ومع ذلك فقد اتسمت هذه التحريات بطابع العجلة التي افقدتها ما ينبغي لها من دقة وتمحيص ثم انه قد عراها التناقض والتضارب والغموض ، بل ان هذه التحريات في بعض مناحيها كانت مستحيلة الحوث والتصديق ، ففي ظل تلاحق الاحداث يومى ١٨ و١٩/١/١٩٧٧ اندفع رجال المباحث في تقديم محاضرتهم متلاحقة مثبتين فيها تعليلاً للاحداث وتحديداً للقائمين بها والمحرضين عليها باعداد كبيرة قصرت لهم انون الضبط والتفتيش وإذا بالنيابة العامة تستبعد جل هؤلاء الاشخاص فلم تستبق منهم في مجال الاتهام إلا ذلك العدد من المتهمين (١٧٦ متهماً) . كما ان هذه المحاضر التي اعنتها مباحث أمن الدولة وهى فى عجلة من امرها اوربت اسماء اشخاص باعتبارهم مشاركين فى الاحداث وتبين انهم كانوا بالخارج عندما وقعت ، بل ان تلك التحريات قد انصبت على اشخاص غير المراد استصدار الاذن بضبطهم وتفتيشهم ، مما ترتب عليه القبض على اشخاص لاصلة لهم بالاحداث من قريب أو بعيد هذا فضلاً عن التضارب والاختلاف فى تحديد اسماء قادة التنظيم وعددهم وتورد المحكمة امثلة تؤكد ذلك من واقع الاوراق :

- ١- احمد لطفى حسونه وحسن عبدالمنعم حسن الحيوان جاء بكتاب مباحث امن الدولة الى النيابة بتاريخ ١٩٧٧/٢/٨ انهما من المتعاونين مع الادارة رغم ان اسميهما جاء بمحاضر التحريات .
- ٢- محمد احمد يوسف ورد بشأته الكتاب رقم ١٢٥٧ الى النيابة انه من المتعاونين مع احد السادة ضباط الفرع فى متابعة النشاط .
- ٣- على السيد مشالى وهو من مصادر مباحث امن الدولة قبض عليه وفتش منزله .
- ٤- صدر اذن النيابة بضبط وتفتيش محمد خليل خليل باعتباره عضواً

بحزب العمال الشيوعي وقبض عليه فعلاً إلا ان ادارة المباحث تبينت فيما بعد ان هذا الشخص لاصله له بالنشاط وانه موظف بالمساحة وان المطلوب هو محمد حسن خليل الطالب بكلية الطب .

٥- فتش منزل احمد رفاعي السيد بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٢ وثبت انه بالخارج.

٦- فتش منزل عبدالفتاح عبدالرحمن الجمل بتاريخ ١٩٧٧/١/٢١ وثبت انه معار الى ليبيا منذ فترة طويلة .

٧- فتش منزل محمد محمد على يوسف بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٢ وثبت انه معار للكويت منذ ستة اشهر .

٨- ذكرت مذكرة مباحث امن الدولة المؤرخه ١٩٧٧/١/٢١ ان عدد اعضاء اللجنة المركزية لحزب العمال الشيوعي تسعة اعضاء بينما ورد بالمذكرة المؤرخه ١٩٧٧/١/١٩ ان عددهم اثنا عشر عضواً .

وإيراد اسماء الغائبين عن البلاد ضمن من حرضوا على الاحداث أو شاركوا فيها يجعل المعلومات التي حوتها محاضر التحريات في بعض مناحيها مستحيلة التصديق ، وإلا فكيف يمكن ان يطمئن ضمير القاضي الى تحريات يقدمها له رجال الضبط ثم يتضح ان بعض الاسماء الواردة بها كان اصحابها خارج البلاد وقت وقوع الاحداث ، انه ليس هناك صورة اوضح ولا اكثر جلاء على عدم جدية التحريات وسلامتها من هذه الصورة بل ان تلك التحريات قد دمغت اشخاصاً باعتبارهم مشاركين في الاحداث والقي القبض عليهم وفتشت منازلهم ثم تبين بعد ذلك انهم من مصادر مباحث امن الدولة وكان العجلة التي قدمت فيها محاضر التحريات والانفعاغ الشديد قد حال بين تقديمها وبين تمحيص ما تلقوه من معلومات لاستبعاد الزائف والكاذب منها وتقديمها في صورة مقبولة عقلاً ، فإذا بهم يخلطون بين الغائب والحاضر وبين مصادرهم وغيرهم من المشاركين في الاحداث ، فأي شطط لحق بتلك التحريات والمعلومات يضعف منها بل ويهدرها اهداراً .

### ثانياً: شهادة ضباط مباحث أمن الدولة

ثم انتقلت المحكمة بعد ذلك الى مناقشة اقوال شهود الاثبات الذين قدمتهم النيابة العامة في مجال التدليل على ثبوت الاتهام . وباستعراض الشهادة التي ادلى بها العميد محمد فتحي قته فإنها تجمل في أنه قد تكونت تنظيمات شيوعية منها حزب العمال الشيوعي والحزب الشيوعي المصري تهدف الى اسقاط النظام القائم وذلك من خلال النفاذ الى التجمعات الطلابية والعمالية لإثارتها وتحريضها على التظاهر والاضراب واستغلال المطالب القنوية واصدار النشرات التنظيمية والجماعية وكذلك من خلال تجنيد عناصر وتسكينها في خلايا ، وان الهدف النهائي للتنظيمين هو اسقاط النظام وتطبيق النظام الشيوعي إلا ان هناك اهدافاً مرحلية تسبقه ولكنه لا يستطيع تحديد المرحلة التي وصل اليها اى منهما ، الا ان المنتهين اليهما قد وصلوا الى نروة تلك المراحل عند احداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ .

ومن حيث ان المحكمة بعد استعراضها لشهادة العميد فتحي قته يستوفى على تلك الشهادة الملاحظات الآتية :

أولاً: انه رد المعلومات التي ادلى بها الى مصادر جندتها ادارة مباحث امن الدولة أو تطوعت بتقديم المعلومات ، والى المعارف المونة في السجلات لدى الادارة ، والى المتابعة السابقة للنشاط الشيوعي ، فضلاً عن المعلومات التي نقلت إليه من رجال الادارة إبان الاحداث ، ونفى ان يكون قد نزل الى الميدان يتابع بنفسه ويسمع ويرى ، فمعلوماته طبقاً لما قرره هو نفسه هي معلومات منقولة وليست شهادة الناقل كشهادة المدرك بحواسه .

ثانياً: ان ذلك الشاهد قد اعتمد في كثير من تقاريره على الاستنتاج والاستنباط ، فهو يقرر انه لا يمكن ان يتحرك احد اعضاء الحزبين إلا بناء على تكليف حزبي ، كما يقرر انه لا يمكن لهذين الحزبين ان يتوصلا الى هدفهما

النهائي بإسقاط النظام إلا بالعنف ، كما انه لا بد ان يتوافق الحزبان فى اهدافهما ووسائلهما وتحركهما . فكل هذا الذى قرره هذا الشاهد انما جاء بطريق الاستنتاج والاستنباط دون ان يقوم عليه دليل يدعمه . ولما كان الاثبات فى المواد الجنائية انما يقوم على الدليل اليقيني وما يعززه من قرائن مما تلمنن إليه المحكمة ونقتنع به ، كما ان الاحكام الجنائية انما تبني على الجزم واليقين فان ما قرره الشاهد استنتاجاً واستنباطاً وما قد يعترى الاستنتاج والاستنباط من احتمالات الخطأ والبعد عن الحقيقة ، والواقع فإن ذلك يخرج عن مجال الشهادة التى تعتمد على الادراك الحسى ومن ثم فان المحكمة لا تعول كثيراً على ما ادلى به فى شهادته مستنتاجاً ومستنبطاً .

**ثالثاً:** انه رغم ما احاط بشهادة هذا الشاهد من عوامل ضعف فان استعراض المحكمة لها لا يبنى: عن ان المتهمين المنسوب اليهم الانتماء للحزبين الشيوعيين اللذين يقصدان الى قلب نظام الحكم أو تغيير النظم الاساسيه للمجتمع قد استعمالوا القوة أو الارهاب أو اية وسيلة اخرى غير مشروعه أوحتى كان فى مخططهم استعمالها فهو لم يجزم بأن اياً من المتهمين اللذين قابلوا المظاهرات كان موجهاً فى ذلك من الحزب الذى ينتمى إليه كما لم يجزم بان الحزب الشيوعى المصرى كان مشاركاً فى الاحداث ، هذا فضلاً عما سبق ان انتهت إليه المحكمة من اقتناعها بان تلك الاحداث كانت تلقائيه ونتيجة مباشرة لقرارات رفع الاسعار . ولا يمكن ان يدخل بعد ذلك فى مجال استعمال القوة المادية أو المعنوية تعليق مجلة حائط فى جامعه وضعت لها ضوابط محددة أو الخروج فى مسيرة سلميه الى مجلس الشعب للمطالبة ببعض الاصلاحات أو باعتناق المتهمين لهذا التنظيم أو ذاك لفكر معين ما دام لم يصحب ذلك مظاهر العنف والارهاب فى صورة مابية كاستعمال السلاح أو التهديد باستعماله أو ارتكاب فعل من افعال التخريب أو الاتلاف أو تعطيل المرافق . هذا بالإضافة

الى انه لم يرد فى اقوال هذا الشاهد ان ثمة تحريضاً على الاضرار أوالتظاهر ارتكبه هؤلاء المتهمين واتخذ شكل واقعة محددة جازمة سوى ما قرره بشأن التحريض على الاحداث خاصة وانه نفى ان شاهد بنفسه وسمع ورأى ، ومن ثم فإن المحكمة لا توجد فى طيات شهادة هذا الشاهد دليلاً يقينياً او قرينة مقنعة على ان ايا من المخربين الشيوعيين قد توافر فى حقه ركن استعمال القوة أو الارهاب أو غير ذلك من الوسائل غير المشروعة ، وانما جاءت شهادته منقولة المعلومات مركزة على الاستنتاج خالية من الوقائع المحددة التى تقطع بارتكاب المتهمين المنتمين لاي من الحزبين للجريمة التى تضمنها حكم المادة ٩٨ أ من قانون العقوبات .

ثم تناولت المحكمة بعد ذلك شهادة العميد منير السيد محسن رئيس فرع النشاط الشيوعى بالقاهرة فقررت ان اقواله لا تخرج عما رده الشاهد الاول وانه لم يأت بجديد ، وانه لا يستطيع ان يقطع بأن الحزب هو الذى صنع الاحداث ، او ان ما قام به اعضاءه المشاركين فى هذه الاحداث كان بصفه فرديه أو بصفه حزبي ، كما ان هذا الشاهد قد قرر انه لم ينزل بنفسه الى موقع الاحداث بل كان يتلقى المعلومات من زملائه الضباط ومن مصادرهم ، الامر الذى يجعل شهادته شهادة منقولة ، كما انه اعتمد على الاستنتاج عندما تحدث عن الهدف النهائى الذى تقصده التنظيمات الشيوعية والمراحل المختلفة التى تسبق هذا الهدف والوسائل التى يتبعونها ، ومن ثم فإن الشهادة التى ادلى بها هذا الشاهد لا تنهض دليلاً قبل المتهمين المستندة اليهم التهمة التى تضمنتها المادة ٩٨ أ من قانون العقوبات .

واما عن شهادة الشاهد الثالث من ضباط مباحث امن الدولة وهو العقيد عبدالعزيز محمد قمحوى فقد لاحظت المحكمة ان شهادته قد اقتصر على واقعة ضبط المتهم احمد مصطفى اسماعيل وما صدر عنه من اعترافات ،



ولكنها خلت من أية معلومات عن الاهداف التي يسعى اليها حزب العمال الشيوعي الذي ينتمى اليه المتهم الى تحقيقها وعن الوسائل التي يتيح له استخدامها للوصول الى تلك الاهداف .

اما الشاهد الرابع من ضباط مباحث امن الدولة وهو العميد محمد سامي محمود خضير مفتش مباحث امن الدولة ببورسعيد فتخلص شهادته في ان المتهمين صبرى رزق سكراته ومجيد رزق سكراته ومحمد حسن بنوان ومحسن محمد عبدالجواد وعاطف محمد عبدالجواد وآخرين مارسوا نشاطا شيوعيا في مدينة بور سعيد إلا ان شخصا يدعى محمد الشاذلي اتصل به مبلغا عن نشاط المتهمين وتوزيعهم منشورات تتضمن هجوماً على النظام وعلى القرارات الاقتصادية وبعوة الى مقاطعة الاستفتاء الذي اجرى في شهر فبراير سنة ١٩٧٧ ، ويبين من ذلك ان اقوال هذا الشاهد انما جاءت مستقاة من التحريات ومن المصدر محمد الشاذلي وعن طريق الاستنتاج ومع ذلك فان الوسائل التي حددتها الشاهد لبلوغ التنظيم لاهدافه والتي استعملها من استنتاجاته لا يمكن ان تعد استعمالاً للقوة أو التهديد باستعمالها حسب مفهوم المادة ٩٨ ١ عقوبات.

واما الشاهد الخامس من ضباط مباحث امن الدولة وهو المقدم عبدالوهاب احمد زغول فتخلص شهادته في ان تحرياته التي شارك فيها مع غيره من ضباط فرع بنها وما امنتهم به مصائرهم من معلومات كشفت عن ان المتهم محمد كمال عبدالفتاح عضو نشط في حزب العمال الشيوعي وانه يحضر المؤتمرات التي تعرض على اسقاط النظام وإن تقتيش مسكنه اسفر عن العثور على اعداد من مجلة الانتفاض . واستخلصت المحكمة من عرضها لتلك الشهادة انها جاءت مستقاة من التحريات والمصادر ومع ذلك فهي خالية مما يدل على ان حزب العمال الشيوعي في سعيه لإسقاط النظام كان من بين وسائله استعمال القوة والتهديد باستعمالها أو الارهاب وغير ذلك من الوسائل غير المشروعة حسبما اوجبت المادة ٩٨ ١ عقوبات .

وعن الشاهد السادس من ضباط مباحث امن الدولة وهو الرائد ابراهيم عبدالخالق خفاجة فتخلص شهادته في انه كان يتابع المظاهرات التي حدثت في مدينة السويس يوم ١٩/١/١٩٧٧ ، وأنه شاهد ممنوع عتريس عطيه رضوان يقود احدى المظاهرات التي حاولت مهاجمة قسم الاربعين ، وقد جاءت شهادة المقدم احمد فؤاد عبدالغفار رئيس المباحث الجنائية بالسويس متفقة في اجمالها مع ما قرره الشاهد السابق ، والذي يستفاد من شهادة هذين الشاهدين انها انصبت على ما قارفه ممنوع عطيه عتريس من نشاط لأنها خاليه تماماً من اية معلومات عن قيام حزب العمال الشيوعي واهدافه ووسائل تحقيق هذه الاهداف. واما الشاهد السابع من ضباط مباحث امن الدولة وهو الرائد سعد لبيب بدير فقد انصبت شهادته على واقعه ضبط متهمين صدر اذن التيا به بضيظهم وتفتيشهم وكانوا مختبئين في شقة استأجروها بالاسكندرية إلا ان تلك الشهادة قد جاءت خلوا من اية اشارة الى اهداف حزب العمال الشيوعي المدعى ان المتهمين كانوا على علاقة به والى الوسائل المؤدية الى تحقيق هذه الاهداف .

ثم تناول الحكم اقوال الشاهد الثامن من ضباط مباحث امن الدولة وهو الضابط فاخر فؤاد محمد وكان مكلفا يوم ١٩/١/١٩٧٧ بمراقبة التجمعات في حلوان وانه شاهد بعيدان المحطه كلا من المتهمين احمد زكى احمد ومحمد محمد فتحى ومحمد كمال عواد وهم معروفون له بميلهم الماركسيه شاهدهم يقربون المظاهرات ويجمعون الناس ويهتفون ضد قرارات رفع الاسعار وضد نظام الحكم والقائمين عليه ثم اتجهت المظاهرات الى مبنى القسم وحاولوا تحريض المتهمين على الاعتداء على القسم إلا ان استعداد القوات للرد على الاعتداء حال دون ذلك ، ونفى الشاهد ان يكون احداً من المتظاهرين كان يحمل اسلحة أو آلات تخريب . ولاحظت المحكمة ان شهادة هذا الشاهد قد اقتصرت على تحديد نشاط هؤلاء المتهمين يوم ١٩/١/١٩٧٧ إلا انها قد خلت تماماً من

الحديث عن انتمائهم الى حزب أو تنظيم معين وعن اهدافه ووسائله لتحقيق تلك الاهداف .

### **ثالثاً: شهود مصادر مباحث امن الدولة**

ثم تعرضت المحكمة بعد ذلك بالدرس والمناقشة لاقوال شهود مصادر مباحث امن الدولة وهيئة الامن القومي ، إلا انها قبل تعرضها لاقوال هؤلاء الشهود وضعت تقييماً سليماً ومعياراً عادلاً لهؤلاء الشهود . اذ الشاهد المصدر هو الذي يتقدم الى جهات الامن بمعلومات شفوية أو مكتوبة عن نشاط فردي أو حزبي يرى انه معاد ، فإذا رأّت فيه جهات الامن صلاحية أو كفاءة لمواصلة امدانها بالمعلومات اعتبرت مصدراً لها واصدرت اليه تكليفات يؤديها ثم يوالى تقديم تقارير بالمعلومات كتابة أو شفاهة تأخذ طابع الدورية والاستمرار وسواء كان هذا الشاهد المصدر متطوعاً بتقديم المعلومات او قابلاً لمال قل أو كثر يستعين به على اداء مهمته فان شهادته تحوطها عوامل الشك والريبة كما انها تنفقر الى النزاهة والحيدة التي يلزم توافرها لتكون محل ثقة القضاء ، ذلك ان الشاهد المصدر لا بد له ان ينس بين افراد الناس وجماعاتهم ويكسب ثقتهم ويوهمهم بأنه يؤمن بما يؤمنون ويعتق ما يعتقون حتى إذا وثقوا به وبأحوال اسرارهم وخططهم اسرع الى جهات الامن يقدم لها ما تلقاه من افكار ومعلومات وما تسقطه من اخبار وانباء وما لاحظته من تصرفات وهو في اداائه لهذه المهمة قد يتناول تلك المعلومات بالتعديل زيادة أو نقصاً حتى يلبسها لباس العقولية ضماناً لاستمرار صلاحيتها كمصدر وقد يكون مدفوعاً في اداء مهمته بدافع من الانتقام أو الدس أو الاضرار بالغير أو المعاداة لفكر من ينقل عنهم الاخبار والمعلومات ، كما ان ذلك الشاهد وهو يرى نفسه قد حاز ثقة رجال الامن وبالتالي ملتزم وحريص على استمرار صلته بهم قد يخاطله ظل من الاكراه المعنوي يتمثل في وجوب تقديم تقارير دورية قد يضطرا الى اصطناع

ما حوته من معلومات أو تهويلها ، وأخيراً فإن هذا الشاهد المصدر قد يخالطه ذلك الاحساس بالإكراه المعنوي وهو يدلى بشهادته أمام جهات التحقيق وأمام القضاء وذلك بسبب خوف أو رجاء وكل هذه الظروف والملابسات التي تكتنف شهادة هؤلاء الشهود المصابين تجعل تلك الشهادة محل شك في نزاهتها وحيثتها عند الادلاء بها في مجلس القضاء .

وقد بدأت المحكمة باستعراض أول شهود المصادر وهو محمد حاتم زهران وناقشت ما ورد بشهادته وما احاطها من عوامل الضعف والتهالك ، وإن الشاهد قد نفى نفياً قاطعاً أن قاتلوا المظاهرات من المتهمين يومى ١٨ ، ١٩ يناير قد ارتكبوا افعال تخريب أو تحريف أو اتلاف أو حرضوا عليها أو اظهروا سلاحاً أو تعرضوا لرجال الشرطة بل انهم حرضوا كل الحرص على سلمية المسيرات ، كما ان هذا الشاهد في مجال سرده لوسائل الحزب للوصول الى هدفه باسقاط النظام نكرو وسيلة اقناع وخاصة العمال بافكارهم وعقد الاجتماعات والندوات وتعليق مجلات الحائط ، ولا ترى المحكمة ان هذه الوسائل التي عدها الشاهد تتطوى على استعمال القوة سواء في صورها المادية أو المعنوية أو التهديد باستعمالها وانتهت المحكمة الى انها تستبين من عرضها لشهادة محمد حاتم زهران انه مع كونها شهادة صانعة من مصدر تحوطه الريبة وعدم الاطمئنان بنزاهتها وحيثتها فقد اتسمت بصجافة مقتضيات العقول المنطق وشابتها عوامل الضعف والوهن .

وأما عن الشاهد الثانى من الشهود المصادر وهو محمد ابراهيم الشاذلى فتخلص شهادته في ان محمد حسن بنوان قد عرفه بالمتهم رزق سكرانه وآخرين كما سلمه بعض المنشورات لتوزيعها فقام بحرقها واتصل برجال المباحث وأبلغهم بتلك الواقعة وبعد مناقشة استمرت من الثانية عشر صباحاً حتى الثانية من صباح اليوم التالى طلبوا منه مسابقة هؤلاء الاشخاص واملوه

بمبلغ خمسة جنيهات يقوم بالاتفاق منها حتى يستعيد ثقه المتهمين ، وقد لاحظت المحكمة ان هذا الشاهد ومع كونه من الشهود المصادر وتخضع شهادته لتقييم المحكمة وفق المعايير التى سبق ان حديثها فقد ذكر فى اقواله انه تقاضى مبلغ خمسة جنيهات من رجال المباحث للاتفاق منها على المتهمين ليكسب ثقتهم ، كما انه ظل قرابة اربع عشر ساعة فى مبنى المباحث بعضها اثناء الليل لابداء معلوماته وهذا الاستبقاء فى مبنى المباحث تلك الساعات الطوال لابد ان يمثل ضغطا نفسيا عليه يلقي ظلاله من الاكراه الذى يشوب ارادته ولختياره فيما ادلى به من شهادة امام جهات التحقيق ، كما ان تقاضيه مبالغ تقديه ينطوى على تعرضه لإغراء مادى قد يحقزه الى الانحراف بشهادته عن مقومات الحيدة والنزاهة الواجب توافرها فى مجلس القضاء ، هذا بالاضافه الى ان رجال المباحث قد قاموا بتفتيش منزله كمتهم ولوردوا اسمه فى محضر التحريات مما يعمق الشك فى نقاء ارادته من ظلال الاكراه وهو يدلى بشهادته ، ومع ذلك فقد جاءت تلك الشهادة مجهلة بالنسبة لاهداف هؤلاء المتهمين ، كما انه نفى انهم يعززون استعمال القوة لتحقيق اسقاط النظام .

ثم تناولت المحكمة اقوال الشاهد الثالث من الشهود المصادر وهو على السيد محمد سليمان مشالى ، وهذا الشاهد قد صدر اذن النيابة العامة بضبطه وتفتيشه ونفذ هذا الان بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٢ وقد قامت النيابة باستجوابه كمتهم بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٢ وقررت حبسه ثم افادت مباحث امن الدولة بكتايبها رقم ١٦١٥ لسنة ١٩٧٧ المؤرخ ١٩٧٧/٢/١٠ انه من المتعاونين مع الادارة فى متابعة النشاط المعادى فافرجت عنه النيابة فى ١٩٧٧/٢/٢١ وتم بذات التاريخ سؤاله كشاهد فلقد بان حسن ابوالخير جنده كعضو فى الحزب الشيوعى المصرى وانه قد حضر العديد من الاجتماعات التنظيمية حضرها اشخاص كثيرون . وعندما سئل هذا الشاهد امام المحكمة نفى ان يكون حسن

ابو الخير قد حاول تجنيده في الحزب الشيوعي المصري كما نفى عقد اجتماعات تنظيمية

وأما عن الشاهد الاول من مصابر هيئة الامن القومي وهو حسن ابراهيم درويش فقد افاد انه في حوالى سنة ١٩٧١ التقى باحد الشيوعيين القدامى ويدعى احمد عثمان وكان قد زامله من قبل في المعتقل وحاول تجنيده في تنظيم شيوعي جديد فابلى هيئة الامن القومي بذلك فطلبت منه مجاراته وابلاغها بنشاط هذا التنظيم وفعلاً تظاهر بالانضمام وحدثت لقاءات بينه وبين عناصر من هذا التنظيم منهم زكى مراد . كما انه اتصل بتنظيم آخر يدعى الشروق يتزعمه المتهم محمد على عامر الزهار الذى كان يهاجم التنظيمات الشيوعية الاخرى وطلب منه ترشيح من يصلح لاعمال الطباعة وحفظ الارشيف الحزب الشيوعي المصري فابلى هيئة الامن القومي التى رشحت محمد ابراهيم طنطاوى لحفظ الارشيف ومحمد يوسف لاعمال الطباعة وفعلاً قام بتقديمها للحزب ، وقد تساءلت المحكمة كيف يمكن ان يسيغ عقل او يتقبل منطق ان يعمد حزب شيوعي ناشئ يهرس على السرية وتجنب اعين اجهزة الامن الى محاولة تجنيد هذا الشاهد ثم لا يكتفى ذلك الحزب بمحاولة تجنيده بل يصدر اليه تكليفات ذات اهمية وخطوره تتصل بنشاط الحزب وحفظ وثائقه وابواقه؟ كما ان مضمون احاديث هذا الشاهد وروايته عندما تتطرق الى اهداف الحزب الشيوعي المصري ووسائل تحقيق هذه الاهداف لا يكشف بصورة واضحة عن حقيقة هذه الاهداف ووسائل تحقيقها إذ لم يرد باقوال الشاهد لجوء الحزب الى استعمال القوة .

اما الشاهد الثانى من مصادر هيئة الامن القومى وهو محمد ابراهيم طنطاوى فقد قرر امام المحكمة انه موظف بالمخابرات العامة الى جانب عمله كرئيس لادارة تموين مدينة نصر وتخلص اقواله فى ان هيئة الامن القومى عرضت عليه ترشيحه لحفظ الارشيف الخاص بالحزب طبقاً لطلب حسن درويش وانه تم ترتيب لقاء بينه وبين المتهم عبدالقادر احمد شهيبي فى احدى المحلات العامة ضم خلاله الى عضوية الحزب ثم عرض عليه شهيبي حفظ ارشيف الحزب لديه ويعد موافقته تم اللقاء فى سيارة كان من ركبائها المتهم محمد محمود توفيق وكان الارشيف بها وطلبوا منه احراق بعض الاوراق وتم نقل الحقائق الخمسة الى شقته ثم قام هو بتسليم هذه الحقائق الى ادارة المخابرات العامة . وقد لاحظت المحكمة ان كثيراً من الوقائع التى ذكرها هذا الشاهد لا يمكن اساعتها عقلاً أو قبولها منطقاً واول هذه الوقائع هى اقدام قيادة الحزب على حفظ الارشيف لدى ذلك الشاهد مع حداثة صلاته باعضائه وذلك رغم خطورة هذه الاوراق واحتوائها على نشاطات الحزب وخططه واسماء قياداته وعضائه ، والواقعة الثانية هى واقعة استلام الارشيف وتسليمه، ذلك انه من غير المعقول ان تسمح سيارة صغيرة فولكس فاغن اربعة افراد وتسع فى نفس الوقت خمس حقائق ، كما ان الرواية التى ذكرها الشاهد عن طريقة تسليم المخابرات العامة لهذه الحقائق ونقل الارشيف اليها عن طريق القاتل من الدور الرابع الى ارضية الشارع هو أمر لا يتقبله عقل فضلاً عن احتمال ان يتناثر ما بها من اوراق نتيجة الارتطام بالارض ، وازدادت المحكمة انه بالرغم من مما شاب شهادة ذلك الشاهد من مجازفة للعقل والمنطق فى بعض المواضع فانه بالنسبة للوسائل التى يحقق بها الحزب الشيوعى اهدافه لا يدخل فيها استعمال القوة او التهديد باستعمالها

وبالنسبة للشاهد الثالث من مصادر هيئة الامن القومى وهو مصطفى احمد يوسف فتخلص شهادته الى أن احد ضباط المخابرات قد عرض عليه ان يقوم بمهمة وطنية وهى التقدم الى تنظيم شيوعى على انه يجيد اعمال الطباعة

ويساير اعضاء الحزب ويقدم تقارير عن نشاطهم قوافق والتقى عن طريق حسن ابراهيم درويش باحد اعضاء الحزب وهو عبدالقادر احمد شهيبي الذي جنده وعرض عليه حفظ آلة طباعة بمسكنه ، وفعلاً تم احضارها ووضعها بالمسكن تحت ملاحظة رجال المخابرات الذين اخذوا الآلة ، ونفى الشاهد المذكور انه تم طبع أية مجلات أو اوراق عليها . اما حديثه عن اهداف الحزب ووسائله فقد جاء مرسلاً غير محدد الوقائع وتضمن قصد الحزب اقامة الحكم الشيوعي عن طريق ايراز مشاكل العاملين وليس في تلك الوسائل التي ردها الشاهد ما يشير الى استعمال القوة أو الارهاب أو الوسائل الأخرى غير المشروعه .

#### **رابعاً: شهادة الشهود الآخرين**

واما عن الشاهد محمد عز الدين شلبي الشهير بمحمد نجيب وهو من الشهود من غير رجال المباحث والمصادر فقد قدم لاداء الشهادة من قبل مباحث امن النolle امام النيابة طبقاً لما هو ثابت بمحضرها المؤرخ ١٩٧٧/٢/٣ وادلى في هذا المحضر بالتفاصيل التي تمت بثلاث ندوات عقدت بمدرج فلسطين بكلية الهندسة جامعة عين شمس وما حدث يوم ١٩٧٧/١/١٨ في هذه الكلية . وعندما مثل هذا الشاهد امام المحكمة بجلسة ١٩٧٩/٤/٧ قرر انه خلال شهر فبراير ١٩٧٧ حضر رجال المباحث الى منزله واصطحبوه الى مبنى المباحث العامة وواجهوه ببعض الاتهامات وقاموا باحتجازه لليوم التالي وناقشوه حول نشاطه ولم يكن يعرف وضعه هل هو شاهد أم متهم ثم اخذوه الى النيابة العامة حيث ادلى باقواله ثم علم انه اعتبر شاهداً ، ولاحظت المحكمة ان هذا الشاهد عند مثوله امامها لم ينكر شيئاً من المعلومات التي ادلى بها امام جهات التحقيق وعلل ما صدر منه من اقوال حينذاك بأنه تعرض لضغط من رجال المباحث الذين اخذوه من منزله الى مبنى المباحث العامة واحتجزوه لليوم التالي وتحت تأثير هذه الضغوط ادلى بتلك المعلومات وليس في وسع المحكمة إلا ان تأخذ ما قرره امامها من تعرضه لضغط معين مأخذ الاعتبار ذلك انه ان صح



ما قرره فإن شهادته يكون قد لابسها اكراه نفسى تمثل فى أخذه الى مبنى المباحث واحتجازه واستجوابه ومثل هذا الاكراه يفقد هذه الشهادة اهم مقوماتها وهى صبورها واختياراً ممن ادلى بها وهى لا تعتبر كذلك إذ صدرت اثر اكراه اياها كان نوعه وكثنتا ما كان قدره . والمحكمة وهى تتخذ فى اعتبارها ما قرره الشاهد من تعرضه لإكراه ترى انه ليس هناك من ظروف هذا الشاهد وملابسات شهادته ما يقتع باختلافه لتلك الرواية .

ثم تناولت المحكمة بعد ذلك الدليل المستمد من اعترافات بعض المتهم واستعرضت اعترافات هؤلاء المتهمين توصلأ الى تقييم هذه الاعترافات والتعرف على مدى قوتها فى مجال التليل على ثبوت الاتهام .

#### **خامساً: اعترافات المتهمين**

وبدأت المحكمة بتناولها اعتراف المتهم احمد مصطفى اسماعيل الذى ادلى به فى محاضر تحقيق النيابة وان كان قد انكرها عند مثوله امام المحكمة ، وتخلص اعترافاته فى انه قد تم تجنيده عضواً فى حزب العمال الشيوعى المصرى وانه قد حرر منشورين بإرادته الفردية نون تكليف حزى وقام بتوزيعها على عمال شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى دعا فيها الى اسقاط نظام الحكم القائم . والذى استخلصته المحكمة من اعترافات المتهم انه قد حدد هدف حزب العمال الشيوعى باسقاط نظام الحكم القائم ولكنه عند تحديد الوسائل لتحقيق هذا الهدف ذكر تارة انها ثورة الطبقات الشعبية ضد النظام بما يحقق الضغط والقضاء عليه ثم ذكر تارة اخرى ان احد اعضاء هذا الحزب حدد الوسائل بتغيير عقلية العمال واث روح الكراهية ضد النظام أما رايه الخاص فقد كان التضال اليمقراطى هو السبيل لتحقيق الهدف ، ومفاد ذلك انه قد توصل الى تحديد وسائل الحزب لاسقاط النظام عن طريق الاستنتاج وطريق تلقي المعلومات وهو امر لا يمكن ان يعتد به كدليل يقينى وجازم على ثبوت الاتهام خاصة وان معلومات هذا المتهم عن وسائل الحزب قد جاءت مجهلة

عارية من التحديد والوضوح ومن ثم فإن الاعترافات التي ادلى بها في تحقيقات النيابة العامة لا تتضمن بين طياتها ما يقطع بأن حزب العمال الشيوعي يسعى الى تحقيق اهدافه عن طريق استعمال القوة أو الارهاب أو الوسائل الاخرى غير المشروعة .

واما عن المتهم الثاني المعترف في تحقيقات النيابة فهو عبدالحكيم تيمور الملواني الذي قرر انه يعتقد الفكر الماركسي ويناضل من اجل حق الشيوعيين في تشكيل حزب لهم يعمل من اجل صالح الجماهير وعندما تمتلك الجماهير وعيها سوف تنتزع حقوقها وتخلق المجتمع الذي لا يوجد به استغلال اقتصادي أو سياسي أو فكري وإن الجماهير سوف تحدد وسائلها اثناء حركتها ، واضاف أنه لم ينضم الى أي حزب أو تنظيم ، وقد خلصت المحكمة الى ان اقوال هذا المتهم خالية تماما من اية مطومات او وقائع عن قيام احزاب سرية ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو قلب النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية عن طريق استعمال القوة أو الارهاب أو اية وسيلة اخرى غير مشروعة.

واما عن المتهم الثالث المعترف وهو هشام عبدالفتاح ابراهيم فقد قرر في تحقيقات النيابة ان نشاطه يتمثل في مناقشات مع بعض اصدقائه حول الديمقراطية والمشاكل الاقتصادية وأنه لا يعتقد فكراً سياسياً معيناً بل يقرأ في مختلف الاتجاهات وأنه يرى انه لا بد من خطوات على طريق الديمقراطية مثل تقرير حرية تكوين الاحزاب وان التغيير يجب ان يتم من خلال الوسائل الدستورية ، وقد اضاف ان المتهم مصطفى على الخولي قد اطلعه على بعض نشرات الانتفاض واخبره انها تصدر عن حزب العمال الشيوعي المصري وأنه حزب سرى يتبنى الفكر الماركسي ويهدف الى تغيير الاوضاع القائمة عن طريق ثورة شعبية وأنه قد علم باهداف الحزب ووسائله من الاعداد التي قرأها من مجلة الانتفاض . وقد خلصت المحكمة الى ان اقوال هذا المتهم قد جاءت منقولة

مما أخبره بها أحد المتهمين عن أهداف حزب العمال الشيوعي ووسائل تحقيق هذه الأهداف وكذلك مما استنتجته من قراءاته لمجلة الانتفاض ، ولا يمكن للمحكمة أن تستخلص من مثل هذه المعلومات التي تضمنتها اعترافات المتهم والتي اعتمدت على النقل والاستنتاج دليلاً قاطعاً يطمئن إليه وجدانها ويقوم عليه عقيدتها في تحقيق ركن القوة الذي نصت عليه المادة ١٩٨ عقوبات .

أما المتهم الرابع المعترف فهو رزق الله بولاس رزق الله الذي قرر في تحقیقات النيابة بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٠ أنه أثناء سيره بالطريق قابله المتهم محمد الطيب أحمد على وكان يوزع منشورات على العمال الخارجين من مصنع الوابلي وأخبره أن تلك المنشورات تهاجم القانون الذي يتم الاستفتاء عليه وسلمه بعض المنشورات فقام بتوزيعها وقد قبض عليه بعض العمال وحينئذ اكتشف أن المنشور صادر عن حزب العمال الشيوعي ونفى أنه يعتنق فكراً سياسياً معيناً أو ينضم لحزب سياسي وأنه لم يعلم بأمر حزب العمال الشيوعي إلا عن طريق الصحف ، وعند سؤاله أمام النيابة بتاريخ ١٩٧٧/٢/٧ عدل المتهم عن اعترافاته وقرر أنه ادلى بتلك الاعترافات تحت التهديد الذي تعرض له من قبل رجال مباحث أمن الدولة إذ وقع عليه اعتداء بالضرب والتهديد بتشريد والده ، ولا ترى المحكمة في تلك الاعترافات التي ادلى بها المتهم ثم عدل عنها بعد ذلك أية إشارة من قريب أو بعيد إلى الأهداف التي يسعى حزب العمال الشيوعي إلى تحقيقها والوسائل التي توصله إلى تلك الأهداف .

والتهمة الخامسة المعترفة هي أكرام يوسف خليل وقد قررت بالتحقيقات أنها تنتمي إلى أسرة الشهيد عبد الكريم الجراحي بكلية الاقتصاد كما أنها عضو بنادي الفكر الاشتراكي التقدمي وقد شاركت في مسيرة يوم ١٩٧٦/١١/٢٥ إلى مجلس الشعب وكانت مسيره سلميه ولكنها لا تعتنق فكراً سياسياً معيناً ، ولا تنتمي لأي حزب ، وقد أوضحت المحكمة أن أقوال هذه المتهمه خالية تماماً من الحديث عن قيام تنظيم سياسي من وسائله استعمال القوة لتغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية .

والمتهم السادس المعترف هو محمد حسن بنوان وقد قرر عند سؤاله امام النيابة بتاريخ ٧٧/٢/١٠ انه تعرف على المتهم صبرى رزق سكرانه والتقى معه فى افكاره الاشتراكيه وسلمه بعض المنشورات ولما لم يعجبه ماورد بها احرقها، ثم سلمه مجلة الانتفاض وبعض المنشورات لتوزيعها وكانت صادرة عن حزب العمال الشيوعى وتدعو الى مقاطعة الاستفتاء وقام بتوزيعها فعلاً ونفى اشتراكه فى الحزب أو معرفة شئ عن قيادته ، ثم تقدم بطلب الى النيابة يطلب فيه سماح اقواله وعندما اعيدت مناقشته بتاريخ ٧٧/٢/١٠ قرر ان الاعترافات التى ادلى بها من قبل كانت قد صدرت منه بسبب التهديد والاعتداء الذى تعرض له من احد الضباط ، ومع ان ذلك المتهم قد عدل عما اعترف به ، فإن المحكمة انتهت الى ان هذه الاعترافات قد جاءت خالية من الحديث عن اهداف حزب العمال الشيوعى والوسائل التى يحقق بها هذه الاهداف وبالتالي فلا يعمل عليها فى مجال التدليل على اتهام انشاء تنظيم يرمى الى تغيير النظام الاجتماعى .

والمتهم السابع المعترف هو محسن محمود عبدالمجيد ابوسمره وقد سئل بتاريخ ١٩٧٧/٢/١١ - بمعرفة النيابة العامة فقرر ان المتهم محمد حسن بنوان عرفه بالمتهم صبرى رزق سكرانه الذى كان يتحدث عن المظاهرات وضرورة اللجوء اليها لإثارة الجماهير ، كما سلمه منشورات عن طريق محمد حسن بنوان وكذلك مجلة الانتفاض ولكنه احرقها بعد قراءتها لخطورتها ، كما ذكر انه كان يعلم ان صبرى سكرانه عضو فى حزب العمال الشيوعى الا انه لم يطلب منه الانضمام الى هذا الحزب ولم يحدثه عن مبادئ واهدافه ، وقد استخلصت المحكمة من اقوال هذا المتهم رغم عدوله عنها بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٠ معللا صدورها منه بما تعرض له من اعتداء من رجال المباحث ، انها قد جاءت خالية من الحديث عن الوسائل التى يحقق بها الحزب اهدافه مما يجعلها غير منتجة فى مجال التدليل على ثبوت التهمة الاولى الواردة بقرار الاتهام .

والمتهم الثامن المعترف هو خليفة شاهين الذى ادلى باعترافاته امام النيابة

بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٤ وتخلص في ان احد الدبلوماسيين بسفارة اليمن النيمقراطية عرفه بمن يدعى كمال الذي علم منه انه ضمن تنظيم شيوعي مصري يطلق عليه حزب العمال الشيوعي المصري الذي يرى انه قبل الوصول الى الثورة الاشتراكية يجب تحقيق الثورة الوطنية النيمقراطية عن طريق اطلاق الحريات وتشكيل مختلف الطبقات منظماتها المستقلة وتشكيل البرلمان الشعبي المنتخب من كل الشعب ووجوب وجود حزب شيوعي يمثل طبقة العمال وانه عرفه على عناصر اخرى من ذات التنظيم وتبادل معه النشرات والمطبوعات ومنها مجلة الانتفاض وشيوعي مصري وانه سلمه معونه قمرها مائة جنيه لهذا الحزب كما سلم كمال صندوق يعتقد ان بداخله آلة طباعة . وفاد هذا الاعتراف ان هناك اتصالات بين هذا المتهم واشخاص ينتمون الى حزب العمال الشيوعي المصري وان هدف هذا التنظيم هو تحقيق الثورة الاشتراكية عن طريق اطلاق الحريات وتمكين الطبقات من تشكيل تنظيمات مستقلة ومنها التنظيم الشيوعي وقيام برلمان منتخب من كل الشعب وهذه الوسائل لا تتطوى على استعمال القوة أو الارهاب أو الوسائل الاخرى غير المشروعة بل انها لاتعارض مع الوسائل الدستورية والقانونية .

#### **سادسا: الأوراق والنشرات والمطبوعات**

ثم تعرضت المحكمة بعد ذلك الى المضيوطات المقدمة في الدعوى والتي قامت المحكمة بفض ما ارسلته النيابة من احراز محتوية عليها والتأكد من سلامة اختتامها وهي تنقسم : قسم تقدم به رجال المباحث العامة مرفقا بالمحاضر ومذكرات المعلومات وغيرها من الأوراق التي قدموها الى نيابة امن الدولة العليا خلال التحقيقات التي اجرتها ، والقسم الثاني هو الذي ضبط مع المتهمين عند تفتيش اشخاصهم ومساكنهم . فبالنسبة للقسم الاول فهو عبارة عن اعداد من مجلة الانتفاض والانتصار وغيرها وكان الغرض من تقديمه هو تعزيز المعلومات التي تضمنتها محاضر رجال المباحث العامة ومذكراتهم بشأن نشاط الاحزاب الشيوعية وبورهم في لحدث ١٨ ، ١٩ يناير وما تلاها من

أحداث وأهداف هذه الأحزاب والوسائل التي تحقق تلك الأهداف . ولم يرد بتلك المحاضر والمذكرات ان تلك الاوراق والنشرات قد ضبطت مع متهم بعينه أو في منزل احد المتهمين كما لم يرد انها ضبطت في مقر اى من هذه الاحزاب أو في مكان اعد للاجتماع ، ومفاد ذلك ان اى من تلك الاوراق لا يمكن نسبتها الى متهم بعينه أو الى حزب من الاحزاب التي تناولتها التحقيقات في هذه الدعوى ومن ثم فهي اوراق مجهولة المصدر وذلك حتى يفرض ان رجال المباحث قد حصلوا عليها من مصادرهم التي تمدهم بالمعلومات ، تلك المصادر التي احاطت بها السرية ولم تقصص عنها الاوراق وبالتالي فان هذه الاوراق لا يمكن ان تساق كدليل أو حتى قرينة قبل المتهمين .

وفيما يتعلق بالاوراق التي تم ضبطها في حوزة المتهمين ، فقد اوضحت المحكمة ان المادة (٥٦) من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على ان توضع الاشياء والاوراق التي تضبط في حوز مطلق وتربط كلما امكن ويختص عليها ويكتب على شريط داخل الختم تاريخ المحضر المحرر بضبط تلك الاشياء ويشار الى الموضع الذي حصل الضبط من اجله ، كما تنص المادة (٥٧) من ذات القانون على انه لا يجوز فض الاختام الموضوعه طبقاً لاحكام المادتين ٥٢ ، ٥٦ إلا بحضور المتهم أو وكيله ومن ضبطت عنده الاشياء أو بعد دعوتهم لذلك . وازدادت المحكمة انه من المقرر ان قانون الاجراءات الجنائية اذ نظم في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ منه اجراءات التحريز قد قصد بها المحافظة على الدليل فحسب ولم يترتب اى بطلان على مخالفتها ، ومن ثم فالرجوع في سلامة هذه الاجراءات هو اطمئنان محكمة الموضوع بها ، كما انه قصد من تلك الاجراءات تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في اثباتات .

ومن حيث انه بالنسبة لما تزخر به اوراق الدعوى من مضبوطات تم ضبطها في حوزة المتهمين فإن المحكمة تلاحظ عليها ملاحظات ثلاث :

اولاً- ان كثيراً منها قد قدم الى النيابة العامة لكون اتباع اجراءات التحريز

**ثانياً-** ان كثيراً منها لم يقدم الى النيابة العامة فور اتمام اجراءات الضبط بل تراخى تقديمه فترات طالت في كثير من الاحيان

**ثالثاً-** ان وصف رجال الضبط لما تم ضبطه قد جاء مخالفاً لوصف النيابة لذات المضيوبات عدداً ونوعاً .

وقد استعرضت المحكمة بعد ذلك بعض الامثلة مصداقاً لتلك الملاحظات قبل ان ترتب عليها رأيا حول مدى صلاحية تلك المضيوبات كدليل في الدعوى بصفة عامة . ووضحت المحكمة بعد هذا الاستعراض التفصيلي ان ذلك كله يقوم معه احتمالات التداخل بين المضيوبات بحيث تختلط المضيوبات التي تم ضبطها مع احد المتهمين مع تلك التي ضبطت مع متهم آخر بطريق الخطأ أو السهو ، كما تقوم ايضا احتمالات العبث بها اثناء تواجدها بمباني اجهزة الشرطة واثاء نقلها الى مبنى النيابة العامة ، كل ذلك من شأنه ان يوهن الدليل المستمد من تلك المضيوبات وتضعف من قوته التديلي في مجال الإثبات .

ثم تناولت المحكمة بالدراسة تلك المضيوبات التي قامت بفرض احرازها المحتوية عليها وتبين لها انها تشمل انواعا ثلاثة : أولاً: الكتب . ثانياً: المجلات والنشرات والبيانات . ثالثاً : الاوراق الخطيه .

وبالنسبة للكتب المضيوبه اسفر استعراض المحكمة لها انها كتب يتم عرضها بالاسواق وليس بالاوراق من دليل على منعها من التداول وبالتالي فإن حيازتها لا تشكل جريمة كما انه لا يمكن ان يستخلص من موضوعات هذه الكتب أو ما تحويه من افكار دليلاً أو قرينة على ان من ضبطت في حيازته ينتمى الى تنظيم او جمعية ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات ولذلك فإن المحكمة تستبعد الكتب المضيوبه ولا تعول عليها تماماً في مجال الإثبات .

وقد قامت المحكمة باستعراض للمضيوبات التي ضبطت مع المتهمين سواء منها ما هو مطبوع أو مخطوط واوردت مقتطفات تمثل اهداف الحزب الشيوعي المصري وحزب العمال الشيوعي المصري ووسائلهما لتحقيق هذه

الاهداف ، واستبان ان تلك الاهداف كانت اما باسقاط السلطة أو تغييرها ، اما الوسائل فإن بعض المضبوطات قد حددتها بطريق البرلمان المنتخب انتخاباً حراً مباشراً وحدها البعض الآخر بتحقيق الحريات السياسية والديمقراطية وحق تكوين الاحزاب السياسية وحرية الصحافة والتعبير والنشر وحق الاضراب والتظاهر وعقد الاجتماعات والنوats ، وهذه الوسائل التي تحدثت عنها تلك المضبوطات من اجل تحقيق اهداف التنظيم لا يمكن اعتبارها من قبيل استعمال القوة أو التهديد باستعمالها أو الارهاب أو غيرها من الوسائل غير المشروعة ، بل ان بعض تلك المضبوطات عندما تحدثت عن وسائل التغيير قد اعتبرت ان واقع الحركة الثورية المصرية مازال يشهد مرحلة ميلاد جديد وهو لذلك عاجز عن تحقيق هدف الاطاحة بالسلطة فى المدى القصير ، ومن ثم فإن ما تستخلصه المحكمة ان تلك المضبوطات برمتها رغم عوامل الوهن التي اكتنفتها والتي تتمثل فى عدم اتخاذ اجراءات التحريز والتراخى فى ارسالها الى جهات التحقيق والخطأ فى ذكر اوصافها عدداً وموضوعاً ومع قيام احتمالات التداخل والخطأ والعبث فإنها قد جاءت خالية من دليل يقينى أو قرائن أو دلائل على توافر ركن القوة الذى نصت عليه المادة ٩٨ ١ عقوبات .

### **سابعاً: التسجيلات**

وانتقلت المحكمة بعد ذلك الى الدليل المستمد من التسجيلات فقررت انه من المقرر قانوناً أن التسجيلات الصوتية تعتبر من قبيل القرائن القضائية ولكي تكون لها حجية فى مجال الاثبات الجنائى فإنها يجب ان تساند ادلة قائمة فى الدعوى أو تتضامن مع قرائن اخرى تعززها ، واذ سبق للمحكمة ان عرضت بالبحث لأدلة الدعوى من شهادة الشهود والمضبوطات وانتهت الى خلوها مما يفيد على وجه القطع واليقين ان حزب العمال الشيوعى والحزب الشيوعى المصرى قد قصدا الى سيطرة طبقة اجتماعية أو الى قلب نظم الدولة الاساسية وكان استعمال القوة والارهاب أو اية وسيلة اخرى غير مشروعة ملحوظاً فى



ذلك فإن التسجيلات كقريئة قضائية لا يمكن ان يطمئن اليها وجد ان المحكمة في ثبوت تهمتي انشاء حزب العمال الشيوعي والحزب الشيوعي المصري استناداً اليها خاصة وان الاصوات تتشابه بما لا يمكن الجزم بنسبة صوت في تسجيل الى الشخص المدعى بصوره منه على وجه اليقين ، كما ان التقدم العلمى فى تلك المجالات قد جعل من الممكن احدث تعديلات فى تلك التسجيلات بالحذف والاضافة والاسخال واعادة ترتيب الاحاديث بما يمكن من تغيير المعنى رأساً على عقب ، ومع ذلك فإن المحكمة بمراجعتها لتقريغ التسجيلات تبين لها ان التقريغ قد تم بمعرفة مباحث امن النولة خلافاً لما هو مقرر قانوناً فى المادة ٢٠٦ اجراءات جنائيه من ان النيابة العامة هى صاحبة الحق فى الاطلاع على التسجيلات على ان يتم هذا بحضور المتهم كلما امكن ذلك مما يجعل قيام المباحث بتقريغ تلك التسجيلات وبالتالي الاطلاع عليها لا يتفق مع حكم القانون

### **ثامناً : الصور الشمسية**

ومن حيث انه بالنسبة للصور الشمسية التى قدمت فى الدعوى تدليلاً على ثبوت الاتهام قبل من اسندت إليهم تهمة انشاء تنظيم يعمل على قلب نظام الحكم ، فإن تلك الصور يمكن اعتبارها من قبيل قرائن الاحوال التى لا بد ان تتضمن مع ادلة او قرائن اخرى بما يعززها ويدعمها ، ومن خلال هذا التقييم لتلك الصور الشمسية فقد استبان للمحكمة من مطالعتها لتلك الصور ومقارنتها بالاشخاص المسندة اليهم لم ترجح حتى احتمال ان تكون قد التقطت لهم ، هذا بالضافة الى ما هو معروف من امكان احدث تغيير وتعديل فى الشكل والملامح بتنيحها الاساليب العلمية الحديثة وفضلاً عن ذلك كله فإن هذه الصور لا تنبئ بذاتها عن مكان وزمان وملابس التقاطها وعلى ذلك فإن تلك الصور لا يعتد بها فى مجال التدليل على ثبوت الاتهام ولذلك فالمحكمة تطرحها اطراحاً .

وحيث ان المحكمة قد استعرضت وناقشت ادلة الاتهام بالنسبة للثمتين

الاولى والرابعة وهى تهمنى انشاء وتنظيم حزب العمال الشيوعى المصرى وانشاء وتنظيم الحزب الشيوعى المصرى وتبين لها ان كلا من تلك الادلة والقرائن والدلائل قد جاءت خالية مما يقطع بطريق الجزم واليقين ان أيا من حزب العمال الشيوعى او الحزب الشيوعى المصرى يرمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو الى القضاء على طبقة اجتماعية أو الى قلب نظم الدولة الاساسيه الاجتماعيه أو الاقتصادية أو الى هدم اى نظام من النظم الاساسيه للهيئة الاجتماعيه وكان استعمال القوة أو الارهاب أو اية وسيلة اخرى غير مشروعه ملحوظاً فى ذلك حسبما استلزمت المادة ٩٨ أ عقوبات ، أو ان أيا من هذين التنظيمين قد حاول بالقوة قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهورى أو شكل الحكومة وهو الفعل المؤثم بمقتضى المادة ١/٨٧ عقوبات ، فالشهود من رجال مباحث امن الدولة قد قامت شهادة فريق منهم على الاستنتاج والاستنباط على المعلومات المسجلة لديهم عن المتهمين والتنظيمات المعاييه وتلك التى يمدهم بها مصابريهم ، ومع ذلك فقد خلت مما يفيد ان القوة والارهاب والوسائل غير المشروعه من بين الوسائل التى يركن اليها المتهمين فى تغيير نظام الحكم . وترتبياً على كل ما سلف ذكره فإن الاساس الذى تقوم عليه كلا من التهمتين الاولى والرابعة (انشاء وتنظيم حزب العمال الشيوعى وانشاء وتنظيم الحزب الشيوعى المصرى) ، يكون قد انهار تماماً لعدم توافر ركن القوة المنصوص عليه فى المادة ٩٨ أ عقوبات وتختلف اركان الجريمة التى نصت عليها المادة ١/٨٧ عقوبات ويتعين القضاء ببرلّة المتهمين من الاول حتى الثمانين عدا المتهمين الثالث (طلعت معاذ رميح) والثامن (احمد مصطفى اسماعيل) والعاشر (سيد احمد حقنى) والخامس عشر (محمد هشام عبدالفتاح) والرابع والاربعين (محمد حسن بنوان) والسابع والاربعين (محمد كمال عبدالفتاح) والخامس والخمسين (عدلى محمد احمد عليوه) والسابع والخمسين (الطفى عزمى مصطفى) من التهمة الاولى المسندة اليهم ، وبراءة المتهمين من الخامس

والثمانين حتى الحادى والعشرين بعد المائة عدا السابع والثمانين (مبارك عبده فضل) من التهمة الرابعة المسندة اليهم .

اما المتهمون الثالث والثامن والعاشر والخامس عشر والرابع والاربعين والسابع والاربعين والخامس والخمسين والسادس والخمسين والحادى والثمانين المسندة اليهم التهمة الاولى والمتهمين السابع والثمانين والثانى والعشرين بعد المائة المسندة اليهم التهمة الرابعة فإنه وأن كانت المحكمة قد انتهت الى أن الافعال التى ارتكبوها وتضمنها امر الاحالة فى التهمتين الاولى والرابعة لا تتوافر بالنسبة لها اركان هاتين الجريمتين إلا أن تلك الافعال تشكل جرائم اخرى تضمنتها نصوص فى قانون العقوبات ، مما يستوجب أن تسبغ المحكمة عليها الوصف القانونى السليم وتنزل عليها حكم القانون صحيحا وهو ما سوف تعالجه فيما هوأت من ملونات حكمها فى هذه الدعوى .

### **عن التهمة الثانية والثالثة**

#### **الاتصال بحزب العمال الشيوعى المصرى**

ومن حيث أنه بالنسبة للتهمة الثانية المسندة للمتهمين الثانى والثمانين (خليفه شاهين خليفه) والثالث والثمانين (جمعه راشد جمعه) عن اتصالهما بحزب العمال الشيوعى المصرى لاغراض غير مشروعة وبهدف التشجيع والمعاونه بأن اجريا اتصالات منظمة ببعض عناصره لتبادل نشراته ومطبوعاته السرية مع عدد من منظمات الرفض العربية الاخرى كما امداد هذه العناصر بمبالغ مالىة بقصد دعم نشاط الحزب فى البلاد ، وبالنسبة للتهمة الثالثة المسندة للمتهم الرابع والثمانين (محمد عوض خميس عوض) عن اتصاله غير المشروع بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى بقصد التشجيع والمعاونه بأن أوى عدداً من عناصره المصابين يشأتهم اوامر بالضبط والتفتيش بقصد تمكينهم

من الهرب ومواصلة نشاطهم الحزبي في خدمة اهداف هذا الحزب فإن هاتين التهمتين تستلزمان ان تكون المنظمة التي يجرى الاتصال بها اتصالا غير مشروع وامدادها بالاموال ومعاونتها بالتشجيع - ان تكون هذه المنظمة ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو القضاء على طبقة اجتماعية وإلى قلب نظم الدولة الاساسيه وان يكون استعمال القوة أو الارهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظاً في ذلك وإذ انتهت المحكمة فيما سبق الى تخلف ركن القوة من الجريمة التي تضمنتها التهمة الاولى من قرار الاحالة ونصت عليها المادة ٩٨ أ من قانون العقوبات فإن هاتين التهمتين الثانية والثالثة تضحيان وقد انهار اساسهما القانوني مما يقتضى الحكم ببراءة المتهمين الثانى والثمانين والثالث والثمانين والرابع والثمانين .

### عن التهمة الخامسة

#### الترويح لتغيير مبادئ الدستور

ومن حيث انه بالنسبة للتهمة الخامسة المسندة الى المتهمين من الاول حتى الثانى والعشرين بعد المائة عدا المتهمين الثانى والثمانين حتى الرابع والثمانين والتي نسب اليهم فيها انهم روجوا لتغيير مبادئ الدستور الاساسيه وهم النظم الاساسية الاجتماعية والاقتصادية للهيئة الاجتماعية باستعمال القوة والعنف والوسائل الاخرى غير المشروعة بأن انضموا لمنظمى حزب العمال الشيوعى المصرى والحزب الشيوعى المصرى سالفى الذكر وللتين تروجان بوسائل الدعاية والإثارة لما تقدم سعياً إلى فرض النظام الشيوعى وحاز بعضهم نشرات ومطبوعات ومحررات أخرى صادرة عن هاتين المنظمتين تتضمن التحجيد والدعاية لمبادئها واهدافها يقصد ترويجها بين افراد الجمهور مما ينطبق عليه حكم المواد ٩٨ ب ، ٩٨ ب مكرر ، ١٧١ ، ١٧٤ ثانياً عقوبات فإن هذه الجريمة تستلزم وفق المواد سالفة الذكر ان تكون المنظمة التى يتم الترويج لها وحيازة المطبوعات والنشرات التى تتضمن التحجيد والدعاية لها قصدا الى تغيير

مبادئ الدستور الاساسيه وهدم النظم الاساسية الاجتماعية والاقتصادية للهيئة الاجتماعية وفرض النظام الشيوعي - هذه المنظمة لايد ان تكون وسائلها لتحقيق تلك الغاية استعمال القوة والعنف أو الوسائل الاخرى غير المشروعة واذ سبق للمحكمة ان خلصت الى تخلف ركن القوة فإن تلك التهمة تضحى منهارة الاساس ويتعين بالتالى القضاء ببراءة المتهمين من الاول حتى الثانى والعشرين بعد المائة عدا الثانى والثمانين والثالث والثمانين والرابع والثمانين من التهمة الخامسة .

### عن التهمة السابعه

#### محاولة قلب نظام الحكم

ومن حيث انه بالنسبة للتهمة السابعه المسنده للمتهمين من التاسع عشر بعد المائة حتى السابع والخمسين بعد المائة والتي نسب إليهم فيها انهم ارتكبوا جريمة محاولة قلب نظام الحكم المقرر فى البلاد بالقوة وما نشأ عنها من الجنايات مما هو مشار إليه بالتهمة الاولى بأن انضموا الى غيرهم من العناصر الشيوعية سائلة الذكر باحداث الاضطرابات والقتال يومى ١٩/١/١٩٧٧ بمساهماتهم فى تكبير وقيادة مظاهرات ومسيرات معادية تالفت خلال هذين اليومين قاصدين من ذلك اشعال فتته عامه تقضى الى اندلاع ثورة شعبية للإطاحة بالسلطة الشرعيه واحبطت محاولتهم نتيجة تصدى السلطات لها مما ينطبق عليه المادة ١/٨٧ عقوبات ، فإن المحكمة فى تعريضها لاحداث ١٩/١/١٩٧٧- قد انتهت الى اقتناعها بأن تلك الاحداث كانت نتيجة مباشرة للقرارات الاقتصادية برفع الاسعار ومتصلة بها اتصال العلة بالمطلوب وانها حدثت بصورة تلقائية دون ان يقع تحريض أو تكبير ادى الى حدوثها وبالتالي فإن الركن المادى لتلك الجريمة يكون منهارة الاساس غير قائم على سند من وقائع الدعوى ومجريات احداث هذين اليومين مما يقتضى الحكم ببراءة المتهمين من التاسع عشر بعد المائة حتى السابع والخمسين بعد المائة من التهمة السابقة المسندة اليهم .

## عن التهمة السادسة اذاعة بيانات وإشاعات كاذبة

ومن حيث ان النيابة العامة قد اسندت للمتهمين من الثالث والعشرين بعد المائة حتى المتهم الاخير انهم اذاعوا عمدا بيانات وإشاعات كاذبة ومغرضه ويثوا دعايات مثيرة ضد نظام الحكم القائم وحرصوا على كراهيته والازراء به عن طريق اصدار مجلات حائط ووضع الملصقات وتوزيع النشرات وبواسطة الخطابة والقاء الاشعار في الاجتماعات والنوادي العامة وبتريد الهتافات والشعارات المناهضة في المسيرات والمظاهرات والتجمعات الشعبية وذلك بهدف التشهير بالسلطة الشرعيه والتنديد بمختلف سياساتها والطعن في قدرتها على الاضطلاع بمسئولياتها على نحو من شأنه اثاره البغضاء ضد النظام القائم وتكثير السلم العام وحاز بعضهم محررات ومطبوعات معدة للترويج والتوزيع على افراد الجمهور تشتمل على التحريض والاثارة سالفى الذكر وكان ذلك في زمن الحرب .

وباستقراء هذا الوصف الذي اسبغته النيابة العامة على المتهمين المسندة اليهم التهمة السادسة سالفه الذكر تبين ان النيابة طالبت اعمال حكم المادة ١٠٢ مكرر عقوبات والمادتين ١٧١ ، ١٧٤ /١ اولا عقوبات . وقد نصت المادة ١٠٢ مكرر عقوبات على انه يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهه ولا تجاوز مائه جنيهه كل من اذاع عمدا اخباراً كاذبة أو بيانات أو اشاعات كاذبه أو مغرضه أو بث دعايات مثيرة إذا كان من شأن ذلك تكثير الامن العام أو القاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة وتكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن مائه جنيهه ولا تجاوز خمسمائه جنيهه إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الاولى كل من حاز بالواسطة أو احرز محررات أو مطبوعات تتضمن شيئاً مما نص عليه في الفقرة

المذكورة اذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها وكل من حازا أو احرز بلية وسيله من الوسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة وإو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو اذاعة شئ مما نكر .

وتنص المادة ١٧٤ عقوبات على انه يعاقب بالسجن مدة لا تجاوز خمس سنين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائه جنية كل من ارتكب باحدى الطرق المتقدم ذكرها فعلا من الافعال الآتية :

اولا: التحريض على قلب نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى أو على كراهيته والازدراء به .

وقد احات هذه المادة فى تحديد الطرق والوسائل التى ترتكب الافعال المؤثمة بمقتضاها على المادة ١٧١ عقوبات ، أى ان ما تطالب به النيابة بالنسبة للتهمة الساسية هو تطبيق المادتين ١٠٢ مكرر و ١٧٤ أولاً عقوبات خاصة وان وصف تلك التهمة قد اشتمل على العبارات التى تضمنها نص المادتين سالفتي الذكر .

ومن حيث انه بالنسبة للجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٧٤ / اولاً عقوبات فإنه يشترط ان يقع التحريض على كراهة النظام القائم او على الازدراء به وذلك بالدعوة الى تغيير نظام الحكم بطريق غير مشروع عن طريق بث الكراهية فى نفوس الناس ودعوتهم الى ازمائه ، والكراهية تختلف عن المخالفة فى رأى وعن مجرد الخصومة التى تفرضها الحياة العامة وطبيعة رأى العام ويجب ان يقع التحريض علناً لتحقيق الجريمة ، وقد وردت وسائل العلانية على سبيل التمثيل بأن يقع الفعل المؤثم فى محفل عام أو طريق عام ومكان مطروق وبطريق اللاسلكى والتوزيع والتعريض للانظار والبيع والعرض للبيع ، وبالنسبة للتوزيع فالاصل فيه ان يكون بتسليم نسخ متعددة من المكتوب أو المطبوع أو المرسوم لعدد من الاشخاص بقصد ان يطلع الجمهور على ما جاء فيه ، أى ان يطلع عدة اشخاص بغير تمييز على الورقة المكتوبه أو المطبوعة أو المرسومه ولا يشترط ان يكون التوزيع أو البيع بالغاً حداً معيناً بل يكفى مجرد حصول

هذا التوزيع أو البيع بالفا ما بلغ متى كان مقترناً بنية الانذاعة ، ولا يجب ان يكون البيع بالفا حداً معيناً بل يكفى ان يكون المكتوب قد وصل الى عدد من الناس ولو كان قليلاً .

وقد قامت المحكمة بتقدير ومناقشة الدليل المقدم ضد المتهمين من الثالث والعشرين بعد المائة الى الاخير فى خصوص هذا الاتهام .

فبالنسبة للمتهمين الثالث والعشرين بعد المائة محمد محمد فتحى عبدالجواد والرابع والعشرين بعد المائة محمد كمال فقد اعتمدت النيابة فى توجيه التهمة السادسة واسنادها اليهما الى اقوال الرائد فؤاد فاخر عبدالنبي وعلى ما ضبط لدى المتهم محمد محمد فتحى عبدالجواد من اوراق بالإضافة الى التحريات ، وقد استبان للمحكمة من استعراض شهادة هذا الضابط ان التناقض قد عرى بعض الوقائع التى وردت بها ، فقد ذكر فى تحقيق النيابة ان المتهمين محمد محمد فتحى ومحمد كمال عواد قد حملا على الاعناق وردوا هتافات ضد نظام الحكم إلا انه قرر امام المحكمة ان محمد كمال عواد لم يحمل ولم يريد اية هتافات ، كما ذكر بالتحقيقات ان محمد فتحى وكمال عواد واحمد زكى القوا كلمات ضد نظام الحكم ونفى انه يذكر الهتافات التى تردت ثم عاد وذكر بعضها ولكنه قرر بالجلسة ان احمد زكى وحده هو الذى القى خطاباً ، ووضحت المحكمة ان هذا التناقض والاختلاف فى الوقائع الجوهرية التى حوتها شهادة الضابط والتى ينصب عليها الاتهام يشكك فى مدى تطابق اى من الروایتين سواء تلك التى ذكرها فى تحقيقات النيابة أو تلك التى ادلى بها امام المحكمة مع ما حدث فعلاً فى الواقع وحتى يفرض ان احدى الروایتين تطابق الواقع فإنه لا يمكن القطع بليهما تلك التى تتفق مع ما وقع فعلاً ، ورغم ذلك فإن هذه الشهادة قد خلعت من تصيدد الشعارات التى كان المتهمان يرددانها بصورة يقينية فقد نفى هذا الشاهد فى تحقيقات النيابة انه يذكرها وان كان قد عاد وذكر بعضها منها ثم انه لم يذكر شيئاً منها امام المحكمة ، وهذا التردد من الشاهد ما بين التقرير بعدم تذكره الشعارات ثم ذكره لبعض



منها بالتحقيقات ثم معاودة عدم تذكرها امام المحكمة يجعل من غير الممكن القطع بأن تلك الشعارات التي ذكرها في تحقيق النيابة قد قيلت فعلاً وكذلك من غير الممكن تحديد شخص من ردها من المتهمين على وجه الجزم واليقين وبالتالي فإن المحكمة لا تعد بما قرره الشاهد بشأنها ، وفضلاً عن ذلك فإنه لا يمكن ان يعتبر مجرد ضبط ورقة بها شعارات لدى المتهم محمد محمد فتحى دليلاً يقينياً على ان تلك الشعارات هي بذاتها الشعارات التي كان يريدنا المتهمان في المظاهرة ، ومن ثم فإن شهادة هذا الضابط على ضعفها وتناقضها لا تصلح كدليل جازم على ارتكاب اى من المتهمين للجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٧٤/ اولاً عقوبات وتلك التي تضمنتها المادة ١٠٢ مكرراً من ذات القانون .

ومن حيث انه بالنسبة للتحريات فإنها قد جاءت مجهولة المصدر غير محددة الوقائع والافعال ولم تنسب الى اى من المتهمين اية واقعة مما يخطىب عليها حكم المادتين سالفتي الذكر .

ومن حيث انه بالنسبة لما ضبط لدى المتهم محمد محمد فتحى فقد تبين من مطالعتها ان من بينها منشورات من ثلاث نسخ محررة بخط اليد وبالمواد الاسود بعنوان ماذا يجب ان يكون موقف الوطنيين من احتلال الوطن ، وهو يهاجم نظام الحكم القائم ومما ورد به ما يلي :

لقد اصبحت مصر يحكمها نظام تابع وطيف للاستعمار ويطبقات رأسماليه مالكة تابعة للاستعمار ، نظام بيكتاتورى بوايسى يكبت ويحرم كل الحريات والحقوق السياسية ويستغل الكالحين حتى الموت ويحرمهم بالقوة والتمرد ضد الجوع والخراب والموت وتنتهى رؤوس الاموال الاجنبية لتعصر آخر قطرة مياه من اجساد الشفيلة . كما ورد به عبارة لقد خانت السلطة مصالح الامة وسعت لتجد لها مكاناً ذليلاً بالبيت الاستعماري العالمى . وترك الجماهير ان تحرير البلاد من الاستعمار والقوة الاستعمارية لن يكن سوى بتحريضها من الطبقة الرأسمالية والسلطة الحاكمة المتحالفة مع الاستعمار .

ومن حيث انه بمواجهة المتهم بالمضيوعات أقر بحيارته لبعض منها ولكنه انكر حياره المشور سالف الذكر .

ومن حيث ان المحكمة تستخلص مما ورد بالمشور ان العبارات التي تضمنها والتي سلف ذكر بعض منها تنطوي على دعايات مثيرة من شأنها تكدير الامن العام كما تحوى اخبارا وبيانات مفرضة تلحق الضرر بالمصلحة العامة ، واذا كان المستفاد من ضبط النسخ الثلاث بمنزل المتهم محررة بخط اليد من شخص واحد انها اعدت لاطلاع الغير عليها فإن حيازتها تدخل فى نطاق المادة ١٠٢-١/٣ مكررا من قانون العقوبات .

ومن حيث انه يبين ما تقدم ان ما اسند للمتهمين محمد محمد فتحي ومحمد كمال عواد من ترديد هتافات ضد نظام الحكم فى مظاهرة قامت بطوان يوم ١٩٧٧/١/١٩ لم يقم عليه دليل مقنع بالأوراق ، كما يبين انه قد ضبط لدى المتهم محمد محمد فتحي محررات ثبت للمحكمة ان ما جاء بها من عبارات يدخلها فى نطاق الافعال المؤثمة التي نصت عليها المادة ١٠٢-١/٣ مكررا عقوبات ، ومن ثم فإنه يكون قد ثبت لدى المحكمة ان المتهم محمد محمد فتحي عبدالجواد فى يوم ١٩٧٧/١/٢١ بدائرة محافظة القاهرة حاز منشوراً معداً لاطلاع الغير عليه تضمن اخباراً وبيانات مفرضه ودعايات مثيرة من شأنها تكدير الامن العام والحاق الضرر بالمصلحة العامة ومن ثم فانه يتعين عقابه بالمادة سالفة الذكر وعملاً بالمادة ٢/٢٠٤ اجراءات جنائية ، كما يتعين تبرئة المتهم محمد كمال عواد من التهمة السادسة المسندة إليه عملاً بالمادة ١/٣٠٤ اجراءات جنائية .

ومن حيث انه بالنسبة للتهمة السادسة المسندة الى كل من المتهمين من الخامس والعشرين بعد المائة حتى الرابع والاربعين بعد المائة فقد ساقطت النيابة للتدليل عليها شهادة رئيس مكتب الامن بالشركة ووكيل ادارة الامن وميكانيكى يعمل بالشركة ووكيل اقسام الامن وثلاثة من حراس امن الشركة ، وقد انكر المتهمون ما قرره هؤلاء الشهود وطلوا الاتهام بالصراع الناشب من الانتخابات.

ومن حيث ان التحريات التي قدمت ضد المتهمين قد تضمنتها المحضر المحرر بمعرفة العقيد علي حسن محمود المؤرخ ١٩٧٧/١/٢٠ والذي جاء به انه بالنسبة لاحداث الشغب التي تمت بمدينة القاهرة منذ صباح ١٩٧٧/١/١٨ فقد تبين من التحريات والمعلومات ان المتهمين من عمال شركة مصر حلوان للغزل والنسيج ومن المعروفين بميولهم الماركسية والمتزعمين والمحركين لتلك الاحداث التي وقعت يومي ١٨ ، ١٩ ، ١٩٧٧/١/١٩ .

وقد اوضحت المحكمة ان الدليل القائم قبل هؤلاء المتهمين العشرين يتمثل في اقوال الشهود الذين سلف عرض شهادتهم ومع ان بعضهم نفى انه يعرف اشخاص المتهمين بل ارشده آخرون عن تلك الاسماء ، كما ان احد الشهود وهو عرفه محمد عرفه قد عدل عن شهادته برمتها امام المحكمة ونفى انه رأى المظاهرة كما وقع تناقض بين اقوال الشهود حول الافعال التي ارتكبتها المتهمون ، وبالرغم من ذلك العدول أو التناقض ونقل المعلومات الذي شاب اقوال شهود الاثبات سالف الذكر إلا ان كلمتهم قد اتفقت على ان ما اتاه المتهمون من افعال هو الهتاف بكلمة ناصر وحمل صور الرئيس جمال عبدالناصر والاحتجاج على قرارات رفع الاسعار وهذه الافعال لا يمكن ان تندرج ضمن الافعال التي أئتمتها المادة ١٠٢ مكرر عقوبات التي تستلزم الاذاعة العمدية لاخبار أو بيانات أو اشاعات كاذبة أو مغرضه أو يثير دعايات مثيرة مما يترتب عليه من تكثير الامن العام أو القاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة ، ذلك ان الهتاف باسم ناصر وحمل صورته وهو رئيس الدولة السابق والذي يمثل النظام القائم امتدادا لنظام ومبادئ حكمه أو الاحتجاج على قرارات رفع الاسعار لا يمكن ان يدخل في نطاق المادة ١٠٢ مكرر سالف الذكر ، كما لا يمكن ايضا ان ينطبق عليه نص المادة ١/١٧٤ عقوبات اذ ان هذه الاقوال المنسوبة للمتهمين لا تمثل تحريضا على كراهية نظام الحكم أو الإزدراء به ومن ثم فإن اقوال الشهود لا تتضمن دليلا قبل المتهمين أما التحريات فقد جاءت مجهولة المصدر غير محددة الوقائع مما يتعين معه عدم التعويل عليها واستناداً

الى ذلك كله فإن الافعال التي اتاها المتهمون حسبما قرر شهود الاثبات لاينطبق عليها حكم المادة ١٠٢ مكرراً أو ١/١٧٤ عقوبات .

ومن حيث انه بالنسبة لما ضبط لدى المتهمين من اوراق ، فإن اطلاق المحكمة عليها تبين انها نشرات صادرة عن حزب التجمع ومقال لكمال رفعت رداً على موسى صبرى وخطاب لخالد محيى الدين ونشرات صادرة عن لجنة مناصرة الشباب وكتب عن الاشتراكية ونشرة باسم التضامن صادرة عن لجنة مناصرة الشعب الفلسطيني ومجلة الاتحاد السوفيتي ومجلة دراسات اشتراكية ومشروع برنامج التجمع الوطنى وتقرييرين صابرين عن حزب الاحرار الاشتراكيين ، والذى استبانته المحكمة من الاطلاع على هذه المضبوطات ان بعضها كتب متداوله بالسوق وبعضها مجلات تباع بالطرقات وقسم منها مطبوعات صادرة عن تنظيم التجمع الوطنى الوحى وتنظيم الاحرار الاشتراكيين وكلاهما له وجود قانونى سليم وقسم رابع عبارة عن آراء وافكار شخصية خاصة بالمتهمين ولم تتضمن هذه المضبوطات كلها اية اخبار أو بيانات كاذبة أو مغرضة أو دعايات مثيرة من شأنها تكثير الامن العام أو القاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة ، كما لا تنطوى على تحريض على كراهية نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى والازدراء به بأحدى طرق العلانية التى نصت عليها المادة ١٧١ عقوبات . ومن ثم فإن تلك المضبوطات لا تقوم بشأنها الجريمة التى نصت عليها المادة ١٠٢ مكرر عقوبات أو تلك التى نصت عليها المادة ١/١٧٤ أولاً عقوبات واستناداً الى ما تقدم فإن التهمة السادسة المسندة الى كل من المتهمين من الخامس والعشرين بعد المائة حتى الرابع والاربعين بعد المائة لا تقوم على سند صحيح من الواقع والقانون مما يقتضى الحكم ببراءة هؤلاء المتهمين منها .

ومن حيث انه عن الاتهام المسند الى المتهمين الخامس والاربعين بعد المائة عبدالصبور عبدالمنعم احمد والسادس والاربعين بعد المائة ابراهيم ابراهيم احمد جلال موضوع التهمة السادسة فيتحصل فيما جاء بتحريات الرائد اسامه مازن

بمباحث امن الدولة من ان المتهمين من المحرضين لعمال شركة حلوان على الاضراب وفيما جاء باقوال عبدالستار ابو الفيط الموظف بشركة حلوان فرع الوابلى .

وقد استعرضت المحكمة شهادة عبدالستار ابو الفيط بتحقيق النيايه واثبتت تضاربيها فى مواضع ثلاثه فبينما قرر تحقيق النيايه الاول ان كلا من نصيف وعبدالصبور وابراهيم كانوا يتحذثون مع العمال ويخبروهم بسبق اضراب زملائهم بمصنعى حلوان وشبرا ويطلبون منهم تحريض باقى العمال على الاضراب نراه فى موقع اخر بتحقيق النيايه يذكر ان نصيف وعبدالصبور فقط هما اللذان كان يتوليان الحديث مع العمال وتحريضهم ، وعند سؤاله امام المحكمة قصر الاتهام على عيد الصبور عبد المنعم على انه هو الذى كان يتحدث مع العمال واكد ان اياً من نصيف وابراهيم لم يحرضا العمال او يتحدثا معهم مما يجعل المحكمة لا تلمئن الى اقوال الشاهد لتضاربه مع نفسه وعدم استقراره على رواية واحدة ومن ثم يتعين ان تلتفت عن اقواله وعدم التعويل عليها

ومن حيث ان المتهمين قد انكرا التهمة المسندة اليهما وعزيا ذلك الى وجود خصومات انتخابيه بينهما وبين الشاهد .

ومن حيث ان تحريات المباحث لا تنهض ليلاً أو قرينة قبل المتهمين وبذلك يكون الاتهام المسند الى المتهمين عبدالصبور عبد المنعم احمد وابراهيم ابراهيم هلال على غير اساس يفتقر الى الدليل ويتمين القضاء ببرائتهم عملاً بنص المادة ١/٣٠٤ لاجراءات جنائية .

وفيما يتعلق بالاتهام المسند الى المتهم السابع والاربعين بعد المائة غريب نصر الدين عبدالمقصود موضوع التهمة السادسة فإن الادلة قبله تنحصر فى تحريات المباحث من انه من المحرضين لعمال شركة مصر حلوان على الاضراب والتظاهر يومى ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ ، واقوال كل من صلاح الدين سلام مراقب امن مصنع وادى النيل وحسين احمد يوسف مندوب امن المصنع .

ومن حيث ان كلاً من صلاح الدين سلام وحسن احمد يوسف قررا بتحقيق النيابة انه فى يوم ١٩/١/١٩٧٧ حضرت الى الشركة مظاهرة من العمال يقودها غريب نصرالدين عبدالمقصود وطلب مهندا اخراج العمال وخشية حدوث اى تخريب أو اتلاف بالشركة صرح للعمال بالخروج وتعطيل العمل بالشركة . ووجلسه المحاكمه قرر الاول انه لم يشاهد غريب نصرالدين قائداً أو محرّضاً للمظاهرة وانه صرح للعمال بالخروج قبل وصول المظاهرة الاخرى الى مقر الشركة ، اما الثانى فقد شهد ايضاً انه لم يشاهد غريب نصرالدين يقود المظاهرة وفقط سمع اسم غريب يتردد ولا يعرف ما اذا كان هو غريب نصرالدين أو شخصاً آخر خلفه لأنه لم يشاهده ، وازضاف ان الاقوال المنسوبة إليه فى تحقيق النيابة لم تصدر منه .

ومن حيث ان المتهم انكر التهمة المسندة إليه مقررنا انه فى يوم ١٨/١/١٩٧٧ توجه الى عمله ثم انصرف الى منزله فى المواعيد المقدرة ، اما فى يوم ١٩٧٧/١/١٩ فقد انصرف من المصنع بناء على امر رجال الامن وتوجه الى منزله . ومن حيث ان التحريات لا تنهض دليلاً ، ومن ثم يكون الاتهام المسند الى المتهم موضع شك ولا تثق المحكمة فى صحته ويتعين القضاء ببراءته عملاً بنص المادة ٢٠٤ اجراءات جنائيه .

وفيما يتعلق بالاتهام المسند الى المتهم الثامن والاربعين بعد المائة مجدى عبدالحميد فرج بلال فالادلة قبله تنحصر فيما جاء بتحريات مباحث امن الدولة واقوال كل من المقدم جمال الدين محمد بمباحث امن الدولة ونبيل محمد حلمى المعاون بكلية الهندسه جامعة عين شمس وحسين خلوصى مراقب النظام بنفس الكلية ومحمد حاتم زهران ومحمد عزالدين عنتر شلبى الشهير بمحمد نجيب وما ضبط بمنزله من مطبوعات

ومن حيث ان التحريات تضمنت ان المتهم وآخرين يعتقدون الفكر الماركسى ويقومون بنشره بين الطلاب ويعملون على إثارة الشغب بين الطلبة وتحرير مجلات الحائط المناهضة التى تهاجم سياسة الدولة ونظام الحكم الحالى . وقد

سئل المقدم جمال الدين محمد بالتحقيقات ولم يسأل بجلسه المحاكمة لعدم ابراج اسمه ضمن قائمة شهود الاثبات ، فنكر ان المتهم من المعروف عنه ارتكاب حوادث الشغب واعداد البيانات ومجلات الحائط التي تهاجم النظام وسياسة الحكومة وأنه شاهده يوم ١٨/١/١٩٧٧ يشترك في الدعوة لعقد مؤتمر بمدينة فلسطين ودعا الطلبة للتظاهر ثم اشترك في المظاهرة التي اتجهت الى مجلس الشعب وحمل على الاكتاف وكان يريد هتافات تهاجم رئيس الجمهورية وسياسة الحكومة وتدعوا الجماهير للوقوف في وجه السلطة والمطالبه باسقاط الحكومة ، وفي يوم ١٩/١/١٩٧٧ قاد مظاهرة اخرى من الجامعة الى ميدان العتبة ، ولما صدر الانذار بالقبض عليه اسرع بالفرار الى ان ظهر مرة اخرى بالجامعة يوم ١٢/٢/١٩٧٧ بعد استئناف الدراسة واخذ في تحريض الطلبة على التظاهر والاضراب والاحتجاج على القانون (٢) لسنة ١٩٧٧ وتعليق مجلات الحائط واصدار البيانات التي تهاجم شخص رئيس الجمهورية وسياسة الحكومة ، و اضاف الشاهد انه لم يضبط اى مجلة حائط مما نسبت الى المتهم .

وقد اوضحت المحكمة انه فيما يتعلق بشهادة المقدم جمال الدين محمد فالمحكمة تلاحظ ان هذا الشاهد لم ينسب للمتهم وقائع ثابتة محددة بل جاءت اقواله مرسلة عن وقائع لم يقم عليها أى دليل ، فهو لم يقدم مثلاً احدى مجلات الحائط التي قال ان المتهم قام بنشرها وكانت تهاجم نظام الحكم وتدعوا لكراميته والازدراء به حتى يمكن للمحكمة ان تقدر مدى مخالفتها للقانون . اما فيما يتعلق بقوله ان المتهم قاد المظاهرة التي خرجت من كلية الهندسة يوم ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ فيكنبه ما قال به الشاهد نبيل محمد حلمي من ان المتهم كان يسير في المظاهرة يوم ١٨/١/١٩٧٧ كبقية الطلبة ولم يكن يتولى قيادتها وان الهتاف الذي تردد فيها ضد سيد مرعى ومصطفى امين ، كما لم يذكر حسين احمد خلوصى أو عز الدين عنتر شلبي ان المتهم كان يتولى قيادة المظاهرة أو اشترك فيها ، اما فيما يتعلق بمظاهرة يوم ١٩/١/١٩٧٧ فقد قطع وأكد

بأقى الشهود عدا المقدم جمال محمد انه لم تخرج مظاهرة من الجامعة فى هذا اليوم نظرا لغلط الجامعة وتعطيل الدراسة .

ومن حيث انه ما ضبط بمسكن المتهم من مطبوعات ومخطوطات غير معاقب على حيازتها قانوناً طبقاً لنص المادة ١٠٢ مكرر من قانون العقوبات .

ومن حيث انه لكل ما تقدم ترى المحكمة ان الاتهام المسند الى المتهم مجدى عبد الحميد فرج بلال على غير اساس ويتعين طرحه والقضاء ببرأته عملاً بنص المادة ١٧٠/٤ اجراءات .

وفيما يتعلق بالاتهام المسند الى المتهم التاسع والاربعين بعد المائة حسين محمد حسين عبدالرازق موضوع التهمة السادسة فاللليل قبله ينحصر فى التحريات واقوال العميد سيد زكى ومحمد حاتم زهران وما ضبط بمنزله من كتب وابراق .

ومن حيث ان العميد سيد زكى شهد بأن مصدراً سرياً موثقاً فيه اتصل به تليفونيا اثناء وجوده فى مكتبه يوم ١٨/١/١٩٧٧ واخبره بان المتهم يقود مجموعة من الافراد فى مكان ما بناحية كوبرى قصر النيل يوجههم الى بعض اعمال العنف واضاف انه لم يشاهد بنفسه ذلك كما انه لا يستطيع الارشاد عن المصدر حرصاً على نواصى الامن ، كما ان محمد حاتم زهران شهد بانه علم بان المتهم كان يقود مظاهرة عند المعرض .

ومن حيث ان المتهم انكر التهمة المسندة اليه ونفى ما جاء بالتحريات . ومن حيث انه فيما يتعلق بالتحريات فهى لا تنهض دليلاً أو قرينة ضد التهم اما عن شهادة العميد سيد زكى فالثابت منها ان الشاهد لم ير بنفسه المتهم يقود المظاهرة كما انه لم يذكر الهاتفات التى تربت فى المظاهرة أو اسم المصدر الذى ابلغه بقيادة المتهم للمظاهرة حتى يمكن للمحكمة ان تقدر مدى جدية شهادته ، ومن ثم لا تعول المحكمة على اقوال هذا الشاهد وتطرحا جانباً . واما عن شهادة محمد حاتم زهران ففضلاً عما شاب هذه الشهادة من عوار سبق بيانه فلم يرد بها انه شاهد المتهم بنفسه يقود المظاهرة بل لم تخرج



شهادته عن كونها شهادة سماعية ومن ثم لا تعول عليها المحكمة وتطرحها جانباً ، ادا عن المضبوطات فليس في احرازها ما يخالف نص المادة ١٠٢ مكرر عقوبات لانها عبارة عن بيانات صادرة عن حزب التجمع خاصة بزيادة الاسعار ، ومن ثم يتعين القضاء ببراءة المتهم من التهمة الساسية عملاً بنص المادة ١/٣٠٤ اجراءات .

فيما يتعلق بالاتهام المسند الى المتهم الضمين بعد المائة حمزه مصطفى حسين العدوي موضوع التهمة الساسية فينحصر في تحريرات مباحث امن الدولة وما شهد به الرائد عبد الخالق الطحاوي وما ضبط بمسكن المتهم ، فقد جاء بالتحريرات ان المتهم ماركسي وضبط اثناء محاولته وأخر اشعال النار بمبنى قسم السيدة زينب ، وشهد الرائد عبد الخالق الطحاوي رئيس وحدة مباحث قسم السيدة زينب بالتحقيقات وجلسة المحاكمة انه في يوم ١٩٧٧/١/١٨ كان مكلفاً بمراقبة حوادث الشغب والمظاهرات واثناء ذلك شاهد المتهم الذي يعرفه شخصياً من قبل يقود مظاهرة تريد متافات عدائيه ضد نظام الحكم القائم وتهاجم رئيس الجمهورية وتعرض الناس على الانضمام للمظاهرات واقتحام قسم السيدة زينب واشعال النار فيه وقذف بالحجارة ، وانه بعد ان تمكنت قوات الامن المركزى من تفريق المتظاهرين تمكن هو من القبض على المتهم ، كما ضبط بمنزل المتهم قصاصتان من الورق مكتوب عليها بعض الهتافات بخط اليد وبيانات مطبوعة تهاجم سياسة الانفتاح .

وحيث ان المتهم انكر التهمة المسندة إليه مقررأ انه كان يعمل حتى الساعة الرابعه والربع يوم ١٩٧٧/١/١٨ ثم توجه بعد ذلك الى مسكنه .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالتحريرات فهي لا تنهض دليلاً أو قرينة قبل المتهم، وفيما يتعلق باقوال الرائد عبد الخالق الطحاوي فلم يذكر الهتافات التى كان يريدها المتهم حتى يمكن للمحكمة تقدير مدى مخالفتها لنص المادة ١٧٤ أولاً عقوبات ، اما عن المضبوطات فحيازتها غير معاقب عليها قانوناً لأنه ليس فيها ما يخالف نص المادة ١٠٢ مكرر عقوبات .

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون الاتهام المستند الى المتهم موضوع التهمة السادسة عارياً من الدلائل ويتعين القضاء ببراءته عملاً بنص المادة ١/٣٠٤ اجراءات .

وفيما يتعلق بالاتهام المستند الى المتهم الواحد والخمسين بعد المائة رفعت بيومي محمد على والثاني والخمسين بعد المائة محمد شريف احمد مراد موضوع التهمة السادسة فالدلائل قبلهما ينحصر في التحريات واقرار محمد عز الدين شلبي ونبيل محمد حلمي وحسين احمد خلوصي ومصطفى احمد السبروت وما ضبط بمنزل المتهم شريف احمد مراد .

فقد شهد محمد عز الدين وعتر شلبي بالتحقيقات ان المتهم شريف احمد مراد كان يرأس المؤتمر الذي عقد بكلية الهندسة جامعة عين شمس يوم ١٩٧٧/١/١٨ واقترح الخروج في مسيرة الى مجلس الشعب للاحتجاج على زيادة الاسعار ووافق عليها اغلب الطلبة المجتمعين فنظم خروجهم كما شهد بأن رفعت بيومي محمد كان اول من قاد المظاهرة سالفة الذكر وكان يريد هتافات تنور حول مهاجمة القرارات الاقتصادية . ويجلس المحكمة قرر انه ادلى بهذه الاقوال وهو في حالة نفسية سيئة ولم يكن يعرف وضعه كمتهم أو شاهد بعد ان قبض عليه رجال المباحث ووجهوا إليه الاتهام ثم حجزوه الى اليوم التالي ثم توات النيابة سؤاله بحضورهم وانه لا يستطيع ان يقطع بصحة اقواله التي ذكرها بتحقيق النيابة نظراً لفوات وقت طويل عليها ، وعلى ذلك فإن المحكمة لاتعمل على هذه الشهادة أو تأخذ بها نظراً لما لحقها من عوار ، اما فيما يتعلق بشهادة مصطفى احمد السبروت فإن الثابت منها انه لم يرد ذكر لاسم اى من المتهمين ان كان من قادة المظاهرة أو المشتركين فيها والمريدين للهتافات بها ، ومن ثم لا تعتبر شهادته دليلاً قبل المتهمين على ثبوت الاتهام ، واما فيما يتعلق بشهادة نبيل محمد حلمي وحسن احمد خلوصي فإن الثابت منها ان الهتافات التي تريدت اثناء اجتماع المؤتمر وعقب انتهائه كانت ضد سيد مرعى ومصطفى

امين وقرارات رفع الاسعار وهى لا تتضمن التحريض على قلب نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى أو على كراهته أو الانزواء به .  
وفيما يتعلق بما ضبط بمنزل المتهم احمد شريف احمد مراد فهو غير معاقب على حياته قانوناً عملاً بنص المادة ١٠٢ مكرر عقوبات .  
ومن حيث ان المتهمين انكروا التهمة المسندة اليهما وانكرا ما جاء بالتحريات واقوال الشهود .

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون الاتهام المسند الى المتهم رفعت بيومى محمد على ومحمد شريف احمد مراد مقتراً الى الدليل وعلى غير اساس ويتعين القضاء ببرائتهما عملاً بنص المادة ١/٢٠٤ اجراءات .  
وبالنسبة للمتهم الثالث والخمسين بعد المائة احمد عثمان عبداللطيف فالوقائع المنسوبة اليه طبقاً لما صورت النيابة العامة تتحصل فى انه بتاريخ ١٩٧٧/١/١٨ روج اثناء ركوبه احدى وسائل النقل العام دعائيات مثيرة ترمى الى اثره الجماهير وتحريضها ضد النظام القائم وارتكاب اعمال التخريب موضوع التهمة السادسة . وقد استندت النيابة العامة فى اثبات ما نسب للمتهم الى شهادة النقيب محمد مصطفى حسن الذى يستفاد من اقواله التى ادلى بها فى التحقيق الابتدائى انه ركب فى الساعة الثالثة والنصف من مساء يوم ١٩٧٧/١/١٨ احدى سيارات النقل العام من ميدان التحرير قاصداً مسكنه بعين شمس ورأى المتهم بين الركاب واقفا بجوار السائق وسمعه يتحدث عن خروج العمال فى حلوان بمظاهرات ووصفهم بالرجولة لاحتراق المترو ، كما تحدث عن ارتفاع اسعار اللحوم والسجائر ووصف الحكومة بالسواخه واستخف بضباط الشرطة وحيد ضريهم بالحذاء و اضاف ان المتهم قصد من كلامه سالف الذكر إثارة الموجهين بالسيارة وتحريضهم على احراقها الا ان الشاهد نفى ان يكون المتهم قد طلب من احد اتيان هذا الفعل ، ثم اضاف الشاهد ان المتهم هبط من السيارة عند اشارة المرور قبل ميدان رمسيس فهبط فى اثره وقبض عليه وسلمه لقسم شرطة الازكيه .

ويسؤال الشاهد بجلسة المحاكمة قرر انه ركب السيارة بزيه الرسمي وان المتهم وقف فى البداية على سلم السيارة ثم تحول بالوقوف بجوار السائق وسمعه يتحدث بصوت عال عن زيادة الاسعار وعن جوع الشعب وعن ضرورة مقاومة النظام حتى تلغى قرارات رفع الاسعار وان العمال احرقوا قطار حلوان كما سحعه يطلب من السائق ايقاف السيارة واشعال النار فيها احتجاجاً على رفع الاسعار إلا ان السائق اعرض عن طلب المتهم ولفظ نظره الى ان السيارة بها شرطة ومباحث مشيراً نحو الشاهد ، مما جعل المتهم يسرع بالنزول عند اشارة المرور الموجودة لدى التقاء شارع عماد الدين بشارع رمسيس وذلك اثناء سير السيارة بينما انتظر هو حتى بلغت السيارة محطة الاوتوبيس على بعد مائتى متر أو ثلاثمائة واثبت واقفاً يترقب الى ان وصل المتهم عنده فالتقى القبض عليه واصطحبه الى قسم الشرطة .

وحيث ان المتهم سئل بتحقيق النيابة فانكر ما اسند إليه وقرر انه ركب السيارة من ميدان التحرير قاصداً الوصول الى ميدان رمسيس لاستلام عمله، وانه وقف بجوار زميله سائق السيارة وتحدث فى شئون خاصة بالعمل ، ثم تطرق السائق الى الحديث عن الاسعار وزيادتها كصدى للنقاش الدائر بين الركاب ، ويعد نزوله من السيارة فى شارع رمسيس فوجئ بالشاهد يقبض عليه دون نذير جناه .

وحيث ان اقوال الشاهد لم تستقم على نهج واحد سواء بالنسبة للوقائع المتصلة بموضوع الاتهام او تلك التى لا يستها ، لاختلاف روايته التى ادلى بها فى تحقيق النيابة عن تلك التى وردت فى شهادته بجلسة المحكمة فى بعض المواطنين ، كما اتسمت شهادته فى اجزاء منها بمجافاتها للعقل او بالتحامل على المتهم . فبينما يقرر فى تحقيق النيابة ان المتهم شتم الحكومة ووصفها بالوساخة وانه استخف بضباط الشرطة وحيد ضربهم اذ به فى جلسة المحاكمة لا يذكر شيئاً عن ذلك ، وبينما يقرر فى تحقيق النيابة ان المتهم هبط من السيارة فى اشارة المرور عند ميدان رمسيس وانه هبط فى اثره وقبض عليه اذ به يقرر فى

اقواله بجلسه المحاكمة ان المتهم نزل من السيارة وهي تسير وذلك في اشارة المرور الموجودة عند تقاطع شارعى عماد الدين ورمسيس وذلك حينما نبهه السائق الى وجوده ، وانه اى الشاهد لم يهبط خلفه مخافه ان ينزل آخرون وتحدث بلبلة وأثر الانتظار حتى وقفت السيارة بالمحطة فنزل وابتدأ ينتظر المتهم حتى اتاه وقبض عليه ، وهي رواية تنبوع عن العقل ، ذلك ان الراوية - فيما لو صحت - يفهم منها ان المتهم ما قفز من السيارة وهي تسير الا هربا من الشاهد حتى لا يقبض عليه ، وان الشاهد ما نزل من السيارة حينما وقفت فى المحطة الا ليقبض على المتهم ، فكيف يسعى المطلوب الى الطالب وكأنتهما على موعد وكيف يقف الشاهد ساكناً فى المحطة التى نزل فيها وهي على بعد مائتى مترا وثلاثمائة متر من المكان الذى هبط فيه المتهم ولا ينشط للقبض عليه ، وكان المتهم قد اعطاه موثقاً انه لايد موافيه حيث كان .

كذلك قرر الشاهد فى اقواله بتحقيق النيابة ان المتهم قصد من العبارات التى جهر بها على مسمع من الموجودين بالسيارة تحريضهم على حرقها مع ان الشاهد نفى سماعه المتهم يطلب من احد اتيان هذا الفعل مما يفهم منه ان ما قرره الشاهد كان مجرد استنتاج ، فإذا ما مثل الشاهد بجلسة المحاكمة صعد الامور درجة بل درجات ، وشهد بسماعه المتهم يطلب من السائق ايقاف السيارة واحراقها وهو قول خلت منه تماماً منكرته التى حررها بتاريخ ١٨/١/١٩٧٧ وقدمها لقسم شرطة الازيكيه عقب قبضه على المتهم ، كما لم يرد فى روايته بتحقيق النيابة انه سمع المتهم يحرض السائق أو سواء على احراق السيارة ونفى ان يكون المتهم قد طلب من احد مقارفة هذا الفعل ، وبذلك يتمخض شهادة الشاهد فى هذا الشأن الى مجرد ظن وما كان الظن ليفنى من الحق شيئاً . فكشف الشاهد بذلك عن مدى تحامله على المتهم فصدرت اقواله عن موجددة فى نفسه ربما لان المتهم قد نال على نحو ما من الغفلة التى ينتمى إليها الشاهد فاصبح ظنينا بالتحيف على المتهم والزج به فى هذا الاتهام جزاء تطاوله على ضباط الشرطة وهو امر تخلص منه المحكمة الى

ان هذا الشاهد لم يأت بالشهادة على وجهها ، فنأت اقواله عن ثقة المحكمة فيها  
واطمئنانها اليها ويات الدليل قبل المتهم الثالث والخمسين بعد المائة محلاً للشك  
مما يتعين معه القضاء ببراعته من التهمة السادسة المنسوبة إليه عملاً بالمادة  
١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية

وبالنسبة للوقائع المنسوبة الى المتهم الرابع والخمسين بعد المائة ابوالمعاطي  
سليمان السنديوي وحسيماً صورته سلطة الاتهام موضوع التهمة السادسة ،  
هو ان المتهم حرض على قيام المظاهرات التي وقعت بالقاهرة يومى ١٨ ، ١٩  
يناير ١٩٧٧ احتجاجاً على القرارات الاقتصادية وأنه تم النقط صور فوتوغرافية  
له اثناء اشتراكه فى هذه المظاهرات ، كما انه حاز فى مسكته منشوراً خطياً  
ينتقد ما سمي بالقوانين المقيدة للحريات ويتضمن التنديد بسياسة النظام القائم  
ويشهر بالقائمين عليه ويتهمهم بالخيانة والعمالة للصهيوني ويدعو للإطاحة بهم .  
واستندت النيابة فى اثبات ما نسب للمتهم الى تحريات مباحث امن الدولة والى  
ماضبط فى مسكته من كتب واوراق .

وحيث انه بالنسبة لتحريات مباحث امن الدولة فقد ورد فى مذكرة مؤرخه  
١٩٧٧/١/١٩ مقدمة من العقيد منير محسن ان المتزعمين والمحركين لاحداث  
١٩٧٧/١/١٨ هم من العناصر الماركسية ومدعى الناصرية واوردت المذكرة  
اسماء اربعة واربعين شخصاً وورد اسم المتهم من بينهم واسندت إليهم النشاط  
المذكور إلا ان المذكرة لم تنسب الى المتهم واقعة يعينها أو فعلاً محدداً .

وبالنسبة المضبوطات التي وجدت بمسكن المتهم فإنه يتضح من الاطلاع  
عليها انها عبارة عن كتابين احدهما بعنوان اليسار الاوربي والآخر بعنوان  
المارشال ستالين وكذلك ثلاث بيانات مختلفة صادرة عن تنظيم التجمع الوطنى  
الوحدوى التقدمى ببورسعيد ومنشور خطى من نسختين بعنوان نداء الى  
جماهير بورسعيد البطلة يهاجم مواقف مجلس الشعب الذى انحاز لصف  
الاغنياء ضد الكادحين كما يهاجم الحكومة لاصدارها تشريعات مقيدة للحرية .  
ويتضح من الاطلاع على المحضر المحرر بمعرفة الرائد محمد قاسم  
طعيمة ان الضبط تم يوم ١٩٧٧/٢/١٤ بينما لم تعرض المضبوطات على النيابة

إلا يوم ٢٧/٢/١٩٧٧ أى بعد ثلاثة عشر يوماً من ضبطها ، كما لم يرد فى محضر الضبط أو محضر اطلاق النيابة ان المضبوطات قد جرى تحريرها عقب ضبطها مما وهن الدليل المستند منها .

وحيث ان المتهم انكر ما اسند إليه ونفى اشتراكه فى المظاهرات يوم ١٨/١/١٩٧٧ وحينما عرضت عليه النيابة العامة صورتين فوتوغرافيتين قدمتهما المباحث العامة للتكليل على اشتراكه فى مظاهرة فى اليوم المذكور نفى ظهوره فيهما ، ولاحظت النيابة ان احدى هاتين الصورتين تختلف ملامحها عن ملامح المتهم .

وحيث انه بالنسبة لتحريرات المباحث العامة فإنها لا تعد كونها مجرد استدلالات دون القرينة ولا ترقى الى مرتبة الدليل ، كما ان دلالة الصور الفوتوغرافية بعيدة عن اليقين سواء من حيث وقوع الفعل المنسوب للمتهم أو زمان وقوعه أو مكانه . كذلك فإن ما ضبط بمسكنه من اوراق وكتب فإنه فضلاً عن العوار الذى لحق اجراءات ضبطها على النحو الذى سلفت الإشارة إليه فإن حيازة المتهم لها لا يشكل جريمة ما ذلك ان نوعية هذه الاوراق وملابسات ضبطها لا يستفاد منها انها كانت معدة للتوزيع واطلاع القير عليها ، ومن ثم تكون التهمة السادسة المنسوبة الى المتهم الرابع والخمسين بعد المائة واهية الاساس عارية من الدليل مما يتعين معه القضاء ببراءته منها .

وبالنسبة للمتهم الخامس والخمسين بعد المائة زين العابدين فؤاد عبدالوهاب فإن الوقائع المنسوبة اليه حسبما صورتها النيابة العامة موضوع التهمة السادسة تتحصل فى انه دأب على القاء قصائد مناهضة للنظام تصفه بالخيانة وتطالب باستقاطه ، وكان يلقي قصائده تلك فى المقترعات والنقوات العامة التى كان ينظمها اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى فى الجامعات والتجمعات الشعبية وانه عرض على حوادث التظاهر التى وقعت يومى ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ وتم تصويره فوتوغرافيا اثناء تزعمه احدى المظاهرات يوم ١٨/١/١٩٧٧ وكان يريد خلالها الهتافات المعادية لنظام الحكم القائم .

واستندت النيابة في اثباتها ما نسب للمتهم الى تحريرات مباحث امن الدولة والى شهادة كل من محمد حاتم زهران ومحمد عز الدين عتتر كما استندت الى اوراق ضبطت بمسكنه والى صورتين فوتوغرافيتين تم التقاطهما له .

وحيث انه بالنسبة لتحريرات مباحث امن الدولة فقد تمثلت في محضر حره النقيب رجب عبدالحميد السيد الضابط بمباحث امن الدولة بتاريخ ١٩٧٧/٢/٥ وفي مذكرة ارسلت من مباحث امن الدولة الى النيابة في يوم ١٩٧٧/٢/٦ مرفقة بكتابها رقم ١٢٢٧ لسنة ١٩٧٧ ، وخلاصة ما جاء في المحضر والمذكرة ان المتهم زين العابدين فؤاد عبدالوهاب من العناصر الماركسية المتطرفة المرتبطة بحزب العمال الشيوعي المصري وانه شيوعي قيادي وكان له نشاط مكثف في اصدار مجلات الحائط خلال دراسته الجامعية وشارك في احداث الطلبة في يناير سنة ١٩٧٢ وسبق ضبطه على ذمة القضية رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ حصر امن دولة عليا وانه دأب على القاء قصائد خلال المؤتمرات والندوات تعرض بالنظام وتهاجم سياسته وتتهمه بالخيانة وتطالب باسقاطه ، وان المتهم من المحركين والمعرضين على حوادث التظاهر والشغب التي وقعت يومي ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ ، وجاء في ختام المحضر المؤرخ ١٩٧٧/٢/٥ انه امكن التقاط صورة للمتهم المذكور اثناء قيادته وتزعمه لاحدى المظاهرات التي وقعت في اليومين المذكورين .

وحيث ان اقوال الشاهد محمد حاتم زهران التي ادلى بها في تحقيق النيابة تتمصل في ان المتهم كان يحضر ندوات بالجامعات والتجمعات الشعبية يعقدها اعضاء حزب العمال الشيوعي وكان يحضرها كذلك احمد فؤاد نجم وآخرون للتنديد بالمسئولين والحض على كراهية النظام وانه راه في يوم ١٨/١/٧٧ ينضم في ميدان باب الشعرية الى المظاهرة التي بدأت من كلية هندسة عين شمس وركب موجتها وريد هتافات معادية ضد النظام والمسئولين . وحيث انه بالنسبة للشاهد محمد عز الدين عتتر فلم يرد باقواله اى ذكر لنشاط قام به المتهم زين العابدين فؤاد عبدالوهاب .



وحيث انه بالاطلاع على الاوراق المضبوطة بمسكن المتهم فانه يتضح انه عبارة عن قصيبتين احدهما بعنوان الجوع والاخرى بعنوان اغنية لعمال المطلة، ومقالين حول موضوع فتح ملف عهد عبدالناصر ، وتقدير بشأن حوادث تزوير الانتخابات بمركز نسوق ، ورسالة خاصة بزوجة المتهم وورقة بها اسماء لبعض الاشخاص من بينها اسم المتهم صلاح عيسى ونشرة صابرة عن احدى الوكالات السوفيتية للانباء .

وحيث انه بالنسبة للصور الفوتوغرافية فلن لول ما ورد بشأنها في الاوراق كان ملاحظة اقمحت في نهاية محضر التحريات المؤرخ ١٩٧٧/٢/٥ والذي حرره النقيب رجب عبدالحميد السيد الذي اشار الى التقاط صورة فوتوغرافية للمتهم اثناء قيادته وتزعمه لاحدى المظاهرات التي وقعت اثناء احداث الشغب خلال يومي ١٨ ، ١٩ يناير غير ان مباحث امن الدولة ارسلت للنيابة العامة صورتين فوتوغافيتين وليس صورة واحدة .

وحيث ان المتهم سئل بتحقيق النيابة فانكر ما اسند اليه وعزا اقحام اسمه في هذا الاتهام الى سبق اتهامه سنة ١٩٧٢ في الاحداث الطلابية بالجامعة وقت ان كان طالباً بكلية الآداب ، وكذلك سبق اتهامه سنة ١٩٧٥ ، واقر بأنه هو مؤلف القصيبتين بمسكنه وانه حرر مشروع المقالين المتعلقين بفتح ملفات عهد عبدالناصر ، ونفى اشتراكه في المظاهرات يومي ١٨ ، ١٩ يناير ودلل على كذب شهادة محمد حاتم زهران في هذا الشأن بأن مخارج الفاظه بها عيب لا يؤهله لقيادة المظاهرات وتبريد الهتافات ولما واجهته النيابة بالصورتين المقدمتين من المباحث قرر انه جرى تصويره في ادارة المباحث العامة بعد القبض عليه .

وحيث ان لوراق الدعوى قد خلت من دليل تطمئن اليه المحكمة ، ذلك ان تحريات المباحث لا تعدو كونها مجرد استدلالات هي لكون القرينة ولا ترقى الى مرتبة الدليل ، اما شهادة محمد حاتم زهران فإنه من مصالح مباحث امن الدولة بغير شبهة أو مرأ ومن ثم فاقواله لا بد وأن تصدر منسجمة مع تقاريره التي سبق ان رفعها الى المباحث وهي تقارير وصلت الى ساحتهما متسريلة

بظلام السرية ، فلا عاصم ولا رقيب ، وإنما هي يد تكتب أو لسان ينطق ، تحرك صاحبه نوازع البشر ، مستمداً آمنه من الظلمة التي يعمل من خلالها . فكيف يطمئن وجدان المحكمة الى شهادة تنور في فلك مرسوم ، لا يستطيع الشاهد منه فكاًكا ، وأنى له ذلك وهو اسير لمثل تلك التقارير التي كتبها بليل . ومن ليس حراً في ارادته فهو خليق بأن تطرح شهادته .

كذلك فإن المحكمة تلتف عن الصورتين الفوتوغرافيتين اللتين يظهر فيها المتهم ، نظراً لأن دلالتها بعيدة عن اليقين سواء من حيث وقوع الفعل موضوع الاتهام أو زمان وقوعه أو مكانه، ولا ترى المحكمة في حياة المتهم لاي من الأوراق المضبوطة في مسكنه اية جريمة ، ذلك ان نوعيتها وملابسات ضبطها لا يستفاد منها انها كانت معدة للتوزيع أو اطلاق الغير عليها . ومن ثم تكون التهمة السادسة المستندة الى المتهم الخامس والخمسين بعد المائة غير متوافرة الاركان مفقورة الى دليل يساندها مما يتعين معه الحكم ببراءته منها .

بالنسبة للمتهم السادس والخمسين بعد المائة عزت عبد الحميد صبرى فإن الوقائع المنسوبة إليه حسبما صورتها النيابة العامة موضوع التهمة السادسة تتحصل في ان المتهم دعا يوم ١٨/١/١٩٧٧ الى عقد مؤتمر بكلية التربية بجامعة عين شمس لمناقشة القرارات الاقتصادية التي أصدرتها الحكومة بزيادة أسعار بعض السلع وأنه كان من بين العناصر التي تزعمت المظاهرات المعادية التي خرجت من جامعة عين شمس في اليوم المذكور قاصدة مجلس الشعب .

واستندت النيابة في اثبات ما نسب الى المتهم الى تحريات مباحث امن الدولة والى تقارير للمتهم اوردتها في اقواله بتحقيق النيابة .

وحيث انه بالنسبة لتحريات مباحث امن الدولة ، فقد ورد اسم المتهم ضمن العناصر الماركسية ومدعى الناصرية التي حركت وتزعمت الاحداث يوم ١٨/١/١٩٧٧ إلا ان المنكرة لم تنسب إليه واقعة بذاتها أو نشاطاً محدداً .

وحيث انه بسؤال المتهم بتحقيق النيابة قرر انه عضو اللجنة التأسيسية في جماعة ناصر بكلية التربية بجامعة عين شمس ، وفي يوم ١٨/١/١٩٧٧ عقدت الجماعة ندوة لمناقشة قرارات رفع الاسعار حضرها رئيس اتحاد طلاب الكلية وما يقرب من مائتى شخص ووافق الحاضرون على القيام بمسيرة لمجلس الشعب وبدأت المسيرة فعلاً في حوالى الساعة الثالثة مساءً من الكلية بركسي، وعرجت على حرم جامعة عين شمس ثم كلية الهندسة ثم اخذت طريقها الى مجلس الشعب بطريقة سلمية الى ان وصلت الى ميدان سليمان باشا وهناك تصدى لها الامن المركزى بالقاء القنابل المسيلة للدموع فانفرط عقد المسيرة وقفل راجعاً الى بيته ، وقرر ان يورده في المسيرة اقتصر على حفظ النظام ونفى ترتيده اى هتاف .

وحيث انه بفتيش مسكن المتهم تم العثور على العديد من الاوراق الصادرة عن لقاءات ناصر الفكرية التي نظمها اتحاد طلاب جامعة عين شمس وكذلك بعض الاوراق الخطية التي تضمنت آراء عن جمال عبدالناصر .

وحيث ان ماورد بتحريات مباحث امن لا يعد وكونه مجرد استدلالات دون القرينة ولا ترقى الى مرتبة الدليل ، كما ان ما ورد باقوال المتهم عن اشتراكه في المسيرة التي خرجت من كلية التربية يوم ١٨/١/١٩٧٧ لا يعتبر اعترافاً منه بترييد هتافات معانيه للنظام القائم ، ولم يقد دليل من الاوراق على ان المتهم شارك فعلاً في ترييد الهتافات اثناء المسيرة كما لم يثبت ان رجال الشرطة قد اصدروا امراً للمشتريين في المسيرة بالتفريق وان هذا الامر قد بلغ المتهم ولم يذعن له ، ومن ثم فإن نشاطا المتهم المتعلق بالمسيرة يكون غير مؤثماً على اى حال اما الاوراق المضبوطة بمسكته والتي سلف الإشارة اليها فإن حيازتها لا تشكل اية جريمة طالما انها بحكم نوعيتها وطروفي ضبطها ليست معدة للتوزيع او اطلاق الغير عليها ، ومن ثم فإن التهمة السادسة المنسوبة الى المتهم السادس والخمسين بعد المائة تكون غير متوفرة الاركان وعارية عن الدليل مما يتعين معه القضاء ببراءته منها .

وبالنسبة للمتهم السابغ والخمسين بعد المائة صلاح الدين متولى عيسى فإن محصل الوقائع المنسوبة إليه حسبما صورته النيابة موضوع التهمة السانسة هو أن المتهم المذكور دأب على حضور الندوات والاجتماعات العامة وطالب من خلالها السماح للحزب الشيوعي بممارسة نشاطه بصورة علنية انطلاقاً من الفكر الماركسي الذي يمتنقه وأنه من المناوئين للنظام القائم وحرص على وقوع الاضرابات يومي ١٩، ١٨ يناير سنة ١٩٧٧ .

واستندت النيابة في اثبات ما نسب الى المتهم الى تحريات مباحث امن الدولة والى شهادة كل من محمد حاتم زهران ومحمد عز الدين عتتر .

وحيث ان تحريات مباحث امن الدولة التي تضمنتها مذكرة العقيد منير محسن المؤرخة ٧٧/١/١٩ مؤداهما ان المتهم من العناصر الماركسية ومدعى الناصرية التي حركت وتزعمت الاحداث يوم ١٨ يناير ، إلا ان المذكرة لم تنسب للمتهم واقعة بذاتها أو عملاً محدداً . اما مذكرة العميد محمد فتحى قته المؤرخه ١٩٧٧/١/٢١ فقد استندت للمتهم انه في يوم ١٩٧٦/١٢/٢٧ شارك في ندوة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، وأنه عقد مقارنة بين الازمة الاقتصادية في عهد الخديو اسماعيل وبين المناخ السائد في وقت الثورة ، وأنه اتهم النظام القائم بالمساق التهم بالابرياء لتبرير سياسته الظالمة في توزيع الاجور ، واتهم الصحافة بالخضوع لسياسات معينة بسبب التمويل الذي يأتيها من الخارج ، كما ان المتهم حرض القطاع الطلابي على الاضراب والتظاهر لمقاومة ما أسماه بالفاشية المصرية وأنه شارك في قيادة المظاهرات التي انتهت باحداث التخريب يوم ١٨ يناير سنة ١٩٧٧ .

وحيث انه بالنسبة لاقوال محمد حاتم زهران فقد قرر ان المتهم كان يحضر بصفة دائمة الندوات التي تعقد بالجامعة والمؤتمرات الشعبية ويهاجم النظام القائم والمسؤولين مستعملاً اقذع الالفاظ ويحرض الطلبة وجماهير الشعب على ضرب النظام ، كما كان ينادي بقيام الاحزاب الشيوعية . وازضاف الشاهد انه رأى المتهم يوم ١٨ يناير حوالى الساعة الرابعة مساءً في ميدان التحرير

يحض المتظاهرين على الانتشار في كل مكان ويحثهم على عدم ترك الاحداث حتى لا تهدأ .

وحيث ان اقوال الشاهد محمد عز الدين عنتر التي ادلى بها بصند نشاط هذا المتهم تتحصل في انه منذ شهرين - قبل سؤاله في ١٩٧٧/٢/٢ - عقد ندوة بكلية الهندسة بجامعة عين شمس دعت إليها اسرة التقدم بالكلية وذلك لمناقشة قضية الديمقراطية في مصر ، وكان من بين من حضروها كمال الدين رفعت واحمد فؤاد نجم والشيخ امام وصلاح عيسى ، وان الاخير اعترض على قيام الاحزاب بالطريقة التي رسمتها السلطة ودعا لانشاء حزب شيوعي وجاهر بعقيدته الشيوعية . وردد احمد فؤاد نجم بعض اشعاره في الندوة وغناها الشيخ امام وكانت تتضمن مهاجمة السلطة .

وحيث انه بسؤال المتهم انكر ما اسند إليه وأقر بحضوره بعض الندوات العامة في الجامعات وغيرها بحكم مهنته كمصحف متخصص في الدراسات التاريخية وان افه مصادر المباحث الذين يحضرون امثال هذه الندوات انهم إما عاجزون عن فهم ما يطرح في الندوة من افكار واما مغرضون يحرفون الكلم عن موضعه .

وحيث انه بالنسبة لتحريرات مباحث امن الدولة فإن ما ورد فيها من معلومات مجهولة مصانرها لا ترقى بحال الى مرتبة الدليل ولا تعتد بها المحكمة كقرينة ولا تعد كونها مجرد استدلالات لا تكفي لتكوين عقيدة المحكمة فيما هو مطروح عليها .

وحيث انه بالنسبة لاقوال الشاهدين محمد حاتم زهران ومحمد عز الدين عنتر فإن اولهما قد ران على شهادته من الشك ما يجعل المحكمة تتبناها ولا تعول عليها ، والاخر صنعت شهادته على يد المباحث وتبرأ منها في جلسة المحاكمة ، وبذلك يكون الدليل قد انحسر عن التهمة السادسة المنسوبة الى المتهم السابع والخميس بعد المائة بما يتعين معه القضاء ببراعته منها .  
اما بالنسبة للوقائع المنسوبة الى المتهم الثامن والخمسين بعد المائة احمد

فؤاد نجم وذلك حسبما صورته النيابة العامة موضوع التهمة السادسة - فإنها تتحصل في انه قام في غضون شهر يوليو سنة ١٩٧٤ بنشاط معاد لنظام الحكم القائم يتمثل في تأليف قصائد وازجال مناهضة تتضمن التحريض والإثارة ضد السلطة يروجها عن طريق الالتقاء والغناء في نوات علنية ، وانه تم اجراء تسجيل صوتي لبعض النوات بعد استئذان النيابة العامة وقد حققت بالتحريض بالسلطة الشرعية والتعدي بسياساتها والتهجم على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأسلوب مقذع ومثير يحتوى على الكثير من عبارات السب والشتائم وان المتهم ظل سادرا في نشاطه المذكور ولم يقلع عنه . واستندت النيابة في اثبات ما نسب للمتهم الى تحريات مباحث امن الدولة والى شهادة كل من محمد حاتم زهران ومحمد عز الدين عنتر والى بعض التسجيلات الصوتية .

وحيث انه بالنسبة لتحريات مباحث امن الدولة فقد ورد في المحضر المؤرخ ١٩٧٤/٧/٥ المحرر بمعرفة النقيب مصطفى محمد مرسى ان احمد فؤاد نجم مؤلف الاغاني دأب في الفترة الاخيرة على تأليف قصائد زجلية تتضمن هجوما على النظام القائم وقيادته وتعمل على إثارة المواطنين ضد تحالف قوى الشعب العاملة ويث روح الحقد في نفوس الناس ، وان امام محمد احمد عيسى الشهير بالشيخ امام عيسى يقوم بتلحين تلك القصائد وانشادها في النوات واللقاءات الخاصة والعامة التي ترتادها العناصر المناهضة ويطلق عليها الاول على مسمع من الحاضرين . ومن بين الاماكن التي يفشهاها المذكوران مسكن محمد نصرالدين الغزالي الشهير بسيف الغزالي المقيم بالمنزل ٢٠ شارع الحلمية بالرب الاحمر .

وبناء على محضر التحريات سالف الذكر انتت نيابة امن الدولة العليا في اليوم ذاته بتسجيل احاديث الاشخاص الثلاثة ، وامكن تسجيل امسية شعرية تمت مساء ذلك اليوم بمسكن محمد نصرالدين الغزالي ، وجرر النقيب محمد موسى محضرا آخر بتاريخ ١٩٧٤/٧/٦ ورد فيه ان كلاً من احمد فؤاد نجم

والشيخ امام عيسى حضرا الامسيه وان الاخير تولى الانشاد كما قام احمد فؤاد نجم بالقاء بعض القصائد المناهضة والمروجة للفكر الماركسي اللينيني . وفى يوم ١٩٧٤/٩/٣ وبناء على اذن من النيابة العامة قام الرائد ثروت القداح الضابط بمباحث امن الدولة بمداخلة مسكن المتهم احمد فؤاد نجم الكائن بالمنزل رقم ٢ عطفه حوش قدم بالغوريه حيث ضبط المتهم والشيخ امام عيسى وآخرين ، وكان من بين ما ضبطه فى مسكن المتهم جهاز تسجيل وبعض الاشرطة وفى ذات التاريخ تم تفتيش مسكن آخر للمتهم يقع فى الشقة رقم ١٩ بالمنزل رقم ١١٦ بشارع العباسية فى حضور زوجته واسفر التفتيش عن ضبط عدد من اشرطة التسجيل وورقتين نونت فيها بعض القصائد التى نظمها المتهم وخطابين مرسلين له ومفكرة مئون فيها بعض الاسماء وبعض ارقام التليفونات ، كما فتنش مسكن المذكور مرة اخرى يوم ١٩٧٥/٢/٢ واسفر التفتيش عن ضبط بيانين مطبوعين غير متشابهين وبعض الاوراق الخطية المحتوية على كلام منظوم وكذلك بعض الكتب .

وعقب احداث يومي ١٨ ، ١٩ يناير قدم العميد محمد فتحى قته مذكرة بتحريات مباحث امن الدولة عن المخطط الشيوعى ومسئوليته عن احداث الشغب التى وقعت وقد ورد فى تلك المذكرة ان العناصر الماركسية بجامعة القاهرة دعت كلا من الشيوعيين احمد فؤاد نجم وامام محمد عيسى لحضور النوات واستغلت تلك العناصر ما يلقىانه من اشعار وانشيد مناهضة فى الهاب حماس القاعدة الطلابية واستعدادها ضد النظام القائم ، كما اوردت المذكرة اسم المتهم احمد فؤاد نجم باعتباره احد اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى واستناداً الى ما جاء فى تلك المذكرة صدر امر النيابة العامة بتفتيش مسكن المتهم المذكور بعطفه حوش قدم بالغورية وذلك بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٢ واسفر التفتيش عن ضبط بعض البيانات الطلابية وبعض الخطابات الخاصة واوراق خطية نونت فيها بعض الكلمات المنظومة ، كما ضبط كتيب بعنوان (الحريات السياسية) .

وحيث انه بالنسبة لشهادة كل من محمد حاتم زهران ومحمد عز الدين عتتر،

فإن اقوال الشاهد الاول التى تتناول نشاط المتهم احمد فؤاد نجم تحصل فى ان المتهم المذكور والشيخ امام عيسى كانا يحضران الامسيات الشعرية والسياسية فى الكليات المختلفة وكان الشيخ امام يغنى الشعر الذى ينظمه المتهم احمد فؤاد نجم وكان الاخير يقوم بالقاء القصائد المناهضة للنظام القائم. وتحصل اقوال الشاهد محمد عز الدين عتتر فى ان امرة التقدم بكلية الهندسة دعت الى ندوة منذ شهرين قبل سؤاله فى ١٩٧٧/٢/٣ وكان من بين من حضروها المتهم احمد فؤاد نجم والشيخ امام اللذان القيا اشعاراً وازجالاً تهاجم النظام .

وحيث انه من بين من سئلوا فى تحقيق النيابة كشهود على نشاط احمد فؤاد نجم وان كانت النيابة لم تدرج اسمه فى قائمة الشهود الرائد ثروت فهمى القلاح وقد تحصلت اقواله فى ان التحريات قد دلت على ان كلاً من احمد فؤاد نجم وامام عيسى ومحمد محمد على احمد يقومون بنشاط مناهض للنظام القائم عن طريق الاغاني التى يؤلفها الاول وينشدها الآخرون وان هذه الاغاني تهدف الى اثارة الجماهير والحض على كراهية النظام ، وانهم يقيمون امسيات شعرية يريدون خلالها تلك الاغاني اما فى محل اقامتهم بعطفة حوش قدم بالغوريه واما فى منازل بعض الاشخاص ومنهم محمد نصرالدين الغزالى الذى عقدت فى مسكنه امسيه شعرية يوم ١٩٧٤/٧/٥ رندت فيها بعض هذه الاغاني وتم تسجيل تلك الامسية بعد الحصول على اذن من النيابة العامة ، وازضاف الشاهد ان تلك الاغاني يجرى تسجيلها على اشربة تسجيل ويتم تداولها على نطاق واسع .

وحيث انه بسؤال امام محمد احمد عيسى الشهير بالشيخ امام قرر ان صلته بالمتهم احمد فؤاد نجم هى صلة قديمة ، وانه يلحن الاغاني التى ينظمها المتهم ويقوم بانشادها وانه غنى فى الامسية الشعرية التى عقدت فى منزل محمد نصر الدين الغالى قصيبتين هما شرفت يا نيكسون بابا ، ونويت اصلى كما غنى القصيدة الاولى ليلة القبض عليه بمنزل عطفة حوش قدم .



وحيث انه يسؤال المتهم احمد فؤاد نجم فى تحقيق النيابة اعترف بأنه هو الذى نظم القصائد التى لحنها وتغنى بها الشيخ امام عيسى وغيره من الملحنين، وان مصر وآمالها هى غايته من نظم اشعاره وأنه الف بعض الاغاني بمناسبة حرب اكتوبر واذا عنتها اجهزة الاعلام ، وقرر انه يريد قصائد فى الامسيات والندوات وان هذه القصائد لا تهاجم النظام القائم وان كانت تتضمن نقدا للانحرافات الموجودة بجهاز الدولة .

وحيث انه بالنسبة لتحريرات مباحث امن الدولة فإنها لا تنهض دليلاً أو قرينة قبل المتهم ولا تعدو كونها مجرد استدلال لا تصلح وحدها لتكوين عقيدة المحكمة فى شأن مانسب اليه .

وحيث انه بالنسبة لاقوال الشاهدين محمد حاتم زهران ومحمد عز الدين عنتر فإن المحكمة لا تطمئن اليها ولا تقيم لها وزناً نظراً لأن كليهما لم يكن يملك حريته وقت ان ادلى بها وهو ما سبق ان افاضت فيه القول فيما سلف من اسبابها ، كذلك لا تخرج شهادة الرائد ثروت فهمى القذاح عما ورد بمحاضر التحريات والضبط المشار اليهما آنفا .

وحيث وان كان المتهم قد اقر بتأليف القصائد التى يلقيها احياناً بنفسه أو بتغنى بها الشيخ امام محمد عيسى أو غيره من الملحنين والتى سجلت على اشهره يتداولها الناس ، فإن ذلك لا ينهض دليلاً على ادانته ، ذلك ان القصائد التى اقر بانشائها سواء فى الامسية الشعرية بمسكن محمد نصر الدين الغزالى أو فى الامسية التى عقبت فى مسكنه بعطفة حوش قدم لم يتحقق لانشائها ركن العلانية كما عرفته المادة ١٧١ من قانون العقوبات نظراً لأن نشاط المتهم فى الامسيات قد وقع فى مكان خاص ولم يجر ترديد الانشاد أو الالتقاء باحدى الوسائل الميكانيكية . اما القصائد التى انشدها بالندوات سواء فى كليات الجامعة أو سواها من الاماكن العامة فإنه لم يقم دليل من الاوراق تطمئن إليه المحكمة على ان الاقوال التى ردها المتهم قد تضمنت اخباراً كاذبة أو اشاعات مغرضة أو حضا على كراهته النظام القائم والازراء به ، وفضلاً

عن ذلك كله فإن كلمات القصائد التي نسبت الى المتهم وطبقاً لما هو وارد في اوراق -الدعوى حافلة بالمتشابهات والرمزيات لدرجة ان النياية العامة قد وصفت واحدة من هذه القصائد بالقموض وهي قصيدة كلمة بمناسبة زيارة ابن الهرمة، كما استوتضحت المتهم في كثير من الامثلة عن كنه ما يقصده بهذه العبارة أو تلك مما ورد في قصائد مما يشعر بأن المعنى فيه خفاء ويحتاج للشرح أو مشبه ويحتمل التلويل . ومادامت قصائد المتهم هي على هذا المنوال من النسيج اللفظي فلا ينبغي اعتصار كلماتها لانتزاع دليل منها على مناهضة المتهم للنظام القائم وعلى قيامه بالتحريض على كراهيته والازراء به وينبغي حملها على حقيقتها باعتبارها كلمات لشاعر اتسمت بجموع الخيال ، ولاعجب في ذلك فالشعراء في كل وادي يهيمنون ، والظاهر من امر المتهم انه من قبيل هؤلاء الشعراء ، مما يجعل المحكمة تضرب الذكر صفحا صفحا عما اسند إليه، اذ لا جريمة فيه طبقاً للمادتين ١٠٢/١-٢ و ١٧٤/١ من قانون العقوبات ، ويتعين من ثم القضاء ببراءة المتهم الثامن والخمسين بعد المائة احمد فؤاد نجم من التهمة السادسة المنسوبة اليه .

وبالنسبة للمتهم التاسع والخمسين بعد المائة حمدي ياسين على عكاشة فإن الوقائع المسندة اليه حسبما صورته النياية العامة - موضوع التهمة السادسة - تتحصل في أنه دأب على التظاهر ضد نظام الحكم والدعوة لمؤتمرات وبنوات سياسية هاجم من خلالها سياسة الدولة في جميع المجالات بهدف التشهير بالنظام واطهار عجزه ، وانه شارك في تحرير مجلات حائط تضمنت هجوماً على سياسة النظام في المجالات السياسية والاقتصادية ووصفت المسؤولين بالخيانة .

واستندت النياية في اثبات ما نسب الى المتهم المذكور الى ماورد في محضر تحريات مباحث امن البولة المؤرخ ١٩٧٧/١/١٩ والى محضر تحرى مؤرخ ١٩٧٧/١/٢٤ محرر بمعرفة المقدم جمال الدين محمد الضابط بمباحث

امن الدولة ورد فيه ان المتهم من العناصر الناصرية المناهضة للنظام وارفق بمحضره عدداً من مجلات الحائط والملصقات نسب الى المتهم المسئولية عن اعدادها وعرضها في معارض صحفية بجامعة عين شمس بمناسبة ذكرى ميلاد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر .

وحيث ان المتهم مسئل بتحقيق النيابة فلنذكر ما اسند إليه ونفى صلته بالاوراق المذكورة .

وحيث ان ما ورد في تحريات امن الدولة بشأن النشاط الذى نسب الى المتهم لايعبر كونه مجرد استدلالات هي دون القرينة ولا ترقى الى مرتبة الدليل، ولا يغير من هذا النظر ما ارفقته مباحث امن الدولة من مجلات وملصقات بمحضر التحرى المؤرخ ٧٧/١/٢٤ طلالا لم تكشف عن كيفية اتصال تلك الاوراق به وهو ما يحلو بالحكمة لطرحها وعدم الاعتداد بها وذلك اخذاً بمبدأ التزمته حيال مثل هذه الاوراق . ومتى كان ذلك فإن ما نسب الى المتهم التاسع والخمسين بعد المائة يكون مجرداً من الدليل مما يتعين معه القضاء ببرأته من التهمة السادسة المسندة إليه .

واما بالنسبة للوقائع المنسوبة الى المتهم الستين بعد المائة حسين محمد محمود معلوم وذلك حسبما صورته النيابة موضوع التهمة السادسة - تتحصل في ان المتهم قام بدور رئيسي في التحريض على احداث شهر يناير سنة ١٩٧٧ وشارك في تلك الاحداث وضبط في حيازته لدى تفتيش مسكنه اوراق خطيه تتضمن تحليلات سياسيه مناهضة لنظام الحكم كما ضبط بيان صادر عن الاتحاد العام لطلبة جمهورية مصر العربية في الذكرى التاسعة والخمسين لميلاد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر .

واستندت النيابة في اثبات ما نسب الى المتهم الى محضر تحريات مباحث امن الدولة المؤرخ ٧٧/١/١٩ والى الاوراق المضبوطة بمسكنه .

وحيث ان المتهم انكر اشتراكه في احداث ١٩٧٧/١/١٨ وقرر انه قبض عليه فجر يوم ١٩٧٧/١/١٩ . واقر ان الاوراق التي ضبطت في مسكنه هي

لوراق شخصية ومادونه فيها من تحليلات سياسيه أو مقالات انما كان تعبيراً عن مكون نفسه وإرائه الشخصية .  
وحيث انه يتضح من الاطلاع على الاوراق المضبوطه فى مسكن المتهم ان من بينها ورقة واحدة مطبوعه وهى عبارة عن بيان صادر من الاتحاد العام لطلاب مصر العربية بمناسبة الذكرى التاسعة والخمسين ليلاد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر ، اما باقى الاوراق فهى محررات خطية تتضمن وجهات نظر محررها وهى تخالف رأى الحكومة فى مجالات شتى ولا يوجد من بين الاوراق سائلة الذكر نسخ مكررة .

وحيث ان ما ورد فى تحريات مباحث امن الدولة بشأن النشاط الذى نسب الى المتهم لا يعنونه مجرد استدلالات هى بون القرينة ولا ترقى الى مرتبة الدليل كما ان ما ضبط فى مسكن المتهم من اوراق لا تشكل حيازتها اية جريمة لأن ملابس ضبطها والمكان الذى ضبطت فيه ونوعية هذه الاوراق وعدم وجود نسخ مكررة منها ، كل ذلك لا يستفاد منه انها كانت معدة للتوزيع أو اطلاق الغير عليها ، ومن ثم فإن التهمة السادسة المنسوبة الى المتهم الستين بعد المائة تكون غير ثابتة فى حقه ولم يقر عليها دليل من الاوراق مما يتعين معه القضاء ببراءته منها .

واما بالنسبة للمتهم الحادى والستين بعد المائة سيد عبدالغنى عبدالمطلب فإن الواقعة التى نسبتها إليه النيابة موضوع التهمة السادسة تحصل فى انه ساهم بدور فعال فى التحريض على المظاهرات التى وقعت فى شهر يناير سنة ١٩٧٧ وشارك فيها ، كما ضبط فى حيازته لدى تفتيش مسكنه خمس نسخ من كتاب كلام العيون يتضمن كلاماً منظوماً يناهض نظام الحكم ويشهر بالقيادة السياسيه فى اسلوب بذى ويدعو للثورة عليه ، كما ضبط بيانات من اللجنة الثقافية بمناسبة ذكرى الرئيس جمال عبدالناصر ماثون فيها يتضمن الهجوم على سياسة الدولة فى المجالين السياسى والاقتصادى وكذلك وصف النظام الحاكم بالخيانة والاستسلام .

واستندت النيابة فى اثبات ما نسب الى المتهم المذكور الى ما ورد فى محضر تحريات مباحث امن الدولة المؤرخ ١٩٧٧/١/١٩ وإلى الكتب والاوراق المقال ضبطها فى مسكته .

وحيث ان المتهم انكر اشتراكه فى المظاهرات وقرر انه قبض عليه فجر يوم ١٩٧٧/١/١٩ دون ان يصدر منه اى نشاط ، واقر بحيازته للبيانين الصائرين بمناسبة ذكرى الرئيس جمال عبدالناصر ولكنه انكر صلته بالكتب ونفى ضبطها فى مسكته .

وحيث ان ما ورد فى تحريات مباحث امن الدولة بشأن النشاط الذى نسب الى المتهم لا يعدو كونه مجرد استدلال دون القرينة ولا ترقى الى مرتبة الدليل، وفى الوقت ذاته فإن المحكمة لا تطعن الى سلامة اجراءات الضبط التى اعقبت تفتيش مسكن المتهم وذلك بالنسبة للنسخ الخاصة بكتاب كلام العيون والتى انكر المتهم ضبطه بمسكته ، ذلك ان الثابت من محضر الضبط والتفتيش المحرر بمعرفة الملازم اول عبدالرحمن فوده ان عملية التفتيش والضبط وقعت فى ساعة مبكرة من صباح يوم ١٩٧٧/١/١٩ بينما لم تعرض المضبوطات على النيابة إلا فى يوم ١٩٧٧/١/٢٧ اى بعد مضى اكثر من ثمانية ايام على واقعة الضبط ، كما لم يرد فى اوراق الدعوى اية اشارة الى ان تلك المضبوطات كانت محرزة لدى عرضها على النيابة وهو ما يوهن الدليل المستمد منها ، هذا فضلاً عن ان البيانين اللذين اقر المتهم بضبطهما فى مسكته لا تشكل حيازتهما اية جريمة لأن ماضبط من البيان كان نسختين فحسب ولأن ملابس الضبط ومكانه لا يستفاد منها ان نسختي البيان كانت معدتين للتوزيع او اطلاق الغير عليها .

ومتى كان ذلك فإن التهمة السادسة المنسوبة الى المتهم الحادى والستين بعد المائة تكون غير ثابتة فى حقه ولم يقر عليها دليل تطمئن إليه المحكمة مما يتعين معه الحكم ببراءته منها .

وحيث انه بالنسبة للمتهم الثانى والستين بعد المائة احمد عبدالرحمن

الجمال فإن الوقائع المنسوبة إليه ، حسبما صورتها سلطة الاتهام موضوع التهمة السادسه تحصل فى انه دأب على القاء الخطب المعادية لنظام الدولة فى المؤتمرات والندوات العامة بجامعة عين شمس مستهدف التشكيك فى سياسة الحكومة .

وقد استتلت النيابة فى اثبات ما نسب الى المتهم الى المعلومات الواردة فى تحريات مباحث امن الدولة ، كما استندت الى شهادة محمد عز الدين عتتر ، وتحصل اقوال الشاهد المذكور التى ادلى بها فى تحقيق النيابة فى انه منذ شهر ونصف قبل احداث يناير سنة ١٩٧٧ ، نظمت جماعة ناصر بكلية الهندسة جامعة عين شمس ندوة فى مدرج فلسطين لمناقشة قضية الديمقراطية والاحزاب فى مصر ، وحضر الندوة حوالى سبعين أو ثمانين شخصاً ، وكان المتهم احمد جمال من بين المتحدثين فى الندوة وسمعه يقول ان التنظيم الناصرى تابع من الشارع وانه لن ينضم لأى حزب .

وحيث ان المتهم انكر ما نسب إليه .

وحيث انه بالنسبة لتحريات مباحث امن الدولة ، سواء مذكرة العقيد منير محسن المؤرخه ٧٧/١/١٩ ومحضر التحريات المؤرخ ١٩٧٧/١/٢٥ والمحرر بمعرفة النقيب ماهر محمد زايد فإن ما ورد فيهما من معلومات بشأن المتهم لايعنى فى حقيقة الامر كونه مجرد استدلالات هى نون القرينة ولا ترقى الى مرتبة الدليل .

وحيث انه بالنسبة لاقوال الشاهد محمد عز الدين عتتر فإنه يكفى المحكمة ما قرره الشاهد بجلسة المحاكمة كى تطرح اقواله وتلتفت عنها فقد قرر ان المباحث قد صنعت منه شاهداً رغم اراءه وهو تقرير قاطع الدلالة على ان الشاهد لم يكن حراً مختاراً فيما ادلى به من اقوال فى التحقيق الابتدائى الامر الذى يعمق شك المحكمة فى اقواله باعتباره شاهداً صنع على عين المباحث ، وفوق هذا كله ومع التسليم جداً بصحة ما نقله الشاهد المذكور من حديث المتهم فى الندوة فإنه ليس فى ذلك الحديث قول مؤتم يؤخذ المتهم بجريته ، لانه

حين وصف التنظيم الناصري بأنه تابع من الشارع فقد قصد انه تابع من الشعب، ولا تشريب عليه فيما قال فذلك رأيي ، وليس في الجهر به تحريض على كراهية نظام الحكم أو الإزراء به ، كما لا يعتبر الجهر به بثاً لدعايات مثيرة ضد نظام الحكم القائم من شأنه تكثير الأمن العام ، ومتى كان ذلك فإن التهمة السائدة المنسوبة الى المتهم الثاني والستين بعد المائة تكون غير متوافرة الاركان فضلاً عن انه لم يقم عليها دليل تلمعن إليه المحكمة مما يتعين معه القضاء ببرائة منها .

وبالنسبة للمتهم الثالث والستين بعد المائة احمد مبروك محمد حسن فان الوقائع المنسوبة إليه حسبما صورته النيابة موضوع التهمة السائدة تتحصل في انه حرض على الاضطرابات التي حدثت يومي ١٨ ، ١٩ من يناير سنة ١٩٧٧ وأنه ضبط في حوزته لدى تفتيش مسكنه عدد من الاوراق تضمنت عبارات مناهضة من بينها منشور بعنوان "فلنناضل في مواجهة سياسة القتل والتشريد" صادر عن احدى الجماعات التي يعمل المخطط الشيوعي من خلالها، وهو منشور يهاجم نظام الحكم ويندد بسياسته في المجالات المختلفة . واستندت النيابة في اثبات ما نسب الى المتهم الى تحريات مباحث امن الدولة والى الاوراق المقال بضبطها في مسكنه . وحيث ان المتهم انكر ما نسب إليه .

وحيث انه بالنسبة لتحريات مباحث امن الدولة والوارد في مذكرة العقيد منير محسن المؤرخه ١٩٧٧/١/١٩ فإن ما بها من معلومات بشأن النشاط المنسوب الى المتهم لم يرد فيه نكر لأى عمل أتاها المتهم يوم ١٩/١/١٩٧٧ وكل ما نسب إليه هو انه كان من المتزعمين والمحركين لاحداث يوم ١٨ يناير ، وأنه من ضمن العناصر الماركسيه ومدعى الناصرية . وهذه المذكرة بما حوته من معلومات لا تطم المحكمة كنه مصادرها ، لا تعمى في حقيقة الامر كونها مجرد استدلالات هي دون القرينة ولا ترقى بحال الى مرتبة الدليل .

وبالنسبة للأوراق المقال بضبطها في مسكن المتهم فإنه يرغم العوار الذي لحق إجراءات الضبط وذلك بعدم تحريرها والتراخي في عرضها على النيابة العامة ، إذ إن ضبطها وقع في يوم ٧٧/١/١٩ ولم تعرض على النيابة إلا في يوم ١٩٧٧/١/٢٧ ولم يرد في محضر الضبط ومحضر الاطلاع ما يفيد تحريرها ، الأمر الذي يوهن الدليل المستند من هذه الأوراق ، فإنه مع ذلك رغم ماحوته الأوراق من نقد لسياسة الدولة فإن حيازتها لا تشكل اى جريمة ، ذلك انه ليس من بينها نسخ مكررة وهو ما ينفي اعدادها للتوزيع أو إطلاع الغير عليها ومتى كان ذلك فإن التهمة السادسة المنسوبة الى المتهم الثالث والستين بعد المائة لا تكون متوفرة الأركان فضلا عن افتقارها الى الدليل مما يتعين معه الحكم ببراءته منها .

اما بالنسبة للمتهم الرابع والستين بعد المائة محمد محمود جاد النمر فإن الوقائع المنسوبة إليه موضوع التهمة السادسة كما حصلت لها المحكمة من سائر الأوراق وما دار بجلسة المحاكمة ، تخلص في ان المتهم من المناهضين لنظام الحكم القائم وضبط في حوزته لدى تفتيش مسكنه اثنان وستون مجلة حائط وعدد كبير من الأوراق الخطية تتضمن هجوماً على النظام القائم والقيادة السياسية وانتقاداً لكل ما تتخذه من إجراءات بشأن المشكلات الداخلية والخارجية .

واستندت النيابة في اثبات ما هو منسوب للمتهم الى تهريات مباحث امن الدولة وإلى الأوراق المضبوطة بمسكنه. وحيث أن المتهم انكر ما اسند اليه ونفى صلته بالأوراق المضبوطة . وحيث أنه بالنسبة للأوراق المضبوطة في مسكن المتهم ، فقد ورد في محضر ضبط المتهم المؤرخ ١٩٧٧/١/٢ والمحضر بمعرفة النقيب محمد فوزى فتحى الضابط بمباحث امن الدولة انه قبض على المتهم في اليوم المذكور وأشار في محضره الى انه سبق تفتيش مسكن المتهم يوم ١٩٧٧/١/١٩ وأن التفتيش اسفر عن ضبط عدد من الرسوم الكاريكاتيرية التي



تعتبر عن نقد النظام السياسى القائم ، وكذلك مجموعة من مجلات الحائط مكتوية بخط اليدتهاج النظام . ويتضح من الاطلاع على الاوراق المضبوطة ان من بينها عشرات من مجلات الحائط مكتويه بخط اليد على ورق مقوى ولون على بعضها رسوم بخط اليد كما لصق على بعضها صور الرئيس الراحل جمال عبدالناصر والبعض من هذه المجلات اقتصر على ابراز سياسة الرئيس جمال عبدالناصر ومبادئه وانجازاته ، والبعض الآخر عنى بيث دعايات مثيرة واخبار وبيانات من شأنها تكثير الامن العام والحق الضرر بالمصلحة العامة . ومن امثلة ذلك مجلة حائط تحمل عنوان "خطاب الى السيد المحترم الاستاذ مجلس الشعب" انطوت على السخرية من الديمقراطية التى يتبعها النظام القائم ونسبت اليه انتهاج سياسة طرد الفلاحين من الارض والعمال من المصانع ، ومجلة حائط بعنوان "الناصرية وقضايا الديمقراطية" تحدثت عن البيروقراطية داخل اجهزة الدولة وانها قد تسربت الى التنظيم السياسى وما صحب ذلك من تخريب للقطاع العام ومحاولات الثراء من خلال سرقة . ومجلة حائط اخرى بعنوان "لماذا الازمة الاقتصادية " انصب الحديث فيها على فساد النظام الذى اغرق مصر بالديون حتى بلغت ٤٦٠٠ مليون جنيه فى حين انها كانت منذ خمس سنوات ٩٥ مليون جنيه فقط ، واتهمت النظام بانه بعيد عن مصالح الجماهير العريضة وملتصق بمصالح الباشوات . وحيث انه بالنسبة لتحريرات مباحث امن الدولة والتى تضمنتها مذكرة العقيد منير محيسن فقد ورد فيها ان المتهم من العناصر الماركسية ومدعى الناصرية الذين تزعموا حركة الاحداث يوم ١٨ يناير سنة ١٩٧٧ . وحيث انه يتضح مما تقدم ان مجلات الحائط التى ضبطت فى مسكن المتهم هى بحكم نوعيتها وبالكثرة التى وجدت بها لابد انها كانت معدة لاطلاع الغير عليها ، وما نشر فيها سواء ما تعلق بطرد الفلاحين من الارض والعمال من المصانع وما تعلق بتخريب القطاع العام والاثراء من سرقة وما تعلق بدين

مصر والمقارنة بين حجمها الحاضر وحجمها فى الماضى وانفصال نظام الحكم عن مصالح الجماهير والتحامه بمصالح الباشوات ، كل ذلك يتضمن بلا ريب اخباراً وبيانات وبعائيات مثيرة من شأنها تكدير الامن العام والحق الضرر بالمصلحة العامة ، واذا احتفظ المتهم بالمحررات المذكورة وابقاها فى حوزته وهو عالم بمحتواها فإن القصد الجنائى يكون متوافراً لديه وتكون الجريمة موضوع التهمة الاساسية المسندة إليه قد ثبتت فى حقه وقام الدليل عليها من اوراق الدعوى ومن المضبوطات ذاتها ويكون المتهم الرابع والستين بعد المائة محمد محمود جاد النمر فى يوم ١٩/١/١٩٧٧ بدائرة محافظة القاهرة حاز بالذات محررات (مجلات حائط) تتضمن اخباراً وبيانات كاذبة وبعائيات مثيرة من شأنها تكدير الامن العام والحق الضرر بالمصلحة العامة الامر المعاقب عليه بالفقرتين الاولى والثالثة من المادة ١٠٢ مكرر من قانون العقوبات .

وبالنسبة للمتهم الخامس والستين بعد المائة عبدالرحيم رياض الكرىمى فإن الواقعة المنسوبة إليه حسيباً صورته النيابة العامة موضوع التهمة السادسة تتحصل فى ان المتهم من العناصر المناهضة وانه ضبط فى حوزته لدى تفتيش مسكنه عدد من الكتب والمنشورات ومجموعة كبيرة من الاوراق الخطية التى تحتوى تحليلات سياسيه تندد بالنظام القائم وتعرض برئيس الجمهورية وكبار المسئولين بالدولة .

واستندت النيابة فى اثبات ما نسب الى المتهم الى تحريات مباحث امن الدولة والى ما ضبط لديه من اوراق ومطبوعات .

وحيث ان المتهم انكر ما نسب إليه واقر بملكيتـه للكتب المضبوطة ونفى صلته بما عداها .

وحيث انه بالنسبة لتحريات مباحث امن الدولة فقد ورد اسم المتهم فى مذكرة مباحث امن الدولة المؤرخه ٢١/١/١٩٧٧ بوصفه احد اعضاء تنظيم التيار الثورى إلا ان المذكرة لم تسند إليه نشاطاً محدداً ، وما ورد فيها لا يعنو

كونه مجرد استدلالات هي دون القرينة ولا ترقى الى مرتبة الدليل .  
وحيث انه بالنسبة للمضبوطات فإن الثابت على المحضر المورخ ١٩٧٧/١/٢٢  
المحرر بمعرفة النقيب وحيد حبشى ان تفتيش مسكن المتهم قد جرى فى اليوم  
المذكور وانه اسفر عن ضبط عدد من الكتب والكراسات والاوراق ولم يرد فى  
المحضر ما يفيد ان هذه المضبوطات قد حرزت عقب ضبطها ، كما انها لم  
تعرض على النيابة العامة إلا فى يوم ١٩٧٧/١/٢٠ أى بعد مضى ثمانية ايام  
من ضبطها ، كما لم يرد فى محضر اطلاق النيابة ما يفيد انها كانت محرزة ،  
وهو عوار لحق اجراءات الضبط مما يوهن الدليل المستمد من المضبوطات  
نسالة الذكر . وفضلاً عن ذلك وبالرغم من ان المتهم قد نفى صلته بالمنشورات  
والاوراق الخطية المقال بضبطها فى مسكنه ، فان ما ضبط لديه من كتب واوراق  
ومنشورات لا يوجد من بينها نسخ متكررة مما ينفى كونها معدة للتوزيع  
أو اطلاق الغير عليها . متى كان ذلك فإن التهمة التناصت المنسوبة الى المتهم  
الخامس والسنتين بعد المائة تكون واهنة الاساس عارية عن الدليل ، مما يتعين  
معه الحكم ببراءته منها .

اما بالنسبة للوقائع المنسوبة الى المتهم السادس والسنتين بعد المائة وجيه  
يوسف الشريبنى موضوع التهمة السابعة ، فإنها تتحصل حسبما صورته  
سلطة الاتهام فى انه حرض على التظاهر والإثارة ضد النظام القائم ابان  
الاضطرابات التى وقعت خلال شهر يناير سنة ١٩٧٧ ، وانه دعا الى اجتماع  
مساء يوم ١٩٧٧/١/١٨ لتأبين من وصفهم بضحايا تصادم مترو حلوان ،  
وانتهز فرصة وقوع الاضطرابات بمناسبة صدور القرارات الاقتصادية فأخذ  
يحرش المجتمعين للقيام بمظاهرة تتوجه الى منطقة المصانع بطولان للاتضمام  
الى العمال المتظاهرين فى ذلك اليوم . كذلك ضبط فى حيازته لدى تفتيش  
مسكنه اوراق تحتوى على كتابات سياسية تشيد باحداث يومى ١٨ ، ١٩ يناير  
سنة ١٩٧٧ .

واستندت النيابة في اثبات ما نسب الى المتهم الى محضر تحريات مباحث امن الدولة والى شهادة المقدم على محمود ابوالسعود مأمور قسم المعادى ومحمد نجيب محمد حسن وعبد الحميد ابراهيم ميره .

وحيث انه بالنسبة لتحريات مباحث امن الدولة فقد ورد في المذكرة المؤرخة ١٩٧٧/١/١٩ التى حررها العقيد منير محسن ان المتهم من بين العناصر الماركسية ومدعى الناصرية التى تزعمت التحريض على احداث يوم ١٩٧٧/١/١٨ إلا ان المذكرة لم تستند إليه نشاطاً محدداً أتاه في ذلك اليوم .

كذلك جاء في محضر التحريات المؤرخ ١٩٧٧/٢/٥ والمحرر بمعرفة العقيد على حسن محمود الضابط بمباحث امن الدولة فرع القاهرة ، انه ورد إليه محضر مؤرخ ١٩٧٧/١/١٣ محرر بمعرفة المقدم على ابوالسعود مأمور قسم المعادى بشأن السيد / وجيه يوسف الشريتلى وأن التحريات التى وصلته تفيد بأن المذكور اشترك في تحريض العمال على حوادث الشغب والتظاهر وقام بتوزيع بيان صادر عن حزب التجمع على الجماهير يدعوها لإقامة ندوة لتأبين ضحايا حادث قطار حلوان . اما المحضر المحرر بمعرفة مأمور قسم المعادى والذى سلفت الإشارة إليه فهو مؤرخ ١٩٧٧/١/١٣ وقد اثبت فيه محرره ان السيد / وجيه يوسف الشريتلى سكرتير حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى بالمعادى قدم طلباً بشأن التصريح له باقامة سرائق مع تركيب مكبرات للصوت بميدان المحطة بالمعادى لتأبين ضحايا حادث مترو حلوان وذلك مساء يوم ١٨ يناير سنة ١٩٧٧ ، وانه قام باخطار جهات الامن المختصة إلا انها لم توافق ، وفى يوم ٧٧/١/١٧ احيط الطالب علماً برفض طلبه إلا انه أصر على عقد الاجتماع ، واثبت محرر المحضر بتاريخ ١٩٧٧/١/١٨ انه توجه فى الساعة الخامسة والنصف من مساء ذلك اليوم الى المكان الذى كان مطلوباً عقد الاجتماع فيه فرأى اشخاصاً يتوافنون الى المكان حتى بلغ عددهم مائتى شخص تقريباً ، ووصل الى علمه ان مقدم الطلب يحول اثاره هؤلاء الاشخاص

ضد السلطة واجهزة الامن لرفضها بعقد الاجتماع ، كما وصل الى علمه ان الطالب حض المجتمعين معه فى مبنى الاتحاد الاشتراكي وكانوا حوالى ثمانين شخصاً - حضهم على القيام بمسيرة من المعادى الى حلوان ، لكن الجمع قد انفض حوالى التاسعة والنصف مساء وتفرق كل فى سبيله .

وحيث انه بالنسبة لاقوال لشهود وهم المقدم على محمود ابو السعود ومحمد نجيب حسن وعبد الحميد ابراهيم ميره ، فإن مضمون ما شهدوا به فى تحقيق النيابة ان المتهم بوصفه سكرتير حزب التجمع الوطنى بالمعادى دعا الى عقد اجتماع مساء يوم ١٨/١/١٩٧٧ لتأبين ضحايا حادث تصادم مترو حلوان الا ان جهات الامن لم تصرح بعقد الاجتماع ورغم ذلك تجمع حوالى مائة وخمسين شخصاً فى الموعد الذى كان محدداً للاجتماع وخطب المتهم فى الحاضرين محتجاً على عدم التصريح بعقد الاجتماع كما تتاول مشكلة ارتفاع الاسعار والفوارق بين الطبقات وأهاب بالحاضرين لينضموا للمتظاهرين فى حلوان إلا ان المجتمعين تفرقوا ، وازداد الشاهد الاول ان المتهم هدد باستعمال القوة اذا حصل تعرض للمسيرة ، إلا ان الشاهدين الآخرين نفيا سماعهما ذلك من المتهم.

ويسؤال هؤلاء الشهود بجلسة المحاكمة لم تخرج اقوالهم فى جملتها عما سبق ان أدلوا به فى تحقيق النيابة ، وازداد الشاهد الثالث ان المتهم طالب بربط الاجور بالاسعار .

وحيث انه بالنسبة للاوراق المضبوطة فى مسكن المتهم فإنه يتضح من الاطلاع عليها ان معظمها اوراق خطية تضمنت تسجيلاً لخواطر المتهم وافكاره السياسية وليس من بين هذه الاوراق ما هو متشابه او مكرراً إلا ورقة خطية طبع منها تسعون نسخة بالاستئصال وهى منهاج العمل مقدم من سكرتارية المعادى الى حزب التجمع الوطنى التقنى الوحوى بخصوص مواجهة اساليب حزب مصر ، كذلك ضبط لدية عدد من الكتب .

وحيث ان المتهم انكر ما نسب إليه لدى سؤاله بتحقيق النيابة وقرر انه طلب من جهة الامن المختصة التصريح بعقد اجتماع حزبي لتأبين ضحايا حادث تصادم مетро طوان كان قد مضى على وقوعه خمسة عشر يوماً ، إلا ان طلبه قوبل بالرفض . وفي مساء اليوم الذي كان محدداً للاجتماع وهو يوم /١٩٧٧ ١/٨ حضر عدد كبير من اعضاء حزب التجمع فعمل على تفريقهم ومن بقي منهم وكانوا حوالي ثمانين شخصا دخل بهم مبنى الاتحاد الاشتراكي بالمعادي وكان هو المقر المصرح به لاجتماعات الاحزاب الثلاثة التي كانت قائمة وقتئذ وان المجتمعين انتهزوا فرصة وجود نائب المعادي والذي ينتمى الى حزب مصر واثاروا مسأله رفع الاسعار فتطرق الحديث اليها ، وبعد ذلك تفرق الحاضرون في هدوء ، ولم يصدر عنه اى تحريض على التظاهر .

وحيث ان الادلة المقدمة قبل المتهم لا تنهض لحمل الاتهام ضده ذلك ان تحريات مباحث امن الدولة لا تعدو كونها مجرد استدلالات هي بون القرينة ولا ترقى الى مرتبة الدليل ، واقوال الشهود مع ما شابها من تناقض في بعض المواطنين كاختلاف الشاهدين الثاني والثالث بشأن عبارات التهم التي صدرت من المتهم اثناء الاجتماع ، فبينما ينكر الشاهد الثاني ان المتهم هاجم الاغنياء وانتقد قرارات رفع الاسعار وانتقد الحكومة لاتخاذها القرارات المذكورة بون تشاور مع حزب التجمع ، اذ بالشاهد الثالث يقرر ان المتهم تكلم في موضوع رفع الاسعار وهاجم اعضاء مجلس الشعب والحكومة ورئيس الوزراء وطلال باستقلاته ووصف اعضاء حزب مصر بـ"ثمنهم بهائم" ، هذا فضلاً عن اختلاف روايتها مع رواية الشاهد الاول بشأن تهديد المتهم باستعمال القوة لتأمين المسيرة التي دعا اليها ، برغم اختلاف اقوال الشهود على النحو السابق الامر الذي ينال حتما من الثقة فيها فإنه لا يستفاد من هذه الاقوال قيام المتهم بترديد اخباراً أو اشاعات كاذبة ، كما ان ما صدر عنه من اقوال بشأن مشكلة الاسعار أو وجود تفاوت بين الطبقات لا يعتبر تحريضاً على كراهية نظام الحكم

أو الازدراء به لأن الحديث الذى خاض فيه يمس حقائق موجودة فى المجتمع ، وما ضبط فى مسكن المتهم من أوراق خطية تتضمن افكارا سياسيه له ، فإنه لا يستفاد من ظروف ضبطها كما لا تنبئ نوعيتها عن انها كانت معدة للتوزيع أو اطلاق الغير عليها ومن ثم فإن حيازتها لا تشكل اية جريمة . ومتى كان ذلك فإن التهمة السادسة المسندة الى المتهم السادس والستين بعد المائة تكون واهية الاساس وغير قائمة على دليل تلمئن إليه المحكمة مما يتعين معه القضاء ببراءته منها .

اما بالنسبة للمتهم السابع والستين بعد المائة ماهر سيد بدوى فإن الوقائع المنسوبة إليه حسبما صورته النيابة نتحصل فى انه حرض طلبة جامعة القاهرة على التظاهر ايام ١٢ ، ١٣ ، ١٤ فبراير سنة ١٩٧٧ وتزعم فى اليوم الاخير مظاهرة سارت فى الحرم الجامعى احتجاجاً على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ، وانه ردد خلالها هتافات معادية للنظام القائم .

واستندت النيابة فى اثبات ما نسب الى المتهم المذكور الى شهادة الرائد نبيل عبدالسلام يوسف والى صور فوتوغرافيه قيل بأنها التقطت للمتهم اثناء اشتراكه فى المظاهرات الطلابية ، وتتحصل اقوال الشاهد المذكور فى انه كان منوطاً به فى يوم ١٤/٢/١٩٧٧ مراقبة المتهم ماهر سيد بدوى وانه رآه وهو يتزعم مظاهرة طلابية فى اليوم المذكور ، وكانت المظاهرة قد بدأت فعلاً قبل وصوله الى الجامعة وانه اتخذ موقعه وسط الطلبة وسمع المتهم وهو يريد اثناء ذلك هتافات معادية لسياسة الدولة ومعارضته للقانون موضوع الاستفتاء كما وصف رئيس الجمهورية بالديكتاتوريه لاصداره القانون سالف الذكر ، وان المظاهرة انفضت حينما لم يجد المتظاهرين استجابة من باقى الطلبة ولم تتعمل الدراسة . وأضاف الشاهد ان زملاءه تمكنوا بالوسائل الفنية من التقاط صور فوتوغرافية للمتهم اثناء اشتراكه فى المظاهرة ويعد أنتهائها استقل سيارة من سيارات النقل العام فركب خلفه وعند اشارة المرور الموجودة قرب كوبرى

الجامعة هبط المتهم قهبط في اثره وحاول المتهم الهرب إلا انه تمكن من القبض عليه بمعاونة زميله الرائد الريدى عباس وبعض رجال الشرطة السريين ، وحينما سئل الشاهد بجلسه المحاكمة اضاف الى الافعال التى اتاها المتهم والتى سلفت الاشارة اليها انه كان يشرف على تعليق مجلات الحائط ويتمم عليها بين الحين والآخر ، كما نكر انه بعد ان هبط المتهم من السيارة جرى فى شارع النيل محاولاً الهرب فصاح وهو يتبعه بقوله حرامى فاحاطت الناس بالمتهم وتمكن بذلك من اللحاق به والقبض عليه . وبالنسبة للصور الفوتوغرافية فقد ورد بمحضر ضبط المتهم المؤرخ ١٩٧٧/٢/١٤ والمحرر بمعرفة الرائد نبيل عبدالسلام يوسف انه امكن التقاط صور فوتوغرافية للمتهم ماهر سيد بلوى خلال اشتراكه فى المظاهرات التى وقعت بالجامعة ايام ١٩٧٦/١١/٢٥ ، ١٩٧٧/٢/١٣ و ١٩٧٧/٢/١٤ . وورد فى محضر تحقيق النيابة انه قد ارسل اليها اربع صور فوتوغرافية على ظهر ثلاثة منها انها التقطت للمتهم يوم ١٩٧٦/١١/٢٥ ويون على ظهر الرابعة انها التقطت للمتهم يوم ١٩٧٧/٢/١٤ ويعرضها عليه اثناء التحقيق قرر ان الصور له عدا واحد منها ، وعلل ظهوره فى واحدة من الصور الثلاث بأنها التقطت له اثناء مظاهرة كان موقعه منها هو موقف المتفرج وانه لا يعلم مناسبة ظهوره فى الصورتين الأخرين ، وحينما سئل عما هو منسوب إليه انكر ونفى اشتراكه فى المظاهرة المقال بقيامها يوم ١٩٧٧/٢/١٤ كما انكر ترديده لأى هتافات معادية .

وحيث انه بالنسبة لشهادة الرائد نبيل عبدالسلام يوسف فإن روايته قد تناقضت فى اكثر من موضع ، ذلك ان اقواله بشأن الهتافات التى كان يريدها المتهم فى المظاهرة تختلف فى لفظها ومدلولها عما لونه فى محضر الضبط المؤرخ ١٩٧٧/٢/١٤ فقد نكر فيه ان المتهم كان يردد العبارات التالية فى هتافاته : انه يجب الاعتراض على الاستفتاء الخاص بالقرارات الاستثنائية ، ان كبار المسؤولين يذهبون لقوات الشعب ، انه يجب الامتناع عن الدراسة واستمرار



التظاهر لاجبار السلطة من الرجوع عن قراراتها . بينما ذكر في تحقيقات النيابة ان الهاتفات التي صبرت عن المتهم كانت تتضمن الاحتجاج على سياسية الدولة وتصف رئيس الجمهورية بالديكتاتورية كما تصف أجهزة الامن بالعمالة وانه كان من بين الهاتفات كذلك هاتف : لم كلايك يا ممنوح ... دم الطلبة مش حايروح . كذلك تناقضت اقوال الشاهد بشأن التحريض على المظاهرة يوم ١٩٧٧/٢/١٤ اذ هو يقرر في تحقيق النيابة انه حينما وصل الجامعة كانت المظاهرة قائمة فعلاً ولا يطم من الذي حرض على قيامها ، بينما اورد في محضر الضبط المحرر بمعرفته ان المتهم ردد الهاتفات وجمع حوله مائة طالب . كذلك تناقضت اقوال الشاهد بشأن واقعة الضبط على المتهم فبينما يقرر في تحقيق النيابة ان زميله الرائد الريدى عباس وبعض رجال الشرطة السريين قد عاونوه في القبض على المتهم اذ به يقرر في جلسة المحاكمة ان المتهم جرى في شارع النيل محاولاً الهرب فتتبعه بالصباح قائلاً حرامى فعاونه الناس في القبض عليه . كذلك لم يذكر الشاهد في تحقيق النيابة او في محضر الضبط ان المتهم كان يشرف على تعليق مجلات الحائط ويتم عليها من وقت لآخر ، وهو اضطراب شاب اقوال الشاهد المذكور في مواطن كثيرة مما يجعل المحكمة في شك من أمرها ومن ثم فإنها لا تعمل عليها كدليل ضد المتهم المذكور كما لا تلخذه المحكمة بالصور الفوتوغرافية التي يظهر فيها لأن دلالتها بعيدة عن اليقين سواء من حيث وقوع الفعل المنسوب الى المتهم أو زمانه أو مكانه . ومتى كان فإن التهمة السانسه المنسوبه الى المتهم السابع والستين بعد المائة تكون غير ثابتة في حقه ولم يقم عليها دليل تلمنن إليه المحكمة ، مما يتعين معه القضاء ببراءته منها .

وبالنسبة للمتهم الثامن والستين بعد المائة عمرو عباس حلمى فإن الوقائع المنسوبة إليه حسبما هي واردة في اوراق الدعوى تتحصل في انه توجه الى جامعة عين شمس يوم ١٩٧٧/٢/١٥ وحرص طلبتها على التجمهر وتعطيل

الدراسة والخروج في مظاهرة الى الشارع واحتجاجاً على صدور قانون حماية امن المواطن . وانه ردد هتافات معادية للنظام منا بسط على الارض مجلات حائط تضمنت التنديد بالقانون السالف ذكره وكذلك التحريض على اسقاط النظام والتخلّص منه ، وانه لدى القبض على المتهم بعد خروجه من الجامعة ضبطت معه بعض المنشورات التي كان يخفيها تحت ملابسه .

واستندت النيابة في اثبات ما نسب الى المتهم المذكور الى شهادة عدد من طلبة جامعة عين شمس وهم : عبدالرازق كبرى يخواجى وعبدالرحمن عامر على الطحاوى ومحمود شيرين على محمود حسن ، كما استندت الى شهادة الرائد محمد اسامة مازن الضابط بمباحث امن الدولة . ويتحصل اقوال الشاهد الاول التي ادلى بها في تحقيق النيابة في انه رأى المتهم عمر عباس حلمى يوم ١٥/٢/١٩٧٧ حوالى الساعة الصادية عشر والنصف صباحاً بين كليتى الحقوق والآداب داخل حرم جامعة عين شمس وكان يحيط به لغيف من الطلبة وهو يشرح لهم الوضع القائم ويطالب بالافراج عن الطلبة المعتقلين ويرفض القرارات موضوع الاستفتاء ، ثم حمله المجتمعون على الاكتاف واخذ يردد هتافات تهجم فيها على نظام الحكم ، واخاف الشاهد الاول ان المتهم عرض كذلك مجلات حائط الا انه لم يطلع على ما مكان مدوناً فيها ، وانه لا يعرف المتهم من قبل وقد عرف اسمه من الطلبة المتلفين حوله . ولم تخرج اقوال الشاهدين الثانى والثالث في مضمونها عما قرره الشاهد الاول ، إلا ان الشاهد الثانى قرر باطلاعه على ما دون بمجلات الحائط وان مضمونها كان مهاجمة النظام كما قرر بأن المتهم حرّض الطلبة على الخروج في مظاهرة خارج الجامعة للمطالبة بالافراج عن الطلبة المعتقلين .

وشهد الرائد محمد اسامة مازن بتحقيق النيابة بأنه كان مكلفاً بمراقبة حالة الامن بجامعة عين شمس والمنطقة المتاخمة لها ، وفي حوالى الساعة الواحدة مساء ١٥/٢/١٩٧٧ كلفه المقدم جمال ابونكرى بضبط شخص يقوم بتحريض طلبة عين شمس على التجمهر والتظاهر فتريص به حتى خرج من باب

الجامعة حوالى الساعة الثانية والرّبع مساءً وتتبعه حتى بلغ نفق العباسية وهناك قام بضبطه بمساعدة المقدم محمد امام ولما فتشه وهو جالس بجواره فى المقعد الخلفى لسيارة الشرطة التى اقلتهم لبنى الادارة عثر معه على كمية من المنشورات كان يخفيها اسفل قميصه تضمنت حشاً على الإثارة وتحريضاً ضد النظام ، واضاف الشاهد ان مصادر سرية هى التى دلت على المتهم وعينت له شخصه ، وانه لم ير بنفسه اعمال التحريض والإثارة التى قام بها المتهم داخل الحرم الجامعى . وحينما سئل الشاهد المذكور بجلسة المحاكمة قرر انه وهو موجود بمكتبة فى مقر عمله بالقاهرة يوم ١٥/٢/١٩٧٧ تلقى تكليفاً من مفتش فرع القاهرة بالتوجه الى جامعة عين شمس للقبض على شخص موجود فى حديقة الجامعة يحاول إثارة الطلبة وبفهم الى التظاهر ، فانتقل الى الجامعة ووصل فى حوالى الساعة الثانية عشر ظهراً ، وانه احدى بواسطة المصادر الموجودة بالجامعة الى الشخص المعنى بالتكليف وقبض عليه بعد خروجه من الجامعة وقام بتفتيشه عقب وصوله للادارة فعثر على منشورات كان يخفيها تحت ملابسه .

وحيث انه يتضح من الاطلاع على الاوراق المقال بضبطها مع المتهم ان معظمها محرر بخط اليد وان من بينها منشوراً يصف الرئيس السادات بالخيانة ويدعو لاسقاطه وآخر يمجّد احداث ١٨ ، ١٩ يناير ، وان ثمة منشوراً آخر يحض الجماهير على رفض القوانين التى صدرت اخيراً ويندد بالقرارات الاقتصادية وليس من بين الاوراق المذكورة نسخ مكررة . كذلك يتضح من الاطلاع على المنشورات والمجلات المقال بان المتهم قد عرضها بحديقة حرم الجامعة والتى جلبتها مصادر الشرطة يتضح انها لا تخرج فى مضمونها عما جاء فى الاوراق التى زعم بضبطها مع المتهم .

وحيث ان المتهم قد انكر ما نسب اليه ونفى صلته بالاوراق المضبوطة .

وحيث انه لما كان الثابت عن اقوال الشهود الثلاثة الاول انهم لا يعرفون المتهم من قبل ، وان معلوماتهم عن اسمه هى معلومات سماعية ، واذ لم يجر

عرض المتهم عليهم عرضاً قانونياً حتى يمكن الاطمئنان الى ان المتهم هو بذاته الشخص المعنى بشهادتهم ، كما لم تر المحكمة اجراء عملية العرض لعدم جدواها بعد فوات مدة طويلة على الوقائع المدعى بها ، ومن ثم فإنها لا تعتد باقوال الشهود الثلاثة السالف ذكرهم وتطرحها ورائها ظهرياً ، كما لا تعول على شهادة الرائد محمد اسامه مازن نظراً لأنه لم ير بنفسه اعمال التحريض والاثارة التى نسب الى المتهم القيام بها داخل الحرم الجامعى بل انه لا يعرف المتهم من قبل ولم يدله عليه سوى مصادر الشرطة احاط أمرها بالكتمان ، فإذا ما اضيف الى ذلك ان اقواله لم تخل من التناقض ، فقد شهد بجلسة المحاكمة انه كان فى مكتبه بمقر عمله حينما كلفه مفتش فرع القاهرة بالتوجه لجامعه عين شمس للقبض على شخص موجود فى حديقة الجامعة يحاول اثارة الطلبة وبلعهم الى التظاهر ، وهو يخالف ما اثبتت المقدم جمال ابونكرى فى محضره المؤرخ ١٥/٢/١٩٧٧ من ان الشاهد كان متواجداً معه بالجامعة حينما كلفه بالقبض على المتهم ، ويتناقض كذلك مع رواية الشاهد ذاته التى ادلى بها فى تحقيق النيابة من انه كان معينا لمراقبة حالة الامن بجامعة عين شمس والمنطقة المتاخمة لها حينما كلفه المقدم جمال ابونكرى بالقبض على المتهم . كما تتناقض اقواله بشأن المكان الذى فتش فيه المتهم ، فبينما يقرر فى تحقيق النيابة انه فتشه عقب ضبطه وهو جالس بجواره فى المقعد الخلفى للسيارة ، اذ به يقرر بجلسة المحاكمة انه فتشه بعد وصوله للادارة ، ومن شأن هذا التناقض ان يعمق الشك فى وجدان المحكمة فيما قرره هذا الشاهد من اقوال ، مما لا تجد معه منبوحة من طرحها ، ومن ثم فإن الدليل قبل المتهم لا يكون أهلاً بثقة المحكمة واطمئنانها ولا يغير من هذا النظر ما ارفقته مباحث امن النولة من مجلات حائط ومنشورات بمحضر الضبط المؤرخ ١٥/٢/١٩٧٧ والمحرد بمعرفة المقدم جمال ابونكرى طالما ان مصانرها المجهولة هى التى جلبت لها تلك الاوراق فجعلت بين المحكمة وبين مصدر الدليل حجاباً وحاجزاً ، ومن ثم فانها لا تقيم وزناً لهذه الاوراق وتلتفت عنها ، ومتى كان ذلك فإن التهمة

السادسة المنسوبة الى المتهم الثامن والستين بعد المائة تكون غير ثابتة فى حقه مما يتعين معه القضاء ببرائته منها .

اما بالنسبة للمتهمة التاسعة والستين بعد المائة ايمان عطيه محمد والمتهم الحادى والسبعين بعد المائة محمود محمد مرتضى والمتهم الثانى والسبعين بعد المائة حسين عبدالستار سيد احمد فإن ما نسب اليهم من وقائع تتحصل حسبما هو وارد فى اوراق الدعوى فى انهم تزعموا يوم ١٤/٢/١٩٧٧ مظاهرة طلابيه بحرم جامعة القاهرة ربدوا خلالها هتافات معادية للنظام القائم . وان المتهمين محمود محمد مرتضى وحسين عبدالستار سيد احمد علونا المتهمه ايمان عطيه محمد فى تعليق مجلات الحائط بكليتى العلوم والتجارة والتي تضمنت تنديداً بقانون حماية الوطن ، كما تضمنت هجوماً على السلطة الشرعية ، ويعد ان عرضتها بعض الوقت قامت بجمعها ووضعها فى حقيبة ضبطت فى حوزتها لدى خروجها من الجامعة .

واستندت النيابة فى اثبات ما نسب الى المتهمين الثلاثة السالف ذكرهم الى شهادة المقدم عصام الدين فتوح صالح والى صور فوتوغرافية التقطت للمتهم محمد محمود مرتضى وكذلك بعض مجلات الحائط التى ضبطت مع المتهمه ايمان عطيه محمد .

وحيث ان اقوال المقدم عصام الدين فتوح صالح التى انلى بها فى تحقيق النيابة تتحصل فى انه كان مكلفاً بمراقبة المظاهرات الطلابية بجامعة القاهرة التى قامت ايام ١٢ ، ١٣ ، ١٤ فبراير سنة ١٩٧٧ وانه رأى المتهم محمود محمد مرتضى يحرش الطلبة على التظاهر وتجمع بعضهم من قبيل حب الاستطلاع ، ثم رآه يحمل على الاعتناق ويتزعم مظاهرة طائف بالحرم الجابعى كان يريد خلالها هتافات معادية لرئيس الدولة ووصفه بأنه فاق هتلر وموسوليني . وازضاف الشاهد انه رأى للمتهمه ايمان عطيه محمد كذلك وهى تخطب فى الطلبة بعبارات مناهضة للنظام ونادت بسقوط الحكومة وذلك اثناء اشتراكها فى المظاهرة ، وانها قامت هى والمتهم حسين عبد الستار سيد احمد

بتطبيق بعض مجلات الحائط ، وبعد انتهاء المظاهرة يوم ١٤/٢/١٩٧٧ رأى المتهمين الثلاثة ينزعون مجلات الحائط ويضعونها في حقيبة بلاستيك حمراء اللون ضبطت مع المتهمه ايمان عطيه محمد ، ونكر الشاهد ان القوة المرافقة له هي التي قبضت على المتهمه المذكورة كما قبضت على المتهم حسين عبدالستار حسين سيد احمد وانه هو الذى قبض على المتهم محمود محمد مرتضى الذى التقت له صور فوتوغرافية اثناء اشتراكه فى المظاهرات ايام ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، فبراير سنة ١٩٧٧ . ويجلس المحاكمه يوم ٣٠/٥/١٩٧٩ بقرار الشاهد ان الاحداث بدأت يوم ١٤/٢/١٩٧٧ بكلمة القتها المتهمه ايمان عطيه محمد امام قاعة جمال عبدالناصر وحرضت الطلبة على عدم الانتظام فى الدراسة تضامنا مع الطلبة المعتقلين ، ثم اعقبها المتهم محمود محمد مرتضى الذى خطب هو الآخر فى الطلبة المجتمعين وحملوه على الاعناق وتزعم مسيرة طافت الحرم الجامعى ، وان المتهمه ايمان عطيه محمد قامت كذلك بتعليق مجلات حائط على جدران الجامعة وجلست بعض الوقت فى مقصف كلية التجارة مع ماهر سيد بدوى المتهم ١٦٧ والمتهم حسين عبدالستار سيد احمد وان المتهمين المذكورين اشتركوا معها فى جمع مجلات الحائط وقامت بوضعها فى حقيبة كانت معها وانه لم يصرف انتباهه الى المتهم حسين عبدالستار سيد احمد الا حينما راه جالسا معها فى الصف لأن انتباهه كان منصرفاً الى المتهم محمود محمد مرتضى والمتهمه ايمان عطيه محمد ، ونكر انه هو الذى قبض على المتهمه سائلة الذكر ، وان القوة المرافقة له قبضت على المتهم محمود محمد مرتضى والمتهم حسين عبدالستار سيد احمد .

وحيث انه بالنسبة لمجلات الحائط التى ضبطت مع المتهمه ايمان عطيه محمد فإنه يتضح من الاطلاع عليها انها اربع مجلات محررة على ورق رقيق ، واحدة بعنوان " التخريب مسئولية السلطة الحاكمة " والثانية بعنوان "لنواصل النضال" والثالثة بعنوان "حفل تأبين شهداء ١٨ ، ١٩"

والرابعة بعنوان "وجه النظام الحقيقي" ويتضح من الاطلاع على المجلات الاربع ان مضمون ما ورد فيها هو التنديد بالجيش المصري لتركه مواقفه في مواجهة اسرائيل ونزوله الى الشارع ضد الشعب ، وكذلك التنديد بالشرطة التي شوهت وجه الانتفاضة الشعبية بافتعال بعض حوادث التخريب مما يكشف عن الوجه الحقيقي للنظام الدكتاتوري الارهابي المنحاز لصف الاقلية الفنية ، وكذلك المطالبة باستقالة القتلة والسفاحين والاشادة باحداث ١٨ ، ١٩ يناير والتنديد باقتحام الشرطة للحرم الجامعي والمدينة الجامعية .

وحيث انه بسؤال المتهم ايمان عطيه محمد بتحقيق النيابة انكرت اشتراكها في المظاهرة أو قيامها بالقاء خطب أو ترديد هتافات ، ولكنها اعترفت بأنها هي التي حررت مجلات الحائط التي ضبكت معها وانها هي التي قامت بلصقها عملا بمبدأ حرية التعبير عن الرأي التي كفلها الدستور كما تبيحها اللوائح الخاصة بالجامعة .

وحيث ان المتهم محمود محمد مرتضى انكر ما هو مسند إليه وقررا ان الصور الفوتوغرافية التي عرضتها عليه النيابة اثناء التحقيق تظهر صورته حقاً إلا انه لا ينكر مناسبة ظهوره فيها .

وحيث انه بسؤال المتهم حسين عبد الستار سيد احمد انكر هو الآخر ما هو منسوب إليه .

وحيث ان اقوال المقدم عصام الدين فتوح صالح قد شابها التناقض في مواطن كثيرة ، ذلك أنه حينما سئل في تحقيق النيابة قرر ان المتهم حسين عبدالستار سيد احمد قد عاون المتهم ايمان عطية محمد في تطبيق مجلات الحائط ويعد عرضها بعض الوقت ساعداً هو والمتهم محمود محمد مرتضى في جمعها ، بينما شهادته بجلسة المحكمة يستفاد منها ان المتهم المذكورة وحدها هي التي قامت بتطبيق مجلات الحائط وان الذي ساعدا في جمعها هو المتهم حسين عبدالستار سيد احمد وماهر سيد بوى ( المتهم ١٦٧ ) مع ان

اسم المتهم الأخير لم يرد له ذكر على لسان الشاهد حينما سئل بتحقيق النيابة ولم يسند له الاسهام بنشاط ما مع احد من المتهمين الثلاثة . كذلك تناقضت اقوال الشاهد بشأن واقعة القبض على المتهمين الثلاثة فبينما يذكر فى تحقيق النيابة انه هو الذى قبض على المتهم محمود محمد مرتضى وان القوة المرافقة له قبضت على المتهم حسين عبدالستار سيد احمد والمتهمة ايمان عطيه محمد ، اذا به فى جلسة المحاكمة يقرر انه هو الذى قبض على المتهمة الاخيرة وان القوة المرافقة له هى التى قبضت على المتهمين الآخرين كذلك لم يحدد الشاهد عبارات الالتفات التى قرر فى تحقيق النيابة ان المتهم حسين عبدالستار سيد احمد كان يريدھا فى المظاهرة وذلك عندما رآه جالساً مع المتهمة ايمان عطيه محمد وماهر سيد بنوى فى مقصف كلية التجارة . ومن شأن اضطراب اقوال الشاهد على هذا النحو السابق ان ينال من ثقة المحكمة فيها مما يحدها لطرحها وعدم التعويل عليها ومن ثم لا يبقى من دليل قبل المتهم محمود محمد مرتضى سوى الصور الفوتوغرافية التى يظهر فيها وهى - كما سبق القول - دلالتها بعيدة عن اليقين سواء من جهة وقوع الفعل المنسوب الى المتهم أو زمانه أو مكانه . وبالنسبة للمتهم حسين عبدالستار سيد احمد فإنه بعد ان استبعدت المحكمة شهادة المقدم عصام الدين فتوح صالح لا يكون فى الاوراق ثمة دليل قبله مما يتعين معه القضاء ببرائة كل من المتهمين الحادى والسبعين بعد المائة والثانى والسبعين بعد المائة من التهمة السادسة المسندة اليهما .

وحيث انه بالنسبة للمتهمه التاسعه والستين بعد المائة ايمان عطيه محمد فإن المحكمة تتخذها باعترافها الذى ادلت به فى تحقيق النيابة وهو اعتراف تلمنن المحكمة الى صحة صلوره منها ، فقد ضبط فى حوزتها عدد من مجلات الحائط اعترفت بتحريرها وبتعليقها على جدران جامعة القاهرة يوم ١٤/٢/١٩٧٧ وكان فى وسع من تواجد وقتها فى ذلك المكان رؤيتها والاطلاع على ما لحن فيها ، وقد تناولت فيها نظام الحكم بالتشهير والتجريح بالفاظ تدل مراميها على انها قصدت إثارة النفوس ضد النظام وبت كراهيته وازدراءه لدى



الناس ، ولا يشفع المتهم ما تنزعت به من حرية الرأي التى كفلها الدستور ، ذلك ان المادة ٤٧ من الدستور التى كفلت هذا الحق قد اشترطت ممارسته فى حدود القانون ويهدف النقد البناء ضماناً لسلامة البناء الوطنى ، وهو غاية بعيدة عما توخته المتهمة من عملها ، ومن ثم تكون المتهمة التاسعة والمستون بعد المائة ايمان عطيه محمد فى يوم ١٩٧٧/٢/١٤ بدائرة محافظة الجيزة حرضت علانية على كراهة نظام الحكم القائم فى مصر وعلى الانزواء به بأن قامت بتعليق مجلات حائط على جدران بعض كليات جامعة القاهرة تضمنت وصف القائمين على النظام بالكتاتورية والانهيار لطبقة الاغنياء ، كما وصفت الجيش والشرطة بالوقوف ضد الشعب الامر المعاقب عليه بالمادتين ١٧١ فقرة اخيرة و١٧٤ فقرة اولى من قانون العقوبات .

وبالنسبة للمتهمة السبعين بعد المائة أمال حسين حافظ فإن الوقائع المنسوبة اليها طبقاً لما هو وارد فى الاوراق تتحصل فى انها اشتركت فى مظاهرة بحرم جامعة القاهرة يوم ١٩٧٧/٢/١٤ رددت خلالها هتافات معادية لرئيس الجمهورية ومناهضة للنظام والتقطت لها صور فوتوغرافية فى ذلك اليوم كما انها عرضت يوم ١٩٧٧/٢/١٦ مجلات حائط بكلية العلوم تضمنت التنديد بالقانون رقم ٢ لسنة ٧٧ وكذلك الهجوم على الرئيس السادات كما تضمنت دعوة الطلاب للاعتصام ، وضبط فى حقيبتها مجلتا حائط وكيس نشا وبعض الاقلام والاوراق البيضاء .

واستندت النيابة فى اثبات ما نسب الى المتهمة المذكورة الى شهادة المقدم نبيل عباس صيام والى صور فوتوغرافية قيل بانها التقطت لها اثناء اشتراكها فى مظاهرة يوم ١٩٧٧/٢/١٤ والى لاوراق التى ضبطت فى حوزتها . وتتحصل اقوال الشاهد المذكور التى ادلى بها فى تحقيق النيابة فى انه كان مكلفاً بملاحظة الحالة بجامعة القاهرة يوم ١٩٧٧/٢/١٦ واثناء ذلك رأى المتهمة أمال حسين حافظ تلصق مجلات حائط على جدران كلية العلوم تضمنت عبارات مناهضة للنظام وتدعو للاضراب والاعتصام ، ولما قام احد موظفى كلية العلوم

بنزاعها قامت المتهمة بلصق غيرها ، وانه القى القبض عليها بعد ان خرجت من الحرم الجامعى وضبط فى حقيبتها مجلتى حائط وكمية من النشا وعدداً من الاقلام واوراق بيضاء شبيهة باوراق مجلات الحائط ، و اضاف الشاهد انه حصل على اذن من النيابة بتفتيش مسكنها واسفر التفتيش عن ضبط بعض المطبوعات والكراسات . وقرر الشاهد كذلك ان المتهمة معروفة بميولها الماركسية وسبق ان قادت مظاهرة طلابية داخل الحرم الجامعى يوم ١٤/٢/١٩٧٧ رددت خلالها الهتافات المعادية للنظام ولرئيس الجمهورية ، وانه امكن التقاط صور فوتوغرافية لها فى اليوم المذكور . وحينما سئل الشاهد بجلسة المحاكمة لم تخرج اقواله فى مضمونها عما سبق ان أبداه من اقوال بالتحقيق الابتدائى .

وحيث انه بالنسبة للاوراق ، فإن ما ضبط مع المتهمة لدى القبض عليها ، كان مجلتى حائط مكتوبتين بخط اليد وكشكولاً يحمل اسمها تضمن كتابات بخط اليد فى بعض صفحاته ، وما ضبط فى مسكن المتهمة كان ثلاثة كتب وكراسة تحمل اسمها وكشكولاً يحمل اسم شخص يدعى صبرى فوزى السيد ، وكذلك بعض الاوراق المحتوية على كتابات بخط اليد عبارة عن كلام منظوم . ويتضح من الاطلاع على مجلتى الحائط ان احدهما تحمل عنوان " الاضراب هو الرد على الارهاب " وقد وصفت نظام الحكم بأنه نظام الجبروت والهيمنة البوايسية ، كما وصفته بالانهيار اقتصادياً وبأنه سلم كل مقادير البلد الى الاستعمار الأمريكى ، ووصفته كذلك بأنه يسعى لتجويع الشعب بسياسة الانفتاح على الاستعمار الغربى ، وهاجمت الجيش لترك مواقفه فى مواجهة اسرائيل لارهاب الشعب ، ودعت الى مقاومة النظام بالاضراب والتظاهر وبالانتفاضة الشعبية ، والمجلة الاخرى عنوانها " الافراج القورى عن شباب مصر الثورى " وقد حذت على الاضراب والتظاهر والاعتصام وتكوين تنظيمات شعبية مستقلة ضد السلطة . وبالنسبة لما حوته الاوراق الاخرى فهى آراء فى السياسة وخواطر تعبر عن فكر محررها ولا يوجد من بينها نسخ مكررة .

وحيث انه بسؤال المتهمه بتحقيق النيابة انكرت اشتراكها في التظاهر يوم ١٤/٢/١٩٧٧ كما نفت صلتها بمجلتي الحائط المضبوطتين وانكرت تطبيقها مجلات حائط بالجامعة ، وأقرت بملكيتهما للكتب المضبوطة بمسكنها وكذلك الكراسى التى تحمل اسمها ، وحينما عرضت عليها النيابة الصورتين الفوتوغرافيتين المقال بانها تظهر فيهما قررت ان صورتها غير واضحة وأنها ليست متأكدة من ظهورها فيها .

وحيث انه ايا ما كان ظهور المتهمه فى الصورتين فإن المحكمة لا تعول عليهما فى مقام التدليل على قيام الاتهام وثبوته نظراً لأن دلالة الصور الفوتوغرافية هى كما سلف القول بعيدة عن اليقين سواء من حيث وقوع الفعل موضوع الاتهام أو زمان وقوعه ومكانه .

وحيث انه بالنسبة لاقوال المقدم نبيل عباس صيام فإنها لم تتضمن تحديداً للالفاظ التى قال بأن المتهمه هاجمت بها رئيس الجمهورية ونظام الحكم ، كما لم تحدد عبارات التهم التى حوتها مجلات الحائط التى نسب الى المتهمه لصنعها مما يحول بين المحكمه وبين وزن هذه العبارات وبذلك الاقوال وتقدير مدى تأنيها ، ومن ثم فإن اقوال الشاهد فى هذا الخصوص لا تكون منتجة فى تكوين عقيدة المحكمة ، اما اقواله بخصوص المجلتين مع المتهمه فإن المحكمة تلمنن اليها وتأخذها بما جاء فيهما .

وحيث ان مجلة الحائط التى ضبطت مع المتهمه والمعنونه " الاضراب الاضراب هو الرد على الارهاب " فقد تضمنت اخباراً وبيانات واشاعات كاذبة ومغرضه وبث دعايات مثيرة من شأنها تكثير الامن العام والقاء الرعب بين الناس والحاق الضرر بالمصلحة العامة ، ومن ثم يكون قد ثبت فى يقين المحكمة ثبوتاً لا شك فيه ان المتهمه السبعين بعد المائة أمال حسين حافظ فى يوم ١٦/٢/١٩٧٧ بدائرة محافظة الجيزة احرزت محرراً (مجلة حائط) معداً لاطلاع الغير عليه تضمن اذاعة اخبار وبيانات واشاعات كاذبة ومغرضه وبث دعايات مثيرة من شأنها تكثير الامن العام والقاء الرعب بين الناس والحاق الضرر

بالمصلحة العامة الامر المعاقب عليه بموجب المادة ١٠٢/١-٢ مكرراً من قانون العقوبات .

وبالنسبة للوقائع المنسوبة الى المتهم الثالث والسبعين بعد المائة مصطفى محمد مصطفى الخطيب فإنها تتحصل حسبما صورتها سلطة الاتهام في انه حرض طلبة جامعة القاهرة على التظاهر يومى ١٢ ، ١٣ فبراير سنة ١٩٧٧ كما ضبط فى حوزته منشور صادر من العناصر المرتبطة بحزب العمال الشيوعى المصرى بعنوان **كنوحد صفوفنا ضد الارهاب والتجويج** واستندت النيابة فى اثبات ما نسب الى المتهم الى تحريات لمباحث امن الدولة مضمونها ان المتهم من العناصر المناهضة التى حاولت تجديد الاضطرابات بالجامعة فى اعقاب استئناف الدراسة بقصد تعطيلها ومواصلة اعمال الشغب . كما استندت النيابة الى شهادة المقدم عصام الدين فتحيه والى المنشور المقال ضبطه مع المتهم .

وبحيث انه بالنسبة لتحريات لمباحث امن الدولة التى وردت فى خطاب مساعد وزير الداخلية والمرسل الى رئيس نيابة امن الدولة بتاريخ ١٢/٢/١٩٧٧ فإن اسم المتهم قد جاء ذكره ضمن اسماء لخمسة اشخاص لم يقدم منهم للمحاكمة سوى هذا المتهم والمتهم السادس والسبعين بعد المائة عفيف فؤاد صليب ، وقد نسب اليهم تحريض طلبة جامعة القاهرة على التظاهر يوم ١٢/٢/١٩٧٧ وتعليق مجلات الحائط وتوزيع بيان بعنوان **كنوحد صفوفنا ضد الارهاب والتجويج** ونسب الى هذا المتهم على وجه التحديد انه شوهه متزعماً المسيرة بالحرم الجامعى وانه بضبطه وتفتيشه لم يعثر معه على شئ .

وبحيث ان اقوال الشاهد المقدم عصام الدين فتحيه صالحت التى ادلى بها فى تحقيق النيابة لم يرد فيها قط اى ذكر لرؤيته المتهم يحرض طلاب جامعة القاهرة على التظاهر ، وقرر انه لم يكلف بتتبعه ومراقبته ولا يعرف ظروف ضبطه وكل ما يعلمه عنه انه من العناصر المشاغبة المعروفة بعيولها الماركسية

وحينما مثل الشاهد المذكور بجلسة المحاكمة لم يشر فى اقواله من قريب أو بعيد الى اى نشاط اتاه المتهم .

وحيث ان المتهم قد انكر ما اسند اليه وقرر بتحقيق النيابة انه بعد ظهر يوم ١٩٧٧/٢/١٢ خرج من الجامعة قاصداً منطقة بين السريات واثاء سيره فى الطريق فوجئ بشخص يجرى نحوه ويبادره بضربة من كعب مسدسه فوق رأسه ثم قبض عليه واقتاده بمعاونة شخص آخر الى مبنى مرور الجيزة ، ثم نقل الى مباحث امن الدولة معصوب العينين حيث جرى استجوابه .

وحيث انه يتضح مما تقدم ان الاوراق قد خلت تماماً من اى دليل قبل المتهم ، ذلك ان المعلومات الواردة بغطاب مباحث امن الدولة بشأن نشاط المتهم لا تعنو كونها مجرد استدلالات هى تون القرينة ولا تبلغ شأن الدليل ، كما ان شهادة المقدم عصام الدين فتيع صالغ لم تتضمن اسناد اى فعل أو نشاط للمتهم ولم يثبت انه قد ضبط فى حوزته المنشور المعنون " لنهذه صفوفنا ضد الارهاب والتجوير " أو سواء من المنشورات أو الاوراق وذلك على نحو ما هو وارد فى كتاب مساعد وزير الداخلىه السالف ذكره ، وهو ما يتعين معه القضاء ببراءة المتهم الثالث والسبعين بعد المائة من التهمة السادسة المسندة إليه .

اما بالنسبة للوقائع المنسوبة الى المتهم الرابع والسبعين بعد المائة عبدالخالق فاروق حسن فإنها حسبما صورتها سلطة الاتهام تتحصل فى انه حرض طلبة جامعة لقاهرة يوم ١٩٧٧/٢/١٢ على التظاهر احتجاجاً على قانون حماية الوطن واحرز اوراقاً ضبطت معه لدى القبض عليه كما حاز اوراق اخرى ضبطت فى مسكنه ، وهى اوراق تكشف عن اتصاله بحزب العمال الشيوعى المصرى وتتطوى على التنديد بالحكومة والاشادة باحداث يناير .

واستنتت النيابة فى اثبات ما هو منسوب الى المتهم ما جاء بتحريات مباحث امن الدولة من انه من العناصر الماركسية المرتبطة بحزب العمال الشيوعى المصرى ، وانه حرض على مظاهرات مناهضة بالجامعة فى يوم

١٩٧٧/٢/١٢ بقصد تعطيل الدراسة والتصدي لتشريعات حماية الوطن الصادرة عقب اضطرابات شهر يناير سنة ١٩٧٧ ، وأنه تزعم هذه المظاهرات ، كذلك استندت النيابة الى الاوراق المقال بضبطها فى حوزة المتهم .

وحيث انه بالنسبة لتحريرات مباحث امن الدولة والتي وردت فى خطاب مساعد وزير الداخلية المرسل الى رئيس نيابة امن الدولة العليا بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٢ فإن اسم المتهم قد جاء ذكره ضمن اسماء لسبعة اشخاص نسب اليهم انهم تزعموا التحرك الطلابى بجامعة القاهرة يوم ١٩٧٧/٢/١٢ ولم يقدم من هؤلاء السبعة سوى هذا المتهم والمتهم الخامس والسبعين بعد المائة مجدى تاج الدين خطاب . كما ورد فى الخطاب المذكور انه بضبط المتهم عبد الخالق فاروق حسن وتفتيشه عثر معه على ورقة نونت عليها رسالة الى رئيس الجمهورية وصف فيها السلطة القائمة بالخيانة . كما ضبطت مفكرة صغيرة نونت فيها بعض العناوين وارقام تليفونات .

كذلك ورد فى محضر مؤرخ ١٩٧٧/٢/١٢ محرر بمعرفة العقيد منير محيسن ان معلومات مؤكدة قد وصلته تفيد بان المتهم من الماركسيين المرتبطين بحزب العمال الشيوعى المصرى وأنه حاول يوم ١٩٧٧/٢/١٢ تحريض طلبة جامعة القاهرة على الخروج فى مسيرة ، فجرت مراقبته وتتبعه الى ان قبض عليه بالطريق العام بقسم مصر القديمة وتفتيشه عثر معه على ورقة خطية تدعو لاستقالة الرئيس السادات كما تتدد بالقرارات الاخيرة .

وبالنسبة للاوراق المقال بضبطها فى مسكن المتهم فقد عثر عليها الرائد ماجد على الجمال لدى قيامه بتفتيش مسكن المتهم يوم ١٩٧٧/٢/١٢ وهى عبارة عن اربع كتب وعدد من الاوراق بها كتابة بخط اليد تتضمن افكارا سياسية ، ومن بينها بياناً بعنوان "يا جماهير شعبنا" بتوقيع لجان الدفاع عن الديمقراطية .

وحيث ان المتهم انكر ما اسند إليه لدى سؤاله بتحقيق النيابة ، وقرر انه قبض عليه بعد خروجه من الجامعة يوم ١٩٧٧/٢/١٢ ولم يتجاوز نشاطه يومها

حضور نقاش بين مجموعات من الطلبة بشأن القرارات التي اصدرها رئيس الجمهورية وبشأن الديمقراطية بوجه عام وانه لم يشترك في ذلك النقاش ونفى صلته بمعظم الاوراق المقال بضبطها في حوزته وذلك حينما واجهته النيابة بها .

وحيث ان ما ورد في تحريات مباحث امن الدولة سواء ما تضمنته رسالة مساعد وزير الداخلية المؤرخه ١٩٧٧/٢/١٢ او ما تضمنه محضر العقيد منير محيسن المؤرخ ١٩٧٧/٢/١٢ لا يعنو في حقيقة الامر كونه مجرد استدالات هي نون القرينه ولا ترقى الى مرتبة الدليل ، كما ان ما تم ضبطه في حوزة المتهم من كتب واوراق لا تشكل حيازتها أية جريمة لأن ملاسيات ضبطها وتنوعه هذه الاوراق لا يستفاد منها انها كانت معدة للتوزيع أو اطلاق الغير عليها وذلك مهما كان مدونا فيها من كتابة تتضمن اخبارا كاذبة أو دعايات مثيرة أو تتضمن حضا على كراهية نظام الحكم والازراء به . ومن ثم فإن التهمة السادسة المنسوبة الى المتهم الرابع والسبعين بعد المائة تكون غير ثابتة في حقه ولم تتوفر اركانها القانونية ، مما يتعين منه القضاء ببرائه منها .

وبالنسبة للمتهم الخامس والسبعين بعد المائة مجدى تاج الدين خطاب فان الوقائع المنسوبة إليه - حسبما صورته النيابة - تتحصل في انه حرض طلبة جامعة القاهرة على التظاهر يوم ١٩٧٧/٢/١٢ وتزعم مسيرة احتجاجاً على صدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ كما قام بتطبيق ملصقات وتوزيع منشورات مناهضة للنظام القائم كما حاز في مسكنه اوراقا ومنشورات تدل على اتصاله بحزب العمال الشيوعى المصرى .

واسستندت النيابة في اثبات ما هو منسوب للمتهم الى تحريات مباحث امن الدولة والى ما ضبط لدى المتهم من اوراق ومنشورات قيل بانها صادرة من الجماعات التي يعمل حزب العمال الشيوعى من خلالها وهى اوراق تهاجم سياسة الدولة في جميع المجالات وتشيد باعمال التخريب التي وقعت في شهر يناير سنة ١٩٧٧ وتحريض العمال على مهاجمة النظام لاسقاط رئيس الجمهورية .

وحيث انه بالنسبة لتحريرات مباحث امن الدولة والتي وردت فى خطاب مساعد وزير الداخلية المؤرخ ١٩٧٧/٢/١٣ والمرسل الى رئيس نيابة امن الدولة العليا فإن اسم المتهم قد جاء ذكره ضمن اسماء لسبعة اشخاص نسب إليهم انهم تزعموا التحرك الطلابى بجامعة القاهرة يوم ٧٧/٢/١٣ ولم يقدم من هؤلاء الى المحاكمة سوى هذا المتهم والمتهم الرابع والسبعين بعد المائة عبد الخالق فاروق حسن وورد فى خطاب لاحق لمباحث امن الدولة المؤرخ ١٩٧٧/٢/١٤ ان المتهم قد قبض عليه وفتش مسكنه وتم العثور على بعض الاوراق .

وحيث انه بالنسبة للاوراق المقال بضبطها فى مسكن المتهم فقد عثر عليها المقدم عادل بسيونى لدى تفتيشه مسكن المتهم يوم ١٩٧٧/٢/١٣ وهى عبارة عن جملة اعداد من مجلة ٢١ فبراير الصادرة من نادى الفكر الاشتراكى التقدمى بجامعة القاهرة ، ونسخة من برنامج النادى المذكور ، وعدد من البيانات الصادرة عنه وكذلك عدد من البيانات الصادرة من بعض الهيئات الطلابية الفلسطينية ومن سكرتاريه لجان مناصرة الثورة الفلسطينية والقوى التقدمية اللبنانية ، ونشرة صادرة من اسرة عبد الحكيم الجراحي ومفكرة مئون فيها بعض الآراء السياسيه ، وقد احتوت الاوراق سالفه الذكر - كلها - على آراء واتجاهات معارضة للحكومة وسياستها وليس من بينها نسخ مكررة سوى ثلاث نسخ مطبوعة بالاستنسل من مجلة نادى الفكر الاشتراكى بجامعة القاهرة العدد الثانى ١٩٧٦/١١/١٩ وكذلك ثلاث نسخ مطبوعة بذات الطريقة من بيان صادر من سكرتارية لجان مناصرة الثورة الفلسطينية والقوى التقدمية اللبنانية. وحيث ان المتهم انكر ما اسند اليه ونفى صلته بالاوراق المقال بضبطها فى مسكنه .

وحيث ان ما ورد فى تحريرات مباحث امن الدولة التى تضمنتها رسالة مساعد وزير الداخلية المؤرخه ١٩٧٧/٢/١٣ السالف ذكرها لا يعنى كونه مجرد استدلالات هى بون القرينة ولا تبلغ شأئ الدليل ، كما ان الاوراق



المضبوطة في مسكنه مهما كان منوطاً فيها من كتابة وعلى فرض انها تضمنت اخباراً كاذبة أو دعايات مثيرة أو تضمنت حضا على كراهية النظام والازدراء به فإن ملائسات ضبطها وتوعيه هذه الاوراق لا يستفاد منه انها كانت معدة للتوزيع أو اطلاق الغير عليها ومن ثم فإن حيازتها لا تشكل اية جريمة ، ولا ينال من ذلك ان بعض هذه الاوراق قد ضبطت منه ثلاث نسخ ذلك انها اوراق مطبوعة ولا يتصور ان تكون وهي بهذه القلة الضئيلة معدة للتوزيع . ومتى كان ذلك فإن التهمة الصامدة المنسوبة الى المتهم الخامس والسبعين بعد المائة تكون غير ثابتة في حقه فضلاً عن عدم توافر اركانها مما يتعين معه القضاء ببرائته منها .

وبالنسبة للمتهم السادس والسبعين بعد المائة عفيف فؤاد صليب فإن الوقائع المنسوبة إليه حسيما صورتها النيابة العامة تتحصل في انه حرض طلبة جامعة القاهرة على التظاهر يوم ١٢/٢/١٩٧٧ وأنه كان من العناصر الماركسية التي تزعمت التحرك الطلابي يومها وقامت بتطبيق مجالات الحائط وتوزيع بيان "لنوجد صفوفنا ضد الارهاب والتجويع" وأنه حاز في مسكنه اوراقاً تحتوي تحليلات سياسية معادية لنظام الحكم .

وقد استندت النيابة في اثبات ما هو منسوب للمتهم الى تحريرات مباحث امن الدولة والى الاوراق المقال بضبطها في مسكنه .

وحيث انه بالنسبة لتحريرات مباحث امن الدولة التي وردت في خطاب مساعد وزير الداخلية المؤرخ ١٢/٢/١٩٧٧ والمرسل الى رئيس نيابة امن الدولة العليا فإن اسم المتهم قد جاء ذكره ضمن أسماء لخمسة اشخاص لم يقدم منهم للمحاكمة سوى هذا المتهم والمتهم الثالث والسبعين بعد المائة مصطفى محمد مصطفى الخطيب ، وقد نسب الى الاشخاص الخمسة تحريض طلبة جامعة القاهرة على التظاهر يوم ١٢/٢/١٩٧٧ وتعليق مجالات الحائط وتوزيع بيان بعنوان "لنوجد صفوفنا ضد الارهاب والتجويع" إلا انه لم يستند الى المتهم عفيف فؤاد صليب افعال محدده سوى ما نسب إليه والى الآخرين جملة .

وحيث انه بالنسبة للاوراق المضبوطة بمسكن المتهم فإنه يتضح من الاطلاع عليها ان معظمها اوراق خطيه تضمنت خواطر وافكاراً محررها ، وكذلك قصاصات من اقوال الصحف وصوراً مما ينشر فيها جمعت فى ملف .

وحيث ان المتهم انكر ما اسند إليه ونفى صلته بالاوراق المضبوطة .

وحيث ان ما ورد فى تحريات مباحث امن الدولة بشأن النشاط الذى نسب الى المتهم لا يعنى كونه مجرد استدلالات فى دون القرينة ولا تبلغ مرتبة الدليل، كما ان ما ضبط فى مسكنه من اوراق لا تشكل حيازتها أية جريمة لان ملائسات ضبطها والمكان الذى ضبطت فيه ونوعية هذه الاوراق وعدم وجود نسخ مكررة منها ، كل ذلك لا يستفاد منه انها كانت معدة للتوزيع أو اطلاق الغير عليها ، ومن ثم فإن التهمة السادسة المنسوبة الى المتهم السادس والسبعين بعد المائة تكون غير متوافرة الاركان فضلاً عن افتقارها الى الدليل مما يتعين معه القضاء ببرأته منها .

### عن التهمة الثامنة

#### مخالفة احكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧

#### بشأن حماية امن الوطن

حيث انه بالنسبة للتهمة الثامنة ، فقد استندت النيابة العامة الى المتهمين من الحادى والعشرين حتى التاسع والعشرين ومن السابع والستين بعد المائة حتى المتهم الاخير انهم فى خلال الفترة اللاحقة على نفاذ احكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية أمن الوطن ديروا وشجعوا وشاركوا فى تجمهر يؤدى الى إثارة الجماهير يدعوتهم الى تعطيل تنفيذ القوانين واللوائح بهدف التأثير على ممارسة السلطة الدستورية ومعاهد العلم لاعمالها باستعمال القوة والتهديد باستعمالها وذلك ببيت الدعايات المثيرة وترديد الشعارات والهتافات العدائية وترويج بعضهم لنشرات سرية بقصد حمل الجماهير على التجمهر والنظائر ضد السلطات بالقوة والعنف مستهدفين تجديد اعمال الفوضى

والارهاب وتعطيل الدراسة بالقوة ، وشارك بعضهم في مظاهرات ومسيرات تألفت لهذا الغرض .

وحيث انه طبقاً لما استقر عليه الفقه والقضاء فإنه يشترط لقيام جريمة التجمهر ان يتجمع عدد من الاشخاص لا يقل عددهم عن خمسة ، وان يكون تجمعهم علنيا بمعنى ان يكون على مرأى من الناس وان يصدر إليهم أمر من رجال السلطة بالتفرق ويبلغهم هذا الامر فلا ينصاعون له ، وذلك في حالة ما اذا كان تجمعهم من شأنه ان يجعل السلم العام في خطر ، ويتحقق القصد الجنائي بالنسبة لهذا النوع من التجمهر بمجرد ارادة الجنائي الاشتراك في التجمهر وعصيانه الأمر الصادر بالتفرق مع علمه بما ينطوي عليه التجمهر من تهديد للسلم العام ومع علمه كذلك بصور امر التفرق . فإن كانت خطورة تجمعهم غير ظاهرة على النحو السابق ولكنه انمقد لغرض غير مشروع كارتكاب جريمة أو الدعوة لتعطيل تنفيذ القوانين واللوائح أو التأثير على السلطات في اعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل سواء كان ذلك التأثير أو الحرمان باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها فإنه يشترط لمعاقبة الجنائي المشارك في التجمهر ان يكون عالماً بالغرض منه، وهو ما يعبر عنه بالقصد الخاص، ويستوى في ذلك ان يكون هذا العلم متوافراً من البداية أو جاء لاحقاً ولم يبتعد عن التجمهر بمجرد علمه . وإذا وقعت الجريمة تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر ، فجميع الاشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وقت ارتكاب الجريمة يكونون مسئولين جنائياً عنها بصفتهم شركاء اذا ثبت علمهم بالغرض المذكور وكانت نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم من التجمع، كما ان مديري التجمع يكونون مسئولين كذلك عن الافعال التي يرتكبها المشاركون في التجمهر تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر .

وما سلف ذكره من قواعد قانونيه هو المستفاد من المواد ٤٢، ٢٠١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر وهي قواعد لم يغير منها صدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ الذي غلظ العقاب على التجمهر سوى انه نص في

مابته السادسة على الجهات التي حرص على حرية العمل فيها وكفالة استمراره ، وهى الهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع العام او الخاص ومعاهد العلم ، كما نص فى المادة المذكورة على التسوية فى العقوبة بين المشاركين فى التجمهر وبين المحرضين والمشجعين وهو لا يعمد فى حقيقتها ان يكون تطبيقاً للمبادئ العامة فى المسؤولية الجنائية .

وغنى عن البيان ان جريمة الاشتراك فى مظاهرة هى غير جريمة التجمهر ، ومواءم اكان الفعلين قد نشأ عن الآخر أم كانا فعلين مستقلين فإنهما على كل حال يكونان جريمتين مختلفتين . ويطبقا المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٢ بشأن المظاهرات فى الطرق العامة فإن ثمة شرطاً جوهرياً لسلطة المشارك فى المظاهرة ، وهو ثبوت قيام البوليس بتحذير المتظاهرين والتنبيه عليهم بالتفرق وبلوغ هذا الامر للمتظاهرين وعصيانهم له .

وحيث ان الوقائع المنسوبة الى المتهمين السالف ذكرهم - وطبقاً لما صورته النيابة العامة - لم تقع منهم جملة واحدة ولم يقارفوها كفريق انتظمت افرادهم نية مشتركة ، وانما هى وقائع متجمعة وقعت فى ايام متفرقة واماكن متباينة وتمثلت اما فى نشاط فردي لمتهم واحد أو نشاط اسهم فيه متهمان أو ثلاثة . وفى مقام التدليل على ثبوت ما نسبته النيابة العامة الى هؤلاء المتهمين فقد استندت الى شهادة بعض الشهود ومنشورات ومطبوعات وهو ما ستعرض له المحكمة بالنسبة لكل متهم من هؤلاء .

فبالنسبة للمتهم الحادى والعشرين احمد عبداللطيف حمدى فقد استندت اليه الاشتراك فى توزيع منشور على طلبة جامعة القاهرة يوم ١٤/٢/١٩٧٧م عنوانه "لنوحده صفوفنا ضد الارهاب والتجريح" كما ردد بعض الهاتفات المعانية لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء اثناء مظاهرات قامت فى ذلك اليوم ، وانه شهود يوم ١٦/٢/١٩٧٧ جالساً فى مقصف كلية الآداب ، كما شهود وهو يمشى فى طرقات الحرم الجامعى مع بعض الطلبة وضبطت بعض الاوراق بمسكنه . وقد استندت النيابة العامة فى اثبات ما نسب الى المتهم المذكور الى

شهادة كل من الرائد اشرف محمد فهمى والتقيى ماهر محمد والى صور فوتوغرافية قيل انها التقطت له اثناء اشتراكه فى المسيرة الطلابية وكذلك الى لوراق قيل انها ضبطت فى مسكته .

وبتحصل اقوال الشاهدين السالف ذكرهما التى ادليا بها فى تحقيق النيابة فى انهما شاهدا المتهم الحادى والعشرين بحرم جامعة القاهرة يوم ١٤/٢/١٩٧٧ وكان يريد هتافات معابية لرئيس الجمهورية فى مظاهرة طلابيه، كما وزع منشوراً بعنوان "لنوحى صفوفنا ضد الارهاب والتجويى" وانه تم تصويره فوتوغرافيا فى ذلك اليوم اثناء اشتراكه فى المظاهرة وانهما لم يقبضا عليه نظراً لنوعى الامن وتقانيا لتصعيد الموقف بين طلاب الجامعة، وانهما قبضا عليه فى يوم ١٦/٢/١٩٧٧ فى منطقة بين السريات بعد خروجه من الجامعة وكان نشاطه فى ذلك اليوم هو الجلوس فى مقصف كلية الآداب والمشى فى طرقات الحرم الجامعى مع بعض الطلبة . ويجلسه المحاكمة يوم ٥/٢/١٩٧٩ شهد الرائد اشرف محمد فهمى انه القى القبض على المتهمين يوم المسيرة الطلابية التى شارك فيها وذلك بعد خروجه من الجامعة .

أما الصور الفوتوغرافية فقد ارسلت الى النيابة العامة فى ظرف كتب عليه من الخارج انها التقطت للمتهم اثناء اشتراكه فى التجميع الطلابى داخل حرم الجامعة يوم ١٣/٢/١٩٧٧ وان ما نون من كتابة على ظهر الظرف بشأن تاريخ التقاط الصور هو مجرد خطأ مادى ، وازاء هذا التعارض استطلعت النيابة عن زمان ومكان التقاط صور المتهم ومناسبة التجمعات التى تظهرها فافادت مباحث امن النولة بكتابها المؤرخ ٩/٥/١٩٧٧ بأن الصور التقطت للمتهم يومى ١٣، ١٤ فبراير سنة ١٩٧٧ وانها تضم تجمعات طلابية داخل حرم جامعة القاهرة دعت اليها بعض العناصر الماركسية .

وبالنسبة للاوراق المقال بضبطها فى مسكن المتهم فإنه يتضح من الاطلاع عليها انها غير متكررة وجميعها بخط اليد باستثناء منشور مطبوع صادر من اتحاد طلاب جامعة القاهرة ، وما نون فى هذه الاوراق من كتابة يفصح عن رأى معارض للحكومة وانتقاد اسياستها .

وحيث ان المتهم انكر ما اسند إليه وقرر بتحقيق النيابة انه لم يتوجه الى الجامعة بعد استئناف الدراسة عقب الاحداث إلا في يوم ١٦/٢/١٩٧٧ ووصم الصور الفوتوغرافية المنسوبة إليه بالتلفيق ونفى صلته بالاوراق المقال بضبطها في مسكنه .

وحيث ان اقوال الشاهدين السالف ذكرهما بشأن نشاط المتهم يوم ١٤/٢/١٩٧٧ لا يستفاد منها سوى انه نشاطاً فردياً أتاه المتهم وحده ، ومن ثم لا تقوم به جريمة التجمهر قانوناً لتخلف ركنها المادى الذى يلزم لقيامه تجمع خمسة اشخاص على الاقل ويشترط ان تنتظمهم نية مشتركة ، وما قيل عن اشتراكه فى المظاهرة الطلابية يومها لا يصلح منطلقاً لمساpectه جنائياً وذلك لعدم ثبوت صدور أمر من رجال الشرطة للمتظاهرين بالتفرق ولولغ هذا الامر اليهم وعدم انصياع المتهم له . ومن ناحية اخرى فإن الشك يخالط وجدان المحكمة فيما قرره الشاهد ان رؤيتهما المتهم يوم ١٤/٢/١٩٧٧ يوزع المنشورات ويشارك فى التظاهر ويريد الهتافات المعانية ومع ذلك يفضان الطرف عنه متذرعين بدواعى الامن وعدم تصعيد الموقف بين طلاب الجامعة فى الوقت الذى قبضت فيه مباحث امن الدولة على بعض المتهمين من طلبة جامعة القاهرة الذين نسبت اليهم الاسهام فى مظاهرة ١٤/٢/١٩٧٧ وهو ما سلف بيانه لدى تناول المحكمة لوقائع التهمة السادسة بالنسبة للمتهمين ارقام ١٦٧، ١٦٩، ١٧١، ١٧٢ مما يكشف عن وهن الحجة التى تترع بها الشاهدان فى عدم القبض على المتهم يوم ١٤/٢/١٩٧٧ ولعل ذلك هو ما فطن إليه الشاهد الاول فقرر فى اقواله امام المحكمة انه قبض على المتهم يوم اشتراكه فى المظاهرة وليس يوم ١٦/٢/١٩٧٧ وتتناقضت اقواله مع اقوال الشاهد الآخر التى ادلى بها فى تحقيق النيابة كذلك لم تتفق اقوالهما فى خصوص تاريخ التقاط الصور الفوتوغرافية للمتهم مع البيان الذى نون على الظرف المحتوى لهذه الصور وكذلك مع افادة مباحث امن الدولة على النحو الذى سلفت الاشارة اليه ، هذا فى الوقت الذى خلت فيه الاوراق من اية اشارة الى نشاط

نسب الى المتهم يوم ١٩٧٧/٢/١٣ الامر الذى يحيط اقوال الشاهدين بالظنون على نحو لا ترى معه المحكمة التعويل عليها كدليل فى الدعوى كما يشك فى دلالة الصور الفوتوغرافية الخاصة بالمتهم سواء من حيث وقوع الفعل المنسوب إليه أو زمانه أو مكانه مما يجعل المحكمة تطرحها طرحا عملاً بالرأى الذى اعتمدته فى شأن الصور الفوتوغرافية بوجه عام .

متى كان ذلك فإن التهمة الثامنة المنسوب الى المتهم الحادى والعشرين تكون غير متوافرة الاركان مفتقرة الى الدليل مما يتعين معه القضاء ببرائته منها .

وبالنسبة للمتهمات الثانية والعشرين راندا عبدالغفار البعثى والرابعة والعشرين شوقية الكردى شاهين والخامسة والعشرين فاتن السيد عفيقي فيما يتعلق بالتهمة الثامنة فقد اسندت اليهن النيابة العامة انهن قمن فى يوم ١٩٧٧/٢/١٠ بتوزيع نشرات صادرة عن حزب العمال الشيوعى المصرى تدعو لاسقاط النظام ، بينها نشرة الانتفاض التى اصدرها الحزب يوم ١٩٧٧/١/٢٢ وييان بعنوان لن يوقف الارهاب انتفاضة الشعب ، وان المتهمتين الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين قبض عليهما بدائرة قسم الساحل اثناء قيامهما بتوزيع المنشورات وضبط بعضهما معهما بينما لاذت المتهمة الثانية والعشرين بالهرب .

واستندت النيابة العامة فى اثبات ما نسب الى المتهمات الثلاث السالف ذكرهن الى شهادة كل من السيد جمال ابراهيم الدسوقي وصالح احمد حسن ومحمود على جاد الله وفارس محمد شريف وجلال حامد خليل . ويتحصل اقوال السيد جمال الدسوقي فى انه وهو راكب احدى سيارات الاتوبيس فى ميدان المظلات صباح يوم ١٩٧٧/٢/١٠ صعدت فتاه الى السيارة ووزعت منشورات على الركاب واحداً منها ، وعلم من احد راكبي السيارة انها منشورات ضد الرئيس السادت ، واثناء سؤاله فى النيابة اشار الى المتهمة شوقية الكردى شاهين التى كانت موجودة بحجرة التحقيق وقتها وقرر انها هى

الفتاة التي كانت توزع المنشورات . وشهد صالح احمد حسن بأنه في صباح يوم ١٩٧٧/٢/١٠ كان سائراً في الطريق قرب مصنع ادوية الساحل وقابلته فتاة سلمته منشوراً أعطاه لاحد الاشخاص قرأ محتواه وافهمه انه ضد الحكومة . ورأى الشاهد محمود على جاد الله جالساً بمقهى ويمسك منشوراً مماثلاً وانضم إليه في مطاردة الفتاة وزميلين كانت ترافقانها ، وتمكن هو والشاهد الآخر من القبض على الفتاة وعلى واحدة من زميلاتها بينما لاذت الاخرى بالهرب وأشار الى المتهمة فاتن السيد عفيفي التي كانت موجودة بحجرة التحقيق وهو يدلي بأقواله في النيابة وقررا انها هي التي اعطته المنشور، واذن ان المتهمة شوقية الكردي شاهين كانت في صحبتها وقت توزيع المنشورات وأن كلا منهما كانت تحمل حقيبة ، كما ادلى باوصاف قال أنها للفتاة التي هربت وذكر أن صورتها عرضت عليه في المباحث واذ عرضت عليه النيابة صورة المتهمة رانداه عبدالغفار البعشي قرر ان الفتاة التي هربت هي صاحبة الصورة . واتفقت اقوال الشاهد محمود جاد الله في مضمونها مع اقوال الشاهد السابق إلا انه قرر ان المتهمة شوقية الكردي شاهين هي التي سلمته المنشور وأنه لم يتأكد من ملامح وجه الفتاة الثالثة التي لاذت بالهرب وشهد فارس محمد شريف بأنه رأى الشاهدين السابقين ممسكين بالمتهمتين شوقية الكردي شاهين وفاتن السيد عفيفي في صباح يوم ١٩٧٧/٢/١٠ وعلم منهما ان المتهمين كانتا توزعان منشورات ضد الحكومة فأشار بتسليمهما الى قسم الشرطة . وشهد جلال حامد خليل بأنه كان متوجهاً الى لجنة الاستفتاء يوم ١٩٧٧/٢/١٠ - والتقت به المتهمتان شوقية الكردي شاهين وفاتن عفيفي في الشارع وسلمته الاخيرة منشوراً ، فلما اطلع عليه ووجده منشوراً معانياً للحكومة توجه الى قسم الساحل وقام بالإبلاغ . ويسؤال هؤلاء الشهود بجلسه المحاكمة لم تخرج أقوالهم في مضمونها عما سبق ان ادلوا به في تحقيق النيابة ، إلا ان الشاهد صالح احمد حسن قرر انه ليس متأكداً من ان فتاة ثالثة كانت تصاحب المتهمين شوقية الكردي شاهين وفاتن السيد عفيفي



انشاء توزيعهما المنشورات كما انه ليس متكلداً من صاحبة الصورة التي عرضت عليه في المباحث ، كما نفى الشاهد ان محمود على جاد الله وفارس محمد شريف نكرا له رؤيتهما فتاة تالعة في صحبة المتهمتين شوقيه الكردي شاهين وفاتن السيد عفيفي .

وحيث انه بالنسبة للاوراق التي ضبطت مع المتهمتين الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين والتي تستند اليها النيابة كدليل قبل المتهمات الثلاثة فإن ما ضبط مع المتهمه الرابعة والعشرين كان عبارة عن ورقة واحدة هي جزء من منشور بعنوان "بيان من حزب العمال الشيوعي المصري، لن يوقف الارهاب انتفاضة الشعب" وما ضبط مع المتهمه الخامسة والعشرين كان عبارة عن : ١- نسختين من منشور صادر من حزب العمال الشيوعي المصري بعنوان "قاوموا القانون الارهابي ، قانون حماية الرأسمالية قاوموا تزييف ارادة الشعب بالانتفاض" . ٢- نسختين من المنشور الصادر من الحزب المذكور تحت عنوان " بيان من حزب العمال الشيوعي المصري لن يوقف الارهاب انتفاضة الشعب . ٣- اربع نسخ من العدد الرابع من السنة الخامسة من مجلة الانتفاضة مؤرخ ١٩٧٧/١/٢٢ تتضمن مقالاً بعنوان "بيان من حزب العمال الشيوعي المصري، انتفاضة الشعب المصري خطوة بارزة على طريق الثورة" . كما تحمل شعار "فلنتنفض جماهيرنا الشعبية بقيادة الطبقة العاملة لتحقيق شعار الجمهورية الديمقراطية" .

وخلاصة ما تضمنته الوراق السالف الذكر - حسبما يتضح من الاطلاع عليها - هو الدعوة لمقاطعة الاستفتاء على القانون سالف الذكر ووصفت الرئيس السادات بالخيانة والتبعية للاستعمار ودعت لاسقاطه واقامة الجمهورية الديمقراطية في شكل برلماني دستوري على طريق الثورة الاشتراكية .

وحيث ان المتهمات الثانية والعشرين والرابعة والعشرين والخامسة والعشرين انكرن ما نسب اليهن وقررت الاخيرة انها عثرن على لافافة في

الطريق العام فوضعتها فى حقيقتها وان المباحث استقبلت المنشورات بها .  
وحيث انه بالنسبة للمتهم الثانية والعشرين رنده عبدالغفار البعشى فإنها لم  
تضبط وهى توزع المنشورات كما لم يضبط لديها شئ منها ولم يجر عرضها  
على الشهود عرضاً قانونياً والشاهد الذى تعرف على صورتها الفوتوغرافية  
وهو صالح احمد حسن قد شهد بجلسة المحاكمة انه ليس متأكد انها صاحبة  
الصور التى عرضت عليه ، ولا يستطيع الجزم بان فتاة ثالثة كانت ترافق  
المتهمين شوقية الكردى شاهين وفاتن السيد عفيفى ، وكذلك قرر الشاهدان  
محمود على جاد الله وفارس محمد شريف ، وهو ما يجعل الاتهام المسند اليها  
مجرد من الدلائل مما يتعين معه القضاء ببراءتهما من التهمة الثامنة المسندة  
اليها .

وحيث انه بالنسبة للمتهمتين الرابعة والعشرين شوقية الكردى شاهين  
والخامسة والعشرين فاتن السيد عفيفى فان ما اسند اليهما من افعال قام عليها  
الدليل من اقوال الشهود السالف ذكرهم ومن ضبط بعض المنشورات معهما  
وهذه الافعال تمثلت فى نشاط صدر منهما وحدهما ، ومن ثم لا تقوم به  
جريمة التجمهر قانوناً وذلك لعدم اكتمال النصاب العدى اللازم وهو اجتماع  
خمسة اشخاص على الاقل ويشترط ان تنتظمهم نية مشتركة مما تنهار معه  
اركان تلك الجريمة ، كما ان ما ورد فى بعض المنشورات من الدعوة الى  
التظاهر احتجاجاً على صدور القانون ٢ لسنة ١٩٧٧ لا تقوم به جريمة  
التحريض على التجمهر وذلك لاختلاف جريمة التجمهر عن جريمة التظاهر كما  
سلف القول . بيد ان المحكمة وهى ملزمة بتمحيص الواقعة المطروحة عليها  
بجميع اوصافها وتطبيق القانون عليها تطبيقاً صحيحاً ترى عملاً بحقها المقرر  
بالمادة ٣٠٨ / ١ من قانون الاجراءات الجنائية تغيير وصف التهمة الثامنة  
المسندة الى المتهمين الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين وهو تعديل التكييف  
القانونى للتهمة قائم على ذات الافعال المادية التى صدرت عن المتهمين سالفتى  
الذكر والتى تمثلت فى قيامهما بتوزيع منشورات تضمنت التشهير بنظام الحكم

القائم وإظهاره بمظهر العجز والهوان مما يولد حتما شعوراً بكراهيته واحتقاره قاصدين إثارة النفوس ضده على النحو السابق ، وهي أفعال قد ثبتت في حقهما من أقوال الشهود السالف ذكرهم وضبط بعض هذه المنشورات في حوزتهما ، ومن ثم تكون المتهمتان الرابعة والعشرين شوقية الكردي شاهين والخامسة والعشرين فائق السيد عفيفي في يوم ١٠/٢/١٩٧٧ بدائرة محافظة القاهرة والقليوبية حرصاً علانية على كراهية نظام الحكم القائم في مصر وعلى الازدراء بأن قامتاً بتوزيع منشورات على عدد من الناس يغير تمييز تضمنت وصف القائمين على النظام بالخيانة والتبعية للاستعمار الأمر المعاقب عليه بالمادتين ١٧١ فقره أخيره و ١٧٤ فقرة أولى من قانون العقوبات .

وحيث انه بالنسبة للمتهمة الثالثة والعشرين نجوى عبدالغفار البعشي فإن الأوراق قد خلت تماماً من أى ذكر لقيامها بنشاط خلال الفترة اللاحقة على نفاذ احكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ولم يشهد احد باشتراكها في تجمهر أو انها ببرت أو حرضت أو شجعت على قيام تجمهر في الفترة التالية ليوم ٣٠ فبراير سنة ١٩٧٧ وهو بداية نفاذ القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ، ومتى كان ذلك فإن التهمة الثامنة المسندة الى المتهمة الثامنة والعشرين تكون منهارة الاساس مما يتعين معه القضاء ببراءتها منها .

وحيث ان الواقعة المنسوبة الى المتهمين السادس والعشرين رزق الله وبواس رزق الله والسابع والعشرين محمد الطيب احمد على تتحصل في انهما في يوم ٩/٢/١٩٧٧ قاما بتوزيع منشورات صابره عن حزب العمال الشيوعى المصرى تدعو لمقاطعة الاستفتاء على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ وتصف حكم الرئيس السادات بالخيانة ، وقبض على المتهم السادس والعشرين بمنطقة الوايلى امام احد مصانع النسيج ومعه بعض هذه المنشورات بينما لاذ المتهم السابع والعشرين بالهرب .

وحيث ان النيابة العامة استندت في اثبات التهمة الثامنة المسندة الى المتهمين السالف ذكرهما الى شهادة كل من : عبدالحميد تبيحى وابو المحاسن

عبد الحميد بريك ومصطفى محمود احمد وشعبان عفيفي عبدالفتاح ، كذلك استندت الى المنشورات التي ضببطت مع المتهم السادس والعشرين ، وتتحصل الاقوال التي ادلى بها الشاهد الاول في النيابة في انه لدى خروجه من الوربية في مصنع النسيج الذي يعمل به وذلك في حوالي الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ١٩٧٧/٢/٩ رأى المتهم السادس والعشرين خارج المصنع يوزع منشورات على العمال وسلمه واحد منها ولما اطلع عليه ووجده يهاجم الرئيس السادات قام بالقبض عليه بعاونه الشاهدين الثاني والثالث وكان لا يزال مع المتهم بعض المنشورات ، و اضاف انه رأى شخصين اذا بالهرب كانا يوزعان منشورات على العمال كذلك وانه استطاع التعرف عليهما من الصور التي عرضت عليه في المباحث العامة واتفقت باقى الشهود مع اقوال الشاهد الاول إلا ان الشاهدين الثالث والرابع لم يذكرنا شيئاً عن رؤيتهما لاحد آخر كان يشارك المتهم السادس والعشرين توزيع المنشورات على العمال ، ويسؤال هؤلاء الشهود ويجلسه المحاكمة ردوا - اقوالهم التي سبق ان ادلوا بها في تحقيق النيابة ونفوا - فيما عدا الشاهد الاول - رؤيتهم لشخص آخر شارك المتهم السادس والعشرين توزيع المنشورات.

وحيث انه بالنسبة للمنشورات المضبوطة مع المتهم السادس والعشرين فهي عبارة عن ستة وعشرين نسخة من منشور حناير من حزب العمال الشيوعى المصرى بعنوان قاوموا القانون الازهابى ، قانون حماية الرأسمالية ، قاوموا تزييف ارادة الشعب بالانتفاض . و خلاصة ما تضمنه المنشور وذلك حسبما يبين من الاطلاع عليه هو دعوة الجماهير لمقاطعة الاستفتاء على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ودعوتهما للاضراب والتظاهر والاعتصام احتجاجاً على القانون سالف الذكر ، كما وصف الرئيس السادات بالخيانة وتبعية للاستعمار وثابت بسقوط حكمه .

وحيث ان المتهم السادس والعشرين اعترف في تحقيق النيابة بواقعة توزيعه للمنشورات واعترف كذلك بأن المتهم السابع والعشرين هو الذى أمده

بها وطلب منه المساعدة فى توزيعها على عمال مصنع نسيج الواصل ، ولما قبض عليه اسرع المتهم السابع والعشرين بالهرب إلا ان المتهم مالبث ان عدل عن اقواله السابقة وقرر انها صدرت منه تحت تأثير الضغط عليه من رجال المباحث.

وحيث انه بالنسبة للمتهم السابع والعشرين محمد الخطيب أحمد على الذى لم يسأل فى تحقيق النيابة فانه لم يضبط وهو يوزع المنشورات ولم يقرر احد من الشهود انه هو الشخص الذى كان يشارك المتهم السادس والعشرين فى توزيع المنشورات ومن ثم فانه لا يوجد من دليل قبله سوى اعتراف المتهم السادس والعشرين ، وهو دليل لا تطمئن المحكمة اليه ، وبذلك تكون التهمة الثامنة المسندة الى المتهم السابع والعشرين مفتقرة الى دليل تطمئن اليه المحكمة مما يتعين معه القضاء ببرائته منها .

وحيث انه بالنسبة للمتهم السادس والعشرين فإن ما اسند اليه من نشاط لا تقوم به جريمة التجمهر قانوناً وبذلك لعدم اكتمال النصاب العبدى اللازم وهو اجتماع خمسة اشخاص على الاقل تجمعهم نية مشتركة ، مما تتهاىر معه اركان تلك الجريمة ، كما ان ما ورد فى المنشور من الدعوة الى التظاهر احتجاجاً على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ لا تقوم به جريمة التحريض على التجمهر وبذلك لاختلاف جريمة التجمهر عن جريمة التظاهر ، وهو ما سلف الاشارة إليه . بيد ان المحكمة وهى ملزمة بتمحيص الواقعة المطروحة عليها بجميع اوصافها وبتطبيق القانون عليها تطبيقاً صحيحاً ترى عملاً بحقها المقرر بالمادة ١/٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية تغيير وصف التهمة الثامنة المسندة الى المتهم السادس والعشرين ، وهو تعديل للتكييف القانونى للتهمة قائم على ذات الافعال المادية التى صدرت من المتهم المذكور ، والتى تمثلت فى قيامه بتوزيع منشورات على عدد من العمال تضمنت التشهير بنظام الحكم القائم واظهاره بمظهر العجز والهوان ، مما يولد حتماً شعوراً بكرهه واحتقاره قاصد اثاره النفوس ضده على النحو السابق وهى افعال ثبتت فى حق المتهم

المذكور من اعترافه بتحقيق النيابة وهو اعتراف تطمئن المحكمة لصحة صدوره منه ومن اقوال شهود الاثبات السالف ذكرهم ومن ضبط بعض هذه المنشورات فى حوزته، ومن ثم يكون المتهم السادس والعشرين رزق الله بولس رزق الله فى يوم ١٩٧٧/٢/٩ بدائرة محافظة القاهرة حرض علانية على كراهية نظام الحكم القائم فى مصر وعلى الازدراء به بأن قام بتوزيع منشورات على عدد من الناس بغير تمييز تضمنت وصف القائمين على النظام بالخيانة والتبعية للاستعمار ، الامر المعاقب عليه بالمادتين تين ١٧١ فقرة اخيرة و ١٧٤ فقرة اولى من قانون العقوبات .

اما بالنسبة للمتهمة الثامنة والعشرين ماجده محمد على والمتهم التاسع والعشرين عمر محمد عبدالحسن خليل ، فإن الواقعة المنسوبة اليهما - موضوع التهمة الثامنة - تتحصل فى انهما قاما يوم ١٩٧٧/٢/١٤ بتوزيع منشورات على طلبة كلية الآداب بجامعة عين شمس تندد بالسلطة الشرعية وتدعو للحداد على شهداء يومى ١٨، ١٩ يناير وقد تم القبض عليهم وفى حوزتهما عدد كبير من هذه المنشورات .

وحيث ان النيابة استندت فى اثبات ما نسب الى المتهمين سالفى الذكر الى شهادة كل من متولى السيد متولى عبده ومحمد ماجد عبدالحميد زكى وبسيونه احمد سلامه نجم ومحمد فهيم حبيب ومجدى بنيامين عطوان وعما الدين فكرى ابراهيم كما استندت الى الاوراق المضبوطة مع المتهمين .

وبتحصل اقوال الشهود السالف ذكرهم فى انهم قد رأوا المتهمة الثامنة والعشرين والمتهم التاسع والعشرين وهما يوزعان منشورات على طلبة السنة الاولى بكلية الآداب بجامعة عين شمس فى مدرج شفيق غريال وان المتهمة الثامنة والعشرين دعت الطلبة الى الوقوف حدادا على ارواح شهداء يومى ١٨، ١٩ يناير ، وان اشتباكاً وقع بينها وبين الطلبة واشاء ذلك الفت بمنشورات كانت تحملها ، كما قام المتهم التاسع والعشرين هو الآخر بتوزيع منشورات كان يحملها فى حقيبة من البلاستيك .

وحيث ان ماضبط مع المتهمين سالفى الذكر من منشورات بلغ عدده (٢٧٤) منشوراً (ثلاثمائة واربعة وسبعين منشوراً) منها ٢٤٧ منشوراً (ماتتان وسبعة واربعون منشوراً) يا جماهيرنا الطلابيه المتفأله ، و١٢٠ (مائة وعشرون) منشوراً بعنوان يوم الحداد ، واربع نسخ من منشور بعنوان هلننتظم فى لجان التجمع الوطنى الديمقراطى ، وثلاث نسخ من منشور بعنوان تسقط حكومة التجويع والقتل - وخلصا ما تضمنته الاوراق سالفه الذكر حسبما يتضح من الاطلاع عليها هو الاشادة باحداث ١٨، ١٩ يناير واطهار الحداد على شهدائها والدعوة لثأر لهم والعمل على اسقاط نظام الحكم الذى وصفته بالخيانة .

وحيث ان الثابت من اقوال الشهود السالف ذكرهم ان ما اسند الى المتهمه الثامنة والعشرين والى المتهم التاسع والعشرين كان نشاطاً صدر منهما وحدهما ولم يثبت ان غيرهما شارك فيه ، ومن ثم فإن اركان جريمة التجمهر المستند اليهما لا تكون متوفرة قانوناً وذلك لعدم اكتمال النصاب العددي اللازم وهو تجميع خمسة اشخاص على الاقل تجمعهم نية مشتركة . بيد ان المحكمة وهى ملزمة بمتحصن الواقعة المطروحة عليها بجميع لوصافها وبتطبيق القانون عليها تطبيقاً صحيحاً ، ترى عملاً بحقها المقرر بالمادة ١/٢٠٨ من قانون الاجرامات الجنائية تغيير وصف التهمة الثامنة الى المتهمين الثامن والعشرين والتاسع والعشرين وهو تعديل للتكييف القانونى للتهمة قائم على ذات الافعال المادية التى صدرت عن المتهمين المذكورين والتى تمتك فى قيامهما بتوزيع منشورات على عدد من الطلبة تضمنت التشهير بنظام الحكم القائم واطهاره بمظهر العجز والهوان ، مما يواد حتماً شعوراً بكرهيته واحتقاره ، قاصدين إثارة النفوس ضده على النحو السابق ، وهى افعال ثبتت فى حق المتهمين المذكورين من اقوال الشهود السالف ذكرهم ومن ضبط هذه المنشورات فى حوزتهما ، ومن ثم تكون المتهمه الثامنة والعشرين ماجده محمد على والمتهم التاسع والعشرين عمر محمد عبدالمحسن خليل فى يوم ١٤/٢/١٩٧٧ بدائرة

محافظة القاهرة حرصاً علانية على كرامة نظام الحكم القائم فى مصر وعلى  
الازدراء به بأن قاما بتوزيع منشورات على عدد من الناس بغير تمييز تضمنت  
وصف القائمين على النظام بالخيانة الأمر المعاقب عليه بالمادتين ١٧١ فقرة أخيرة  
و ١٧٤ فقرة أولى من قانون العقوبات .

وبالنسبة للمتهم السابع والستين بعد المائة ماهر سيد بنوى فقد سبق  
للمحكمة ان تناولت الوقائع المنسوبة إليه ومحصلت الأدلة المقدمة ضده وهى  
بصدد الفصل فى التهمة السادسة المسندة إليه وإلى آخرين مما لا ترى معه  
حاجة الى اعادة سردها .

وحيث ما اسند الى المتهم المذكور من نشاط انما كان نشاطاً فردياً اتاه  
المتهم وحده ، ومن ثم فإنه مع الافتراض جدلاً بصحة هذا الاسناد فإن ما صدر  
عن المتهم من افعال واقرار لا تقوم به جريمة التجمهر قانوناً وذلك لعدم اكتمال  
النصاب العددي اللازم وهو اجتماع خمسة اشخاص على الاقل تجمعهم نية  
مشتركة، وما قيل عن اشتراك المتهم المذكور فى المظاهرات الطلابية  
يوم ١٤/٢/١٩٧٧ لا يصلح منطلقاً لمساقته جنائياً ، وذلك لعدم ثبوت صدور  
أمر من رجال الشرطة الى المتظاهرين بالتفرق وبلوغ هذا الأمر للمتظاهرين  
وعدم انصياع المتهم له ومتى كان ذلك فإن التهمة الثامنة المسندة الى المتهم  
السابع والستين بعد المائة ماهر سيد بنوى تكون فضلاً عن قصور الأدلة عن  
اثباتها غير متوفرة الاركان مما يتعين معه القضاء ببراءة المتهم منها .

وبالنسبة للمتهم الثامن والستين بعد المائة عمرو عباس حلمي حسن فان  
حديث الوقائع المنسوبة إليه والدليل القائم ضده قد سبق للمحكمة ان افاضت  
فيه لدى تناولها التهمة السادسة المسندة إليه وإلى آخرين مما لا تجد معه  
الحكمة حاجة لاعادة ترينده .

وحيث انه فضلاً عن الشك الذى احاط بالدليل المقدم ضد المتهم المذكور،  
فان النشاط الذى نسب إليه القيام به فى حرم جامعة عين شمس  
يوم ١٥/٢/١٩٧٧ كان نشاطاً فردياً قام به وحده ولم يكتمل النصاب العددي



اللازم وهو اجتماع خمسة اشخاص على الاقل تنظمهم نية مشتركة ، مما تنهار معه اركان جريمة التجمهر المسندة اليه ويتعين القضاء ببرائة منها .  
وحيث انه بالنسبة للمتهمة التاسعة والستين بعد المائة ايمان عطية محمد والمتهم الحادى والسبعين بعد المائة محمود محمد مرتضى والمتهم الثانى والسبعين بعد المائة حسين عبدالستار سيد احمد بأن المحكمة سبق لها ان احاطت بالوقائع المنسوبة اليهم وبالدليل المقدم ضدهم وذلك لدى تمحيصها التهمة السادسة المسندة اليهم والى آخرين .

وحيث انه مع الافتراض جدلاً بأن الدليل المقدم ضد المتهمين الثلاثة لم يصبه العوار بالنسبة للبعض منهم ، فإن ما نسب اليهم من نشاط لا تقوم به اركان جريمة التجمهر قانوناً ، ذلك ان النصاب العدى اللازم لم يكتمل وهو اجتماع خمسة اشخاص على الاقل تنظمهم نية مشتركة، وما قيل عن اشتراك المتهمين فى مظاهرة يوم ١٩٧٧/٢/١٤ بحرم جامعة القاهرة لا يكفى لمساطمتهم جنائياً ، وذلك لعدم ثبوت صدور أمر من رجال الشرطة الى المتظاهرين بالتفرق وبلوغ هذا الامر للمتظاهرين وعدم انصياح المتهمين له . ومتى كان ذلك فإنه يتعين القضاء ببرائة المتهمين الثلاثة من التهمة الثامنة المسندة اليهم .

وبالنسبة للمتهمة السبعين بعد المائة آمال حسين حافظ فإن المحكمة تحيل بصدد بيان الوقائع والاسناد الى ما سبق ان لورفته فى شأن التهمة السابعة المنسوبة اليها والى آخرين .

وحيث ان النشاط الذى اسند الى التهمة القيام به يومى ١٦، ١٤ فبراير ١٩٧٧ ، فإنه رغم قيام الدليل عليه ، فهو لم يكن إلا نشاطاً فردياً لها ، ومن ثم لا تقوم به جريمة التجمهر قانوناً ، وذلك لعدم اكتمال النصاب العدى اللازم وهو اجتماع خمسة اشخاص على الاقل تجمعهم نية مشتركة ، وما قيل عن اشتراكها فى المظاهرة يوم ١٩٧٧/٢/١٤ لا يصلح لمساطمتها جنائياً وذلك لعدم ثبوت صدور امر من رجال الشرطة الى المتظاهرين بالتفرق وبلوغ هذا الامر للمتظاهرين وعدم انصياح للمتهمة له . ومتى كان ذلك فإنه يتعين القضاء ببرائة

التهمة السبعين بعد المائة من التهمة الثامنة المسندة اليها .

وبالنسبة للوقائع المسندة الى المتهم الثالث والسبعين بعد المائة مصطفى محمد مصطفى الخطيب وبالنسبة للأدلة المقدمة ضده ، فإن المحكمة لا ترى موجياً لإعادة سردها بعد ما سلف القول فيها بصدد الفصل فى التهمة السادسة المسندة الى المتهم المذكور وآخرين .

وحيث انه برغم تهافت الأدلة المقدمة ضد المتهم المذكور ، فإن النشاط الذى اسند اليه القيام به يوم ١٩٧٧/٢/١٢ كان نشاطاً فردياً أتاه وحده ، ومن ثم لا تقوم به جريمة التجمهر قانوناً وذلك لعدم اكتمال النصاب العدى اللازم وهو اجتماع خمسة اشخاص على الأقل تجمعهم نية مشتركة ، وما قيل عن تزعمه لمظاهرة يوم ١٩٧٧/٢/٢٣ بحرم جامعة القاهرة لا يصلح اساساً لمساпته جنائياً وذلك لعدم ثبوت صدور أمر من رجال الشرطة الى المتظاهرين بالتفرق ويولغ هذا الأمر للمتظاهرين وعدم انصياع المتهم له ، الأمر الذى يتعين معه القضاء ببراءة المتهم الثالث والسبعين بعد المائة من التهمة الثامنة المسندة إليه . وبالنسبة للمتهم الرابع والسبعين بعد المائة عبد الخالق فاروق حسن فإن حديث الوقائع المنسوبة إليه والدليل المقدم ضده قد انقضت فيه المحكمة لدى تناولها التهمة السادسة المنسوبة اليه وآخرين .

وحيث انه برغم خلو الأوراق من دليل قبل المتهم المذكور فإن ما نسب اليه من نشاط - على فرض صحة الاسناد - كان نشاطاً فردياً للمتهم أتاه وحده ومن ثم لا تقوم به جريمة التجمهر قانوناً والى لا تتوافر اركانها الا باجتماع خمسة اشخاص على الأقل تنتظمهم نية مشتركة ، وما نسب إليه من اسهامه فى المظاهرة الطلابية بجامعة القاهرة يوم ١٩٧٧/٢/١٢ وتزعمه لها لا يصلح منطلقاً لمساпته جنائياً وذلك لعدم ثبوت صدور أمر من رجال الشرطة للمتظاهرين بالتفرق ويولغ هذا الأمر للمتظاهرين وعدم انصياع المتهم له . ومتى كان ذلك فإنه يتعين الحكم ببراءة المتهم الرابع والسبعين بعد المائة من التهمة الثامنة المنسوبة إليه .

وبالنسبة للوقائع المنسوبة الى المتهم الخامس والسبعين بعد المائة مجدى تاج الدين خطاب والى الدليل المقدم ضده فإنه بحسب المحكمة ان تحليل فى هذا الشأن الى ما سبق ان اوردته وهى بصدد بحثها التهمة السادسة المنسوبة الى المتهم المذكور وآخرين .

وحيث انه برغم ان الوقائع المنسوبة الى المتهم قد انحسر عنها التاويل ، فإنه مع الافتراض جدلاً بأن ثمة دليلاً يساندها ، فإن ما نسب الى المتهم انما كان نشاطاً قريباً أثار وحده ، ومن ثم لا تقوم به جريمة التجمهر قانوناً ، ذلك انه يلزم لقيامها اجتماع خمسة اشخاص على الاقل تنتظمهم نية مشتركة ، كما ان ما نسب إليه من اسهامه فى المظاهرة الطلابية بجامعة القاهرة يوم ١٢/٢/١٩٧٧ لا يصلح مدخلاً لمسائلته جنائياً وذلك لعدم ثبوت صدور امر من رجال الشرطة للمتظاهرين بالتفرق وبلوغ هذا الأمر للمتظاهرين وعدم انصياع المتهم له وهو ما يتعين معه القضاء ببراءة المتهم الخامس والسبعين بعد المائة من التهمة الثامنة المسندة إليه .

وبالنسبة للمتهم السادس والسبعين بعد المائة عفيفى فؤاد صليب فقد سبق للمحكمة ان احاطت بالوقائع المنسوبة اليه والدليل المقدم ضده ، وهو بصدد الفصل فى التهمة السادسة المسندة اليه وآخرين .

وحيث انه وان كانت اوراق الدعوى قد خلت من دليل على ارتكاب المتهم لفعل مؤثم يوم ١٢/٢/١٩٧٧ على نحو ما رمت به تحريات مباحث امن الدولة فإنه مع التسليم جدلاً بصحة ما ورد فى هذه التحريات فإن نشاط المتهم يومها لم يتجاوز كونه نشاطاً قريباً أثار وحده ومن ثم لا تقوم به جريمة التجمهر قانوناً وذلك لعدم اكتمال النصاب العددي اللازم وهو اجتماع خمسة اشخاص على الاقل تجمعهم نية مشتركة ، كما ان ما اسند إليه من اسهامه فى المظاهرة الطلابية بجامعة القاهرة يوم ١٢/٢/١٩٧٧ لا يصلح ذريعة لمسائلته جنائياً وذلك لعدم صدور امر من رجال الشرطة للمتظاهرين بالتفرق وبلوغ هذا الأمر للمتظاهرين وعدم انصياع المتهم له ، الأمر الذى يتعين معه القضاء ببراءة المتهم السادس والسبعين بعد المائة من التهمة المسندة إليه .

وحيث ان المحكمة قد فرغت من تحصيل التهمة الثامنة بالنسبة لكل من المتهمين الذين اسندت اليهم فإن لها كلمة باقية تتعلق بركن القوة الذي نصت عليه المادة السادسة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية الوطن والمواطن ، فلم يرد قط في اوراق الدعوى ان احد من هؤلاء المتهمين قد لجأ الى استعمال القوة أو هدد باستعمالها ، وإنما كان سبيله الى توصيل فكره ورأيه الى الآخرين هو الكلمة مسموعة كانت أو مكتوبة ، ولم يثبت ان احد منهم قد نشأ عن نشاطه تأثير على السلطة الدستورية في ممارستها لاعمالها أو منع الهيئات الحكومية أو مؤسسات القطاع العام أو الخاص أو معاهد العلم عن ممارسة عملها ، بل ان احد الشهود من ضباطه مباحث امن النوبة قد شهد بجلسه المحاكمة ان نشاط الطلاب الذين كانوا تحت مراقبته بجامعة القاهرة لم ينشأ عنه تعطيل للدراسة ، كما لم يثبت ان تجمهراً قد وقع بالشروط التي حددها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ وكان من شأنه تعرض السلم العام للخطر. وهو ما اشترطته المادة الثامنة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ومن ثم يكون ما انتهت إليه المحكمة من عدم توافر اركان الجريمة موضوع التهمة الثامنة هو رأى صادق صحيح القانون .

### **تغيير وصف التهمة بالنسبة لبعض المتهمين**

ومن حيث انه من المقرر ان على المحكمة وفقاً لنص المادة ٢٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ان تسبغ التكليف القانوني الصحيح على الواقعة المطروحة عليها بعد تحصيلها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً ويجب ان تنقيد المحكمة فيما تجريه من تعديل او تغيير في وصف التهمة بما اشتملت عليه اوراق الدعوى من وقائع وتضمنها امر الاحالة وهي ليست ملزمة بتبني المتهم الى ذلك التعديل أو التغيير اذا لم يترتب عليه محاكمة المتهم بوصف اشد من الوصف الذي رفعت به الدعوى أو اضافة عناصر جديدة الى الواقعة المرفوعة بها الدعوى فيجوز لمحكمة الموضوع ان تحكم على المتهم بشأن كل جريمة

نزات اليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى دون لفت نظر الدفاع الى ذلك .  
ومن حيث انه تطبيقاً لذلك فإن الثابت من اقوال مصطفى محمود على  
البرماوى الشرطى بمديرية امن الجيزة انه اثناء توجهه الى عمله صباح يوم  
١٩٧٧/١/١٩ استقل سياره عامة وعندما علم محصل السيارة انه شرطى  
اخبره ان شخص يركب السيارة منذ الصباح الباكر ذهاباً وعودة ويوزع  
منشورات على ركاب السيارة ويحمل لفه كبيرة من المنشورات يقوم بتوزيعها  
على الركاب مستفسراً منهم عن سبب سكوتهم بعد ان انزلت الحكومة قوات  
الامن المركزى منادياً بسقوط الحكومة وكانت السيارة قد وصلت حينئذ قسم  
شرطة العجوة فانتزع اللغافة منه واقتاده الى القسم بمعاونة رجال الشرطة  
الآخرين .

ومن حيث ان الثابت ايضا من الاوراق ان عدد المنشورات التى ضبطت مع  
المتهم تزيد على الف نسخة معنون كل منها بعبارة فلننتصamen ضد قرارات  
الحكومة وجاء به ان الحكومة تلجأ دائماً الى تزيف الحقيقة خلف بؤس  
ال جماهير وشقاقها فتتعلل بأن الحرب هى سبب الازمة وان أس البلاء هو ان  
الحكومة تحمل الطبقات الفقيرة وحدها اعباء الحرب وتعفى منها الطبقات العليا  
فتزيد الفقراء فقرأ وتحافظ على ثراء الاغنياء ، وان الحكومة تواهل سياسة  
استغلال الجماهير وسلب قوت يومها فترفع اسعار السلع الاساسيه بدعوى  
العجز فى الميزانية بدلاً من مصارحة اموال المليونيرات لسد هذا العجز ، وان  
الامر لم يعد يحتمل السكوت واختتم المنشور بعبارة لتسقط قرارات الحكومة  
الاخيرة او لتسقط الحكومة ذاتها .

ومن حيث ان المتهم انكر التهمة المسندة إليه ولم يدفعها بلئى دفاع جدى .  
ومن حيث ان ما جاء بالمنشور يتضمن تحريضاً على كراهية نظام الحكم  
المقرر فى القطر المصرى والازراء به .

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون قد ثبت فى يقين الحكمة انه المتهم طلعت  
حسن معاذ رميح فى يوم ١٩٧٧/٧/١٩ بدائرة محافظة الجيزة وزع بغير  
تمييز على عدد من الناس منشورات تتضمن كراهية لنظام الحكم المقرر فى

القطر المصرى والازراء به ويتعين عقابه بالمائتين ١٧١، ١٧٤ أولاً من قانون العقوبات .

ومن حيث ان الثابت ايضا من اقوال المقدم عبدالعزيز محمد قمحاوى رئيس فرع مباحث امن النولة بالمطلة الكبرى انه بناء على التحريات ومعلومات المصادر السريه التى قام بها بالاشتراك مع الرائد سامح بليح الضابط بقرع القرية والتي دلت على ان المتهم الثامن احمد مصطفى اسماعيل يقوم بكتابة منشورات يحرض فيها عمال المحلة على التظاهر ويتعرض لشخص رئيس الجمهورية وسياسة الحكومة القائمة ويحث على مواصلة النضال ضد السلطة القائمة ويوزع هذه المنشورات على العمال بشركة مصر للفرزل والنسيج والنصر للصباغة والتجهيز اثناء دخولهم وخروجهم لوردياتهم ، فقام بمراقبة تحركاته ووضع اكمنة على بوابات الشركتين ، وفى يوم ١٩٧٧/١/٢٤ اثناء خروج ودخول عمال الورديتين الاولى والثانية بشركة مصر للفرزل والنسيج وامام بوابة مصنع السجاد شاهد المتهم يقوم بتوزيع بعض المنشورات على العمال فقام بضبطه وكان بحوزته احد عشر منشوراً مكتوباً بخط اليد واعترف له المتهم بكتابتة لهذا المنشور بنفسه ، ثم توجه معه الى منزله وحصل معه على اقرار كتابى يتضمن موافقته على التفتيش وقام بتفتيش المنزل وعثر على ثمانية منشورات معاملة للتي ضبطت مع المتهم مع اوراق اخرى تحمل اتجاهاً عدائياً للنظام القائم .

ومن حيث ان المتهم اعترف بتحقيقات النيابة انه هو الذى قام بكتابه هذه المنشورات وتوزيعها على عمال الشركة .

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على هذه المنشورات ان كلا منها معنون بعبارة الانتفاضة وموقع عليها بعبارة حزب العمال الشيوعى المصرى ويتضمن ان ما حدث بالقاهرة رد فعل طبيعى لسلوك الحكومة وعدائها الواضح للطبقات الشعبية الكادحة ورد فعل لاستفتاء الرئيس ، ودعا المنشور الى فضح سياسة الحكومة العميلة ونظام انور السادات الخائن .

ومن حيث ان ما جاء بالمنتشور يتضمن التحريض على كراهية نظام الحكم المقرر في القطر المصري والازدراء به .

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون قد ثبت في يقين المحكمة ثبوت لا شك فيه ان المتهم احمد مصطفى اسماعيل في يوم ١٩٧٧/١/٢٤ بدائرة بندر المحلة محافظة الغربية وزع بغير تمييز على عدد من الناس منشوراً يتضمن التحريض على كراهية نظام الحكم المقرر في القطر المصري والازدراء به ويتعين عقابه طبقاً للمادتين ١٧١ ، ١٧٤ أولاً من قانون العقوبات .

ومن حيث ان الشايت من مطالعة الاوراق انه في يوم ١٩٧٧/١/٢٤ بناء على اذن النيابة بضبط وتفتيش شخص ومسكن ومحل عمل المتهم العاشر سيد احمد حفنى قام المقدم عبدالعزيز ابراهيم حسنى رئيس مكتب مباحث امن النوبة بنجح حمادى بتفتيش مسكن المتهم بحضوره وعثر على اعداد متكررة من مجلة الانتفاض يتضمن العدد ٤٠ من السنة الرابعة الصابر في ١٩٧٦/١٠/٧ مفاده ان معركة انتخابات مجلس الشعب هي حلقة هامة من سلسلة معاركنا لمواجهة سياسة التسوية والخيانة التي يجر نظام السادات البلاد وراها بخطوات تتسع كل يوم حلقة هامة من سلسلة جهد دوح لتصبح النولة البوليسية المرتكزة على اكثر التشريعات والقوانين المعادية للحريات ومن استعداد هذا النظام للقمع والبطش بالجماهير التي تناضل من اجل انتزاع حقها في التعبير عن مواقفها . كما تضمن العدد الواحد والعشرين من السنة الرابعة الصابر في ١٩٧٦/٥/٢٢ والمعنون بعبارة كيف تتسلل التبعية الى الجيش المصري تحت ستار تنويع مصادر السلاح ، وان الجيش المصري اليوم مهمته حماية نظام الحكم القائم ، نظام حكم الطبقة الرأسمالية الخائنة والمستغلة والتحالف مع اعداء الشعب ، واختتم هذا العدد بعبارة ان حكومة السادات تقنع بلاندا من جديد للقواعد الاجنبية الاستعمارية في نفس الوقت الذي يستمر فيه احتلال الارض فهل هناك كارثة وتقريط في السيادة الوطنية وخيانة للمصالح الوطنية اكثر من هذا الذي نراه . ان معارك الشوارع التي دارت في مدن المحلة

الكبرى في مارس سنة ١٩٧٥ قانتها الشرطة بالهليكتر ، والمعارك التى تتدلع مرة فى اسيوط ومرة فى بورسعيد ومرة فى دمياط تحتاج من الامن المركزى سرعة الحركة والنقل ولم يعد الامر يفتقر التأخير فى وصول عربات نقل الجنود فلذا هم يحتاجون الى طائرات النقل لنقل الجنود فهذه هى المعارك التى يعدون انفسهم لها بعد ان نقضوا ايديهم من سيناء ووافقوا على الاكتفاء بالمفاوضات . اما هؤلاء الملايين الذين كفروا بالمفاوضات عمال حلوان وشبرا والاسكندرية والمطه وبورسعيد والطلاب والمهنيين الكايمين عموماً فلم يعد لهم سوى القنابل المسيلة للدموع والهرواوات والرشاشات والطائرات الهليكوبتر وطائرات نقل الجنود لذلك فالنظام يتوسع فى هذه الاسلحة الهجومية وغيرها من الانوات المساعدة السلكية واللاسلكية لاحكام تصديه للصراعات المقبلة.

ومن حيث ان هذه المطبوعات تتضمن اخباراً أوبيانات واشاعات كاذبة ومغرضة ، كما تتضمن دعايات مثيرة من شأن ذلك القاء الرعب بين الناس والحاق الضرر بالمصلحة العامة .

ومن حيث ان هذه المطبوعات كانت اعدادها متكررة مما يقطع انها كانت معدة للتوزيع واطلاع الغير عليها .

ومن حيث ان المتهم انكر تهمة حيازته لهذه المطبوعات ولم يدفعها بئى دفاع جدى .

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون قد ثبت فى يقين المحكمة ثبوتاً لا شك فيه ان المتهم سيد أحمد حنفى فى يوم ١٩٧٧/١/٢٢ بدائرة مركز نجع حمادى محافظة قنا حاز مطبوعات معدة للتوزيع تتضمن اخباراً وبيانات واشاعات كاذبة ومغرضة ودعايات مثيرة من شأنها القاء الرعب بين الناس والحاق الضرر بالمصلحة العامة ويتعين عقابه بالمادة ١٠٢ / ١ - ٢ مكرر عقوبات .

ومن حيث انه بناء على اذن النيابة بضبط وتفتيش المتهم الخامس عشر محمد هشام عبدالفتاح ابراهيم وتفتيش مسكنه انتقل المقدم عطيه محمود عطيه الضابط بمباحث امن الدولة بالغربية الى مسكن المتهم وقام بتفتيشه وعثر فيه



على اوراق خطية ومكتوبه على الاله الكاتبه ومطبوعة بينها نشرات عديدة من مجلة الانتفاض متكررة الاعداد ، وجاء بالعدد رقم ٢٢ السنة الرابعة الصادر في ١٩٧٦/٥/٢٩ ان ثورة يوليو مارست الكتاتورية باسم الوحدة الوطنية وان البلاد تمر بكارثة وطنية وان الحكم الموصوف بالبرجوازية خان مصالح الجماهير وبخل في فلك الاميرالية الامريكية قبل وبعد حرب اكتوبر في سبيل تصفية القضية لصالح اسرائيل وامريكا . كما جاء بالعدد ٢٩ من السنة الرابعة الصادر في ١٩٧٦/٩/٢٥ مهاجمة لسياسة الانفتاح التي ترتب عليها قيام الادارة في شركة المحلة بفصل آلاف العمال تنفيذاً لاشتراط احد البنوك الامريكية لتمويل عقد قرض تم طبقاً لسياسة الانفتاح مع انه في الامكان توفير مئات الملايين من الجنيهات التي تنفق على اجهزة الامن واستيراد السلع الكمالية للحكام الذين ينهبون ثروة البلاد .

ومن حيث ان المتهم محمد هشام عبدالفتاح قد اعترف بتحقيقات النيابة ان هذه النشرات كانت ترد إليه عن طريق مصطفى الخولى وانها ضبطت في حيازته بمنزله .

ومن حيث ان هذه النشرات تتضمن اخباراً أو بيانات أو اشاعات كاذبة ومغرضة كما تتضمن بث دعايات مثيرة من شأنها تكثير الامن العام والقاء الرعب بين الناس والحاق الضرر بالمصلحة العامة .

ومن حيث ان اعداد هذه المطبوعات كانت متكررة مما يقطع في انها كانت معدة للتوزيع واطلاع الغير عليها .

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون قد ثبت في يقين المحكمة ان المتهم محمد هشام عبدالفتاح في يوم ١٩٧٧/١/١٩ بدائرة مركز طنطا محافظة الغربية حاز مطبوعات معدة للتوزيع تتضمن اخباراً وبيانات واشاعات كاذبة ومغرضة وبث دعايات مثيرة من شأنها تكثير الامن العام والقاء الرعب بين الناس والحاق الضرر بالمصلحة العامة ، ويتعين عقابة بالمادة ١٠٢ مكرر / ١-٣ عقوبات .

ومن حيث انه فى يوم ١٩٧٧/٢/١٠ بناء على اذن النيابة بضبط وتفتيش المتهم الرابع والاربعين محمد حسن بنوان وتفتيش مسكنه لضبط اى منشورات مناهضة قام المقدم عصام محمد عبدالنبي بمباحث امن الدولة ببورسعيد بتفتيش مسكنه وعثر ضمن المضبوطات على منشور عبارة عن بيان صادر من حزب العمال الشيوعى المصرى بعنوان : لن يوقف الارهاب انتفاضة الشعب واشير فيه الى الاستفتاء على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ووصفه بأنه مزيف ، وجاء بالمنشوران السادات اعتمد على بعض مواد الدستور البوليسى ، وأن السلطة نذلت بقرار الاستفتاء مرحلة الارهاب وانها تريد حكماً بوليسياً ، وان هذا القانون سيتحول فى يد السلطة الحاكمة إلى اداة توجه به الضربات تلو الضربات ازاء لبسط اجتماع يعبر عن معاناة الشعب .

ومن حيث ان المتهم محمد حسن بنوان اعترف تفصيلاً فى تحقیقات النيابة بضبط المنشور فى منزله و اضاف ان المتهم عاطف عبدالجواد سلمه احد عشر منشوراً مماثلاً للمنشور سالف البيان قام بتوزيعه باحد الاحياء بأن كان يضعه بالمساكن تحت عقب الباب دون تمييز ، وقد اعيد سؤاله بالنيابة فصمم على كل ما جاء باقوال السابقة ثم عاد وانكر يدعى انه حدث ضغط عليه .

ومن حيث ان المنشور سالف الذكر يتضمن التحريض على كراهية نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى والازراء به ، وقد اعترف المتهم محمد حسن بنوان صراحة بتوزيعه المنشورات بغير تمييز على عدد من الناس ولا تعول المحكمة على عدوله بعد ذلك اذ لم يبد مبرراً مقبولاً لهذا العدول .

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون قد ثبت فى يقين المحكمة ثبوتاً لا شك فيه ان المتهم محمد حسن بنوان فى ليلة ١٩٧٧/٢/١٠ بدائرة بورسعيد محافظة بورسعيد وزع بغير تمييز على عدد من الناس منشوراً يتضمن التحريض على

كراهية وازراء نظام الحكم المقرر ويتعين عقابه بالمادتين ١٧١ و ١٧٤ أولاً من قانون العقوبات .

ومن حيث انه بتاريخ ١٩٧٧/٢/١١ بناء على اذن النيابة قام المقدم عبدالوهاب زغلول بمباحث امن الدولة بينها بتفتيش منزل المتهم السابع والاربعين محمد كمال عبدالفتاح شعيب في حضور والده لهرويه عند التفتيش وعثر على المضبوطات المبينة بالمحضر ومن بينها خمس نسخ من مجلة الانتفاضة العدد ٤٢ السنة الرابعة الصادر في ١٩٧٦/١٠/١٦ وخمس نسخ اخرى من نفس المجلة السنة الخامسة العدد ٤ الصادر في ١٩٧٧/١/٢٢ والاول معنون عبارة "معركة مجلس الشعب بالاصكندرية " جاء به ان الاضطهاد والقمع البوايسى اداة السلطة الحاكمة للسيطرة على الشعب ، وان توجيهات الزعيم السادات قادت سفينة البلاد الى الخراب التام بمهارة يحسد عليها ، وقاد الشعب الى ادنى درجات الفقر وان الشركة العربية قامت باضراب قمعته قوات الامن المركزي فهب الحي كله ليدافع عن ابنائه في معركة استمرت حتى تباشير الفجر ، وان النظام مستعد لاتخاذ اشد الاجراءات قمعا كلما شعر بخطر يهدده ، وهذه الاجراءات لا تتمثل فقط في الاعتقال او السجن او اختلاق القضايا بل ايضا في استخدام الباطلية في الاعتداء على المرشحين المستوريين ، وان شركة مصر للفزل والنسيج قامت بفصل الف عامل دفعة واحدة من العمال الموقتين وبدأت في فصل العمال المثبتين بناء على طلب البنك الدولي . اما الثاني فيعنوان : "انتفاضة الشعب المصري خطوة بارزة على طريق الثورة " وجاء به انه في مواجهة انتفاضة الشعب اصنيت السلطة التطبيقية بالرعب والفزع الى حد عدم التورع عن استخدام الجيش ضد الشعب بصورة مباشرة الى حد التكنيل الدموي بالشعب على اوسع نطاق بصورة لم يسبق لها مثيل منذ ايام العهد الملكي الاستعماري البائد ، وهكذا حفرت في ايام

قليلة هوة هائله بينها وبين الشعب ، لقد نكلت السلطة بشعبنا في كل مكان  
تتكيلاً دموياً كان حصاده المر عشرات ومئات الجرحى وما يزيد كثيراً على الالف  
من المحبوسين والمعتقلين . اننا نعيش في بلد لا يعرف الديمقراطية بل تحكمه  
وسائل القمع والبيكتاتوريته البوليسيه . وجاء في الختام لتناضل من اجل  
الاطاحة بحكم السادات البيكتاتور الخائن الذي بطش بشعبنا وبكل طلائعه ومن  
اجل الاطاحة بوزارة حزب النظام .

ومن حيث ان مجلتي الانتفاضة مسالفتي الذكر تتضمنان اخباراً وبيانات  
واشاعات كاذبة ومغرضه ودعايات مثيرة من شأنها تكبير الامن العام والقاء  
الرعب بين الناس والحاق الضرر بالمصلحة العامة .  
ومن حيث ان تكرار كل مجلة يقطع بانها كانت معدة للتوزيع واطلاع الغير  
عليها .

ومن حيث ان المتهم محمد كمال عبدالفتاح شعيب انكر التهمة المسندة إليه  
ولم يدفعها بأي دفاع جدى .

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون قد ثبت في يقين المحكمة ثبوتاً لا شك فيه  
ان المتهم محمد كمال عبدالفتاح شعيب في يوم ١٩٧٧/٢/١١ بدائرة مركز  
طوخ محافظة القليوبية : حاز مطبوعات معدة للتوزيع تتضمن اخباراً وبيانات  
واشاعات كاذبة ومغرضه ودعايات مثيرة من شأنها تكبير الامن العام والقاء  
الرعب بين الناس والحاق الضرر بالمصلحة العامة ، ويتعين عقابه بالمادة ١٠٢/  
٣-١ مكرراً عقوبات .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المتهم الخامس والخمسين عدلى محمد  
احمد عليه ضبط يوم ١٩٧٥/١/١٠ يوزع منشوراً على عدد من الاهالى دون  
تمييز بناحية بنتر اسبوط .

ومن حيث ان قطب حسن محمد على الشهير بقطب حسن داه شهد انه  
اثناء وجوده بصالون الحلاقة حضر المتهم واعطاه منشوراً ووزع غيره على

الموجودين بالمكان ولما تصفحه وتبين مضمونه استقسر من المتهم عن شخصيته فاخبره انه طالب بكلية الهندسة وعرض عليه بطاقته الشخصية ، ثم اسرع بالفرار فغادر النكان فوراً واتجه الى منزله واتصل برجال الشرطة وعاد مع رجال الشرطة الى مكان الحادث -حيث علم من الاهالى ان المتهم موجود بأحد المنازل فقام رجال الشرطة بالقبض عليه .

ومن حيث ان جميل محمد حموده صاحب صالون الحلاقة شهد بأنه اثناء وجود الشاهد لسابق بمحله دخل المتهم على محمد احمد عليوه وسلمه ورقه ولما تبين ضمنونها سألته عن شخصيته فاخبره باسمه وعرض عليه بطاقته ثم اخذها وانصرف مسرعاً .

ومن حيث انه جاء بالمنتشور عبارات : يشرىوا ويسكى ويلكلوا فراخ والشعب من الجوع هو داخ . . . يا جماهير شعبنا لقد زادت اسعار السلع الضرورية كالقوت والسكر والزيت والبقية زيادة كبيرة وانخفضت اسعار السلع الكمالية كالتلجيات والتلفزيونات والسيارات ، والحكومة تقول ان سبب ارتفاع الاسعار هو الحرب وارتفاع الاسعار فى العالم ، ولا تقول الحكومة لماذا تتحمل الغالبية الفقيرة اعباء الحرب ولا يتحمل كبار رجال الدولة . ان سبب ارتفاع الاسعار هو الاجور الضخمة والامتيازات الكبيرة التى يتمتع بها المدبرون وكبار الضباط واعضاء الاتحاد الاشتراكى ومجلس الشعب الذين لا يفعلون شيئاً سوى الموافقة على ما تقوله الحكومة بل والدفاع عنها ضد الشعب . ولقد قام الامن المركزى اخيراً بضرب العمال والاهالى فى القاهرة الذين خرجوا يطالبون برفع الاجور .

ومن حيث ان المنتشور سالف الذكر يتضمن الحضر على كراهية وازراء نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى .  
ومن حيث ان المتهم انكر التهمة المسندة إليه ولم يدفعها بأى دفاع جدى ،

ومن ثم لا تعمل المحكمة على انكاره لأنه من قبيل النفع للإفلات من العقاب .  
ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون قد ثبت في يقين المحكمة ثبوتاً لاشك فيه  
ان المتهم على محمد احمد عليه في يوم ١٠/١/١٩٧٥ بدائرة بندر اسبوط  
محافظة اسبوط : وزع بغير تمييز على عدد من الناس منشورات تتضمن  
التحريض على كراهية وازدراء نظام الحكم المقرر في القطر المصري ويتعين  
عقابه بالمادتين ١٧١ و ١٧٤ اولا من قانون العقوبات .

ومن حيث انه في يوم ١٢/١/١٩٧٧ بناحية اسبوط بناء على اذن النيابة  
قام الرائد عاطف شريف عبدالسلام بمباحث امن الدولة باسبوط بتفتيش منزل  
المتهم السابع والخمسين لطفى عزمى مصطفى وعثر على مطبوعات كثيرة منها  
عدد ٣٥ نسخة من مجلة الانتفاضة بعضها مكرر مثل العدد ١٩ الصابر  
بتاريخ ٧/٥/١٩٧٧ ويبلغ عدد نسخة ستة ، وجاء به ان القمع هو اداة السلطة  
في التعامل مع الشعب .

ومن حيث ان ما ورد بهذه المجلة يتضمن بث دعاية مثيرة من شأنها القاء  
الرعب بين الناس .

ومن حيث ان المتهم انكر حيازته لاعداد المجلة سائلة البيان ولم يقدم أى  
دفاع جدى .

ومن حيث ان حيازة المتهم لستة اعداد من مجلة الانتفاضة سالف البيان  
بالصورة التى عثر عليها يقطع بانها كانت معدة للتوزيع واطلاع الغير عليها .

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون قد ثبت في يقين المحكمة ثبوتاً لاشك فيه  
ان المتهم لطفى عزمى مصطفى في يوم ١٢/١/١٩٧٧ بناحية قسم اول اسبوط  
محافظة اسبوط : حاز يقصد التوزيع اعداد مجلة الانتفاضة المبينة بالحضر  
والتضمنه بث دعايات مثيرة من شأنها القاء الرعب بين الناس ويتعين عقابه  
بالمادة ١٠٢ / ٣-٢ مكرر عقوبات .

ومن حيث انه بتاريخ ١٤/٥/١٩٧٧ ابلغ وقرر محمد عبدالمطلب العناني

العامل بشركة القاهرة للصباغة بشبرا الخيمة وإثناء وجوده بمسكنه بمباني الشركة وجلسه بصالة المسكن شاهد ورقة تلقى من اسفل الباب فسارع الى فتحة حيث شاهد المتهم الواحد والثمانين خالد محمد السيد الفيشاوى ينزل السلم مسرعاً فسارع خلفه مستغيثاً بزملائه من العمال وتمكن بمساعدة كل من سيد احمد انور وصبحى طه النجار وحليم بشاى من الامساك به وكانت بيده حقيبة اسرع بالقائها وتبين ان بداخلها منشورات مطبوعة معاملة لما وضعه اسفل باب مسكنه .

ومن حيث ان سيد احمد انور وصبحى طه النجار وحليم بشاى قد اينوا الشاهد السابق فيما قرره من استغاثته بهم ومطاربتهم للمتهم ومساعدتهم فى الامساك به وضبط المنشورات بالحقيبة التى كان يحملها .

ومن حيث انه بالاطلاع على المنشورات المضبوطة مع المتهم خالد محمد السيد الفيشاوى تبين ان عددها مائة وسبعة وعشرين منشوراً معنون كل منها :  
الذكرى رقم ٦ لجمهورية ١٥ مايو النكتاتوريه ، وجاء به نداء الى عمال مصر وهل يخفى عليكم حقيقة ما جرى فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ان ما حدث هو صراع على السلطة بين جميع ورثة الدولة النكتاتوريه التى اقامها عبدالناصر الكل تأمروا على بعضهم ولكن الصراع كسبه المتآمر الذى ساعدته المخابرات الامريكية كما تقول صحف امريكا علناً ، الاتفاق الذى كان آخر من يمكن تصويره حاكماً ، واتقه شخص فى الضباط الاحرار (انور السادات) كانت الطبقات الرأسمالية الحاكمة تتطلب رئيساً يتناسب مع خياناتها ونذاتها ويكون رجل امريكا والاحتكارات الامريكية والخضوع امام اسرائيل ويعيد الاعتبار للملكية الخاصة الكبيرة .

ومن حيث ان ما جاء بالمنشور يتضمن تصريحاً على كراهية الحكم والازراء به .

ومن حيث ان المتهم خالد محمد السيد الفيشاوى انكر التهمة المسندة اليه ولم يدفعها باى دفاع جدى .  
ومن حيث ان المحكمة تلتفت عن انكار المتهم لأنه من قبيل الدفاع الذى قصد منه الافلات من العقاب لاطمئنانها الى شهادة شهود الاثبات سالفى النكر

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون قد ثبت فى يقين المحكمة ثبوتاً لا شك فيه ان المتهم خالد محمد السيد الفيشاوى فى يوم ١٤/٥/١٩٧٧ بناحية شبرا الخيمة محافظة القليوبية : وزع بغير تمييز على عدد من الناس منشورات تتضمن كراهية نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى والازراء به ويتعين عقابه بالمادتين ١٧١ ، ١٧٤ أولاً عقوبات .

ومن حيث ان الثابت من مطالعة الاوراق انه فى يوم ٢٢/١/١٩٧٧ تم تفتيش منزل المتهم السابع والثمانين مبارك عبده فضل حجى فى حضور زوجته بناء على اذن النيابة وعثر النقيب ابراهيم محمود السيد على تسعة عشر منشوراً معنون كل منها فلتناضل فى مواجهة سياسة القهر والتشريد ، وموجه الى جماهير الشعب جاء به : لم تكثف الطبقة الحاكمة بحدّة المعاناة التى يعيشها شعبنا المصرى فأتيا بالراسماليين تمتد لتنهش الدخل المحدود للمواطن الكادح عبر حريق الاسعار الذى يشتد لهيبه ليلتهم دخول الكاحين موجهاً حياتهم الى جحيم لا يطاق ، لم يعد يكفيهم استغلالهم البشع الذى يدفع بالآلاف من مواطنينا الى الإقامة فى عشش الصفيح ومشاركة الموتى قبورهم فى مقام الامام ، ولم يكتفوا بتجريد حملاتهم العسكرية ضد المصريين المطالبين بحقوقهم العادلة وسقوط العشرات من شهداء النضال العمالى على ايدي قوات القمع المركزى (شهداء عمال المحطة فى مارس سنة ١٩٧٥ ، وشهداء هيئة النقل العام فى سبتمبر سنة ١٩٧٥) لم يكتفوا بكل ذلك بل سارعوا بدعوة حلفائهم



من الرأسماليين العرب والاجانب ليشاركوهم في نهب الشعب المصرى عبر ما سمي بسياسة الانفتاح فاصبحت حياتنا خاضعة لمشيئة السادة الجدد ، فالبك الدولى يطلب رفع الدعم عن السلع الشعبية لترتفع اسعارها فيزيد ربح التجار المحليين والاجانب ، وتزايد تنفق السيل الجارف للسلع الاجنبية الى السوق المحلى الامر الذى يصيب الانتاج المحلى بالكساد مما يؤدى الى ارتفاع الاسعار وتفاقم البطالة . وانتهى المنشور الى المطالبة برفض سياسة الانفتاح لأنها لا تخدم سوى مصالح حفنة من العملاء والسماصرة .

ومن حيث ان المنشور يتضمن اخباراً وبيانات واشاعات كاذبة ومفوضة ، كما يتضمن بث دعايات مثيرة من شأنها تكدير الامن العام والقاء الرعب بين الناس والحاق الضرر بالمصلحة العامة .

ومن حيث ان الدفاع عن المتهم ردد في مذكرة دفاعه ان هذه النشرة صادرة عن اسرة طلابية شرعية تعمل فى اطار الشرعية ومع ذلك فهي مدسوسة على المتهم ولا علاقة له بها .

ومن حيث انه ليس بالاوراق من دليل يؤيد دفاع المتهم الذى ما قصد منه سوى الافلات من العقاب ومن ثم ترى المحكمة الالتفات عنه .

ومن حيث ان حيازة المتهم لتسعة عشر منشوراً يقطع بأن هذه المنشورات كانت معدة للتوزيع والاطلاع الغير عليها .

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون قد ثبت فى يقين المحكمة ثبوتاً لا شك فيه ان المتهم مبارك عبده فضل حجي فى يوم ١٩٧٧/١/٢٢ باثارة قسم المعادى محافظة القاهرة : حاز نشرات مطبوعة معدة للتوزيع تتضمن اخباراً وبيانات واشاعات كاذبة ومفوضة وبث دعايات مثيرة من شأنها تكدير الامن العام والقاء الرعب بين الناس والحاق الضرر بالمصلحة العامة ، ويتعين عقابه باللادة ١٠٢/٣- مكرر عقوبات .

ومن حيث انه ثابت من الاطلاع على الاوراق انه فى يوم ١٩٧٧/١/١٩

بدائرة قسم روض الفرج - محافظة القاهرة بناء على اذن النيابة بضبط وتفتيش شخص ومسكن المتهم الثانى والعشرين بعد المائة محمد احمد عيد الشهير بحمدى عيد ، انتقل الرائد ماجد الجمال الى منزل المتهم وقام بتفتيشه وعثر على مجموعة من المنشورات المطبوعة معنون كل منها بعبارة : " وكشف الوسط عن وجهه القبيح " يتضمن نداء الى اهالى روض الفرج جاء به ان السلطة قد اعتقلت بعض اعضاء تنظيم اليسار لأنهم يعبرون بصوت عال عن معاناة الشعب التى يتهامس بها خوفاً من البطش ورفعوا مع بقية الشباب الثورى بالقسم شعارات تطلب رفع الاجور وتخفيض الاسعار واستمرار دعم السلع الاساسيه ، كما طالب المنشور معالجة سوء الخدمات التعليمية والصحية والمرافق فى الوقت الذى تعتمد فيه الحكومة الملايين لتجميل شارع الهرم (شارع الدمارة) مفخرة الانفتاح متناسية ملايين الشعب الكادح المريض بسوء التغذية ، وانتهى المنشور الى ان الشعب قادر على اسقاط مرشصى الحكومة بسبب المأساة التى يعيشها نتيجة الانفتاح والدخول عليهم بالشعارات الزائفة مهما كان الارهاب ومهما كانت التضحيات .

ومن حيث ان المنشور يتضمن اذاعة اخبار وبيانات واشاعات كاذبة ومغرضة وبث دعايات مثيرة من شأنها تكبير الامن العام والقاء الرعب بين الناس .

ومن حيث ان المتهم انكر التهمة المسندة إليه ولم يدفعها بلأى دفاع جدى .  
ومن حيث ان تكرار المنشور وضبط اعداد كثيرة منه فى حيازة المتهم يقطع بانه كان معداً للتوزيع واطلاع الغير عليه .

ومن حيث أنه لكل ما تقدم يكون قد ثبت فى يقين المحكمة ثبوتاً لا شك فيه ان المتهم محمد احمد حمدى عيد الشهير بحمدى عيد فى يوم ١٩/١/١٩٧٧ بدائرة قسم روض الفرج محافظة القاهرة : حاز محررات معدة للتوزيع تتضمن اخباراً وبيانات واشاعات كاذبة ومغرضة وبث دعايات مثيرة من شأنها تكبير

الامن العام والقضاء العرب بين الناس ، ويتعين عقابه بالمادة ١٠٢/١-٣ مكرر عقوبات .

ومن حيث انه عن المضبوطات فترى المحكمة مصابرتها ماعدا الكتب منها عملا بنص المادة ٣٠ من قانون العقوبات .

ومن حيث انه وقد انتهت المحكمة من معالجة هذه الدعوى والفصل فيها فانه لا يفوتها ان تعرض لما حظت به الدعوى من خصائص عامة ، فقد اتسمت بالضخامة اذ بلغ عدد المتهمين فيها مائه وستة وسبعين متهما ، كما ان الزمن الذي استغرقته لحداتها قد بلغ حوالي خمس سنوات منذ سنة ١٩٧٣ حتى منتصف عام ١٩٧٧ واتسع نطاقها مكاناً فامتد من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب وشمل معظم مناطق الجمهورية ، ثم ان وقائع تلك الدعوى قد تعددت وتوعدت ، كما انها انتظمت عديداً من القضايا جمعها قرار اتهام واحد وفوق ذلك فان المحكمة لا يفوتها ايضاً ان تبدى ملاحظات تتمثل فيما يلي :

اولاً: انه في غضون فترة وجيزة عاصرت ولحقت أحداث ١٨/١/١٩٧٧  
١٩ تم القبض على اعداد غفيرة من الاشخاص قارب الالف عدداً ولكن لم يقدم منهم الى المحاكمة الجنائية سوى مائه وستة وسبعين متهما ومع ذلك فقد برأت المحكمة هؤلاء المتهمين إلا قليلا منهم اما لعدم توافر اركان الجريمة واما لانعدام الدليل أو الى ضعفه وتفافه بصورة واضحة وصريحة .

ثانياً: في كثير من الاحيان قامت النيابة العامة باجراء التحقيق خارج مبنى النيابة اذ باشرت التحقيق اما في مبنى هيئة الامن القومي أو في مبنى مباحث امن الدولة أو من سجن القلعة وغيره من السجون مما لا يشعر المتهمين بالطمأنينة عند مباشرة اجراءات التحقيق معهم .

ثالثاً: تم ضبط كميات هائلة من الكتب والصحف والنشرات والمذكرات والاوراق الشخصية ، وقد طرحت هذه الاوراق على ضخامته على المحكمة وكان

يجب تنقيتها واستبعاد ما ليس له اتصال بأدلة الدعوى فلا يطرح منها على القضاء الا ما رجح ان يكون منتجا فيها .

وابقاء: صدر أمن نيابة امن الدولة العليا بضبط المتهم محمد شهاب سعد بدر وتفتيش منزله بتاريخ ١٩٧٧/١/٢١ الساعة السابعة والنصف مساء وقد قرر والد المتهم السيد المستشار سعد بدر والد المتهم وهو طالب يقيم معه ، قرر في اقواله التي ادلى بها امام النيابة بتاريخ ١٩٧٧/٣/٧ والتي تطمئن المحكمة الى صحتها ومطابقتها للحقيقة ان رجال المباحث قاموا بتفتيش منزله بتاريخ ١٩٧٧/١/١٩ رغم اعتراضه بأنه يتمتع بالحصانة القضائية، وعندما طلب الاطلاع على اذن التفتيش اخبره الضابط الذي اجرى التفتيش ويدعى بدر القاضي ان الاذن بالادارة ، ثم اعيد تفتيش منزله مرة أخرى بعد منتصف ليلة ١٩٧٧/١/٢٢ بمعرفة الضابط صلاح رستم رغم اعتراضه بأنه مستشار وتبين بعد ذلك انه قد حرر محضر واحد مؤرخ ١٩٧٧/١/٢٢ بمعرفة الضابط بدوي القاضي . ويستفاد من ذلك ان منزل المستشار قد فُتس مرتين مره بتاريخ ١٩٧٧/١/١٩ وأخرى بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٢ وهي التي حرر عنها محضر التفتيش المؤرخ ١٩٧٧/١/٢٢ وهذا يعنى انه قد انتهكت حرمة منزل السيد المستشار اذ تم تفتيشه دون اذن بتاريخ ١٩٧٧/١/١٩ كما ان التفتيش في المرتين قد وقع بالمخالفة لاحكام قانون السلطة القضائية التي تستلزم استصدار اذن من اللجنة التي نصت عليها المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية عملاً بحكم المادة ٩٦ من ذات القانون والتي تضمنت احكام الحصانة القضائية التي اسبغت على رجال القضاء وهي احكام تتعلق بالنظام العام .

ومن حيث انه وقد انتهت المحكمة من معالجة الدعوى والفصل فيها فإنها تصدر حكمها فيها على النحو الوارد بالمنطوق .

## فلهذه الاسباب

بعد الاطلاع على المواد سالفة البيان

حكمت المحكمة :

أولاً : بانتضاء الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم الخامس والثمانين زكى مراد ابراهيم يوفاته .

ثانياً : غيائياً بالنسبة للمتهمين السابع احمد بهاء الدين شعبان والثالث عشر محمد محمد محمد فتوح والتسعين عبدالقادر احمد شهاب والثامن والخمسين بعد المائة احمد فؤاد نجم وحضورياً للباقيين .

ثالثاً : برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى امام هذه المحكمة بوصفها محكمة امن الدولة العليا .

رابعاً : برفض الدفع ببطالان امر الاحالة .

خامساً : برفض الدفع ببطالان اذن الضبط والتفتيش الصادر من رئيس نيابة امن الدولة العليا بتاريخ ١٩/١/١٩٧٧ .

سادساً : بقبول الدفع ببطالان الاجراءات التى قام بها رجال هيئة الامن القومى فى الدعوى رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ حصر امن دولة عليا .

سابعاً : بمعاقبة كل من المتهمين الثالث طلعت معاذ رميح والثامن احمد مصطفى اسماعيل والرابعه والعشرين شوقيه الكردى نصر شاهين والخامسة والعشرين فاتن السيد عفيفى والسادس والعشرين رزق الله بواس رزق الله والثامن والعشرين ماجده محمد عدلى والتاسع والعشرين عمر محمود عبدالمحسن خليل والرابع والاربعين محمد حسن محمد بنوان والخامس والخمسين عدلى محمد احمد عليوه والحادى والثمانين خالد محمد السيد الفيشاوى والتاسع والستين بعد المائة ايمان عطيه محمد بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتفريره مائة جنيه .

وبمعاينة كل من المتهمين العاشر سيد احمد جفنى والخامس عشر محمد هشام عبدالفتاح ابراهيم والسابع والاربعين محمد كمال عبدالفتاح شعيب والسابع والخمسين لطفى عزمى مصطفى والسابع والثمانين مبارك عبده فضل والثاني والعشرين بعد المائة محمد احمد عيد الشهير بجمدى عيد والثالث والعشرين بعد المائة محمد محمد فتحى عبدالجواد والرابع والستين بعد المائة محمد محمود جاد النمر والسبعين بعد المائة امال حسين حافظ جامع بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتقريره خمسين جنيها وبرأتهم من باقى التهم المستندة اليهم .

**ثامناً:** ببراءة باقى المتهمين من التهم المستندة اليهم .

**تاسعاً:** بمصادرة ماعدا الكتب من المضبوطات .

صدر هذا الحكم وتلى علناً بجلسه يوم السبت الموافق ١٩ من ابريل سنة

١٩٨٠ .

**رئيس المحكمة**

**حكيم منير**

## **الباب الثانى**

**حوادث ١٩ يناير سنة ١٩٧٧**

**بمحافظة الجيزة**





## الفصل الاول

### محاضر الشرطة

(١) في الساعة الثامنة من صباح يوم ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ حرر الملازم اول جاد جميل يوسف رئيس التحقيقات بقسم شرطة امبابه تحت اشراف العقيد يحيى زكى مأمور القسم محضره الذى اثبت فيه انه نظراً لاحتمال وقوع حوادث شغب واعلان الحالة جيم منذ أمس الموافق ١٨/١/١٩٧٧ فقد تبين من نتيجة المرور على شركات الشورىجى ان الوردية الليالية انتصرفت الساعة السادسة من صباح اليوم وظلت متواجدة امام المصنع لتحريض عمال الوردية الصباحية على عدم الخدمة اليوم وتم اقتناع من اراد الدخول منهم للمصنع للعمل بالانضمام اليهم وسار افراد الوردتين على هيئة جماعات الى مصنع الشرقى حيث انضم اليهم عمال قسم النسيج بمصنع الشرقى وتوجهوا الى مبنى المطابع الاميرية فى محاولة لافراج عمالها الذين وقضوا فى بادئ الامر وحاولوا تفريقهم بالمياه من داخل ورش المطابع الا انهم بدلوا فى القاء الحجارة من الخارج وتهشم بعض زجاج هيئة المطابع الاميرية واصيب ثلاثة عمال وعندما اخطر اللواء مدير الامن بذلك امر بتوجيه قوات الامن المركزى للمنطقة الا انه سمح لعمال المطابع بالانصراف دون عمالة اليوم من المطابع الاميرية الذين خرجوا الى منازلهم وانضم بعضهم للمتظاهرين ، وعندئذ قامت مجموعة من المتظاهرين بالمرور امام مبنى القسم واخذوا يرددون بعض الهتافات العدائية ضد الحكومة ومنها (بالطول بالعرض حائجيب ممنوح الارض) وقذفوا

القسم بالحجارة فتهشمتم بعض نوافذ الواجهة وتم ضبط اثنتين منهم وهما محمود محمد طه وإبراهيم عطيه إبراهيم الطالبان ولان الباقي بالفرار عندما هاجمتهم قوات الامن المركزى .

(٢) وفى حوالى الساعة العاشرة والنصف صباحا عقب وصول قوات الامن المركزى رئاسة اللواء صلاح امين للقسم وردت اشارة من مهندس سكة حديد امبابه تفيد خروج العمال والاهالى بمظاهرات وقيامهم بوضع اجسام صلبه على خطوط السكة الحديد تهدد مرور وتعطل سير القطارات وتعرض حياة الركاب للخطر ، فقام اللواء مساعد المدير وبصحبه العميد مساعد فرقة الشمال ومأمور القسم وبعض ضباط القسم ، بتشكيل من قوات الامن المركزى حوالى مائه جندي بالاتجاه الى داخل محطة سكة حديد امبابه والى اول نفق المنيرة برياسة اللواء صلاح امين للتعامل مع المتظاهرين ، ولكن عند التعامل تبين ان عدد المتظاهرين اخذ فى التزايد من داخل منطقة المنيرة وظل التعامل معهم حتى الساعة الحادية عشر صباحاً تقريباً وتم طلب تشكيلات اخرى للمعاونة فى السيطرة على الموقف ولكنها تضرخت فى الوصول وكانت الذخيرة الخاصة بالقوة قد اوشكت على النفاذ فصدرت الاوامر من مساعد مدير الامن بسحب القوات تباعا الى ان وصلت الى مقر تشكيلها الاساسى بالقرب من ميدان الكيت كات لتزود بالذخيرة وترتك قوات امناء الشرطة السريين والجنود برياسة الضباط المسئولين للزود عن القسم من اى تعد .

(٣) وفى الساعة الثانية عشر ظهرا وخمسة عشر دقيقة اثبت الملازم اول جاد يوسف بمحضره الثانى تحت اشراف العقيد يحيى محمد زكى مأمور قسم امبابه انه اثناء مطاردة قوات امن القسم لجمهور المتظاهرين بقصد الاعتداء على مبنى القسم وعقب تكسير بعض نوافذ الدور العلوى والسفلى

بالحجارة تم اعتدائهم على سيارة مباحث امن الدولة وكسر زجاج سيارة فرقة الشمال المتواجدين داخل قناء القسم الخلفية المطلة على الحجز واشتعال النيران بالسيارة الاولى واحتراقها وكسر زجاج سيارة القسم التابعة للشرطة وبدأ صدور طلقات نارية من جمهور المتظاهرين موجهة تجاه القسم تجنبا بعض أمناء الشرطة الذين صعدوا الى الدور العلوى وسطح القسم لاستطلاع عددهم، وعقب محاولة مأمور القسم الاتصال المتكرر بقوات الامن المركزى ومساعد الفرقة والنقيب مصطفى ماهر من مباحث امن الدولة أمر اللواء مدير الامن عن طريق جهاز اللاسلكى المأمور باستخدام كافة الوسائل المتاحة للدفاع عن القسم، حتى آخر لحظة لحين حضور قوات الامن المركزى ، فاصدر المأمور اوامره باطلاق الاعيرة النارية بإشراف نائب المأمور فى الهواء لارهاب المتظاهرين الذين اوشكوا بدخول القسم الامامى عقب تسلل بعضهم من الباب الخلفى واشعالهم النيران بسيارة مباحث امن الدولة ، وقد ظلت الاعيرة النارية تطلق فى الهواء لمدة ما يقرب من نصف ساعة تقريبا كانت تتبادل بين المتظاهرين والامناء من خلف سواتر داخل مبنى القسم وخارجه وقد نجم عن ذلك اصابة العريف السرى كمال جمال عامر من قوة وحدة مباحث القسم بعار نارى بالصدر ودخوله مستشفى امبابه المركزى واصابة شخص مجهول توفى اثر اصابته ونقل لشرحة مستشفى الحميات وتبين بعد ذلك انه يدعى فرج نبوى محمد سالم ، كما اصاب الملازم اول محمود فريد قريطم بمقصل الكوع الايمن من حجر القى عليه من المتظاهرين ، وكذلك اصاب الملازم اول محمد حسن جاب الله والامين عادل عبدالعظيم جمال الدين والجندي محمد السيد حسنين ، كما كسرت الواح زجاج القسم والسجل المنى ومخازن المديرية واثلفت نوافذ مخزن التعبئة وفقدت العهدة الموجودة به واصيبت سيارة الاطفاء

التي حضرت لاطفاء سيارة مباحث امن الدولة المشتعلة واصيب من طاقم سيارة الاطفاء كل من : السائق حمدي محمد عبدالمجيد والرقيب عبدالمجيد هيكل والشرطي فايز فرحات وعبدالرازق رجب وشعبان حميده وذلك نتيجة قذفهم بالحجارة من المتظاهرين . كذلك اصيب بعض الموجودين بحجز القسم من القاء الحجارة على مبنى القسم من الخلف .

وقد تمكنت قوة القسم من ضبط اماناء وجنود ووحدة المباحث من ضبط كل من المتهمين المشتركين في المظاهرة التي حاولت اقتحام مبنى القسم وهم : بسوس السيد محمد حمن ، احمد فرغلي خليل ، محمد عبدالرحمن عزام ، رضا شمس الدين ابراهيم ، جمال محمد السيد ، محمود هاشم محمد ، الدسوقي محمد محروس ، فتحي عبدالعزيز حجاج ، محمد الشاذلي محمد ، جمال محمد غزال ، عادل شعبان احمد ، حسني محمد محمد السيد ، محمد ابراهيم فرج ، صلاح محمد حسن ، ضرغام مصطفى السيد ، ابراهيم فايق خليل سلامة ، محمد يوسف مشعل ، فرج عبدالعال علي ، مجاهد معوض مجاهد .

ثم حضرت قوات الامن المركزي برئاسة اللواء صلاح امين متقدمة بفصائل تجاه القسم وسيطرت على الموقف بميدان القسم والشوارع الفرعية المؤدية اليه فقط مع استمرار تواجد جمهور المتظاهرين يلقون الحجارة عن بعد على قوات الامن المركزي .

(٤) وفي الساعة الثانية والنصف من ظهر يوم ١٩/١/١٩٧٧ حرد الملازم اول محمد حسن جاب الله من قسم شرطة امبابه محضره الذي اثبت فيه انه اثناء قيامه وقوات الامناء والجنود بالتصدى لجموع المتظاهرين المعتدين على مبنى القسم والذين كانوا يلقون بالحجارة وكرات اللهب المشتعلة على مبنى

القسم، فقد تمكن من متابعة بعض الاشخاص المتصدرين للمظاهرة والذين يقومون بالقاء الاحجار والنيران المشتعلة ويحرضون باقي المتظاهرين على اقتحام القسم وانه قد شاهدتهم وهم يقومون باتلاف السيارات والاشترك في احراق سيارة مباحث امن الدولة والتي كانت متواجدة بالفناء الخلفى للقسم ، وسيارة الشرطة وسيارة الاطفاء ، وانه اخذ في متابعتهم حتى دخولهم الفناء الخلفى للقسم ثم قام بارتداء بلوفر بنى اللون بعد خلع السترة العسكرية حتى تمكن من الوصول الى مكانهم فى وسط المتظاهرين وقام بضبطهم بمساعدة الامناء والجنود الذين توجهوا ناحيته لاتمام عملية الضبط وقد تبين ان المضبوطين هم : مرسى السيد محمد حسن محبوب ، احمد فرغلى خليل ، محمد عبدالرحمن على عزام ، جمال محمد السيد احمد ، محمد هاشم محمد فرغلى ، رضا شمس الدين ابراهيم عبدالعال .

(٥) كما حرر الملازم اول جاد جميل يوسف محضره الثالث فى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر يوم ١٩/١/١٩٧٧ الذى اثبت فيه انه اثناء تصديه وقوات الامناء والجنود جموع المتظاهرين المعتدين على مبنى القسم ، اخذ فى متابعتهم حتى دخولهم الفناء الخلفى للقسم ثم قام بارتداء چاكت زيتى اللون حتى تمكن من الوصول اليهم فى اماكنهم وسط المتظاهرين وقام بضبطهم بمساعدة الامناء والجنود الذين هرعوا اليه لاتمام عملية الضبط وقد تبين ان المضبوطين هم : محمد ابراهيم فرج ، صلاح محمد حسن ، ضرغام مصطفى السيد ، ابراهيم فايق خليل سلامة ، وفرج عبدالعال على ، وانه اثناء اقتياده المذكورين للقسم وجد المدعو مجاهد معوض مجاهد يقف على مقربة من المتظاهرين ومناقشته تبين انه يقيم بامبابه ولكنه لم يشاهده يشارك المتهمين اعتنائهم على القسم .

وفي الساعة الثانية والنصف بعد ظهر يوم ١٩/١/١٩٧٧ حرر الملازم محمد محمد عرابي رئيس النورية اللاسلكيه محضره الذي اثبت فيه انه اثناء مشاركته لقوات الامناء والجنود بالتصدي لجموع المتظاهرين المعتدين على مبنى القسم وانه بمتابعته للأشخاص المتصدين للمظاهرة حتى دخولهم الفناء الخلفي للقسم ، فقام بارتداء قميص ملكي ملون حتى تمكن من الوصول الى مكانهم في وسط المتظاهرين وقام بضبطهم بمساعدة الامناء الذين هرعوا اليه لاتمام عملية الضبط وقد تبين أن المضيوطين هم : محمد البسوقي محمد محروس ، فتحي عبدالعزيز حجاج ، جمال محد غزال ، محمد الشاذلي محمد عادل شعبان احمد ، حسنى محمد السيد ، محمد يوسف مشعل.

(٦) وفي الساعة التاسعة والنصف مساء يوم ١٩/١/١٩٧٧ حرر الرائد محمد عاصم عبدالحق رئيس نقطة الحوامدية محضره الذي اثبت فيه ان الدكتور محمد عطية الكفراوي مدير مستشفى الحوامدية العام اتصل تليفونيا وابلفه بوصول الطفل خالد محمد عبدالوهاب مصاب من طلق نارى وانه توفى بعد وصوله للمستشفى ، وانه انتقل بعد ذلك الى المستشفى حيث حضر والد الطفل محمد عبدالوهاب احمد العامل بمجلس مدينة الجيزة وابلفه ان ابنته يبلغ حوالى عشرة اعوام وانه عندما سماع على المظاهرات في الطريق عند بلدة ابو النمرس ذهب للتفرج عليها فاصيب بعيار نارى من مجهول وكان ذلك في الساعة الرابعة مساء بالطريق الزراعى مصر اسيوط ، وازضاف ان المظاهرات كان فيها ناس يتضرب نار .

(٧) كمات قام المقدم حسين عرفه مفتش مباحث شمال الجيزة بتحرير محضر بتاريخ ٢٣/١/١٩٧٧ الساعة الخامسة مساء الذي اثبت فيه انه بالنسبة لحوادث الشغب والمظاهرات التي وقعت بدائرة امبابه كانت سكة حديد

امبابه وقطار المناشى المار بها مسرحاً لهذه الحوادث وتعرضا للتلف والحريق حيث قام المتظاهرون باحتجاز القطار اعلى نفق المنيرة بأن قاموا بوضع قضبان حديدية على شريط السكة الحديد فوق القطار وقيامهم بحرق بعض عرباته وقد نجم عن هذه الاحداث استغلال بعض العناصر من الاشقياء الفرصة وقيامهم بعمليات سلب ونهب لمحتويات القطار وذلك اثناء انشغال اجهزة الشرطة بالتصدي والتعامل مع المتظاهرين وما ان تمكنت اجهزة الشرطة المختلفة من السيطرة على حالة الامن حتى نشطت اجهزة البحث الجنائي بالخطيط لضبط مرتكبي حوادث التخريب والاتلاف وسرقة بعض محتويات قطار المناشى وقد اعدت خطة بحث اعتمدت على عنصرين اولهما اجراء التحريات فى مسرح الحادث والتي اعتمدت على الرؤية والمراقبة الشخصية للضباط والقوات السرية التي اندست وسط المتجمهرين ومثيرى الشغب وجمع المعلومات الصحيحة والمستقة من المواطنين الشرفاء الذين استنكروا هذه الحوادث . وثانيهما رصد تحركات المسجلين والمشهود عنهم ارتكاب حوادث السرقات والتعدى على المرافق العامة وعملاء هذه المسروقات . وقد انيط بتنفيذ هذه الخطة الى كل من: النقيب محمود حنفى بركات رئيس وحدة مباحث قسم امبابه والنقيب سمير بدوى الضابط بادارة البحث الجنائي والنقيب بهاء الدين مصطفى الضابط بادارة البحث الجنائي والملازم اول اسامة كامل ضابط مباحث قسم امبابه .

وقد اسفرت التحريات والمعلومات المستقاة من المصادر السرية الموثوق بها والتي تجمعت لدى فريق البحث على ان بعض العناصر من الاشقياء والمسجلة جنائياً اشتركت فى عمليات سلب ونهب محتويات القطار وقد تم رصد تحركاتهم فى تلك الفترة الامر الذى تأكد معه اشتراكهم بالفعل وقد تم ضبطهم وهم :

١ - فضل محمد محمد الفضالى تاجر خرده وقد تم ضبط كمية من مفصلات ابواب القطار وهى من النحاس الاصفر بمسكنه واعتراف بالاستيلاء عليها من قطار المناشى بعد اندلاع النيران فيه .

٢ - حمدي ابراهيم على تاجر خرده وقد تم العثور على كمية من مفصلات القطار وكذلك قواعد مرواح القطار وكمية من الكابلات الكهربائية الخاصة بانارة القصار واعترف بالاستيلاء عليها من القطار بعد احتراقه .

٣ - سيد احمد البجوى بائع ملح وقد اسف تفتيش مسكنه عن العثور على جوال من القطن اعترف بالاستيلاء عليه من كراسى القطار بعد تمزيقها .

٤ - صبحى على يونس يقال ويتفتيش مسكنه تم العثور على باب خشبي اعترف بالاستيلاء عليه من مقر وحدة الاتحاد الاشتراكي بميدان التروالى بامبابه اثناء حوادث المظاهرات والشغب .

٥ - فوزيه محمد محمود زوجة فرحات عبدالرحمن حسن وقد اسفرت المعلومات على انها تخفى بمسكنها بعض متعلقات القطار وبمواجهتها اعترفت وقررت :

٦ - ان المدعو صالحى عبدالصديق الشاعى اشترى منها جوال مملو باجزاء من القطار وبضبط المذكور اعترف بذلك وارشد عن مكان اخفائه حيث انتشله من ترعة مياه كان يخفيه فيها وعثر بداخله على كميات ممن الالومنيوم المنصهر وكذلك قواعد المراوح الخاصة بالقطار وبعض اسلاك الانارة وفوانيس القطار .

٧ - مصباح عتريس تاجر خرده وقد تم العثور بمسكنه على بعض قواعد مراوح القطار واجزاء من سوست العريات وثلاث مصدات خاصة بعريات القطار .



(٨) وبتاريخ ١٩٧٧/٢/١ الساعة الثانية عشر ظهرا حرر المقدم محمد ماهر الرملى محضره الذى اثبت فيه انه بالنسبة لاحداث الشعب التى حدثت بدائرة قسم امبابه يوم ١٩٧٧/١/١٩ فقد افادت معلومات مصادر الفرع ان بعض عناصر حزب التجمع الوطنى التقدمى بمنطقة قسم امبابه قد خانت وشاركت وحرضت على المظاهرات التى حدثت بهذه المنطقة فى هذا اليوم والتى ترتب عليها قتل واصابة عدد من المواطنين ورجال الشرطة وتعطيل واتلاف المواصلات العامة وتخريب بعض المنشآت العامة والخاصة . ومن بين تلك العناصر كل من :

١ - على عبدالحميد على عبدالقادر خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسيه عضو حزب التجمع الوطنى التقدمى ومعروف بميوله الناصرية . وتفيد المعلومات من ان المذكور قام بالتحريض والاشتراك فى اثارة الجمهور عند مقر مبنى وحدة الاتحاد الاشتراكى بجزيره محمد التى حدث بها عدة تلفيات، كما تزعم العناصر التى احدثت تلفيات بسكة حديد امبابه وقسم شرطة امبابه وكان يريد الهتافات التاليه : يسقط انور السادات وچيهان لابس موبه وعشرة قاعدين فى اوبه . مات الوحش وعاش الجحش . لم كلابك يا مدبوح .

٢ - محمد فرج عطيه احمد محاسب بشركة الشورىجى بامبابه ومقرر حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحى بامبابه ومعن كانت له تحركات مضادة عام ١٩٧١ حيث قام بتحريض العمال على التظاهر احتجاجاً على استقالة المحكوم عليه على صبرى .

وقد قام المذكور خلال الاحداث الاخيرة بمشاركة على عبدالحميد عبدالقادر فى اعمال التحريض والاشتراك والاثارة السابق التنويه عنها .

٣ - محمد محمد عيد عضو لجنة منظمة الشباب بوحدة مدينة امبابه معروف بميوله الناصرية وممن اشتراكوا في احراق مبنى محطة سكة حديد امبابه . وافادت المعلومات ان المواطنين المذكورين بعد انبيهم معلومات قد تفيد في كشف بعض جوانب حوادث الشغب التي وقعت بمنطقة قسم امبابه وهم :

١ - محمد مسعود صاحب مقهى بحى المنيرة وعلم انه هدّد المتظاهرين الذين حاولوا التعدى على مقهاه باطلاق النار عليهم .

٢ - جمال الدين محمد قطب خطيب مسجد الهندي بامبابه وعضو فنى بمجمع اليحوث الاسلامية بالازهر وقد تقدم المذكور بمذكرة للفرع اوضح فيها ان كلا من على عبدالحميد عبدالقادر ومحمد فرج عطيه احمد قد اشتركا في حوادث الشغب .

٣ - عبدالجواد عبدالجواد بخيت امين وحدة الاتحاد الاشتراكي وسكرتير حزب مصر بوحدة اسكان ناصر . وقد علم ان المذكور لديه معلومات عن المشاركين في هذه الحوادث إلا انه قرر انه يخشى من التعدى عليه حالة تقدمه للشهادة بصفة رسمية .

٤ - صلاح مصطفى مسئول الشباب بحزب مصر العربى الاشتراكي بقسم امبابه كان من ضمن من شاهدوا اشتراك المذكورين في احداث الشغب علماً بأنه على معرفة وثيقة بهم بحكم موضعه التنظيمى .

## الفصل الثانى

### معاينة النيابة لمحطة سكة حديد امبابه

#### وسؤال ناظر المحطة

فى يوم ٢٢ / ١ / ١٩٧٧ قام وكيل اول نيابة الجيزة الكلية بسؤال محمود على السيد النمر ناظر محطة سكة حديد امبابه الذى افاد انه كان يباشر عمله بالمحطة صباح يوم ١٩ / ١ / ١٩٧٧ وانه لاحظ وجود تجمعهم بالقرب من نفق امبابه واعتراض عربة اتوبيس النقل العام رقم ١٧٣ واتلاف زجاجها ، فصعد على البلوك لمراقبة الحالة ، وفى حوالى الساعة التاسعة والنصف لاحظ ان بعض المتظاهرين بدأوا يصعدون فوق النفق باعداد كبيرة ويقفون على شريط السكة الحديد ويقاموا برفع بعض القضبان التى كانت مرتكزه بطول الشريط وطولها حوالى ١٨ متر وقاموا بوضعها بالعرض على الشريط بفرض تعطيل القطارات عن السير وانقلابها واتلافها ، فقام بإبلاغ الرئاسة باخطار المحطات القريبة والمجاورة من الناحيتين حتى يلاحظ سائقى القطارات الحالة ويقومون بتهذبة السرعة . كما قام باخطار الشرطة . وانشاء عبور القطار رقم ٨٩ نوم القادم من اسوان الى القاهرة فوجئ بالمتظاهرين يقذفونه بالطوب . وفى حوالى الساعة العاشرة والنصف صباح يوم ١٩ / ١ / ١٩٧٧ أبلغ تليفونيا كالعادة بالقطار رقم ٤١٩ القادم من دهبور الى القاهرة وكان الامالى قد ابلفت بعد قيام القطار من بلوك (١) بولاق ان المتظاهرين وضعوا بعض القضبان امام

القطار على شريط السكة الشغال فيها ، وكان على عامل المنزلان المختص بين بلوك (١) بولاق وبين امبابه ان يضع كبسول الخطر المخصص لانتذار السائق القادم على الشريط لحجز القطار وتبنيه لكي يقف ، وفعلاً وقف القطار قبل منطقة التجمهر وصاف وقوفه بعربات الاحدى عشر على طول شريط السكة الحديد امام مصنع الشوريجي والشونة المخصصه لحفظ القطن . وفى الساعة الحادية عشر والنصف ابلغه عامل بلوك (١) القريب من محل الحادث خلف القطار ان الامالى المتظاهرين بدأت فى اشعال النار فى عربات القطار، وكان مفتش الحركة قد وصل فسارعنا بسحب الجرار قبل اشعال النار فيه واتلافه خاصة وانه كان مرفق به كالعاده مخزن السولار الخاص بتشغيله خشية تدميره وتهديد المنطقة كلها ، وفعلاً تم سحب الجرار بالرغم من قيام الامالى بمحاولة التعدى على المسؤولين بالحجارة وكانت النار قد بدأت تشتعل فى العربات وقد تم اخطار المسؤولين وتوجهت قوات الامن المركزى للسيطرة على الحالة .

وفى حوالى الساعة الثانية بعد الظهر انسحبت قوات الامن المركزى ولاحظ ان الامالى متجهة الى المحطة فاوقف صرف التذاكر ونبه على الموظفين بفتح النوافذ والابواب للسيطرة على الحالة ، وعندما اقترب المتظاهرون بدأوا يقذف المحطة ومبنى المدرسه المجاورة ومبنى برج تشغيل التحكم المركزى بالطوب فتوجه وبعض معاونى المحطة للابلاغ ويعد ذلك عانوا فوجدوا المحطة مشتعلة وكذلك اكشاك الفراشين ومخزن الجاز والهندسه .

وعندما سئل عن الساعة التى بدأ فيها مدامه القطار والمحطة ، قال انهم بدأوا فى مهاجمة القطار الساعة الحادية عشر من صباح يوم

١٢/١/١٩٧٧ ومبنى المحطة حوالى الساعة الرابعة بعد انسحاب قوات الامن المركزى ، وان عدد المتظاهرين كان يزيد على خمسة آلاف شخص ، وإن جميع عربات القطار وعددها ١١ عربة قد انفلتت وأن ركاب القطار قد غادروه بمجرد توقفه .

## المعينة

وعقب الانتهاء من استجواب ناظر المحطة قرر وكيل النيابة المحقق الانتقال الى مكان الحادث للمعينة ومعه المقدم بركات محمد بركات نائب مأمور قسم امبابه وقد بدء بمعينة مبنى محطة امبابه ثم انتقل منها الى محل وجود القطار الذى اتلفه واحرقه المتظاهرون والمجاور لمصنع الشوريجى والشونة الملحقه به ثم انتقل بعد ذلك الى مكان الشونة لمعينة القطن المحترق وقد بان له من المعينة ما هوأت :

أولاً : معينة محطة سكة حديد امبابه :

مبنى المحطة يرتفع عن سطح الأرض بحوالى متر ونصف متر وهو مكون من جناحين ايمن وايسر والايمن مكون من ثلاث حجرات والايسر مكون من حجرتين وأخرى ثالثة تستعمل كمقهى لرواد المحطة .

وقد تبين منذ الوهلة الاولى آثار الحريق الظاهرة على المظلة الخشبية التى تظلل المبنى من الناحيتين المواجهة لباب المحطة وتلك المواجهة لشريط السكة الحديد ويكل من المظلتين الخشبية آثار الاحتراق ببعض اجزائه .

وقد بدأ وكيل النيابة بدخول الجهة الاولى على يمين الداخل من الباب العمومى للمحطة وهى خاصة بجميع معاونى المحطة وملحق بها غرفة اصغر مساحة بباب داخلى خاصة بمكتب التذاكر ، ويمناظرة حجرة المعاونة تبين :

### احتراق النافذة بصلفتيها الخشبية والزجاجية

واحتراق اجزاء من الخشب المحيط بالنافذة واثار تلوث احتراق بكافة انحاء الحجره وعلى اقصى يمين الحجره وفي مواجهة الداخل يوجد تبلوه كهربائى خاص بكهرباء المحطة والتحكم فى المصابيح الكهربائيه الخاصة بها وقد وجد هذا الصندوق محترقاً وما بداخله من اسلاك كهربائية غير صالح للاستعمال ، كما وجد اثار الاحتراق لكافة محتويات الحجره من مكاتب وصوامين وابواب خاصة بالعاملين احترقت بالكامل ، وقد ذكر معاون المحطة اثناء المعاينة ان الحجره كان بها صوانين من الخشب ومنضدة خاصة بالتليفون ومكاتب للعاملين احترقا بالكامل ، كما وجد بغرفة صرف التذاكر ساعة حائط محترقة بالكامل وكذلك وجدت جميع محتويات الحجره محترقة بالكامل وكذلك نوافذ الحجره الخشبية والزجاجية مليئة بالرماد والاثار المتبقية من حريق المنقولات .

اما حجره ناظر المحطة الموجودة بالجناح اليسر للداخل من مبنى المحطة فقد وجدت هي ومحتوياتها كاملة لم يحدث بها اطلاق سوى نافذة زجاجيه ومراء حائط صغيرة .

واما الحجره المخصصه لتخزين الطرود فقد وجد بابها محطما باكملة ويدخلها ميزان كبير الحجم وجد محطماً تحطيماً متعمداً ، كما وجدت نافذتى الحجره محطمتين ، وكذلك الحجره الثانية المجاورة والتي تستعمل كمقهى أو بوفيه لرواد المحطة وجدت به بعض الارائك الخشبية والمقاعد محطمه وكذلك زجاج نافذتى الحجره .

كذلك اثبت بمحضر المعاينة وجود قطن محترق حوالى مائة كيلو على شريط السكة الحديدية قرر ناظر المحطة انها كانت ضمن الطرود . اما الحجرة المخصصة للعهد المصلحية فقد وجد جميع ما بها محترقا وليس بها سوى آثار رماد واحتراق وكذلك الكتشك الموجود بجوارها والمخصص لفراش المحطة . كما وجدت عربة تروالى صغيرة تستعمل فى الاصلاحات محترقة بالكامل ، اما المخزن فقد كان به اوان مملوءة بالكيروسين وجد محترقا ، اما المبنى الجديد الذى أنشئ للتحكم المركزى ولم يفتتح بعد فقد وجدت نافذته الزجاجية محطمة وتهدم بعض المبنى من اثر اطلاق متعمد .

واثبت وكيل النيابة بمحضر معاينته نزاع احدى القضبان الحديدية .

#### ثانياً : معاينة مكان وجود القطار :

وقد ارشد معاون المحطة الى مكان وجود القطار الذى داهمه الموطنون واحرقوه فوجد فى منطقة فضاء واسعة وجوارها غريباً مدينة المنيرة بامبابه والى الناحية البحرية مدينة العمال والى الشرق مصنع الكبريت ومصنع الشوريجى وشونة القطن الخاصة به التى امتدت اليها النيران .

واثبت فى محضر المعاينة عدم وجود القطار المحترق اذ تبين ان هيئة السكة الحديد قد سارعت بنقله الى محطة المخزن ببولاك الكور ، الا ان وكيل النيابة لاحظ وجود عدة قضبان من شريط السكة الحديد الى جوار شريط السكة الحديد .

#### ثالثاً : وصف الشئ :

مكان فسيح حوالى خمسة افئدة ويلتف حولها من الناحية الغربية المطلة

على السكة الحديد سور من الطوب الاحمر والاسمنت ارتفاعه حوالى مترين باعلاه برج مراقبة صغير ووجدت الشونة مليئة ببالات القطن ، ووجدت الاقطان المحترقة مكسسه فى الركن الغربى البحرى من الشونة ويبلغ عددها حوالى ١٢٥ ياله بها آثار احتراق بجوانبها وياعلى البلات فقط .

#### رابعاً : وصف القطار :

انتقل وكيل النيابة بعد ذلك ومعه معاون المحطة الى حيث توجد عربات القطار بمحطة مخزن بولاق الدكرور حيث وجد عربات القطار وعددها ١١ عربة احدها درجة اولى وعريتين درجة ثانية وباقي العربات الثمانية درجة ثالثة ، وشاهد جميع العربات تالفة ومحتقة عن آخرها ويدخل جميع العربات تبين ان النيران اتت على جميع المقاعد والاثاث وجسم العربات من الداخل كما اتت على ارض العربات وجميع نوافذ العربات والاثاث محتق عن آخره .



## الفصل الثالث

سؤال ضباط الشرطة ومدير ملهى الباريزيانا

بمعرفة النيابة العامة

(١) سئل اللواء محمد صلاح الدين امين بمعرفة النيابة  
١٩٧٧/٢/٨ ، وأعيد سؤاله بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٢ ، وسئل  
للمرة الثالثة بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٠ .

وتخلص شهادته في انه في اعتاب الاعلان عن القرارات الاقتصادية  
الاخيرة وما تلاها من واقعات التجمهر انتقل صبيحة يوم الاربعة الموافق ١٩  
يناير ١٩٧٧ الى قسم شرطة امبايه اذ بلغه نحو العاشرة صباحاً تجمهر عدد  
من الاهالى امامه ، فغصدر أمره الى ضابط ورجال المباحث ان يثبتوا في  
مواجهة صفوف المتجمهرين الراضين للتفرق توطئة لضبط قادة التجمهر  
البارزين ، واثر صدور هذا الامر قام النقيب بهاء ابراهيم الدين مصطفى  
الخليفي ابوطالب والنقيب حنفي بركات بضبط الحدين محمود محمد طه  
وابراهيم عطيه ابراهيم من بين افراد هذا التجمهر .

وفي حوالي العاشرة والنصف صباحاً تلقى اخطارا من محطة السكة  
الحديدية بامبابية يتضمن ان الجموع المتجمهرة اخذت في القاء الحجارة على  
القطار رقم ٨٩ القادم وقتذاك من اسوان متجها الى القاهرة ثم وضعت قضباننا  
من الحديد بعرض الخط الحديدى الذى تسير عليه القطارات لاعاقبتها عن  
استئناف السير ، وعلى الفور هيا قوة من شرطة الامن المركزى وتحرك بها  
قاصدا تلك المحطة وانشاء الطريق اليها صاف جماعات من المتجمهرين هاجمت  
القوة رمياً بالحجارة بيد انه شق الطريق وتابع السير حتى بلغ المحطة وتوجه

على رأس القوة الى كوبرى المنيرة مارا فوق خطوط السكة الحديدية وعندئذ ابصر تجمهراً ثائراً قوامه عدة آلاف من الافراد يعتدون على رجال الشرطة كما وجد قطاراً محتجزاً بالمحطة وقضيبين لا يقل طول كل منهما عن عشرة امتار وضعهما المتجمهريين يعرض الخطوط الحديدية بعد ان افلحوا فى تثبيت اطرافها الى الاعمدة حاملة الاسلاك التليفونية كى يحولوا بهذه الوسيلة دون مسير القطارات . وازاء ذلك كله تصدى ومرافقيه من رجال الامن للمتجمهريين الذين ركبوا متن الشطط واستمرت الحالة على هذا النسق مدة لاتقل عن الساعة اخذت بعدها كفة المتجمهريين فى الرجحان اذ كانوا قد ازدادوا عددا بينما كانت القوة قد مالت الى النقصان بسبب سقوط البعض من افرادها جرحى والبعض الآخر اجهادا واعياء ونفاذ ما كانوا يتزبون به من طلقات الرش ، الامر الذى دعاه الى ان يامر الضباط بتجميع القوات والاحتماء بالمساكن المتاخمة ريثما يتصل برؤسائه طلبا للمزيد من القوات للمهياة بالاسلحة المناسبة ، ومن ثم سارع الى قسم شرطة امبابه حيث علم بانسحاب قوات الامن المركزى صوب ميدان الكيت كات فعاود اللحاق بها فى الوقت الذى اقبلت فيه قوات اخرى من فرق امن الجيزة يتصدرها العميد عزت محمد حسان وعدد من الضباط ومضت القوات الى مقر قسم شرطة امبابه حيث كان افراد التجمهر آنف الذكر قد بلغوا القسم وهم يتتبعون قوات الامن المركزى المنسحبه من منطقة كوبرى المنيرة وحاولوا اقتحام وتخريب القسم واحرقوا سيارة مباحث امن الدولة التى كانت تقف خلف القسم وحطموا اجزاء اخرى من سيارات الشرطة واصابوا عريفا سريا من قوة المباحث اصابة اوتت بحياته . وصدا لزحف المتجمهريين ومنعا لهم من احتلال القسم قامت القوات باطلاق بعض الاعيرة النارية للتخويف والارهاب فاركت الجموع المتجمهرة قاصدة الى كوبرى المنيرة حيث اخذت فى حرق عربات القطار القادم من دهبور ونهب محتوياته وسرعان ما انتشرت النيران وامتدت السنة الذهب فى شونه للاطقان تمتلكها شركة النصر للفزل والنسيج والتريكو (الشوريجى سابقا) فانت على بعض

ما بها . واضاف الشاهد انه علم من بعض رجال الشرطة ان نفرا من المتجمهرين القى بالشونة قطعاً من الاخشاب المشتعلة انتزعتها من عربات القطار المحترقة مما ساهم فيما وقع بها من حريق .

وقد قرر اللواء محمد صلاح امين انه على الرغم من تصدى قوات الشرطة للمتجمهرين منذ التاسعة والنصف صباحاً فقد امكن للمتجمهرين ان يتقدموا الى محطة السكة الحديدية ومخازنها مستاتفين الاعتداء عليها وطاردتهم قوة من الشرطة يترأسها العميد عزت محمد حسان وظلت هذه القوة تباشر مهامها صوباً للمحطة مما يحيق بها حتى حان وقت حظر التجول واقبلت قوات من رجال الجيش فعززت ما كان من قوات الشرطة .

واضاف ان التجمهر الذي مارس العدوان بمنطقة قسم امبابه هو بعينه الذي مارس العدوان على محطة السكة الحديدية ومخازنها ومركباتها ، وقد تيسر للمتجمهرين سبيل التحرك بين المنطقتين قرب المسافة بينهما ومن ثم كانوا يتبعون قوات الامن المركزى في طريق انسحابها من كوبرى المنيرة الى مبنى القسم .

## (٢) المقدم محمد ماهر الرمالى ضابط

بإدارة مباحث امن النوبة فرع الجيزة .

سئل المقدم محمد ماهر الرمالى فى يوم ١٢/٢/١٩٧٧ الساعة الثانية والنصف بعد الظهر بمعرفة النيابة بعد تقديمه ببلاغ ذكر فيه ان المعلومات والتحريات السرية اسفرت عن ان بعض اعضاء حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى بقسم امبابه وآخرين من ذوى الميول الناصرية الاعضاء فى منظمة الشباب قادت جموع المتجمهرين التى طافت بدائرة هذا القسم يوم ١٩/١/١٩٧٧ وقامت بتخريب المنشآت التى ترتب عليها قتل واصابة عدد من المواطنين ورجال الشرطة .

وقد قرر فى التحقيقات ان مصابره اكدت ان من بين تلك العناصر كل من على عبد الحميد عبدالقادر خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسيه والموظف

بوزارة الحكم المحلي والمعروف بميوله الناصرية ، كما افادت المعلومات انه قام بالتحريض والاشتراك في اثارة الجماهير امام مبنى وحدة الاتحاد الاشتراكي بجزيرة محمد وحدث بها عدة تلفيات كما تزعم العناصر التي احدثت التلفيات بمحطة سكة حديد امبابه وقسم شرطة امبابه وكان يريد الهاتفات التالية :

**لا حرية مع فساد يسقط أنور السادات .**

كما اضاف الشاهد ان من بين تلك العناصر محمد فرج عطيه احمد محاسب بشركة الشوريجي بامبابه ومقرر حزب التجمع الوطني الوندوى بامبابه وكانت له تحركات مضادة سنة ١٩٧١ حيث قام بتحريض العمال وقتذاك على التظاهر احتجاجاً على اعتقال المحكوم عليه على صبرى . وقرر الشاهد ان المذكور قام خلال الاحداث الاخيره بمشاركة على عبدالحميد عبدالقادر في اعمال التحريض والاشتراك والاثارة .

كذلك افادت المعلومات ان شوقي محمد عيد عضولجنة منظمة الشباب بوحدة مدينة العمال ومن المعروفين بميولهم الناصرية اشترك في حرق مبنى محطه السكة الحديد بامبابه وعندما سئل الشاهد عن تاريخ ورود هذه المعلومات اجاب ، عقب حدوث احداث الشغب الأخيرة توالت على الفرع من بعض مصابر المباحث ما يفيد ويؤكد ذلك ، وان المصابر هي المرشدين وبعض المواطنين الذين طلبوا عدم الادلاء باسمائهم وان احدهم قدم مذكرة بذلك وهو جمال الدين محمد قطب .

**( ٣ ) الملازم اول جاد جميل يوسف ضابط بقسم شرطه امبابه .**

سئل الملازم اول جاد جميل يوسف بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٧ فقرر انه في حوالى الساعة الثامنة من صباح يوم الاربعاء ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ تجمع نفر من عمال الوردية الصباحية بعصن شركة النصر للغزل والنسيج والتريكو (الشوريجي سابقاً) وامتنعوا عن دخول المصنع لمزاولة اعمالهم بعد ان انضم اليهم اخرون من عمال الوردية الليلية بالمصنع ذاته ومن عمال شركة النيل للكبريت وشرعوا في وضع المواسير بعرض شارع ترعة السواحل

قاصدين عرقلة تحريك قوات الامن المركزى ، ثم توجهوا الى مصنع شركة الشرق للنسيج وقد انضم الى صفوفهم جمعا من عمال الشركة الأخيرة ، ومنها انتقلوا الى هيئة المطابع الاميرية محاولين اخراج عمالها بالقوة ولما عرض هؤلاء عنهم اخذوا يقذفون مبنى الهيئة بالحجارة فخربوا بعضا من زجاجه واصابوا عدداً من عماله وفي اعقاب ذلك مضت الجموع المتجمهرة التى بلغ تعدادها حوالى الالفين حاملة الحجارة والزجاجات الفارغة ومزودة بقطع من الحديد وتفرعت الى قسمين اتخذ اولهما طريقه الى ميدان الكيت كات ماراً امام قسم شرطة امبابه حيث تصنت لهم قوات الامن المركزى وامكنها تفريق افراده وسلك ثانيهما طريقه الى نفق المنيره وقد تألفت الاهالى القاطنين بالمنطقة معهم وهاجموا محطة السكة الحديد بامبابه فخربوا عربات قطار متوقف بها الامر الذى حفز قوات الامن الى التمدد لهم بيد انهم القوا الحجارة على القوات ورموا عليها كرات من الاسفلنج المشتعل ناراً بعد ان حصلوا عليه من عربات القطار آنف الذكر وسمع صوت اعيرة نارية تطلق من ناحيتهم فاضطرت قوات الامن الى التراجع لىبنى القسم بسبب كثرة اعداد المتجمهرين ونفاذ ما معها من القنابل المسيلة للدموع ، ولم يتوقف المتجمهرون عند هذا الحد بل زحفوا وراء القوات العائدة حت بلغوا مبنى شرطة قسم امبابه فداهموه رجما بالحجارة وقذفوا بكرات من الالهب المشتعل وخربوا بعضاً من زجاج نوافذه واقتحموا سورره الخلفى حيث قلبوا سيارة كانت تقف عنده تابعة لمباحث امن الدولة واشعلوا النار فيها فاحرقوها واطفؤوا اجزاء من سيارات اخرى للشرطة والاطفاء ونهبوا قبرا من المهمات الاميرية المودعة مخزن التعينة واطلقوا اعيرة نارية فاصابوا العريف السرى كمال جمال عامر الذى كان يزود مع اقارنه عن القسم واوبت الاصابة بحياته كما اصابوا آخرين من ضباط وجنود الشرطة ، وازاء تتابع الحوادث وتقاسم الموقف على هذا الوجه صدرت الاوامر لقوات الشرطة بان تقف امام مبنى القسم دفاعا عنه ومنعه من تدميره ، غير انه لتزايد الاعداد المتجمهرة اضطرت القوات الى دخول مبنى القسم حيث اتخذ كل افرادها له موقعا فصعد البعض منهم الى القسم من اعلى ثم اطلقت القوات

من اسلحتها اعيرة نارية فى الهواء اربابا للمتجمهرين وتخويفاً لهم واذ ذاك وصلت قوات الامن المركزى لجنحة القسم من الاتى الذى حاق به ، فى حين بانر الشاهد الى تبديل زية العسكرية وارتنى زياً مننياً حيث تسنى له بمعاونه بعض رجال الشرطة والمباحث ان يتقدم الى صفوف المتجمهرين بفناء القسم الخلفى وان يقبض على المتهم محمد ابراهيم فرج وهو عامل بمصنع شركة الفزل والنسيج والتريكو وصلاح محمد حسن وضرغام مصطفى السيد وابراهيم فايق خليل سلامة وفرج عبدالعال على بعد ان كان قد رصد تحركاتهم وشاهددهم يتصعدون افراد التجمهر ويحرضونهم على اقتحام القسم عنوه ورميه بالحجارة والكرات المشتعلة ناراً ويسهمون معهم فى احراق سيارة مباحث امن الدولة .

#### (٤) الملازم اول محمد حسن جاب الله الضابط

بقسم شرطة امبابه .

سئل الملازم اول محمد حسن جاب الله بمعرفة النيابة بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٧ ، فشهد انه فى نحو العاشرة من صباح يوم الاربعاء ١٩/١/١٩٧٧ توجهت قوة من رجال الشرطة لتفريق المتجمهرين بمنطقة نفق المنيرة ومحطة السكة الحديد بامبابه وفى الساعة الحادية عشر والربع عالت القوة وقد اخفقت فى تفريق المتجمهرين لكثرة اعدادهم ، ولم يمض إلا زمناً يسيراً حتى اقبل المتجمهرون الى القسم فى اثر القوة وهم يحملون عصيان وقطع من الحجارة وكرات من الالهب المشتعل وشنوا هجوماً على القسم استمر زهاء الساعة لتوصلا لاقتحامه فقفزوه رمياً بما حملوه من الحجارة وما تزودوا به من كرات تلتهب ناراً وقلبوا سيارة تابعة لمباحث امن الدولة كانت تقف خلف مبنى القسم واشعلوا النار فيها فاشتت عليها والحقاو التلف بسيارات اخرى للشرطة والمطافى كما اصابوا عدداً من رجال الامن الذين هبوا يدافعون ويتصدون العدوان فقام الشاهد بابدال ثيابه العسكرية وارتنى ملابس منديه حيث انتقل الى صفوف المتجمهرين والقى القبض عليهم تباعاً من بينهم احمد

فرغى خليل ومحمد عبدالرحمن على عزام ورضا شمس الدين ابراهيم عبدالعال وبعض الاحداث .

واضاف الشاهد ان المتجهرين كانوا يتفون مما قارفوه من افعال انكاء الفتنة واثارة الذعر والتأثير على السلطات العامة في اعمالها ، وان التجمهر الذى مارس هجومه على قسم شرطة امبابه هو ذاته الذى اغار على منطقة نفق المنيرة ومحطة السكة الحديدية وقد وطأ السبيل الى ذلك قرب المسافة التى تربط المنطقتين .

( هـ ) الملازم اول محمد محمد عرابى رئيس الدائريه اللاسلكيه بقسم شرطة امبابه .

سئل الملازم اول محمد محمد عرابى بمعرفة النيابة بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٦ وقد شهد انه فى يوم الاربعاء الموافق ١٩٧٧/١/١٩ حال تواجده بقسم شرطة امبابه اقبلت جمهرة هائلة العدد اتيه من نفق المنيرة وتجمع افرادها امام مبنى القسم وهم يحملون عصياً وحجارة وكرات تتقد لهباً ويطلقون اعيرة نارية مبتقين تدمير القسم وحرقه والتعدى على رجاله وتنفيذاً لما قصدوا إليه حاولوا اقتحام القسم وامطروه بوابل من الحجارة وقلوباً سيارة لمباحث امن الدولة ثم احرقوها كما اطلقوا اجزاء من سيارات اخرى للشرطة واذ اذن الامر بالفوضى اطلقت الشرطة اعيرة نارية فى الهواء للارهاب والتخويف واسرع الشاهد الى التخطى عن زيه العسكرى والتخفى فى زى مدنى ثم تقدم الى المتجهرين خلف القسم حيث امكنه بمعاونه اخرين من رجال الشرطة ان يلقى القبض على المتهمين محمد نسوقى محمد محروس وفتحى عبدالعزيز حجاج ومحمد الشاذلى محمد وبعض الاحداث وكان قد ابصرهم يشاركون فى حادئات التجمهر ويقذفون القسم بالحجارة وقد قام بضبطهم وهم يقفون عن كسب من المكان الذى احرقته فيه سيارة مباحث امن الدولة ، واضاف الشاهد ان اطلاق النار من المتجهرين ادى الى اصابة عريف شرطة السرية كمال جمال عامر الذى اسلم الروح بعد ذلك متأثراً بجراحه .

## (٦) المقدم محمد طه يرانق مفتش مباحث شمال الجيزة

### بمديرية امن الجيزة .

شهد انه فى يوم الاربعاء الموافق ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ قامت جمهرة من الاهالى بوضع النار عمداً فى محطة السكة الحديدية بامبابه وعربات القطار الذى توقف بها ونهب محتوياته وكان قد انفس فى صفوفهم بعض الضباط ورجال لشرطة السريه لمراقبة الجناة ورصد نشاطهم . وفى اعقاب ما وقع باشر النقيب بهاء الدين مصطفى القليلى ابوطالب والنقيب سمير محمد بدوى والنقيب عمرو حنفى بركات والملازم اول اسامه كامل وصفى التحرى عن مرتكبي الحادث فاسفرت تحرياتهم التى ساندتها معلومات تقدم بها نفر من المواطنين عن ان فضيل محمد محمد الفضالى وحمدي ابراهيم على وسيد احمد الدجوى وصبحى على يونس وصبحى عتريس جمعه اشتركوا فى التجمهر انف الذكر وساهموا فى حرق عربات القطار بمحطة سكة حديد امبابه ونهب محتوياته ، ومن ثم استدعى هؤلاء وواجه كلا منهم بما دلت عليه التحريات فاعترفوا بمشاركتهم فى واقعات التجمهر وحرق عربات القطار ونهبها وابدا استعدادهم لمصاحبة مأمور الضبط القضائى وارشادهم عما يحتفظون به فى مساكنهم من المنقولات المنهوية ، وفور ذلك تم تفتيش منازلهم فى حضورهم ويموافقتهم فضبت لدى المتهمين فضيل محمد محمد الفضالى وحمدي ابراهيم على وسيد احمد الدجوى وصبحى عتريس جمعه الشهير بمصباح منقولات من التى نهبت من عربات السكك الحديدية وضبط لدى صبحى على يونس باب خشبى اعترف بنهبه من مقر وحدة الاتحاد الاشتراكى العربى بميدان التروالى بامبابه .

## (٧) لواء شرطه بالمعاش عبدالعزیز شاکر مراد مستشار الامن

### بشركة النصر للفرزل والتسييج والتريكو (شوريجى سابقاً)

شهد بأنه فى حوالى العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ حال تواجده بمصانع الشركة بامبابه شاهد تجمهراً شرع افراده فى وضع اجسام صلبه على خطوط السكك الحديدية المجاورة للمصنع فعاقوا



احدى القطارات عن المسير وانها لولا على عرباته رمياً بالحجارة فحطموا قواعدهم وزجاج نوافذه مما حدا به الى ابلاغ الامر لقسم شرطة امبابه ، واثّر ذلك قدمت قوات الامن المركزى التى تصدت للمتجمهرين الذين كانوا يعتكفون عليها ثم اضطرت للانسحاب فى حين تابع للمتجمهرون عدوانهم بأن احرقوا عربات القطار ولخشيت ان تمتد السنة اللهب الى شونة الاقطان المملوكة للشركة والمتاخمة لمكان الحريق عهد الى عمال الاطفاء بها بمهمة اخماد الحريق الناشب فى عربات القطار غير ان المتجمهرين قاوموا هؤلاء العمال ومضوا فى اشعال النيران الامر الذى اجبر عمال الاطفاء على التوقف عن ممارسة ما كلفهم به وفى تلك الاثناء تطاير اللهب المنبعث من عربات القطار المحترقة واتصل بالاقطان المودعه شونه الشركة فاحرق كمية منها تبلغ قيمتها نحو تسعة وثلاثين الفا من الجنيهاات كما اندرك التلف بعض نوافذ مكاتب الشركة وابراج النفاذ الشعبى بها

#### (٨) كمال محمد سلامة مدير ملهى الباريزيانا .

شهد انه فى يوم الاربعاء ١٩ يناير ١٩٧٧ عقب الاعلان عن القرارات الاقتصادية الأخيرة وما تلاها من واقعات التجمهر توجه الى ملهى الباريزيانا الذى كان مديراً له قبله نحو الرابعة مساء ، وحال وجوده به اقبل جمع يزيد تعداده عن الاربعمائة شخص يحملون عصيا وحجارة وسياط وما ان وصلوا الى المبنى فى حوالى الساعة السادسة إلا ريع مساء حتى اخنوا يلقون الحجارة على المبنى كاشفين بذلك عن اعتزامهم تخريبه ونهيه وقللوا بالفعل فى تحطيم واجهته الزجاجية ولبيات اضاءات ، ثم استدار نفر منهم وتسلق من وراء الملهى سور قاعته الصيفية وامكنهم دخول الملهى فى الوقت الذى استطاع فيه المتجمهرون الآخرون المتواجلون امام الملهى من اقتحامه عنوة وبخوله من بابه الرئيسى ولم يمض إلا زمن يسير حتى كان المتجمهرون قد اندفعوا جميعاً داخل الملهى ووضعوا النار فيه وابصر بعضهم يغادر الملهى حاملاً بعض منقولاته حين كان هناك آخرون لا يزالون لتوهم يتوافدون والنهب يبتغون ، ومن

ثم اسرع الشاهد الى بيت مجاور كي يتصل منه تليفونياً بأجهزة الشرطة بيد انه تعذر عليه الاتصال بقسم شرطة بولاق الكروو فبعث بواحد من عمال الملهى الى قسم شرطة الاهرام لابلأغه بما آلت إليه الامور ، وما ان حانت الساعة السابعة تقريباً حتى شاهد النقيب ابراهيم محمد بكير قادماً بشارع الاهرام يرافقه آخران فاستنجد بهم مخبراً أياهم بمهاجمة التجمهرين للملهى وحرقة واعتدائهم عليه نهبا فدخلوا معه الى الملهى حيث صادفوا صلاح عبده صالح عيد ربه وعيد فرحات قطب وصابر عبدالمقصود وجمعه شافعى حاملين بعضا من منقولات الملهى فامسكوا بثلاثتهم حيث تخلوا عما يحملونه من تلك المنقولات وانذاك كان التجمهر وشيك الانتفاض اذ اقبلت شرطة المطافى وقوات الامن لتجدة الملهى بما حاق به .

(٩) النقيب ابراهيم محمد بكير رئيس وحدة مباحث قسم شرطة الاهرام .

شهد انه في نحو السادسة من مساء يوم الاربعاء ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ اثناء مروره بشارع الاهرام يرافقه الملازم اول خالد الجيوشى والملازم اول سعيد عبداللطيف حسن وقوة من رجال الشرطة السرية لتفقد حالة الامن العام بالمنطقة التى كانت جموع المتجهرين قد اخذت فى الطواف بها ، ابصر لهيبا تتصاعد السنثه من ملهى الباريزيانا فاتجه ومن معه الى مكانه حيث شاهد النيران تجتاح الملهى وبعض المتجهرين يخرجون حاملين ما نهبوه من منقولات فاسرع الى مطاربتهم وامكنه ان يلقي القبض انذاك على المتهمين جابر عبدالمقصود جمعه شافعى وصلاح عبده صالح عبديه وعيد فرحات قطب وهم يقدرون الملهى حاملين بعض المنقولات التى جرى نهبها منه .

(١٠) الرائد احمد نصر الدين رمضان رئيس وحدة مباحث قسم شرطة المعجزة .

شهد انه فى حوالى الساعة السابعة من مساء يوم الثلاثاء الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٧٧ عقب الاعلان عن القرارات الاقتصادية الأخيرة ابلفت شرطة

البورية اللاسلكية ان بعض الاهالي تجمعهموا بميدان الجلاء وقذفوا الحجارة صوب فندق شيراتون وعندما استشعروا مقدم قوات الشرطة للتصدى لهم وايقاف عدوانهم سلكوا طريقهم متجهين الى كوبري الزمالك فاسرع الخطي الى شارع نوال الواقع بدائرة قسم العجوزة ترافقة قوة من امناء ورجال الشرطة السريه حيث شاهد تجمعاً ثائراً قوامه نحو مائتين من الافراد يهاجمون المركبات العابرة أو المتوقفة رمياً بما يحمونه من حجارة وتدميراً بما تزووا به من العصي والاشخاب ، وافلحوا بهذه الوسيلة من تحطيم زجاج سبع مركبات للترولي الملوكه لهيئة النقل العام وبعض السيارات الخاصة الامر الذي ادى الى تعطيل سير وسائل النقل العامة تماماً ، وفي تلك الاثناء كان ومرافقوه من رجال الشرطة السرية يراقبون مجريات الحوادث بالمنطقة التي يفشاها المتجمعهمون واتخذوها مسرحاً لاعتداءاتهم بغيه التعرف على قاداتهم المتزعمين لهم . ولما ركب المتجمعهمون متن الشطط واذن الامر بالفوضى على هذا النحو اقبلت قوات الامن المركزي لتفريقهم واندك امكته ان يلقي القبض تباعاً على مصطفى عبدالصانق حسين ورجب امين احمد محمد وسعيد احمد ابراهيم حماد وسيد احمد الكريوس وسهير عبدالكريم وعاطف حسن مشتهري وسعيد على حسين على ابراهيم وعاطف السيد كامل وبعض الاحداث بعد ان ابصرهم بين صفوف المتجمعهمين يعتنون ويخربون .

(١١) اللواء عدلى لوقا مليكه مساعد مدير امن الجيزة .

شهد انه حوالى الساعة السادسة والنصف من صباح يوم الاربعاء ١٩ يناير ١٩٧٧ عهد اليه مدير امن الجيزة بالانتقال الى دائرة قسم امبابه للعمل على تفريق الجموع المتجمهرة انذاك ، ومن ثم اسرع اليها ترافقة قوة من رجال الامن المركزي ولدى بلوغه ميدان الكيت كات فى حوالى الساعة صباحا فوجئ بتجمعهم قوامه نحو الف من الافراد وهم يحملون عصياً وقطعاً من الحجارة ، وقد شاهد بعضهم يحطم زجاج احدى مركبات التروالى المتوقفة بالميدان مما نجم عنه تعطيلها عن السير ، وازاء ذلك توقف والقوة فى هذا المكان للحيلولة

دون وصول المتجمهرين الى الكورى فترجع هؤلاء الى شارع السودان فى الوقت الذى تم فيه نشر القوات وتوزيعها على المنافذ التى تؤدى الى الميدان وعندئذ اخذ المتجهرون الهجوم على القوات قذفاً بالحجارة واستمروا على هذا النحو يعتقدون زهاء ساعتين ثم ارادوا التحرك صوب مكتب البريد لاقتحامه وامكنهم بالفعل ان يتقدموا إليه وان يطمئروا زجاجة الخارجى فاضطرت القوات الى استخدام طلقات الرش والقنابل المسيلة للدموع مبتغية صون المكتب مما يتهدهده الامر الذى اجبر المتجهرون على الارتداد عنه والرجوع الى الوراء ، وفى تلك الاثناء قدم العقيد ابراهيم ابراهيم على وامكنه بمعاونة جنود الامن المركزى ضبط المتهمين حسين فتحى اسماعيل وعلى سيد على بدر ، وعبد المجيد طه عيد الجواد ، ومحمد عبدالصمد السيد ، وابوالعلا ابوسريع وهيب ، ومحمد عبدالصديق البكرى ، وابو العينين محمد عبدالرسول ، ومحمد عبد المقصود علفى ، وخالد على محمود بسيونى ونفر من الاحداث وقد كانوا يتصدرون الصفوف الامامية للمتجمهرين .

واضاف الشاهد الى ما تقدم ان القبض على المتهمين أنفى الذكر جرى تباعاً فى حضوره والعقيد ابراهيم ابراهيم على وتحت اشرافهما وان المتجمهرين كانوا يهدفون من تجمهرهم الى التأثير على السلطات العامة فى اعمالها وزعزعة الثقة فى الامن وتخريب المنشآت والاموال واشاعة الفوضى .

## (١٢) العقيد ابراهيم ابراهيم على

نائب مأمور قسم شرطة الجيزة .

شهد أنه فى حوالى الساعة الحادية عشر والتصف من صباح يوم الاربعاء ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ حال تواجده مع مساعد مدير امن الجيزة وقوات الامن المركزى بميدان الكيت كات وشارع السودان للعمل على تفريق الجموع المتجمهرة والمحافظة على الامن ابصر المتجمهرين الذين يتجاوزون الالف عدداً يتصدون لقوات الامن ويهاجمونها من الشوارع الجانبية قذفاً بالحجارة مبتغين من ذلك مقاومتها ومنعها من ممارسة مهامها ، وفى تلك الاثناء امكنه بمعاونه

جنود الامن ضبط كل من : حسين فتحى اسماعيل ، وعلى السيد على بئر ، وعبد المجيد طه عبد الجواد ، ومحمد عبد الصمد السيد ، وابوالاعلا ابوسريع وهيب ، ومحمد عبدالصالح البكرى ، وابوالعينين محمد عبدالرسول ، ومحمد عبدالمقصود عفيفى ، وخالد حلمى محمود بسيونى وبعض الاحداث وقد كانوا يلقون الحجارة على القوات .

واضاف الشاهد ان ضبط المتهمين المذكورين تم تباعاً وتحت اشرافه اذ كان يعهد الى جنوده بتعقب من كان بارزاً من المتجمهرين حال رميهم القوات بالحجارة .

(١٣) المقدم عبدالفتاح حسن سعده

ضابط بشرطة الامن المركزى

شهد انه فى يوم الاربعاء ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ كان معنا قائد القوات الامن المركزى بميدان الجيزة وفى نحو الثانية عشر من ظهيرة ذلك اليوم شاهد تجمهر قوامه حوالى اربعة آلاف من الافراد تجمهروا بالميدان بعد ان قنعوا اليه من منافذ اربعة بيتفون تخريب المنشآت والاملاك ويحملون كميات هائلة من الحجارة فضلاً عن قطع من الحديد تزيدها بعضهم وكرات مشتعلة ناراً كان يلقي بها نفر آخر منهم واخذوا فىلقاء الحجارة على القوات التى تصدت لهم سعياً الى تفريقهم فاصيب عدد من رجالها وامكن آنذاك ان يقبض على المتهمين احمد عباس حسين ، عبدالوهاب عبدالغنى عبداللطيف واثنين من افراد هذا التجمهر بعد ان شاهدهم يقذفون رجال الامن بالحجارة وكان المتهم عبدالوهاب عبدالغنى عبداللطيف قد اصيب تلك الاثناء ، وقد قام الشاهد عقب ذلك بتسليم المقبوض عليهم للملازم اول احمد فكرى النواوى رئيس النورية اللاسلكية بقسم شرطة الجيزة .

(١٤) الملازم اول احمد فكرى النواوى ضابط بقسم شرطة الجيزة

شهد انه فى صباح يوم الاربعاء ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ كان مكلفاً برئاسة النورية اللاسلكية بميدان الجيزة واثناء مباشرته مهمته قدم له المقدم عبدالفتاح حسن سعده المتهمين احمد عباس حسين وعبدالوهاب عبدالغنى

عبدالمصنف وآخرين حدثين مخبراً إياه انه القى القبض عليهم حال اشتراكهم فى حائثات التجمهر التى كانت جارية وقتذاك فسلمهم بدوره الى الملازم ماهر الراسى الضابط بقسم شرطة الجيزة والذى حرر محضراً سأل فيه المتهمين عما نسب اليهم . واضاف الشاهد انه شاهد المتهم عبدالوهاب عبدالغنى عبدالمقصود عند ضبطه بمعرفة قوات الامن المركزى عقب اصابته .

**(١٥) التقيب احمد مصطفى احمد العجار الضابط بإدارة البحث الجنائى بمديرية امن الجيزة .**

شهد انه حوالى الساعة الواحدة من مساء يوم الاربعاء ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ حال ممارسته مهامه فى ملاحظة حالة الامن بميدان الجيزة أبصر تجمهراً ثائراً يتألف من جماعات قوام كل منها خمسين أو ستين من الافراد الذين داهموا رجال الشرطة قذفاً بالحجارة . واذا تصدت لهم قوات الامن المركزى ارتكوا الى الوراء فتسنى له انثـن ان يضبط المتهمين عبدالرحيم محمود محمد مباشر ، ومحمد فهمى جبر حسن ، وحدثين اثنين بعد ان راهم يسهمون فى ذلك التجمهر ويعتدون على حفظة الامن رمياً بالحجارة وفى اعقاب ضبطهم سلمهم للمعيد فاروق هلال مفتش مباحث بمديرية امن الجيزة والذى حرر فى التاريخ عينه محضراً عن تلك الوقعات .

**(١٦) جمال خليفة زناتى العامل بمصنع تريكو رمضان**

**يونس محمد .**

شهد انه فى حوالى الساعة الواحدة من مساء يوم الاربعاء ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ حال سيره بميدان الجيزة لشراء بعض حاجاته شاهد المتهم محمود ابوالعلا محمود قاسم وآخر من الاحداث وهما يعملان مع بمصنع تريكو رمضان يسكبان سائلاً بترولاً على سيارة للشرطة لورى ويشعلان النار فيها ، واذا عاد الى المصنع انهى ذلك الى صاحب المصنع الذى ابلغ بدوره الشرطة .

واضاف الشاهد الى ما تقدم ان المتهم محمود ابوالعلا محمود قاسم اخبره بعد ذلك بجريمته وبأنه اشتبك وقتها مع احد الجنود .

## الفصل الرابع

### استجواب النيابة للمتهمين

(١)

المتهم الاول

على عبدالحميد على عبدالقادر

باحث بامانة الحكم المحلى

قبض عليه بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢ واستجواب بمعرفة النيابة بتاريخ ١٩٧٧/٢/٣ فنفى ما نسب إليه وقرر انه ناصرى وأنه ليس عضواً فى اى من الاحزاب القائمة وأنه يعمل بالسياسة منذ فترة طويلة بمنظمة الشباب الاشتراكى وأنه انتخب امينا لشباب قسم امبابه فى عام ١٩٧٥، وأنه يعتبر قيام مخالف للستور الذى ينص فى مادته الخامسة على ان الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى لقوى الشعب العاملة وأنه التنظيم السياسى الوحيد، وأنه يتمنى ان يكون هناك تنظيم ناصرى، اما بالنسبة للماركسية فإنه يختلف معها ايدولوجيا وعقائديا ويرفضها ك فكرة مادية جدلية وبالنسبة لواقعه المظاهرات يؤكد ان اسلوب التخريب للمنشآت العامة هو اسلوب مرفوض وأنه ينأى بنفسه عن المشاركة فى مثل هذه الاساليب الغوغائية، كما انه يرفض الرأى القائل بان هناك قوى أو مجموعات قادت المظاهرات وحركتها ويعتقد ان الناس تحت وطأة الظروف الاقتصادية والقرارات الاقتصادية قد خرجوا تلقائياً للتعبير عن رأيهم ويرفضهم لهذه القرارات .

واما عن المضبوطات التى وجدت بمنزله فقد أقر بحيازتها وهى كتب ليست سحرمة ومسموح بتداولها .

واما عن المبلغ المضبوط فهو مبلغ اقترضه من والده الذى اقترضه من بنك ناصر وذلك استعداداً لزواجه الذى سيتم فى خلال الشهور القادمة .

وعندما سئل عن تصورات الناصرية بالنسبة للشئون الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية ، اجاب ان الناصرية تقوم على اساس سلمية الصراع الطبقي والتضامن من خلال تزويد الفوارق بين الطبقات سلمياً من خلال الاجراءات التي تتخذها السلطة متمثلة في التأميم ، والناصرية تعنى حماية الحل الاشتراكي على اساس انها المعالجة الوحيدة لمشاكل التخلف في كافة النواحي ورفع مستوى حياة الفلاح والعامل ، والناصريه كذلك ترفض التعدد الحزبي الذي كان قائماً في مجتمع ما قبل عام ١٩٥٢ ، وتعمل على اعادة بناء الدولة اقتصادياً بما يكفل نور تصاعد وتزايد القطاع العام ، كما ان الناصريه هي حركة لتحرير الوطني عالياً تقف ضد الاستعمار وان انشاء تنظيمات داخل هذا الجسد الميت الذي يدعى الاتحاد الاشتراكي يعتبر ضحك على الجماهير .

وسئل عن الورقة التي ضببطت بمسكته والتي تبدأ بعبارة ان الواقع المصري الآن يشهد محاولات مستتيرة تضر المجتمع المصري لصالح قوة الثورة المضادة الا ان ذلك يفرض على شعبنا ضرورة التضامن من اجل انتزاع حقه في ان يعيش حياة شريفة ، فاقر بانها كتبت بخطه ، فواجهه المحقق بأن هذا المنشور فيه هجوم على أنظمة الدولة وتجريش على الثورة بالقوة ، فقرر ان ماجاء بالمنشور هو رأى نوته كى يسجل خواطره وهو ليس بمنشور وأن ما جاء بهذه الورقة يعبر عن رأيه في ظل حرية الرأي وأنه لم يقيم بطبيعتها أو توزيعها أو اطلاع احد عليها .

وعندما سئل عن الورقة الخطية المحررة بالمداد الاخضر والتي تبدأ بعبارة لجنة الوعي الانتخابي والتي جاء بها عبارة الانفتاح والسياسة الاستسلامية للتصالح مع اسرائيل ، ذكر ان هذه الورقة كتبت بخطه وانها تعبر عن خاطر خاص لم يطبع ولم ينشر وان ما جاء بها قيل اكثر من مرة على لسان كثيرين في مجلس الشعب .

وسئل عن الورقة التي ورد بها ان النظام المصري اصبحت حركته منسقة تماماً مع الانظمة الرجعية والتي يؤكدنا محور القاهرة - الرياض -



الخرطوم - ايران ، فقال ان هذه الورقة ايضاً من خواطره حيث انه اعتاد ان يسجل ارائه وخواطره في اوراق يحتفظ بها .  
كما سئل عن منشور نادى الفكر الاشتراكي ومنشور الدفاع الوطنى الديمقراطى ، فقرر انه حصل على هذه الاوراق لثناء حضوره بالجامعة اذ انه طالب منتسب بكلية الحقوق .

وسئل عن تحركاته يوم ١٩/١/١٩٧٧ فقال انه غادر منزله الساعة الثانية والنصف لكى يتوجه الى عمله فى الحكم المحلى بميدان لاطوغى فطم ان حركة المواصلات موقوفة وان ميدان التحرير غير صالح للسير نظراً لوجود مظاهرات فيه فعاد اندراجه فى طريق الى منزله فوجد مظاهرات قادمة من شارع النيل متجهة الى الكيت كات فعاد الى المنزل دون الاشتراك فى هذه المظاهرات وبقي فى المنزل حتى الساعة الحادية عشر صباحاً ونزل مرة اخرى فوجد مظاهرات قادمة من نفق امبابه فى اتجاه جزيرة امبابه فمشى فيها حتى قرب آخر شارع مراد وكان قد هتف بعض الهتافات مع الناس مثل عبدالناصر ياما قال خلوا بالكم من العمال زودوا لهم الاجور . واضاف ان الناس كانت تقول شعارات مضمونها انها تطالب بالغاء زيادة الاسعار وانه عندما بدأ الاصطدام مع الامن المركزى عاد الى منزله وتناول طعام الغداء ، ثم نزل للتمشية فى امبابه لمعرفة وضع حظر التجول الذى كان غير منفذ فعاد الى منزله .

وعندما سئل عن الموقع الذى انضم فيه الى المظاهرة قال عند جزيرة امبابه (مساكن الاوقاف) وكانت المظاهرة متجهة الى الكيت كات ولم تكن مظاهرة تخريب وكانت تردد هتافات فقط . وقرر انه سمع هتاف قوم يا وحش شوق الجحش ، وانه يعتقد ان هذه المظاهرات كانت تعبر عن رايها والضيق من القرارات الاقتصادية الاخيرة .

وعن سبب انضمامه للمظاهرة قرر انه شعره مثل شعور الناس بالضيق الاقتصادى وأكد انه ضد اسلوب التخريب ويرفضه رفضاً باتاً .  
ونفى اشتراكه فى المظاهرة التى هاجت قسم امبابه أو محطه سكة حديد امبابه .

ووجه بما ذكره عبدالجواد عبدالجواد بخيت من انه شارك في المظاهرة التي احرقت التروالي ياس فقال ان ذلك لم يحدث وان هناك خلاف شخصيته بينه وبين هذا الشخص منذ ايام الانتخابات .

كما نفى ماورد بالتحريات من انه كان يهتف عبارات لا حرية مع فساد يسقط انور السادات ، وچيهان تليس موده ، وعشرة نايمين في اوده .

ووجه اليه اتهام الاشتراك في تجمهر بقصد تخريب الاملاك العامة وادى الى موت شرطى واصابة بعض افراد الشرطة فنفى ذلك كما نفى اشتراكه في تنظيم يهدف الى قلب نظام الحكم .

(٧)

### المتهم الثانى

محمد ابراهيم فرج

عامل بمصنع شركة النصر للفرزل والنسيج والتريكو

استجوب بمعرفة النيابة بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٥ وقرر انه كان عائداً الى منزله صباح امس حوالى الساعة الحادية عشر واثناء سيره في آخر سور الكوبرى قبض عليه عسكري شرطه وادخله القسم . ووجه بما ورد بمحضر الضبط المحرر بمعرفة الملازم اول جابر جميل يوسف من انه تم القبض عليه عند فناء القسم فانكر ذلك ، كما ووجه بما جاء بالمحضر من انه اشترك في التجمهر الذى كان القصد منه اقتحام مبنى القسم بالقوة فانكر ذلك ، ووجه باتهام الاشتراك في تجمهر بقصد اقتحام مبنى قسم امبابه واصابة بعض افراده وقتلهم بالنيران والحجارة فنفى ذلك ايضا .

(٨)

### المتهم الثالث

صلاح محمد حسن

فلاح

قرر في التحقيق انه كان يسير مع زوجته على الكوبرى متوجهاً لحجز تذاكر سفر للصعيد فقام احد رجال المباحث بالقبض عليه وانه شاهد مظاهرة

فى الطريق وان ذلك كان حوالى الساعة العاشرة والنصف صباحاً . ووجه بما جاء بمحضر الضبط انه ضبط فى قناء القسم فاقسم بالله العظيم انه لم يدخل القسم فوجه ايضاً بأن محرر الضبط اثبت انه كان ضمن المتظاهرين الذين حاولوا اقتحام القسم والقوا الحجارة والنيران ، وانه ضرب فى وجهه بمعرفة رجال البوليس وجه باتهام الاشتراك فى تجمهر بقصد اقتحام مبنى حكومى وذلك بالقوة مما ترتب عليه اصابة افراده . واتلاف السيارات وحرقها فنفى حدوث ذلك .

(٤)

#### المتهم الرابع

ضريحام مصطفى السيد

عامل بمصلحة المجارى

قرر انه اثناء عوبته الى منزله حوالى الساعة الحادية عشر صباحاً قام امينا شرطة بجذبه من الشارع واحضراه الى القسم ولا يعلم سبب القبض عليه . فوجه بما جاء بمحضر الضبط المحرر بمعرفة الملازم اول جابر جميل يوسف من انه ضبط بمبنى القسم اثناء محاولته اقتحامه بالقوة فنفى ذلك . فوجه باتهامه بالاشتراك فى تجمهر بقصد اقتحام مبنى قسم شرطة امبابه بالقوة مما ترتب عليه بعض الاتلافات، كما اتهم باحراق سيارة المباحث العامة واتلاف سيارة الشرطة وسيارة المطافى فنفى ذلك .

(٥)

ابراهيم فايق خليل

بائع جرائد

نفى اشتراكه فى المظاهرة فوجه بما جاء بمحضر الضبط من انه قام بالتظاهر والهتاف هتافات عدائيه وقذفه قسم شرطة امبابه بالحجارة وكرات اللهب محاولاً اقتحامه مما تسبب فى اصابة بعض افراد القوة واحراق بعض السيارات ، فنفى ذلك . وجه باتهام التجمهر والتعدى على مبنى حكومى ومحاولة اقتحامه بالقوة مما ادى الى اصابة بعض افراده واحراق اشياء مملوكة للدولة فنفى ذلك .

(٦)

المتهم السادس

فرج عبدالعال على

عامل بمحافضة الجيزة

قرر انه كان متوجها لركوب اتوبيس ١١١ فوجد ان المواصلات معطلة فتوجه الى روض الفرج فوجد مظاهرات هناك وعندما عاد عن طريق كوبرى امبابه وجد مخبرين فى نهاية الكوبرى قاموا بالقبض عليه واحضروه الى القسم وكان ذلك حوالى الساعة العاشرة والنصف صباحا . ووجه بما جاء بمحضر الملازم اول جابر محمود يوسف من انه كان ضمن التجمهر الذى هاجم قسم شرطة امبابه وانه شارك فى احراق سيارات القسم فنفى ذلك ، فوجه اليه اتهام الاشتراك فى تجمهر بقصد اقتحام مبنى امبابه بالقوة باستعمال الاجسام الصلبة والنيران مما ترتب عليه حدوث بعض الاصابات لافراد القوة واحداث تلفيات واحراق سيارات فنفى ذلك .

(٧)

المتهم الثامن

محمد عبدالنعمن على عزام

كهربائى

قرر انه كان فى مكتب السجل المدنى بالقسم لتجديد بطاقته واثاء وقوفه بالمكتب القى على القسم طوب مما ادى الى كسر الزجاج فطلب منه احد العاملين بالخروج من المكتب وعند محاولته الانصراف حوصر بين الطوب والمخبرين فسلم نفسه . ووجه بما جاء بالمحضر المحرر بمعرفة محمد محمد جاب الله من انه تم القبض عليه فى فناء القسم ، فطلب سماع شهادة العاملين بالسجل المدنى واكد انه هو الذى قام بتسليم نفسه للمخبرين ، فوجه بما جاء بمحضر الضبط من انه كان ضمن التجمهرين وانه اشترك فى قذف الطوب والنيران بقصد اقتحام مبنى القسم كما اشترك فى احراق السيارات ، فنفى ذلك .

(٨)

### المتهم التاسع

رضا شمس الدين ابراهيم

طالب

ذكر انه حضر الى امبابه لزيارة اخيه الذى يعمل بمصنع الشوريجى  
فاخبره بوصول خطاب يفيد مرض والده فتوجه للسفر فوجد القطار عطلان  
فتوجه لركوب تاكسى عند التقى واثاء انتظاره حضر امين شرطة وصاحبه الى  
القسم وكان ذلك حوالى الساعة ١٢ ظهرا . ووجه بما اثبتته للملازم أو جابر  
محمود يوسف من انه كان من المتجهمين الذين حاولوا اقتحام مبنى القسم  
مما ترتب عليه اصابة بعض افراده وحوادث تلفيات واحراق سيارات ، فنفى ذلك.

(٩)

### المتهم العاشر

محمد دسوقي محمد محروس

جزمى

قرر انه كان يسير امام مبنى قسم امبابه فى طريقه الى منزله فى  
الساعة الحادية عشر والنصف صباحاً فحضر إليه عسكري شرطة وقبض عليه،  
ووجه بما ورد بمحضر الضبط من انه كان ضمن افراد آخرين كانوا يهاجمون  
القسم فنفى ذلك، وقرر انه ضرب بالحجز، فوجه اليه اتهام بالاشتراك فى  
تجمهر امام قسم امبابه وحاول اقتحامه بالقوة مما ترتب عليه بعض اصابات  
بافراد القوة واحداث تلفيات واحراق سيارات ، فنفى ذلك .

(١٠)

### المتهم الثانى عشر

محمد الشاذلى محمد

عامل نظافة

قرر انه كان فى طريقه الى عمله للتمام حيث انه يعمل عامل نظافة  
حوالى الساعة الحادية عشر صباحاً فقبض عليه واحضروه الى القسم ، وان

الذى قام بضبطه امين شرطة . ووجه بما ورد بمحضر الضبط المحرر بمعرفة الملازم محمد محمد عرابي من انه تم القبض عليه في فناء القسم وانه اشترك في التجمهر بقصد اقتحام مبنى القسم بالقوة مما ترتب عليه اصابة بعض افراد القسم وحدث بعض التلفيات واحراق بعض السيارات فنفى ذلك .

(١١)

### المتهم الثالث عشر

فضل محمد محمد الفضالي

#### بائع متجول

سئل بمعرفة النيابة بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٥ ، فقرر انه تقابل مع مخبري القسم عند كويري نفق امبابه وطلبوا منه مصاحبتهم فذهب معهم الى القسم وكان ذلك يوم السبت السابق على سؤاله الساعة الخامسة مساء بجوار قهوة محمد مسعود . ووجه بتحريات المقدم حسين عرفه من انه قام بالاشتراك في المظاهرات والاستيلاء على بعض متحصلات القطار فنفى ذلك . ثم وجه بما اثبت بالمحضر انه بتفتيش مسكنه ضبعت كمية من مقابض ابواب القطار من النحاس الاصفر وانه اعترف بالاستيلاء عليها من قطار المناشى ، فانكر ذلك وقرر انه رجال البوليس لم يقوموا بتفتيش مسكنه كما انه لم يعترف بشئ . فوجه باتهام الاشتراك والتجمهر والاستيلاء على بعض الممتلكات العامة واخفائها .

(١٢)

### المتهم الرابع عشر

حمدي ابراهيم علي

#### تاجر خراده

نكر انه اثناء مغابرتة منزله قابله التقيب محمود بركات رئيس مباحث القسم وطلب منه الركوب معه وم صاحبه الى قسم شرطة امبابه وكان ذلك يوم الجمعة السابق على سؤاله (سئل يوم ٢٥ يناير ١٩٧٧) . ووجه بما اسفرت عنه تحريات المقدم حسين عرفه من انه اشترك في

المظاهرات الاستيلاء على المتحصلات وأنه بتفتيش مسكنه عشر على متحصلات القطار وقاعدة مرواح القطار وكمية من الكابلات الكهربائية فقل محصلش وكل ده ظلم ، كما نفى انه اعترف بمحضر الضبط ، فوجه باتهام الاشتراك فى التجمهر والتظاهر والاستيلاء على بعض الممتلكات العامة واخفائها .

(١٣)

المتهم الخامس عشر

سيد احمد النجوى

بائع متجول

قرر انه كان متوجها الى يولاى بعربته الكارو وفي شارع البطاروى قابل مخبر بالقسم واخبره انه عاوزه وسأله ايه القطن ده انت سارقه ثم اصطحبوه الى القسم وصاحب احد ضابط القسم الى منزله ولم يجد شيئاً وكان ذلك يوم السبت السابق على سؤاله (سئل يوم ١٩٧٧/١/٢٥) حوالى الساعة الثانية عشر والنصف .

وجه بما اثبته المقدم حسنين عرفه بمحضر تصريحاته من انه قام بالاشتراك فى المظاهرات والاستيلاء على بعض متحصلات القطار ، فرد بقوله انه لم يحدث شئ من ذلك على الاطلاق ، فوجه بما اثبت بمحضر تفتيش منزله من العثور على جوال من القطن وأنه اعترف بالاستيلاء عليه من القطار ، فقال محصلش وأنه مظلوم ولم اسرق شيئاً ، فوجه إليه اتهام الاشتراك فى التجمهر والاستيلاء على بعض الممتلكات العامة للمملكة للدولة .

(١٤)

المتهم السادس عشر

مبجى محمد يونس

بقال

سئل عن ظروف ضبطه واحضاره فقرر انه ذهب الى سوق الخردة فى امبابية واشترى باب خشب باثنين جنيه ولوبعه فى منزله ثم جاء البوليس وفتش المنزل فاخبر الضابط انه اشترى الباب الخشب من سوق الخردة واعطاه لهم

فاحضروه الى القسم وكان ذلك يوم السبت السابق على سؤاله الساعة العاشرة صباحا (سئل يوم ١٩٧٧/١/٢٥) .

ووجه بما دلت عليه تحريات المقدم حسين عرفه برائق مفتش مباحث شمال الجيزة من انه قام بالاشتراك في المظاهرات والاستيلاء على بعض ممتلكات وحدة الاتحاد الاشتراكي بميدان الترولى ، فنفى ذلك فوجه بما اثبت بمحضر الضبط من انه بتفتيش مسكنه عثر على باب خشبي واعترف بالاستيلاء عليه من وحدة الاتحاد الاشتراكي بميدان الترولى ، فنفى ذلك وقرر انه لم يعترف بالسرقه ، فوجه باتهام الاشتراك والتجمهر والاستيلاء على الباب الخشبي لوحدة الاتحاد الاشتراكي بامبابه .

(١٥)

#### المتهم السابع عشر

صبي عتريس جمعه وشهرته مصباح

قران

قرر في التحقيقات انه كان متوجه الى مستشفى الصدر لزيارة زوج اخته انذى طلب ان يذهب الى شقيقته التي تقيم في امبابه لاحضار ملابس ونقود ، وعندما ذهب الى منزل اخته لم يجدها فجلس على مقهى قريب من منزلها لانتظارها ، واثاء جلوسه حضر احد المخبرين وسأله عن بطاقته ثم اصطحبه الى قسم امبابه وان كان ذلك يوم السبت السابق على سؤاله (سئل يوم ١٩٧٧/١/٢٥) .

ووجه بما اثبته المقدم حسنين عرفه برائق من انه قام بالاشتراك في المظاهرات والاستيلاء على بعض متحصلات القطار ، فنفى ذلك ، فوجه بما اسفرت عنه تفتيش منزله من ضبط قواعد مراوح القطار واجزاء من سست القطار ، فنفى ذلك وقرر انه لا يقيم بامبابه وانه يسكن في جزيرة يبران ، فوجه باتهام اشتراكه في التجمهر والاستيلاء على بعض اجزاء سست القطار المملوك للدولة واخفائها .



## الفصل الخامس

### الاطلاع على مضبوطات على عبد الحميد على عبد القادر

#### (المتهم الاول)

بتاريخ ١٩ ، ٢٠ من شهر فبراير سنة ١٩٧٧ قام رئيس النيابة بالمكتب  
الفنى للنائب العام الاستاذ سليمان عبدالمجيد بالاطلاع على مضبوطات المتهم  
على عبد الحميد على عبد القادر على النحو التالى :  
(١) بيان صادر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدى  
مؤرخ ١٩/١/١٩٧٧ .

موجه الى جماهير الشعب المصرى ونصه كالاتى :

فى الوقت الذى كانت الجماهير المصرية تنتظر كما بشرتها الصحافة وبيان  
الحكومة وتصريحات المسؤولين تحقيق خطوات فعالة على طريق تصحيح المسار  
الاقتصادى وتحسين احوال الجماهير الكاسحة فوجئت بقرارات من مجلس  
الوزراء برفع اسعار عدد من السلع الاساسيه الذى يؤدى الى المزيد من  
الارتفاع فى الاسعار عامة والتى تتحمل اعباءها فى النهاية الطبقات الشعبيه ،  
والفريب ان تتم هذه الخطوة نون الرجوع الى مجلس الشعب والتنظيمات  
الجماهيريه .

وكان رد الفعل التلقائى من الجماهير التى تعاني من قسوة ظروف  
المعيشة، هو محاولة التعبير عن رفضها لهذه القرارات عن طريق التوجه الى  
مجلس الشعب لمطالبتها برفض هذه الزيارات التى امتصت اضعاف العالوات  
المقررة للعاملين فى الحكومة والقطاع العام رغم ما وعدت به الحكومة فى بيانها  
بتحقيق توازن بين الاسعار والاجور .

ولقد ادى تدخل قوات الامن المركزى ومحاولاتها وقف حركة الجماهير  
بالقوة الى وقوع صدامات دامية واعمال عنف وتخريب فى بعض المواقع ،

وكالعادة فوجئت الجماهير المصرية ببيان السيد وزير الداخلية يسارع فيه بإلقاء تبعة ما حدث على بعض التيارات السياسية ، كما فوجئت ببعض الصحف بتهم حزيننا بلته وراء عمليات التخريب والمظاهرات وتزور توجيهاتنا لفروع الحزب بالمحافظات .

وربهم التجمع الوطني التقدمي الوحدوى ان يضع بعض الحقائق امام جماهير الشعب .

١- ان موقفنا من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد ، ورفضنا للسياسة التي تمارسها حكومة حزب مصر العربي ، حرصا على مصالح البلاد والجماهير الكائنة أمر مطمئن ومعروف وقد حزننا دائماً من العواقب الوخيمة لهذه السياسة من قبل وطرحنا سياسة بديلة متكاملة .

٢- وفى برنامجنا الانتخابى طالبنا بتوزيع السلع التموينية والضرورية بالبطاقات وتطبيق التسعيرة الجبرية على كل السلع الغذائية والاستهلاكية الاساسية واستمرار نظام دعم السلع الاساسية الشعبية وربط الاجر بالاسعار ووضع سياسة شاملة للأجور والنحو والانتاج والتجارة الداخلية والخارجية والسياسة الضريبية وتثبيت الاسعار والعودة لاسلوب التخطيط الشامل بدلاً من المواجهات الجزئية الموسمية القاصره .

وقد حزننا فى ردتنا على بيان الحكومة من التصريحات غير المسئولة واكدنا ان غالبية الفئات الشعبية تعيش على حد الكفاف أو لونه ، ولكن ثمة فئات طفيلية فى المجتمع تحصل على دخول سريعة وضخمة لا تشقى فى سبيلها وانما تستند فى تحقيقها على الفساد والافساد والاستفادة من ازمات الاقتصاد المصرى التى تعمقها فى احوال كثيرة ، ومن نزعات الاستهلاك غير الصحية التى تظلفها فى المجتمع .

واكدت ان شعبنا لم يرفض فى تاريخه اية تضحية ولكن من حقه ان يقول اذا كان البلد فقيراً فلتختفى مظاهر الترف ، واذا كان اقتصادنا يسمح بهذه المظاهر فلماذا ينكر عليه البعض ان يطالب بالقليل من الضروريات .

وطرح التجمع سياسة اقتصادية بديلة تحمى مصالح الطبقات الشعبية وتقدم خلاصاً حقيقياً من الازمات كلية وتقوم على تصفية النشاط الطفيلى

بصفة كاملة لأنه يمتص عرق الفئات العاملة والمستهلك ويبدد موارد البلاد المالية ، وإعادة النظر في كل القوانين والقرارات التي استخدمت تحت شعار الانفتاح ولم تؤد الى اى زيادة فى الانتاج ، وإعادة النظر فى نمط توزيع الدخل القومى ونقل القوة الشرائية من الفئات المسرفة الى الفئات المحرومة . فبدون ذلك لا تتصور التنمية ويصبح السلام الاجتماعى فى خطر وتضطرب الأوضاع الاقتصادية .

وعندما وقعت احداث الامس ومن واقع الاحساس الكامل بالمسئولية قررت لجنة المتابعة ارسال برقية الى قرومنا فى المحافظات توضح فيها رفضنا لهذه القرارات من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية التى تحمل الجماهير الشعبية عبئاً ثقيلاً وطلبت برقيتنا من مسئولى التجمع بالمحافظات تحديد مطالبنا الوايلة بالاتصال باعضاء مجلس الشعب من كافة الاحزاب والمستقلين للمطالبة برفض هذه السياسة وبصفة خاصة المطالبة بالغاء رفع أسعار السلع الشعبية .

وان حزينا اذ يؤكد على حق الجماهير الشعبية فى التظاهر السلمى تعبيراً عن مطالبها ومشاكلها ، يؤكد ان حماية المنشآت واجب وطنى على كل مواطن ويحضر تجمعنا كافة القوى الوطنية والديمقراطية من ان اعدامها يحاولون تشوية جبهتنا بأن يسندوا اليها اعمال التخريب التى نعلم ان جماهيرنا لايمكن ان ترتكبها ، كما اننا نرفض فى نفس الوقت تصريحات بعض المسئولين وما جاء فى بعض الصحف من القاء الاتهامات جزافاً على القوى والتيارات السياسية الوطنية قبل ظهور الحقائق كاملة بالطرق القانونية والشرعية ، وقد يحسن ان نذكر الجميع بلثه فى مناسبات سائلة القيت جزافاً مثل هذه التهم الى نفس الذين تلقى عليهم الآن ثم ثبت قضائياً ألا علاقة لهم بها .

ان التجمع الوطنى التقدمى الوحى حرموا منه على مصالح الشعب ووحدته الوطنية ليطالب بوقف تنفيذ حملة الاعتقالات التى تتم ضد بعض المواطنين والقيادات السياسية وتطالب بالافراج عنهم كما تطالب بوقف تنفيذ القرارات الاقتصادية الاخيرة حتى تتم مناقشتها فى مجلس الشعب مع الميزانية وإدارة اوسع حوار ممكن حولها فالقضية تمس حياة كل مواطن .

(٧) تقرير سياسى صادر عن تنظيم التجمع الوطنى التقدمى  
الوحدى مؤرخ ١٩٧٦/٦/١٠ .

المؤتمر التأسيسى لحفاظة البقهيية . النقهييه والثورة الوطنيه  
الديمقراطيه . مقدم من عبد الغفار شكر

وقد جاء بهذا التقرير ان الحركة الاجتماعيه قد بلورت عدداً من التيارات  
والقوى السياسيه الوطنيه والتقدميه لكل منها منابعه الفكريه المستقله وان كانت  
تلتقى حول الاهداف العامه للثورة الوطنيه الديمقراطيه والاستجابة لدعوة  
الرئيس انور السادات ويده مرحله جديده من الممارسه الديمقراطيه تقوم على  
تعدد التنظيمات فى اطار الاتحاد الاشتراكى العربى .

وقد افاد كاتب التقرير انه يأخذ هذه الدعوة مأخذ الجد اذ انه قد صدق  
الاتجاه الديمقراطى للرئيس انور السادات ويدين بشده ما يشيعه البعض من  
ان المسأله مجرد مصيده لليساريين ، كما اننا نرفض ما يقوله البعض من ان  
التنظيمات الثلاثه ستقوم بإلغاء نور مرسوم لها .

وينتقل التقرير الى استعراض القوى السياسيه التى يضمها التجمع  
وحدها بقوى اربع اولها ابناء ثورة ٢٢ يوايه الذين تفتح وعيهم على مسيره  
الثورة ونضجوا فكرياً وسياسياً فى اطار مواثيقها وهم يشكلون غالبية التجمع  
وثانيها اصحاب التيار النينى المستين وثالثها من نوى الاتجاه الماركسى ورابعها  
العناصر الديمقراطيه والشخصيات العامه المتطلعه الى المثل الانسانيه .

ويطالب التقرير بإلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات وكفالة حق التنظيم  
المستقل وحق التعبير عن الرأى وحق الاضراب وضمان حرية الانتخابات لمجلس  
الشعب تحت اشراف لجنة محايدة والمطالبة بسياسه اقتصاديه جديده .

(٢) تقرير نادى الفكر الاشتراكى التقدمى ابريل سنة ١٩٧٦ .

يتضمن ما سعى بالبرنامج الوطنى الديمقراطى لهذا النادى .  
وقد بدأ ببيان ان صراع القوى الشعبيه والطبقية الحاكمه يدور حول  
محاور ثلاثه :

١- الموقف من قضايا الديمقراطيه فى المجتمع المصرى .

٢- الموقف من القضية الوطنية والنضال من أجل تحرير الأرض المحتلة .

٣- الصراع الاجتماعى وقضايا رفع مستوى المعيشة للجماهير الشعبية .

فعلى محور الصراع النيمقراطى فإن فرض حقيقة التنظيم الواحد على الجماهير المصرية مع العديد من انتشريات المقيدة للحريات ساعد على تكبيل الحركة الجماهيرية كما ساعد على انتشار الفساد والسلبية فى المجتمع المصرى وظهور طبقة طفيلية اثرت ثراء فاحشا على حساب الشعب وتساعد بشكل واضح على تمرير سياسات استسلام السلطة امام عدونا دون معارضة حقيقية وفعالة .

وعلى محور الصراع فى القضية الوطنية فإن مصالح الطبقة الحاكمة تلتقى ومصالح الامبرياليه الأمريكيه والعالمية والصهيونيه وتنتهى بشكل عملى حالة الحرب مع التفريط فى الاقتصاد الوطنى وانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى واطلاق لوسع الحريات للاقتصاد العالمى .

وعلى محور الصراع الاجتماعى يشهد المجتمع تركيز تراكم الثروة لصالح حفنة محدودة من المستغلين التى تسعى بشراهة لنهب وتبديد الثروة القومية بينما تتردى احوال الجماهير الكائنة وتترايد معدلات الفقر والتجوع .

(٤) بيان نادى الفكر الاشتراكى التقدمى عن الصريات الديمقراطية فى مصر مؤرخ ١٨/١١/١٩٧٦ .

يعيش شعبنا تحت وطأة حكم لكتاتورى فردى يواجه انتفاضات جماهيرنا المقهورة بالمدرعات وقوات الامن المركزى سيئة السمعة ، ويمارس اسلوب الاعتقال والحبس المطلق ضد القيادات الوطنية الديمقراطية كما حدث لهيئات الطلاب والعمال اعوام ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٥ . ان بلادنا محكومة بالاحكام العرفيه منذ ٢٥ سنه وقانون الحراسة الذى يعطى للمدعى الاشتراكى حق التحفظ على الاشخاص لمدة تصل الى خمس سنوات امام محكمة القيم التى تشكل من عناصر غير قضائية . ان الحرية المكفولة فى ظل هذا النظام هى حرية النهب والسلب لاموال الشعب وثرواته . وكيف يستمر حتى الآن قانون التجمهر الذى اصدرته سلطات الاحتلال عام ١٩١٤ والذى يعاقب على مجرد

تجمع خمسة اشخاص أو أكثر ، مجرد التجمع فى حد ذاته حتى ولم ترتكب جريمة يعاقب عليها القانون ويكفى لتطبيق احكام هذا القانون مجرد التنبيه عليهم بالتفرق ! اما عن حق الاضراب فإذا طالب به العمال اصاب الحكام حالة هستيريه انها مؤامرة قصد بها تعطيل الانتاج وتدمير اموال الشعب . من هم الذين يعطلون الانتاج ويمسرون اموال الشعب ؟ هل هم العمال الكادحين المحرومين من اسلحتهم المشروعه للدفاع عن حقوقهم العادلة أم اولئك الذين ينهبون اموال القطاع العام وثروات الشعب ؟ اليس للعمال من حق فى هذه البلد ؟ وأخيراً جاءت المفاجأة السارة بتحويل المنابر الثلاثة الى ثلاثة احزاب مع الاصرار العنيف على حرمان الشعب من تكوين احزابه المعبره عنه . ان هذه الصيغة التى فاجلتنا بها الحكومة لن تخدم سوى الطبقات الرجعية واعوانها وتكرس الوضع غير الديمقراطى الذى يتم من خلاله حرمان الطبقات الشعبيه من حقوقها السياسيه والنقابيه . سوف تلعب هذه الصيغة دوراً سلبياً خطيراً اذ انها تجمصر الاحزاب فى ثلاث فقط وهى الاحزاب التى تدس الافكار والمصالح المتفق عليها فى اطار السلطة ، حزبان للرأسماليه (الديمقراطيه والتقليديه) وحزب ثالث يسير فى ركاب الحكومة ، وبذلك تصبح هذه التنظيمات الثلاثة التى ارتضتها السلطة لا تملك اى منها صفة الحزب فهى لا تستطيع التصرف إلا بما يتفق عليه مع الحكومة وتوافق عليه السلطة الرجعية الحاكمة داخل اللجنة المركزية الموسعة التى تضمها جميعا .

كما ان هذه الاحزاب ليست خطوة على طريق الديمقراطية ، فلا يمكن ان يوجد حزب حقيقى فى ظل هذا النظام ، فكيف يتحقق ذلك وكل الحقوق والحريات الديمقراطية مسلوية ومهددة فى هذا المجتمع ، فكيف يمكن تصور وجود احزاب بدون حق التجمع والاجتماع وكيف تمارس هذه الاحزاب دورها فى ظل الاحكام العرفية التى هى بطبيعتها احكام استثنائية تهدد ابسط حقوق المواطنين ، كما ان هذه الصيغة الملققة تضىفى نوعاً من الشرعية على تسخّل السلطة فى الحركة النقابيه ، اذ سوف يتم فرض الوصاية البيروقراطية على هذه الحركة من خلال قرار السلطة بانضمام النقابات الى الاحزاب الثلاثة فيما

يسمى باللجنة المركزية الموسعة ، اى ان هذه المؤتمرات تستهدف جر الحركة النقابية الى احضان السلطة وتهنيئها بحيث تفقد استقلاليتها نهائياً .  
كما ان السلطة التي اصدرت قراراً بالسماح بوجود هذه الاحزاب الثلاثة تستطيع ان تصدر قراراً بحل هذه الاحزاب اذا خرجت عن قواعد اللعبة وتعنت الاطار المتفق عليه .

ان قبول هذه الصيغة يعنى اخفاء طابع ديمقراطى زائف على نظام غير ديمقراطى بمساعدته فى تطوير المطالب الديمقراطية التى تتبناها الجماهير مقابل تنازلات شكلية فارغة من اى معنى .

اننا باسم نادى الفكر الاشتراكى التقدمى نهيب بكل العناصر الوطنية الثورية ان تعلن باعلى صوتها رفضها القاطع لهذه المؤامرة وان تكف عن المشاركة فى هذه اللعبة التى تتم ضمن مخطط لافقاد بلاننا استقلالها وجرها الى حظيرة التبعية الامبريالية . وان تناضل بكل الطرق من اجل بناء احزابها المستقلة بعيداً عن اطار السلطة .

#### (٥) بيان صادر عن نادى الفكر الناصرى غير مؤرخ .

يهاجم سياسة الانفتاح الاقتصادى التى تعطى الحرية الكاملة لرأس المال الخاص والاجنبى لتخريب الاقتصاد القومى ، كما تشجع عمليات التهريب المشروع كقانون الاستيراد بدون تحويل عملة وتعطى الحق للسماسرة فى ابتزاز اموال الجماهير على شكل عمولات من الصفقات التجارية التى تعقدها الحكومة مع المؤسسات الغربية .

ان المخرج الوحيد من الازمة الاقتصادية يكمن فى التخطيط المركزى الاشتراكى للموارد المحلية والعربية وتشجيع القطاع العام وتدعيمه لا تصفيته كما يحدث الآن .

#### (٦) مهام اساسية نحو برنامج عمل ناصرى .

وقد جاء بهذا البيان ان من مهام الحركة الناصرية كشف مشاركة النظام فى مخطط ممارسات المحور الرجعى الامبريالى المعادى للجماهير العربية وذلك عن طريق فضح الحلول الاستسلامية والانهزامية ورفض اتفاقيتى سيناء الاولى

والثانيه ، وادانة القول بأن ٩٩٪ من اوراق اللعبة في يد الولايات المتحدة الامريكيه ، مع التاكيد على ان ١٠٠٪ من مقومات حسم الصراع في يد الجماهير العربية . وكشف تورط النظام في اعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة العربية طبقاً للمخطط الامريكى . ورفض مؤتمر جنيف وكشف ابعاده التامرية على مصير القضية الفلسطينية والعرييه . والنضال من اجل حشد الجماهير على اساس ان ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة .

ومن تلك المهام ايضاً قضيح اشكال التزييف الديمقراطى ، وحق القوى السياسيه المصريه في اقامة تنظيماتها الشعبية المعبرة عنها وانتزاع كافة الحريات الديمقراطية المتمثلة في حق الاضراب والاعتصام والتظاهر السلمى واسقاط القوانين المعطلة للحريات وتوفير حرية الرأى والقول والاعتقاد والتعبير .

#### (٧) مؤتمر جماهيرى

بيان مصر بخط اليد يشير الى مؤتمر مقترح عقده يوم ١٤ يناير سنة ١٩٧٧ بعيدان نفق امبابه بالقرب من مصنع شوريجى أو امام المصنع ويهدف الى تعميق وعى الجماهير من اجل الدفاع عن الديمقراطيه ومكسباتها واقتراح بتوجيه الدعوة فيه لاعضاء مجلس الشعب من المستقلين وبعض الشخصيات العامة ، ويتم تنظيم المؤتمر بالتنسيق بين لجنة شباب القسم والاستاذ احمد ناصر عضو مجلس الشعب ويتولى فيه إقامة سرادق يتسع لحوالى الفين مواطن .

#### (٨) ورقتان محررتان بخط اليد تتضمنان معارضة السياسات الاقتصادية الجديدة

والتي تجسد ما اسماء الكاتب بالتحالف الطبقي الجديد ، وقد جاء بهما ان مقتضيات الواقع تؤكد ان الفلاحين والعمال والمثقفين الثوريين والجنود لابد ان يتقدموا لاداء دورهم التاريخي في التصدى لتلك الاوضاع الجديدة وذلك بابداع تنظيمها الثورى المعبر عنها وظلته جماعياً وان تخوض معركتها ضد التحالف الرجعى .



## الفصل السادس

### أمر احالة

في قضية الضاية رقم ٨ لسنة ١٩٧٧ كلى الجيزة  
والمقيدة برقم ٢ لسنة ١٩٧٧ امن دولة عليا

ابراهيم مصطفى القليوبى      النائب العام  
بعد الاطلاع على القضية وما تم فيها من تحقيقات  
تتهم :

- |                                    |   |
|------------------------------------|---|
| ١- على عبدالحميد على عبدالقادر     | يلحق بامانه الحكم المحلى                |
| ٢- محمد ابراهيم فرج                | عامل بشركة النصر للغزل والنسيج والتريكو |
| ٣- صلاح محمد حسن                   | فلاح                                    |
| ٤- ضرغام مصطفى السيد               | عامل بمصلحة المجارى                     |
| ٥- ابراهيم فايق خليل سلامه         | بائع جراند                              |
| ٦- فرج عبدالعال على                | عامل بمحافظة الجيزة                     |
| ٧- احمد فرغلى خليل                 | طالب ثانوى                              |
| ٨- محمد عبدالرحمن على عزام         | كهربائى                                 |
| ٩- رضا شمس الدين ابراهيم عبدالقادر | طالب بمعهد السكرتارية                   |
| ١٠- محمد دسوقي محمد محروس          | صانع لحنيه                              |
| ١١- فتحى عبدالعزيز حجاج            | عريشى                                   |
| ١٢- فضيل محمد محمد الفضالى         | عامل نظافة                              |
| ١٤- حمدى ابراهيم على               | بائع متجول                              |
| ١٥- سيد احمد النجوى                | تاجر خرده                               |
| ١٦- صبحى على يونس                  | بائع متجول                              |

- ١٧- صبيحى عتريس جمعه وشهرته مصباح
- ١٨- جابر عبدالمقصود جمعه شافعى
- ١٩- صلاح عبده صالح عبدييه
- ٢٠- عيد فرحات قطب
- ٢١- مصطفى عبدالصديق حسين
- ٢٢- رجب امين احمد محمد
- ٢٣- سعيد احمد ابراهيم حماد
- ٢٤- سمير السيد احمد الكريوسى
- ٢٥- سمير حسن عيد الكريم
- ٢٦- عاطف حسن مشتهرى
- ٢٧- منيد على حسين على ابراهيم
- ٢٨- عاطف السيد كامل
- ٢٩- حسين فتحى اسماعيل
- ٣٠- على سيد على بدر
- ٣١- عبدالمجيد طه عبدالجواد
- ٣٢- محمد عبدالصمد السيد
- ٣٣- ايوا العلا ابوسريع وهيب
- ٣٤- محمد عبدالصادق البكرى
- ٣٥- ايوا العيتن محمد عبد الرسول
- ٣٦- محمد عبدالمقصود عفيقى
- ٣٧- خالد طمس محمود بيسيونى
- ٣٨- احمد عباس حسين
- ٣٩- عبدالوهاب عبدالقنى عبداللطيف
- ٤٠- عبدالرحيم محمود محمد مباشر
- ٤١- محمد قهمى جبر حسن
- ٤٢- محمود ايوا العلا محمود قاسم
- يقال
- قران
- عامل بمحطة بنزين
- عامل بمجلس مدينة الجيزة
- خرائط
- طاه
- سباك
- جندى بالقوات المسلحة
- مهندس معمارى
- رقيب بالقوات المسلحة
- حداد مسلح
- قران
- جندى
- مطبخجى
- طالب ثانوى
- نجار
- لحام كهربائى
- يقال
- عامل بشركة النصر للفلز والنسيج
- جلاخ الومنيوم
- لحام كهربائى
- طالب بكلية الزراعة
- عامل
- طالب بالعهد العالى الفنى
- طالب
- عامل بصننغ تريكو

لأنهم فى يومى ١٨ ، ١٩ من يناير سنة ١٩٧٧ بدائرة اقسام امبابه وببلاق  
الذكور والعجوزة والجيزة محافظة الجيزة .

(١) - المتهمين من الاول حتى السابع عشر :

#### بدائرة قسم امبابه

اشتركوا مع آخرين مجهولين فى تجمهر مؤلف من اكثر من خمسة  
اشخاص من شأنه ان يجعل السلم العلم فى خطر ، وكان الغرض منه التأثير  
على السلطات العامة فى اعمالها وارتكاب جرائم الاعتداء على الاشخاص  
والاموال حالة كونهم حاملين اسلحة نارية ومديا وآلات من شأنها احداث الموت  
اذا استعملت بصفة اسلحة (عصياً وقطعاً من الحديد) .

وقد وقعت حال اشتراكهم فى هذا التجمهر ويقصد تنفيذ الغرض المقصود  
منه مع علمهم به ، الجرائم الآتية :

اولاً : خربوا عمداً مباني واملاكاً عامة مخصصه لمصالح الحكومة والمرافق  
العامة وشركات القطاع العام والجمعيات المعترفه قانوناً ذات نفع عام ، بان  
وضعوا النار عمداً فى عربات القطار رقم ٤١٩ ، ومبنى محطة ومخازن السكك  
الحديدية بامبابه ، وشونة اقطان شركة النصر للغزل والنسيج والتريكو  
(شوريجى سابقاً) ومقر وحدة الاتحاد الاشتراكى العربى بجزيرة امبابه ،  
وسيارة لفرع مباحث امن الدولة بالجيزة ، وهاجموا قنفا بالحجارة مباني الهيئة  
العامة لشئون المطابع الاميريه والمركز النموذجى لتدريب العاملين لرعاية الطفولة  
والاسرة التابع لوزارة الشئون الاجتماعية ، ومدرستى التحرير الادبائيه البنات  
بامبابه ، ومصاييح الاضاءة الكهربائيه بالطريق العام ، وعربات قطار السكة  
الحديد رقم ٨٩ ، وسيارات الشرطة والمطافى والاسعاف والنقل العام ، فخربوا  
تلك المباني والاملاك وكان ذلك بقصد احداث الرعب بين الناس واشاعة الفوضى .  
وقد نجم عن هذه الجريمة موت معلوح احمد عثمان الذى كان موجودا  
باحدى تلك الاماكن المخربة .

**ثانياً:** عرضوا للخطر عمداً سلامة وسائل النقل العامة البرية ، وعطلوا سيرها ، بأن قذفوا بالحجارة سيارة النقل العام رقم ٢٤٨١ ، وعربات القطار رقم ٨٩ ، ووضعوا قطعاً حديدية على قضبان السكك الحديدية فاقفوا القطار رقم ٤١٩ واشعلوا النار في عرباته فعرضوا بذلك تلك الوسائل للخطر وحالوا دون سير القطارات .

**ثالثاً:** تسببوا عمداً في انقطاع المواصلات التليفونية التي أنشأتها الحكومة بأن قاموا بقطع الاسلاك الموصلة لاجهزة التليفونات والخاصة بمحطة السكك الحديدية بامبابه .

**رابعاً:** سرقوا ابوات مستعملة من المواصلات التليفونية وتوصيل التيار الكهربائي مملوكة للمرافق التي أنشأتها الحكومة ، بأن استولوا على الاجهزة التليفونية آنفة الذكر ، وابوات الكهرباء المستخدمة في اضاءة الطرق العامة .

**خامساً:** وهم جماعة نهيبوا بالقوة الاجبارية بضائع وامتعة لوزارة الحربية والهيئة العامة للسكك الحديدية والاتحاد الاشتراكي العربي بأن اقتحموا المباني والاماكن المودعة بها تلك البضائع والامتعة واستولوا عليها منها على الوجه المبين بالتحقيقات .

**سادساً:** استعملوا القوة والعنف مع موظفين عموميين ومكلفين بخدمة عامة لحملهم بغير حق على الامتناع عن اداء عمل من اعمال وظيفتهم ، حالة كون بعضهم حاملا سلاحاً ، بأن اطلقوا اعبرة نارية صوب رجال الشرطة وقذفوه وعمال الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية بالحجارة ، لمنعهم من اداء واجباتهم من حماية المنشآت والاموال العامة والخاصة وفرض التجمهر ، فاحدثوا بالضباط والجنود والعمال المينة اسمائهم بالتحقيقات الاصابات الموصوفة بالتقارير الطبية والاوراق ويلفوا بذلك مقصدهم .

**سابعاً:** قتلوا عمداً العريف السرى كمال جمال عامر بأن اطلقوا عليه عيارا ناريا قاصدين قتله فاحدثوا الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي اودت بحياته .

(ب) المتهمون من الثامن عشر حتى العشرين :

**بذاترة قسم بولاق الدكرور**

اشتركوا مع آخرين مجهولين فى تجمهر مؤلف من اكثر من خمسة اشخاص من شأنه ان يجعل السلم العام فى خطر وكان الغرض منه التأثير على السلطات العامة فى أعمالها وارتكاب جرائم الاعتداء على الاموال ، حالة كونهم حاملين آلات من شأنها احداث الموت اذا استعملت بصفة اسلحة (عصيا).

وقد وقعت ، حال اشتراكهم فى هذا التجمهر ويقصد تنفيذ الغرض المقصود منه مع علمهم به الجرائم الآتية :

اولا: وضعوا النار عمداً فى مبنى ليس مسكونا ولا معداً للسكن بلن اشعلوا النار فى مبنى ملهى الباريزيانا الملوك لكاشف محمد كاشف وآخرين وذلك على النحو الموضح بالتحقيقات .

ثانياً: وهم جماعة ، نهبوا بالقوة الاجبارية امتعة من ملهى الباريزيانا سالفة البيان ، بأن اقتحموا مبنى الملهى واستولوا على الاشياء المبينه الوصف والقيمة بالتحقيقات .

ثالثاً: خربوا عمداً اموالاً ثابتة منقولة لا يمتلكونها ، بأن قذفوا قنفاً بالصجارة مبنى الملهى أنف الذكر واشعلوا النار فيه فخرّبوه ومحتوياته على الوجه المبين وضعاً وقيمة بالتحقيقات .

(ج) المتهمين من الحادى والعشرين حتى الثامن والعشرين :

**بذاترة قسم العجوزة**

اشتركوا مع آخرين مجهولين فى تجمهر مؤلف من اكثر من خمسة اشخاص من شأنه ان يجعل السلم العام فى خطر وكان الغرض منه التأثير على السلطات العامة فى أعمالها ، وارتكاب جرائم الاعتداء على الاموال حالة كونهم حاملين آلات من شأنها احداث الموت اذا استعملت بصفة اسلحة (عصيا واخشاباً) .

وقد وقعت حالة اشتراكهم فى هذا التجمهر ويقصد تنفيذ الغرض المقصود منه مع علمهم به الجرائم الآتية :

**أولاً:** خربوا عمداً املاكاً عامة مخصصة للمرافق العامة ، بأن هاجموا قنفاً بالحجارة وحطموا بالعصى والاختشاب سبعمائة من مركبات التروالى ، فخربوها على الوجه المبين بالتحقيقات ، وكان ذلك فى زمن هياج وفته ويقصد أحداث الرعب بين الناس وأشاعة الفوضى .

**ثانياً:** عرضوا للخطر عمداً سلامة وسائل النقل العامة البرية ، وعطلوا سيرها ، بأن هاجموا مركبات التروالى أنفة البيان رمية بالحجارة ، وتحطيماً بالعصى والاختشاب ، فحالوا بذلك نون سيرها .

**ثالثاً:** ائلفوا عمداً اموالاً منقولة لا يمتلكونها ، بأن قنفوا بالحجارة السيارة رقم ١٢٢١٣ جمرک الاسكندرية المملوكة لعمد على الحاج على فائلفوا اجزاء منها على الوجه المبين وصفاً وقيمة بالتحقيقات .

**(د) المتهمون من التسع والعشرين حتى السابع والثلاثين:**  
**بدائرة قسم العجوزة ايضا**

اشتركوا مع آخرين مجهولين فى تجمهر مؤلف من اكثر من خمسة اشخاص من شأنه ان يجعل السلم العام فى خطر وكان الغرض منه التأثير على السلطات العامة فى اعمالها وارتكاب جرائم الاعتداء على الاشخاص والامن .

وقد وقعت حال اشتراكهم فى هذا التجمهر ويقصد تنفيذ الغرض منه مع علمهم به الجرائم الآتية :

**أولاً:** خربوا عمداً مباني واملاكاً عامة مخصصة لمصالح الحكومة والمرافق العامة بأن هاجموا قنفاً بالحجارة مبنى مكتب بريد امبابه واحدى مركبات التروالى ، فخربوا هذا المبنى وتلك المركبة على الوجه المبين بالتحقيقات وكان ذلك فى زمن هياج وفته ويقصد أحداث الرعب بين الناس وأشاعة الفوضى .

**ثانياً:** عرضوا للخطر عمداً وسيلة من وسائل النقل العامة البرية وعطلوا سيرها بأن هاجموا مركبة التروالى أنفة البيان رمية بالحجارة فحالوا بذلك نون سيرها .

**ثالثاً:** استعملوا القوة والعنف مع موظفين عموميين ومكلفين بخدمة عامة لحملهم بغير حق على الامتناع عن اداء عمل من اعمال وظيفتهم بأن اعتدوا على رجال الشرطة وقوات الامن المركزى وقنصلوهم بالحجارة لمنعهم من اداء واجباتهم فى حماية المنشآت والاموال العامة والخاصة وقض التجمهر .

( هم المتهمون من الثامن حتى الاخير :

#### بدايرة قسم الجيزة

اشتركوا مع آخرين مجهولين فى تجمهر مؤلف من اكثر من خمسة اشخاص من شأنه ان يجعل السلم العام فى خطر ، وكان الغرض منه التأثير على السلطات العامة فى اعمالها وارثكاب جرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال حالة كونهم حاملين الات من شأنها احداث الموت اذا استعملت بصفة اسلحة ( قطعاً من الحديد ) .

وقد وقعت حال اشتركهم فى هذا التجمهر ويقصد تنفيذ الغرض منه مع علمهم به الجرائم الآتية :

اولاً: خربوا عمداً مباني واملاكا عامة مخصصة لمصالح الحكومة والمرافق العامة وشركات القطاع العام والجمعيات المعتمدة قانوناً ذات نفع عام بان وضعوا النار عمداً فى كشك الاستعلامات بمبنى مديرية التموين بالجيزة وكشك هيئة النقل العام بها ومجمع منتقل لشركة الاهرام للمجمعات الاستهلاكية ومركبات التروالى والشرطة وشركة النيل العامة للخرسانه المسلحة المبينة ارقامها بالاوراق ، وهاجموا قنفاً بالحجارة مباني مجمع المصالح الحكومية ومديرية التموين ومركبات الاخيرة وهيئة النقل العام والاسعاف والمصابيح واللافتات والاعلانات الملوكة لمؤسسه التحرير للطبع والنشر ، فخربوا تلك المباني والاملاك على الوجه المبين بالتحقيقات وكان ذلك فى زمن هياج وفتنه ويقصد احداث الرعب بين الناس واشاعة الفوضى .

ثانياً: عرضوا للخطر عمداً سلامة وسائل النقل العامة البرية وعطلوا سيرها بأن اشعلوا النار فى بعض مركبات التروالى وقذفوا بالحجارة بعضها الآخر فحالوا بذلك بون سيرها .

**ثالثاً:** استعملوا القوة والعنف مع موظفين عموميين مكلفين بخدمة عامة لهملهم بغير حق على الامتناع عن اداء عمل من اعمال وظيفتهم ، بأن اعتدوا على رجال الشرطة والامن المركزى قنفاً بالحجارة لمنعهم من اداء واجباتهم فى حماية المنشآت والاموال العامة والخاصة وفض التجمهر ويلغوا بذلك مقصدهم .

### **بناء عليه**

يكون المتهمون قد ارتكبوا الجنايات والجنح المعاقب عليها بمقتضى المواد ١/٩٠ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٣٧ مكرر (أ) ١/٩٠ ، ٢ ، ١٦٤ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١/٢٢٤ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ١/٢٥٥ و ٢١٦ مكرر ثانياً و ١/٣١١ و ٣٦٦ من قانون العقوبات و ١ ، ٢ ، ٣ ، ٢ مكرر من قانون ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٨ .

### **لذلك**

وبعد الاطلاع على القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .  
وعلى القرار الجمهورى رقم ١٣٢٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن اعلان حالة الطوارئ .  
وعلى الامر الجمهورى رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن احالة بعض الجرائم لحاكم امن ليدولة العليا والامر الجمهورى رقم ١٩ لسنة ١٩٦٨ .

### **لهم**

بإحالة الدعوى الى محكمة امن الدولة العليا بدائرة محكمة استئناف القاهرة لمعاقبته المتهمين طبقاً لنصوص مواد الاتهام سالفة الذكر مع استمرار حبس الحبوسين منهم احتياطياً .

**النائب العام**

**ابراهيم مصطفى القليوبى**

**١٩٧٧/٤/٢٠**



## ملاحظات النيابة العامة

عن الجرائم المرتكبة بدائرة قسم الذكور  
الملاحظات العامة

بالنسبة للأموال التي جرى تخريبها وحرقها ونهبها من المتجهرين المعتدين على ملهى الباريزيانا ، ثبت من المعايين التي باشرت كل من النيابة العامة وإدارة الدفاع المدني والحريق بمدينة أمن الجيزة للملهى الباريزيانا أن أسواره وواجهته ومخازنه قد حطمت وأن النيران أتت على خيمة كائنه بالجزء الخلفي منه فضلاً عن منقولات أخرى ، وأوردت تقرير الدفاع المدني والحريق أنها تقدر بحوالى خمسة وعشرين ألف جنيه وأن سبب الحريق قذف لهب مكشوف في أماكن عدة متفرقة مع استعمال المواد البترولية لزيادة وسرعة الاشتعال .

### بلاغات وأقوال ذوي الشأن عن هذه الأموال

١- قرر كاشف فتحى وعبدالفتاح زكى شمس المارسان القضائيان على ملهى الباريزيانا فى تحقيقات النيابة العامة أن الحريق أتى على أجزاء من الملهى وبعض منقولاته ، وأن النهب امتد الى البعض الآخر من المنقولات ، وتبلغ جملة الخسائر وفقاً لتقديرهما نحو مائتين وخمسة عشر ألف وخمسمائة وثمانين جنيهاً .

٢- أبلغ حسن محمد سيد خضر متعهد الفراشة وقرر فى تحقيقات النيابة العامة أنه بصفته وكيلاً عن عطيات عبدالمجيد عبدالمقصود ، يؤجر منذ الخامس من أكتوبر ١٩٧٦ للملهى الباريزيانا خيمة كاملة بمحتوياتها من أخشاب وبساط قيمتها بحسب تقديره أربعة وعشرون ألفاً وثلاثمائة وثلاثين جنيهاً وقد كانت تستخدم فى قاعة الملهى الصيفية حتى حرقها المتجهمون يوم الأربعاء الموافق ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ .

٣- أبلغ عادل خيرى بطرس وقرر فى تحقيقات النيابة العامة أنه كان يحتفظ فى ملهى الباريزيانا ببعض آلات الايقاع والموسيقى التي يملكها وقيمته

وفقا لتقريره الفنان ومائتان واربعون جنيها وانها نهبت حال التجمهر الذى جرى يوم ١٩٧٧/١/١٩ .

٤- ابلغ محمد حسن الطالب بمعهد السينما وقرر فى تحقیقات النيابة العامة انه يؤجر منذ الثالث عشر من نوفمبر عام ١٩٦٦ للملهى الباريزيانا جهاز صوت موسيقى قيمته على ما يقدره الف وثمانمائة وسبعون جنيها وانه كان يجرى استعماله بالملهى الى ان نهبه المتجهرون فى التاريخ انف الذكر .

٥- ابلغ محمد عبد الحميد حمدي رئيس فرقة المشى على السلك العالى وقرر فى تحقیقات النيابة العامة ان معدات فرقته قد حرق حالى التجمهر بملهى الباريزيانا وقدر قيمتها بالف وخمسمائة جنيه .

#### رد بعض الاموال المنهوبة لاصحابها

اثبت العقيد فاروق هلال مفتش المباحث بمديرية امن الجيزة بمحضريه المؤرخين ٢٠، ١٩٧٧/١/٢١ انه اثر حادثان النهب والتخريب التى اصابت ملاهى شارع الهرم ، انتشرت قوات الامن فى المناطق المتاخمة والتى وردت معلومات عن اخفاء بعض المنقولات المنهويه بها ، وبادرت تلك القوات الى توعيه المواطنين بالتخلى عما عساه ان يكون لديهم من المنقولات المشار اليها ، محذرة من عاقبة الاحتفاظ بها ومستعينة ببعض الاهالى من نوى الثقة بيهم ، وقد افلح هذا الاسلوب اذ تخلى بعض الافراد عما فى حوزته من المنقولات المنهويه والتى القى بها فى الشوارع والطرق فقامت القوات بجمعها وعرضها على اصحابها . ومن بين اولئك الذين استردوا بعضاً من المنقولات التى نهبت حسين محمد لبيب مدير ملهى الباريزيانا وحسن محمد سيلخضر متعهد الفراشة .

#### الملاحظات الخاصة :

تم ضبط المتهمين الثامن عشر والتاسع عشر والعشرون مساء يوم ١٩ يناير ١٩٧٧ داخل ملهى الباريزيانا بشارع الهرم بين افراد التجمهر الذين وضعوا النار عمداً فيه ونهبوا بالقوة الاجبارية منقولاته وكانوا ثلاثتهم يحملون انذاك منقولات استولوا عليها حال التجمهر من الملهى .

عن الجرائم المرتكبة بدائرة قسم العجوزة:

والمسندة الى المتهمين من الحادي والعشرين حتى السابع والثلاثين

أ - بالنسبة للمتهمين من الحادي والعشرين حتى الثامن والعشرين :

قرر محمد علي الحاج علي في تحقيقات النيابة العامة انه حوالى السابع من مساء يوم الثلاثاء ١٨ يناير ١٩٧٧ شاهد تجمهراً هائل العدد مضى افراده بشارع النيل بالعجوزة فى الاتجاه الى كوبرى الزمالك واخذوا يرددون هتافات تندد بالمسؤولين فى البلاد ويرمون بالحجارة ما يصانفهم من الاملاك والمبانى ، واذا كان بسيارته فى ذلك الوقت فقد خشى من غائلة العدوان فآثر ان ينصرف تاركاً سيارته فى الطريق العام واذا عاد اليها بعد حين تبين ان اجزاء منها قد حطمت حال التجمهر .

ب- بالنسبة للمتهمين من التاسع والعشرين حتى السابع والثلاثين :

١- قرر فؤاد فهمى عبدالغفار مراس فى تحقيقات النيابة العامة انه حوالى العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق ١٩ يناير ١٩٧٧ اثناء وجوده بمكتب بريد امبابه الذى يعمل رئيساً له فوجئ بالتجمهرين يقذفون بالحجارة قنات الامن المركزى التى تقف الى جوار مبنى المكتب فحطموا بعضاً من الواجهة الزجاجية ، ومن ثم باهر الى اغلاق المكتب ، واذا عاد اليه فى اليوم الثانى تبين أن سائر الواجه الزجاجية تهشمت ، وقد ايده السيد سلام عزام المفتش بمراقبة بريد الجيزة فى شأن ما وقع لمكتب البريد المنوه عنه حال التجمهر الذى جرى فى التاريخ سالف البيان .

٢- تبين من معاينة الشرطه لمبنى مكتب بريد امبابه الكائن بميدان الكيت كات تحطيم مائة وثلاثة عشر لوحاً من زجاجه .

الجزء المم المرتكبه فى قسم الجيزة .

والمسندة الى المتهمين من الثامن والثلاثين الى الاخير  
الملاحظات العامة :

عن مجريات التجمهر الذى شارك المتهمين فيه

١- قرر اللواء احمد محمد مختار نائب مدير امن الجيزة فى تحقيقات  
النياه العامة انه فى حوالى العاشرة من صباح يوم الاربعاء ١٩ يناير ١٩٧٧  
تلقى بلاغا بان تجمهراً قدم افراده من ميدان محطة الجيزة فى الاتجاه الى  
ميدان الجيزة وهاجموا فصيلتين من قسم قوات الامن واحرقوا سيارتين  
للشرطة احدهما كانت معدة لنقل القوات وثانيتها كان يجرى اصلاحها باحدى  
المحلات قرب الميدان ومن ثم تحرك تشكيلا من جنود الامن المركزى صوب  
ميدان الجيزة ولحق هو بهما سيرا على الاقدام فبلغ الميدان فى حوالى الحادية  
عشر إلا ثلث صباحاً ووجد ان القوات سيطرت عليه واخذته من المتجمهرين بيد  
ان هؤلاء اخذوا ينتشرون فى الشوارع الجانبية ويقنفون القوات بالحجارة مما  
اضطرت القوات معه الى اطلاق القنابل مسيلات الدموع توسلاً الى تفريقهم  
وفى تلك الاثناء انتقل جمع من المتجمهرين الى مبنى مخيرية تموين الجيزة  
القريب من الميدان فحطم واحرق بعض السيارات التى كانت بفنائه ولم تفلح  
القوات فى التصدى لهم لكثرتهم وموالاتهم قذف الحجارة ، كما وضعوا النار  
فى عدد من مركبات النقل العام المتوقفة فى الطريق ما بين الجيزة والمحطة حيث  
يقع به مجمع المصالح الحكوميه مما ادى الى توقف حركة وسائل النقل العامة  
طوال اليوم . وفى حوالى الواحدة والنصف مساء وصلت قوة من رجال الجيش  
وبدأت فى اطلاق الاعيرة النارية فى الهواد للارهاب فى حين استمر المتجمهرون  
فى قذف الحجارة مبتغين تخريب المنشآت والاملاك وحاولوا اشعال النيران فى  
محطة قريبة للوقود واقتحام احد البنوك بالميدان وحال تدخل القوات المسلحة  
دون ذلك ، وفى اعقاب هذا علم ان بعض هؤلاء المتجمهرين هاجم مجمع  
المصالح الحكوميه بشارع صلاح سالم فبعث بقوة من الامن المركزى اقلحت فى  
مطاردتهم والقبض على بعضهم .

٢- قرر المقدم السيد محمود همت رئيس قسم الاحداث فى تحقيقات النيابة العامة انه فى حوالى الثانيه اربع من مساء يوم الاربعاء ١٩ يناير ١٩٧٧ عقب الاعلان عن القرارات الاقتصادية كان معيناً وقوة من رجال الشرطة بالمنطقة الجنوبيه من محافظة الجيزة لضبط حالة الامن فشاهد جموعاً متجمهرة من الاهالى قوامها يزيد على الاربعمائه وقد قام لفيف من افرادها بحرق اربع مركبات التروالى ومجمعاً استهلاكياً متنقلاً وكشكاً لهيئة النقل العام بمحطة ميدان الجيزة وسيارتين للشرطة وقنفوا بالحجارة عدداً من مركبات التروالى ، واذ تصدت لهم قوات الامن المركزى قاوموها رمياً بالحجارة ثم تقهقروا والقوا الحجارة على المبنى مجمع المصالح الحكوميه فخربوا بذلك زجاج واجهاته ونوافذه وابوابه .

#### عن المنشآت والاموال التى جري تخريبها حال التجمهر .

تبين من معاينات النيابة العامة والشرطة وتقارير الجهات الاداريه وبلغات نوى الشان ما يلى :

#### بالنسبة للمنشآت :

١- تحطيم زجاج مدخل وجميع نوافذ الطابق الخامس من طوابق مجمع المصالح الحكومية الكائن بشارع صلاح سالم بالجيزة .  
هذا وقد قرر المقدم السيد محمود همت رئيس الاحداث بمديرية امن الجيزة واللواء احمد مختار محمد نائب مديرية امن الجيزة ان افراد التجمهر هم الذين اوقعوا هذا التخريب بالمجتمع .

٢- تحطيم لافته وزجاج مدخل وبعض نوافذ مبنى مديرية التموين الكائن بشارع الامرام بالجيزة واثار احتراق بكشك الاستعلامات .  
وقد عزا المقدم ماهر احمد سالم رئيس قسم مباحث التموين الجيزة هذا التخريب الى افراد التجمهر أنف الذكر .

#### بالنسبة للمركبات :

١- احتراق مركبات التروالى ارقام ٥ ، ١٠ ، ٢٣ ، ٨٦ احتراقاً تاماً من الداخل والخارج بحيث لم تعد صالحة للاستعمال .

٢- احتراق سيارتى الشرطة رقمى ٣٢١٨ ، ٢٤٢٨ وقد شهود كسر طوله حوالى خمسة عشر سنتيمتر فى منتصف الجزء العلوى من مستودع وقود السيارة الاولى مما يحدث من آله حادة :

وقد قرر عبد الحميد عبدالغنى منصور صاحب المحل الذى كان يجرى اصلاح السيارة الاولى رقم ٣٢١٨ شرطه انه فى حوالى الساعة الحادية عشر والنصف من صباح يوم ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ قام المتجهرون بالقاء الحجارة على السيارة ووضع النار فيها فاحرقوها تماماً .

هذا وقد قرر الجندى عثمان حسن محمد خير قائد السيارة الثانية رقم ٢٤٣٧ شرطه انه فى حوالى العاشرة صباحا حال قيادته لها مقله جنود طرق الامن فوجئ بالمتجهرين بميدان الجيزة يهاجمون السيارة بعد ان هبط الجنود منها ثم قلبوها على جانبها فقفزها بعضهم بالحجارة واوقد بعضهم الآخر النار فيها فاحترقت باكملها .

وشهد المقدم السيد محمود همت واللواء احمد مختار محمود ان المتجهرين هم الذين احرقوا السيارتين انفتى الذكر .

٣- احتراق المجمع الاستهلاكى رقم ٣٣ الملوك لشركة الاهرام للمجمعات الاستهلاكية احتراقاً تاماً لفقده صلاحيته للاستعمال .

وقد قرر فهمى ابراهيم احمد محمود العامل بهذا المجمع انه فى حوالى الساعة الثانية عشر من ظهيرة يوم ١٩ يناير ١٩٧٧ هاجم المتجهرون المجمع وكسروا بابه عنوه ثم وضعوا النار فيه فالت على محتوياته من السلع التموينية . وشهد المقدم السيد محمود همت ان افراد التجمهر هم الذين اشعلوا النار فى هذا المجمع .

وأفادت شركة الامرام للمجمعات الاستهلاكية بكتابتها المؤرخ ١٩٧٧/٢/٨ ان قيمة الخسائر الناتجة عن حرق هذا المجمع تقدر بمبلغ ثلاثة الاف ومائتين وستة جنيه .

٤- احتراق السيارة رقم ٨٦ محافظة الجيزة التابعة لقسم مباحث التموين وتحطيم زجاج السيارتين رقمى ٢٢٠٨٢ ، ٢٤٨٥٨ حكومة التابعة لمديرية تموين الجيزة، وقد كانت السيارات الثلاث بفناء مبنى المديرية .

وقد قرر المقدم ماهر احمد سالم رئيس قسم مباحث تموين الجيزة انه فى ظهرهيرة يوم ١٩ يناير ١٩٧٧ اقتحم المتجمعون مبنى مديرية تموين الجيزة واشعلوا النيران فى السيارة الاولى رقم ٨٦ محافظة الجيزة وحطموا زجاج السيارتين الاخرتين قنفا بالحجارة .

وقرر اللواء احمد مختار محمد نائب مدير امن الجيزة ان جمعاً من المتجمعين انتقل الى مبنى مديرية التموين القريب من ميدان الجيزة حيث احرق وحطم بعض السيارات التى كانت بفنائك ولم تقطع القوات آنذاك فى التصدى لهم لكثرة اعدادهم وموالاتهم القاء الحجارة وذلك على النسق السالف ايراده بملاحظات النيابة عن مجريات التجمع .

٥- تحطيم عدد من المصابيح المضئة واللافتات والاعلانات الخشبية والمواسير الكائنة بميدان لجيزة والملوكة لمؤسسة دار التحرير والنشر .  
وافادت المؤسسة بكتابها المؤرخ ١٩/٢/١٩٧٧ ان الخسائر السابقة بمبلغ الفين وثمانمائة من الجنيهات .

٦- احتراق السيارة رقم ٤٩٦٥ نقل القاهرة المملوكة لشركة النيل العامة للخرسانه المصلحة .

وقد قرر شحاته ابراهيم جرجس قائد السيارة انه كان يقوم بقيادتها يوم الاربعاء ١٩ يناير ١٩٧٧ ثم تعطلت فتركها فى جانب شارع الاهرام بالقرب من مستشفى الزمد بالجيزة وانصرف كى يبلغ الشركة عنها واذ عاد اليها فى حوالى الساعة الحادية صباحاً وجد ان المتجمعين لوقدوا النار فيها فاحرقوها بأكملها .

٧- تحطيم الزجاج الجانبى للسيارة رقم ٤٧ المملوكة لمرافق الاسعاف بالجيزة .

وقد قرر شعبان عباس ابراهيم الفيومى السائق بهذا المرفق فى تحقيقات

النيابة العامة ان المتجمهرين هاجموا السيارة وخربوها على هذا النحو في حوالي الساعة العاشرة والنصف صباح يوم ١٩ من يناير ١٩٧٧ حال عودتها من مستشفى ام المصريين .

#### الملاحظات الخاصة

##### بالنسبة للمتهم الأخير محمود ابو العلا محمود قاسم

١- قرر رمضان يونس محمد صاحب المصنع الذى يعمل به المتهم الاخير فى تحقيقات النيابة العامة انه فى صباح يوم الاربعاء ١٩ يناير ١٩٧٧ طلب الى عمال مصنعه ومن بينهم المتهم المذكور والحدث محمد عبدالله شحاته الا يغادروا المصنع لوجود تجمع خارجة وان ينصرفوا الى عملهم ، ثم تركهم وعاد اليهم بعد فترة فعلم ان المتهم والحدث السالفين خرجا من المصنع رغم تحذيره السابق وان ثانيهما اصيب حال التجمع وقد انهى إليه جمال خليفه زناى انه ابصر المتهم والحدث أنفى الذكر بين المتجمهرين الى جوار السيارة التى جرى حرقها فقام بدوره بإبلاغ ذلك للشرطة .

٢- ثبت من تقرير اللجنة المشكلة برياسة العقيد مجدى رياض جرجس رئيس قسم المركبات بمديرية امن الجيزة ان سيارة الشرطة رقم ٣٤٢٧ من طراز لورى نصر احترقت تماماً حال التجمع بميدان الجيزة بحيث لم يعد يجدى الاصلاح فيها .

تحريراً فى ٥ ابريل سنة ١٩٧٧

رئيس ووكلاء النيابة العامة

سليمان عبدالمجيد

رئيس النيابة بمكتب النائب العام

محمد توفيق محمد جلال الدين طه نجيب يونس

وكلاء النيابة بمكتب النائب العام

النائب العام ١٩٧٧/٤/٥

ابراهيم مصطفى القليوبى



## **الباب الثالث**

**قضية حزب العمال الشيوعى المصرى**

**(المطرية)**



## الفصل الاول

### محضر تحريات مباحث قسم المطرية ومذكرتها

#### وبلاغ مباحث امن الدولة

فى الساعة الثامنة من صباح يوم ١٩٧٧/٧/٩ أثبت الرائد علاء الدين مقلد معاون مباحث قسم المطرية بمحضر تحرياته أنه وردت له معلومات من احد مصادرہ السريه تفيد ان هناك بعض الاشخاص يقطنون باحد الشقق المفروشه بالعقار رقم ٦ شارع ابراهيم عبد الرانق المتفرع من شارع عين شمس تبغ القسم وأنه ظهرت عليهم علامات الارتباك فى تصرفاتهم داخل الشقة المقيمين بها ، وأنه عقب تلقيه هذه المعلومات انتقل على الفور لضيق الوقت وخشية هروب المنكوبين ، الى المكان المذكور وقد تبين ان الشقة المذكورة بالنور الاول فطرق الباب ففتح له احد الاشخاص الذين تبين انه يدعى عيد سيد عبد المغيث ، كما اثبت محرر المحضر انه شاهد صفيحه زباله بها كميات كبيرة من الاوراق يقوم بحرقها ويجوارها كميات اخرى احضرها للتخلص منها بحرقها ، وأنه عرفه بشخصه وقام بضبط بعض الاوراق قبل ان يتمكن من حرقها ، وأنه تبين ان الموجودين بالشقة بالاضافة الى الاول هم : مديحه خليل ابراهيم وتحمل بكالوريوس صيدله ولا تعمل ، وبشير محمد انريس ومعه بلوم صناعة ، واحسان محمد حسين بكالوريوس تجارة ، وافاد الاول انه خريج كلية الصيدلة ويعمل مدرس خصوصى واذاف محرر المحضر انه تم ضبط بعض الاوراق من بينها منشور توجيه أمنى عاجل يتضمن بعض النقاط منها وقف الاجتماعات الحزبيه وخطورة السير فى الشوارع ليلاً وخطورة الاجتماعات فى الكازينوهات وعدم التجمع فى الطرقات وعدم الانتظار اكثر من عشر دقائق والوقوف المؤقت لجهاز الاتصال واخلاء الشقق المفروشه فوراً ونقل الاوراق الموجودة بها وأحرقها

فى حالات الخطر والتصرف بطريقة طبيعىة لا تثير اية شكوك . واثبت محرر المحضر التحفظ على الشقة ووضع اكتمه حول المنزل لضبط من يتردد على هذه الشقة ويمواجه هؤلاء الاشخاص بهذه الشقة التزاموا الصمت .

كما قام محرر المحضر بتحرير مذكرة اثبت فيها موجزاً لما اثبتته فى محضره واذاف انه انتقل على وجه السرعة الى الشقة المذكورة حيث اشتبه ان يكون سكان الشقة من جماعات التكفير والهجرة .

كما اوضح ان المقيمين بالشقة هم :

١- عيد سيد عبد المغيث مدرس خصوصى .

٢- مديحة خليل ابراهيم زوجة الاول .

٣- بشير محمد ادريس .

٤- احسان محمد حسين .

وقد قرروا انهم استأجروا هذه الشقة مفروشه من حوالى ثلاثة شهور بإيجار شهرى قدره عشرون جنيهاً كما اورد انه ضبط بطاقة عائليه باسم عيد سيد عبد المغيث مشرف فنى كهرباء ويمجلس مدينة ديروط ومنزوع منها الثلاث ورقات الاولى الخاصه بالزوجات ، كما عثر على بطاقه اخرى باسم بشير محمد احمد ادريس ويعمل بالسكة الحديد ويوجد كشط وتغيير فى هذه الخانة كما ورد ببند الزوجة اسم احسان ابراهيم حسين ، ووجد ايضاً بطاقة شخصية باسم مديحه عبد العزيز الملوانى صيدليه مستشفى قطور المركزى ، كذلك عثر على بطاقة بنون صورة باسم احمد محمد السعيد حسن .

وقد اثبت فى هذه المذكره العثور على اربع ورققات عنوانها توجيه امنى عاجل ويتلخص فى عدة نقاط التى تدعو الرفاق الى الانضباط الحديدى الصارم لما تتخذه اللجنة المركزية من قرارات بهدف حماية العمل ومعالجة الاوضاع التى سوف تترتب على هذه الخطة الجديدة التى اعلنت عنها أجهزة الامن واعلان حالة الطوارئ حتى حلونها القصى وتقادى الضربات العشوائيه والرقابة المكثفة ، ومن اجل حماية برنامج العمل قررت اللجنة المركزية الآتى :

- ١- الوقف المؤقت والكامل للاجتماعات الحزبية .
- ٢- الحظر الفعلى للسير فى الشارع قبل الساعة السابعة صباحاً وبعد الثانية عشر مساء .
- ٣- الحظر الفعلى للاجتماعات فى الكازينوهات .
- ٤- الحظر الفعلى لتواجد اكثر من ثلاثة زملاء معاً فى الشارع .
- ٥- عدم الانتظار فى المواعيد لأكثر من عشر دقائق مهما تكن الاسباب .
- ٦- الوقف المؤقت لعمل جهاز الاتصال حيث يعتمد فى عمله على حركة كثيفة للاوراق المحمولة فى حقائب وعلى التواجد المؤقت فى المقار قبل التوزيع .
- ٧- اخلاء بعض ما تبقى من الشقق السرية المفروشه على وجه السرعة وبدون إثارة الشكوك .
- ٨- نقل الاوراق فوراً من الشقة المفروشه الى الاماكن التى تحديدها الخطة المركزية .
- ٩- يتم اخلاء الشقة المفروشه من الاوراق قبل اخطار مالكيها بتركها .
- ١٠- فى حالة وجود أى شكوك من قبل المالك أو الجيران يتم النقل دون اخطارهم وعلى اسرع وقت وفى هذه الحالة ايضاً (حالة الخطر) يتحتم حرق كل الاوراق .
- ١١- يراعى التصرف بطريقه طبيعيه لا تثير شكوك فى حالة التخطى عن الشقة قبل اخلائها .
- ١٢- فى الحالات التى تثار فيها الشكوك يهدد بخطر مباشر سريع لا يجب اخلاء الشقة بدون اخطار اصحابها لان اوصاف المستأجر ومن يتربصون عليه سوف تكون فى يدى الشرطة السياسيه فى مثال هذه الحالات .
- ١٣- يلتزم الزملاء التزاماً كاملاً بالاقامة فى المكان المؤقت الذى سوف ينتقلون إليه .
- ١٤- يلتزم الزملاء الوافدين على اماكن غير اماكنهم الاصلية بعدم الخروج منها إلا بأذن من المسئول المركزى .

- ١٥- يجب ان يراعى الزملاء الوافدين على اماكن جديدة بضرورة الا يشعر الجيران ان هناك وافدين جدد على المكان .
- ١٦- مسئول المكان هو المسئول مسئولية كاملة عن مراعاة هذه القواعد مهما كانت مستويات الوافدين عليه .
- ١٩- مسئولى الامن أو المسئولين التنظيميين فى اللجان القيادية المختلفة هم المسئولين عن تحديد المخاطر الامنية ومتابعتها .
- ٢٠- لا يجب على الاعضاء تغيير اماكن اقامتهم العلنية .
- كما قام محرر المذكرة بإثبات مضمون الاوراق التى عثر عليها فى الشقة وهى عبارة عن مجموعة مقالات والعديد من الكتب منها مقال عن التنظيم السياسى والسلطة ، وأخرى عن تنظيم الاحزاب السياسيه ، ومقال حول الاندماج بين الحركتين الشيوعيه والجهاديه ، والانتفاضة الشعبيه الضخمه فى ١٨ ، ١٩ يناير وتقرير عن اوضاع كلية الهندسه ، وكتاب من اجل وحدة وطنيه حقيقية وفى سبيل انتصارها على العدو . مناقشة نقديه لخطب الرئيس السادات بقلم محمد عباس فهمى ١٩٧٦ ، واللجنة المركزيه للحزب الشيوعى المصرى . واختتم محرر المذكرة مذكرته بأنه قام باصطحاب من وجددهم فى الشقة بعد ان وضع اكمته من الشرطه السريه حول الشقة المذكوره لضبط من قد يتردد عليها كما تم التحفظ على الشقة .
- وقد قام مساعد وزير الداخليه لمباحث امن الدولة فى نفس اليوم بتقديم بلاغه الى رئيس نيابة امن الدولة العليا الذى ورد به بتاريخ ٩ الجارى تبليغ لقسم شرطة المطرية من بعض الاهالى ان بعض الاشخاص يقطنون الشقة المفروشة بالعقار رقم ١٦ شارع ابراهيم عبد الرازق المتفرع من شارع عين شمس ويشكون انهم من عناصر جماعة التكفير والهجرة فانتقل معاون مباحث القسم للتثبت من شخصياتهم فى اطار الجهود المبذولة بشأن تعقب افراد هذه الجماعة وخاصة بعد صدور الامر العسكرى الخاص بالاختطار عن الشقق المفروشه ،

وتقابل مع شاغليها وكانوا في حالة ارتباك ملحوظ ، وقدموا انفسهم باسماء :

- ١- عيد سيد عبد المغيث ٢- احسان محمد حسين ٣- بشير محمد ابريس
- ٤- مديحة خليل ابراهيم وقد تبين كذب ادعاء المذكورين بالنسبة لاسمائهم وتبين انهم على التوالي :

(١) جمال عبد الفتاح عبد الدايم طالب بكلية الصيدلة جامعة الاسكندرية وهو من عناصر حزب العمال الشيوعي المصري ومتهم في القضية رقم ٥٠١ جنایات الرمل لسنة ١٩٧٣ وتهمة تكوين تنظيم شيوعي .

(٢) سعيد عبد المنعم ناطوره عاطل من عناصر حزب العمال الشيوعي المصري ومتهم في القضية رقم ٥٠١ جنایات الرمل لسنة ١٩٧٣ وتهمة تكوين تنظيم شيوعي .

(٣) رحمه محمد رفعت طالبة بكلية البنات الإسلاميه من قيادات حزب العمال الشيوعي المصري وهاريه من قرار ضبطها على ذمة القضية رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٧ جنایات امن دولة وشملها قرار الاتهام في القضية المذكوره .

(٤) مديحه عبد العزيز اللوانى خريجة كلية الصيدلة جامعة الاسكندرية وسبق ضبطها على ذمة قضايا شيوعيه وهى من عناصر حزب العمال الشيوعي المصري وشقيقة الماركسى عبد الحكيم اللوانى من قيادات حزب العمال الشيوعي المصري ومحبوس على ذمة القضية رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٧ جنایات امن دولة عليا .

وقد قرروا جميعاً أنهم قد استلجروا الشقة مفروشه من حوالى ثلاث اشهر وازضاف محرر البلاغ انه بتفتيش الشقة عثر على بطاقة عائلته مزورة تحمل صورة جمال عبد الفتاح عبد الدايم وتحمل رقم ٤٦٣٤ صابرة من سجل مدنى ديروط باسم عيد سيد عبد المغيث ، كما عثر على بطاقه اخرى مزورة تحمل صورة سعيد عبد المنعم ناطوره تحمل رقم ٤٦٤٢ صابرة من سجل مدنى عابدين باسم بشير محمد احمد ابريس ، ويطاقه شخصية متزوج صورة صاحبها وهى باسم احمد محمد السعيد حسن صابرة من سجل مدنى كرموز

وتحمل رقم ٢٤٩٠٨ ، ويطاقه شخصية خاصة بمديحه اللوانى وكذلك كارنيه خاص بالذكورة يفيد أنها صيليه ، كما عثر على العديد من التحليلات والوثائق الخاصة بحزب العمال الشيوعى المصرى محررة بخط اليد ، وقد قام محرر البلاغ بتعديدها فيما يلى :

- ١- توجيه امنى عاجل .
- ٢- الجمهورية الديمقراطية .
- ٣- حول الاندماج بين المركتين الشيوعية والجماهيريه .
- ٤- حول قانون تنظيم الاحزاب السياسيه .
- ٥- سيقطع شعبنا يد الاستبداد التى تتطاول .
- ٦- موقف البرجوازية المصريه من نضال الطبقات الشعبيه فى افريقيا .
- ٧- طبقية وراء الاسوار قراة فى لائحة السجون المصريه .
- ٨- فلنناضل من اجل اسقاط حكم السادات الضائن ، فلنناضل من اجل مواجهة الغلاء الفاحش .
- ٩- كيف نادى الشعب باسقاط حكم السادات .
- ١٠- النقطة التى اثبرت فى الاجتماع ولم تحسم .
- ١١- تقرير آخر عن اوضاع كلية الهندسه .
- ١٢- مسألة انتصار الاشتراكية فى بلد واحد .
- ١٣- عن عمال الشحن والتفريغ .
- ١٤- الدروس المستفادة من حركة عمال الشحن .
- ١٥- قانون الاحزاب قانون مصابرة حق الجماهير فى التنظيم المستقل .
- ١٦- حول الاحداث العماليه الأخيرة فى الاسكندرية .
- ١٧- مع كل الرفاق أو مع القرار .
- ١٨- المقدمات والانتفاضه .
- ١٩- انتفاضة ١٨ يناير الشعبيه .
- ٢٠- توجيه جماهيرى بشأن الحركة الطلابيه فى فترة الصيف .



- ٢١- الزملاء الاعزاء اعضاء لجنة يميترف .
- ٢٢- الزملاء الاعزاء فى المنظمات .
- ٢٣- عناوين بعض الكتب الماركسيه .
- ٢٤- الجريدة فى علاقتها بالامن الهجوى .
- ٢٥- مزيد من الدروس الشعبيه لسلطة القمع .
- ٢٦- حول شعار الجمهوريه الديمقراطيه .
- ٢٧- حول اوضاع الزميله نجلاء .
- ٢٨- لن يكون هذا دور مصر .
- ٢٩- عن الاحداث - يرسل الى جريدة الانتفاض .
- ٣٠- كشكول به بعض الدراسات التنظيميه .
- ٣١- حول ازمة المسكن .
- ٣٢- عمال المحروسه بين شقى الرضى القطاع الخاص والانفتاح الاقتصادى .
- ٣٣- ازمة الاقتصاد المصرى وسلطة الخيانه .
- ٣٤- رساله سريعه الى نادى الفكر الاشتراكى التقدمى ، ماذا بعد جاسه الاستماع .
- ٣٥- هيكل لدراسة حول مقتل الدكتور النهي .
- ٣٦- موقف الاشتراكيه الديمقراطيه من حركة الفلاحين .
- ٣٧- خطاب معنون العزيز جوركى بتوقيع ناجى .
- ٣٨- خطاب معنون عزيزى .
- ٣٩- عدد ١٦ تحليلاً سياسياً بلون عنوان .
- ٤٠- رساله الى رفيق حول مهامنا التنظيميه .
- ٤١- العدد الثامن نشره الانتفاض بعنوان ( الكارثة الوطنيه فى لحظتها الراهنة) .
- ٤٢- التنظيم السياسى والسلطة .

- ٤٣- اربعة نسخ من العدد ١٩ من نشرة الانتفاض .
- ٤٤- نسخه من العدد الثانى من مجله شيوعى مصرى .
- ٤٥- دراسة بعنوان دكتاتورية البروليتاريا والطبقات الاجتماعية وايدولوجية البروليتاريا .
- ٤٦- النص الكامل لحديث الرفيق نايف حواتمه .
- ٤٧- كتاب بعنوان موقف القائلين بسلطة البرجوازية الصغيرة بقلم شيوعى مصرى .
- ٤٨- وثيقه محررة على الالة الكاتيه ومطبوعه بالرونيو معنونه ( حول شعار حرب التحرير الشعبية) .
- ٤٩- مجلة صادرة عن جمعيه رواد قصر الثقافة بدمياط .
- ٥٠- وثيقه صادرة عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى مؤرخه اول اغسطس سنه ١٩٦٤ .
- ٥١- بعض الوثائق الصادرة عن تنظيم التيار الثورى وبياناتها كالاتى :
- وثيقه بعنوان قرار عام ١٩٧١ .
- وثيقه بعنوان التحالف يجب ان يكون من خلال احزاب مستقله .
- وثيقه بعنوان لتسقط مراكز القوى .
- وثيقه بعنوان (من اجل وحدة وطنيه وفى سبيل انتصار نهائى على العدو) من تأليف محمد عباس فهمى احد قيادات تنظيم التيار الثورى .
- واضاف محرر البلاغ انه بمناقشة المتهمين الاربعة اوضحوا انهم ماركسيين وليس لهم علاقة بجماعة التكفير والهجرة .
- وقد تأسر فى نهاية البلاغ انه بالاتصال بالاستاذ عادل حسين رئيس النيابة فى الساعة العاشرة مساء امر سيادته بحجز المتهمين لباكر وعرضهم صباح باكر .
- وقع العقيد امين اسماعيل فى نهاية التأشير بتاريخ ١٩٧٧/٧/٩ .

## الفصل الثانى

### تحقيقات نيابة امن الدولة العليا

فى يوم الاحد الموافق ١٠/٧/١٩٧٧ شرع الاستاذ حسيب البتراوى وكيل  
اول نيابة امن الدولة العليا فى التحقيق مع المتهمين .

(١)

استجواب المتهم الاول: رحمه محمدرفعت

الطالبة بكلية البنات جامعه الأزهر

نفت التهمة المنسويه اليها وقررت انه لاعلاقه لها بحزب العمال الشيوعى  
المصرى ورفضت الاجابة على سؤال خاص بميولها السياسيه ، كما نفت  
انتمائها لى تنظيم سياسى ملعن فى البلاد . وقررت انها لا تعلم شيئاً عن  
احداث ١٨ ، ١٩ يناير ، وعن سبب تواجدها فى الشقة التى تم ضبطها فيها  
قررت انها قابلت مديحه اللوانى فى يوم الجمعة الماضى بمنطقة المطرية وبعثها  
لزيارتها وتمضية يوم معها فصاحببتها الى هذه الشقة ثم حضرت المباحث  
وقبضت عليها مع مديحه وزوجها جمال عبد الفتاح وصديقه سعيد عبد المنعم  
وان هذا القبض تم دون أمر بالضبط والتفتيش ، وكان الضابط الذى حضر الى  
الشقة يحمل مدفع رشاش .

وعن بداية صلتها بمديحه عبد العزيز اللوانى قررت ان هذه المعرفة ترجع  
الى سنة ١٩٧٢ فى معسكر اعداد القادة بالاسكندرية ، وانها قابلتها بعد ذلك  
حوالى خمس او ست مرات على فترات متباعدة وبالصنفه . وعن سبب تواجدها  
بمنطقة المطرية قررت انها كانت فى زيارة لبعض اقاربها فى المطرية وعندما  
سئلت عن ساعة ضبطها اجابت الساعة الرابعة من صباح امس ، وفتش المنزل  
بسرعه وانها تعتقد انهم لم يجنوا شيئاً .

وعندما ووجهت بما جاء بتحريات مباحث امن الدولة انها من اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى ومن اكثر عناصره تعصباً ونشاطاً ، نفت ذلك وقالت انها تحريات غير صحيحة . وعندما ووجهت بما اسفر عنه تفتيش منزل عائلتها من ضبط عدد كبير من المحررات الخطية والمطبوعة تتضمن مقالات وتحليلات سياسية مناهضة ومنشورات صادرة عن بعض الجماعات الطلابية المرتبطة بحزب العمال الشيوعى المصرى تنفذ بالنظام القائم وتتهجم على رئيس الجمهورية وبها دعوة صريحة للاطاحة به ، قررت ان تفتيش منزلها تم بدون حضورها وانها لا تعرف عن هذه المضبوطات شيئاً . وسئلت ماذا كانوا يفعلون وقت حضور رجال المباحث ساعة الضبط قالت كان الجميع نياماً . وعندما واجهها بما اثبتته معاون مباحث قسم المطرية فى محضره من انه عندما قام بطرق الباب فتح له جمال عبد الفتاح لاحظ وجود صفيحه يحرق فيها بعض الاوراق ويجوارها اوراق اخرى معدة للحريق ، فقالت محملى وانها لا تعلم عن ذلك شيئاً . ورفضت الاجابة عندما سألها المحقق ان كانت تعتقد الفكر الماركسى او ان كان لها رأى فى المسائل العامة . وعن رأيها فى احداث ١٨ ، ١٩ يناير قالت انها سمعت ان الناس خرجت لتعبير عن رفضها لزيادة الاسعار ونفت اشتراكها فى هذه الاحداث . ورفضت الاجابة عندما سئلت عن موقفها من النظام القائم ، وازافت انها تعترض على ضبطها بدون امر ضبط .

(٣)

**استجواب مديحه عبد العزيز خليل الملوانى**

**صينليه بالصحة المدرسيه بقطر غربية**

نفت انضمامها لى تنظيم شيوعى سرى أو ان يكون لها ميول ماركسيه وان كانت تتفق مع الافكار التقدميه بصفة عامه . كما نفت انضمامها لى تنظيم سياسى ملعن وانه ليس لها نشاط سياسى من اى نوع ، وعندما سئلت ان كانت تعتقد الفكر الماركسى ذكرت انها مع أى فكر تقدمى إلا انها لا تعتقد

الفكر الماركسى اذ ان قراءاتها لازالت محدده . ورفضت الاجابة عندما سئلت ان كان لها رأى فى المسائل العامة القائمة . وعندما سئلت عن معلوماتها عن احداث ١٨ ، ١٩ يناير قالت انها رد فعل طبيعى لوضع اقتصادى متردى ونفت اشتراكها فى هذه الاحداث بلهى صورة ، وانها كانت فى هذين اليومين بمكان عملها بقطر غرييه . وعندما سئلت عن رأيها فى هذه الاحداث قالت هى انتفاضة شعبيه تعبيراً عن سخط الجماهير الشعبيه من وضع اقتصادى متردى . ونفت معرفتها بلهى من اعضاء حزب العمال الشيوعى السرى . وسئلت عن موقفها من النظام القائم فقالت انه رأى خاص تحتفظ به لنفسها . ثم سألها المحقق ان كان قد سبق ضبطها فى جرائم سياسيه ، فقررت انه قبض عليها فى شهر يناير سنة ١٩٧٥ اثناء دراستها بكلية الصيدله بالاسكندريه وحسبت احتياطياً لمدة ثلاثة اشهر وكانت تهمتها الاشتراك فى مظاهرة فى شوارع الاسكندريه امام المحكمة .

سئلت عن ظروف ضبطها فى القضية التى يحقق فيها فقالت انها سمعت خبط شديد على باب الشقه فى الساعة الثالثة صباحاً امس وان صديققتها رحمه رفعت قامت بفتح الباب ففوجئوا بضابط بوليس وثلاث مخبرين رفضوا ابراز امر الضبط وسألوهم عن اسمائهم وفتشوا الشقه تفتيش سريع ولم يجدوا شئ وطلبوا منهم مصاحبهم فسالوا عن امر الضبط فقال مفيش وهندهم بالسلاح الذى كان يحمله فاضطروا الى النزول معهم .

وعندما سئلت عن سبب تواجد رحمه رفعت معها وقت الضبط ، قالت انها صديقه لها منذ عام ١٩٧٢ منذ ان كانا فى معسكر اعداد القادة بالبحريه بالاسكندريه التابع لاتحاد طلاب الجامعات وانها لم تقابلها منذ مدة طويلة وفى يوم الجمعة ١٩٧٧/٧/٩ قابلتها الساعة السادسة مساء فى المطريه وفهمت منها انها كانت تزور بعض اقاربها بالمطريه فصعدت على اصطحابها الى منزلها فقبلت ذلك وطلبت منها ان تنام عندها فوافقت .

وسئلت عن سبب تواجد سعيد عبد المنعم ناطوره بالسكن ، فاجابت بأن سعيد صديق لزوجها منذ سنة ١٩٦٨ وهو يعمل فى احدى شركات الغزل والنسيج بالاسكندرية وكان متهما فى القضية رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٣ جنائيات اسكندرية ولم يصدر رئيس الجمهورية على الحكم الذى صدر ببرأته ونظراً لأن وضعه غير آمن فقد حضر الى القاهرة للبحث عن مسكن وعمل ونزل علينا ضيفاً منذ حوالى اسبوع .

وسئلت عن تاريخ اقامتها بهذا السكن فقالت منذ اول مايو سنة ١٩٧٧ ، كما سئلت عن العمل الذى يباشره زوجها فاجابت بأنه مدرس خصوصى طبيعه وكيمياء ورياضه والسبب انه هو ايضاً متهم فى القضية رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٣ جنائيات الاسكندرية وموقفه مثل موقف سعيد فيعمل بالدروس الخصوصيه لاكتساب معاشه .

وسئلت ان كانت لاتزال تباشر عملها بالصحة المدرسيه بقطور ، فقررت انها انقطعت عن العمل منذ ثلاثة اسابيع لأن هناك وعود من بعض شركات الأدوية فى مصر ، فسئلت ان كانت قد قدمت استقالتها فقالت انها مكلفه بالعمل فى الصحة المدرسيه بقطور وان التكليف لم ينته بعد وانها انقطعت عن العمل .

وعندما سئلت ان كان زوجها وصديقه يعنتقون الفكر الماركسى : اجابت تقريباً ، اذ ان زوجها كثير القراءة فى الكتب الماركسيه وبالنسبة لسعيد فإنها تسمع من زوجها انه يعتنق الفكر الماركسى ، ونفت العثور على اى اوراق فى مسكنها .

(٣)

### **استجواب جمال عبد الفتاح عبد الدايم**

#### **طالب بالسنة النهائية بكلية الصيدلة جامعة الاسكندرية**

سئل عن الاتهام الموجه إليه وهو انضمامه لحزب العمال الشيوعى فقال هذا الاتهام باطل من اساسه . فسئل عن ميوله السياسيه فاجاب ماركسي وانه يعتنق هذا الفكر منذ عام ١٩٧٤ وبدأت علاقته به منذ عام ١٩٦٥ عندما بدأ فى

قراءة الكتب الماركسية واعتنقه منذ سنة ١٩٧٤ . ونفى انتعائه لاي تنظيم سياسي معان في البلاد . فستل عن رأيه في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنولة : لجاب انه نظام رأسمالي . فستل عن معلوماته عن احداث ١٩٠٨ ، يناير الماضي ، فقرر ان معلوماته لا تخرج عن حدود ما جاء بالصحافة الرسمية واجهزة الاعلام ونفى اشتراكه فيها ، وعندما ستل عن رأيه فيها فقال انها انتفاضة شعبية تعبر عن مصالح شعبنا بالنسبة لارتفاع الاسعار الخاصة ببعض السلع الضرورية .

وستل عن موقفه من النظام القائم فقرر انه مع نظام ديمقراطي يكون فيه البرلمان المنتخب بعيداً عن وزارة الداخلية والاجهزة الرسمية عموماً بعد تغيير قانون الانتخابات وتخفيض سن الترشيح للعضوية الى عشرين سنة وتعديل القانون المنظم للدوائر الانتخابية على اساس تمثيل نسبي وان يشرف على تلك الانتخابات لجنة شعبية عامة . وان يكون للبرلمان وفقاً لستور ديمقراطي حق انتخاب الحكومة واعلان حاله الطوارئ ومعظم سلطات رئيس الجمهورية في ظروف ديمقراطية تتبع للقوى الوطنية والشعبية تشكيل تنظيمااتها السياسية والجماميرية المستقلة وان يكون لتلك القوى كافة الحقوق والحريات الديمقراطية في الصحافة والطباعة والنشر .

ستل ان كان قد سبق ضبطه في جرائم سياسية ، فقرر انه سبق ضبطه في ١١ يونيو سنة ١٩٧٣ على ذمة قضية تنظيم شيوعي بمدينة الاسكندرية وهي القضيب رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٣ امن دولة الاسكندرية وانه حبس فيها حوالي ٢٢ شهراً قبل المحاكمة وحكم ببرأته في عام ١٩٧٦ الا ان رئيس الجمهورية لم يصدق على الحكم الشهر الماضي .

ستل عن ظروف ضبطه في القضية الحالية : اجاب بانه عندما طرق الباب قامت زوجته بفتحه فدخل مجموعة من الرجال احدهم يحمل مدفع رشاش وقال انه ضابط ويريد تفتيش الشقة . فطلب منه ان يبرز امر القبض والتفتيش

فرفض وقال اذا لم تسمح لنا بالتفتيش فسيحدث ذلك بالقوة ونرجو عدم الشوشرة وبدأ فى الحال يقلب فى اثاث المنزل وفرض علينا ان نجلس فى حراسة المخبرين باستثناء زوجته التى طلب منها ان تصحبه فى عملية التفتيش، ثم طلب منهم ان ينزلوا معه وإلا استعمل القوة للتوجه الى قسم المطريه فخضعوا لذلك .

وسئل عن الميول السياسية لكل من رحمه رفعت وسعيد عبد المنعم فاجاب بالنسبة لرحمة فلا يعرف شيئاً عن ميولها السياسيـه اما بالنسبة لسعيد عبد المنعم فيعرف انه يقرأ فى الماركسية ويهتم بها وان كان لا يجزم باقتناعه بها من علمه .

ونفى جمال عبد الفتاح على عثور محرر محضر الضبط على بطاقة عائليه مزورة عليها صورته وتحمل اسم الشخص الذى تسمى باسمه ، كما انكر عثوره ايضاً على بطاقة مزورة باسم بشير محمد احمد وعليها صورة سعيد عبد المنعم .

(٤)

### **استجواب سعيد عبد المنعم ناظورة ميكانيكى اعمال حره بالاسكندريه**

سئل عن انضمامه لحزب العمال الشيوعى المصرى فنفى ذلك ، ثم سئل عن ميوله السياسية فقرر انه شيوعى منذ عام ١٩٦٨ ، ونفى انتمائه لى تنظيم سياسى معن فى البلاد . وسئل عن رأيه فى المسائل العامة القائمة فقرر انه مختلف مع النظام القائم جزئياً فى كل سياساته لانه شيوعى ماركسى لينينى والنظام القائم رأسمالى .

كما سئل عن معلوماته عن احداث ١٨ ، ١٩ يناير فقرر انه لا يعرف اكثر مما نشر فى الصحف . ونفى اشتراكه فى هذه الاحداث وانه فى هذين اليومين كان متواجد فى منزله بالاسكندريه ، وقرر ان الاسباب المباشرة لهذه الاحداث



زيادة الاسعار المرتبطة بما فرضه البنك الدولي على مصر والذي يرضخ النظام له نتيجة لانفتاحه الاقتصادى والسياسى والدبلوماسى على الغرب الاستعمارى. واضاف انه لعل الاسباب الاعمق لهذه الحوادث التى يسميها على وجه التحديد انتفاضة شعبيه خرج فيها الشعب المصرى عن بكرة ابيه لرفضه هذه السياسه الاقتصاديه وما عاناه الشعب على يد النظام القائم من اضطهاد طبقي اقتصادى وسياسى .

وعندما سئل عن موقفه من النظام القائم اجاب بلثه يتناقض معه تناقضا جذريا فى كل شئ على وجه التحديد ، اذ انه قال من قبل انه ماركسى لينينى فهذا يؤدى بطبيعة الحال ان يكون متناقضا مع النظام الرأسمالى القائم تناقضا اساسياً ، ولكن عندما كان النظام القائم فى اواسط الخمسينيات ومعظم الستينيات يتناقض مع الاستعمار الى هذا الحد او ذلك فان الموقف الصحيح منه برغم انه نظام رأسمالى الا ان هذا الموقف من المنطقى ان يكون هو تنييد المواقف الوطنية التى كان ينتهجها النظام فى ذلك المهن ، ولكن مع سياسة الانفتاح الشامل على الغرب الاستعمارى كسياسة رسمية للدولة والاتفاقيات التى عقدها النظام المصرى مع العدو الصهيونى والتى بمقتضاها انتهت الحرب مع اسرائيل من الناحية الفعلية وات بمحطات انذار امريكىه ، الامر الذى فضلاً عن انه يحول بشكل مستحيل امكانية خوض حرب مع اسرائيل لتحرير ارض الوطن ، هذا غير ما اضاف فتح القناة للملاحة وعبور اسرائيل فيها من مستحيلات لامكانيه اى هجوم مصرى على اسرائيل عبر القناة ، ويكلمة اقول ان النظام القائم خان القضية الوطنية للشعب المصرى وهو لذلك لا يستحق ان يعيش .

وعندما سئل ان كان قد سبق ضبطه فى جرائم سياسية ذكر انه اتهم فى القضية المعروفة باسم التنظيم الشيوعى بالاسكندرية رقم ٥٠١ / ١٩٧٣ جنابات امن دولة الاسكندرية ويعد سنتان من الحبس الاحتياطى على نمة هذه القضية

حكمت محكمة امن الدولة العليا ببراءة جميع المتهمين إلا ان رئيس الجمهورية لم يصدق على الحكم مما يؤكد زيف ادعاء النظام لسيادة القانون والديمقراطية اذ ان الامور فى النهاية فى يد رئيس الجمهورية صاحب السلطات المطلقة .

وعندما سئل عن ظروف ضبطه فى هذه القضية قرر انه ذهب الى صديقه جمال عبد الفتاح الذى كان متهما معه فى القضية رقم ١٩٧٣/٥٠١ جنائيات امن دولة اسكندرية ليستضيفه بعض ايام حيث انه لا اقارب له فى القاهرة وذلك للبحث عن عمل وسكن اذا كان هناك عمل ، وان ذلك كان منذ حوالى اسبوع وعلى وجه التحديد يوم السبت قبل الماضى ، وازضاف انه مكث فى ضيافته طيلة هذه المدة ، وكان ينوى العودة الى الاسكندرية لفشله فى البحث عن عمل الى ان كان امس الساعة الثالثة صباحاً حيث حضرت قوة مسلحة من رجال الامن وقامت بالتفتيش والقبض عليه على الرغم من ان الضابط المكلف بذلك لم يبرز لهم أمر القبض والتفتيش عند طلبهم له .

وعندما ووجه جمال عبد الفتاح بما اثبته محرر ضبط الواقعة من انه بعد دخوله للمنزل شاهد وعاء تحرق فيه اوراق كما شاهد مجموعة من الاوراق بجوار الوعاء معدة للاحراق قام بضبطها ، ذكر ان هذا لم يحدث ، وان الاوراق التى دون الضابط انه قد ضبطها لم توجد بالشقة .

وعندما ووجه بما ذكره الضابط بأنه ذكر له اسماً غير اسمه كما ضبط بطاقة عليها صورته وتحمل اسم بشير محمد احمد ، قال هذا ادعاء غير صحيح .

## الفصل الثالث

### اطلاع نيابة امن الدولة العليا علي المضبوطات

قام الاستاذ محمد عمر وكيل اول نيابة امن الدولة العليا والاستاذ انور العاصي وكيل النيابة بالاطلاع على مضبوطات القضية في يومي ١٠ ، ١١ ، ١٢ / ١٩٧٧ على النحو التالي :

(١) العدد الثامن من مجلة الإنتفاض

الصادر في ١٩٧٦/١٢/٣١

والمعنون الكارثة الوطنية في لحظتها الراهنة

سبق الحديث من قبل اننا لسنا ازاء اي ثمار طيبة لأى انتصار مزعوم من حرب اكتوبر بل ازاء الثمار المرة لهزيمة سنة ١٩٦٧ .

وتحدث العدد عن اتفاقية الفصل بين القوات في سيناء باعتبارها احدى هذه الثمار المرة وجاء به ان الرئيس السادات صرح لسليم اللوزي بأن رفض الموافقة على استعادة بوضة واحدة من الاراضي المحتلة في نظره خطأ جسيم يصل الى الخيانة ، وقد علق الكاتب بقوله هل قد نسي قائد سلطة الخيانة ان البوضة الواحدة بل عشرات الاميال عندما يتم استردادها مقابلاً لتفريط في استقلالنا الوطني ذاته فما ذاك سوى الخيانة العظمى التي يتبناها الرئيس السادات الآن بانجازها وتحقيقها .

وفي نهاية العدد نذكر ان من واجبتنا الآن هو الاستمرار على نفس الاسس الثورية في النضال ضد هذه التسوية الجعيدة ضد الكارثة الوطنية بكل اسسها وبقائتها ومواقفها ولحظاتها وخطها وضد الذين قادوا اليها ويقولون الآن بقية فصولها .

**(٢) العدد ١٩ من جريدة الانتفاض**

الصادر في ٧ مايو سنة ١٩٧٧

ومن بين محتوياته :

١- المقاومة الفلسطينية الى أين بعد جنوب لبنان .

٢- في قرية ميت عزون نقهليه ايضاً القمع هو اداة السلطة في التعامل مع الشعب . وجاء في هذا الموضوع ان اهالي قرية ميت عزون نقهليه قد رفعوا في صباح يوم الاربعاء ١٦ ابريل ١٩٧٧ هتافات وشعارات معادية للحكومة تعبير عن سخطهم وكفرهم بالحكومة . وقد كان من نتيجة هذا الاعتداء من الحكومة على الاهالي بواسطة قمعها المركزي ، وكانت النتيجة انتفاضة الاهالي مثلما حدث في انتفاضة شعبنا الأخيرة في ١٨ ، ١٩ يناير الماضي وهذا معناه ان فئات شعبنا الكادحة بدأت تدرك انها لا يمكن ان تحقق مصالحها إلا بالقوة بعد ان جريت الانتظار لسنوات طويلة دون فائدة ، وقد استطاع اهالي القرية فرض مطالبهم على الحكومة بقوة وتصميم وفعلا وصلت اعمدة النور الى القرية بعد ايام قليلة من هبتها .

**(٣) مجلة الشيوعى المصرى**

العدد الثانى اكتوبر سنة ١٩٧٥

المجلة النظرية لحزب العمال الشيوعى المصرى

تحوى موضوعاً بعنوان (الديمقراطية البرجوازية في مصر بين الفهم الماركسى وشعوذات المتمركسين) وتطور حول مناظرة مع الرفيق طه شاكر وآخرين حول ما كتبه تحت عنوان الخريطة الاجتماعية للريف والمدينة الناصرية .

**(٤) تقرير سياسى صادر عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى**

اول اغسطس سنة ١٩٦٤

معنون من اجل تأمين سير بلادنا في طريق التطور غير الرأسمالى .  
من اجل وحدة كل قوى التقدم والاشتراكية في بلادنا وبحر قوى الثورة المضادة .

جاء به ان غاية هذا التقرير السياسى ان يوضح الجديد الذى طرأ على مسار الثورة الوطنيه الديمقراطيه فى بلادنا والمتطلبات الضرورية للمحافظة على مكتسباتها وتأمين سيرها لتتجز اهدافه .

ونذكر بالتقرير ان الحزب الشيوعى المصرى اذ يتقدم بهذا التقرير انما يؤمن ايمانا عميقاً بأن المناقشة الجاده والاقتراحات البناءة التى سوف يتقدم بها اعضاؤها انما هى الضمان الوحيد لتطويره ودعمه أو تصحيحه حتى يصبح فعلا الخط الصحيح لحركته المنفعه يوما الى امام .

(٥) تحليل سياسى مضمون (التحالف يجب ان يكون من خلال احزاب مستقلة) مـأرـخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٧٤ .

جاء به ان الرئيس السادات اوفى بوعده وقدم للشعب تصوره للكيفية التى يجب ان يكون عليها الاتحاد الاشتراكى والشيوعيون المصريون مطالبون بالاشتراك بشكل جدى فى النقاش الدائر حول هذه الورقة باعتبارهم ماركسيين لينينيين ، وإلا فلن تكون إلا حلقة من سلسلة المسرحيات الكثيرة التى قدمتها ٢٢ يوليووالتي ادعت انها حققت الوحدة الوطنية وما فعلته فى الحقيقة إلا اتاحة الفرصة لقلة القلة للتحكم فى مقدرات البلاد وخلق مراكز القوى التى تحتكر لنفسها العمل السياسى ، وانتهى التحليل بأنه ان لم يعترف السادات والنظام الحالى بحريات الشعب فسينزعها الشعب بكل الوسائل ، فلم تكن الورقة بداية مرحلة جديدة مرحلة كل الحريات لطبقات الشعب المختلف من اجل اقامة تحالف حقيقى لضمان احراز النصر على العدو الاسرائيلى الامريكى وبناء مصر العصرية المستقلة .

(٦) فلنناضل من اجل اسقاط حكم السادات الخائن . فلنناضل من اجل مواجهة الغلاء الفاحش .

وجاء بهذا المقال ان جماهير شعبنا البطل بقيادة الطبقة العاملة تنتفض اليوم ١٨ يناير سنة ١٩٧٧ مقتتحة عهداً جديداً للنضال ضد حكم السادات

الخائن الذي باع بلادنا للغرب الاستعماري وبيع الجماهير بانتظام الى حافة المجاعة بالقرارات الاستغلالية الاجرامية الاخيرة التي رفعت اسعار السلع الاساسية .

ان المظاهرات المجيدة لجماهير شعبنا التي قد دشنت انتفاضة جديدة في مواجهة الدكتاتورية البوليسيه للنظام الخائن قد وجهت اقصى الضربات لمزاعم السادات حول الديمقراطية وحول شغب السيد الحر في ظل حكمه الخائن. ان جماهير شعبنا اثبتت اليوم لكل الشعوب العربيه ولكل العالم ان حركتها خارج مجلس الشعب هذا المجلس الكرتوني الذي يضم الوجهاء والاعيان والعملاء المختلفين داخل الابرار الفكري والسياسي والتنظيمي للنظام الحاكم وحسب ما يسمح لهم بينما يستغرق هؤلاء الاعيان في السفسة الفارغة وفق الديمقراطية المزعومة التي وضعها نظام الخيانة على مقاسه .

ان إسقاط حكم السادات وكافة الاتفاقيات والتسويات الخيانية لابد ان تكون في صدارة الشعارات الثوريه .

عاشت انتفاضة الجماهير المصرية العظيمة . يسقط حكم السادات الخائن. يسقط حكم الاسد الخائن .

#### (٧) تحليل يتناول موضوع اعتذار الدكتور عصمت زين الدين للرئيس السادات

يتضمن التحليل ان الاعتذار قبول بالتهليل من الصحافة الحرة ويهاجم النظام القائم بذكره انه لا توجد سوى طريقتان للافراج عن المعتقلين : طريقة تقديم الاعتذارات والاسترحامات لرب العائلة واستنكار كفاح الشعب ، وطريق مواصلة النضال من اجل تحقيق المطالب وتحرير المناضلين من قبضة العدو وعلى كل مناضل واعى ان يحاول بكافة السبل ان ينظم اوسع حملات الاحتجاج على المحاكمات الجارية وتنظيم اوسع المؤتمرات لمواصلة رفع راية النضال من اجل اهداف ومطالب انتفاضة يناير قيد المستبد لن تقطعها سوى قبضة الشعب.

#### (٨) تحليل بعنوان أزمة الاقتصاد المصري وسلطة الحياة

جاء به ان السلطة البرجوازية أتت بالكتور القيسونى ليحل لها أزمته  
وذلك فى التعديل الوزارى الأخير ولكن الأزمة الحالية ليست أزمة عابرة أوطارته  
لأن اسبابها عميقة الجذور بل هى نتيجة للكارثة الوطنية التى تمر بها البلاد .

#### (٩) مقال يحوى هجوما على رحلة أنور السادات الى امريكا .

جاء بها السادات ينادى بضرورة تحقيق السلام الشامل الكامل فى  
المنطقة وأن الفرصة الذهبية قد حانت لتحقيق ذلك السلام المزعوم القائم على  
العدل ، والسادات لم يتورع عن ان يعلن انه لا مانع من عقد اتفاقيات مباشرة  
مع اسرائيل خاصة بعد التوقيع على اتفاقيتى الفصل الاولى والثانية التى تنص  
صراحة على انتهاء حالة الحرب وأن النظام لا يتورع عن طرح آرائه بأشكال  
فجة ومخزية تصل الى حد الاستجداء على عتبات البيت الابيض الأمريكى .

ان المعارك العظيمة التى خاضتها جماهيرنا فى ١٨ ، ١٩ يناير اعطت  
للتظام درساً ان ينشأه وأن نستغل كل موقف وكل خطوة يتخذها النظام على  
المستوى الاقتصادى والسياسى للتشهير به والتعريض الواسع لبرنامجه  
الوطنى والديمقراطى الذى يمثل النقيض الجذرى .

عاش كفاح الطبقات الشعبية من أجل تحقيق الجمهورية الديمقراطية على  
طريق الثورة الاشتراكية العظمى

#### (١٠) رسالة سريعة الى نادى الفكر الاشتراكى

جاء به اننا نشاهد تطوراً محدوداً لنادى الفكر الاشتراكى دون ان يصل  
فى كفاحه الى موقف ثورى متماسك .

ان هيئة تحرير الانتفاض تدعو كافة القوى الوطنية والديمقراطية فى  
الحركة الطلابية والعمالية والمهنية ان تحضر من أجل مؤتمر وطنى عام فى  
احدى الجامعات خلال شهر يناير نكرى انتفاضة ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، مؤتمر يركز  
على النضال ضد انعقاد مؤتمر جينيف ومن أجل تحويل المؤتمر الى صفة

قوية مؤثرة في وجه الخيانة والقهر والقمع ، صفة مؤثره لحكم السادات .  
عاش كفاح كافة القوى الوطنية والديمقراطية المصرية من أجل برنامج  
ثورى مبدئى يسقط النظام الرأسمالى الخائن .  
عاشت الثورة الفلسطينية والثورة اللبنانية وثورة حتى النصر

#### (١١) موقف البرجوازية المصرية من نضال الطبقات الشعبية فى افريقيا

ويهاجم هذا المقال السياسة الولاية الخارجيه . ويذكر ان نضال الطبقات  
الشعبية المصرية بقيادة حزبها الثورى حزب العمال الشيوعى المصرى لن توقعه  
البرجوازية فى الداخل او الخارج ذلك ان الطبقة العاملة وحلفائها عندما تتعلم  
تنظيم نفسها وتعى دورها التاريخى فى التطوير الثورى باسس النظام  
البرجوازى الخائن .

#### (١٢) حول أزمة السكن

مقال جاء به اتنا لا نعانى من هذه المشكلة فحسب بل نعانى من مشاكل  
عدة تتفاقم يوماً بعد يوم والتي ان دلت على شئ فإنها تدل على فشل النظام  
الرأسمالى الحاكم فى حل هذه المشكلات وكيف يحلها وهو سببها الاساسى .  
وان من واجب الطبقات الشعبية مواجهة سلطة رأس المال والخيانة فنحن فى  
حاجة الى اسقاط القوانين التى تحمى الرأسمالية لانقاذ بلدنا من التبعية  
والاستعمار واسقاط النظام الرأسمالى الحاكم واقامة جمهورية ديمقراطية ،  
وعلىنا ان نعمل على اسقاط سياسات الخيانة التى تعتبر الاب الشرعى للانفتاح .  
ويجب ان نعمل على تنظيم انفسنا ولعل من اكبر الدروس التى استفدناها من  
حركة ١٨ ، ١٩ يناير ان الحركة كان يقصها التنظيم والاتفاف حول سياسات  
محددة وواضحة بما فيه الكفاية .

#### (١٣) طبقية وزلم الاسوار

مقال يدور حول لائحة السجون المصرية ، جاء به ان مجتمعنا الطبقي لا  
يقف عند حدود اسوار السجون والمعتقلات بل يمتد الى داخلها حيث تمارس



البرجوازية الحاكمة صنوفاً من القهر والاذلال على قطاع عريض ممن دفعهم النظام المريض الى السلوك الاجرامى . وتحت الاعلان المضحك عن الاصلاح والتقويم يستمر القهر الطبقي الذى تمارسه السلطة على الجماهير الكادحة سواء خارج الاسوار أو داخلها .

#### (١٤) التنظيم السياسى والسلطة

تحليل سياسى يثور حول ورقة اغسطس لتطوير الاتحاد الاشتراكى مستعرضاً تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ، كما تحدث التحليل عن الحركات الطلابية سنة ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ذاكرا انه يجب على الحركة الطلابية ان تساهم بشكل فعال فى الرد على ورقة اغسطس رغم قفل السلطات لياپ النقاش الذى فتحتة لمدة رسميه محدده ، وان على الحركة الطلابية الوطنيه وكل القوى الديمقراطية الاخرى والشيوعية الحقيقية ان ينطلقوا فى نضال ثورى يستخدم كل الاساليب المشروعة وغير المشروعة من خلال النقابات المختلفه والاتحادات الطلابية ومن خارجها وفى المؤتمرات وصحف الحائط والمظاهرات والاضرابات وعليهم تكثيل كل الحقوق والحريات الديمقراطية وعلى رأسها حق هذه الجماهير فى تكوين احزابها السياسيه الوطنيه والشعبية المستقلة .

#### (١٥) تقرير عن آخر اوضاع كلية الهندسة والكفاح الجماهيرى

وجاء بالتقرير انه فى اطار متابعة النشاط الجماهيرى بالكلية فقد اعلن عن بدء المعسكرات الصيفيه ومنها معسكر الاتحاد يوم ١٦/٧/١٩٧٧ وقد اعلن عن هذا المعسكر تحت شعار اعداد قادة فى كل المجالات ، وقد تم نقاش حول التوجه الى هذا المعسكر والاشتراك فيه ، ودار نقاش اساسى حول اهمية قيادتنا لهذا المعسكر والتواجد فيه وحشد اكبر عدد ممكن من جمهورنا السياسى الملتف حولنا داخل الكلية . وحتى الآن فقد اشترك بالفعل حوالى ثمانيه تقريباً ، ومن المتوقع بل من المؤكد اشتراك اسر الوسط بالكلية فى هذا المعسكر ومحاولة التصدى ومنع اى محاولات لاستصدار قرارات أو اعلان اى موقف سياسى مضاد للنظام فى هذه اللحظة .

وعلى المحاور يجرى توجيه الوطنيين الديمقراطيين للعمل داخل المصانع واستغلال فترات التدريب وذلك بعد العودة من المعسكر مباشرة . كما يجرى ايضا تنشيط لجنة الوعي الانتخابى فى حى الماطة ومصر الجديدة والتي تشكلت فى المعركة الانتخابية الأخيرة .

#### (١٦) قانون الاحزاب

تحليل سياسى عن قانون الاحزاب وانه قانون مضادة حق الجماهير فى التنظيم المستقل ، وانه بعد ولادة متعثرة استخرج قانون الاحزاب السياسية من احشاء مجلس الشعب ومن برائث حكومته ، ويهاجم التحليل النظام السياسى للدولة ذاكراً ان مجموعة المستقلين ومجموعة حزب مصر شاركوا فى مهرجان الزيف الوقع الذى اقامة السادات لادانة انتفاضة شعبنا العظيم فى ١٨ ، ١٩ يناير ، وتحديث التحليل عن موقف حزب العمال الشيوعى المصرى ذاكرا ان قانون الاحزاب لن يخذ احداً لأن الطلائع المتقدمة الواعية من جماهيرنا سوف تواصل نضالها كي تظهر لكل الشعب حقيقة هذا القانون وغيره من وسائل خداع شعبنا وقهره ، ويجب ان نناضل لنجعل ركيزة حياتنا السياسيه هى الجمهورية الديمقراطية اى المجتمع الذى تتمتع فيه الجماهير بحق انشاء تنظيماتها المستقلة وتتمتع فيه بالحقوق الديمقراطية العامة وحقوق الاضراب والاعتصام والتظاهر وان حزب العمال الشيوعى المصرى لا يمكن الا ان يكون من طليعة الجماهير فى نضالها ضد هذا القانون وواضعيه عبر جريدته ومجلته واعضائه وغير قيادته لحركة الجماهير ، فلنشدد القبضة سوياً لى نسقط الدكتاتور الخائن ولكى نسقط قانون الاحزاب الورقيه ولكى نبني ديمقراطية حقيقية لكل الكاسحين فى مصر .

#### (١٧) عمال المحروسة بين شقى الرعى القطاع الخاص والانفتاح الاقتصادى

هل نبالغ اذا قلنا ان الجوع والفقر هما الوجه الآخر لسياسة الانفتاح السياسى والاقتصادى .

وهل نبالغ اذا قلنا ان القطاع الخاص فى مصر بات عقبه امام تطور كفاف

الطبقة العاملة في مصر فضلاً عما يلحقه بالعمال من اضرار متزايدة في ظل نفس السياسة الانتفاحية للسلطة الحاكمة . الحقيقة ان الواقع اماناً يشهد بصحة ما نقوله . والمثال الذي نعالجه ما يجري اليوم بشركة المحروسه للصباغة والتجهيز في شبرا الخيمة من تخفيض شديد لمعدلات الانتاج وما تبعه من تخفيض اشد واقصى لاجور اكثر من ٦٠٠ عامل ، انما يفصح بشكل مباشر طبيعة العلاقات الرأسمالية التي تحكم بلدنا بسلطتها البوليسية وحكومتها واجهزتها وقوانينها المختلفة .

ان على العمال ان يتمسكوا بتقاليدهم الثورية التي اظهروها في عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ويقادتهم الشرفاء وان يراسلوا الانتفاض بكل تطورات الامور .

#### (١٨) تحليل سياسي بعنوان النقطة التي لثرت في الاجتماع لم تصمم

وقد جاء بهذا التحليل ان البرجوازية المصرية لم تتجز مهام الثورة البرجوازية لنهايتها وانها لا تستطيع ذلك وان هذا يقع على عاتق الطبقة العاملة اتي ستتم بقية مهام الثورة البرجوازية وستسير بها الى نهايتها .

#### (١٩) الاسباب الحقيقية للغلاء في مصر

جاء به ان من بين الاسباب ببطء النمو الاقتصادي وسوء تخطيط التنمية والاتفاق العسكري الذي يصرف في معركة التحرير والنمو السريع للسكان .

#### (٢٠) مقال بعنوان كيف لادى الشعب بسقاط حكم السادات

يتضمن الاشارة باحداث ١٨ ، ١٩ يناير وهاجم رئيس الجمهورية بعبارات جارحة ويطالب باسقاطه فضلاً عن مهاجمة كبار المسئولين السياسيين كما يشيد بالاحداث الطلابيه السابقة عام ١٩٧٢ واحداث عمال حلوان والمحلة ودمياط والاسكندرية سنة ١٩٧٥ . وهاجم للقال ايضا كافة سياسات النولة في المجالين الخارجى والداخلى خاصة حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ وسياسة الانتفاخ الاقتصادي واتفاقيتى الفصل بين القوات في سيناء . ويصف السياسة العامة للدولة بالانحياز الى جانب الاستعمار الامريكى وحلفائه ، كما يتضمن مهاجمة

لقوات الامن والجيش لقمعها المظاهرات . ويشير المقال الى انه صادر عن الحزب باعتباره طليعة الحركة الديمقراطية الشعبية ويشير الى انه سبق للحزب ان لوضح بجريدته الانتفاض ما اسماء كل طقات ومظاهر الكوارث التي تسبب فيها النظام الحالي . كما يحوى المقال ما يدل على مسئولية الحزب عن احداث ١٩٠١٨ يناير وما صاحبها من عنف وصدام ومواجهة دموية ويدعو ما اسماء الطبقات الوطنيه وعلى رأسها الطبقة العاملة الى ان تحمل السلاح عند مواجهتها القادمة مع قوات الامن والجيش وذلك بالاستيلاء على اسلحة الجيش من المخازن . كما ينوه المقال بالنداءات والهتافات التي تردت خلال احداث يناير الماضى ويهاجم قاتنون حماية امن الوطن ويطالب الطبقات الشعبية بالالتجاء الى اساليب الاضراب والتظاهر والاعتصام فى مقاومة السلطة وينتهى الى المطالبة باسقاطها لاقامة المجتمع الشيوعى .

#### (٢١) عمال الشحن والتفريغ

يتضمن هذا التحليل اوضاع ووسائل القهر التى يتعرض لها عمال الشحن والتفريغ ، ويشيد بالاحداث التى قاموا بها سنة ١٩٧٢ ويندد بالقوانين الوظيفية التى تحكمهم كما يندد بسياسة الحكومة فى هذا الشأن ، كما يحوى مطالب عمال الشحن واهمها الفاء العمل المؤقت واعادة تقييم الوظائف وصرف المنح السنويه وحل اللجنة النقابية وتقرير تأمين صحى لهم .

ويشير الى اهمية منطقة الميناء باعتبارها قريبة من التجمعات العمالية والصناعية وان اخبارها تنقل بسرعة الى كافة انحاء العالم الخارجى مما يجعل منها قاعدة هامة للتحرك المضاد ضد السلطة فى المستقبل لو أمكن توعية العمال وقيادتهم نحو اهداف معينة .

#### (٢٢) توجيه امنى عاجل

تكليف تنظيمى صادر عن اللجنة المركزية للحزب ينوه الى انه بمناسبة اختلاف وقتل المرحوم الدكتور الذهبى والقاء المتفجرات بسيما سفنكس ومعهد الموسيقى فإن السلطة قامت وستقوم بحملة واسعة لضبط افراد هذه الجماعة ،

ومن ثم اصدرت امراً عسكرياً بالابلاغ عن مستأجرى الشقق المفروشه .  
وجاء بالتوجيه انه يتعين على اعضاء التنظيم الشيوعى السرى ان يلتزمون  
عدة قواعد لتأمين سلامتهم والحفاظ على سرية نشاطهم من اهمها وقف  
الاجتماعات واللقاءات التنظيميه ووقف عمل جهاز الاتصال واخلاء ما تبقى من  
الشقق المفروشه السرية على وجه السرعة وبطريقة لا تثير الشك او الريبة  
والاقامة فى المقار المؤقتة للتنظيم وفق خطة مركزيه سيتم وضعها .

#### (٢٣) احداث يناير سنة ١٩٧٧

وثيقة تتضمن تحليلاً لهذه الاحداث وتشير الى ان هذه الوثيقة صادرة من  
الحزب وتتوه بدور كوادره الشيوعية فى الاحداث . كما تشير الى المشاكل  
الاقتصادية التي كانت سائدة قبلها ، وتهاجم سياسة الدولة فى المجالين  
الداخلى والخارجى .

كما يتضمن المقال ما يفيد انه يوم ١٧ يناير عندما صدر قرار منح العلاوة  
الاستثنائية واقتراح رفع حد الاعفاء الضريبي فقد توقع الجميع زيادة الاسعار  
وهو ما حدث فعلاً بعد ذلك .

ويشير المقال الى ما اسماء اخر تطورات النضال العمالى والشعبى قبل  
الانتفاضة وينوه فى هذا الصدد بالاحداث العماليه السابقة بالاسكندريه وحلوان  
والجيزة وشبرا الخيمة والمحلة وبمياط ويركز على احداث اول يناير سنة ١٩٧٥  
باعتبارها اوضح واقوى ما اسماء نضالات الطبقة العاملة المصريه فى مواجهة  
الطبقة الحاكمة فضلاً عن احداث عماليه اخرى وقعت بعد ذلك .

كما جاء بالمقال ان الشيوعيين استغلوا انتخابات مجلس الشعب فى اكتوبر  
سنة ١٩٧٦ لتنظيم اعمال التحريض والدعاية للبرنامج الثورى للطبقة العاملة  
وانطلقت مظاهرات كبيرة ترصد شعاراتها ، وان الشيوعيين ايضا اشتركوا فى  
الحركة الطلابيه التي اسفرت عن احداث ٢٥ نوفمبر ١٩٧٦ .  
ويتنقل المقال بعد ذلك الى ما اسماء الانتفاضة التي انطلقت فى جميع

انحاء البلاد موضعاً تفصيلاتها والعنف الذى صاحبها والنروس المستفادة منها ويهاجم فى هذا الشأن قوات الجيش حيث يصفها بعبارات جارحة .  
واشار المقال الى شعارات الانتفاضة وبور القادة الجماهيريين والشيوعيين ويوضح ان تلك المظاهرات تولى قيادتها العناصر الشيوعية .

#### (٢٤) شعار حرب التحرير الشعبية

مقال ينوه فيه كاتبه الى حوادث لبنان ويسخر من حرب اكتوبر ١٩٧٣ ويصفها بأنها حرب تحريك الحل السلمى ويطالب بتسليح الشعب بقيادة الثورة العاملة لقوض حرب تحرير شعبية ويدعو الى توحيد الروابط بينها وبين حركة التحرير العالمى وما اسماء المنظومة الاشتراكية .

#### (٢٥) قانون تنظيم الاحزاب السياسية

ويحوى تحليلاً لهذا القانون من وجهة النظر الشيوعية وبياناً لما اسماء بالمسرحية الهزلية التى صاحبت اصداره واشادة باحداث يناير ١٩٧٧ وينتهى الى مهاجمة هذا القانون ورفضه ويقرر ان الاحزاب الشيوعية ليست فى حاجة الى قانون ينظمها ، كما يرفع شعار المطالبة ان يكون للطبقات الشعبية احزابها المستقلة وعلى رأسها حزب العمال الشيوعى المصرى رغم ارادة الطبقة الحاكمة كما يدعو الى الاطاحة بالنظام القائم .

#### (٢٦) الصراع بين العرب والاشراف بمحافظة قنا

مقال مؤرخ ١٩٧٧/٢/٢١ يتناول بالتحليل اسباب الصراع الدامى بين العرب والاشراف بقنا ويرجع ذلك الى الصراع الطبقي بينهما ومحاولة كل عائلة السيطرة على المنطقة وينتهى الى المطالبة باستغلال هذه الظروف فى توعية جماهير الفلاحين الفقيرة .

#### (٢٧) حول الاندماج بين الحركتين الشيوعية والجماهيرية

ويبدو انه يتضمن نقداً لمقال نشر فى جريدة الانتفاض ويدور حول الدعوة

الى توحيد المنظمات الشيوعية وتجميع قوة الماركسيين والى الاتحاد الشيوعيين المنظمين بالعمال والطلبة .

#### (٢٨) حول شعار الجمهورية الديمقراطية

ويتضمن تحليلاً تاريخياً واقتصادياً وسياسياً لأوضاع البلاد من وجهة النظر الشيوعية وفق افكار كارل ماركس ، كما يحوى نقداً لسياسة الدولة فى هذه المجالات المختلفه ويوضح ما اسماء المهمة الاستراتيجية للطبقة العاملة وحزبها الشيوعى فى اقامة المجتمع الشيوعى وان العائق الوحيد فى نظره لتحقيق ذلك هو الحكم الديكتاتورى البوليسى الاستثنائى الذى تفرضه البرجوازية الحاكمة وان السبيل لتخطى هذا الحاجز هو تغيير ميزان القوى لصالح الطبقة العاملة وحلفائها والاطاحة بالطبقة الحاكمة ويشير المقال الى أن هدف القوى الثورية الاشتراكية سبق افراغه فى وثيقة تنظيمية صادرة عن الحزب بعنوان (طبيعة الثورة المقبلة) والتى تضمنت ما اسماى البرنامج الوطنى الديمقراطى الذى يمثل الحد الأدنى لمطالبهم وفى القلب منه شعار الجمهورية الديمقراطية . كما طرحته وثيقة تنظيمية بعنوان (موقف حزب العمال الشيوعى من حكم السادات) والتى حددت الخطوات التى لابد منها لتحقيق سلطة البروليتاريا وبناء الشيوعية وفق تعليمات من اسماء معانى لينين . كما يشتمل على تجريح مهين للسلطة الحاكمة المالية ويصفها بالخيانة ويؤكد على ضرورة استقلال ذلك لاسقاطها عن طريق تفجير الصراع الطبقي وبقعه للامام .

كما يستعرض المقال بعض التطورات التى لحقت بالحركة الشيوعية القديمة فى فرنسا والمانيا وروسيا ويدعو المقال الى سبيلين لتحقيق قيام الجمهورية الديمقراطية احدهما الحرب الاهلية او حرب تحرير شعبية مسلحة .

#### (٢٩) توجيه جماهيرى بشأن الحركة الطلابية فى فترة الصيف

يتضمن توجيهها للجان الحزب بضرورة استقلال فترة الاجازة الصيفية فى الالتحام بالجماهير الشعبية بالاحياء الكثيفة المكتظة وكذا الاتصال بالتجمعات

الصناعية والمسكرات الطلابية والتدريبية وغيرها لاكتساب اكبر عدد من الاعضاء الى الحركة الشيوعية عن طريق طرح افكارهم ومبادئهم والتشهير بالنظام السياسى للبلاد والمسئولين عنه وتوفير اكبر عدد من القراء للجريدة الجماهيرية للتنظيم .

(٣٠) لا يأسدة لى يكون هذا دور مصر

مقال يتضمن تحليلاً لاحداث الجنوب اللبناى والحرب الدائرة فى زائير ويتهم المسئولين السياسين بالبلاد بمعميالة الاستعمار الامريكى الجديد عن طريق اثبات حسن نواياهم وان امريكا يمكنها الاعتماد عليهم فى المنطقة العربيه والافريقية وذلك بقصد الحصول على المساعدات الاقتصادية والسياسية وانهاء حالة الحرب مع اسرائيل ومن ثم تقوم مصر بعد ذلك بدور الحارس للمصالح الامريكية بالمنطقة .

(٣١) مع كل الرفاق ومع كل القراء

نداء الى من اسماهم الكاتب كل الذين يكافحون لتحقيق الصرية والديمقراطية للجماهير الكادحه ، ومع من يقفون بحزم وصلابة ضد مجمل سياسات النظام القائم . كما يهاجم الكاتب المسئولين فى البلاد والسياسة العامة للدولة .

(٣٢) مزيد من الدروس الشعبية لسلطة القمع

مقال يتضمن اشادة باحداث يناير الماضى وهجوماً عنيفاً وجارحاً على السلطات السياسية والمؤسسات الدستورية بالبلاد وعلى شخص رئيس الجمهورية وتبديداً بما اسماء القوانين المقيدة للحريات واشادة بالبرنامج الوطنى الديمقراطى الذى اصدرته المنظمة الشيوعية التى يتبعها محرر المقال والذى انتهى بالمطالبة بوقف التحقيق مع من اسماهم المناضلين الشرفاء والفاء القضايا الخاصة بهم والافراج عن المتهمين بالانضمام الى منظمات سرية وارتيكاب قضايا الشغب والتخريب والفاء ما اسماء بالقوانين الاستثنائية والمعوقة للحريات .



## الفصل الرابع

### اجراءات المحاكمة

**اولاً:** بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢٠ أصدر الاستاذ مصطفى طاهر أمر الاحالة فى الجناية رقم ٥٢٦٠ سنه ١٩٧٧ المطرية المقيدة برقم ١٠٤ سنه ١٩٧٧ كلى شرق القاهرة ورقم ٦٧ لسنة ١٩٧٧ أمن دولة عليا .

**ثانياً:** وبتاريخ اول يناير سنه ١٩٧٨ اصدرت محكمة جنايات القاهرة وامن الدولة العليا برئاسة المستشار حسن اسماعيل حكمها ببراءة جميع المتهمين .

**ثالثاً:** وبتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٧٨ الفى رئيس الجمهورية الحكم على ان تعاد المحاكمة امام هيئة اخرى وذلك بناء على مذكرة مكتب شئون امن الدولة المؤرخة ١٩٧٨/١/٢ .

**رابعاً:** وبتاريخ ٢ يناير سنه ١٩٧٩ قضت محكمة امن الدولة العليا برئاسة المستشار عبد الغفار محمد احمد غيايياً بمعاقبة المتهمين بالسجن ثلاث سنوات **خامساً:** وبتاريخ ٢٥ يناير ١٩٨١ نظرت القضية امام محكمه جنايات امن الدولة العليا برئاسة المستشار حسن حلمى وهبى وقدم دفاع المتهمين مذكرة شارحة بنفاعةهم .

**سادساً:** وبتاريخ ٣١ يناير سنه ١٩٨١ أصدرت محكمة امن الدولة العليا حكمها ببراءة المتهمين .

## أولا

### أمر احالة

فى الجنابة رقم ٥٢٦٠ سنة ١٩٧٧ المطرية  
المقيدة برقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٧ كلى شرق القاهرة  
والمقيدة برقم ٦٧ لسنة ١٩٧٧ امى دولة عليا

نحن مصطفى طاهر  
رئيس نيابة امن الدولة العليا  
بعد الاطلاع على القضية وما تم فيها من تحقيقات  
لتتهم:

- ١- رحمة محمد رفعت محمود : سن ٢٤ طالبة بكلية البنات  
جامعة الازهر
- ٢- جمال عبد الفتاح عبد الدايم : سن ٢٩ طالب بكلية الصيدلة  
جامعة الاسكندرية ومقيم ١٩ شارع ابراهيم عبد الرازق المتفرع من شارع عين  
شمس المطرية .
- ٣- مديحة عبدالعزيز الملوانى : سن ٢٧ صيدليه بالصحة  
المدرسية بقطور غريبه ومقيمة ١٦ شارع ابراهيم عبد الرازق المتفرع من شارع  
عين شمس تتبع قسم المطرية .
- ٤- سميد عبدالنعم ناطوره : سن ٣١ ميكانيكى ومقيم  
بالاسكندرية ارض المفتى الجديدة بالسيف شارع رقم ٦ ملك السعدنى تبع  
الرمل .

لأنهم فى الفترة اللاحقة على ١٨ ، ١٩ يناير وحتى ١٩٧٧/٧/٩ بدائرة  
قسم المطرية محافظة القاهرة . شاركوا فى منظمه شيوعيه سرية معادية لنظم  
المجتمع بأن انضموا لتنظيم حزب العمال الشيوعى المصرى والنزى يروج لهدم  
النظام السياسى المقرر والانظمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى البلاد عن

طريق دعوة الجماهير بواسطة النشرات السرية وغيرها من اساليب الدعاية المثيرة الى القيام بثورة شعبية للاطاحة بالسلطة الشرعية وقرض النظام الشيوعي بالقوة والعنف وحازوا نشرات ومطبوعات ومحررات صادرة عن هذه المنظمة تتضمن التحريض والدعاية لביادئها واهدقها بقصد الترويج والتوزيع على افراد الجمهور .

### بضاء عليه

يكون المتهمون جميعاً قد ارتكبوا الجنايات والجنع المعاقب عليها بمقتضى المواد ١٩٨ / ٢، ١ / ٩٨ ب مكر، ٩٨ هـ عقوبات والمادة ٢ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ .

### المادة

ويعد الاطلاع على القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .  
وعلى القرار الجمهورى رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن اعلان حالة الطوارئ.

وعلى الامر الجمهورى رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن لحالة بعض الجرائم الى محاكم امن الدولة العليا والمعدل بالامر الجمهورى رقم ١٩ لسنة ١٩٦٨ .

### نأمر

- باحالة الدعوى الى محكمة امن الدولة العليا بدائرة محكمة استئناف القاهرة لمعالجة المتهمين طبقاً لنصوص مواد الاتهام سالفة الذكر مع استمرار حبس المتهمين المحبوسين .

- ينوب المحامين اصحاب الدور للدفاع عن المتهمين .  
ومرفق بهذا الامر قائمة باسماء شهود الاثبات وتحوى شهادتهم وملاحظات النيابة العامة فى الدعوى .

القاهرة فى ١٩٧٧/٧/٢٠  
رئيس نيابة امن الولة العليا

( مصطفى طاهر )

(ثانياً)

باسم الشعب

### محكمة جنايات القاهرة وامن الدولة العليا

المشكلة برئاسة السيد الاستاذ المستشار/ حسن اسماعيل رئيس المحكمة .

وعضويه السيدين الاستاذين المستشارين / زهير جلال صادق وحسن  
سناء الدين الشافعي المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة .  
وحضور السيد الاستاذ / على احمد على وكيل النيابة  
والسيد / نبيل شهاب امين سر المحكمة

#### أصدرت الحكم الآتى

فى قضية النيابة العامة رقم ٢٦٠ هـ سنة ١٩٧٧ المطريه ورقم ١٠٤ سنة  
١٩٧٧ كلى شرق ضد :

١- رحمه محمد رفعت

٢- جمال عبد الفتاح عبد الدايم

٣- مديحه عبد العزيز خليل الموانى

٤- سعيد عبد المنعم ناطوره

حضرت المتهمه الاولى وحضر المتهم الرابع

وحضر الاستاذ/ عادل امين المحامى الموكل للدفاع عن المتهمين الحاضرين  
ولم يحضر المتهم الثانى والمتهمه الثالثه .

بعد سماع امر الاحاله وطلبات نيابة امن الدولة العليا واقوال المتهمه  
الاولى والمتهم الرابع وتلاوة اقوال الشاهد والمرافعه والاطلاع على الاوراق  
والمداولة .

اتهمت النيابة العامة المتهمين الاربعة المذكورين لانهم فى الفترة اللاحقه على ١٨ ، ١٩ يناير وحتى ١٩٧٧/٧/٩ بدائرة قسم المطريه محافظة القاهره : شاركوا فى منظمة شيوعيه سرية معارضة لنظام المجتمع بأن انضموا لتنظيم حزب العمال الشيوعى المصرى الذى يروج لهدم النظام السياسى المقرر والانظمة الاقتصاديه والاجتماعيه السائدة فى البلاد عن طريق دعوة الجماهير بواسطة النشرات السريه وغيرها من اساليب الدعاية المثيرة الى القيام بثورة شعبيه للإطاحة بالسلطة الشرعيه وفرض النظام الشيوعى بالقوة والعنف وحازوا نشرات ومطبوعات ومحركات صابرة عن هذه المنظمة تتضمن التحيز والدعاية لمبادئها وأهدافها بقصد الترويج والتوزيع على افراد الجمهور .

قد امرت نيابة امن الدولة العليا باحالة المتهمين الاربعة المذكورين لمحاكمتهم امام هذه المحكمة طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢٠ .

ويجلسه اليوم سمعت الدعوى على النحو المبين تفصيلاً بمحضر الجلسة .

## الحكمة

بعد سماع امر الاحالة وطلبات النيابة العامة واقوال التهمة الاولى والمتهم الرابع والمرافعه والاطلاع على الاوراق والدولة .

بما ان المتهم الثانى والمتهمة الثالثة تطلقاً عن حضور جلسه اليوم المحددة لنظر الدعوى مع صحة اعلاتهما بامر الاحالة وورقة التكليف بالحضور ، ترى المحكمة لهذا الحكم فى غيبتها عملاً بالمادة ٢٨٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

وبما ان النيابة العامة قد طالبت بمعاقبة المتهمين بالمواد ٩٨ (١) - ٩٨ ، ٩٨ (ب) مكرر ، ٩٨ (هـ) من قانون العقوبات والمادة الثانيه من القانون ٢ لسنة ١٩٧٧ ، على اعتبار انهم فى المدة اللاحقة على يومى ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ حتى ٩ يوايو من ذات العام بدائرة قسم المطريه بمحافظة القاهره .

شاركوا فى منظمة شيوعية سرية معادية لنظام المجتمع بالانضمام الى حزب العمال الشيوعى المصرى الذى يروج لهدم النظام السياسى المقرر والانظمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى البلاد عن طريق دعوة الجماهير بواسطة الشرعية وفرض النظام الشيوعى بالقوة والعنف وحازوا نشرات ومطبوعات ومحركات صابرة عن هذه المنظمة تتضمن التحريض والدعاية لمبادئها واهدافها بقصد الترويج والتوزيع على افراد الجمهور ، انما تستدل على صحة هذا الاتهام وثبوته فى حقهم بما ذهب اليه الرائد علاء الدين مقلد معاون مباحث قسم المطرية فى محضره المحرر بتاريخ ١٩٧٧/٧/٩ اذا سجل فيه انه قد بدأ فى البحث والتحرى عن قاطنى الاماكن المفروشه بدائرة القسم نفاذاً لاوامر الامن التى اتخذت اثر وقوع جرائم التكفير والهجرة ففاجأ المتهمين فى عقر دارهم بينما كانوا قائمين بحرق بعض اوراق تنبئ عن نشاط تنظيمى يتضمن توجيهات لعناصر معينة باتخاذ بعض الاجراءات الكفيلة بتأييد حركته وانه ما ان شك عندئذ فى امرهم واخذ فى تفتيش هذا المكان ضبط العديد من المنشورات والمطبوعات وبعض الاوراق الخاصة باحد التنظيمات السرية ، ومن سبق اتهامهم فى قضايا شيوعية اخرى ، وتتولى المتهمة الاولى مركزاً قيادياً فى حزب العمال الشيوعى المصرى واتهامها فى الجناية ٥٧ لسنة ١٩٧٧ امن النولة العليا ومن ان فحص المطبوعات المضبوطة كشف عن صدورها عن ذاك الحزب ، ومن تحريف كل منهم اسمه لى ان قام باستجوابه وحمله اخفاء لذلك بطاقة اثبات شخصيه مزورة ، ومن اقرار الاخير ايمانه بالمذهب الشيوعى ، ومن اقرار كل من الثانى والثالث بميله لهذا المذهب ، ومن تلك المطبوعات المضبوطة التى تشمل على بعض اعداد من نشرتى الانتفاض وشيوعى مصرى اللتين يصدران عن حزب العمال الشيوعى المصرى ، ومن تلك الاوراق والتقارير الخطيه والمطبوعة التى تعالج مختلف اوجه نشاط هذا التنظيم وتهاجم فى مجموعها نظام الحكم القائم وتتند بقيادته السياسيه .

وبما ان المتهمين الحاضر منهم والغائب أنكروا الاتهام المنسوب إليهم ،  
ودفع المدافع عن الحاضرين عدم دستوريه قرار رئيس الجمهوريه بالقانون رقم  
٢ سنة ١٩٧٧ ثم ببطلان اجراءات الضبط والتفتيش ترتيباً على انه لم يستأنن  
فى ذلك النيابة العامة .

وبما ان ضبط المتهمين مجتمعين فى مسكن يحوى العديد من المطبوعات  
اليسارية لا يرقى ذاته دليلاً على انضمامهم الى احدى الجمعيات أو الهيئات  
أو المنظمات التى ترمى الى سيطرة طبقه اجتماعيه على غيرها من الطبقات  
أو القضاء على طبقه اجتماعية ، أو الى قلب نظم الدولة الاساسيه الاجتماعيه  
أو الاقتصاديه أو الى هدم نظام من النظم الاساسيه للهيئه الاجتماعيه أو الى  
تحبيذ شئ من ذلك أو الترويج له ، فمثل تلك المطبوعات التى ضبطت فى ذاك  
المكان انما تعبر عن ايمان اولئك المتهمين بالفكر الماركسى ليس إلا دون ان يثبت  
من التحقيقات حتى انصراف نيتهم الى الترويج لتلك المبادئ الهدامه بالجوء الى  
القوة أو الارهاب أو اى وسيلة اخرى غير مشروعه ، ولا ادل على ذلك انه لم  
يُضبط لدى اى منهم اسلحة أو ادوات مما تستعمل فى التعدى على النفس ،  
الامر الذى ترى معه المحكمة كذلك ان ايمان كل منهم بتلك العقيدة مازال  
حبيس نفسه ووجدانه ، وعليه فمسلك كل منهم والامر كذلك بمنأى عن المسئوليه  
الجائثيه مادام ان حرية الانتماء الى اى مذهب مكفولة للجميع دون ثمة قيود .  
حتى كان ذلك يضحى الاتهام المنسوب الى جميع المتهمين والامر كذلك على غير  
سند من الواقع والقانون ، ويتعين لذلك القضاء ببراءة كل منهم .

### **فلهذه الاسباب**

وبعد الاطلاع على المواد سالفة الذكر  
حكمت المحكمة حضورياً للاولى والرابع وغيابياً للثانى والثالثه ببراءة كل

من رحمة محمد رفعت محمود وجمال عبدالفتاح عبدالدايم ومديحه عبدالعزيز  
خليل اللواتي وسعيد عبدالمنعم ناطوره من المسند اليهم .  
صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسه ١٩٧٨/١/١ .

امين السر	رئيس المحكمه
نبيل شهاب	حسن اسماعيل
١٩٧٨/١/٢٥	
يرى المكتب	
الغاء الحكم واعادة محاكمة المتهمين امام هيئه اخرى	
المحامى العام	مدير المكتب
امضاء	قيس الراى
يلغى الحكم وتعاد المحاكمة امام هيئه اخرى	

**رئيس الجمهوريه**

**النور السادات**

٢١ فبراير ١٩٧٨



(ثالثاً)

رئاسة الجمهورية  
مكتب شؤون أمن الدولة

مذكرة

في قضية الجناية رقم ٥٣٦٠ سنة ١٧٧١مطريه  
(٧٧/١٠٤ كلى شرق)

المتهمين :

- ١- رحمه محمد رفعت
- ٢- جمال عبد الفتاح عبد الدايم
- ٣- مديحه عبد العزيز خليل اللوانى
- ٤- سعيد عبد المنعم ناطورة

التهمة :

شاركوا في منظمة شيوعية سرية معارضة لنظام المجتمع بأن انضموا  
لتنظيم حزب العمال الشيوعى المصرى الذى يروج لهم النظام السياسى المقرر  
والانظمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى البلاد عن طريق دعوة الجماهير  
بواسطة النشرات السرية وغيرها من اساليب الدعاية المثيرة الى القيام بثورة  
شعبية للاطاحة بالسلطة الشرعية وفرض النظام الشيوعى بالقوة والعنف  
وحازوا نشرات ومطبوعات ومحررات صادرة عن هذه المنظمة تتضمن التحريض  
والدعاية لمبادئها واهدافها بقصد الترويج والتوزيع على افراد الجمهور .

الحكم :

حضوراً للاولى والرابع وغياباً للثانى والثالث

ببراءة كل من الاولى والثانى والثالث والرابع مما اسند اليهم .

الوقائع

اتمام الحكم قضاه بالبراءة استناداً الى ان الاوراق والمطبوعات التى

ضبطت لدى المتهمين لا تتضمن دليلاً على اسهامهم بالانضمام لمنظمة شيوعية او بالترويج للمبدأ الشيوعى ولا تتم إلا عن اعتناقهم للفكر الماركسى بغير انصراف نيتهن الى اللجوء الى القوة والعنف .

وهذا الذى اوردته الحكم وأسس عليه قضاؤه ينطوى على فساد فى الاستدلال فضلاً عما يشوبه من خطأ فى تطبيق القانون ذلك ان الاستفادة من ظروف الدعوى والاوراق التى سلمت المحكمة بضبطها لدى المتهمين أنهم اعضاء فى تنظيم سرى يدعو للمبدأ الشيوعى ويروج له وآية ذلك ما انطوى عليه تلك الاوراق من عبارات صريحة دالة بذاتها على هذا المفهوم ومن بينها الاوراق التى تحمل الدعوة الى ان يكون الطبقات الشعبية احزابها المستقلة وعلى رأسها حزب العمال الشيوعى المصرى رغم ارادة السلطة الحاكمة مع الدعوة الى الاطاحة بالنظام القائم بالبلاد .

كما اوضحت بعض تلك الاوراق بمطالبة الطبقات الشعبية بالالتجاء الى اساليب الاضراب والتظاهر والاعتصام فى مقاومة السلطات وانتهت الى المطالبة باسقاطها لاقامة المجتمع الشيوعى .

وهذه العبارات تقصص بجلاء عن انضمام المتهمين الى تنظيم سرى يدعو الى مناهضة المبادئ الاساسية التى يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكى فى الدولة والذى يقوم اساساً على تحالف قوى الشعب العاملة لاعلى سيطرة قوة على اخرى . وهو ما يكون الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٩٨ (١) مكرر من قانون العقوبات .

هذا ولا يمكن بحال التسليم بأن تلك المنشورات لا تعتبر إلا اعتناقاً للفكر الماركسى كما ذهبت الى ذلك الحكم ، ذلك انها تحوى عبارات صريحة بالتحريض على مقاومة السلطات العامة وتغيير مبادئ الدستور الاساسية وكذلك النظم السياسية للمجتمع باستعمال القوة والارهاب وهو ما دلت عليه

عبارات الاشارة لاحداث التخريب والتدمير التي حدثت يومى ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ والدعوة الى اتخاذ هذه الاحداث نموذجاً لاحداث التغييرات فى المجتمع .

الامر الذى تتوافر به الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٩٨ (ب) عقوبات وجدير بالذكر ان القانون لا يستلزم لقيام تلك الجريمة اقتران الدعوة فعلاً بالعنف المادى أو بحيازة القائمين عليها لاحدى وسائله أو ادواته كالاسلحة وغيرها بل يكفى ان ترد الدعوة على احد المذاهب الهدامة ومن بينها المذهب الشيوعى طالما كان مفهوماً انه لا سبيل الى فرضه بغير القوة والعنف وهو الامر الذى يستفاد مباشرة من عبارات الاوراق المضبوطة الصريحة والتي تفصح بجلاء عن اتخاذ وسائل العنف والتدمير سبيلاً للاطاحة بالانتظمة الدستورية القائمة وهدم أسس المجتمع لسيطرة الطبقة العاملة فيه على سائر طبقاته ومؤسساته .

وحيث انه لما تقدم بأن الحكم يكون قد انطوى على خطأ مبطل فى تطبيق القانون فضلاً عما شابه استدلاله من فساد اثر فى تكييف الوقائع وفى انزال حكم القانون الصحيح عليها .



يرى المكتب : الغاء الحكم ومحاكمة المتهمين امام هيئة اخرى .

مدير المكتب

" المحامى العام "

توقيع

(رابعاً)

باسم الشعب

محكمه أمن الدولة العليا

المشكلة علناً برئاسة السيد المستشار عبد الغفار محمد أحمد رئيس  
المحكمة والسيدان الاستاذين ابراهيم رشدى وحسن عطا المستشارين بمحكمة  
استئناف القاهرة

والسيد الاستاذ ابراهيم الهندي : وكيل النيابة

والاستاذ عباس حشاد : امين سر المحكمة

اصدرت المحكمة الآتى :

فى قضيه النيابة العامة رقم ٢٦٠ هـ سنه ٧٧ المطريه ورقم ١٠٤ سنة ٧٧ كلى  
و٦٧ عليا



١- رحمة محمد محمود سن ٢٤ طالب بكلية البنات جامعة الازهر غائبة

٢- جمال عبد الفتاح عبد الدايم سن ٢٩ طالب بكلية الصيدله جامعه  
الاسكندريه غائب

٣- مديحه عبد العزيز خليل الملوانى سن ٢٧

صيدليه بالصحة المدرسيه غائبة

٤- سعيد عبد المتعم ناطوره سن ٢١ ميكانيكى غائب

لانهم فى الفترة اللاحقه على ١٨ ، ١٩ يناير وحتى ١٩٧٧/٧/٩ بدائرة  
قسم المطريه محافظة القاهرة شاركوا فى منظمة شيوعيه معادية لنظام المجتمع  
بأن انضموا لتنظيم العمال الشيوعى المصرى الذى يروج لهدم النظام  
السياسى المقرر والانظمة الاقتصادية والاجتماعيه السائدة فى البلاد عن طريق  
دعوة الجماهير بواسطة النشرات السريه وغيرها من أساليب الدعاية المثيرة الى  
القيام بثورة شعبية للإطاحة بالسلطات الشرعيه وفرض النظام الشيوعى بالقوة

والعنف وحازوا نشرات ومطبوعات ومحررات صادرة عن هذه المنظمة تتضمن التحريض والدعاية لمبادئها وأهدافها بقصد الترويج والتوزيع على أفراد الجمهور . ويتأريخ ١٩٧٧/٧/٢٠ احالتهم النيابة الى محكمة امن الدولة العليا لحاكمتهم بالقييد والوصف الواردين بامر الاحالة . ويجلسات المرافعة سمعت الدعوى على الوجه المبين تفصيلاً بمحضر الجلسة .

## المحكمة

بعد تلاوة امر الاحالة وسماع طلبات النيابة العامة والاطلاع على الاوراق والمدولة قانوناً حيث ان المتهمين لم يحضروا رغم اعلانهم ويكون للمحكمة ان تحكم فى غيبتهم عملاً بنص المادة ١/٢٨٤ من قانون الاجراءات الجنائية . (ص٢) وبعد سماع امر الاحالة وطلبات النيابة العامة والمرافعة وبعد الاطلاع على الاوراق والمدولة قانوناً .

وحيث ان واقعة الدعوى كما استقرت فى يقين المحكمة واطمأن اليها وجدانها مستخلصة من الاوراق وما تم فيها من تحقيقات ودار بجلسه المحاكمه تتحصل فى ان الرائد علاء الدين مقلد معاون مباحث المطريه فى اطار البحث والتحصرى عن قاطنى الشقق المفروشه بدائرة القسم نفاذا لاوامر الامن التى صدرت بمناسبة ما وقع من جرائم جماعة التكفير والهجرة فاجأ فى ١٩٧٧/٧/٩ المتهمين رحمة محمد رفعت وجمال عبدالفتاح عبدالدايم وميحه عبد العزيز خليل الملوانى وسعيد عبدالمنعم تاطوره مجتمعين فى شقة مفروشه وانتحل المتهمون الاربعة اسماء كاذبه عند بداية سؤالهم وقدموا تعزيزاً لمزاعمهم بعض البطاقات العائليه والشخصيه المزورة قداظه الربيه فى الامر واجرى تفتيش الشقة فضببط بها كمية من النشرات والمطبوعات وغيرها من الاوراق الخاصة بتنظيم شيوعى سرى وذكر التهم الثانى انه يستأجرها مفروشة بغير عقد ايجار وكان يقيم بها مع زوجته المتهمه الثالثه والمتهمين الآخرين باعتبارهما

صديقين . كما اقرروا جميعاً عدا المتهمه الاولى باتجاهاتهم الماركسيه وزاد المتهم الاخير بانّه يعتنق المذهب الشيوعى ثم جاءت مذكرة مباحث امن الدولة بأن المتهمين الاربعة من العناصر الماركسيه المعروفة التى سبق اتهامها فى قضايا شيوعيه وان المتهمه الاولى من قيادات حزب العمال الشيوعى المصرى احيلت للمحاكمة فى القضية ٥٧ سنة ١٩٧٧ جنابات امن الدولة العليا وصادر امر بضبطها وحبسها احتياطياً على ذمة الجناية المذكورة لهروبها وكان المتهمون عند ضبطهم يشجعون فى حرق بعض الاوراق الموضوعه فى وعاء لجمع القمامه . كما تم ضبط اوراق تنبئ عن نشاطهم التنظيمى بالحزب الشيوعى المصرى وتتضمن توجيهات لعناصره بسرعة اتخاذ بعض الاجراءات الكفيلة بتأمين حركته التى ترمى الى سيطرة طبقه اجتماعيه على غيرها من الطبقات والى قلب نظم الدولة الاساسيه الاجتماعيه والاقتصاديه والترويج له واوامر بالتخلص من وثائق الحزب ووقف اجتماعاته ومن بينها كذلك نشرات هذا الحزب المعروفة (الانتفاض) و (شيوعى مصرى) تعالج مختلف اوجه نشاط هذا التنظيم وتحتوى على تحليلات للوضاع السياسيه والعامة من وجهة نظره تهاجم فى مجموعها نظام الحكم القائم وتركز للإطاحة به عن طريق القوة والعنف بزعم انه نظام خائن وعميل للاستعمار فضلاً عن العديد من وثائق الحزب وتوجيهاته الدالة على استمرار نشاطاته الهادفة لتأمينه فى تلك الآونه ، وضبط لديهم كذلك اوراق وتقارير خطيه ومطبوعه من بينها توجيه معنون (توجيه امنى عاجل) يدعو اسرعة اتخاذ بعض الاجراءات الضرورية لتأمين نشاط التنظيم بمناسبة الحملة التى يشنها رجال الامن للبحث عن اعضاء بعض الجماعات السريه الارهابيه ومن ضمن ما جاء بهذا التوجيه ضرورة الاسراع بالتخلص من وثائق التنظيم واخلاء ما لدى اعضاءه من شقق مفروشه مستخدمه فى نشاطه ، ومن بين تلك الاوراق ما انطوت عبارتها صريحة دالة بذاتها على دعوة الافراد الى ان يكون للطبقات الشعبيه احزابها المستقله وعلى رأسها حزب العمال الشيوعى المصرى رغم ارادة السلطة الحاكمة ومطالبة تلك الطبقات الشعبيه بالالتجاء الى اساليب

الاضراب والتظاهر والاعتصام في مقاومة السلطات والمطالبة بإسقاط السلطة الحاكمة لإقامة المجتمع الشيوعي فضلاً عن عيارات بالإشارات لأحداث التخريب والتدمير التي حدثت في يومى ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ للتخريف بعبارات صريحة على مقاومة السلطات العامة وتغيير مبادئ الدستور الاساسي والدعوة الى اتخاذ تلك الاحداث نموذجاً لأحداث التغيير في المجتمع .

وحيث أن واقعه الدعوى على النحو سالف البيان قد قام الدليل القاطع على صحتها وثبوتها في حق المتهمين كما استقر في يقين المحكمة من ادلة الإثبات التالية :

١- ثبت بمحضر الواقعة المؤرخ ١٩٧٧/٧/٩ المحرر بمعرفة الرائد علاء الدين مقلد معاون مباحث المطريه أنه في إطار البحث والتحري عن قاطنى الشقق المفروشة بدائرة القسم تنفيذاً للإجراءات الامنيه التي اتخذت بمناسبة ما وقع من جرائم جماعة التكفير والهجرة انتقل لاحدى هذه الشقق حيث وجد بها المتهمين الاربعة ولاحظ انهم يشتركون في حرق بعض الاوراق الموضوعة في وعاء لجمع القمامة من بينها اوراق تنبئ عن وجود نشاط تنظيمي وتتضمن توجيهات لعناصره بسرعة اتخاذ بعض الاجراءات الكفيلة بتأمين حركته ومنها التخلص من وثائقه ووقف اجتماعاته وانتحل له المتهمون اسماء كاذبة عند محاولته التحقيق من شخصياتهم فاجرى تفتيش الشقة وعثر بها على كمية كبيرة من النشرات والمطبوعات وغيرها من الاوراق الخاصة بتنظيم سرى .

٢- ثبت بمذكرة مباحث امن الدولة المؤرخ ١٩٧٧/٧/٩ أنه تبين من فحص الامر اثر ضبط المتهمين الاربعة انهم من العناصر الماركسيه المعروفه التي سبق اتهامها في قضايا شيوعيه وان المتهم الاول من قيادات حزب العمال الشيوعي المصري وصدر الامر باحالتها للمحاكمة في القضية ٥٧ سنة ١٩٧٧ جنابات امن الدولة العليا وامور بضبطها وحبسها احتياطيا على ذمة الجنائية المذكورة لهروبها .

٢- تبين من فحص الاوراق المضبوطة ما كشف عن اتصالها وصورها عن منظمة حزب العمال الشيوعي المصرى . وان من بينها بعض نشرات هذا الحزب المعروفه (الانتفاض) و (الشيوعي المصرى) فضلاً عن العديد من وثائقه وتوجيهاته الدالة على استمرار نشاطه والهافه لتأمينه فى الآونه الاخيره واسفر الاطلاع التفصيلى على الاوراق المضبوطة بحوزة المتهمين عن انها تشتمل على بعض اعداد من نشرتي (الانتفاضه) و (شيوعي مصرى) اللتين يصدرهما حزب العمال الشيوعي المصرى فضلاً عن العديد من الاوراق والتقارير الخطيه والمطبوعه التى تعالج مختلف اوجه نشاط هذا التنظيم وتحوى تحليلات للوضع السياسيه والعامه من وجهة نظره وهى تهاجم فى مجموعها نظام الحكم القائم وتتدد بقياداته السياسيه وتدعو للإطاحة به عن طريق القوة والعنف بزعم انه نظام خائن وعميل لاستعمار . كما ان من بينها توجيه معنون (توجيه أمنى عاجل) يدعو لسرعة اتخاذ بعض الاجراءات الضروريه لتأمين نشاط التنظيم بمناسبة الحمله التى يشنها رجال الامن للبحث عن اعضاء بعض الجماعات السريه الإرهابيه وما قد يؤدى ذلك من كشف اوكاره . ومن ضمن ما جاء بهذا التوجيه ضرورة الاسراع بالتخلص من وثائق التنظيم واخلاء ما لدى اعضائه من شقق مفروشه مستخدمه فى نشاطه مع حظر اجتماعات وإقامات عناصره مؤقتاً .

٤- اقر المتهمون الاربعة بضيظهم معا فى الشقة وذكر المتهم الثانى انه مستأجرها مفروشه بغير عقد ايجار وكان يقيم بها مع زوجته المتهمه الثالثه والمتهمين الآخرين باعتبارهما صديقين كما اقروا عدا الاولى باتجاهاتهم الماركسيه واد المتهم الأخير بأنه يعتقد المذهب الشيوعى .

وحيث ان المتهمين لم يحضروا ولم يبذلوا دفاعاً ولا تعمل المحكمه على انكارهم بالتحقيقات بعد ان اطمأنت تمام الاطمئنان الى ادلة الاثبات سالفه البيان ويكون قد قام الدليل القاطع على ان المتهمين :



- ١- رحمة محمد رفعت  
٢- جمال عبد الفتاح عبد الدايم  
٣- مديحه عبد العزيز اللواتي  
٤- سعيد عبد المنعم ناطوره

من الفترة اللاحقه على ١٨ ، ١٩ يناير وحتى ١٩٧٧/٧/٩ بدائرة قسم المطريه محافظة القاهرة شاركوا فى منظمة شيوعيه سريه معاديه لنظام المجتمع بأن انضموا لتنظيم "حزب العمال الشيوعى المصرى" الذى يروج لهدم النظام السياسى المقرر والانظمة الاقتصاديه والاجتماعيه السائده فى البلاد عن طريق دعوه الجماهير بواسطة النشرات السريه وغيرها من اساليب الدعايه المثيرة الى القيام بثوره شعبيه للاطاحه بالسلطه الشرعيه وفرض النظام الشيوعى بالقوة والعنف وحازوا نشرات ومطبوعات ومحررات صابرة عن هذه المنظمه تتضمن التحبيذ والدعايه لمبادئها واهدافها بقصد الترويج والتوزيع على افراد الجمهور بما يتعين معه معاقبتهم عملاً بالمواد ٩٨ / ١ - ٣ و ٩٨ ب مكرر، ٩٨ هـ من قانون العقوبات .

### ملحقه الاسباب

ويعد الاطلاع على المواد سالفة الذكر  
حكمت المحكمه غيائياً بمعاقبة كل من رحمة محمد رفعت محمود وجمال عبد الفتاح عبد الدايم ومديحه عبدالعزيز خليل وسعيد عبد المنعم ناطوره بالسجن ثلاث سنوات وغرامة خمسين جنيها وحل حزب العمال الشيوعى المصرى ومصادرة المضبوطات .  
صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسه يوم الاربعاء ٣ يناير سنة ١٩٧٩ .

رئيس المحكمه

(خامساً)

محكمة أمن الدولة العليا  
بدائرة محكمة استئناف القاهرة  
(الدائرة الرابعة)

مكتب  
عادل أمين  
المحامى

مذكرة الدفاع

المقدمة فى القضية رقم ٥٢٦٠ سنة ١٩٧٧ جنابات المطريه  
المقيدة برقم ١٠٤ سنة ١٩٧٧ كلئ شرق  
ورقم ٦٧ سنة ١٩٧٧ حصر أمن دولة عليا

تطالب النيابة العامة طبقاً لما جاء بأمر الاحالة الصادر بتاريخ  
١٩٧٧/٧/٢٠ بتطبيق احكام المواد ٩٨ أ فقرة ١، ٣ و ٩٨ ب مكرر و ٩٨ هـ من  
قانون العقوبات والمادة ٢ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ .  
فيما يتعلق بتطبيق المادة ٢ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ، فنقرر ان هذه  
المادة قد الغيت بمقتضى الفقرة الثانية من المادة/٣٢ من القانون رقم ٤٠ لسنة  
١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية وقد صدر هذا القانون فى ٢ يوليه سنة ١٩٧٧  
ونشر بالجريدة الرسمية فى ٧ يوليه سنة ١٩٧٧ ونص فى المادة/٣٢ منه على  
ان يعمل به من تاريخ نشره ، اى ان هذا الالغاء قد تم ونشر واصبح نافذاً فى  
تاريخ سابق لصدور أمر الاحالة فى هذه الدعوى ، الامر الذى يجب معه  
استبعاد هذه المادة من مواد الاتهام المطلوب تطبيقها .  
فيما يتعلق بتطبيق المواد ٩٨ أ ، ٩٨ ب مكرر ، ٩٨ هـ فقد عرض هذا  
الامر على محكمة امن الدولة العليا بتاريخ ١/١/١٩٧٨ التى قضت ببراءة

المتهمين جميعا استناداً الى ان ضبطهم فى مسكن يحوى العديد من المطبوعات اليسارية لا يرقى فى ذاته دليلاً على انضمامهم الى احدى المنظمات التى ترمى الى سيطرة طبقه اجتماعيه على غيرها من الطبقات أو القضاء على طبقة اجتماعيه أو الى قلب نظم الدولة الاساسيه الاجتماعيه أو الاقتصاديه أو الى هدم نظام من النظم الاساسيه الهيئه الاجتماعيه أو الى تحييد شئ من ذلك أو الترويج له ، واضاف الحكم ان مثل تلك المطبوعات التى ضبطت فى ذلك المكان انما تعبر عن ايمان اولئك المتهمين بالفكر الماركسى ليس إلا ، ووزن ان يثبت من التحقيقات حتى انصراف نيتهم الى الترويج لتلك المبادئ الهدامة باللجوء الى القوة أو الارهاب أو اى وسيلة اخرى غير مشروعة ، ولا ادل على ذلك انه لم يضبط لدى اى منهم اسلحة أو انوات مما تستعمل فى التعدى على النفس ، الامر الذى ترى معه المحكمه لذلك ان ايمان كل منهم بتلك العقيدة مازال حبيس نفسه ووجدانه ، وعليه فمسلك كل منهم والامر كذلك بمنئى عن المسئولية الجنائيه ما دام ان حرية الانتماء الى اى مذهب مكفولة للجميع دون ثمة قيود ، وانتهت المحكمه الى ان الاتهام المنسوب الى المتهمين يضحى والامر كذلك على غير سند من الواقع والقانون ، ويتعين لذلك القضاء ببراءة كل منهم .

غير ان هذا الحكم لم يلق قبولاً لدى مكتب امن الدولة برئاسة الجمهوريه فحرر مذكرة يطلب فيها الغاء الحكم ومحاكمة المتهمين امام هيئه اخرى ، بمقولة ان هذا الذى اورده الحكم وأسس عليه قضاؤه ينطوى على فساد فى الاستدلال فضلاً عما يشوبه من خطأ فى تطبيق القانون ذلك ان ظروف الدعوى والاوراق المضبوطه لدى المتهمين تقطع بانهم اعضاء فى تنظيم سرى يدعو الى المبدأ الشيوعى ويروج له كما يدعو الى ان يكون للطبقات الشعبيه احزابها المستقله وعلى رأسها حزب العمال الشيوعى رغم ارادة السلطة الحاكمة مع الدعوة الى الاطاحة بالنظام القائم بالبلاد .

كما أضافت مذكرة مكتب شئون امن الدولة ان القانون لا يستلزم اتيام

الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٨ (ب) عقوبات اقتران الدعوة فعلاً بالعنف المادى أو بحيازة القائمين عليها لاحدى وسائله أو أدواته كالأسلحة وغيرها بل يكفي أن ترد الدعوة على احد المذاهب الهدامة ومن بينها المذهب الشيوعى طالما كان مفهوما انه لا سبيل الى فرضه بغير القوة والعنف والتدمير سبيلاً للإطاحة بالانظمة الدستورية القائمة وهدم أسس المجتمع لسيطرة الطبقة العاملة فيه على سائر طبقاته ومؤسساته .

وقد استجاب رئيس الجمهوريه الى طلب مكتب شئون امن الدولة فقرر فى ٢١ فبراير سنة ١٩٧٧ الغاء الحكم واعادة المحاكمة امام دائرة اخرى .  
وقبل ان نناقش هذه الامور جميعا .

#### ندفع ببطلان اجراءات الضبط والتفتيش :

فالثابت من المحضر المحرر بمعرفة الرائد علاء الدين مقلد معاون مباحث قسم المطرية فى ١٩٧٧/٧/٩ الساعة الثامنة صباحاً انه قد وبرت له معلومات من احد مصابره السريه ان هناك بعض الاشخاص يقيمون باحدى الشقق المفروشة فى العقار رقم ١٦ شارع ابراهيم عبد الرازق وأنه قد ظهرت عليهم علامات الارتباك فى تصرفاتهم داخل الشقة فانتقل على الفور لضيق الوقت وخشية هروب المذكورين الى المكان المذكور .

وقد اثبت الضابط المذكور فى مذكرته التفصيلية التى حررها بعد ذلك - انه انتقل على وجه السرعة الى العنوان المذكور "حيث اشتبهنا ان يكونوا من جماعات التكفير والهجرة " .

كما ذكر الضابط فى محضره انه عندما طرق باب الشقة فتح له شخص تبين انه يدعى/ عيد سيد عبد المغيث كما تبين ان الموجودين بالاشقة بالاضافة الى الاول هم منيحة خليل ابراهيم ويشير محمد ادريس واحسان محمد حسن .  
ويعد ذلك تأشير على محضر الضبط بعرض المتهمين والمضبوطات على مباحث امن الدولة فرع القاهرة ، وقد اثبتت مباحث امن الدولة فى خطابها

الموجه الى نيابة امن الدولة العليا ، انه بتاريخ ٩ الجارى تبلغ لقسم شرطة المطرية من بعض الاهالى بأن بعض الاشخاص يقطنون احد الشقق المفروشة بالعقار ١٦ شارع ابراهيم عيد الرازق ويشكون انهم من عناصر جماعة التكفير والهجرة ، فانتقل السيد معاون مباحث القسم للتثبت من شخصياتهم فى اطار الجهود المبذولة بشأن تعقب افراد هذه الجماعة وخاصة بعد صدور الامر العسكرى الخاص بالاحطار عن الشقق المفروشة وتقابل مع شاغليها وكانوا فى حالة ارتباك ملحوظ وقدموا انفسهم باسماء ١- عيد سيد عبد المغيث ٢- بشير محمد ادريس ٣- احسان محمد حسن ٤- مديحه خليل ابراهيم .

وقد تبينت مباحث امن الدولة فرع القاهرة كذب ادعاء المذكورين بالنسبة لاسمائهم وتبين انهم على التوالي : ١- جمال عبد الفتاح عبدالدايم ٢- سعيد عبد النعم ناطوره ٣- رحمة محمد رفعت ٤- مديحه عبد العزيز الملوانى .

ويتبين من هذا ان معاون مباحث قسم المطرية قد انتقل الى الشقة المذكورة بمجرد ابلاغه عن طريق مصادره السريه بون ان يستأذن النيابة فى ضبط المذكورين وتفتيش محل اقامتهم وذلك طبقا لما قرره بمذكرته المرفقه بمحضر الضبط من انه انتقل على وجه السرعة الى العنوان المذكور حيث اشتبهنا فى ان يكونوا من جماعات التكفير والهجرة .

اما ما ورد فى خطاب مباحث امن الدولة فرع القاهرة الى رئيس نيابة امن الدولة العليا من ان السيد معاون المباحث قد انتقل الى العنوان المذكور للتثبت من شخصياتهم فى اطار الجهود المبذولة لتعقب افراد جماعة التكفير والهجرة وخاصة بعد صدور الامر العسكرى الخاص بالشقق المفروشه ، فهو أمر لا يصلح لتصحيح الاجراء الباطل الذى تم بمقتضاه الضبط والتفتيش ، فمعاون مباحث قسم المطرية لم ينتقل الى العنوان المذكور لجرد التثبت من شخصياتهم وانما قام بضبطهم داخل محل اقامتهم فى الساعة الثالثة من صباح يوم ٩ يولييه ١٩٧٧ ، كما قام بتفتيش هذا المكان وضبط كميات من الاوراق كما تحفظ على الشقة المذكورة .

اما ما جاء بخطاب مباحث امن الدولة الموجه الى النيابة من ان هذا الامر قد تم فى اطار الجهود المبذولة لتعقب افراد جماعة التكفير والهجرة وخاصة بعد صدور الامر العسكرى الخاص بالشق المرفوشه ، فهو امر يؤكد بطلان اجراءات الضبط والتفتيش ، اذ قد تبين من اللحظة الاولى انهم لا ينتمون الى جماعة التكفير والهجرة ، ولا ادل على ذلك مما ورد بالصفحة ١٦ من ملف الدعوى "ويمناقشة المتهمين الاربعة شفاة اوضحوا انهم ماركسيين وليس لهم علاقه بجماعة التكفير والهجرة"

هذا بالاضافة الى ان صدور الامر العسكرى الخاص بالشق المرفوشه وهو الامر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٧٧ قد صدر بتاريخ ٧ يوليه ١٩٧٧ ونشر فى الجريدة الرسمية فى العدد ٢٧ تابع الصائر فى ٧ يوليه ١٩٧٧ ونص فى المادة الثانية منه على ان يعمل به من تاريخ صدوره ، هذا الامر يوجب على مؤجرى الشق المرفوشه ان يقوموا بالاختار عن شاغلها فى خلال ثلاثة ايام من تاريخ العمل به والا عوقبوا بالحبس والغرامة .

والملاحظ ان المهلة التى حددتها الامر العسكرى المذكور -هى ثلاث ايام- لم تكن قد انتهت بعد فى تاريخ ضبط الواقعة حتى تستطيع مباحث امن الدولة ان تدعى القيام بضبط واقعة عدم الاختار عن مكان مؤجر مرفوشاً ، اذ ان هذه المدة تنتهى فى ١٠ يوليه ١٩٧٧ ، وهو تاريخ لاحق لضبط الواقعة ، اذ ان اقتحام هذا المكان وتفتيشه وضبط من فيه قد تم فى الساعة الثالثة من صباح يوم ٩ يوليه سنة ١٩٧٧ .

قد يقال ان هناك امرا قد صدر بالقبض على المتهمه الاولى رحمة محمد رفعت فى ٣١ مايو سنة ١٩٧٧ عندما صدر امر الاحالة فى القضية رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٧ جنائيات امن دولة عليا ، وان هذا الامر يصحح الاجراء الباطل الذى قام به معاون مباحث المطريه فى ١٩٧٧/٧/٩ .

إلا ان هذا القول يجانب الصواب ولا اساس له من صحيح القانون . اذ

انه يشترط لذلك ان يكون الضابط اذى قام بالضبط والتفتيش يعلم قبل قيامه بهما بوجود المطلوب القبض عليها فى هذا المكان الذى توجه اليه وقام بتفتيشه ، والثابت من محضر الضبط والتفتيش والمنكرة المحررة بمعرفة الرائد علاء الدين مقلد انه كان يجهل كلية شخصية رحمة محمد رفعت ، وانه اثبت فى محضره ومذكرته ان اسمها احسان محمد حسن ، وان الاسم الحقيقى للمتهم لم يتبينه رجال الامن الا بعد ان رحل المتهمون الى مباحث امن الدولة فرع القاهرة .

الامر الذى تكون معه اجراءات ضبط وتفتيش المتهمين اجراءات باطلة لا يمكن ان يؤسس عليها اى اتهام بصرف النظر عن طبيعة الاوراق المضبوطة .

**وجوب توافر ركن القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة فى**

#### **الجرائم المستندة الى المتهمين :**

تطالب النيابة العامة بتطبيق المواد ٩٨ (أ) فقرة اولى وثالثه و٩٨ (ب) مكر ٩٨ هـ من قانون العقوبات . والمادة ٩٨ (أ) فقرة الاولى تعاقب كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو ادار منظمات ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات ، أو الى القضاء على طبقة اجتماعيه أو الى قلب نظم الدولة الاساسيه الاجتماعيه أو الاقتصاديه أو الى هدم نظام من النظم الاساسيه للهيئه الاجتماعيه ، أو الى تحبيذ شئ مما تقدم أو الترويج له ، متى كان استعمال القوة أو الارهاب أو اية وسيلة اخرى غير مشروعه ملحوظاً فى ذلك . والمادة ٩٨ (١) فقرة ثالثه تعاقب كل من انضم الى احدى المنظمات

المذكورة أو اشترك فيها بآية صورة.

والمادة ٩٨ (ب) مكرر تعاقب كل من حاز أو احرز محررات أو مطبوعات تتضمن تحبيذاً أو ترويجاً لشئ مما نص عليه فى المادتين ٩٨ (ب) و ١٧٤ اذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها .

ويلاحظ ان المادة ٩٨ (ب) التى اشارت اليها المادة ٩٨ (ب) مكررا قد اشترطت ايضاً استعمال القوة أو الارهاب أو اية وسيلة اخرى غير مشروعه ، وكذلك الفقرة (ثانياً) من المادة ١٧٤ عقوبات .

والمادة ٩٨ (هـ) قد نصت على أن تقضى المحكمة بجل المنظمات المذكورة ومصادرة أموالها والاثوات - والأوراق وغيرها مما قد يكون استعمل في ارتكاب الجريمة .

ويهمنا في هذا الخصوص أن نناقش أحد الأركان الأساسية لهذه الجرائم وهو ركن العنف ومدى توافره في الجنائية المنظورة ، إذ جرى نص مواد الاتهام " متى كان استعمال القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظاً في ذلك " .

والواقع أن الأفعال المجرمة بالتطبيق لمواد الاتهام تدخل في نطاق حماية النظام الاجتماعي .

وإن تكن فكرة حماية النظام الاجتماعي معروفة في التشريع المصري قبل صدور دستور سنة ١٩٢٣ ، وكان كل ما يعاقب عليه قانون العقوبات القديم من أفعال - قبل صدور هذا الدستور هو تحريض الناس على كراهة الحكومة الخديوية ويقضها أو على الانزواء بها ، وذلك تطبيقاً لنص المادة ١٥١ من قانون العقوبات القديم .

ولما صدر الدستور المصري سنة ١٩٢٣ وتضمن ما تضمن من حرية الصحافة (مادة ١٥ من الدستور) وحرية الاجتماع (مادة ٢٠ من الدستور) وحظر النفي لجرائم سياسية ( مادة ١٥١ من الدستور) كان من الطبيعي إلا تقيد هذه الحريات مبدئياً إلا بمقتضى نصوص قانون العقوبات ، وكان هذا ما قرره لجنة الثلاثين في المشروع الذي وضعته لهذا الدستور ، فجاءت فيه هذه الحريات مطلقة نون ما قيد يرد عليها في نصوص الدستور ذاتها . ولكن جاء بالمنكرة التفسيرية التي وضعها وزير الحقانية والتي عدل بمقتضاها المشروع الذي وضعته لجنة الثلاثين يشرح فيها الحالة الجيدة التي يخلقها دستور سنة ١٩٢٣ ، ويبرر أسباب التعديل الذي أدخل على مشروع لجنة الثلاثين فيما يتعلق بهذه الحريات ... ان بعضاً من الحرية الدستورية لا يمكن تطبيقه على حملات تحمل على أساس الهيئه الاجتماعيه كخطر الدعوى البلشيفيه الموجودة الآن



فإنه يضطر جميع الحكومات الى اتخاذ تدابير قد تكون مناقضة للمبادئ المقررة بالدستور لاجل ضمان حرية اهل البلاد المسالمين والموالين للقانون ، فلكي يمكن إنشاء تشريع لمكافحة امثال هذه الدعوة الضارة نص في المادة (١٥) على ان انذار الصحف وتعطيلها والغاءها بالطرق الادارية قد يجوز في حالة ما تقضى الضرورة بالالتجاء اليه لحماية النظام الاجتماعي وأضيف تحفظ مماثل لهذا الى المادة (٢٠) التي تكفل للمصريين حق الاجتماع بسكينة ومن دون سلاح والمادة (١٥١) التي تحظر النفي لجرائم سياسية . ( الجزء الاول ص ١٤ مجلس الشيوخ - الدستور - تعليقات على مواده بالاعمال التحضيرية والمناقشات البرلمانية ) .

وهكذا جاءت المادة (١٥) من دستور سنة ١٩٢٣ بعد التعديل الذي ادخله وزير الحفانيه على مشروع لجنة الثلاثين تنص على ان : "الصحافة حرة في حدود القانون . والرقابة على الصحف محفورة . وانذار الصحف أو وقفها أو الغاؤها بالطريق الادارى محظور كذلك إلا إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى " .

وكانت هذه الفقرة هي اول اشارة في التشريع المصرى الحديث الى فكرة حماية النظام الاجتماعى ومحاولة وضع أسس لها وتأمينها .

وكان من الضروري عقب صدور دستور سنة ١٩٢٣ تعديل قانون العقوبات بما يتلاءم ويتوافق مع ما جاء في هذا الدستور ، فعدلت المادة (١٥١) من قانون العقوبات القديم والتي كانت تعاقب على التحريض على كراهة الحكومة الخديوية ويغضها والازراء بها ، فأصبحت بمقتضى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ تعاقب في فقرتها الاولى على التحريض على كراهية نظام الحكومة او على الازراء به ، كما تعاقب في فقرتها الثانية على نشر الافكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الاساسيه ، وفي فقرتها الثالثة على تحييد تغيير النظم الاساسيه للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الارهاب أو بوسائل اخرى غير مشروعه .

وقد جاء في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٢ : "ومن الواضح ان لكل انسان الحرية في نقد النظم الاساسيه للدولة بشرط ان يكون الغرض الحقيقي لهذا النقد الوصول الى اصلاح النظم المذكورة بالطرق القانونية . لكن اذا كان ينشأ عن النقد التحريض على كراهة نظام الحكومة والازدراء بها فحينئذ يكون قد وقع تجاوز لحدود النقد المسموح به وتجب العقوبة اذا اريد الاحتفاظ بالهيئة أو السلطة اللتين لاغنى عنهما للحكومة ولتنظم الدولة الاساسية للقيام بالاعمال المنوط بها".

وأرلفت المذكرة الايضاحية ذلك بقولها : "اما الفقرتان الثانية والثالثة من المادة (١٥١) فالغرض منهما قمع الدعوى المضرة التى تقوم بها الهيئات الفوضوية أو الشيوعية".

ويلاحظ ان اول تشريع نص على حماية النظم الاساسيه للهيئة الاجتماعية فى مصر فى سنة ١٩٢٢ قد نص صراحة فى الفقرة الثالثة من المادة ١٥١ عقوبات قديم على وجوب ان يتم هذا التقييد بالقوة أو الارهاب أو بوسائل اخرى غير مشروعه .

ويعتضى المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ عدلت المادة (١٥١) من قانون العقوبات القديم للمرة الثانية فادمجت فى فقرة واحدة هى الفقرة "ثانياً" الجديدة الافعال التى كانت مذكورة فى الفقرتين "ثانياً" و"ثالثاً" من المادة القديمه، فأصبحت الفقرة الثانية الجديدة تعاقب على : "تحبيذ أو نشر المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الاساسيه أو النظم الاساسيه للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الارهاب أو بأية وسيلة اخرى غير مشروعة".

وقد عدلت بعد ذلك الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من قانون العقوبات القديم بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ واستبدل بكلمة "نشر" كلمة "ترويج" لأن هذه الكلمة الأخيرة طبقاً لما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم - أصبح أداء للمعنى المقصود .

وقد اوضحت محكمة النقض المصرية مدلول هذه التعديلات التي أدخلت على المادة (١٥١) من قانون العقوبات القديم بما أورثت في حكمها الصابر بجلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ في القضية رقم ٢١٢٤ السنة الخامسة القضائية : "أن التعديل الذى أدخل على المادة (١٥١) من قانون العقوبات بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ثم بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٥ قد غير حكم الفقرة الثانية منها تغييراً جوهرياً ، إذ فضلاً عن انه قد ادمج الفقرة الثانية بالفقرة الثالثة من المادة فإنه أدخل على الجريمة التي كانت تعاقب عليها الفقرة الثانية قيوداً حدث من واسع مداها ، فبعد ان كان النص القديم يعاقب على مجرد نشر الافكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الاساسية أصبح النشر وحده غير كاف لايجاب العقاب إلا : (١) إذا تضمن تحييداً أو ترويحاً ، (٢) وكان الامر المحبذ أو المروج مذهباً (لا مجرد افكار كما كان يقول النص القديم) ، (٣) وكان المذهب من المذاهب التي ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الاساسية (فلا يكفي فيها ان تكون بذاتها مغايرة لتلك المبادئ كما كان يقول النص القديم) ، (٤) واهم من كل ما تقدم ان النص الجديد يشترط ان يكون المبدأ الذى يقوم عليه المذهب المدعوله هو حصول التغيير المرغوب فيه بالقوة أو الارهاب أو بأى وسيلة اخرى غير مشروعة (ولم يكن لهذا الشرط وجود فى النص القديم فى الفقرة الثانية منه) وهذه القيود قد تجعل النص الجديد أصح فى التطبيق فى بعض الاحوال ، لأنها قد تخرج من حكم الفقرة الثانية اشخاصاً كان ينطبق عليهم النص القديم".

ويصنور القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بشأن العقوبات ليحل محل قانون العقوبات الجارى العمل به امام المحاكم الاهلية وقانون العقوبات الذى تطبقه المحاكم المختلطة وقتذاك ، أصبحت المادة (١٥١) عقوبات قديم هي المادة (١٧٤) من قانون العقوبات الحالى .

والمادة (١٧٤) من قانون العقوبات الحالى تشترط لتوافر العقاب على

التحريض على قلب نظام الحكومة أو على تحبيذ أو ترويع المذاهب التي ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الاساسيه للهيئة الاجتماعية بالاضافة الى وجوب توافر ركن القوة أو الارهاب أو الوسائل غير المشروعه ، ان تتم هذه الافعال باحدى وسائل العلانية المنصوص عليها فى المادة (١٧١) من قانون العقوبات .

وعندما قامت وزارة اسماعيل صلقى فى شهر يونيه سنة ١٩٤٦ بحملتها الضاربه ضد طليعة العناصر الوطنيه ، واقت القبض على حوالى (١٧٠) مواطناً من الكتاب والصحفيين والمثقفين وزعماء الطبقة العاملة وطلبة الحركة الطلابيه ، وأحالتهم الى النيابة العامة بتهمة التحريض على قلب نظام الحكم وترويع المذاهب التي ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الاساسية والنظم الاساسيه للهيئة الاجتماعيه ، لم يستطع المحققون اثبات وقوع هذه الافعال باحدى وسائل العلانية ، ويات واضحاً منذ بداية التحقيق عدم انطباق نص المادة (١٧٤) من قانون العقوبات على المقبوض عليهم ، فقدرت عنهم المحاكم المختصة ، وانتهت القضية بعد ذلك بعدة سنتين ببراءة المتهمين جميعا .

وعقب هذه الحملة التي حدثت فى شهر يوليو سنة ١٩٤٦ ، عمد الشارع الى اخلال اضافات الى قانون العقوبات ، فاضيفت الى المادة (٩٨) من قانون العقوبات المواد ٩٨ (أ) ، ٩٨ (ب) ، ٩٨ (ج) ، ٩٨ (د) و ٩٨ (هـ) بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤٦ فى شهر اغسطس من هذا العام ، ثم عدلت هذه المواد بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤ ، لسد النقص والقصور الموجود بالتشريع العقابى اذ ان هذه المنظمات كما جاء بالذكره الايضاحية للقانون الاخير - تستعين فى عملها بالسريه والحيطه التامه مما يصعب أو يستحيل معه الكشف عن نشاطها ، فكفل نص المادة الجديد العقاب على مجرد انشاء أو تأسيس أو تنظيم أو ادارة هذه المنظمات المحظور تكوينها ولو لم تقم بأى مجهود نحو تنفيذ هذه الاغراض وبذلك يمكن القضاء - طبقاً لما جاء بالذكره الايضاحية على مثل هذه المنظمات وهى فى مهدها دفعاً لشرها وخطرها المتوقع ( الذكره الايضاحية للقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤ ) .

على انه يلاحظ انه رغم عدم اشتراط توافر احد وسائل العلانية فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٩٨ (أ) و٩٨ (ب) ، ٩٨ (ب) مكررا ، إلا انه اشترط لتوافر اركان الجرائم المنصوص عليها فى هذه المواد وجوب توافر ركن القوة أو الارهاب أو الوسائل غير المشروعة .

وتوافر ركن القوة أو الارهاب أو الوسائل غير المشروعة من الامور التى أثارت جدلاً طويلاً فى القضاء والفقه ، يرجع هذا الى ما جاء فى المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٢١ الخاصة بتعديل المادة ١٥١ من قانون العقوبات القديم : "..... فوصف الجريمة بحسب صيغة المادة الجديدة لا يقتصر على من يحبذ بنفسه استعمال القوة لتغيير نظم الهيئة الاجتماعية الاساسية أو مبادئ الدستور الاساسية بل تتناول كذلك من ينشر أو يحبذ المذاهب التى ترمى الى تغيير هذه المبادئ أو هذه النظم بالقوة واور لم ينصح هو نفسه باستعمالها أو صرح بأنه لا يشير باستعمالها فمن يحبذ مثلاً نظريات شيوعية كما تطلق فى روسيا ومعنى هذه البلشيفيه ، أو من يقر مذهب لينين يقع تحت طائلة العقاب ولو احتاط لنفسه وصرح بأنه لا يشير باستعمال القوة وذلك لأن هذه المذاهب تنطوى على ان يستولى العمال مباشرة وبالقوة على مقاليد الاحكام فى الدولة اذ كانت تعتبر وسيلة اخرى لبسط النظام الشيوعى غير فعالة .

وقد عرض أمر هذه التعديلات التى اخذت على قانون العقوبات فى هذا الخصوص وما ورد بالمنكرات الايضاحية على محاكم الجنايات ومحكمة النقض المصرية ، وتضاربت الاحكام وتعارضت منذ عام ١٩٣١ حتى استقرت فى عام ١٩٦١ .

وفى احدى القضايا أحيل احد المتهمين الى محكمة الجنايات بقرار قاضى الاحالة بالفقرة الثانية من المادة (١٥١) من قانون العقوبات القديم المعدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٢ طلبت النيابة بالجلسة تطبيق المادتين ٤٧ ، ١٥١

من قانون العقوبات القديم على اعتبار ان المتهم اتفق مع غيره اتفاقاً جنائياً على ارتكاب الجنايات المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من قانون العقوبات القديم وذلك لأن ركن النشر غير متوفر فعلاً يمكن طلب تطبيق المادة (١٥١) وحدها . وقد فصل الحكم وقائع الدعوى التى ثبتت لدى المحكمة من اقوال الشهود ومحصلها ان المتهم اتفق مع آخرين (سبق الحكم عليهم) على طبع منشور ونشره فى ليلة اول مايو سنة ١٩٢٠ وان المتهم هو الذى كتب المنشور باملاء زميل له ، ويعد ان تم طبع المنشور فى الليلة المذكورة أخذ فريق من المؤتمرين النسخ التى طبعوها وزجاجة من الغراء واستقلوا سيارة بنية الصاق هذه النسخ على الجدران فى الشوارع ولكن البوليس كان يتعقب خطواتهم وعند منتصف الليل ضبطهم فى السيارة ومعهم المنشورات وزجاجة الغراء قبل ان تتم عملية النشر . وقد تبين من الاطلاع على المنشور أنه حوى بيانات عن تاريخ الاحتفال بلول مايو باعتباره عيداً للعمال ، وانه لابد لطبقة العمال فى مصر ان تحتفل بهذا العيد العالمى مقدمة فيه مطالبها كسب تشريع للعمال والاعتراف بنقابتهم وتحديد ساعات العمل والضمان ضد الشيخوخة والاطار ومساواة اجور العمال الوطنيين بالاجانب وحرية الاجتماعات والسماح للعمال بدخول المجالس النيابية . وانتقل المنشور بعد ذلك الى القول بأن الدولة الوحيدة فى العالم التى تحتفل بلول مايو هى الحكومة السوفيتية وهى المثل الاعلى لطبقة العمال فى العالم وان الحكم السوفيتى هو النظام الوحيد الذى يقضى على النظم الرأسمالية والازمات الاقتصادية والفوضى فى الانتاج ويقضى على العطل الموجود فى العالم وكذلك الحروب الاستعمارية وما ترتب عليها من الآثار السيئة ويتيمم الاطفال وترميل النساء . فليحيى عيد أول مايو العالمى . وليحيى الحكم السوفيتى فى العالم . ويسقط المجتمع الرأسمالى .

وعن التطبيق القانونى ذكرت محكمة الجنايات انه لامحل للبحث فى التهمة كما وردت فى أمر الاحالة لأن النشر لم يتم فيتعين قصر البحث على ما إذا

كانت جريمة الاتفاق الجنائي متوافرة أم لا وما هي الجناية التي انتوى المتهم وزملائه ارتكابها ، ووضحت محكمة الجنايات بعد ذلك ما طرأ على حكم المادة (١٥١) من تعديلات وأنتهت الى وجوب معاملة المتهم بالتعديل الذي حصل في سنة ١٩٣٥ لأن مصلحته محققة في تطبيق ذلك القانون على الفعل المسند اليه . وفي سبيل تعليل ذلك ذهب الحكم الى القول بأن المنشور الذي اتفق المتهم وآخرون على نشره لا يحتوى على أمر معاقب عليه لأن المادة (١٥١) من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ التي تتطلب ان يكون النشر لتغيير الدستور بالقوة أو الارهاب أو الوسائل غير المشروعه ، وان المحكمة ترى انه لم يدر بخلد واضع المنشور الحض على القوة أو استعمال وسائل غير مشروعة لتقرير النظام الذي يرمون إليه ، وان ماضيهم وطريقة تفكيرهم وما اشار إليه المنشور نفسه من وسائل الاصلاح التي يرغبون فيها وما رواه الكيوس (وهو احد شهود الاثبات) عنهم لا يدع مجالاً للشك في ان ما جاء بالمنشور من تحريض انما هو من باب الاشادة بنظام يراه الكاتب املاً يتطلع إليه ولعله يرجو تحقيقه تدريجياً بالوسائل التي تضمنها المنشور والتي يستشف منها انها تؤدي الى صلاح حال العمال وتسمح لهم بدخول المجالس النيابية والسيطرة عليها . ثم خلاص حكم محكمة الجنايات من هذا الى القول بأن الفقرة الثانية من المادة (١٥١) معدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ غير منطبقه لفقدان ركن من اركانها وانه لا محل بعد هذا للقول بأن المتهم اتفق مع آخرين اتفاقاً جنائياً على ارتكاب جنائية لأن الفعل المقول بأن الاتفاق تم على ارتكابه لا عقاب عليه .

وقد طعنن النيابة في هذا الحكم امام محكمة النقض وكان محصل الطعن ان الحكم المطعون فيه اخطأ في تأويل القانون وتطبيقه وان ما ذهب اليه من اراء بنى عليها تبرئة المتهم لا يستقيم مع نص الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من قانون العقوبات القديم سواء قبل تعديل هذه المادة أو بعده ولان المنشور الذي

اتفق المتهم مع زملائه الآخرين على كتابته وطبعه ونشره يتضمن قولاً صريحاً في تحبيذ المذهب المخوذ به في روسيا السوفيتية وهو قول يغاير مبادئ الدستور الاساسية بل ويرمى الى تغييرها وان ما رأته محكمة الموضوع في تفسير الفقرة الثانية من المادة (٥١) من قانون العقوبات القديم من انه يشترط لتطبيقها ان يكون الناشر قد دعا الى تغيير مبادئ الدستور بالقوة أو الارهاب أو بوسائل غير مشروعة - ما رأته المحكمة في ذلك هو تفسير خاطئ لنص القانون يتعارض مع قصد المشرع من وضع هذه المادة وقد ظهر قصده هذا بجلاء في المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ .

وقد ذكرت محكمة النقض في حكمها الصادر في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ان المستفاد من عبارات المنشور انه تضمن تحبيذاً لنظام الحكم السوفيتي ودعاية للمذهب الشيوعي وحض العمال على اعتناقه كما انه اختتم بالدعوة بحياة الاتحاد السوفيتي ويسقط المجتمع الرأسمالي . وهذه العبارات كما تتضمن افكاراً ثورية مغايرة لمبادئ الدستور الاساسية بحسب النص القديم للفقرة الثانية من المادة (١٥١) الذي ارتكبت الجريمة تحت سلطانه فإنها تتضمن ايضاً تحبيذاً وترويجاً لمذهب يرمى الى تغيير مبادئ الدستور الاساسية بالقوة أو الارهاب أو بوسائل اخرى غير مشروعة ، ذلك لأن النظام السوفيتي أو المذهب الشيوعي كما هو مطبق في روسيا يقوم على اساس استيلاء العمال مباشرة على مقاليد الاحكام في الدولة ، اذ كانت تعتبر كل وسيلة اخرى لبسط النظام الشيوعي غير فعالة - كما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ اما ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من القول بأنه لم يدر بخالد واضعي المنشور الحض على القوة أو على استعمال وسائل غير مشروعة في سبيل الوصول الى النظام الذي يبغيون تقريره وان ذلك هو المستفاد من سيرتهم الماضية وطريقة تفكيرهم وما اشار اليه المنشور هذا القول قد تكفلت المذكرة الايضاحية السالف بيانها بالرد عليه حيث تقول ان وصف الجريمة



بحسب صيغة المادة الجديدة لا يقتصر على من يحبذ بنفسه استعمال القوة لتغيير نظم الهيئة الاجتماعية الاساسية أو مبادئ الدستور الاساسية بل يتناول كذلك من ينشر أو يحبذ المذاهب التي ترمى الى تغيير هذه المبادئ بالقوة ولو لم ينصح هو نفسه باستعمالها أو صرح بأنه لا يشير باستعمالها فلا محل بعد هذا للاعتذار عن المتهم بأنه لم يشتر باستعمال القوة مادام المذهب الذى يحبذه فى منشوره يقوم على اساس التنزع بالقوة والارهاب كما تقدم .

وانتهت محكمة النقض فى حكمها الى انه : "ومن حيث انه مما تقدم يبين ان الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون اذ قضى ببراءة المتهم بناء على ان المادة (١٥١) من قانون العقوبات لا تنطبق على الواقعة المسندة إليه ويتعين اذن نقضه ومعاقبة المتهم بالمادة المذكورة مع المادة ٤٥ ، ٤٦ من ذلك القانون". (محكمة النقض المصرية - جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ - القضية رقم ٢١٢٤ سنة ٥ قضائية) .

على ان محكمة النقض المصرية قد عدلت بعد ذلك عن هذا التفسير الخاطئ للفقرة الثانية من المادة (١٥١) من قانون العقوبات القديم التى اصبحت بعد ذلك المادة (١٧٤) من قانون العقوبات الحالى ، ورفضت الاخذ بما ورد بالملزمة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ من ان المذهب الشيعى بطبيعته يقوم على اساس التنزع بالقوة والارهاب ، وذلك فى حكمها الصادر بجلسة ١٥ يونيه سنة ١٩٤٨ فى القضية رقم ١١٥٣ سنة ١٧ قضائية. وكانت النيابة العامة قد طالبت امام محكمة الجنايات بعقاب المتهم تطبيقاً لنص المادة (١٧٤) فقرة ثانية من قانون العقوبات لانه حبذ وروج علناً بمدينة القاهرة مذهباً يرمى الى تغيير مبادئ الدستور المصرى الاساسية والنظم الاساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة ، وذلك بأن وزع بغير تمييز على عدد من الناس نسخاً من منشور يحمل عنوان "تشرة دوريه رقم ١ تصدرها اللجنة المركزية للحزب الشيعى المصرى". وقد تضمن حشواً على الثورة ودعوة الى الاخذ فى الملك المصرى بمذهب الشيعى الذى يرمى الى ما يأتى :

"فليطمئن حماة النظام فكلمة الشيوعيه هي التي بقيت نظيفة ... ولتعد الارض الى فلاحيتها المصريين والسودانيين ولتحفظ الاعمال للعمال".  
وقد قضت محكمة الجنايات ببراءة المتهم ما اسند إليه ، مؤسسة قضاها على ان ما جاء بتلك العبارات بصدد النظم المذكورة قد خلا من اية اشارة الى الالتجاء الى القوة أو الارهاب أو اية وسيلة أخرى غير مشروعة ، فطعننا النيابة في هذا الحكم بالنقض ، فقضت محكمة النقض بجلسه ١٥ يونيه سنة ١٩٤٨ برفض الطعن وقالت في حكمها :

"وحيث ان الحكم المطعون فيه قد عرض عبارات المنشور محل المحاكمة وناقشها وانتهى الى تفسيره على النحو الذي قال به . ولما كانت المحكمة قد استخلصت من عبارات المنشور في مجموعها ان الوسائل الواردة ذكرها فيه ، وان ما جاء بتلك العبارات بصدد النظم المذكورة قد خلا من اية اشارة الى الالتجاء الى القوة أو الارهاب أو اية وسيلة أخرى غير مشروعة الامر الواجب توفره للعقاب على الجريمة المرفوعة به الدعوى وكان ما قالته المحكمة في ذلك له ما يبرره ، فلا يصح الطعن على ان حكمها مشوب بالخطأ مادامت قد انتهت الى ان المتهم لم يصل ولم يقصد ان يصل من قريب أو من بعيد - صراحة أو ضمنا - بين الوسائل التي ذكرها والنظم المراد حمايتها بالنص المطلوب تطبيقه".

ومن الواضح ان ما انتهى إليه حكم محكمة النقض في هذا الخصوص هو التفسير السليم لنص الفقرة الثانية من المادة (١٧٤) من قانون العقوبات المصري الأمر الذي ينطبق على ذات الافعال الواردة بنص المادة ٩٨ (أ) فقرة اولى والمادة ٩٨ (ب) والمادة ٩٨ (ب) مكرر والمادة ٩٨ (هـ) من قانون العقوبات وهو ما اوضحته محكمته النقض المصري مؤخراً في حكمها الصادر بجلسه ٢٧ فبراير سنة ١٩٦١ في الطعن رقم ٢٣٧٩ لسنة ٣٠ قضائية (المنشور بمجموعة احكام النقض الجزائريه - السنة الثانيه عشر ص ٢٧٢ الى ٢٧٥ - قاعدة رقم(٤) .

وكانت النيابة العامة قد اتهمت المتهمين بأنهم انضموا الى جمعية في الاقليم المصرى ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات والى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الاساسيه الاجتماعيه والاقتصاديه وهدم النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والعنف والوسائل غير المشروعة ملحوظاً فى ذلك بأن انضموا الى منظمة الحزب الشيوعى المصرى التى تهدف الى تطبيق المبادئ الشيوعيه وتتادى بالقضاء على الطبقات الاجتماعيه وتحقيق سيادة الطبقة العامله وحكمها المطلق والغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ونقلها للدولة كل ذلك عن طريق خلق مجتمع شيوعى بالاسلوب الثورى الذى اتبع فى الثورة الروسية وبتحريض العمال على الاعتصام والاعتداء على حق الغير فى العمل وتحريضهم على بغض طائفة الملاك والرأسماليه تحريضاً من شأنه تكدير السلم العام وروجوا فى الاقليم المصرى لتفسير المبادئ والنظم الاساسيه للهيئة الاجتماعيه وقلب نظم الدولة الاساسيه الاجتماعيه والاقتصاديه وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظاً فى ذلك بأن انضموا الى منظمة الحزب الشيوعى المصرى سائلة الذكر وهى تعمل على تحقيق هذه الاهداف وترويج تلك المبادئ وتحبيزها بتكوين اللجان والخلايا وترويج الافكار وتوزيع النشرات التى تدعو الى هذه المبادئ ، والمتهمان الاول والثانى حازا واحرزاً مطبوعات تتضمن تحبيذاً وترويجاً للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٩٨ (ب) عقوبات موضوع التهمة السابقه وذلك بأن حازا نشرات صادرة من منظمة الحزب الشيوعى المصرى سالف الذكر وكانت هذه المطبوعات معدة للتوزيع والاطلاع الغير عليها . وقد بان من الاطلاع على الاوراق التى ضبطت مع المتهم الاول ان الكتب السبعة التى استخرجت من جيبه تشتمل على لائحة الحزب الشيوعى المصرى وان الورقة الخطيه المكتوبه بخط المتهم الثانى - فهى موجهة الى من يدعى الرفيق احمد وعبارتها (تسليم اليوسته كما اتفقنا واحدة سلمها الى الرفيق بتاع الرمل والثانيه سلمها ليحى وسيقابلك اليوم

الساعة ثمانية يوم الخميس على محطة ثروت الثالثه وسأقابلك انا على محطة السيوف الساعة الثامنة والنصف باكر الخميس لتسليمها الى الرفيق نعيم الذى سيأخذ اللغة الكبيرة) واما الاوراق المضبوطة بحقيقه المتهم الاول فهى عبارة عن اعداد من جريدة اتحاد الشعب العدد ٢٠ الصادر فى ١٩٥٩/٢/٢ وعليها شعارات (من اجل الدفاع عن الاستقلال الوطنى والسلام العالمى ، وحدة عربية شاملة متحررة ديمقراطية - الحريات السياسيه والنقابيه للشعب - رفع مستوى معيشة الطبقات الشعبيه - وحدة العمال والفلاحين - جبهه وطنية متحدة) - ثم نسخ من بيان الى الشعب يتوقيع الحزب الشيوعى المصرى السكرتاريه المركزيه ومؤرخ فى ١٦ من مارس سنة ١٩٥٩ وهو يتضمن خطاباً الى المواطنين خاص بسحق العدوان الدموى الذى قام به الخائن الشواف .

وقد حوكم المتهمين امام محكمة الجنايات التى جاء فى حكمها :

”ومن حيث انه لما تقدم ترى المحكمة ان التهمة ثابتة قبل المتهم الاول من اعترافه فى تحقيق النيابة ومن ضبطه محرراً لهذه الاوراق التى تنطق بانه منضم الى الحزب الشيوعى المصرى ومن اقوال الشهود ، كما ان التهمة الثابتة قبل المتهم الثانى من معلومات الصاغ سعد محمد عقل التى ادلى بها فى التحقيقات والاوراق بأن الاسم الحركى حسين هو اسم المتهم الثانى الطالب بكلية التجارة بالاسكندرية وقد تأيدت هذه الاقوال بما ثبت من المضاهاة من ان الورقة الخطية المضبوطة مع المتهم الاول هى بخط هذا المتهم الثانى ومن ضبط كتاب بمنزله من تأليف عفيف البزرى الشيوعى الهارب الى العراق” .

وقد قضت محكمة الجنايات حضورياً بمعاقبة كل من المتهمين الاول والثانى بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغرامه قدرها خمسون جنيهاً وبحل منظمة الحزب الشيوعى المصرى وبمصادرة المضبوطات وببراءة المتهم الثالث مما اسند اليه . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ، التى اصدرت حكمها بجلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٦١ والذى انتهت فيه الى انه :

"لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وإن أورد في بيانه لمضمون الأوراق والكتب المضبوطة بعض الأغراض المنشودة فإنه لم يوضح مدى مطابقتها للأهداف المؤتممة في القانون ولم يستظهر من واقع هذه المضبوطات أو من ظروف الدعوى وإقوال الشهود التي حصلها أن الالتجاء إلى القوة أو الإرهاب أو إلى أية وسيلة أخرى غير مشروعة كان ملحوظاً في تحقيقها الأمر الواجب توافره للعقاب على جريمتي الانضمام إلى أي جمعية ترمي إلى قلب نظم الدولة الأساسية والاجتماعية والاقتصادية بالقوة والترويع لأي مذهب يهدف إلى ذلك ، اللتين بين بهما الطاعن ، ولا يغير من الأمر ما ذهب إليه الحكم من نسبة تهمة الشيوعية إليه لأن ذكر هذا الاصطلاح الذي لم تتضمنه نصوص القانون ولم تورد له تعريفاً -لا يغني عن بيان العناصر التي تتألف منها الجرائم التي استند إليها الحكم في الإدانة كما هي معرفة به في القانون - لما كان ما تقدم ، وكان هذا القصور الذي شاب الحكم يتناول مركز الطاعن الأول الذي لم يقدم اسباباً لطعنه ، فإنه يتعين نقض الحكم للطاعنين معاً عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والاحالة ."

ومن هذا الحكم الذي حسم الخلافات والتناقضات التي جاءت بمختلف الأحكام نستطيع أن نقرر أن القضاء المصري في خصوص التهمة الموجهة إلى المتهمين تأسيساً على المادة ٩٨ (أ) قد استقر على ما يلي :

أولاً: وجوب توافر الالتجاء إلى القوة أو الإرهاب أو الوسائل غير المشروعة للعقاب على جريمتي إنشاء أو الانضمام إلى أي جمعية ترمي إلى قلب نظم الدولة الأساسية والاجتماعية والاقتصادية والترويع لأي مذهب يهدف إلى ذلك ، وأن الركن الأساسي في الجريمة يجب أن يستظهر من واقع المضبوطات أو من ظروف الدعوى وإقوال الشهود .

ثانياً: أن نسبة تهمة الشيوعية إلى المتهمين لا تكفي للاستناد إليها في الإدانة لأن هذا الاصطلاح لم تتضمنه نصوص القانون ولم تورد له تعريفاً ،

وعلى ذلك فوجود اعداد من نشرات يصدرها حزب العمال الشيوعى المصرى لا تكفى للدانه - لأن ذكر هذا الاصطلاح لا يقنى عن بيان العناصر التى تتألف منها الجرائم التى تستند اليها المحكمة فى حكمها .

ثالثاً : ان ضبط المتهمين اثناء تبادلهم أو توزيعهم نشرات صادرة عن تنظيم سرى وضبط اعداد من لائحة هذا التنظيم مع احد المتهمين لا ينهض دليلاً على توافر اللجوء الى الوسائل غير المشروعة المنصوص عليها فى المادة ٩٨ (١) ، ٩٨ (ب) ، ٩٨ (ب) مكرراً .

ولا جدال ان كل بلد ديمقراطى يتسع لكل المذاهب والآراء مادام المناهون بها لا يعتنون على حرية الآخرين ، وعلى ذلك يتقبل النظام الديمقراطى كل جماعة أو حزب سياسى يهدف الى تحقيق مبدأ من المبادئ الاشتراكية متطرفاً كان أو غير متطرف مادام يعتمد فى تنفيذ برنامجه على المبادئ الديمقراطية نفسها اى على تأييد هيئة الناخبين . فمعيار التفرقة بين العمل المشروع والعمل غير المشروع ينصب اساساً على وسيلة تحقيق اهداف هذا الحزب وهل هى وسائل ديمقراطية وطرق سليمة ام وسائل تتنافى مع الديمقراطية وتجنح الى العنف والارهاب . وعلى هذا الاساس وسعت الديمقراطية الاحزاب الشيوعية فى بلاد اوريا الغربية وفى الولايات المتحدة ذاتها مادامت هذه الاحزاب تعتمد فى تحقيق مبادئها على الوسائل السلمية والطرق الديمقراطية وتأييد هيئة الناخبين .

وعلى ذلك يكون الحكم الذى اصدرته محكمه النقض المصرى فى عام ١٩٦١ متمشياً مع التفسير السليم لمواد القانون الواردة فى التشريع المصرى . كما انه متلائم مع التطور التاريخى للمذهب الشيوعى وللنظرية الماركسيه اللينينية كما هى مطبقة حالياً فى العديد من الدول .

ولقد رأى كارل ماركس فى سبعينيات القرن التاسع عشر انه توجد فى بريطانيا امكانيه لاحراز الاشتراكية بالطرق السلميه نظراً لأنه فى الوقت ذاته

كانت العسكرية والبيروقراطية اقل نفوذاً في بريطانيا بالمقارنة بأى قطر آخر . ولفترة من الزمان بعد ثورة فبراير سنة ١٩١٧ في روسيا القيصرية كان لينين يأمل بأنه عن طريق شعار "كل السلطة للسوفيت" قد تتطور الثورة سلمياً وتتصر نظراً لأنه في ذلك الوقت كانت الاسلحة في أيادى الشعب . ولقد قال لينين ان الطبقات الحاكمة لاتتنازل عن السلطة بآرادتها ، ولكن مدى حدة النضال واستخدام أو عدم استخدام العنف للانتقال الى الاشتراكية لا يتوقف على رغبة الطبقة العاملة فحسب وإنما يتوقف بصورة اساسيه على مدى مقاومة المستغلين وعلى استخدام العنف من الطبقة المستغلة نفسها ، ان استخدام العنف بالنسبة للطبقة العاملة هو فى الدرجة الاولى مسألة دفاع عن النفس .

وفى شهر فبراير عام ١٩٥٦ تقدم نيكيتا خروشوف سكرتير الحزب الشيوعى السوفيتى بتقريره السياسى الى المؤتمر العشرين للحزب والذى ذكر فيه انه من المحتمل ان تكون فى المستقبل طرق اكثر تنوعاً للانتقال الى الاشتراكية ، فليس من الضرورى ان يكون تنفيذ هذا الانتقال مرتبطاً بالحرب الاهليه ، ان اعدائنا يحبون دائماً ان يصفونا نحن انصار لينين اننا دائماً من انصار العنف وفى كل الظروف ، حقيقه اننا نطالب بضرورة التحول الثورى للمجتمع الرأسمالى الى مجتمع اشتراكى إلا ان اشكال الثورة الاجتماعية تكون دائماً مختلفه ، وإذا فقد اصبح الاعتقاد بأن العنف والحرب الاهليه هى وسيلة تغيير المجتمع ، هو اعتقاد لا يتفق مع الواقع الذى يمر به العالم حالياً وفى هذا الصدد فإن استخدام الطريق البرلمانى للانتقال الى الاشتراكية قد اصبح موضوعاً مقبولاً ، ففى بعض الدول الرأسماليه اصبح فى امكان الطبقة العاملة ان توحد تحت قيادتها الاغلبية الساحقة للشعب لهزيمة الرجعية وكسب الاغلبية القوية فى البرلمان وتحويل هذه المؤسسات من هيئه ديمقراطيه برجوازيه الى ارادة شعبية فعالة لتحقيق الاشتراكية ، فتصبح هذه المؤسسات هيئه ديمقراطيه

فعالة تمكن الطبقة العاملة في بعض الدول الرأسمالية ودول المستعمرات السابقة من اجراء التغييرات الاجتماعية الجذرية.

وقد صدرت قرارات المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي متوافقة مع ما ابداه خروشوف من آراء تضمنت امكانية الانتقال السلمي الى الاشتراكية عن طريق الديمقراطية البرلمانية .

وقد أثارت هذه الآراء وهذه القرارات الخلافات العميقة داخل الاحزاب الشيوعية في كافة انحاء العالم ، الامر الذي اقتضى عقد اجتماع لممثلي ٨١ من الاحزاب الشيوعية والعمالية في موسكو في شهر نوفمبر سنة ١٩٥٧ ، انتهى بموافقة أعضاء المؤتمر بالاجماع على ما سمي "بتصريح موسكو" والذي نص فيه على امكانية الانتقال السلمي من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وأعيد تكرار الامر في مؤتمر ثانٍ للاحزاب الشيوعية عقد في شهر نوفمبر سنة ١٩٦١ وحضر على رأس الوفد الصيني فيه الرئيس "ماوتسي تونج" وأصدر ما سمي "بإعلان موسكو" أكد فيه ما ورد "بتصريح موسكو" سنة ١٩٥٧ من ان الطبقة العاملة وطلبتها الاحزاب اللينينية الماركسية تسعى الى القيام بثورة اشتراكية بوسائل سلمية ، وان امكانية هذا الانتقال السلمي تتفق مع مصالح الطبقة العاملة والمصالح القومية ومصالح الشعب كله .

وقد جاء في هذا الاعلان : "في الظروف الراهنة التي تسود البعض من الدول الرأسمالية توجد امكانات تكوين جبهة العمل الشعبية بالاتفاق والتعاون بين الحزب الشيوعي وأحزاب ومؤسسات اجتماعية اخرى لتوحيد أغلبية الشعب للوصول الى السلطة ونون حرب اهلية وتحقيق انتقال ملكية وسائل الانتاج الرئيسية الى ايدي الشعب استناداً الى أغلبية برلمانية .

ومن هذا نتبين مدى التطور الذي لحق تطبيق المذهب الشيوعي ووسيلة تحقيقه في بلاد العالم المختلفة ، وان محاولة ربط تحقيق المبادئ التي تقوم عليها الاحزاب الشيوعية باستخدام العنف قد اصبحت محاولة بالية تتناقض



وتتعارض مع مقررات الاحزاب الشيوعية العالميه منذ اكثر من عشرين عاماً .  
وعلى هذا الاساس وسعت النظم الديمقراطيه فى بلاد العالم الرأسمالى  
المتقدم قيام احزاب شيوعيه شرعيه تمثل قطاعات عريضه من هيئه الناخبين فى  
هذه البلاد . فالحزب الشيوعى الايطالى ممثل فى البرلمان الايطالى بثمان  
وثلاثين فى المائة من مقاعد هذا البرلمان والحزب الشيوعى الفرنسى يحتل  
حوالى ربع مقاعد البرلمان الفرنسى . بل ان النظام الديمقراطى الامريكى قد  
سمح بقيام حزب شيوعى امريكى يتمتع بمركزه القانونى والشرعى بكافه  
القومات السياسيه والدعائيه .

وتقوم هذه الاحزاب على ظل النظم الديمقراطيه الرأسماليه على اساس  
طبقى ، لأن من اوليات المبادئ الديمقراطيه والمفهوم العلمى للاحزاب السياسيه  
هى قيام هذه الاحزاب على اساس طبقى ، ولأن الحزب السياسى اساساً يمثل  
مصلحة طبقيه للمنضمين إليه ، وقيام هذه الاحزاب يكون الغرض منه الدفاع  
عن مصلحة الطبقة المنضم إليه افرادها . كما توجد احزاب اليمين تدافع عن  
مصالح الرأسماليين وكبار الملاك وهى مصلحة طبقيه - كذلك توجد احزاب  
ليسار تدافع عن مصالح العمال والفلاحين وهى مصلحة طبقية تتعارض مع  
مصالح الطبقات الاخرى .

غير انه رغم سماح النظم الديمقراطيه فى البلاد الرأسماليه المتقدمة بقيام  
احزاب شيوعيه شرعيه فى داخل بلادها ، فإن حكومات وادارات هذه الدول تقف  
دائماً ضد قيام احزاب شيوعيه فى البلاد التى تحررت حديثاً من السيطرة  
الاستعماريه والاحتلال الاجنبى وهى ما اصطلح على تسميته بالبلاد المتخلفه  
التي نالت استقلالها الوطنى أو البلاد الناميه .

وقد كان هذا الامر واضحاً فى البلاد التى تحتلها الامبرياليه البريطانيه  
والفرنسيه قبل الحرب العالميه الثانيه وخلالها . ففي الوقت الذى كان مسموحاً  
فيه بقيام احزاب شيوعيه فى كل من انجلترا وفرنسا كانت حكومات هاتين

الدولتين تحرمان قيام مثل هذه الاحزاب فى البلاد التى تحتلها وتستعمرها بمقولة تخلف هذه البلاد سياسياً وخطورة قيام مثل هذه الاحزاب فى هذه البلاد المتخلفة . والحقيقة ان الخطورة كان تكمن فى خطورة قيام هذه الاحزاب على المصالح الاستعمارية الموجودة فى هذه البلاد باعتبار الشيوعيين من طلائع حركة مقاومة الاستعمار وكان التركيز منمباً بصورة اساسيه فى خصوص هذا التحريم بالنسبة لمصر . وقد حدث فى خلال الحرب العالمية الثانية وبعد هجوم المانيا على الاتحاد السوفيتى ويدخل روسيا الاشتراكية فى حلف مع الدول الغريبه ضد النازية الالمانية وايطاليا الفاشستيه ، ان بدأت الادارات الاستعمارية فى الدول المستعمرة فى تخفيف تحريم نشاط الشيوعيين المحليين فى هذه البلاد ، فقام حزب شيوعى فلسطينى اثناء فترة الانتداب البريطانى ، كما قام حزب شيوعى سورى - لبنانى فى ظل الانتداب الفرنسى ، كما سمح للشيوعيين العراقيين بممارسه نشاطهم فى ظل الاستعمار البريطانى خلال الحرب العالمية الثانية فى حين حرم اى نشاط شيوعى فى مصر فى هذه الفترة. وقد سئل مستر والترسمارت السكرتير الشرقى للسفارة البريطانیه عن سبب السماح للشيوعيين بالنشاط فى هذه البلاد العربيه فى حين حرم ذلك فى مصر، فأجاب بأنه لا خطورة من قيام هذه الاحزاب فى هذه البلاد ، اما فى مصر فنظرا لتأثيرها السياسى والاجتماعى على البلاد الاخرى المجاورة فإنه من الخطورة بمكان قيام مثل هذا الحزب فيها .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، قامت الولايات المتحدة الامريكه ، بذات الدور الخبيث الذى كانت تلعبه انجلترا وفرنسا ، فكانت دائماً تعرض الحكومات الوطنية التى قامت فى البلاد المتحررة حديثاً على محاربة الشيوعيين فى هذه البلاد وتحريم قيام احزاب شيوعيه فيها . وكانت المعونات الامريكه لهذه البلاد ترتبط دائماً بهذا التحريم .

وعلى ذلك نستطيع ان نقرر ان النظام الديمقراطى السليم يسمح بقيام

احزاب شيوعيه ، طالما ان هذه الاحزاب تعمل على تحقيق برامجها واهدافها بوسائل ديمقراطية وبصورة سلميه لا تتنافى مع الحياة الديمقراطية .

ومن هذا يبين انه لا يكفى لتطبيق احكام المادة ٩٨ (أ) ، ٩٨ (ب) ، ٩٨ (ج) مكرراً ان ترد الدعوة على المذهب الشيوعى ، بل يستلزم لقيام تلك الجرائم المنصوص عليها فى هذه المواد اقتران الدعوة فعلاً بالعنف المادى أو بـحيازة القائمين عليها لاحدى وسائله أو ادواته كالأسلحة وغيرها ، وان ركن القوة ليس ركناً مفترضاً طبقاً للتفسير السليم الذى استقرت عليه احكام محكمة النقض المصرى الامر الذى يتوافق مع التطور التاريخى للمذهب الشيوعى والذى انتهى الى امكان تحول المجتمع الرأسمالى الى مجتمع اشتراكى بالوسائل السلميه وبالطرق الديمقراطيه .

وهكذا يكون ما ورد فى مذكرة مكتب شئون امن الدولة فى هذا الخصوص قد خالف صحيح القانون .

وعلى ضوء هذه الامور جميعاً علينا ان نستظهر من واقع ظروف الجناية المنظورة والمضبوطات المقال بضبطها لدى المتهمين واقوالهم فى التحقيقات ، علينا ان نستظهر من هذا كله مدى توافر ركن الالتجاء الى القوة أو الارهاب أو اية وسيلة اخرى غير مشروعه ، الامر الواجب توافره للعقاب على جرائم انشاء أو تأسيس أو ادارة أو الانضمام أو الترويج أو التحبيذ لأى مذهب يرمى الى قلب نظم الدولة الاساسيه الاجتماعيه والاقتصاديه .

فالثابت من اقوال المتهمين جميعاً نفيعهم لانتمايهم الى حزب العمال الشيوعى المصرى وقد قرر المتهم جمال عبدالفتاح عبدالدايم عندما سئل بمعرفة النيابة العامة عن ميوله السياسيه انه ماركسى وأنه اعتنق هذا الفكر منذ عام ١٩٧٤ ، ولكنه لا ينتمى الى اى تنظيمات سياسيه معلنة فى البلاد (ص ٣٩ من ملف الجناية) .

وعندما سئل المتهم الرابع سعيد عبد المنعم ناطوره عن ميوله السياسيه

بمعرفه النيابة العامة نكر انه شيوعى وانه يعتقد هذا المذهب منذ عام ١٩٦٨ وانه لا ينتمى الى اى تنظيم سياسى فى البلاد وانه يختلف مع النظام القائم جذريا فى كل سياساته لأنه شيوعى ماركسى لينينى والنظام القائم نظام رأسمالى (ص ٥١ من ملف الجناية) ، كما قرر المتهم المذكور فى التحقيقات التى اجريت معه " ان النظام قد خان القضيه الوطنيه للشعب المصرى وهو لذلك لا يستحق ان يعيش " (ص ٥٣ من ملف الجناية) .

وما نكره هذان المتهمان فى هذا الخصوص لا يرقى الى مرتبة الدليل على انضمامهم الى احدى المنظمات المؤتمه بالتطبيق لاحكام المادة (٩٨) أ فمثل هذه الاقوال انما تعبر عن ايمان هذين المتهمين بالفكر الماركسى ليس إلا ، ولم يثبت من التحقيقات انصراف نيتهم الى الترويج لتلك المبادئ باللجوء الى القوة أو الارهاب أو اية وسيلة اخرى غير مشروعه ، الامر الذى يكون معه ما قرره الحكم الصادر فى هذه الدعوى فى اول يناير سنة ١٩٧٨ قد صادف صحيح القانون عندما نكر : " فمسلك كل من المتهمين والامر كذلك يكون بمنأى عن المسئولية الجنائية مادام ان حرية الانتماء الى اى مذهب مكفولة للجميع دون ثمة قيود " .

فيما يتعلق بالمضبوطات المقال بضبطها لدى المتهمين والتي اثبتت نيابة امن الدولة الاطلاع عليها فى محضرين ، فالمحضر الاول اثبت ما يلى :

١- العدد الثامن من مجلة الانتفاض - السنة الرابعه - الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٢/٣١ وهو يتحدث عن الكارثة الوطنيه فى لحظتها الراهنة ويناقش هزيمة ١٩٦٧ وحرب اكتوبر ٧٣ ويقول "اننا لسنا ازاء اى ثمار طيبه لاي انتصار مزعوم فى حرب اكتوبر ، بل ازاء الثمار المرة لهزيمة سنة ١٩٦٧" . ويتحدث العدد عن اتفاقية الفصل بين القوات فى سيناء وحول موافقه الرئيس السادات على استعادة ولو بوصه واحده من الارض المحتله ، واعتبر هذا القول خطأ جسيم بل خيانه بقوله : " لقد نسى قائد سلطة الخيانة ان البوصه الواحدة

بل عشرات الاميال عندما سيتم استردادها مقابل التفريط في استقلالنا الوطني ذاته . فما ذلك سوى الخيانة العظمى التى يتبناه الرئيس السادات الآن بانجازها وتحقيقها ( ص ٦٦ من ملف الجناية ) .

وفى نهاية هذا العدد من مجلة الانتفاض ذكر : ان من واجبتنا الآن هو الاستمرار على نفس الأسس الثورية فى النضال ضد هذه التسوية المجرمة ضد الكارثة الوطنية بكل اسسها ووثائقها ومواقفها ولحظاتها وخطها وضد الذين قادوا اليها ويقوون الآن بقيه فصولها .

ويمصرف النظر عن سلامة وصحة هذا الرأى من عدمه فهو امر يتعلق بوجه نظر فى اخطر المشاكل الوطنية وهو احتلال اسرائيل لسيناء وطريقة التخلص من هذا الاحتلال ، ويلاحظ ان هذا القول قد صدر فى عام ١٩٧٦ ، بعد ثلاثة سنوات من حرب أكتوبر ، وقبل ان تتضح الرؤيا بخصوص هذه المشكلة ، الامر الذى انتهى بعد ذلك فى عام ١٩٧٩ بتوقيع اتفاقية السلام .

ولا شك ان لكل مواطن الحق فى مناقشة مشكله احتلال ارض بلده وطريقة الوصول الى حل لها ، وقد يتطرف البعض ويتهمون من يعملون على تحقيق الحل السلمى بالخيانة ، إلا ان هذا التطرف ليس منبعثاً من مصلحة شخصيه وانما يفرض تحقيق مصلحة عامة يرى من ينادى بها طريقاً غير الطريق الذى تتبعه السلطة القائمة فى هذا الخصوص .

فبعد الكارثة التى حلت بالبلاد والتى تمثلت فى احتلال اسرائيل للارض المصرية فى شهر يونيه ١٩٦٧ ، كان من حق كل مصرى بل من واجبه ان يناقش هذا الامر الذى ادى الى ضياع جزء عزيز من ارض الوطن ، وقد تعددت الآراء واختلفت فى هذا الخصوص ، فمن قائل بوجوب اعادة بناء القوات المسلحة ومن منادى بوجوب تسليح افراد الشعب المصرى وخلق مقاومة شعبيه تتصدى للاحتلال الاسرائيلى ، وقد اضطرب الرأى العام المصرى بين مختلف الاتجاهات فى الفترة الممتدة من يونيه ١٩٦٧ الى اكتوبر ١٩٧٢ ، واستمر هذا

الاختلاف والتباين منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ حتى توقيع معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية في مارس ١٩٧٩ ، على ان هذا الاختلاف والتباين والتعارض لم يكن إلا بقصد تحقيق الصالح العام والوصول الى حل امثل لهذه المشكلة المعضلة ، وعلى ذلك تكون مهاجمة اتفاقية فصل القوات من الامور المشروعة والمباحة والتي من حق اى مواطن ان يبديها ، طالما انه يقصد من ذلك تحقيق الصالح العام ، وطالما ان هذه الامور لم تستقر بصورة نهائية ، الامر الذى لم يتحقق إلا بتوقيع اتفاقية السلام المصرى - الاسرائيلى فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ .

فبعد توقيع الاتفاق الاول لفصل القوات فى سيناء ، ثم توقيع الاتفاق الثانى ، لم تكن الامور قد استقرت بعد ، ولا نستطيع ان ندعى ان اتفاقيتى فصل القوات هى من النظم الاساسيه التى يجب حمايتها ، لأن اتفاقيتى فصل القوات هى من قبيل الاتفاقات المؤقتة كما كانت محددة المدة وكان من الممكن لأى من الطرفين انهاها فى اى لحظة واللجوء الى وسيلة اخرى لتحقيق تحرير الوطن من الاحتلال الاسرائيلى .

اما عن نعت من قام بابرامها بالخيانة العظمى فهو امر لا يدخل ضمن الافعال المجرمة بالتطبيق للمادة ٩٨ (أ) عقوبات ، وانما يندرج هذا الفعل تحت طائلة المادة ١٧٩ عقوبات والتي تعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنتين كل من اهان رئيس الجمهوريه بواسطة احدى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ عقوبات .

وأما عن المناداة بالنضال ضد هذه التسويه التى اعتبرها كاتب المقال كارثة وطنيه وضد الذين قابوا إليها ويقولون الآن بقية فصولها ، فهو امر لم يقترب بالعنف أو الارهاب أو اية وسيلة اخرى غير مشروعه الامر الذى لا يتوافق معه اركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة (٩٨) أ من قانون العقوبات .

٢- كما اطلعت النيابة العامة فى محضر اطلاعها الاول على اربع نسخ من مجلة الانتفاض جريدة حزب العمال الشيوعى المصرى - العدد ١٩ - السنة الخامسة الصادر بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٧٧ .

وقد احتوى هذا العدد على مقال عن المقاومة الفلسطينية الى ابن بعد جنوب لبنان ، وعلى مقال آخر عما حدث باحدى قرى مدينة النقيه (ميت عزون) - نكر كاتبها ان القمع هو اداة السلطة فى التعامل مع الشعب - وقد جاء فى هذا المقال ان اهالى هذه القرية قد رفعوا فى صباح يوم الاربعاء ١٦ ابريل ١٩٧٧ هتافات وشعارات معادية للحكومة تعبر عن سخطهم وكفرهم بالحكومة ، وكان من نتيجة هذا ان قامت الحكومة بالاعتداء على الاهالى بواسطة قمعها المركزى ، إلا ان الاهالى قد استطاعوا فرض مطلبهم على الحكومة بقوتهم وتصميمهم وفعلأ وصلت اعمدة النور الى القرية بعد ايام قليلة من رهبتها . وقد جاء بهذا المقال "وهذا معناه ان فئات شعبنا الكادحة بدأت تدرك انها لا يمكن ان تحقق مصالحها إلا بالقوة بعد ان جربت الانتظار لمدة سنوات طويلة دون فائدة"

وواضح من هذا المقال ان ما ورد به عن القوة ، لا يقصد به استخدام العنف والارهاب ، وانما قصد من استخدام هذا اللفظ هو قوة اهالى هذه القرية فى تصميمهم على مطلبهم الذى عبروا عنه برفع الشعارات والمناداة بالهتافات ، وعلى العكس من ذلك فيبين من هذا المقال ان السلطة هى التى استخدمت العنف ضد الاهالى ، إلا انهم نجحوا اخيراً فى انخال اعمدة النور الى قريتهم بعد وقوع هذه الحوادث بعدة أيام .

٣- كما أطلعت النياية العامة فى محضر اطلاعها الاول على العدد الثانى من مجلة الشيوعى المصرى وهى المجلة النظرية لحزب العمال الشيوعى المصرى تحوى موضوعاً بعنوان "البيروقراطية البرجوازية فى مصر بين الفهم الماركسى وشعوذات المتمركسين" ، وهى رد على ما كتب تحت عنوان "الفرطة الاجتماعيه للريف والمدينة الناصرية". تتضمن بعض المحاولات النظرية حول التحليل الاجتماعى للمجتمع المصرى وليس فيها ما يبنى عن الدعوة الى استخدام العنف أو الارهاب أو الوسائل غير المشروعة .

٤- كما اطلعت النيابة العامة في محضر اطلاعيها الاول على تقرير سياسى صادر عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى فى اول اغسطس ١٩٦٤ ، وقد جاء بهذا التقرير دعوة من اجل وحدة كل قوى التقدم والاشتراكية فى بلادنا وبحر قوى الثورة المضادة ، وانه يوضح الجديد الذى طرأ على مسار الثورة الوطنيه الديمقراطيه ، وذكر بالتقرير ان الحزب الشيوعى المصرى يؤمن ايماناً عميقاً بأن المناقشة الجادة والاقتراحات البناءة انما هى الضمان الوحيد لتطويره ودعمه أو تصحيحه حتى يصبح فعلاً الخط الصحيح لحركته المتدفعة دوما الى الامام .

وليس فى هذا التقرير ما يمكن ان يؤتم بالتطبيق لنص المادة ٩٨ (أ) اذ هو يدعو يدعو الى المناقشة السلميه والاقتراحات البناءة والديمقراطية السياسيه لتطوير المجتمع ومنظوماته السياسيه ، الامر الذى ينتفى معه توافر ركن القوة والعنف والارهاب والوسائل غير المشروعه .

٥ - كما أطلعت النيابة العامة فى محضر اطلاعيها الاول على تحليل سياسى مطبوع على الروتو مكون من ١٥ ورقه معنون "التحالف يجب ان يكون من خلال احزاب مستقله" ومؤرخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٧٤ - وجاء بهذا التقرير ان الرئيس السادات لوفى بوعده وقدم للشعب تصوره للكيفيه التى يجب ان يكون عليها الاتحاد الاشتراكي ، وذكر كاتب التقرير ان الشيوعيين المصريين مطالبون بالاشتراك بشكل جدى فى النقاش الدائر حول هذه الورقة باعتبارهم ماركسيين لينينيين ، وادف - اما اذا انطلقت هذه المناقشة فلن تكون الا حلقة من سلسلة المسرحيات الكثيره التى قدمها نظام ٢٣ يوليه والتى ادعى انها حققت الوحدة الوطنيه وما فعلته فى الحقيقه ما هو إلا اتاحة الفرصة لقلة القلة للتحكم فى مقدرات البلاد وخلق مراكز القوى التى تحتكر لنفسها العمل السياسى .

وانتهى التحليل بأنه ان لم يعترف السادات والنظام الحالي بحريات الشعب



فسينتزعها الشعب بكل الوسائل ، فإن لم تكن الورقة بداية مرحلة جديدة مرحلة كل الحريات لطبقات الشعب المختلفة من أجل إقامة تحالف حقيقي لضمان احراز النصر على العدو الاسرائيلي الامريكى وبناء مصر العصرية المستقلة . ( ص ٦٩ من ملف الجناية ) . ولا يخرج هذا التحليل السياسى عن كونه دعوة صريحة الى اشتراك كافة طبقات الشعب وفئاته فى مناقشة احدى الاوراق السياسية التى طرحتها السلطة الحاكمة بواسطة رئيس الجمهورية للمناقشة ، ووجوب اشتراك الشيوعيين المصريين فى النقاش الدائر حول هذه الورقة ، وليس فى هذا الامر ما يهدد النظام الاجتماعى ، بل على العكس فإن فى تحقيقه ما يدعم هذا النظام .

٦- كما اطلعت النيابة العامة فى محضر اطلاعها الاول على خمس ورقات مكتوبة بخط السيد معنونة :

"فلتناضل من اجل اسقاط حكم السادات الخائن ، فلتناضل من اجل مواجهة الغلاء الفاحش" وقد جاء فى هذا المقال ما يفيد ان حوالت يناير ٧٧ تعتبر افتتاح لعهد جديد للنضال ضد حكم السادات الذى باع بلادنا للغرب الاستعمارى وانها انتفاضة جديدة فى مواجهة الدكتاتورية البوايسيه للنظام الخائن وجهت اقصى الضربات لمزاعم السادات حول الديمقراطية ، وانها اثبتت ان نبض حركة الجماهير هو خارج مجلس الشعب ، هذا المجلس الكرتونى للوجهاء والاعيان والعلماء داخل الاطار الفكرى والسياسى والتنظيمى للنظام الحاكم وحسب ما يسمح لهم ، بينما يستغرق هؤلاء الاعيان فى السفسطة الفارغة وفق الديمقراطية المزعومة التى صنعها نظام الخيانة على مقاسه . ان اسقاط حكم السادات وكافة الاتفاقيات والتسويات الخيانية لابد ان تكون فى صدارة الشعارات الثورية ، وانتهت الاوراق بالنداء بسقوط حكم السادات الخائن ( ص ٧٠ من ملف الجناية ) .

ويلاحظ ان هذه الاوراق قد كتبت بخط اليد ، ولم يثبت انها كتبت بخط

المتهم المائل امام عدالتكم ، ولو افترضنا صحة ضبطها بمسكنه فإنها لاتعدو ان تكون خواطر شخصيه قام بكتابتها من اراد التعبير عن ارائه الخاصه وضمنها مكون نفسه ولكنه لم يخرج بها الى حيز الترويج والتحريض . وهى وان كانت قد تضمنت المطالبة باسقاط نظام الحكم ، إلا انها لا تندرج ضمن الافعال التى أئتمتها المادة ٩٨ (أ) أو المادة ٩٨ (ب) مكررا والتي تطالب النيابة العامة بتطبيقهما فى هذه الدعوى ، والنص الذى يعاقب على هذه الاقوال أو هذه الافعال بالتطبيق لاحكام قانون العقوبات المصرى هو نص للمادة ١٧٤ (أولا) والتي نصت على التحريض على قلب نظام الحكومة المقرر فى القطر المصرى أو على كراهته أو الإزراء به . وقد اشترطت المادة ١٧٤ من قانون العقوبات للعقاب على هذه الافعال وجوب توافر احدى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ عقوبات وهو امر غير متوفر فى الحالة المعروضة على عدالتكم .

٧- كما أطلعت النيابة العامة فى محضر اطلاعها الاول على اربع ورقات مكتوبه بخط اليد بالمداد الجاف معنونه كلا سيقطع شعبنا يد الاستبداد . وتتناول هذه الاوراق المكتوبه بخط اليد موضوع المعتقلين عقب حوادث يناير وتذكر اعتذار احد اساتذة جامعة الاسكندريه كان ضمن المقيوض عليهم عقب هذه الحوادث وان هذا الاعتذار قد قوبل بالتهليل من الصحافة الحرة . وقد جاء فى هذه الورقة الخطيه انه لا يوجد سوى طريقتين للافراج عن المعتقلين طريق تقديم الاعتذار والاسترحامات لرب العائلة وطريق مواصلة النضال من اجل تحقيق المطالب وتحرير المناضلين ، وتدعو الى تنظيم حملات الاحتجاج على المحاكمات الجارية وتنظيم اوسع المؤتمرات . (ص ٧١ من ملف الجناية ) .

ولم يكشف التحقيق الذى اجرت النيابة العامة ان احدى من المتهمين فى هذه الدعوه هو كاتب هذه الاوراق . ولا نستطيع ان ننسب هذه الاوراق كذلك الى التنظيم الذى نسب الى المتهمين الانضمام إليه . بالاضافة الى ان الدعوه الى حملات الاحتجاج على المحاكمات أو تنظيم المؤتمرات لهذا الغرض لا يمكن اعتبارها من وسائل العنف أو الارهاب أو احدى الوسائل الغير مشروعة .

٨- كما اطلعت النيابة العامة في محضر اطلاعها الاول على سبع ورقات مكتوبه بخط اليد بالحبر الجاف تحوى مقالاً عن "ازمة الاقتصاد المصرى" جاء به - ان السلطة البرجوازية قد جات بالدكتور القيسونى فى التعديل الوزارى الاخير لكى يحل لها ازمتها ، إلا ان هذه الازمة ليست بأزمة عابرة بل هى عميقة الجنور نتيجة للكارثة الوطنيه التى تمر بها البلاد وانها ستؤدى الى الاطاحة بالنظام الرأسمالى وإقامة نظام اشتراكى على انقاضه .

ولم يثبت ايضاً ان هذه الاوراق الخطيه قد كتبت بيد احد من المتهمين ، كما لم تتضمن ما يفيد صدورهما عن التنظيم المنسوب الى المتهمين عضويته ، وليس فى الانتيار الاقتصادى للنظام الرأسمالى ما يفيد توافر ركن القوة .

٩- كما اطلعت النيابة فى محضر اطلاعها الاول على سبع ورقات مكتوبه بخط اليد بالمداد الازرق تحوى هجومياً على رحلة رئيس الجمهوريه الى امريكا كما هاجمت سعيه لتحقيق السلام الشامل والمفاوضات المباشره مع اسرائيل وصفت النظام بالخيانة ، ودعت الى النضال من اجل تحقيق الديمقراطيه واسقاط حكم السادات ومجموعته الخائنه .

ولم يثبت ايضاً ان ايّاً من المتهمين هو الكاتب لهذه الاوراق - كما انها لم تنسب الى التنظيم المدعى بعضويه المتهمين فيه . ورغم ورود هذه الاتهامات بالخيانة فى الاوراق والدعوة الى اسقاط نظام الحكم ، إلا ان هذه الافعال التى تندرج تحت نص المادتين ١٧٩ ، ١٧٤ عقوبات يجب للعقاب عليها ان ترتكب باحدى وسائل العلانيه وهو امر غير متوافر فى هذه الحالة ، كما انها لا تتضمن دعوة الى استخدام العنف أو الارهاب أو اية وسيلة اخرى غير مشروعه بل على العكس فإنها تنادى من اجل النضال لتحقيق الديمقراطيه الوطنيه .

١٠- كذلك اطلعت النيابة العامة فى محضر اطلاعها الاول على اربع ورقات مكتوبه بخط اليد بالمداد الجاف بعنوان "رساله سريعه الى نادى الفكر الاشتراكى" ونادى الفكر الاشتراكى هو احد النوادى التابعه لاتحاد طلاب

جامعة القاهرة وتدعو هذه الاوراق هذا النادي الى اقامة مؤتمر وطنى عام فى احدى الجامعات خلال شهر يناير للتذكرة بانتفاضة الطلبة فى عامى ٧٢ ، ٧٣ لتوجيه صفعه الى الحكم الخيائى ، كما تدعو كافة القوى الوطنيه والديمقراطيه المصريه للتحالف على برنامج ثورى يسقط النظام الرأسمالى الخائن . ( ص ٧٤ من ملف الجنایة ) .

ولم يثبت ايضا ان احداً من المتهمين فى هذه الدعوى قد قام بكتابة هذه الاوراق ، كما لم يثبت نسبتها الى التنظيم المقال بانضمامهم إليه .

١١- كما اطلعت النيابة فى محضر اطلاعها الاول على ورقتين مكتوبتين بخط اليد بالمداد الجاف معنونه "موقف البرجوازيه المصريه من نضال الطبقات الشعبيه فى افريقيا" . تهاجم فيه السياسه الخارجيه للدولة وتذكرت ان الطبقات الشعبيه المصريه بقيادة حزبيها الثورى حزب العمال الشيوعى المصرى عندما تتعلم تنظيم نفسها وتعى دورها التاريخى فى التطويع الثورى بأسس النظام البرجوازى الخائن الرجعى فلن تستطيع ان يوقف زحفها البرجوازيه المصريه ( ص ٧٥ من ملف الجنایة ) .

ويلاحظ ان هذه الاوراق تتكلم عن امر مستقبلى عندما تتعلم هذه الطبقات تنظيم نفسها وتعى دورها وهو امر لم يتحقق بعد ، الامر الذى يجعل ما ورد فى هذه الاوراق مجرد تصورات يرجى تحقيقها ، وعلى آيه حال فإنها لا تتضمن دعوة الى الارهاب أو العنف أو سلوك وسائل غير مشروعه .

١٢- كما اطلعت النيابة فى محضر اطلاعها الاول على نسخة كربونيه من ورقه بخط اليد تحوى مقالاً عن أزمة السكن وتدعو الى اسقاط القوانين التى تحمى الرأسماليين وتهاجم سياسة الانفتاح وتدعو الى اسقاط النظام الرأسمالى الحاكم . واقامة جمهوريه ديمقراطيه .

ولم يثبت ايضا ان احداً من المتهمين هو الكاتب لهذه الورقه كما لم يثبت

نسبتهما الى تنظيم حزب العمال الشيوعى ولم يقترن ما ورد بها بالدعوة الى استخدام العنف .

١٣- كما اطلعت النيابة العامة فى محضر اطلاعها الاول على ورقتين مكتوبتين بخط اليد بعنوان "طليقيه وراء الاسوار" وهو مقال يدور حول لائحة السجون فى مصر وانها انعكاس للوضع الطبقي الموجود فى المجتمع وسياسة القمع التى تمارسها السلطة ضد الجماهير الكاسحة خارج الاسوار . وليس فى هذا القول ما يمكن ان يؤثم قانوناً .

١٤- كما اطلعت النيابة العامة فى محضر اطلاعها الاول على مجموعة من الاوراق مكتوبه بخط اليد بالقلم الرصاص بها تحليل سياسى بعنوان "التنظيم السياسى والسلطة" يدور حول ورقه اغسطس لتطوير الاتحاد الاشتراكى ، وتدعو كافة القوى الى استخدام كل الاساليب المشروعه وغير المشروعه من خلال النقابات المختلفه والاتحادات الطلابيه ومن خارجها فى المؤتمرات وصحف الحائط والمظاهرات والاضرابات للرد على ما جاء فى هذه الورقة ومناقشتها وتكتيل كل الجماهير الشعبيه وراء برنامج وطنى ديمقراطى حتى تتمكن من انتزاع كل الحقوق والحريات الديمقراطيه وعلى رأسها حق هذه الجماهير فى تكوين احزابها السياسيه الوطنيه والشعبية المستقله .

وتتعلق المناقشة التى اثارته هذه الاوراق بالاتحاد الاشتراكى العربى وهو تنظيم قد زال من الوجود بعد تعديل المادة الخامسه من الدستور فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ ، والذى ادى الى الغاء هذا الاتحاد الاشتراكى والنص على ان النظام السياسى فى مصر يقوم على اساس تعدد الاحزاب السياسيه .

١٥- كما اطلعت النيابة العامة فى محضر اطلاعها الاول على ست ورقات مكتوبه بخط اليد عبارة عن تقرير عن اوضاع كلية الهندسه ويتناول موضوع المعسكرات الصيفيه التى ستبدأ فى ١٦/٧/١٩٧٧ وتدعو الى الاشتراك

والتواجد فيه . وليس في هذه الاوراق ما يفيد نسبة الاتهام الموجه الى المتهمين في هذه الدعوى .

١٦- كما اطلعت النيابة العامة في محضر اطلاعها الاول على سبع ورقات مكتوبة بخط اليد ، تحوى تحليلاً سياسياً بعنوان "قانون الاحزاب قانون مصادرة حق الجماهير في التنظيم المستقل" . ويهاجم المقال هذا القانون ، ويدعو الى تحقيق الديمقراطية الكاملة لكل الكادحين في مصر . ويلاحظ ان هذا التحليل مؤرخ ١٩٧٧/٦/٢٢ ، في حين ان قانون الاحزاب السياسيه رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ لم ينشر إلا في يوليه ١٩٧٧ ، الامر الذى يعنى ان هذا التعليق قد كتب قبل صدور القانون وقبل صيرورته نافذاً .

١٧- كما اطلعت النيابة العامة في محضر اطلاعها الاول على مجموعة من الاوراق مكتوب بخط اليد تحوى تحليلاً سياسياً عن سياسة الانفتاح واثرها على الطبقة العاملة في مصر ، وتحدث المقال عن عمال شركة المحروسه للصباغة والتجهيز بشبرا الخيمه وما حدث من تخفيض شديد لمعدلات الانتاج وما تبعه من تخفيض اشد واقصى لاجور اكثر من ٦٠٠ عامل .

١٨- كما اطلعت النيابة العامة في محضر اطلاعها الاول على تحليل مكتوب بخط اليد مكتوب به ان البرجوازيه المصريه لم تنجز مهام الثورة البرجوازيه لنهايتها وانها لن تستطيع ذلك وان هذا يقع على عاتق الطبقة العامله .

١٩- كما اطلعت النيابة العامة على اوراق تحوى كتابات بخط اليد تحت عنوان انتصار الاشتراكيه في بلد واحد وعلى غلاف كشكول به اوراق مكتوب عليها الاسباب الحقيقيه للغلاء في مصر - ابراهيم العيسوى - جاء بها ان من بين الاسباب بطء النمو الاقتصادى وسوء تخطيط التنميه والانفاق العسكرى والنمو السريع للسكان وليس في هذه الاوراق ما يتعلق بموضوع الاتهام المنسوب الى المتهمين .

٢٠- اما عن الكتيبات التي اطلعت عليها النيابة العامة فهي كتب مطبوعة فى نور نشر علنيه ، ولا تتضمن ما يمكن ان يستند إليه فى الاتهام المنظور كما ان حيازتها غير معاقب عليها .

واما عن محضر الاطلاع الثانى للنياية العامة فقد اثبت بعض الكتب الوراق ومنها :

١- وثيقة مكونه من ١٢ صفحة محرره بخط اليد بالكريون عبارة عن مقال بعنوان "كيف نادى الشعب باسقاط حكم السادات" . وتتضمن الاشادة باحداث ١٧ ، ١٨ يناير ومهاجمة رئيس الجمهوريه بعبارات جارحه والمطالبه باسقاطه ومهاجمة كبار المسئولين السياسيين ، ومهاجمة سياسة الدولة فى المجالين الخارجى والداخلى خاصه سياسه الانفتاح واتفاقيتى الفصل بين القوات ، ويشير المقال الى الحزب باعتباره طليعة الحركة الديمقراطيه الشعبيه ، ويدعوا الطليقات الشعبيه الى ان تحمل السلاح عند مواجهتها القادمة مع قوات الامن والجيش وذلك بالاستيلاء على اسلحة الجيش من المخازن ( ص ٨٨ و ٨٩ من ملف الجناية ) .

ولم يثبت التحقيق ان احدا من المتهمين قد قام بكتابة هذه الوثيقة أو انها منسوبة الى حزب العمال الشيوعى ، ولا يمكن والامر كذلك ان نعتبر ما ورد فيها من دعوة الى حمل السلاح فى المواجهة القادمة والاستيلاء على اسلحة الجيش من المخازن امر يتعلق باسلوب هذا التنظيم المنسوب الى المتهمين عضويته اذ ان مثل هذا الامر لا يمكن تأسيسه على اوراق مجهولة النسب كتبت بخط اليد ولا يعلم إلا الله مدى صحة نسبتها الى المتهمين .

٢- تطيل من ١٢ ورقه مكتوبه بخط اليد وموقع من ٥٢ عاملاً من عمال الشحن ويتناول الاوضاع السيئة التى يمررون بها كما يحوى مطالبهم واممها الغاء العمل المؤقت واعادة تقييم الوظائف وصرف المنح السنويه وتقرير تأمين صحى لهم .

٢- ورقتان محررتان بخط اليد بعنوان "الدروس المستفادة من حركة عمال الشحن". تشير الى مطالبهم واهمية منطقة الميناء مما يجعل منهم قاعدة هامة للتحرك المضاد ضد السلطة ، وليس في هذه الاوراق ما يشير الى توافر ركن العنف والارهاب أو اية وسيلة غير مشروعة .

٤- وثيقه مكونه من اربع صفحات محررة بخط اليد بعنوان "توجيه امنى عاجل"، تفيد انها صابرة عن اللجنة المركزية للحزب وتحذرهم من الاجراءات التى ستتخذها السلطة نتيجة لاحداث جماعة التكفير والهجرة .

٥- وثيقه عن احداث يناير الماضى مكونه من ثلاثين صفحة محررة بالكريون بخط اليد تحوى تحليلاً لهذه الاحداث وحوادث يناير ١٩٧٥ وانتخابات مجلس الشعب فى اكتوبر ١٩٧٦ ، واحداث الطلبة فى نوفمبر ١٩٧٦ والدروس المستفادة منها .

٦- كما اطلعت النيابة على اوراق اخرى متعلقه بذات الموضوع ومكتوبه بخط اليد .

٧- وكذلك اوراق مكتوبه بالرونيو حول حرب التحرير الشعبيه وحوادث لبنان، وليس فى هذه الاوراق ما يفيد توافر العنف أو الارهاب أو الوسائل غير المشروعة .

٨- كما اطلعت النيابة على تحليل سياسى مكتوب بخط اليد فى ١٥ ورقه عن قانون تنظيم الاحزاب السياسيه ويحوى تحليلاً لهذا القانون ويدعو الى شعار المطالبه بأن يكون للطبقات الشعبيه احزابها المستقله .

٩- كما اطلعت النيابة على تحليل من عشر صفحات بخط اليد يتناول الصراع الموجود بين العرب والاشراف بقنا ، وآخر من اربع صفحات عن الاندماج بين الحركتين الشيوعيه والجهاديه ويدور حول الدعوة الى توحيد المنظمات الشيوعيه .



١٠- واثبتت النيابة العامة كذلك اطلاعها على ٣٢ صفحة محررة بخط اليد "حول شعار الجمهوريه الديمقراطية" يتضمن تحليلاً تاريخياً واقتصادياً وسياسياً لوضع البلاد من وجهة النظر الشيوعية وليس في هذه الاوراق ما يفيد توافر ركن العنف والارهاب .

١١- كما اطلعت النيابة العامة على خمس ورقات محررة بخط اليد عن الحركة الطلابيه وجوب التحامها بالجماهيم في فترة الاجازة الصيفيه . وسبع صفحات اخرى محررة بخط اليد عن حوالت لبنان . واوراق اخرى حول بعض الاشخاص ونشاطهم ومتابعة بعض الاعضاء . وبعض الاسئلة الموجهة الى المسئول التنظيمي ، وبعض المسائل التاريخيه .

١٢- كما اثبتت النيابة اطلاعها على ٤٢ صفحة محررة بخط اليد عن سياسة منظمة اخرى تدعى التيار الثوري ويطالب في نهاية المقال باسقاط السلطة بالاساليب الثوريه ، كما تضمنت بعض الاوراق هجوماً على شخص رئيس الجمهوريه وتصفه بالخيانة والاستسلام للمخططات الامبرياليه .

وقد سبق ان اوضحنا انه لم يثبت قيام احد من المتهمين بتحرير اى من هذه الاوراق ، بالاضافة الى انها لا تتضمن ما يفيد من قريب أو بعيد الى الدعوة لاستخدام العنف او الارهاب الامر الذى تكون معه اركان المادة (٩٨) أ عقوبات غير متوافر فى الوقائع والافعال المنسويه الى المتهمين ويستحيل والامر كذلك تطبيق هذه المادة على واقعات الدعوى المنظورة .

وجوب اعداد الاوراق للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها لتطبيق احكام المادة ٩٨ (ب) مكرراً :

يبقى بعد ذلك بحث مدى توافر اركان المادة ٩٨ (ب) مكرراً لانطباقها على الوقائع المنسويه الى المتهمين .

فقد نصت المادة ٩٨ (ب) مكرراً على عقاب من حاز بالذات أو بالواسطة

أو احرز محررات أو مطبوعات تتضمن تحبيذاً أو ترويجاً لشيء مما نص عليه في المادتين ٩٨ (ب) و ١٧٤ اذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها . ومقتضى هذا النص انه يلزم لتطبيق احكام هذه المادة ان تكون هذه المحررات أو المطبوعات معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها .

وقد اثبت محرر محضر الضبط فى محضره المؤرخ ١٩٧٧/٧/٩ انه عند دخوله الشقة شاهد صفيحة الزبالة بها كميات كبيرة من الاوراق يقوم بحرقها ويجوارها كميات اخرى احضرها للتخلص منها بحرقها .. "فقمنا بضبط بعض الاوراق قبل ان يتمكن من حرقها" . كما قام محرر محضر الضبط بضبط منشور امنى عاجل يتضمن بعض النقاط ومنها حرق الاوراق الموجودة ، ويبين من ذلك لم يكن يعد هذه الاوراق للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها وانما على العكس من ذلك يقوم باحراقها والتخلص منها الامر الذى يكون معه الشرط الذى اشترطته المادة ٩٨ (ب) مكرراً والخاص بأن تكون الاوراق معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها غير متوافر ، ويترتب على ذلك عدم انطباق هذه المادة على واقعة الدعوى المنظورة

#### **بناءً عليه**

تلتزم الحكم ببراءة المتهم مما اسند إليه .

**وكيل المتهم**

**عادل أمين**

**المحامي**

(سادساً)

باسم الشعب

## حكم محكمة جنابات أمن الدولة العليا

المشكلة علنا برياسة السيد الاستاذ حسن حلمى وهبى رئيس المحكمة وحضور السيدين الاستاذين/ محمد محمود نديم وعبد المجيد ابوعلم المستشارين بمحكمة الاستئناف والسيد الاستاذ شوقى قابل وكيل النيابة والسيد الاستاذ حسن محمود امين سر المحكمة فى قضيه النيابة العامة رقم ٥٢٦٠ سنة ١٩٧٧ المطرية ورقم ١٠٤ سنة ١٩٧٧ كلى .

تـ

جمال عبد الفتاح عبد الدايم

وحضر معه مدافعا الاستاذ عادل امين المحامى الموكل .

اذ اتهمته النيابة العامة بأنه فى الفترة من ١٨ ، ١٩ يناير الى ١٩٧٧ بدائرة قسم المطرية محافظة القاهرة .

شارك وآخرين - حكم عليهم غيابياً - فى منظمة شيوعية سرية معادية لنظام المجتمع بأن انضم لتنظيم حزب العمال الشيوعى المصرى الذى يروج لهدم النظام السياسى المقر والانظمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى البلاد عن طريق دعوة الجماهير بواسطة النشرات السرية وغيرها من اساليب الدعاية المثيرة وقيام ثورة شعبية للاطاحة بالسلطة وفرض النظام الشيوعى بالقوة والعنف وحازوا نشرات ومطبوعات ومحررات صادرة عن هذه المنظمة تتضمن التحريض والدعاية لمبادئها واهدافها بقصد الترويج على افراد الجمهور .

ويتاريخ ١٩٧٧/٧/٢٠ احالت النيابة الدعوى الى محكمة امن الدولة العليا لحاكمتهم بالقييد والوصف الواردين بأمر الاحالة .

وسمعتها المحكمة بهيئة سابقة وقضت فيها غيابياً بإدانة المتهمين فيها ويجلسه اليوم ١/٢٥ بعد القبض على المتهم جمال عبد الفتاح عبد الدايم سمعتها هذه المحكمة بالنسبة له وصدر الحكم فيها بجلسه اليوم على ما يبين مفصلاً بمحضرها .

### المحكمة

بعد سماع امر الاحالة وطلبات النيايه والدفاع ومطالعة الاوراق والمداوله .  
ومن حيث ان النيايه العامه نسبت الى المتهم جمال عبد الفتاح عبد الدايم انه فى الفترة من ١٨ ، ١٩ يناير الى ٩ يوليو سنة ١٩٧٧ بدائرة قسم المطريه محافظة القاهره : شارك وآخرين حكم عليهم غيابياً فى منظمة شيوعيه سريه معاديه لنظام المجتمع بأن انضم لتنظيم حزب العمال الشيوعى المصرى الذى يروج لهدم النظام السياسى المقرر والانظمة الاقتصاديه والاجتماعيه السائده فى البلاد عن طريق دعوه الجماهير بواسطة النشرات السريه وغيرها من اساليب الدعايه المثيرة لقيام ثورة شعبيه للاطاحه بالسلطه وفرض النظام الشيوعى بالقوة والعنف وحازوا نشرات ومطبوعات ومحررات صابرة عن هذه المنظمه تتضمن التحبيذ والدعايه لمبايئتها واهدافها بقصد الترويج على افراد الجمهور . وطلبت عقابه بمقتضى المواد ٩٨ أ فقرة اولى وثالثه ، ٩٨ ب مكرر ، ٩٨ هـ عقوبات والماده ٢ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ .  
وحيث ان النيايه العامه استندت فى اثبات هذا الاتهام على ما يأتى :

### أولاً:

ما سطره الرائد علاء مقلد معاون مباحث قسم المطريه فى محضره المؤرخ ١٩٧٧/٧/٩ من انه فى اطار البحث والتحري عن قاطنى الشقق المفروشه بدائرة القسم تنفيذاً للاجراءات الامنيه التى اتخذت بمناسبه ما وقع

من جرائم جماعة التكفير والهجرة الارهابية ، انتقل لاحدى هذه الشقق حيث وجد بها المتهم المائل مع باقى المتهمين المحكوم عليهم غيابياً ، ولاحظ انهم يشروعون فى حرق بعض الاوراق الموضوعه فى وعاء للقمامة من بينها اوراق تنبئ عن وجود نشاط تنظيمى وتتضمن توجيهات لعناصره بسرعه اتخاذ بعض الاجراءات الكفيلة بتأمين حركته ومنها التخلص من وثائقه ووقف اجتماعاته مما زاده ريبه فى الامر خاصة وقد انتحل له المتهم - مع الآخرين اسماء كاذبة عند محاولته التحقيق من شخصيته ، فاجرى تفتيش الشقة وعثر بها على كمية كبيرة من النشرات والمطبوعات وغيرها من الاوراق الخاصة بتنظيم شيوعى سرى.

## ثانياً

ما جاء بمذكرة مباحث امن الدولة المؤرخ ١٩٧٧/٧/٩ من انه تبين من فحص الامر بعد ضبط المتهم المائل وزملائه انه من العناصر الماركسيه المعروفه التى سبق اتهامها فى قضايا شيوعيه وانه انتحل اسماً كاذباً عند بداية سؤاله ، وقدم تعزيزاً لمزاعمه بطاقة عائلته مزورة ومن انه بفحص الاوراق المضبوطة كشف عن اتصالها - اى الاوراق - وصورها من منظمة حزب العمال الشيوعى المصرى وان من بينها بعض نشرات هذا الحزب المعروفه بالانتفاض وشيوعى مصرى ، فضلاً عن العديد من وثائقه وتوجيهاته الدالة على استمرار نشاطه والهادفه لتأمينه فى الآونة الأخيرة .

## ثالثاً

ما اقر به المتهم المائل بالتحقيقات من ضبطه مع زملائه الآخرين بشقه سائلة الذكر ويائه استأجرها بغير عقد ايجار ويائه يقيم بها مع زوجته المتهمه مديحه عبد العزيز خليل والآخرين باعتبارهما صديقين وياقرار المتهم المذكور باتجاهاته الماركسيه .

## رابعاً

ما اسفر عنه الاطلاع التفصيلي على الاوراق المضبوطة بحوزة المتهم وزملائه من انها تشتمل على بعض اعداد من نشرتي الانتفاض وشيوعى مصرى اللتين يصدرهما حزب العمال الشيوعى المصرى فضلاً عن العديد من الاوراق والتقارير الخطيه والمطبوعة التى تعالج مختلف اوجه نشاط هذا التنظيم وتحدث عن تحليلات للأوضاع السياسيه العامه فى نظره وهى تهاجم فى مجموعها نظام الحكم القائم وتدد بقيادته السياسيه وتدعو للإطاحه به عن طريق القوة والعنف يزعم انه نظام خائن وعميل ، كما اشتملت على توجيه امنى عاجل يدعو لسرعة اتخاذ بعض الاجراءات الضرورية لتأمين نشاط التنظيم بمناسبة الحملة التى يشنها رجال الامن للبحث عن اعضاء بعض الجماعات السريه الإرهابيه وما قد يؤدى إليه ذلك من كشف امر تنظيمهم وما تضمنه ذلك التوجيه من ضرورة الاسراع بالتخلص من وثائق التنظيم واخلاء ما لدى اعضائه من شقق مفروشه مستخدمه فى نشاطه مع حظر اجتماعاتهم ولقاءات عناصره مؤقتاً .

وحيث انه جلوسه المحاكمه انكر المتهم ما نسب إليه والتمس الحاضر معه براءته فيها على الاسس التاليه :

١ - ان المادة ٢/ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ الواردة بقرار الاتهام قد الغيت بالمادة ٢ من القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن نظام الاحزاب السياسيه مما يعتبر قانوناً اصلح للمتهم .

ب - البغ ببطلان اجراءات ضبط وتقنيش مسكن المتهم التى اسفرت عن ضبط بعض الاوراق به .

ج - خلو الاوراق مما يفيد ان استعمال القوة أو الارهاب أو اية وسيلة اخرى غير مشروعه كان ملحوظاً في التنظيم الذى قيل بانضمام المتهم إليه ، وقدم منكرة شارحه ببقاعه .

وحيث ان ما نسب للمتهم من انه انضم لتنظيم حزب العمال الشيوعى المصرى الذى يروج لهدم النظام السياسى المقرر والانتظمه الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى البلاد ... الخ هذا الانضمام يستلزم ان يثبت قيام علاقة وثيقة بين المتهم واعضاء هذا التنظيم أو متبويه فى سبيل قيامهم بعمل مشترك يقومون به وهم جميعاً على علم بحقيقه امره ومنفذين لبرامجه المرسومه فى مزاولة نشاطه وهو الامر الذى ترى المحكمة انه غاب فى صدد الدعوى المطروحه بالنسبة للمتهم المائل ، وذلك ان - الأدلة والقرائن التى ساققتها النيابة فى حق المتهم المذكور وخاصة ما ضبط فى حوزته من اوراق ومطبوعات لا يستدل منها على وجه القطع بأنه انضم فعلاً لجميعه أو هيئه أو منظمة ، أو جماعة مما نص عليها فى المادة ٩٨ أ مكرر من قانون العقوبات وبالمعنى الأنف بيانه ، وكل ما تكشف عن تلك الأدلة والقرائن انه مطلع فقط على آراء ونظريات ونشاط منظمة ما يسمى بحزب العمال الشيوعى المصرى دون ان يرقى ذلك الى حد الانضمام لتلك المنظمة أو الاتصال بها لاغراض غير مشروعه وتشير المحكمة فى هذا الصدد الى ان المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ الواردة بقرار الاتهام قد الغيت بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن نظام الاحزاب السياسيه المعمول به من ٧ يوليو سنة ١٩٧٧ وبالتالي لا محل لاعمالها باعتبار ان هذا القانون الأخير هو الاصلح للمتهم صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً كذلك الامر بالنسبة لحياة المحررات والمطبوعات التى عثر عليها فى شقة المتهم بأنه بالنظر الى أنها كلها

من نسخة واحدة ومعظمها مكتوب بخط اليد وبالنظر الى عدم ضبط اية ادوات أو ماكينات للطباعة أو لما شابه ، فإن المحكمة ترى من ذلك ان هذه المحررات لم تكن معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها ، وهو ما يلزم للتأثيم في حكم المادة ٩٨ ب مكرر من قانون العقوبات الأمر الذى يتعين معه والأمر كذلك وعملاً بالمادة ١/٣٠٤ ، ١/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية ، القضاء ببراءة المتهم مما اسند إليه .

### **فلهذه الأسباب**

وبعد الاطلاع على ما سلف من مواد  
حكمت المحكمة حضوريا ببراءة جمال عبد الفتاح عبدالدايم مما اسند  
إليه.

صدر هذا الحكم وتلى علناً بجلسته يوم السبت الموافق ٣١ من يناير سنة  
١٩٨١ .

رئيس المحكمة

امين السر



# **الباب الرابع**

**قضية حزب العمال الشيوعى المصرى**

**والحزب الشيوعى المصرى**

**امام المحكمه العسكرية العليا**



## الفصل الاول

### تحرّيات مباحث امن الدولة واذن نيابه امن الدولة العليا وتحقيقاتها

#### الفرع الاول : البلاغ والقبض

بتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٦ تقدمت مباحث امن الدولة ببلاغها الى رئيس نيابة امن الدولة العليا الاستاذ مصطفى طاهر افادت فيه استمرار المنظمات السريتين المعروقتين بالحزب الشيوعى المصرى وحزب العمال الشيوعى المصرى فى نشاطهما التنظيمى الهادف الى تغيير النظم الاساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالبلاد . وان القائمين بهذا النشاط عبّاره عن خمسة عشر عضواً منضمين للحزب الشيوعى المصرى هم :

- ١- محمد على عامر الزّهار ٢- جوده سعيد الديب ٣- فتحى عبدالعزيز فرج ٤- ماهر سمعان اسحق ٥- شاكر محمد عبد الرحمن الدغار ٦- صلاح السيد عبد الرحيم ٧- حمدي محمود عبد الحافظ ٨- عبد الخالق محمد عبد المنعم ٩- هانى على هريدي ١٠- نور الدين السيد محمد ابراهيم ١١- جمال احمد رضوان ١٢- محمد فرغلى عبد الرحمن موسى وشهرته رينو ١٣- محمد ابراهيم عويس ١٤- سيد محمد عبد اليارى ١٥- محمد احمد حسانين على .

اما اعضاء منظمة حزب العمال الشيوعى المصرى عبارة عن ستة وعشرين

عضواً هم :

- ١- علاء الدين عبد العظيم عطيه ٢- محمد عبد الرسول عفيفى ٣- تحيه حسن السيد خليل ٤- محمد محمد على الليثى ٥- احمد محمد على الليثى

٦- نادر عبد الوهاب عناني ٧- عزت ماهر عبد الخالق ٨- حسناء عبد العظيم عطيه ٩- محمد احمد الرملى ١٠- محمد كمال عبد الفتاح شعيب ١١- فهمى عبد المعطى النكلاوى ١٢- صابر محمد محمد بركات ١٣- مهدي احمد منور ١٤- ابو الحسن عبد الحميد سلام ١٥- على السعيد زهران ١٦- احمد ماهر انيس ايوب ١٧- جمعه عبد الحميد سلام ١٨- عبد الفتاح ابراهيم عيد وشهرته فتحى ١٩- عيد محمد محمد مصطفى ٢٠- فراج عبد الرحيم سالم العيني ٢١- احمد محمد متولى حجي ٢٢- احمد محمد على عمر ٢٣- خالد محمود حسن حماد ٢٤- نبيل عقرس عطيه رضوان ٢٥- عبد الله محمد سليمان احمد ٢٦- اسامه شعاعه عرابي

وتضمن البلاغ التوزيع الجغرافى لمجالات نشاط هذه العناصر بمختلف انحاء البلاد بالاضافه الى تحديد مستوياتهم التنظيميه ، كما تضمن ان من بينهم بعض العناصر السابق ضبطهم فى احداث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ من اعضاء المنظمات السابقتين والذين افرج عنهم قبل احوالهم للمحاكمة .

كما اوضح البلاغ ملخص نشاط المنظمات من تكوينهم (شكلاً تنظيمية سرية اطلق عليها لجان المناطق والقيام بتجنيد اعضاء جدد مع جمع اشتراكات ماليه من الاعضاء للاتفاق على اوجه النشاط وحث وترويج المبادئ الماركسية بواسطة النشرات والتحليلات السريه والعمل على اثاره الجماهير ضد النظام القائم بمختلف صنوف الدعايات المثيرة باستغلال بعض المشاكل الاقتصادية ومن بينها قضية الدعم الممنوح للسلاح الاستهلاكية بمقولة ان رفضه ينطوى على ردة عن الخط الاشتراكي وافكار الطبقات الشعبيه بالاضافه للتشكيك فى سياسات النظام القائم بصدد موضوع الحريات الديمقراطية والقضية الوطنيه بزعم تفریطه فى الاستقلال الوطنى لصالح اسرائيل .

وقد ارفق هذا البلاغ بمذكرة تضمنت بياناً مجملاً بالدلائل التى توافرت على قيام هذا النشاط اشير فيها الى ضبط عدد كبير من الوثائق والنشرات

السريه لكل من المنظمتين ومنها بالنسبة الحزب الشيوعي المصرى اعداد من نشرته الجماهيريه الانتصار ونشرة الارض والفلاح ونشرته التنظيميه الوعى فضلاً عن عدد آخر من البيانات والنداءات والتحليلات السياسية المناهضه فى مختلف الشئون الداخلية والخارجية ، كما ان المضاهاه الفنية المبتثية قد اظهرت ان بعضها محرر بخط بعض العناصر المذكورة ، ومنها مجلة حائط معادية بعنوان (مركز شباب لرنك) التى تبين انها بخط حمدى محمود عبد الحافظ .

اما ما ضبط من نشرات ومطبوعات خاصه بمنظمة حزب العمال الشيوعى المصرى فقد بينت المذكورة انه عبارة عن اعداد من نشرة هذه المنظمة التى تحمل اسم (الانتفاض) بالاضافة الى العديد من البيانات والتحليلات والكتيبات التى تدور فى فلك الدعاية لمبادئه .

كما توضح بالمذكورة ان من بين الدلائل تسجيلات صوتيه لمحادثات جرت .  
ما بين مصابر مباحث امن الدولة والمتهمين على السعيد زهران وجمعه سلطان ومحمد عبد الرسول عفيفى واحمد محمد على عمر .

وقد طلب محرر البلاغ اتخاذ اجراءات ضبط وتفتيش العناصر السابقه .  
وقد اصدر رئيس نيابة امن الدولة الاذن بذلك فى ١٩٧٧/٩/٢٦ ، كما اصدر اذنأً تكميلياً فى ١٩٧٧/٩/٢٧ باجراء تفتيش منزلى رشدى ابو الحسن ومحمد محمد على اللبثى وهما من غير المتهمين الماثون بضبطهم وتفتيشهم بناء على ما جاء بالتحريات من حيازة المتهمين محمد على عامر الزهار ومحمد على محمد اللبثى اوراقاً تنظيميه بهما .

وبتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٨ اخطرت نيابه امن الدولة العليا بضبط عدد من العناصر الماثون بضبطها وتفتيشها ، وقدم لها المحضر الخاص بضبط وتفتيش عبد الوهاب العنانى ومزق به بعض المضبوطات المعثور عليها ، وكذلك المحضر الخاص بضبط وتفتيش المتهم هانى على هريدى مبين به انه لم يعثر لديه على مضبوطات كما يتضمن هذا المحضران المذكور ادلى لحرره باقوال حاصلها

ان عبد الخالق محمد عبد المنعم اتصل به وتحدث إليه ببعض الآراء السياسية المناهضة ثم ما لبث ان عرض عليه الانضمام لخلية ماركسية الا انه رفض ، ثم وردت الى النيابة المحاضر الخاصة بضبط وتفتيش المتهمين فهمى التكاوى وصابر بركات ومحمد الليثى وعزت ماهر عبد الخالق وجوده سعيد الديب وحسنا عبد العظيم عطيه وفتحيه حسن السيد خليل وعلاء الدين عبد العظيم عطيه ومحمد احمد الرملى ومحمد عبد الرسول عفيفى وفتحى عبد العزيز فرج . وفى يوم الخميس ١٩٧٧/٩/٢٩ اخطر رئيس نيابة امن الدولة العليا بضبط خمسة متهمين جد هم : جمعه عبد الحميد سلطان وعبد الفتاح ابراهيم عبد ومحمد محمد مصطفى واحمد ماهر انيس ايوب وعلى السعيد زهران .

كما اخطرت النيابة بعد ذلك بضبط عشرة متهمين جد وهم : مهدى احمد بندق وابو الحسن عبد الحميد سلام وعبد الخالق محمد عبد المنعم ونور الدين السيد محمد ابراهيم وجمال احمد رضوان ومحمد فرغى عبد الرحمن موسى ومحمد ابراهيم عتريس وسيد محمد عبد البارى ونبيل عتريس عطيه رضوان واحمد محمد متولى حجي .

كما قبض يوم ١٩٧٧/١٠/٨ على محمد على عامر الزهار وقدم الى النيابة ومعه المحضر الخاص باجراءات ضبطه وتفتيشه الذى اثبت فيه انه كان يتخفى فى هيئة شيخ يطلق لحيته .

ويتاريخ ١٩٧٧/١٠/٨ تم ضبط احمد محمد على الليثى واحمد محمد على عمر ولم يسفر التفتيش عن ضبط شئ لديهما إلا ان الأخير اقر فى التحقيقات بمحاولة بعض العناصر الشيوعية التى سماها ضمه وسرد مظاهر نشاط تلك العناصر معه .

ويتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٢ اثبتت النيابة فى محاضرها القبض على متهم جديد هو حسان هاشم عثمان الذى كانت قد اصدرت أمراً بضبطه وتفتيشه بناء على ما جاء باقوال المتهم احمد محمد على عمر عن محاولته ضمه لتنظيم حزب العمال الشيوعى المصرى .

وفى الساعة الواحدة بعد ظهر يوم الخميس الموافق ١٣/١٠/١٩٧٧ ورد الى النيابة من رئاسة مجلس الوزراء صورة رسمية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٧٧ بحالة القضية الى النيابة العسكرية .

### **الفرع الثانى :تحقيقات نيابة امن الدولة العليا مع المتهمين**

#### **(١) استجواب محمد عبد الرسول هليلي**

بتاريخ ٢٨/٩/١٩٧٧ قام الاستاذ مصطفى طاهر رئيس نيابة امن الدولة بالتحقيق مع محمد عبد الرسول عفيفي وكيل مؤسسة يوم المستشفيات لتأهيل المعوقين ، الذى نفى الاتهام المنسوب إليه ، إلا انه قرر انه يعتنق الماركسيه ، كما نفى مباشرته لاي نشاط فى يث المبادئ الماركسيه .وعندما سئل ان كان يرى ضرورة لتغيير النظام القائم الى النظام الماركسي اجاب بانه يرى ان هذا السؤال غير جائز دستورياً لأنه يسأل عن عقيدته الشخصية ، كما نفى انتمائه لاي منظمة سياسيه علفية أو سرية .

وعندما وجه بما ورد بتحريات مباحث امن الدولة انه عضو لجنة مركزيه لحزب العمال الشيوعى المصرى ، اجاب بأن هذا غير صحيح وطالبهم ان يقدموا الدليل على ذلك ، وعرضت النيابة عليه الاسماء الواردة ببلاغ مباحث امن الدولة قرر انه لا يعرف من هذا الاسماء سوى جمعه عبدالحميد سلطان النجار بدمياط بمناسبة قيامه بتصنيع اثاث زواجه منذ سنتين ، وان آخر مره رآه فيها كان بمناسبة مرض والده ، واحضاره الى مستشفى العجوزة وزيارته له منذ حوالى عشرين يوما .

#### **(٢) استجواب فتحى عبد العزيز فرج**

كما قام رئيس النيابة باستجواب : فتحى عبد العزيز فرج النساج بشركه مصر حلوان الذى نفى انضمامه لمنظمة الحزب الشيوعى المصرى أو اى منظمة

سياسية أو علمية كما نفى اعتناقه للماركسية أو مباشرة أى نشاط سياسى أو نقابى ، وقرر أن تحريات المباحث غير صحيحة ، وعندما عرضت عليه الاسماء الواردة ببلاغ المباحث قرر انه لا يعرف احداً منهم واضاف أنه عضو فى المنبر الوطنى التقدمى .

### (٣) استجواب محمد احمد احمد الرملى

وقام رئيس النيابة باستجواب محمد احمد احمد الرملى الطالب بكلية الهندسة جامعة عين شمس الذى نفى انضمامه الى حزب العمال الشيوعى المصرى أو اعتناقه للماركسية أو انضمامه لى تنظيم سياسى علمى أو سرى . إلا أنه ذكر انه قد ساهم فى عمل مشروع لجنة وعى انتخابى بمنطقة الماظة اثناء انتخابات مجلس الشعب ومناقشة بعض المرشحين فى المشروعات التى وعدوا بها وذلك بعد نجاحهم فى الانتخابات مثل الدكتور حلمى مراد عضو مجلس الشعب عن دائرة مصر الجديدة . وأوضح ان طبيعة لجنة الوعى الانتخابى اتاحه الفرصة لاختيار المرشح الاصلى وانها كانت لجنة علمية باسم لجنة الوعى الانتخابى دائرة مصر الجديدة ومدينة نصر ، ويحتوى هذا البيان على ثلاث قضايا بالتحديد هى القضية الاجتماعيه وتور حول معاناة الناس اليومية وضرورة اصلاحها اى كيفية اصلاحها ، والقضية الأخرى هى قضية الديمقراطية والرأى فيها انه توجد بعض قوانين فى حاجة الى تعديل اذا كنا نريد حرية تكوين احزاب مستقله اذ كان من رأى اللجنة ان الاحزاب الموجودة غير كافيه ، والقضية الثالثه هى القضية الوطنيه وضرورة تحرير الارض من العدو الصهيونى . وكان الهدف اساساً من اللجنة توعية الناس لاختيار اصليح المرشحين من حيث مبادئه ونون تحديد للاسماء ، وبانتهاء الانتخابات توقف نشاط اللجنة . ونفى ان تكون هذه اللجنة ولجة لنشاط شيوعى ، كما نفى ما



ورد ببلاغ مباحث امن الدولة من انه عضو لجنة منطقة جامعة عين شمس  
التابعة لحزب العمال الشيوعي .

وعندما سئل عن الاسماء الواردة ببلاغ المباحث والمنسوب إليها الانضمام  
لهذا الحزب قرر ان له علاقة زمالة بعزت ماهر عبد الخالق وحسناء عبدالعظيم  
عطية .

#### (٤) استجواب جمعه عبد الحميد سلطان

وبتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٩ قام رئيس نيابة امن الدولة باستجواب جمعه  
عبد الحميد سلطان ميكانيكي نجار بدمياط الذى نفى الانضمام لمنظمة حزب  
العمال الشيوعي المصرى أو اعتناقه للماركسيه وقرر انه كان منضماً لمنظمة  
الشباب التابعة للاتحاد الاشتراكي خلال سنتي ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، وانه حالياً  
عضو فى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وعضو بسكرتارية هذا  
الحزب بمحافظة دمياط وانه ملتزم ببرنامج هذا الحزب الشرعى .

وعندما عرضت عليه الاسماء المنسوب إليها الانضمام لحزب العمال  
الشيوعي المصرى ، قرر انه يعرف فقط محمد عبدالرسول عفيفى اذ انه قد  
حضر الى دمياط فى الصيف الماضى واشترى منه جهاز بمناسبة زواجه ، كما  
انه يعرف على السعيد زهران فهو صديق من دمياط . ثم اضاف ان محمد  
عبد الرسول قام بتوصيله للدكتور اسماعيل السباعى لاجراء عملية لوالده  
بمستشفى العجوزة ، كما كان يتردد لزيارة والده بالمستشفى ثم قام بتعزيته  
فى وفاته . ونفى ان تكون هناك احاديث تنظيميه جرت بين احد مصادر المباحث  
وبينه هو والسعيد زهران .

#### (٥) استجواب احمد محمد متولى ابو حجي

كما قام رئيس النيابة باستجواب احمد محمد متولى ابو حجي الامين العام  
لنقابة شركة مصر للالومنيوم بنجع حمادى ، الذى نفى الاتهام الموجه إليه

بالانضمام لمنظمة حزب العمال الشيوعي المصري أو اعتناقه للماركسية ،  
وأوضح انه امين لجنة الشباب التقدمي بحزب التجمع الوطني بقنا وله نشاط  
نقابي بالشركة التي يعمل بها وهي شركة مصر للالومنيوم .  
وعندما سئل عن الاسماء الواردة في بلاغ مباحث امن الدولة قرر انه لا  
صله له بأحد منهم ، ونفى ما ورد بتحريرات المباحث من انه عضو لجنة منطقة  
قنا لحزب العمال الشيوعي المصري .

وسئل عن مناسبة كتابته للكلمة التي يهاجم فيها الصحفي موسى صبرى  
فقرر انه كتبها لنفسه ولم يطلع عليها احد وذلك لضيقه من مهاجمة هذا  
الصحفي لتنظيم اليسار وانعائه ان الفين من عمال الالومنيوم استقالوا من  
تنظيم اليسار وهو خير مكتوب من اساسه .

#### (٦) استجواب نور الدين سيد ابراهيم

ثم قام رئيس النيابة باستجواب نور الدين سيد محمد ابراهيم المهندس  
الزراعي بتفتيش زراعة مركز بنى سويف ، الذي نفى انضمامه الى منظمة  
الحزب الشيوعي المصري ، كما نفى اعتناقه للماركسية وقرر انه عضو في حزب  
التجمع الوطني ، كما نفى ما ورد بتحريرات المباحث من انه عضو لجنة منطقة  
بنى سويف بالحزب الشيوعي المصري .

وعندما سئل عن الاسماء الواردة ببلاغ المباحث ذكر انه يعرف منهم جمال  
رضوان جاره في السكن ومحمد ابراهيم عويس عضو التجمع وكذلك سيد  
محمد عبد البارى عضو التجمع .

وسئل عن الورقة المعنونه (سألناهم ماذا فعلتم لنا اجابوا انن انتم  
شيوعيين) فقال انه كتبها وانتقد فيها تجربة المجالس المحلية مع المرشحين  
السابقين الذين كانوا يحضرون للدعاية لانفسهم وانتقد فيها موقف هؤلاء الذين  
يتهمون خصومهم بالشيوعية لجرد الخلاف في رأى .

## (٧) استجواب محمد على عامر الزهار

وبتاريخ ١٩٧٧/١٠/١ قام الاستاذ مصطفى طاهر رئيس نيابة امن الدولة العليا باستجواب محمد على عامر الزهار الذى نفى انضمامه للحزب الشيوعى المصرى أو ممارسته نشاط تنظيمى فى هذا الحزب وقرر انه ينتمى الى التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى .

اما عن ضبطه هارباً متخفياً فى هبنة شيخ فقد قرر انه فعلاً كان هارباً ولحيته طويله وذلك لسوء تقدير وعدم صحة معلومات المباحث ولا ادل على ذلك من انهم طلبوا من النيابة القبض على الدكتور محمود القويسنى وظريف عبدالله اثر حوادث ١٨ ، ١٩ يناير فى حين ان الدكتور القويسنى متوفى وظريف عبدالله غامر البلاد منذ تسع سنوات ويعمل كموظف باليونيسكو ، كما طلبوا القبض على احمد الرفاعى فى حين انه يعمل باليمين الديمقراطيه منذ اكثر من ثلاث سنوات ، وقرر انه مريض بالروماتيزم فتهرب من افتراءات المباحث وطلبها القبض عليه لانه فى كل قضية يضعوا اسمه ضمن المطلوب القبض عليهم اعتمادا على ملف القديم اذ انه اتهم سنة ١٩٧٣ فى قضية المدعى العام الاشتراكى كما انه حوكم امام مجلس عسكرى سنة ١٩٦٠ .

ووجه بتحريات مباحث امن الدولة من انه عضو باللجنة المركزية للحزب الشيوعى وانه لازال يباشر نشاطه فيه ، فقرر ان هذه معلومات مرشدين يقومون بكتابتها وهم فى مكاتبتهم نون ان يكلفوا انفسهم عناء البحث والتحري .

### الفرع الثالث: الاطلاع على المضبوطات

فى يوم السبت الموافق ١٩٧٧/١٠/١ قام الاستاذ محمد منيع وكيل نيابة امن الدولة العليا بالاطلاع على المضبوطات التى وجدت بمسكن المتهم احمد محمد متولى حجي وهى :

١- عددان من النشرة السرية (الانتفاض) العدد الاول الصادر يوم السبت ١٩٧٦/٨/٧ ويتضمن موضوعاً عنوانه حول انتخابات مجلس الشعب

واستقنات السادات وفيه يهاجم المنشور شخص رئيس الجمهورية ويصفه بأنه بطل الخيانة الوطني وموقع لمكوك الخيانة ، كما يهاجم نظام الحكم القائم وسياسة الاستفتاء على رئاسة الجمهورية وتقع هذه النشرة في عشر صفحات.

٢- العدد الثاني من نشرة الانتفاض الصادر في ١٤/٨/١٩٧٦ الذي يتضمن موضوعاً عنوانه (تباير الانتفاض بنشر بيان حزب العمال الشيوعي المصري عن انتخابات مجلس الشعب) ويقع في سبع صفحات وفيه يهاجم نظام انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ونظام الحكم القائم .

٣- منشور عنوانه (يا لها من ديموقراطية) وفيه يهاجم نظام الحكم القائم والاجراءات التي اتخذتها السلطة في مواجهة بعض الطبقات الشعبية التي قامت بالظاهرات واعتصمت في مواقعها .

٤- منشور من خمس صفحات يتضمن موضوعاً عنوانه ( لعيه المناير داخل الاتحاد الاشتراكي) ويصف هذا الاتحاد بأنه جهاز معادي دائماً لمصالح الجماهير الشعبية وانتهى الى الدعوة الى رفض الشعارات التي ترفعها السلطة عن تطور الاتحاد الاشتراكي وأنه يجب النضال بقوة من اجل انتزاع حقوق الشعب بالدم والتصدي للسلطة .

٥- منشور يقع في سبع صفحات يتضمن موضوعاً عنوانه (موسى صبري والبعث السوري ولبنان) وهو يتضمن استعراض الموقف الراهن في لبنان والتعاطف مع القوى اللبنانية الوطنية المتحالفة مع المقاومة الفلسطينية والحركة الشيوعية .

٦- منشور يقع في ثمان صفحات مضمونه تحليل موقف النظام السوري والنظام المصري من انقلاب لبنان وبورهم في مشكله لبنان ووصف النظامين بالخيانة .

٧- نسخه من كتيب بعنوان (الدين والاشتراكية) تأليف خالد محيي الدين ومطبوع بدار الثقافة الجديدة .

### الفرع الرابع : اقوال مصدر مباحث امن الدولة

فى يوم الاثنين الموافق ١٩٧٧/١٠/٣ قام الاستاذ انور العاصى وكيل اول نيابة امن الدولة العليا بسؤال الشاهد احمد طمان احمد الالفى احد مصادر مباحث امن الدولة ، وهو طالب بكلية التجارة جامعة القاهرة ، الذى قرر انه تعرف اثناء انتخابات مجلس الشعب الأخيرة بدائرة بندر دمياط على المرشح على السعيد زهران الذى كان يعقد اجتماعات ونوبات ويوزع منشورات للدعاية ويتناقش مع الشباب فى برنامجه الانتخابي وقد تعرف عليه باعتباره شاب وطنى يسارى اذ كان قد سمع ان المصدر اشترك فى مظاهرات قبل ذلك وعندما سألته قال له المصدر ابوه انا يسارى ، ومن هذا التاريخ بدء يتردد عليه فى بلدته كما ان المصدر اخذ يتردد عليه فى ورشته وبيته فى دمياط وتطور بينهم مناقشات عابيه بخصوص الانتخابات والقضايا الوطنيه والمشاكل الداخليه ، وبعد ظهور نتيجة الانتخابات وسقوطه فيها استمر فى التردد عليه وعندما وثق فيه افهمه بأنه فيه حزب شيوعى سرى اسمه حزب العمال الشيوعى المصرى وانه عضو فيه وعرض عليه الانضمام الى عضوية هذا الحزب فقتطاهر بالموافقة وكان فى نيته ابلاغ مباحث امن الدولة لكنه لم يبلغ مباشرة وانتظر حتى يعرف اسرار التنظيم ، وفى شهر مارس ١٩٧٧ افهمه على زهران ان الحزب يعتقد الفكر الماركسى ، كما شرح ان هذا التنظيم السرى يسعى الى قلب نظام الحكم بالقوة وانه افضل التنظيمات السرية الموجودة فى مصر ، لأن اهدافه انتزاع حقوق العمال من الدولة واقامة نظام شيوعى لحكم البلاد ، كما افهمه ان قلب نظام الحكم سيتم بعدة وسائل منها تجنيد افراد من القوات المسلحة للاستعانة بهم وباسلحتهم للقيام بانقلاب مسلح وفى نفس الوقت اثاره الجبهة الداخليه خصوصاً العمال والطلبة عن طريق ابراز المشاكل الداخليه خصوصاً المشاكل

المالية وتحريض العمال على الاضراب والاعتصام والتظاهر ومعاداة السلطة مع اظهار الفوارق بين الطبقات ومهاجمة النظام باعتباره نظام رجعى عميل يعمل ضد مصلحة الطبقات الفقيره . وبدأ زهران يعطيه الكتب الماركسية لقراعتها ودراستها ومناقشته فيها ، وكان يقوم بتسليمها لرجال المباحث ، كما كان يسلمه نشرات يصدرها حزب العمال الشيوعى تسمى الانتفاض وكان من بينها عدد عن الانتخابات وعدد عن مظاهرات الطلبة فى سنة ١٩٧٧ واعداد اخرى قام بتسليمها للمباحث ، وطلب منه فى شهر ابريل سنة ١٩٧٧ دفع اشتراك شهرى للاتفاق على الحزب فقام بذلك، وحتى هذا التاريخ لم يلتق باحد آخر من اعضاء الحزب .

واضاف المصدر انه فى لواخر شهر مارس حضر الى القاهرة وتقابل مع اللواء محمد فؤاد قريد مفتش مباحث امن الدولة فرع القاهرة واخبره بهذه المعلومات فطلب منه الاستمرار فى التعامل مع زهران على ان يبلغه باى حاجه تحصل وان يسلمه النشرات التى يعطيها له ، وانه بعد ذلك بدأ يدفع الاشتراك الشهرى فى شهر ابريل ١٩٧٧ حتى شهر سبتمبر بواقع ٢ جنيه كل شهر . وذكر المصدر ان زهران عرفه بعد ذلك بجمعه سلطان وهو صاحب ورشه نجارة بدمياط وافهمه انه عضو بالحزب وتعندت لقاءاتهم هم الثلاثه وتأكد له ان جمعه عضو فى الحزب لانه كان يحضر النشرات من منزله ، كما فهم من زهران ان الحزب له فروع اخرى فى معظم انحاء البلاد وله قيادة مركزية وجهاز فنى مخصص للطباعة والتوزيع وهو منفصل عن العمل الجماهيرى محافظة على امن التنظيم ، إلا انه لم يذكر له اسم احد من قيادات التنظيم سوى اسم محمد عبدالرسول وكيل مؤسسة علاجية بالقاهرة والذى سيبين

وضعه فيما بعد ، وأضاف ان رجال المباحث زوده بـجهاز تسجيل لتسجيل اللقاءات والاجتماعات بينه وبين اعضاء الخلية والتي كانت تتم فى ورشة النجارة أو على احد الكازينوهات أو فى منزل على زهران بالليل ، وأنه عندما عرض عليه على زهران تجنيد اعضاء جدد عرض الامر على المباحث فقالوا له ما فيش داعى لمحاولة توريط احد آخر ، وأنه فى اواخر شهر ابريل سنة ١٩٧٧ عاد الى دراسته بالقاهرة فطلب منه على زهران الاتصال بشخص يدعى محمد عبد الرسول عفيفى باعتباره عضواً فى اللجنة المركزية للحزب والمسئول عن اعضاء دمياط وان يبلغه انه من طرف على زهران ، فذهب إليه فى محل عمله وكانت مقابلته له تتم اما فى منزل المصدر أو فى مكان عمل محمد عبد الرسول ، وقد تأكد بعد ذلك انه عضو قيادى بحزب العمل الشيوعى المصرى اذ انه كان يكلفه باعمال تنظيمية ، كما سلمه نشرات تنظيمية وقد تم تسجيل لقاءات معه وكان يتردد كثيراً على دمياط وأنه التقى به فعلاً هناك ، وأضاف انه ذكر لمحمد عبد الرسول انه تعرف على اثنين طلبه فى هندسة عين شمس وهما عزت ماهر وحسناء عبده فطلب منه اعطائهما نشرات الانتفاض بصورة تورية لأن دول ناس بتوعنا ويقصد اعضاء فى الحزب وفعلاً قام بمقابلتهم فى الجامعة كما تردوا عليه فى شقته اكثر من مرة واخذوا اعداد نشرات الانتفاض وتناقش معهم وتأكد انهم اعضاء فى الحزب ، وأنه لاحظ ان عزت ماهر كان يتكلم مع زميل له اسمه الرملى ويذكر له عزت انه كان معه فى لجان الوعى الانتخابى وأنه استنتج من ذلك ان الرملى عضو فى الحزب الا انه لم يلتق به مطلقاً .

وأضاف المصدر ان على زهران ذكر له ان جهات اجنبية خارجية لم يحددها بالاضافة الى جبهات الرفض الفلسطينية ترسل مساعدات مالية

للتنظيم كما ذكر له ان النشرات السريه للتنظيم كانت تطبع فى بيروت بمعرفة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التى يرأسها جورج حبش وترسل بعد ذلك الى مصر ، ولكن حالياً النشرات تطبع فى مصر الا انه لا يعرف كيفية ذلك أو المسئولين عن طباعتها . وذكر المصدر ايضا ان آخر عدد من الانتفاض صدر هو العدد ٢٦ وهناك نشرات اخرى تصدر عن التنظيم لا يعرف اسماءها وكان يسلمها للمباحث دون قراءتها .

وعندما سأل المحقق المصدر عن مظاهر النشاط التنظيمي ذكر ان من بين مظاهر هذا النشاط الخاص بالدعاية المضادة ومهاجمة السلطة ما حدث بالنسبة لالغاء معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتي فكانت الدعاية تقوم على اساس ان هذا خطأ وأنه يجب تقوية الصداقة مع روسيا وأن وجود الرئيس السادات فى الحكم هو الذى يعوق التعاون مع روسيا ، كما قاموا بمهاجمة اتفاقات الفصل بين القوات فى سيناء ووصفها بالخيانة والعمالة لأمريكا وبنائها باعت الوطن لأمريكا ، كما كانوا يركزون ايضا على اتهام المسئولين فى الحكم بالفساد وتقاضى العمولات والرشاوى .



## الفصل الثاني

### تحقيقات النيابة العسكرية

#### الفرع الأول :-سؤال العقيد امين محمود اسماعيل

بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٧٧ قام العميد عز الدين حسن رياض مساعد المدعي العام العسكري بسؤال العقيد امين محمود اسماعيل من ادارة مباحث امن الدولة عن صلته بالوقائع الواردة في بلاغ الادارة المقدم بتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٥ فقرر المذكور انه المشرف على مكافحة النشاط الشيوعي بادارة مباحث امن الدولة والمراجع في كل ما يتعلق بالقضية المحالة الى القضاء العسكري والخاصة بالشيوعية .

سئل عن الاشخاص الواردة اسماعلم في هذا البلاغ والمتهمين بمزاولة نشاط ضار بامن الدولة وأنه بتفتيش منازلهم لم يعثر على مضبوطات تدعم هذا الاتهام كما نفوا في التحقيقات ما ورد في التحريات بشأنهم ، فقرر الشاهد ان هذه العناصر تشكل اعضاء بلجان مناطق الحزب الشيوعي المصري وهي عناصر قيادية ويمثلون كوابل لهذين التنظيمين ، وان التحريات ومعلومات المصادر والمتابعة أكدت ان هذه العناصر تتحرك في اطار هذين التنظيمين هم وغيرهم ممن امكن الكشف عن حيازتهم للعديد من الوثائق والمطبوعات الحزبية ، ويشار في هذا الصدد الى ان قادة هذين التنظيمين قد اصدروا تكليفات لباقي مستويات التنظيمين بضرورة وسرعة التخلص من أية اوراق حزبية قد تضبط لديهم فقامت تلك العناصر التي لم يسفر ضبطها عن العثور على مثل هذه الاوراق باعدام كل ما له صلة بنشاطهم الحزبي استشعاراً منهم باحتمال ضبطهم وتنفيذا لتكليفات الصابرة اليهم . وقد جاء باحد التسجيلات الذي ضم

احد مصادر مباحث امن الدولة والشيوعى احمد محمد على عمران وآخرين من عناصر حزب العمال الشيوعى المصرى قد قاموا باحراق الوثائق التنظيمية التى كانت بحوزتهم .

وقد سئل العقيد امين اسماعيل عن المتهمين الواردة اسماءهم بالبلاغ رغم ورود اسمائهم فى قرار الاتهام الصابر من نيابة امن الدولة العليا فى القضية رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٧ وهم محمد على عامر الزهار ، ونادر عبدالوهاب ، وكمال شعيب ، وسمعان اسحق ، وابراهيم فرنسيس ويدات التهم ، فاجاب الشاهد بأن ورود اسماء هؤلاء بالبلاغ المقدم يرجع الى الوقائع الجديدة المسندة الى هذه العناصر الامر الذى يفيد استمرارهم فى مشروعهم الاجرامى ومحاولة سد الثغرة التى نتجت عن ضبط قيادات وكوادر التنظيمين فى اعقاب احداث يومى ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ ، ومن الوقائع الجديدة المسندة اليهم الى جانب استمرارهم فى نشاطهم تكوين لجان المناطق وتجنيد وتثقيف بعض العناصر الجديدة وضمها الى التنظيم وجمع الاشتراكات .

وعندما سئل العقيد محمود امين اسماعيل عن المقصود بلجان المناطق ذكر انها بعض الاشكال الحزبية السرية ذات المستوى القيادى ويناط بها تنفيذ الخط السياسى لكل من الحزبين والعمل على تحقيق اهدافها ، وقد تم تكوين هذه اللجان فى اعقاب احداث يناير الماضى ، اذ قام قادة هذين التنظيمين بتحليل الاجراءات الامنية التى اتخذت ضدهم وخرجوا بما اسماه الدروس المستفادة وانتهوا الى ضرورة تشكيل هذه اللجان لدعم هيكل هذين التنظيمين كى تقود العمل المناهض واستمرار نشاطهما وحتى لا يتوقف ذلك طوال فترة حبس هذه القيادات .

وسئل الشاهد عن وسائل ترويح فكر هذين التنظيمين ، فقرر ان هذه الوسائل متعددة ومنها اطلاق الغير على ما تتضمنه الوثائق كاحد اساليب الاستقطاب والتجنيد وتعليق مجلات حائط مناهضة بأماكن التجمعات الجماهيرية واستغلال الاجتماعات العامة فى الترويح افكر التنظيمين المذكورين .

وسئل عن وسائل الاتصال التي تمكن اعضاء الحزب السرى من تبادل المعلومات والامام والافكار ، فنذكر ان ذلك يتم عن طريق احد العناصر القيادية وهو مسئول الاتصال الذى يقوم بايلاغ ما لديه من تكليفات لمسئول احدى الاشكال الحزبية الذى يوازيه فى المستوى ويقوم بالايلاغها الى العناصر المعروفة له بالتبعية وهكذا فى باقى الاشكال الحزبية الاخرى امعاناً فى السريه وتأمينا لتحركاتهم واتصالاتهم واجتماعاتهم ، وعادة ما يكون مسئولى المناطق هم المخوط بهم مهمة مندوب الاتصال .

وعندما سئل الشاهد عن مسئولى لجان المناطق فى التنظيمين قدم ورقتين فلويسكا بمرسوم على كل منهم كروكى يمثل قيادات التنظيمين ، الاولى تحمل عنوان حزب العمال الشيوعى المصرى ويتضمن اسماء اللجنة المركزية للحزب ثم لجان المناطق اولها لجنة منطقة جنوب القاهرة وتنتهى بلجنة منطقة المنيا ومدون تحت كل لجنة اسماء اعضائها . والثانية تحمل اعلاها عنوان الحزب الشيوعى المصرى ثم يلى ذلك اللجنة المركزية ثم ثلاثة اسهم يشير الاول الى لجنة منطقة شرق القاهرة والثانى الى لجنة منطقة اسيوط والثالث لجنة منطقة بنى سويف ومدون تحت عنوان كل لجنة اسماء اعضائها . وقد وضعت علامة x داخل علامه حمراء قرين مسئولى لجان المناطق .

وقد لاحظ المحقق من مطالعة الكروكى الخاص بحزب العمال الشيوعى المصرى ان لجنة منطقة السويس لا تضم اعضاء ، فنكر الشاهد انه قد اسندت الى نبيل عتريس عطية رضوان مهمة هذه اللجنة وتشكيلها من عناصر الحزب واعادة ترتيب اوضاعها فى اعقاب الافراج عنه فى قضية حوادث ١٧ ، ١٨ يناير وقد تحرك المذكور فى اتجاه تنفيذ هذه التكاليفات ومازالت العناصر التي وقع عليها اختياره محل متابعة من جانب الادارة لتقييم نشاطهم حتى يمكن اتخاذ الاجراءات ضدهم .

كما لاحظ المحقق من الكروكى الخاص بحزب العمال الشيوعى المصرى ان فتحيه حسن السيد خليل تشغل مركز عضو اللجنة المركزية ومسئولة القطاع

الطلاب ، فتسائل الم يكن من خلال متابعتها فى هذا القطاع المحدد المعالم وهو القطاع الطلابى التوصل الى ادلة يقينية لهذا النشاط بخلاف المتابعة ، فقرر الشاهد ان المذكورة من العناصر النشطة بحزب العمال الشيوعى المصرى فى القطاع الطلابى ولها نشاط ملحوظ فى كلية البنات الاسلامية وذلك فقد اسندت اليها مهمة الاستعداد للعام الدراسى الحالى ، وقد تم القبض عليها قبل تنفيذها لخطط الحزب خلال هذا العام الدراسى .

كما لاحظ المحقق انه ضبط لدى احمد متولى ابو حجي المذكور فى البلاغ انه عضو لجنة منطقة قنا لحزب العمال الشيوعى المصرى ، اوراقاً تشير الى انه عضو بحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدى ، وتسائل عما يعنيه هذا الانبواج فقرر الشاهد ان المذكور يستغل شرعية حزب التجمع فى الدعاية والترويج لاهداف التنظيم السرى الذى ينتمى إليه ، واضاف ان كافة العناصر الشيوعية تتخذ موقف الرفض من تجربة الممارسة الديمقراطية من خلال الاحزاب الثلاثة الشرعية ، وذلك من منطلق الادعاء بأن هذه الاحزاب لا تمثل الديمقراطية ، وتحرم هذه العناصر على التركيز على رفع شعار تكوين الاحزاب لكل من يطلب ذلك ومن بينها الحزب الشيوعى ، وعلى الرغم من ذلك فإن البعض منهم يحاول استغلال شرعية حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدى فى الدعاية والترويج لافكارهم .

وسئل العقيد محمود أمين اسماعيل كيف تسنى لكل من محمد على الزهار ونادر عبدالوهاب احمد ومحمد عبدالفتاح شعيب وماهر سمعان اسحق ومحمد ابراهيم عويس الاستمرار فى النشاط المؤتم بتكوين لجان المناطق رغم اتهامهم فى القضية رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٧ ، فاجاب بانه بالنسبة لمن تم حبسه على نمة هذه القضية من هؤلاء فكان نشاطه من خلال التكاليفات وهو فى السجن التى يصورها البعض المرتبطين به تنظيمياً خلال الزيارات ، ثم اخذوا فى التصاعد بنشاطهم بعد الافراج عنهم ، وبالنسبة للباقيين وهم محمد على عامر الزهار ومحمد كمال شعيب فقد ظلوا شهوراً عديدة هاربين من امر

ضبطهم ولم يقبض على محمد على عامر الزهار إلا في اول الشهر الحالى بينما لم يتم ضبط محمد كمال شعيب حتى الآن . فتسائل المحقق وكيف امكن متابعة نشاط الهاريين الى حد اسناد وقائع جديدة لهم بتشكيل لجان المناطق وهم ليسوا تحت بصر اجهزة الامن ، فاجاب بأن هؤلاء الناس يتبعون وسائل تأمينيه غاية فى الدقة فهم يتصلون بالمصادر فجاء بدون موعد مسبق ويصطحبون المصدر الى مكان الاجتماع حيث يتم التلقين واصدار القرارات والتكليفات ثم ينفض الاجتماع وتكون العناصر الهاربة هم اول المنصرفين ويظل المجتمعون فترة كافية بعد انصراف الهاريين بما يتيح لهم الاختفاء الكامل .

وسئل الشاهد هل حاول التنظيمان تجنيد أو نشر مخططاتهم واهدافهم فى القوات المسلحة ، فاجاب نعم حاول هذين التنظيمين ذلك فى نشراتهم ويشار فى هذا الصدد الى العدد الثامن من نشرة الانتفاض الصادر فى ١٩٧٧/١/٢٩ ويتضمن نداء بعنوان نداء الى الجنود والضباط الوطنيين ورد به العبارة التالية : ومن هنا وطالما ان عدونا واحد هو الاستعمار واسرائيل والطبقة الحاكمة التى تتواطأ معه فى سلبنا لحريرتنا واستقلال بلادنا وبيعها على دفعات ، لكل ذلك نتوجه اليكم بنداؤنا هذا . كما يشار ايضا الى البيان الصادر عن الحزب الشيوعى المصرى والمعنون ارسال قواتنا المسلحة الى زائير دليل جديد على عمالة وخيانة النظام الحاكم وهو موجه اساساً الى القوات المسلحة كما سئل الشاهد عن التاريخ السياسى لحزب العمال الشيوعى المصرى ، فقرر انه اعلن عن وجود هذا التنظيم عن طريق نشرة الانتفاض العدد الثامن الصادر فى شهر سبتمبر سنة ١٩٧٥ ويضم بعض القيادات الشيوعية التى انسلخت عن منظمة الحركة الديمقراطية لتحرير الوطنى كما تضم هذه القيادات بعض من يرجع اصلهم التنظيمى الى منظمة وحدة الشيوعيين وهى منظمة شيوعية متطرفة .

ثم سئل عن لجان يناير الشعبية التى ورد نكرها فى كتاب مباحث امن الدولة المؤرخ ٧٧/١٠/١٦ ، فذكر انه فى اعقاب احداث يناير الماضى قام تنظيم

الحزب الشيوعي المصري بتكوين لجان يناير الشعبية ومهمتها هي التحرك بين القطاعات الجماهيرية المختلفة للترويج والدعاية لنشر افكاره ومخططاته والهجوم على النظام والتشكيك في سياسته واتهامه بالخيانة والعمالة وتفجير ثورة شعبية، وقد اصدرت هذه اللجان ثلاث بيانات تحمل اسم لجان يناير الشعبية .

### الفرع الثاني

#### القبض على ابراهيم البيراوى يونس البيراوى

بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٢٥ ابلغت ادارة مباحث امن الدولة المدعى العام العسكرى ان المتابعة ومعلومات المصادر والمراقبة كشفت عن ان المسمى حركياً حامد والمقيم ١٥ شارع احمد كامل المتفرع من شارع الهرم بالجيزة بجوار محافظة الجيزة هو مسئول الجهاز الفنى حالياً بالحزب الشيوعي المصري وينوى نقل احد اجزاء الجهاز وهو عبارة عن ماكينة رونيو تستخدم فى طباعة وثائق ونشرات وبيانات التنظيم الى مكان امين ، وازاد البلاغ اوصاف هذا الشاب الذى يبلغ حوالى خمسة وثلاثون عاماً متوسط الحجم طوله حوالى ١٧٠ سم اسود الشعر له شارب كثيف وانتهى الى طلب الانن بضبط وتفتيش شخصه ومحل اقامته وعناصر التنظيم التى قد تتواجد معه اثناء نقل الماكينة المشار إليها ومحل اقامتهم .

وقد اصدر مساعد المدعى العام العسكرى الانن للعقيد امين اسماعيل ومن يرافقه من رجال الضبط القضائى التابعين له بضبط وتفتيش شخص المسمى حركياً حامد وتفتيش مسكنه لضبط الاشياء المذكورة فى بلاغ مباحث امن الدولة .

وبتاريخ ١٩٧٧/١١/٣ تم ضبط المسمى حركياً حامد والذى تبين ان حقيقة اسمه ابراهيم البيراوى اثناء استقلاله العربة الأجرة رقم ٨٢٧٥ أجرة القاهرة قيادة السائق ابراهيم عبدالمعطى موسى وقد تبين ان بداخل الحقيبة الخلفية

العربة صنتوق من الكرتون يحوى ماكينة الطباعة الخاصة بالحزب الشيوعى المصرى وعدد اثنين انبوية حبر طباعة من الحجم الكبير وعدد ثلاثة رزم ورق ابيض معدة للطباعة .

كما قام الرائد عبد الوهاب بكرورى الخطيب بتفتيش منزل ابراهيم البدرائى فعثر بداخل درج سحرى بكتبه استوديو خشبيه ورقه محرر عليها كلمة الوعى ورسم الطرقه والمنجل شعار الحزب الشيوعى المصرى ونشرة مطبوعة معنونة الطليعة الوفديه واصل البيان الصادر عن الحزب الشيوعى المصرى والمعنون نداء الى الشعب ، واصل البيان الخاص بزيارة فانس ونهايه الطاف للحل الامريكى .

وبتاريخ ١٩٧٧/١١/٥ قام الرائد فاروق احمد سلطان عضو النيابة العسكرية باستجواب ابراهيم البدرائى يونس المحامى ، وقد وجه بالاتهام المنسوب إليه فقرر انه يمتنع عن الادلاء باقواله فى تحقيقات النيابة العسكرية ويطلب عرضه والتحقيق معه بمعرفة النيابة العامة المختصة كما يطلب اخطار نقابة المحامين لاتتداب احد السادة المحامين لحضور التحقيق معه بصفتة محاميا وان يكون حضور احد اعضاء مجلس نقابة المحامين لذلك . واصر على الامتناع على كافة الاسئلة الموجهة اليه .

وتسأل المحقق عن سبب امتناعه عن الاجابة رغم ان النيابة العسكرية هى المختصة بتحقيق الواقعة لصدر قرار من رئيس الجمهورية باحالة القضية اليها للتحقيق ، فرد ابراهيم البدرائى على ذلك بذكره ان هذا القرار مخالف للدستور الدائم الصادر سنة ١٩٧١ .

وبتاريخ ١٩٧٧/١١/٧ سئل ابراهيم عبد المعطى موسى سائق السيارة رقم ٨٢٧٥ اجرة القاهرة ، فقرر انه كا قائما من شبرا الخيمة الساعة الثانية عشر ظهراً وعند مزلقان السكة الحديد استوقفه احد الاشخاص وطلب منه توصيله الى كوبرى الملك الصالح وكان معه كرتونه صغيره ، وبعد ان عدى

المرزاقان قال له توبيني المنصورة فوافق واتجه الى طريق المنصورة على ان يدفع له العدد رايح جاي فوافق ويعد ان تركا كشك المرور بحوالى ٢٠٠ متر استوقفه راكب آخر فطلب منه الاول ان يتوقف فقال له الثانى انا رايح المنصورة فركب معهما ، ويعد حوالى ٥٠٠ متر على الطريق طلب منه سائق عربيه ١٢١ فيات ملاكى وعربيه فلوكس وعربيه جيب وموتوسيكلات الوقوف فتوقف على جنب الطريق ، فنزل شخص منهم وطلب فتح الشنطه الخلفيه فقام بذلك فاخذ منها الكرتونه ، كما صاحب الشخصين اللذان ركبا معه وركب معاه احد الاشخاص الذين استوقفوه وقال له لا تخف احنا مباحث امن الدوله واصطحباه الى مبنى مباحث امن الدوله وقام احد الضباط بسؤاله إن كان يعرف الراكبين المذكورين فنفي ذلك فقال له خش عشان تشوف اللى انت كنت شايله وادخله احدى الغرف وفتح الكرتونه فوجد فيها ماكينة طباعة وورق وأنبويتين حبر وشرائط ونوسيهات .

كما سئل الرائد عبد الوهاب بكرورى الخطيب وهو الذى قام بتفتيش منزل ابراهيم البدرائى فقرراته اصطحب بعض الضباط لتفتيش هذا المنزل وانه وجد بحجرة الاعاشه كتيه ستوليو خشبيه وجد بداخلها درج سحرى عشر فيه على المضبوطات المذكوره بمحضره ، فسئل عن كيفية اكتشافه للدرج السحرى ، فاجاب بانه عند رفع المرتبة الموجودة بالكتبه تبين وجود درج حاول فتحه فوجده مغلقا فارسل احد معاونيه لاحضار نجار وفعلا حضر نجار وفتح وكذلك فتح درج المكتب ووجد جميع المضبوطات داخل الكتيه ماعدا النقود التى وجدها بدرج المكتب .

### الفروع الثالث

#### استجواب المتهمين بمعرفة النيابة العسكريه

(١) بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٣٠ استجوب على السعيد على زهران نجار موبليا بدمياط بمعرفة النيابة العسكرية بعد ان استمع الى اقوال مصدر مباحث



امن النولة احمد طمان احمد الالفى من وقائع تخصه ، فقرر انه يرفض التحقيق بمعرفة النيابة العسكرية ، واضاف انه لا يعرف احمد طمان هذا من قبل ، وامتنع بعد ذلك عن الرد على اية اسئلة ، فسئل عن تعليقه لهذا الرفض ، فاجاب بأن احالة قضايا الرأى الى النيابة العسكرية يتنافى مع ايسط الحقوق الديمقراطية المعترف بها فى البلاد المتحضرة .

(٢) كما قام عضو النيابة العسكرية بسؤال جمعه عبدالحميد سلطان ميكانيكى نجار بدمياط ، سئل عن عضويته بحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحى ، فقرر انه عضو بسكرتارية هذا الحزب لمحافظة دمياط ، كما قرر ان الكتب المضبوطة بمنزله تخصه ، وعندما سئل عن محمد عبد الرسول قرر انه يرفض التحقيق معه بمعرفة النيابة العسكرية ورفض الاجابة على اية اسئلة .

(٣) كما قام عضو النيابة العسكرية بسؤال محمد عبد الرسول عفيفى فواجهه بالتهمة المسندة إليه فرفض الاجابة ، وامتنع عن الادلاء باى بيانات خاصة باسمه وسنه وعمله ومحل اقامته . وفى اليوم التالى (١٠/١٧/١٩٧٧) اعاد المحقق سؤال محمد عبد الرسول عفيفى فأصر على رفضه الادلاء باى اقوال امام النيابة العسكرية .

(٤) وبتاريخ ١٩٧٧/١١/١ قام النقيب يحيى حسن قاسم عضو النيابة العسكرية باستجواب عزت ماهر عبدالخالق الطالب بكلية الهندسة جامعة عين شمس الذى رفض التحقيق امام النيابة العسكرية كما رفض التوقيع على محضر التحقيق .

(٥) كما قام عضو النيابة العسكرية بسؤال محمد احمد الرملى الطالب بهندسة جامعة عين شمس الذى رفض التحقيق امام النيابة العسكرية كما رفض التوقيع على محضر التحقيق .

(٦) وبتاريخ ١٩٧٧/١١/٢ قام عضو النيابة العسكرية بسؤال حسناء عبد العظيم عطيه طالبة بكلية الهندسة جامعة عين شمس التى رفضت التحقيق امام النيابة العسكرية ، كما رفضت التوقيع على محضر التحقيق .

(٧) ويتاريخ ١٩٧٧/١١/٥ قام عضو النيابة العسكرية باستجواب فتحية حسن السيد خليل الطالبة بكلية الطب جامعة الأزهر التي رفضت الاجابة على اسئلة المحقق لرفضها التحقيق امام النيابة العسكرية ، كما رفضت التوقيع على محضر التحقيق .

وقد تلقى المدعى العام العسكرى خطاب مساعد وزير الداخلية لمباحث امن الدولة وجيزه ان مصلحة السجون قد اخطرت بأنه تم ضبط منشور محرر بخط اليد ومعنون بعبارة بيان صادر من المعتقلات السياسيات بسجن النساء بالقناطر بشأن زيارة السادات لاسرائيل وذلك يوم ١٩٧٧/١١/٢٦ وان هذا البيان ضبط أثناء محاولة المتهمة فتحية حسن خليل المحبوسة على ذمة القضية تسليمه لاحد زائريها ، وجاء ايضا بالكتاب ان المنشور يتضمن تعريضاً بزيارة الرئيس الى القدس وتعريضاً بالنظام واتهامه بالخيانة والمطالبة باسقاطه ، و اضاف الكتاب انه يتضح من هذا المنشور الخط السياسى العام الذى ينتهجه حزب العمال الشيوعى المصرى . وقد ارفق بهذا الكتاب هذا البيان المحرر بالمداد الاسود على ورقه متوسط الحجم ومذيل بالمداد الازرق بعبارة نظر وتحرر البلاغ ٤٥٥ سجن النساء ١٩٧٧/١١/٢٦ وترفع للمصلحة .

وقد كلف المدعى العام العسكرى مباحث امن الدولة بموافاته بمذكرة وافيه وتقصيليه عن كيفية ضبط هذا المنشور وكيفية نسبته الى المتهمة فتحية حسن خليل وموافاته بالبلاغ الذى تحرر عن واقعة ضبط هذا المنشور بمعرفة مصلحة السجون .

ويتاريخ ١٩٧٨/١/١٦ اثبت النقيب يحيى حسن قاسم عضو النيابة العسكرية ورود المحضر المحرر عن واقعة ضبط البيان الصادر عن المعتقلات السياسيات بسجن القناطر للنساء والمعنون بعنوان بشأن زيارة السادات لاسرائيل المنسوب صلوره الى المتهمة فتحية حسن السيد خليل ، وقد وقع هذا المحضر من مدير سجن القناطر للنساء ووجيزه ارسال محضر يحمل رقم ادارى ١٠ سجن النساء ٧٧ المحرر عن ضبط بيان سياسى بحيازة المحبوسة

احتياطيا فتحه حسن السيد خليل ومرفق بالكتاب مذكرة توضح كيفية ضبط هذا البيان موقع عليها من مأمور سجن النساء ومرفق بالكتاب أيضاً محضر عن واقعة الضبط محرر بمعرفة ماري رمزي من قوة سجن القناطر بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٩ والمحضر يقع في خمس صفحات من تلك التي تستخدم في محاضر الشرطه وثابت به مضمون البيان وأقوال العريف هابرين نصار القائمة بالضبط والمتهمة فتحه حسن خليل وثبت بهذا المحضران واقعة الضبط تمت يوم ١٩٧٧/١١/٢٧ بعد أن اشتبهت في المتهمة المشرفة الادارية عند محاولتها الاتصال بأحدى زائرات متهمة أخرى في السجن وعند تفتيشها عشر معها على هذا البيان ويسؤال المتهمة في هذا المحضر انكرت اتصالها بهذا البيان او ضبطه معها ورفضت التوقيع .

وكانت ادارة ابحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى قد ارسلت تقريرها المحرر في ١٩٧٧/١٢/٢٤ الذى انتهى الى ان الخط المحرر به عبارات البيان الصائر عن المعتقلات السياسيات بسجن القناطر بشأن زيارة السادات لاسرائيل موضوع البحث يتفق مع خط النموذج الخطي لفتحيه حسن خليل المرسل الى الطب الشرعى للمضاهاة .

وقد اعيد سؤال فتحيه حسن خليل بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٨ بمعرفة النيابة العسكرية عن هذه الواقعة فرفضت التحقيق حين الفصل في القضية المرفوعة امام القضاء الادارى رقم ١٤٩ لسنة ٢٢ قضائيه والمجوزة للنطق بالحكم يوم ١٩٧٧/١٢/٢٧ ، ورفضت التوقيع على محضر التحقيق .

(٨) وبتاريخ ١٩٧٧/١١/٦ قام النقيب يحيى حسن قاسم عضو النيابة العسكرية بسؤال احمد محمد على عمر الذى ترك العمل بجمع الالومنيوم ويعمل بالاعمال الحرة ، فواجهه بالاتهام المنسوب إليه فقرّر انه كتب اقرارا بمباحث امن النولة ونوقش فيه بالتفصيل امام نيابة امن النولة العليا ، ونكر انه يعمل بجمع الالومنيوم منذ عام ١٩٧٤ ، وفى نهاية شهر سبتمبر سنة ١٩٧٥ حصل اعتصام بالمصنع بزعماء احمد متولى حجي وكان هذا الحدث بداية

معرفة به اذ انه سأل عن معنى الاعتصام فذكر له حجي ان معناه عدم مغادرة العمال للمصنع حتى تجيبهم الادارة الى مطالبهم ، وقد تضامن مع العمال في هذا الاعتصام عمال المسبك وعمال العنابر وان الاعتصام استمر حتى الثالثة صباحاً حين حضر المسئولين فكوا الاعتصام .

واضاف احمد عمر انه قابل حسان هاشم بعد ذلك وطلب منه ان يقوم بتوعية العمال ليطالبوا بحقوقهم من اجور وحافز والمطالب المادية الاخرى ، ثم طلب منه ان يزوره في منزله واطلعه على مجلة الانتفاض ، ثم عرفه بمحمد ابو المكارم الذى كان يعطيه مجلة الانتفاض التى تبين له فى شهر ديسمبر سنة ١٩٧٦ انها تصدر عن حزب العمال الشيوعى المصرى ، وانه تقابل بعد ذلك مع محمد ابو المكارم وتناقش معه على اساس ان الشريعة الاسلاميه تتادى بالخير لكل البشرية فما سبب اللجوء الى ناس ملحقين فثار ابو المكارم ضده وشعر ان اسلوبه معادى له فقرر انهاء علاقته به وعاد الى منزله واحرق الاعداد الستة من الانتفاض التى كانت لديه ، وامتنع عن مقابلتهم إلا مصافحة حتى وقعت حوادث ١٨ ، ١٩ يناير واعتقل خمسة من عمال المصنع هم : حسان هاشم ومحمد ابو المكارم وسيد احمد حفى وعطيه قبيع وجابر محمود مبارك ، و اضاف احمد عمر انه حدث فى يوم ٢١ او ٢٢ يناير ان تقابل مع احمد حجي فى المصنع الذى طلب منه مقابلة فى النقابة ، وعندما ذهب إليه هناك اخذ يهاجمه وواجهه بشكه فى انه يتعاون مع المباحث ويعمل لصابها وانه هو الذى ابلغ عن الخمسة الذين اعتقلوا فاحتج احمد عمر على هذا الاسلوب فاسترضاه حجي وقال له دى مجرد شكوك وتأسف له وطلب منه ان يقوم بزيارة زوجة سيد حفى لطمانتها وهكذا إنتهت علاقته بهذه المجموعة الى ان قبض عليه .

وسأله المحقق بعد ذلك عن الاقرار الذى حرره بالمباحث وهل صدر بمحض ارادته ام تحت اكراه ، فلجاب انه كتب بخطه ومن غير ضغط . وسئل ان كان حسان هاشم قد اعطاه الانتفاض لقراءتها وتداولها فى سرية فقرر ان

حسان لم يعطه اى عدد من اعداد الانتفاض وانما كان يقرأها فى بيته ، اما ابو المكارم فهو الذى اعطاه نشرات الانتفاض .

وسئل عن افكار واهداف هذا التنظيم ، فقال ان هذا التنظيم كان يدافع عن مكاسب العمال والمطالبه بحقوقهم بالاعتصام والتظاهر السلمى والاضراب عن العمل وفى حالة اعتداء السلطة عليهم يتصدوا لها .

تم ووجه بما ورد فى التسجيل الذى اجراه مصدر مباحث امن النولة عزت دردير فى شهر سبتمبر سنة ١٩٧٧ والذى وردت به العديد من العبارات التى يستفاد منها انه ضمن التنظيم السرى الذى رمز له بحرف الضين وتعرض فيه للوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين ، كما تعرض للتنظيم الذى وصفه بأنه تنظيم كبير ، كما تحدث عن الخبراء الروس وان المصنع لا يستطيع العمل بدونهم ، فبرر ذلك بأنه كان يحس ان عزت دردير على اتصال بمجموعة كبيرة منهم وكان دائماً يقول له ان من يترك الخط النضالى يبقى خائناً وانه كان يجاريه فى بعض كلامه .

واخيرا نفى اشتراكه فى هذا التنظيم وطلب ان ينقل من السجن الذى يوجد به بقية المتهمين لأنهم لو علموا بأنه اجاب على اسئلة المحقق لعمدوا الى ايذائه

(٩) كما قام النقيب يحيى حسن قاسم باستجواب احمد محمد متولى حجي امين عام نقابة شركة مصر للالومنيوم بنجع حمادى ، فواجهه بالاتهام المنسوب اليه وهو انضمامه لحزب العمال الشيوعى المصرى فرفض الاجابة وقرر انه يرفض التحقيق امام النيابة العسكرية ، كما عرض عليه المحضر المحرر بمعرفة المقدم عبد العزيز حسنى بتاريخ ١٠/٧/١٩٧٧ والمثبت فيه ان لجنة العاملين بمجمع الالومنيوم بنجع حمادى قد قامت بجرده مقر النقابة بعد سحب الثقة من المتهم وتسايلها للسيد محمد محمد طاهر عبد الغنى ، وقد رفض احمد حجي مطالعة المحضر . كما ووجه بما قرره احمد محمد على عمر

بنائه (احمد حجي) واحمد ابو المكارم وحسان هاشم عثمان من اعضاء حزب العمال الشيوعى المصرى وانه كان يتولى تثقيفه كما التقى به بالنقابة بعد احداث يناير واتهمه واثنين آخرين بخيانة التنظيم ، فرفض التحقيق امام النيابة العسكرية . كما ووجه بتزعمه الاعتصامات داخل المصنع ، فرفض الاجابة .

فقام المحقق بمواجهة المتهم احمد محمد على عمر بالمتهم احمد متولى حجي فتعرف الاول على الثانى وقرر انه هو نفس الشخص الذى يعنيه فى كل اقواله وانه هو الذى اتهمه بخيانة التنظيم واصر المتهم على اقواله جملة وتفصيلاً ورفض احمد متولى حجي التعقيب على تلك المواجهة انطلاقاً من رفضه التحقيق امام النيابة العسكرية .

(١٠) كما قام عضو النيابة العسكرية باستجواب حسان هاشم عثمان العامل بمجمع الالومنيوم بنجع حمادى فواجهه بالتهمة المنسوبة إليه فرفض الاجابة لرفضه التحقيق امام النيابة العسكرية ورفض التعليق على ما جاء بتحريات مباحث امن الدولة وما جاء باقوال احمد محمد على عمر من انه عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى وانه كان يعرض عليه نشرات هذا الحزب ، كما رفض التعليق على ضبط الاصول الخطيه لنشرة الانتفاض السريه التى تصدر عن حزب العمال الشيوعى المصرى . ووجه بالمتهم احمد محمد على عمر الذى تعرف عليه وقرر ان اسمه حسان هاشم عثمان وانه هو الذى كان يعنيه فى الاقرار الخطى المحرر بيده وفي اقواله امام نيابة امن الدولة وامام المحقق العسكرى واصر على كل ما اسنده اليه جملة وتفصيلاً واضاف انه هو الشخص الذى عرفه على محمد ابو المكارم وانه كان يعرض عليه نشرات الانتفاض ، ورفض حسان هاشم التعقيب على ما ورد على لسان احمد عمر لرفضه التحقيق اصلاً بمعرفة النيابة العسكرية .

(١١) كما قام المحقق العسكرى بالتحقيق مع خالد محمد حسين حماد الطالب بكلية التربية بقنا والمنتظر التحويل لكلية الآداب بجامعة اسيوط ، وقد

ووجه بالاتهام المنسوب إليه وبالتهديدات المقدمة من مباحث امن الدولة من انه عضو بحزب العمال الشيوعى المصرى فرفض الاجابة لرفضه التحقيق بمعرفة النيابة العسكرية . كما ووجه بالاوراق التى تتضمن نداءات وشعارات تروج لفكر التنظيم والتى تبين من المضاهاة المبدئية انها متونة بخطر فرفض مطالعتها لرفضه التحقيق امام النيابة العسكرية .

(١٢) كما قام عضو النيابة العسكرية باستدعاء فراج عبد الرحيم سالم العينى الموظف ببنك التنمية فرع الاقصر وسئل عن علاقته بكل من احمد متولى حجي واحمد محمد عمر وخالد محمود حسين حماد وحسان هاشم عثمان فرفض الاجابة لرفضه التحقيق امام النيابة العسكرية ، فسأله المحقق عما ذكره من اقوال امام نيابة امن الدولة العليا من انه كان عضواً فى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وانه استقال منه ، وسئل ان كان يسارى النزعة وعن سبب تقديم استقالته من هذا الحزب ، فرفض الاجابة لرفضه التحقيق امام النيابة العسكرية . فقام المحقق بسؤاله عن نشرات حزب العمال الشيوعى المصرى التى ضبطت فى منزله حال تفتيشه ، فرفض الاجابة لرفضه التحقيق بمعرفة النيابة العسكرية ، فووجه باتهامه بالاشتراك فى تنظيم شيوعى هو حزب العمال الشيوعى المصرى فرفض التعليق .

(١٣) ويتاريخ ١٩/١١/١٩٧٧ قام المقدم محمود متولى احمد عضو النيابة العسكرية باستجواب محمد محمد على الليثى الحاصل على دبلوم التلمذة الصناعيه شعبة الكهرباء والذى لا يعمل حالياً وسأله عن التهمة المنسوبة إليه وهى انضمامه الى تنظيم شيوعى هو حزب العمال الشيوعى المصرى فنفى ذلك مقررأ انه يرفض المثول والادلاء باقواله امام النيابة العسكرية بوصف ان القضاء العسكرى غير مختص بنظر هذا النوع من الجرائم بحسب ان ما هو منسوب اليه هو جريمة من جرائم الرأى ، وان هذا الحق قد كفله له الدستور اذ يجب استجوابه بمعرفة قاضيه الطبيعى وهو القاضى المنبئ واحال فى الرد

على كافة الاسئلة التي وجهت إليه الى اقواله التي ادلى بها فى تحقيقات نيابة امن الدولة العليا . وعندما عرضت عليه هذه التحقيقات المؤرخه ١٩٧٧/٩/٢٨ وهل مازال مصرأ على ما ورد بها فاجاب بانه مازال مصرأ على موقفه احتجاجأ على قرار رئيس الجمهوريه بتحويل قضايا الرأى والفكر الى النيابة العسكريه وان هذا يتعارض مع ابسط حقوق الانسان فى النهف الثانى من القرن العشرين وما يتنافى مع ابسط مبادئ الديمقراطيه .

(١٤) كما قام المحقق المذكور بالتحقيق مع عبدالله محمد سليمان الطالب بكلية الزراعة جامعة المنيا وواجهه بالاتهام المنسوب إليه وهو انضمامه الى منظمة سرية شيوعيه فى حزب العمال الشيوعى المصرى ، فقرر انه سئل عن هذا الامر بمعرفة نيابة امن الدولة العليا وهى النيابة المختصة باستجوابه ولا يدرى ما سبب اعادة سؤاله ثانية امام النيابة العسكريه . ورفض الاجابه على اى سؤال يوجه إليه كما رفض التوقيع على محضر التحقيق .

(١٥) ويتاريخ ١٩٧٧/١١/١٢ قام رئيس النيابة العسكريه العقيد حسين عبد القادر حسن بالتحقيق مع صلاح السيد عبد الرحيم محمود الطالب بكلية الطب جامعة اسيوط وسأله عن التهمة المسندة إليه وهى انضمامه لتنظيم الحزب الشيوعى المصرى فقرر انه سبق التحقيق معه بمعرفة نيابة امن الدولة العليا وقد ذكر امامهما جميع اقواله ، بالاضافه الى انه يحتج على صدور قرار رئيس الجمهوريه باحالة هذه القضية الى القضاء العسكري واذك فهو يرفض التحقيق امام النيابة العسكريه . ووجه بما جاء بتحريات مباحث امن الدولة من انه امكن ضبط بعض التحليلات السياسيه ومنها التحليل السياسى حول منهج تحليل التاريخ الطبقي منها اربع صفحات بخطه وكذلك تحليل آخر معنون بالبرجوازيه العربيه وطريق الخيانه وانه ثبت من المضاهاة انها محرره بخطه ، فرفض التعليق لرفضه التحقيق امام النيابة العسكريه ، كما رفض التعليق على ما جاء باقوال العقيد امين محمود اسماعيل من انه عضو لجنة منطقة اسيوط بالحزب الشيوعى المصرى .



## الفصل الثالث

### واقعة الهتافات المعادية

بتاريخ ١٩٧٧/١١/٥ اثبت العميد عز الدين حسن رياض مساعد المدعى العام العسكري بمحضر التحقيقات ، ان المدعى العام العسكري قد كلفه بتقصي بعض أصوات هتافات تصدر من فناء مبنى الادارى ويتأى الى سمعه البعض منها اثناء وجوده فى مكتبه بإدارة المدعى العام العسكري ، وباجراء التقصى المطلوب تبين أنها صادرة من المتهمين فى القضية رقم ٧٧/٩ امن نواة عسكرية عليا عند حضورهم الى مقر الادارة بناء على سابق تحديد السادة رؤساء واعضاء النيابة لجلسة اليوم اسماع اقوالهم ، وقد قام باستدعاء الضابط المرافق لقوة الحراسة على المذكورين وسأله شفافة عن مصدر تلك الهتافات فنسبها الى المتهمين الذين يرافقهم وانها تكررت معهم طوال الطريق من سجن الاستئناف بالعربة المخصصة للانتقال فقد اخذ المتهمون يرددون هتافات بعضها يتعلق بتحبيذ النشاط الشيوعى وبعضها موجه الى رئيس الجمهورية وانهم كرروا هذه الهتافات فى الطريق لاسيما فى اماكن التجمع السكانى ، كما بدرت منهم عند وصولهم الى مقر ادارة المدعى العام العسكري ودخل أسوارها نفس الهتافات .

وبتاريخ ١٩٧٧/١١/٦ قدم ضابط الشرطة المدنية المرافق للمتهمين تقريراً يتضمن صدور هتافات من المتهمين معادية لنظم الحكم السياسية والاجتماعية وذلك خلال الطرقات اثناء القيد من سجن الاستئناف الى مقر ادارة المدعى العام العسكري .

وقد قرر مساعد المدعي العام العسكري نذب الرائد صلاح الدين زيدان طه لتحقيق الوقائع التي وريت في المذكرة التي تقدم بها الملازم عاطف عبد المسيح غيور من قسم مصر الجديدة بتاريخ ١٩٧٧/١١/٥ التي نسبت الى كل من محمد محمد فرغلى عبد الرحمن وسيد محمد عبد البارى وفهمى عبدالمعطى النكلاوى وصابر محمد محمد بركات ، كما ندبه ايضا لتحقيق فى الواقعة الثانية التي وقعت بتاريخ ١٩٧٧/١١/٦ والتي نسبت الى كل من احمد متولى حجي ، احمد محمد على عمر ، خالد محمود حسن ، فرج عبد الرحيم صالح ، وحسان هاشم عثمان .

وقد قام الرائد صلاح الدين زيدان طه باجراء التحقيق فى الواقعة الاولى فاثبت فى صدر محضر بعض هذه الهاتفات وهى يا سادات يا اكبر هتار حكم النازى جتلك يصغر ، يا حكمنا ياالباحث كل الشعب بظلمك حاسس ، الدجوى مات طلع ليئا السادات ، لا محاكم عسكريه ، عاش الشعب العامل ، عاش كفاح الشعب العامل .

وقد استمع المحقق الى اقوال عاطف عبد المسيح غيور زكى من قسم مصر الجديدة الذي قرر انه عين لحراسة المتهمين محمد فرغلى وسيد محمد عبد البارى وفهمى عبد المعطى صابر يوم ١٩٧٧/١١/٥ الساعة العاشرة والنصف صباحا وكان معه عريف شرطه ابراهيم احمد نسوقي وعريف على عبد الغفار عوض الله وجابر عمر خطاب وامين شرطه سعيد غريب احمد وهم من رجال الشرطة المدنية . وبمجرد خروج المتهمين من باب سجن الاستئناف بدأ المتهمين يريدون هتافاتهم ومن داخل العرييه فى تقاطع الشوارع واشارات المرور وقرب التجمع السكانى ، وكان تريدهم لهذا الهاتفات بصورة جماعية وهى هتافات معانية لرئيس الجمهوريه ولنظام الحكم ، وازضاف الشاهد انه نصح المتهمين بالامتناع عن تلك الهاتفات إلا انهم لم يمتثلوا ، واستمروا فى

تربيدها امام مبنى ادارة المدعى العام العسكرى وفى الفناء الخارجى لهذا المبنى .

ثم قام المحقق بسؤال امين الشرطة سعيد غريب احمد الذى قرر انه عين خذمة نجده يوم ٧٧/١١/٥ لاحضار المتهمين الى مقر المدعى العام العسكرى وكان عندهم اربعة واصطحبهم بسيارته من سجن الاستئناف حتى ادارة المدعى العام العسكرى وكانوا طوال الطريق يرددون هتافات بصوت عالى ومرتفع ومعانيه للسيد رئيس الجمهورية ونظام الحكم .

كما استمع المحقق الى اقوال العريف ابراهيم احمد الدسوقي الذى كان من افراد قوة الحراسة على المتهمين محمد فرغى وسيد عبد البارى وآخرين يوم ٧٧/١١/٥ وذلك من سجن الاستئناف حتى ادارة المدعى العام العسكرى وكانوا طوال الطريق يرددون هتافات معانيه مثل ياسادات يا اكبر فتر حكم النازى جنبك يصفر ، الدجوى مات طلع لنا السادات ، كما سئل العريف على عبد الغفار عوض الذى كان معينا وفق افراد الحراسة على المتهمين فذكر انهم كانوا يهتفون بهتافات معانية لرئيس الجمهورية وتهف الى سقوط الحكم وكانوا يرددون هذه الهتافات بصوت مرتفع ويشكل اغانى مرتله ، وان الهتافات بدأت من داخل السجن واستمروا يرددونها فى الشارع قبل ركبهم العرييه واثناء ركبهم وامام مبنى ادارة المدعى العام اعسكرى .

ثم قام المحقق بسؤال المتهمين ، فسأل محمد فرغى عبد الرحمن طالب ثانوى وواجهه بالتهمة المنسوبة إليه فرفض الاجابة لأمين حضر محامى معه التحقيق فسئل عن اسم المحامى الذى يطلبه للحضور معه فقال نبيل الهلالى ، كما طالب بتحويل التحقيق والقضية الى النيابة المدنية ورفض التوقيع على محضر التحقيق كما استدعى المحقق سيد محمد عبد البارى واحاطه شفاه بالتهمة المسندة إليه فرفض التعامل والاجابة امام القضاء العسكرى ، فوجه

بأنه متهم بامانه رئيس الجمهوريه وبتريديد هتافات معاديه لنظام الحكم وتدعو لإثارة الفتن فرفض الاجابه كما رفض التوقيع على محضر التحقيق .  
ثم استدعى المحقق فهمى عبد المعطى التكلوى رئيس قسم بشركة اسكو وواجهه بالاتهام فانكر التهمة وامتنع عن الاجابة ورفض التوقيع على محضر التحقيق .

ثم استدعى المحقق صابر محمد محمد بركات رسام هندسى بشركه مصانع الدلتا للصلب وواجهه بالتهمة المنسوبة اليه ويعقوبيتها فاجاب بالرفض والامتناع عن الادلاء بأى اقوال امام النيابة العسكرية .

وبتاريخ ١٩٧٧/١١/٦ قام عضو النيابة العسكرية بالتحقيق فيما ورد بالتقرير المقدم من الملازم سامح الوكيل قائد حراسة المتهمين احمد متولى حجى وفراج عبد الرحيم سالم واحمد محمد على عمر وخالد محمود حسن ، وتبين من الاطلاع على هذا التقرير أنه يتلخص فى ان الملازم سامح الوكيل عين قائدًا لجماعة حراسة المتهمين المذكورين لنقلهم من سجن طره وسجن الاستئناف الى مبنى المدعى العام العسكرى ، وقد جاء فى تقريره ان هؤلاء المتهمين دأبوا على ترديد هتافات تشيىر البلبه والفتنه بين افراد الشعب منذ خروجهم من السجن حتى وصولهم مبنى ادارة المدعى وانه قد لاحظ ازدياد هتافات المتهمين وان تلك الهتافات تدور حول سقوط نظام الحكم ، كما تضمن تقرير الملازم سامح العبارات التى كان يرددنها المتهمون وهى قلنا البجوى مات طلع لينا انور السادات ، يا سادات اطلع اطلع قلب الشعب بينزف دم ، لا لا للمحاكمات العسكرية ، قل للتايىم فى عابدين الشعب بايت جعانين .

وقد قام المحقق بسؤال الملازم سامح عيد الحليم الوكيل من قوة قسم روض الفرج فقرر انه عين لحراسة المتهمين احمد متولى حجى وفراج عبد الرحيم صالح واحمد محمد على عمر وخالد محمود حسن وحسان هاشم

عثمان صباح يوم ٧/١١/٧٧ وأنه استلم احمد حجي من سجن طره والباقي من سجن الاستئناف حوالى الساعة الثامنة والتصف صباحاً وكانوا يريدون هتافات معادية لنظام الحكم ومهينة لرئيس الجمهورية بقولهم قلنا الدجوى مات طلع ليونا السادات ، يا سادات ائتم قلب الشعب بينزف دم ، قل للنائم فى عابدين الشعب بايت جعائين ، وكانوا يريدون هذه الهتافات بصورة جماعية وعلاقيه ويصوت مرتفع . وسئل الضابط عن افراد الحراسة الذين كانوا معه لحراسة المتهمين ، فأجاب بانهم رقيب اول متياس سلوانى ورقيب ماهر مهنى وعريف محمد عبد الحميد يحيى ، وكانوا يجلسون بجوار المتهمين فى العريه . ثم استدعى المحقق متياس سلوانى الذى قرر انه كان معينا لحراسة المتهمين احمد متولى حجي وقراج عبد الرحيم واحمد محمد عمر وخالد محمود حسن وكان معه ماهر مهنى وعريف محمد عبد الحميد يحيى وقائد مجموعة الحراسه الملازم سامح الوكيل لنقل المتهمين الى ادارة المدعى العسكرى ، وافاد ان المتهمين بدأوا من داخل سجن الاستئناف واثناء ركوبهم العربيه وخارج السجن يريدون هتافات معادية لنظام الحكم واستمروا يريدونها طوال الطريق وهى قلنا الدجوى مات طلع انور السادات ، يا سادات ائتم قلب الشعب بينزف دم والفاظ أخرى معادية وكانوا يريدون الهتافات لما يلاقوا جمهور كثير ، وكانوا يريدون هذه الهتافات مع بعض جماعة ويصوت مرتفع على مسمع من الجمهور خاصة وان السيارة مكشوفة ، وكان الجمهور يتجمع حول العريه عند سماعه هذه الهتافات فى التقاطعات والاشارات .

ثم استمع المحقق الى اقوال الشرطى ماهر مهنى ابو العلا الذى قرر ان المتهمين المذكورين كانوا يريدون هتافات معادية لنظام الحكم ويهينوا رئيس الجمهورية ، وكانوا يريدون هذه الهتافات بصورة جماعية ويصوت واحد مرتفع . وفى يوم ٧/١١/١٩٧٧ قام المحقق بسؤال احمد محمد على عمر الذى

قرر انه لم يحدث منه اى هتافات لأنه يرفض اسلوب التعامل مع الاحزاب وانه غير مسئول عن وجود اشخاص معه فى العرييه كانوا يهتفون ، وعندما سئل عن اسماء هؤلاء الاشخاص الذين كانوا معه قال حسان هاشم عثمان واحمد متولى حجي وفراج عبد الرحيم سالم وخالد محمد حسن حماد ، وانهم كانوا يريدون شعارات معاديه لشخص رئيس الجمهورية كما ضغطوا عليه ليجاريهم فى الهتافات إلا انه رفض ، فسئل من كان مع المتهمين الذين نكروهم فى العرية، فقال انا كنت معاهم فى العرية يوم ٧/١١/٧٧ وكذلك النهارده ١١/٧ وهتفوا امبارح كما هتفوا اليوم وان الهتافات كانت العمال قالوها بثبات يسقط حكمك يا سادات ، يا سادات يا سادات حكم النازى جنك يصغر ، لا للفاشيه لا للمحاكم العسكرية . وسئل عن من المتهمين يتزعم الهتافات ، فقال كان واحد يهتف والباقي يردد ويتأويون النور ، وكانوا يريدون الهتافات بصوت عالى ، ونفى ما ذكرته قوة الحراسة من انه شارك بقية المتهمين فيما اقترفوه من هتافات وانه لم يذكر معهم بعد ان ضغطوا عليه غير نشيد بلادى وهو نشيد غير معادى. ثم استدعى المحقق حسان هاشم عثمان وسأله عن التهمة الموجهة إليه فانكرها رفض الاجابة على اى سؤال .

وكذلك الحال بالنسبة لفراج عبد الرحيم سالم وخالد محمود حسن حماد . وفى يوم ١٦/١١/١٩٧٧ قام المحقق بسؤال الجندى رمضان عباس عبدالغفار من قوة مكتب امن ادارة المدعى العام العسكرى الذى افاد انه كان معيناً خدمه على بوابة امن ادارة المدعى العام العسكرى يوم ٧/١١/٧٧ وان المتهمين فى قضية التنظيم الشيوعى كانوا يهتفون هتافات معادية ضد رئيس الجمهوريه امام مبنى الادارة فور نزولهم من العريه وكذلك بداخل مبنى الادارة وكان عددهم خمسة افراد ولا يعرف اسماعهم ولكن يعرفهم شكلاً .

وفى يوم ١٧/١١/١٩٧٧ استمع المحقق الى اقوال الجندى محروس كامل

محمود من قوة مكتب امن ادارة المدعى العام العسكرى ، فنذكر أنه كان على بوابة مبنى الادارة وأنه يمكنه التعرف على المتهمين .

ويتاريخ ١٩٧٧/١٢/٣ تلقى العميد عز الدين حسن رياض مساعد المدعى العام العسكرى مذكرة من الملازم اول عادل حنا بطرس من قسم شبرا تتضمن انه كان معنا من قبل مديرية امن القاهرة لتوصيل عشرة متهمين فى القضية ٧٧/٩ امن دولة عسكريه عليا وهم احمد محمد الليثى ، ومحمد محمد مصطفى ، واحمد ماهر انيس ، وعبدالله محمد سليمان ، وعبد الفتاح ابراهيم عيد ، وسيد محمد عبد البارى وصابر محمد بركات ، وقتحى التكاوى ، ومحمد فرغلى عبدالرحمن ، وابراهيم بدروى وذلك لعرضهم على النيابة العسكريه للنظر فى اوامر حبسهم احتياطياً ، وقد صدرت من المذكورين هتافات اثناء توصيل المتهمين الى مقر ادارة المدعى العام العسكرى تتضمن عبارات تحرض على الاضراب وتصف رئيس الجمهوريه بأنه هتار وانهم شيوعيون حتى الموت وعبارات اخرى مما ادى الى تجمع المندمين حول السيارة التى تقلهم .

وفى يوم ١٩٧٧/١٢/٣ قام مساعد المدعى العام العسكرى بانتداب الملازم اول عادل محمود المرسى لتحقيق ما ورد فى هذا البلاغ .

وفى الساعة الثالثه والنصف بعد ظهر هذا اليوم شرع الملازم اول عادل محمود المرسى فى تحقيق الواقعة التى تضمنها البلاغ المقدم من الملازم اول عادل حنا بطرس من قسم شبرا والذى تضمن قيام المتهمين بالقاء هتافات على طول الطريق باصوات مرتفعه ومنها : يا سادات يا اكبر هتار يوم فى كنيسه ويوم فى الازهر ، دولة اختلاسات وبعاره فى كل حته وكل حاره ، راح نقولها بأعلى صوت شيوعيين حتى الموت ، الاضراب الاضراب هو الرد على الارهاب ، احنا حانقولها بثبات يسقط حكمك يا سادات ، وكانت هذه الهتافات امام مبنى المدعى العام العسكرى .

كما تقدم الى المحقق العريف احمد ابوبكر احمد من قوة ادارة المدعى

العام العسكري ببلاغ تضمن انه اثناء وجوده بمقر الادارة واثناء حضور  
العربة المقلدة للمتهمين فى القضية رقم ١٩٧٧/٨ امن دولة عسكرية عليا سمع  
من المتهمين بعض الهتافات ضد الحكم القائم مثل لا للفاشيه لا للمحاكم  
العسكرية ، يا سادات انت ومخلوق اربابكم اصبح مكشوف ، يا سادات يا  
اكبر هتلر يوم فى كنيسة ويوم فى الازهر ، دولة اختلاسات وبعاره فى كل حته  
وكل حاره وبعض الهتافات الاخرى المماثلة للهتافات السابقه ، وكان جميع  
المتهمين يرددون هذه الهتافات بصوت عالى ، واضاف ان احد المتهمين كان  
يتزعم باقى المتهمين وهو قصير القامة ويرتدى نظاره طبيه وبدله رمادية اللون  
وكان يهتف بصوت عالى وباقى المتهمين يرددون وراءه .

وقد قام المحقق بسؤال الملازم اول عادل حنا بطرس من قوة شرطة شبرا  
الذى اضاف الى ما ورد بمنكرته التى قدمها الى مساعد المدعى العسكري ان  
الذين كانوا يرددون هذه الهتافات هم : السيد محمد عبد الهادى ، وصابر  
محمد محمد بركات ، ومحمد على الليثى ، ومحمد فرغلى وان باقى المتهمين  
كانوا يرددون ما يقولونه .

واوضح الشاهد انه كان يجلس بجوار سائق العربة اثناء ترديدهم لهذه  
الهتافات . وانه عند سماعه هذه الهتافات نظر الى الخلف فوجد هؤلاء الاربعة  
متسلقين العربة من اعلى ويرددون الهتافات المذكورة ، كما انه رآهم عندما نزل  
من العربة امام مبنى المدعى العام العسكري اما بقية المتهمين فكانوا يرددون  
ذات الهتافات وراءهم .

وعنما سئل الشاهد عن افراد القوه التى كانت تصاحبه ذكر انهم :  
العريف مختار محمد سلام والعريف فتحى غريب السوقي والرفيق محمد  
عطيه محمد على والعريف خليل طلبه الدباسطى والعريف عبد العزيز حسن  
عابدين والعريف احمد عثمان الصعيدى .

وقد سئل مختار محمد سلام من قوة ترحيلات القاهرة فقرر انه سمع



هتافات معادية وأن المتهمين كانوا يبشتموا في رئيس الجمهورية .

كما نكر فتحى غريب الدسوقي ان الذين كانوا يريدون الهتافات واحد لابس تضاربه وواحد لابس فائله خضراء وكانوا يهتفون ارفع ارفع فى الاسعار واملى سجونك بالاحرار ، ويا حابستنا بالمباحث الشعب يظلمك حاسس . و اضاف الشاهد ان الشخص المدعو محمد كان يتسلق فوق العرييه فقال له انزل من على ظهر العرييه فقال ابعد عنى احسن اخرج عينك فابلق الضابط بذلك .

كما سئل عبد العزيز حسن عابدين من قوة قسم الترحيلات الذى قرر ان المتهمين كانوا يهتفوا العشرة مع بعض ومن ضمن هتافاتهم بم اخواتنا مش قريان للعملاء والامريكان .

و قرر احمد محمد عثمان الصعيدى من قوة شرطة المرافق ان الهتافات كانت معادية مثل انور باع سيتا لليهود والامريكان .

وذكر خليل طلبه الدياسطى من قوة قسم الترحيلات ان المتهمين كانوا يهتفون وبعضهم كانوا واقفين على مقاعد العرييه وكان فيه اثنين قاعدين والباقي يهتفون ضد رئيس الجمهوريه .

كما قام المحقق بسؤال احمد بكر احمد العريف مجند من قوة ادارة المدعى العام العسكرى الذى قرر انه سمع المتهمين الذين كانوا فى العرييه يهتفون هتافات معادية مثلاً لا لا للفاشيه لا محاكم عسكريه ، وياسادات يا مخلوف اربابكم اصبح مكشوف وان احد المتهمين كان واقف يهتف وكان لابس فضاربه ويرتدى بدله رمادية اللون وتقصير القامه والباقيين كانوا يريدون وراء الهتافات . و اضاف ان جميع افراد الامن بالادارة وهم الجندي رمضان عباس وافراد الخدمة وكل افراد الادارة سمعوا هذه الهتافات .

وعقب ذلك قام المحقق بمواجهة احمد محمد الليثى بما شهد به الملازم

اول عادل حنا بوايس وافراد الحرس المصاحب له ووجه إليه تهمة اهانة رئيس الجمهورية عن طريق الجهر والصياح فامتنع عن الاجابة امام النيابة العسكرية . كما قام بسؤال عبد الله محمد سليمان ومواجهته بشهادة الشهود من انه قام بترييد هتافات معادية لنظام الحكم ، فرفض الاجابه اذ أنه يرفض التحقيق والمثول امام النيابة العسكرية اذ ان هذا ضد ابسط الحقوق الديمقراطية .

ثم سئل صابر محمد بركات ووجه بما شهد به قائد الحرس والقوة المصاحبة له فرفض الرد ، فوجه به تهمة ترييد الهتافات المعادية لنظام الحكم بغرض اثارة الفتن والجهر والصياح بالهتافات المهينة لرئيس الجمهورية فامتنع عن الاجابة .

وكذلك الحال بالنسبة لكل من المتهمين سيد محمد عبد الهادي وفهمي عبد المعطى النكلوى وابراهيم بدرأوى ومحمد فرغلى عبد الرحمن واحمد ماهر انيس ، فقد رفضوا جميعا الاجابة على اى سؤال فى هذا الخصوص .

وسئل محمد محمد مصطفى فتنى قيامه بالمشاركة فى اى هتاف ، ورفض الادلاء بأى اقوال خاصة بأشخاص آخرين وقال انا راجل قاعد معاهم فى السجن واخشى الضرر على نفسى وانا كنت اسمع اصوات لكن ما عنديش قدرة على تفسيرها أو تحديد مصدرها اذ انى كنت راكب العربيه ووجهى للشارع ولا استطيع تحديد من كان يصدر هذه الاصوات وكان معاىا فى الكلبش المتهم فتحنى عيد ويأتى الحرس كانوا جوه العربيه ووجه بما ذكره ضابط الحرس من انه شارك فى هذه الهتافات فتنى ذلك واستشهد بالعسكرى فتحنى عيد والحرس الآخر الذين كانوا معه .

وقد قام المحقق باستدعاء فتحنى غريب الدسوقي و خليل طلبة الدياسطى

ويمواجهتهم بالتهمة وباطلاعهم على ما قرره من انه لم يشترك مع باقى المتهمين فى الهاتف قرر الشاهدان بأن المتهم المائل والآخر الذى كان فى نفس القيد الحديدى لم يشتركا مع باقى المتهمين ولم يصدر منهما أية هتافات وانهما التزما فى مكانهما بالسيارة ولم يشتركا مع الآخرين فى تريد أية هتافات ، وهنا قرر المتهم ان الذى كان معه بالقيد الحديدى هو المتهم عبدالفتاح عيد .

وسئل عبد الفتاح ابراهيم على عيد ووجه بالاتهام فانكره واستشهد بالحرس الذى كان يرافقه ، فسئل عن الهاتفات التى سمعها فقال انا سمعت الهوسه والوشه لكن مقدرش امين كانوا يقولوا ايه سوى انهم كانوا يقولوا المحكمة العسكرية ولا محاكم عسكريه وما سمعتش حاجه غير كده ، فسئل ان كان يستطيع تحديد نور واحد منهم فقال كلهم كانوا يبهتفوا مع بعض وكان وجهى للخارج العربيه وانا سمعت شاوليش من الحرس يقول لهم انزلوا .  
وقد قام المحقق باستدعاء العريف فتحى غريب لسوقى الذى قرر ان المتهم عبد الخالق ابراهيم عيد لم يشترك مع المتهمين فى تريد الهاتفات .

كما اثبت رئيس النيابة العسكريه حسين عبد القادر حسن بمحضره المؤرخ ١٩٧٧/١٢/٣١ تسلمه تقريراً رفع إليه من الملازم اول عادل لبيب عبدالله من قوة قسم الموسيقى الذى كان معيناً لاحضار المتهمين عبدالخالق محمد عبدالنعم ونور الدين سيد محمد ، صلاح السيد عبد الرحيم الحبوسين احتياطياً على نمة القضية رقم ٧٧/٩ امن نولة عسكريه عليا للنظر فى تجديد حبسهم احتياطياً وملون به ان هؤلاء المتهمين قاموا بالهتاف بالفاظ معانيه للسياسة التى ينتهجها القائمين على السلطة فى البلاد وذلك عن طريق قيام احدهم بالهتاف ويردد الباقي خلفه بالهتاف منها عاش كفاح الشعب المصرى ،

عاش كفاح الطبقة العاملة ، انور يركب هليوكبتر والقيسونى يغلى السكر ، زود  
زود فى الاسعار واملى سجونك بالثوار ، يالى قتلت الحريات يالى فتحت  
المعتقلات ، دم اخوانا فى التراب هو و ايدين بقوا احباب ، قتلوا اخوانا جيل ورا  
جيل والسادات راح اسرائيل . وقد انت هذه الهتافات الى تجمهر المواطنين  
بالطريق العام .

وبتاريخ ١٨/٢/١٩٧٧ اصدر العميد عز الدين رياض مساعد المدعى  
العام العسكرى ما يلى :

حيث كنا قد اصدرنا قرارنا بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية على كل من  
محمد فرغلى عبد الرحمن ، واحمد ماهر انيس ايوب ، وفهمى عبد الحفيظ  
النكلاوى ، وسيد محمد عبد البارى ، وصابر محمد محمد بركات وذلك بالنسبة .  
للجرائم المنصوص عليها فى المواد ٩٨ (أ) ، ٩٨ (ب) مكرر ، ٩٨ هـ عقوبات  
فى القضية رقم ٩ لسنة ١٩٧٧ امن دولة عسكريه عليا .

نأمر باحالة المتهمين سالفى الذكر الى نيابة امن الدولة العليا للاختصاص ،  
وتنسخ صورة من التحقيقات الواردة بهذه الاوراق وكذا التحقيقات التى اجريت  
بتاريخ ٥/١١/١٩٧٧ بشأن وقائع الهتاف التى صدرت من هؤلاء المتهمين ،  
وترسل صورة التحقيقات الى نيابة امن الدولة العليا للاختصاص .

## الفصل الرابع

### واقعة اضراب المتهمين عن الطعام

بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢ أثبت العميد عز الدين حسن رياض مساعد المدعي العام العسكري في محضره ان النقيب سيد نصر ابراهيم عضو النيابة العسكرية قد اتصل به تليفونياً أثناء وجوده بمنزله مساء يوم ١٩٧٧/١٢/١ واخطره بورود كتاب من ليتمان طره بنفس التاريخ يتضمن بعض طلبات تقدم بها المتهمون في القضية رقم ٧٧/٩ امن دولة عسكرياً عليا وبها التماسات قدمت الى السيد النائب العام تتضمن اضراب هؤلاء المتهمين عن الطعام حتى تنفذ مطالبهم وانه قد اصدر قراره شفوياً الى السيد عضو النيابة بنذب احد ضباط الليتمان لاسداء النصيح للمضريين عن الطعام وكذا نذب طبيب السجن لتوقيع الكشف الطبي على المضريين وتقديتهم صناعياً إذا لزم الامر وانه سوف يتم نذب احد اعضاء النيابة العسكرية للانتقال الى السجن .

وقد اثبت مساعد المدعي العام العسكري انه قد عرض عليه ساعة افتتاح هذا المحضر ، المحضر الذي دونه النقيب سيد نصر ابراهيم بتاريخ ٧٧/١٢/١ وقد اثبت به ورود كتاب ليتمان طره المؤرخ ٧٧/١٢/١ ومرفق به ١٥ طلباً من المتهمين في القضية ٧٧/٩ امن دولة عسكرية عليا وانهم مضربون عن الطعام من يوم ١٩٧٧/١١/٢٧ الى اوقات مختلفة .

واضاف محرر المحضر انه باطلاعه على الطلبات المرفقة وجدها تتضمن بعض المطالب هي إنهاء وجوبهم في عنبر تقييد والسماح بالكتب الثقافية والصحف والمجلات وتوفير الرعاية الطبية والقداء ووسائل ل نظافة والسماح بالطوابير الرياضيه والسماح للطلبة بالاستنكار والسماح بالزيارة للاهل والمحامين وان يتم محاكمتهم امام القضاء المدني .

كما اطلع محرر المحضر على كتاب مدير منطقة طره المؤرخ ١٩٧٧/١٢/١ ويتضمن ارفاق محاضر خاصة بالمتهمين المضربين عن الطعام بليمان طره وهم جوده سعيد الديب وآخرين ، و اضاف انه باطلاعه على المرفقات الفاها عبارة عن محضر محرر بمعرفة المقدم فاروق الشافعى بليمان طره مورخ ١٩٧٧/١٢/١ ومرفق بالمحضر خمس ورقات الاولى مقدمة من فهمى عبد المعطى النكلاوى يائه يضرب عن الطعام اعتباراً من ١٩٧٧/١١/٢٠ والثانية مقدمه من نبيل عطيه عتريس رشوان بنفس الفصوص والثالثة مقدمه من جوده سعيد الديب تتضمن نفس الاجراء ، ثم ورقه بالكشف الطبى على جوده سعيد الديب واخرى بالكشف الطبى على فهمى عبد المعطى النكلاوى .

كما اطلع محرر المحضر على كتاب مدير منطقة ليमान طره المؤرخ ١٩٧٧/١٢/١ مرفقاً به المحاضر الخاصة بالمتهمين المضربين على الطعام بليمان طره ومرفق بالكتاب المذكور ملحق المحضر رقم ٧٧١٨ ادارى المعادى لسنة ١٩٧٧ والمؤرخ ١٩٧٧/١١/٢٨ وملحق المحضر رقم ٧٧١٩ ادارى قسم المعادى لسنة ١٩٧٧ المؤرخ ١٩٧٧/١١/٢٨ .

وفي نهاية المحضر قرر مساعد المدعى العام العسكرى ما يلى:

١- ضم كافة المحاضر الى التحقيق الخاص بالقضية رقم ٧٧/٩ امن بوله عسكريه عليا .

٢- ندب الرائد فاروق سلطان والنقيب يحيى قاسم عضوى النيابة العسكرية للانتقال الى سجن طره والاطلاع على شكاوى المحبوسين احتياطياً على نمة القضية فى السجن المذكور وعمل محضر بما يتم وعرضه عليه فوراً .  
ويتاريخ ١٩٧٧/١٢/٤ انتقل الرائد فاروق احمد سلطان عضو النيابة العسكرية الى سجن ليमान طره للاطلاع على شكاوى المحبوسين بالسجن المذكور على نمة القضية رقم ٧٧/٩ امن بولة عسكرية عليا وعمل محضر بما يتم ، وتقابل مع المقدم محمد صفوت قائد ثان السجن وشرع فى التحقيق

واختص بسماع اقوال المتهمين : جوده سعيد الديب ، وعلى السيد زهران ،  
ومحمد عبد الرسول عفيفى ، ومحمد فرغلى عبد الرحمن ، وابو الحسن  
عبد الحميد سلام ، واحمد محمد الليثى ، اما باقى المتهمين فقد اختص بسؤالهم  
النقيب يحيى قاسم

سئل جوده سعيد الديب فذكر أن اسباب اضرايه عن الطعام الاحتجاج  
على تدخل النيابة العسكرية فى هذه القضية ومطالبته بحضور محامين معه  
وهما الاستاذين خليل عبد الكريم وزكى مراد ، بالاضافة الى انه يطلب نقله من  
هذا السجن اذ انه موضوع فى زنازين التلبيب والى ان يتم نقله يطلب السماح  
له بالاطلاع على الكتب والمطبوعات المتداولة فى مصر وسماع اجهزة الراديو  
والتليفزيون وغير ذلك من وسائل الاعلام ، كما طلب من المحقق معاينة الزنازين  
الموجوبين بها .

وسئل عن تاريخ ايداعه بسجن ليمان طره فلجاب يوم ١٩٧٧/١١/٩ ،  
فسئل هل سبق التقدم بطلبات لمقابلة محامى ولم يجاب طلبه ، فاجاب نعم  
تقدمت بطلب لادارة السجن ولم يحضر لى احد ، فطلب منه المحقق العلل عن  
الاضراب عن الطعام وانه سيتم تنفيذ الطلبات طبقاً لما تقضى به لائحة السجون  
بشأن معاملة المحبوسين احتياطياً ، فقرر المتهم انه مصر على موقفه من  
الاضراب حتى يتم ويلمس بداية الاستجابة لمطالبه .

ثم قام المحقق بسؤال على السعيد زهران فقرر انه مضرب عن الطعام  
منذ ثمانية ايام احتجاجاً على تحويل القضية الى القضاء العسكرى وما يحدث  
له من تعذيب بدنى ونفسى نتيجة الاعتداء عليه من مدير منطقة طره اللواء  
حسين زكى ووضعه فى زنازين التلبيب حيث ان السجن لا يعتبر سجن تحقيق  
ومنع الزيارة الخاصة وتحويلها الى زيارة سلك وانعدام الرعاية الصحية واغلاق  
الزنازين لفترات طويلة من النهار وحرمانه من طابور الرياضة ومنع الكتب وكافة  
وسائل الاعلام الاخرى مثل الراديو والتليفزيون وطلب اثبات هذه المعاملة  
الانسانية . فاستفسر منه المحقق عن تاريخ اضرايه عن الطعام ، فقرر اعتباراً

من يوم ٢٦/١١/١٩٧٧ ، فسأله عن الاعتداء الذي وقع عليه فأجاب بأن مدير المنطقة صفعه على وجهه في يوم ١٩/١١/٧٧ وأنه قد قام بتسجيل ذلك امام المحكمة العسكرية اثناء تجديد الحبس كما ابلغ النائب العام بالواقعه بواسطه امله ، بالاضافه الى ان وضعه في الحبس التأقيبي يعتبر نوعاً من التعذيب النفسى وكذا منعه من كل حقوقه كمحبوس احتياطى .

فسئل عن شاهد واقعة الاعتداء عليه ، فقال جميع الزملاء لأن هذه الحادته وقعت اثناء الترحيل وقد اثبت هذا الامر امام المحكمة من زملاء عديدين ، وازاف انه قام بضريه بون اسباب .

وسأله المحقق ان كان قد طلب من ادارة السجن أية طلبات بخصوص حقوقه كمحبوس احتياطى فاجاب بأنه تقدم بمجموعة طلبات لم تجاب ، فطلب منه المحقق العدول عن الاضراب مع تنفيذ كافة المطالب في حدود ما تقضى به لائحة السجن الخاصة بمعاملة المحبوسين احتياطياً فقرر انه مستعد للعدول في حالة ان يلمس بتنفيذ المطالب الرئيسيه واولها الانتقال من هذا السجن باعتباره ليس مخصصاً للمحبوسين احتياطياً على نمة التحقيق والحصول على المطالب الاخرى .

ثم قام المحقق باستدعاء محمد عبد الرسول عفيفي الذي لم يستطع الحضور الى غرفة التحقيق لسوء حالته الصحيه فانتقل المحقق الى الحجرة المحبوس بها المتهم المذكور وبمنظرته وجده يرقد في حجرة ومعه كل من المتهمين فهمي النكلاوي ومهدى بندق وابو الحسن سلام ، وأخبر النكلاوي المحقق بأنه احضر محمد عبد الرسول معه في الحجرة نظراً لحالته المرضية وحتى يقوموا برعايته ، واثبت المحقق انه بمنظرته الحجرة التي يرقد فيها تبين انها تبلغ حوالى مترين في ثلاثة امتار ولها باب عرضه ٧٥ سم وطوله ١,٩٠ متر ويوجد بها اعلى الباب بحوالى ١,٢٥ متر فتحة تهويه مساحتها ٢٠سمx٧٥سم ولا يوجد بها منافذ اخرى وبها لمبة من اعلى للاضاءة .

وشرع في سؤال محمد عبدالرسول الذي افاد بأنه في يوم ٩/١١/١٩٧٧



فوجئ مع خمسة عشر من زملائه المتهمين في نفس القضية بنقلهم من سجن الاستئناف وهو السجن المخصص قانوناً للتحقيق والمحدد في امر الحبس الى ليان طره حيث استقبلنا بالاعتداء من قبل مدير المنطقة اللواء حسين زكي على احد زملائنا وهو على زهران بصفحه على وجهه وتم اقتيادنا الى غير التأديب حيث حشرنا داخل هذه الزنازين المخصصة اساساً لتأديب المسجونين وهذا التأديب في حالة حدوثه يكون بناء على مخالفات تقع داخل السجن ولا يكون الا لفترة مصدوره ، كما تم حرماننا من كافة حقوق المحبوسين احتياطياً مثل الزيارة والخروج الى طابور الشمس والاطلاع على الصحف والمجلات وجميع وسائل الاعلام ، وقد تقدمنا بشكوى كتابيه اكثر من مرة الى مدير السجن والجهات المختصة ولم تتفد وفي اخر الامر افهمنا مدير السجن انه يسلم بان هذا السجن بنص القانون غير مخصص للمحبوسين احتياطياً فضلاً عن ان وضعي داخل السجن ليس في الزنازنه المخصصة للمسجون العادي وانما للمسجون الذي يرتكب جريمة ويعاقب بتأديبه بوضعه في هذه الزنازنه كما اضاف مامور السجن انه لا يملك تغيير هذا الوضع لأن هناك تعليمات من جهات عليا بذلك ويذكر النيابة العسكريه والمباحث العامه ومدير مصلحة السجون، ولما كان هذا الوضع غير قانوني ، ولما كانت كافة الوسائل لم تجد لتصحيحه ، فقد اعلن الاضراب عن الطعام حتى الموت الى ان يتحقق مطلبه في الحصول على حقوق المحبوس احتياطياً بوضعه في السجن المخصص للتحقيق مع كافة الحقوق الاخرى . واضاف ان وضعه في زنازنه الموت المغلقه طوال اليوم انما تقف وراءها المباحث العامه وتتولى تنفيذ النيابة العسكريه ومصلحة السجون ومدير منطقة ليان طره وذلك بقصد الضغط عليه لتغيير موقفه من موضوع التحقيق في القضية الذي بناه على مبادئ يؤمن بها .

وعندما سئل عن تاريخ اضرابه عن الطعام ، قال اعتباراً من يوم ١٦/١/١٩٧٧ وانه اودع بسجن ليان طره يوم ١٩٧٧/١١/٩ ، وانه احضر للاقامة مع زملائه في هذه الزنازنه من يومين أو ثلاثه .

ويطلب منه المحقق العدول عن الاضراب على ان يتم تلبية الطلبات في حدود ما تقضى به لائحة المحبوسين احتياطياً ، فاجاب بأنه مطلوب من ممثل النيابة العسكرية ان يثبت ان هذه الجهة قادرة على حماية حقوق المحبوسين احتياطياً في حدود هذه اللائحة ابتداء من نقله من هذا السجن غير المخصص للتحقيق وكفاله الحقوق المقررة للمحبوس احتياطياً ابتداء من وضعه في زنزانه قانونيه وحقه في الزيارة الخاصة والعادية وحقه في قراءة الصحف والمجلات والكتب المسموح بتداولها في مصر وحق المراسلة وسائر الحقوق الاخرى ، و اضاف انه لازال مصرا على الاضراب حتى تتحقق مطالبه القانونية وان استمرار هذا الوضع يزيد من يقينه من صحة موقفه من النيابة العسكرية ومقاطعتها في التحقيق .

ثم شرع المحقق في سؤال ابو الحسن عبدالحميد سلام فذكر انه تقدم بطلب الى النائب العام بتاريخ ١٩٧٧/١١/٩ مع بداية نقله مع زملائه من سجن الاستئناف الى ليمان طره بناء على تعليمات مدير مصلحة السجون حيث وضع في عنبر التأديب ثم نقل مع زملائه منذ يومين الى هذا العنبر وهو تأديب التأديب و اضاف انه يشكر ممثل النيابة العسكرية لهذه المبادرة الانسانية وذلك بشكل شخصى بعد ان استجابت النيابة العامة والنائب العام ومدير مصلحة السجون لاملاءات المباحث العامة .

ثم ذكر ابو الحسن سلام انه وزملائه وضعوا في عنابر التأديب الانفرادي في زنزين أشبه بالقبور مليئة بالحشرات دون وجود ثورة مياه بالعنبر بالاضافة الى ان ادارة السجن حولت الزيارة الخاصة التي تصرح بها النيابة العسكرية لاهالينا الى زيارة سلك مرة في الاسبوع وعند مناقشة المدير في ذلك اخرج له خطاب المدعى العام العسكرى الذى يأمل فيه ان تمنع الزيارة عن هذه الفئة إلا بتصريح خاص من المدعى العام العسكرى ويتم الزيارة في مكان الزيارة العادى ، فللزيارة مكانين في السجن احدهما مخصص للزيارة الخاصة والاخرى مخصص للزيارة المنصوص عليها في لائحة السجون (الزيارة

السلكية). واضاف انه لما كان خطاب المدعى العسكرى لم يرد به نوع الزيارة فقد رأى مدير المنطقة ان الزيارة تكون سلكيه ، فطلب منه ان يستفسر من المدعى العام فى هذا الخصوص ويعد يومين رد عليه يأتى خاطب اللواء مخلوف وكان تفسيره مطابقاً لتفسير اللواء حسين زكى ، وأثبت المتهم احتجاجه على ذلك اذا كان هذا التفسير قد صدر فعلاً من المدعى العام العسكرى لأنه تدخل فى تفسير لائحة السجون .

واضاف المتهم انه مما زاد الامر سوءاً ان قام اللواء مدير المنطقة يشرف بنفسه على خروج المتهمين من الزنازين فرداً فرداً لقضاء الحاجة والاعتسال والحلاقة بالاضافة الى منع دخول الاطعمة التى يحضرها الاهالى الا بتصريح خاص من النيابة العسكرية واضاف انه لن يعدل عن الاضراب إلا اذا اجيب الى مطالبه ، ووضح انه يعد رسالة ماجستير فى الآداب بجامعة الاسكندرية وفى حاجة الى مكان معد للاستذكار ومعه بعض الطلبة من كلية الهندسة والطب والزراعة والتجارة .

ثم قام المحقق بسؤال محمد فرغلى عبدالرحمن الذى طالب بنقله الى عنبر صحى يصلح للمذاكرة حيث انه طالب فى الصف الثانى الثانوى ، كما طالب بأن تكون زيارة اهله له زيارة خاصة وليست زيارة سلك ، واضاف اللواء حسين زكى ان الزيارة الخاصة حولت الى زيارة السلك بناء على اوامر من النيابة العسكرية وان امر الحبس قد صدر لمأمور سجن الاستئناف ومع ذلك وضع فى سجن ليمان طره . وان كشف الترحيل لم يكن متضمناً اسمه ومع ذلك وضع فى زنازين التأديب .

ثم قام عضو النيابة العسكرية بسؤال احمد محمد على الليثى الذى افاد انه سبق ان قدم لادارة السجن الاسباب التى من اجلها أضرب عن الطعام وتتخلص فى ان وضعه فى هذا السجن غير قانونى ومنع الزيارة الخاصة ومنع اتصاله بمعاميه ، وإن طلباته تتحصر فى معاملته معاملة قانونيه طبقاً للائحة المحبوسين احتياطياً .

ثم سئل عزت ماهر الذي رأى ان هناك مخطط تدبره المباحث العامة وتشترك في تنفيذه النيابة العسكرية وإدارة سجن طره من أجل تعذيبه جسدياً ونفسياً من حيث وضعه في زنوازين التائب التي لا تصلح للمعيشة الانسانية ومنع الزيارة العادية والخاصة وعدم توافر الجو الملائم للدفاع عن نفسه وعدم السماح بدخول الصحف والكتب وعدم السماح باتصاله بمحاميه .

وقد قام عضو النيابة العسكرية بعد ذلك بإجراء معاينه لمكان حبس المتهمين في القضية ٧٧/٩ من دولة عسكريه عليا وقد تبين انهم مودعون بداخل مبنى مكتوب عليه من الخارج كلمة عنبر ويخولنا إليه تبين انه عبارة عن مبنى كبير به مجموعة من الغرف الصغيرة على الجانبين ويفصل بين هذه الحجرات من المنتصف صالة بطول العنبر غير مسقوفه ، وبالدخول الى تلك الحجرات الصغيرة تبين ان مساحة الحجرة منها مترين  $2 \times$  وارتفاعها حوالي اربع امتار ولها باب صغير عرضه ٧٥ سم وطوله مترين تقريباً ويوجد اعلى الباب على مسافة حوالي ١,٢٥ متر تقريباً فتحة تهوية حوالي  $20 \times 70$  سم تقريباً ويدخل كل غرفة لمبه كهرباء للاضاءة وقد تبين انه مودع داخل كل حجرة من الحجرات ثلاثة من المتهمين وقد قرر لنا المسئول عن هذا العنبر انه مخصص للمتهمين الجدد الذين يورثوا الى السجن .

كما قام النقيب يحيى حسن قاسم عضو النيابة العسكرية سؤال باقى المتهمين المضربين فسأل نبيل عتريس عطيه عن سبب اضربه عن الطعام فافاد بأنه اضرب عن الطعام لأن لديه مجموعة من المطالب فنتيجة لرفضه التحقيق بمعرفته النيابة العسكرية وضع فى ظروف غير انسانيه على الاطلاق ومنها وضعهم فى زنوازين عنبر التائب وهو مخصص لتأنيب عتاة المساجين وهو غير مطابق للائحة السجون لانعدام التهويه ، كما انه ممنوع من طابور الشمس خارج العنبر وليس هناك أى رعاية صحيه أو طبية على الاطلاق وممنوع من مطالعة أى كتب أو صحف أو سماع الراديو ، كما ان الزيارات الخصوصية ممنوعة ، وحتى لو كانت الزيارة بتصريح من النيابة فإنها تتم من خلف الاسلاك

الامر الذى يعنى ان وضعه فى هذا السجن يفرض تأييده فقط دون الحفاظ على اى حق، انسانى لدرجة انهم ممنوعين من الاستحمام إلا بالجرادل ولكل هذه الاسباب أضرب عن الطعام وطلب من المحقق معاينة الزنازين . و اضاف انه يعتقد ان معاملتهم بهذه الصورة ناتجة عن اوامر صادرة من النيابة العسكرية . ثم قام المحقق باستدعاء فهمى عبد المعطى النكلاوى فأخطرته ادارة السجن ان المتهم المذكور لا يستطيع الحضور الى غرفة التحقيق لاعيائه فتقرر الانتقال الى غرفة محبسه وسأل عن سبب اضرابه عن الطعام فقرر ان السبب هو مطالبته بالنقل من هذا العنبر المخالف للوائح السجن فهو عبارة عن مقبرة ، كما ان السبب هو تعسف ادارة السجن وادعائهم ان هذه اوامر النيابة العسكرية ومنع الزيارة الخصوصية وتحويلها الى زيارة سلك ومنع دخول الاكل والمجلات والكتب المتداولة واغلاق الزنازين ٢٠ ساعة فى اليوم ومنع طوابير الشمس وفى النهاية حمل النيابة العسكرية ومباحث امن الدولة مسئولية هذه الالوضاع .

ثم قام عضو النيابة العسكرية بسؤال المتهم علاء الدين عبد العظيم عطية الذى افاد انه منذ نقله وزملائه من سجن الاستئناف الى سجن طره ويمارس عليهم تعذيب بدأ بضرب احد زملائه فى القضيبة وهو على السعيد زهران من قبل مدير سجن طره اللواء حسين زكى ثم نقلوا الى عنابر التأديب المخصصة للمسجونين المعاقبين وهو يحتوى على زنازين مترين فى ثلاثة امتار وليس بها اى فتحات تهوية ، وفى البداية كانت تغلق الزنازين عليم لمدة ٢٢ ساعة فى اليوم ثم خفضت الى عشرين ساعة فقط ، كما ارسلت النيابة العسكرية خطاباً الى ادارة السجن بحرماننا من الزيارات العائليه مما يقطع بأن هناك مخطط لارهابهم وتعذيبهم تتعاون فيه مصلحة السجن ومدير طره والنيابة العسكرية بتوجيه من مباحث امن الدولة ، وفى النهاية حمل النيابة العسكرية مسئولية كل هذه الاجراءات .

ثم قام المحقق بسؤال مهدي احمد بنفق الذى قرر انه اضرب عن الطعام

احتجاجاً على زيارة رئيس الجمهورية لاسرائيل واحتجاجاً على تحويله الى القضاء العسكرى ثم احتجاجاً على معاملته هو وزملائه معاملة بربرية لا يقرها اى منطق متحضر فضلاً عن مخالفته للوائح مصلحة السجون .

ثم سئل محمد احمد احمد الزملى عن سبب اضرابه عن الطعام فقرر ان سبب هذا الاضراب هو انه يوجد بين المباحث العامة ومصلحة السجون والنيابة العسكرية تخطيط واضح الهدف من ورائه تصفيته جسدياً والضغط عليه نتيجة لوقفه من النيابة العسكرية .

ثم قام المحقق بسؤال المتهم حسان هاشم فقرر ان سبب اضرابه ايداعه فى عتابر التأديب التى لا تصلح لمعيشة البشر ومنع كافة الحقوق التى تقررها له لائحة السجون .

وسئل احمد محمد متولى حجى الذى اوضح ان سبب اضرابه عن الطعام هو وجوده داخل هذه الزنازين القذرة والاضطهاد الواضح من ادارة السجن . ثم سئل فراج عبد الرحيم سالم العيىنى الذى قرر أنه قدم مذكرتين الى النائب العام بها سبعة بنود توضح سبب اضرابه عن الطعام وطلب نقله من هذه العنابر التى لا تصلح لاقامة الحيوانات والسماح بالزيارة الشخصية والصحف والكتب وتوفير الاشراف الصحى حيث انه مريض بروماتيزم مفصلى وروماتيزم فى عضلات القفص الصدرى . وانه لن يعدل عن الاضطراب الى بعد تحقيق مطالبه .

ويتاريخ ١٩٧٧/١٢/٥ قرر مساعد المدعى العام العسكرى ارسال كتاب الى مدير مصلحة السجون لخطاره بتطبيق نصوص لائحة السجون الخاصة بالمحبوسين احتياطياً على المتهمين فى القضية رقم ١٩٧٧/٩ امن دولة عسكريه عليا والافادة عن سبب ايداعهم عتابر التأديب مع التنويه بأنه لم يصدر من النيابة العسكرية أية تعليمات بمنع الزيارات لمتهم أو منع الاتصال بالمحاميين أو منع ادخال الصحف والمجلات أو المتكولات طالما طبقت لوائح السجون وكذلك توفير الرعاية الصحية الكاملة للمضربين على ان يتم اخطار مدير مصلحة السجون بصفة عاجلة ومع مخصص .

وفى يوم ١٠/١٢/١٩٧٧ عرض على مساعد المدعى العام العسكرى المحضر الذى اجراه الملازم أول عادل محمود الموصى عضو النيابة العسكرية يوم ٨/١٢/٧٧ ، ٧٧/١٢/٩ ويخلص فيما اثبتته من ورود اشارة صابرة من ليتمان طره بتاريخ ٨/١٢/١٩٧٧ نصت على ان محمد محمد شوكه وسبعة عشر متهم آخرين فى القضيتين رقمى ٢٠٠ ، ٧٧/٢٨٥ حصر امن نولة عليا بانهم مستمرين فى الاضراب عن تناول الطعام رغم نصحهم بالعلول وبدأت صحتهم تسوء وجارى ملاحظتهم طبياً يومياً لأن استمرارهم فى الاضراب يعرض حالتهم للخطر . وقد انتقل عضو النيابة الى ليتمان طره يوم الجمعة الموافق ٩/١٢/١٩٧٧ واثبت فى محضره ان الحجرات المودع بها المتهمون المضربون عن الطعام سيئة التهوية والاضاءة وضيقة للغاية ورطبة وينام المتهمين ارضاً لعدم وجود اسره ولاحظ عليهم الاعياء الشديد . واستطرد المحضر بأخذ اقوال المتهمين المضربين . كما اثبت عضو النيابة ملحوظة أخرى فى محضره ان العنبر الذى ينزل به المتهم محمد احمد حجي تتبعث من رائحة غير مستحبة كما انه غير لائق باستقبال المرضى واخذ عضو النيابة اقوال الدكتور لبيب بسطا الطبيب المقيم بمنطقة سجون طره الذى قرر فى اقواله ان حالة المتهمين تتدهور وتسوء مما يهدد حالتهم للخطر رغم ابداء النصح اليهم وبلغ بعضهم الى حالة الفيبوية وتم نقلهم لمستشفى السجن واجريت لهم الاسعافات الطبية اللازمة . وبالنسبة للمتهم محمد احمد حجي فقد تم فحصه بمعرفة طبيب نوبتجى الليمان وشخص حالته باشتباه التهاب حاد بالزائدة الدودية وتم استدعاء بكتور اخصائى الجراحة بالمنطقة الذى قرر اجراء عملية جراحية عاجلة للمذكور ونصح الشاهد بتحويل المريض الى مستشفى المنيل الجامعى خوفاً على حياته . وقرر الشاهد ان الاماكن المودع بها المتهمون اماكن غير صحيحة لضعف التهوية ولا تدخلها الشمس وضيق الغرف ويكل غرفه جردل به مياه للشرب وجردل آخر للتبرز مما يسبب رائحة كريهة بصفة شبه مستمرة واحتمال ان تشكل اضراراً صحية بالنسبة اليهم وانتهى المحضر بقرار المحقق

بتكليف مدير ليমান طره بتطبيق لائحة السجون على المتهمين ونقل المتهم احمد محمد حجي الى مستشفى المنزل الجامعي للنظر في حالته واجراء العملية الجراحية اللازمة اذا تطلب الموقف ذلك ووضع المتهمين المضربين عن الطعام تحت الرعاية الطبية المستمرة ويتم تغذيتها صناعياً مع موافاة النيابة بتقارير طبية عن حالتهم .

**وفي نهاية محضره قرر مساعد المدعي العام العسكري  
الآتي:**

١- نقل كافة المتهمين المحبوسين احتياطياً في سجن طره على ذمة القضية رقم ٧٧/٩ أمن دولة عسكريه عليا الى سجن آخر تتوافر فيه الاشتراطات القانونية الواجب تطبيقها على المحبوسين احتياطياً وعلى مدير عام مصلحة السجون تنفيذ قرارنا هذا وافادتنا بالسجن المنقولين إليه على ان يتم الاخطار اليوم مع مخصوص .

٢- يعرض المحضر على السيد المدعي العام العسكري قرر سيادته اخطار مدير عام مصلحة السجون بكتاب يتضمن ما قامت به النيابة من فحص اثبته في محاضر المعاينة التي تمت بليمان طره وضرورة تطبيق لائحة السجون في شأن معاملة المتهمين وتوفير اماكن ملائمة باعتبارهم لايزالون في الحبس الاحتياطي ونقل المتهم احمد محمد متولى حجي تحت الحراسة الى مستشفى المنزل الجامعي وموافاة النيابة بالجزاء المناسب توقيعها على المختص وقد صدر تنفيذاً لهذا القرار كتاب السيد المدعي العام رقم ١٣٦٤٨ .

ويتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٢ اثبت مساعد المدعي العام في محضره ورود كتاب مصلحة السجون المؤرخ ١٩٧٧/١٢/١١ الذي تضمن ان جميع المحبوسين يتمتعون بما قرره قانون السجون ولائحته الداخلية للمحبوسين احتياطياً اذ مصرح لهم بارتداء ملابسهم المدنية واستحضار الاطعمة والتعامل مع مقصف السجن ، وبالنسبة للسماح لهم بالزيارة والمحامين قيامل الافادة صراحة عما اذا كان يسمح للمتهمين من هذه الفئة بالزيارة العادية نون حصول نوبهم على



تصاريح من النيابة العسكرية علماً بأن واحداً من المحامين عنهم لم يحضر لزيارة موكله ولم يتقدم أحد من هؤلاء المتهمين بطلب لإدارة السجن لتوكيل أحد المحامين وبالنسبة لصلاحية الغرف فإن غرف العنبر المودعين به حالياً من طراز الغرف الصغيرة بالمقارنة ببعض الغرف الكبيرة التي تتسع لعدد خمسة وعشرون مسجوناً وطبقاً لنظام العمل في السجن يجري تسكين مسجون واحد أو ثلاثة بالغرف الصغيرة وجميع غرف المسجونين بالسجون المختلفة لا يوجد بداخلها دورات مياه . وبالنسبة للأسرة فهي غير متيسرة حالياً لعدم وجود أماكن أو أسره وقد صرفت إدارة السجن لكل محبوس بطانية إضافية علاوة على بطانتين وحصير الليف المقرر صرفها ، ويتم تمكين جميع المتهمين من هذه الفئحة من الخروج نهاراً لعمل طوابير الرياضة بواقع ساعتين صباحاً وساعة ونصف مساءً ويعد هذا تجاوزاً لما تقضى به التعليمات بالنسبة للمحبوسين احتياطياً من قمر مثل هذه الطوابير الى نصف ساعه صباحاً ومثلها مساء . وقد كان المتهمين مودعون بسجن الاستئناف إلا ان ظروف الامن دعت الى نقلهم الى ليমান طره نظراً لتزعمهم باقى المتهمين واثارة الشغب داخل السجن واستمرار هتافاتهم وتهديدهم بحرق السجن ودأبهم على محاولة الاتصال بالخارج بغير الطريق القانوني بالتخاطب من خلال نوافذ الغرف أو تهريب المنشورات والاوراق .

وقد تضمن الكتاب ايضاً ما يفيد صدور تعليمات مدير مصلحة السجن بنقل المتهمين الى المكان المخصص للمحبوسين احتياطياً بليمان ابى زعل وبذلك اعتباراً من ١١/١٢/١٩٧٧ ، وبالنسبة للمتهم احمد محمد متولى حجي فقد نقل بعد ظهر يوم ١١/١٢/٧٧ لمستشفى المنزل الجامعى . كما قد وردت اشارة مساء يوم ١١/١٢/٧٧ من مدير منطقة طره بتقييد عدول المتهمين عن اضرابهم عن تناول الطعام ومرفق بالكتاب ورقه صغيرة الحجم عبارة عن اقرار من الدكتور وصفي لبيب بسطا الطبيب المقيم بمنطقة طره بأنه قام بالمرور بتاريخ

١٩٧٧/١٢/٩ على المحبوسين احتياطياً على ذمة القضية ٧٧/٩ امن دولة عسكرية عليا واقتصر دوره على مباشرة الرعاية الطبية ولم يتطرق الحديث بينه وبين سيادته بون ان يتبين شخصيه المتحدث معه الى صلاحية المكان من عدمه وان ذلك جاء على لسان المتهمين انفسهم .

وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٣ اثبت مساعد المدعى العام العسكرى فى محضره حضور السيد اللواء شرطه ابو المجد محمود وكيل مصلحة التفيتش بالداخلية وانباه انه مكلف من وزير الداخلية باجراء تحقيق ادارى فى شأن ما تضمنته كتب النيابة العسكرية الى مدير عام مصلحة السجون والخاصة بمعاملة المتهمين فى القضية رقم ٧٧/٩ امن دولة عسكرية عليا ، وطلب الاطلاع على محاضر النيابة العسكرية التى اجرتها فى هذا الخصوص ، وبناء عليه قامت الادارة بتسليمه صورة من المحضر الذى اجراه الرائد فاروق احمد سلطان يوم ١٩٧٧/١٢/٤ وكذا صورة من المحضر الذى اجراه النقيب يحيى حسن قاسم عضو النيابة العسكرية بذات التاريخ بمقر ليمان طره وكذلك صورته من المحضر الذى اجراه الملازم اول عادل محمود المرسى يومى ١٩٧٧/١٢/٩ وذلك لاتخاذ اللازم .

وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٤ ورد لمكتب المدعى العام العسكرى صورة كتاب مصلحة السجون المرسل اصله الى مساعد وزير الداخلية بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٢ يتضمن انه بالنسبة لاضراب بعض المتهمين المحبوسين على ذمة القضية رقم ٧٧/٩ امن دولة عسكرية عليا عن تناول الطعام بليمان طره فإنه وردت من الليمان المذكور اشارة تليفونية بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٠ تفيد عولهم جميعاً عن الاضراب .

## الفصل الخامس

### تصرف النيابة العسكرية فى التحقيقات

#### اولاً:

بتاريخ ١٢/١١/١٩٧٧ مثل محمد على عامر الزهار ومحمد ابراهيم عويس ونادر عبدالوهاب احمد عنانى امام مساعد المدعى العام العسكرى الذى قرر انه نظراً لأن المذكورين قد تضمن أمراً لإحالة المصادر من نيابة امن الدولة العليا المؤرخ ٢١/٥/١٩٧٧ فى القضية رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٧ امن دولة عليا قد احيلوا بالمواد ١٩٨ ، ٩٨ ب ، ٩٨ ب مكرر ، ١٧٤ عقوبات عما ارتكبه من وقائع خلال الفترة من اواخر ١٩٧٣ حتى منتصف شهر مايو سنة ١٩٧٧ على النحو الوارد فى امرأ لاحالة سالف الذكر ، وبناء على ما قره العقيد أمين اسماعيل المسئول فى مباحث امن الدولة ومكافحة النشاط الشيوعى فإن ما هو مسند الى هؤلاء من افعال تاليه لامر الاحالة فى القضية ٥٧ لسنة ١٩٧٧ امن دولة عليا هو الاستمرار فى النشاط المؤتم لتحقيق اهداف حزب العمال الشيوعى المصرى والحزب الشيوعى المصرى هى نفس التهم المنسوبة اليهم فى امر الاحالة فى القضية رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٧ المشار إليها بالإضافة الى تشكيل منظمات جيدة فى يناير الماضى لتتابع النشاط الحزبى واهدافهما . واذا يتوحد الوصف القانونى فى الجرائم المنسوبة الى هؤلاء المتهمين بين ما ورد فى امر الاحالة فى القضية رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٧ وبين ما نسبته مباحث امن الدولة إليهم فى القضية المحالة الى القضاء العسكرى فضلاً عن معائه النشاط الاجرامى فى

القضيتين يشكل الجريمة المستمرة في أى من صورتها المضطرب أو المتجدد وتميزه بوحدة المشروع الاجرامى من حيث تصميم المتهمين والغرض الذى يبيغونه ، ومن ثم فإن افعال الاستمرار ترتبط فيما بينها برباط غير قابل للتجزئة ونظراً لأن نفس النظر ينطبق على ماهر سمعان اسحق وكمال عبدالفتاح شعيب، لذلك قرر المدعى العام العسكرى الآتى :

١- يفرج عن محمد على عامر الزهار ومحمد ابراهيم عويس وناثر عبدالوهاب احمد عنانى المحبوسين على ذمة القضية ٣٠٠ لسنة ١٩٧٧ حصر امن دولة عليا والمقيدة برقم ١٩٧٧/٩ امن دولة عسكرية عليا وذلك ما لم يكونوا محبوسين لسبب آخر أو فى قضية اخرى مع عرضهم على نيابة امن الدولة العليا .

٢- احالة الاوراق والتحقيقات المتعلقة بكل من محمد عامر الزهار ومحمد ابراهيم عويس وناثر عبدالوهاب احمد عنانى ، وماهر سمعان اسحق ، ومحمد كمال عبدالفتاح شعيب فى القضية رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٧٧ حصر امن دولة عليا المقيدة برقم ٧٧/٩ امن دولة عسكرية عليا الى نيابة امن الدولة العليا للاختصاص .

## ثانياً:

ويتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٠ قرر العميد عز الدين رياض مساعد المدعى العام العسكرى بعد موافقه المدعى العام العسكرى الافراج عن كل من بضممان بطاقتهم الشخصية .

١-جوده سعيد الببيب ٢- فتحى عبد العزيز فرج ٣- هانى على هريدى  
٤-جمال احمد رضوان ٥- فهمى عبد المعطى النكلاوى ٦- صابر محمد بركات

- ٧- مهدي احمد بندق ٨- نبيل عتريس عطيه ٩- محمد محمد مصطفى  
١٠- احمد محمد علي اللبثي ١١- احمد ماهر انيس ليوب ١٢- عبد الفتاح  
ابراهيم عيد .

### ثالثاً:

ويتاريخ ١٨/٢/١٩٧٨ اصدر اللواء حمد عبد العظيم مخلوف المدعي العام  
العسكري قرار اتهام في القضية رقم ٧٧/٩ امن دولة عسكريه عليا نصه :

بعد الاطلاع على الاوراق والتحقيقات

تتهم النيابة العسكريه كل من :

- ١- علي السعيد زهران
- ٢- جمعه عبد الحميد سلطان
- ٣- محمد عبد الرسول عفيقي
- ٤- عزت ماهر عبد الخالق
- ٥- محمد احمد احمد الرملي
- ٦- حسناء عبد العظيم عطيه
- ٧- فتحيه حسن السيد خليل
- ٨- احمد محمد علي عمر
- ٩- احمد محمد متولي حجي
- ١٠- حسان هاشم عثمان
- ١١- خالد محمود حسن حماد
- ١٢- فراج عبد الرحيم سالم العيني
- ١٣- محمد محمد علي اللبثي

١٤- عبد الله محمد سليمان

١٥- ابراهيم البدرأوى يونس البدرأوى

١٦- صلاح السيد عبد الرحيم

لأنهم فى خلال الفترة من عام ١٩٧٥ حتى ١٩٧٧/١٢/٣ بجمهورية مصر

العربية

### اولاً : المتهمون جميعاً :

١- انشأوا ونظموا واداروا منظمة ترمى الى قلب النظم الاساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة والهيئة الاجتماعية ، والى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وكان استعمال القوة والوسائل الاخرى غير المشروعة ملحوظاً فى ذلك . بأن شكل المتهمون من الاول وحتى الرابع عشر منظمة سرية تسمى حزب العمال الشيوعى المصرى وشكل المتهمان الخامس عشر والسادس عشر منظمة سرية تسمى الحزب الشيوعى المصرى وكان هدف كل من المنظمين الاطاحة بالسلطات الحاكمة الشرعية وهدم النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة وفرض سيطرة فئة العمال على غيرها من فئات الشعب واقامة نظام حكم شيوعى فى البلاد وذلك عن طريق استخدام النشرات والبيانات السرية والتحليلات السياسية والاندساس بين الجماهير وعقد الندوات وغير ذلك من اساليب الدعوة المثيرة للترويج للنظم الشيوعية والحض على الاضراب والتظاهر ضد السلطات الشرعية ومهاجمة السياسة التى تنتهجها الدولة فى مختلف المجالات وتحريض الجماهير وتأييدها للقيام بثورة يسودها القوة والعنف ويستغلها الجناة لتحقيق الهدف المذكور على النحو الوارد تفصيلاً بالاوراق .

٢- روجوا في جمهورية مصر العربية لتغيير مبادئ الدستور الاساسيه ولقلب نظم الدولة الاساسيه السياسيه والاجتماعيه والاقتصاديه وافرض سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وكان استعمال القوة والوسائل غير المشروعة ملحوظاً في ذلك . بأن روجت المنظمتان اللتان شكلهما المتهمون على الوجه المبين في التهمة السابقة لتحقيق الاهداف المبينة بها باستخدام النشرات السريه وغيرها من الوسائل والاساليب الواردة في تلك التهمة على النحو الوارد تفصيلاً بالاوراق

### ثانياً:

المتهمون السابع والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والسادس عشر .  
حازوا المطبوعات والنشرات المبينة بالتحقيقات والتي تضمنت تحبيذ وترويج اهداف المنظمتين سالفتي الذكر بقصد ترويجها ونشرها بين الناس على النحو الوارد تفصيلاً بالاوراق .

### ثالثاً:

المتهم الخامس عشر حاز الآلات وانوات الطباعة المبينة الاوصاف في التحقيقات والتي خصصتها منظمة الحزب الشيوعي المصري سالفه الذكر لطبع المجلات والبيانات والنشرات السريه التي تروج لاهداف المنظمة السابق بيانها على النحو الوارد تفصيلاً بالاوراق .

### رابعاً: المتهمون من الثامن حتى الخامس عشر:

١- جهروا بالصياح والهتاف لاثارة الفتنة بين الجماهير بأن رددوا علانيه في الطريق العام هتافات وشعارات مثيرة تناهض الحكومة وتروج للشيوعيه.

٢- امانوا رئيس الجمهورية بما تضمنته الهتافات والشعارات سالفة الذكر من تعريض بالرئيس على النحو الوارد تفصيلاً بالاوراق .

### **بناء عليه**

يكون المتهمون قد ارتكبوا الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٩٨ / ١ ، ٩٨ ب ، ٩٨ ب مكرر ، ٩٨ هـ ، ١٠٢ / ١٧١ ، ٣ / ١٧٤ عقوبات .

### **لذلك**

نأمر بإحالة المتهمين بمحاكمة امام محكمة عسكرية عليا .



## الفصل السادس

### بإسم الشعب

### حكم المحكمة العسكرية العليا

المنعقدة علناً بالقاهرة الساعة العاشرة يوم السبت الموافق ١٥/٧/١٩٧٨

مختار محمد حسين شعبان	رئاسة العميد
محمد جمال الدين نور	عضوية العميد
ميسرة أحمد حسن	والعميد
محمود إبراهيم عبد العال	وممثل الادعاء العسكري المقدم
عبد المعطى محمد إبراهيم	وقام بأمانته السر المساعد أول

أصدرت الحكم الآتى بيانه :

فى القضية رقم ٩ لسنة ١٩٧٧ أمن دولة عسكريه عليا  
المتهم فيها كل من :

- ١- على السعيد زهران
- ٢- جمعه عبد الحميد سلطان
- ٣- محمد عبد الرسول عفيقى
- ٤- عزت ماهر عبد الخالق
- ٥- محمد احمد احمد الرملى
- ٦- حسناء عبد العظيم عطيه
- ٧- فتحيه حسين السيد خليل
- ٨- احمد محمد على عمر

- ٩- احمد محمد متولى ابو حجي
  - ١٠- حسان هاشم عثمان
  - ١١- خالد محمود حسن حماد
  - ١٢- فراج عبد الرحيم سالم العيني
  - ١٣- محمد محمد على الليثي
  - ١٤- عبد الله محمد سليمان
  - ١٥- ابراهيم البدرلوى يونس البدرلوى
  - ١٦- صلاح السيد عبد الرحيم
- وطالبت النيابة العسكرية بعقابهم بموجب المواد ٩٨ / ١ ، ٩٨ ب ، ٩٨ مكرر ، ٩٨ هـ ، ١٠٢ ، ١٧١/٢ ، ١٧٤ عقوبات .
- وترافعت النيابة والدفاع كالثابت بمحاضر الجلسات والمنون بالمذكرات المرفقة ، وقامت المحكمة بتحقيق الدعوى تحقيقا نهائيا كالمنون بمحاضر الجلسات .

## المحكمة

حيث ان السيد رئيس الجمهورية قد اصدر قراره رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٧٧ بإحالة هذه القضية الى القضاء العسكرى .

وحيث ان مجمل واقعه الدعوى ان جهاز مباحث امن الدولة تقدم الى نيابة امن الدولة ببلاغ فى صورة مذكرة مؤرخة ١٩٧٧/٩/٢٥ مضمونها ان المتابعة والتحريات ومعلومات المصادر أكدت ان بعض العناصر الشيوعية المنتسبة الى تنظيمى الحزب الشيوعى المصرى وحزب العمال الشيوعى المصرى مازالت مستمرة فى نشاطها السرى الذى يرمى الى تغيير النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى البلاد ، وان نشاط هذه العناصر تركز فيما يلى :

- تكوين بعض الاشكال الحزبية السرية وهى لجان المناطق .

- تجنيد وتثقيف بعض العناصر الجديدة وضمها الى التنظيمين .

- جمع اشتراكات من الاعضاء .

- الترويج للفكر الماركسى من خلال النشرات السرية والتحليلات

السياسية والمطبوعات المختلف .

- التحرك فى اتجاه اثرة الجماهير وتحريضها ضد النظام وتشكيكها فى

سياسته وخاصة فى مجال قضية الحريات الديمقراطية والقضية الاقتصادية والقضية الوطنية .

ثم استطردت المذكرة الى بيان العناصر المتهمة فنكرت واحد واربعين اسماً منهم خمسة عشر ينتمون الى الحزب الشيوعى المصرى وستة وعشرون الى حزب العمال الشيوعى ، واوضحت قرين كل اسم مركزه فى التنظيم وعنوانه ومهنته أو المعهد الذى يدرس فيه ، وانتهى البلاغ الى طلب الاذن بضبط وتفتيش اشخاص ومساكن واماكن اعمال العناصر المذكورة . وقد اذن رئيس نيابة امن الدولة بالضبط والتفتيش بتاريخ ١٩٧٩/٩/٢٦ بالنسبة للمتهمين الواحد والاربعين فباشرت المباحث الى ضبطهم وتفتيش اشخاصهم ومساكنهم ومقار اعمالهم وضبطت الكثير من النشرات والتحليلات الخطية والكتب وقدمتها لنيابة امن الدولة مع المتهمين المضبوطين فقامت النيابة باجراء التحقيق ، ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٧٧ بتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٠ باحالة هذه القضية للقضاء العسكرى ونشر هذا القرار بالجريدة الرسمية فى ١٩٧٧/١٠/١ ونص فيه على ان يعمل به من تاريخ نشره ، وبعد صدوره وتحليداً فى ١٩٧٧/١٠/٨ امرت نيابة امن الدولة بضبط وتفتيش شخص ومسكن المدعو /حسن هاشم عثمان (المتهم العاشر) على اساس ان احد المتهمين الوارد ذكرهم فى مذكرة المباحث وهو المتهم احمد محمد عمر قرر فى التحقيق ان المدعو/ حسان هاشم حاول تجنيده لحزب العمال الشيوعى ، وقد تم ذلك الضبط والتفتيش .

وقامت النيابة العسكرية باجراء التحقيق فسمعت الشهود واستجوبت المتهمين فأنصروا جميعاً على الامتناع عن ابداء اقوالهم ، ويتاريخ يوم

١٩٧٧/١٠/٢٥ تقدمت بمذكرة النيابة العسكرية جاء فيها ان المتابعة والمراقبة ومعلومات المصائر اكدت ان شخصاً اسمه الحركى حامد هو مسئول الجهاز الفنى للحزب الشيوعى المصرى ، وحددت المذكرة محل اقامته واستطريت ان المعلومات المتوافرة تدل على انه ينوى نقل ملكية روثيو تستخدم فى طباعة وثائق ونشرات الحزب وطلبت الاذن بضبطه وتفتيش شخصه ومسكنه ، فاذنت النيابة العسكرية بذلك . وبعد التحقيق اصدرت النيابة العسكرية قرار الاتهام وامر الاحالة بتاريخ ١٩٧٨/٢/١٨ وقد اشتمل على ستة عشر متهماً ، اربعة عشر منهم اتهموا بانشاء حزب العمال الشيوعى المصرى واثنان فقط اتهموا بانشاء الحزب الشيوعى المصرى .

وحيث ان الدفاع ابدى دفعاً مؤداه عدم ولاية المحكمة بنظر الدعوى قبل كل من حسان هاشم عثمان (المتهم العاشر) وابراهيم البدروى يونس البدروى (المتهم الخامس عشر) وخالد محمود حسن حماد (المتهم الحادى عشر) على اساس ان الاول والثانى لا يدخلان ضمن نطاق القرار الجمهورى الصادر بإحالة القضية للقضاء العسكرى ، وان الثالث كان حدثاً وقت الافعال المنسوبة له ولا تدخل حالته ضمن حالات الاحداث الذين يختص القضاء العسكرى بمحاكمتهم .

وحيث انه تبين للمحكمة من مطالعة اوراق الدعوى ان نيابة امن الدولة ارسلت كتاباً الى مباحث امن الدولة بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٨ يشتمل على الامر بضبط وتفتيش شخص ومسكن حسان هاشم ، فتم ضبطه وقامت نيابة امن الدولة باستجوابه فى محضر مؤرخ ١٩٧٧/١٠/١٢ اثبت بصدر المحضر ما مفاده ان اذن الضبط والتفتيش صدر على اساس ما جاء على لسان المتهم احمد محمد عمر لى استجوابه من ان حسان هاشم حاول ضمه لحزب العمال الشيوعى ، كما تبين من مطالعة الاوراق ايضا ان مساعد المدعى العام العسكرى اذن بضبط وتفتيش شخص ومسكن المتهم ابراهيم البدروى بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٢٥ بناء على طلب المباحث بمذكرتها المؤرخة بنفس التاريخ فتم تنفيذ

الاذن بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٧ وضبط المتهم المذكور فى سيارة تاكسى بجهة شبرا الخيمة بعد ان وضع فى حقيبتها النظفية كرتونه بها ماكينة رونيو .

وحيث ان قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٧٧ ينص فى مادته الاولى : يحال الى القضاء العسكرى القضية رقم ٢٠٠ حصر تحقيق امن دولة عليا لسنة ١٩٧٧ المتهم فيها علاء الدين عبدالعظيم عطيه وآخرين والخاصه بضبط بعض كوارى الحزب الشيوعى المصرى وحزب العمال الشيوعى المصرى الذين يهدفون .....الخ .

وحيث ان عبارة المادة الاولى المذكورة تتضمن معياراً لتحديد نطاق القرار ، فقد اشارت الى قضية يعينها هى القضية رقم ٢٠٠ حصر تحقيق امن دولة عليا ، والمتهمين بنواتهم فقالت : المتهم فيها علاء الدين عبد العظيم وآخرين ، كما جاء بها ان القضية خاصة بضبط بعض كوارى الحزب الشيوعى المصرى وحزب العمال الشيوعى المصرى ، فدل ذلك على ان المقصود بالاحالة للقضاء العسكرى هم الاشخاص الذين اتجه اليهم الاتهام فى القضية ٢٠٠ حصر امن دولة عليا لسنة ١٩٧٧ وقت صدور القرار الجمهورى وهؤلاء هم المتهمون الواحد والاربعون الذين شملتهم مذكرة المباحث المؤرخه ١٩٧٧/٩/٢٥ وصدر امر النيابة بضبطهم وتفتيش اشخاصهم ومساكنهم بناء على تلك المذكرة . فعبارة المادة ضيقة جامعة مانعة لا تسمح بدخول ايه عناصر شيوعية اخرى خلاف هؤلاء ، فهى لا تشمل كل العناصر الشيوعية ، بدليل استخدام كلمة (بعض) كما انها لا تسمح بدخول اى متهمين جدد على اساس الارتباط نظراً لاغفالها النص عليه ، وهو ضابط تحرص القرارات الجمهورية على ذكره كلما اريد استخدامه ، ومثال ذلك القرار الجمهورى رقم ٢٤١٨ لسنة ١٩٧٧ الذى نص على الآتى :

يحال الى القضاء العسكرى القضية رقم ٢٠٥ حصر دولة عليا لعام ١٩٧٧ الخاصة بخطط وقتل الدكتور/ محمد حسين النبهى وما ارتبط بها من جرائم .

ولما كان ذلك وكان الثابت ان المتهمين حسن هاشم عثمان وابراهيم البراوي يونس لم يكونا وقت صدور القرار الجمهوري ضمن متهمي القضية (٢٠٠) الذين ورد تحديدهم في مذكرة المباحث المؤرخة ١٩٧٧/٩/٢٥ والذين امرت النيابة العامة بضبطهم وتفتيش اشخاصهم ومساكنهم بناء على تلك المذكرة ، فقد صار لازماً على المحكمة ان تقضى في شأنهما بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى الجنائية المقامة ضدها .

وحيث انه بالنسبة لمتهم خالد محمود حسن حماد فقد اطلعت المحكمة في الجلسة على بطاقة تحقيق شخصية فتبين لها ان تاريخ ميلاده هو ١٩٥٩/٩/١٤ ، وبمطالعة اوراق الدعوى تبين انه تم ضبطه بمعرفة الرائد / محمد رفيق ابو غنيمه بتاريخ ١٩٧٧/٩/١٨ ، فكان سنة وقت ضبطه ثمانيه عشر عاماً واربعة عشر يوماً ، وقام الرائد المذكور وهو من ضباط مباحث امن الدولة بتفتيش سكته فعثر على مطبوعات واوراق لا تدل على انضمامه لتنظيم شيوعي ما ، وفي شهادة الضابط امام المحكمة قرر ان المتهم في تاريخ سابق على الضبط لا يستطيع تحديده حرر بخط يده عدة منشورات تهاجم الحكومة وقام بتوزيعها وان احد مصادر المباحث جاء بها ، كما انه قام بضبط واحد منها ملصقا بفناء المدرسة الثانوية بالاقصر . ولما سئل العقيد / امين اسماعيل رئيس قسم مكافحة الشيوعية في مباحث امن الدولة عن هذه المنشورات في تحقيق النيابة العسكرية اجاب الآتي : " في اعقاب احداث يناير قام المتهم المذكور باعداد البيانات الخطية التي تركز على اثارة الجماهير وتحريضها ضد النظام وقام بتوزيعها والقائها ببعض المناطق السكنية بقنا وامكن الحصول على بعضها وهي المقدمة في القضية ..... "

وبالبناء على ذلك تكون سن المتهم وقت تحرير المنشورات المدعى بها (اى في اواخر يناير او خلال فبراير ١٩٧٧) اقل من ثمانية عشر عاماً ، اى انه كان حدثاً وقتذاك ، ونظراً لذلك ولأنه لم يتوافر في الدعوى دليل على انتماء

ذلك المتهم الى حزب العمال الشيوعي المصرى سوى تلك المنشورات ، ونظراً لأن القضاء العسكرى انما يختص بمحاكمة الاحداث فى حالات محددة ورد بيانها فى المادة (٨) مكر من قانون الاحكام العسكرية المضافة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٥ والتي نصت على اختصاص القضاء العسكرى بالفصل فى الجرائم التى تقع من الاحداث الخاضعين لاحكام القانون العسكرى (اى العسكريين ومن فى حكمهم) وكذلك الاحداث الذين تسرى فى شأنهم احكامه (اى المدنيين) اذا وقعت الجريمة مع واحد أو اكثر من الخاضعين للاحكام العسكرية .

لما كان ذلك وكانت الدعوى تخلو من اى متهم خاضع للاحكام العسكرية فقد انتهت المحكمة الى عدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى الجنائية ضد المتهم خالد محمود حسن حماد .

وحيث ان النيابة العسكرية قد وجهت الاتهام الى المتهمين من الاول الى الرابع عشر ، وهم على التوالى (بعد استبعاد المتهمين الذين انتهت المحكمة الى عدم ولايتها بنظر دعواها ) على السعيد زهران ، جمعه عبد الحميد سلطان ، محمد عبد الرسول عفيفى ، عزت ماهر عبد الخالق ، محمد احمد الرملى ، حسناء عبد العظيم عطيه ، فتحية حسن السيد خليل ، احمد محمد على عمر ، احمد محمد متولى ابو حجي ، فراج عبد الرحيم سالم العينى ، محمد محمد على الليثى ، عبد الله محمد سليمان ... .بأنهم خلال الفترة من عام ١٩٧٧/١٢/٢ أنشئوا ونظموا واداروا منظمة هى حزب العمال الشيوعي المصرى هدفها الاطاحة بالسلطة الحاكمة الشرعية وهم النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة وفرض سيطرة فئة العمال على غيرها من فئات الشعب واقامة نظام حكم شيوعى فى البلاد وذلك عن طريق استخدام المنشورات والبيانات السرية والتحليلات السياسية والاندساس بين الجماهير وعقد الندوات وغير ذلك من اساليب الدعوة المثيرة للترويج للنظم الشيوعية والحض على الاضراب والتظاهر ضد السلطات الشرعية ومهاجمة

السياسة التي تنتهجها الدولة في مختلف المجالات وتحريض الجماهير وتأييدها للقيام بثورة يسودها القوة والعنف ويستغلها الجناة لتحقيق الهدف المذكور ، وطلبت النيابة العسكرية عقابهم نظير هذه التهمة بمقتضى المادة ٩٨ أ من قانون العقوبات .

وحيث انه بالنسبة للمتهم الاول على السعيد زهران فقد ثبت للمحكمة انضمامه لحزب العمال الشيوعي المصري من شهادة احمد طمان الالفى سواء في تحقيق نيابة امن الدولة أو النيابة العسكرية أو امام المحكمة ، اذ شهد انه تعرف عليه اثناء المعركة الانتخابية لمجلس الشعب في اواخر عام ١٩٧٦ وكان (المتهم ) مرشحاً مستقلاً عن العمال ، وبعد الانتخابات دعاه المتهم الى الانضمام لحزب العمال الشيوعي فقام بابلاغ مباحث امن الدولة فاصدرت اليه التعليمات بالظهور بالقبول ومجاراته لكشف نشاطه ففعل ذلك وتمادى في اتصاله به فكشف له صراحة عن اهداف الحزب ووسائله وافهمه ان الحزب يهدف الى قلب نظام الحكم بالقوة واقامة حكم شيوعي في البلاد يعتمد على طبقة العمال ، وان من وسائله اثارة الشغب وخاصة بين العمال الذين وصفهم بانهم وقود الثورة ، باستغلال المشاكل الجماهيرية وخاصة المشاكل المادية لاشاعة الفوضى وركوب الموجة وثوباً الى السلطة ، وكذلك تجنيد اكبر عدد من افراد القوات المسلحة للاستعانة بهم وباسلحتهم في الوصول الى السلطة . وسلمه المتهم اعداداً من نشرة الانتفاض الصادرة عن حزب العمال الشيوعي وطلب منه توزيعها ولكنه قام بتسليمها للمباحث ، واخذ في تثقيفه بالثقافة الماركسية وطلب منه تجنيد افراد من معارفه وابناء بلدته (الشعراء مركز سمياط) الى صفوف الحزب منهم طالب بكلية ضباط الاحتياط فتظاهر الشاهد بتنفيذ ما طلب منه .

وحيث ان اطمئنان المحكمة الى انضمام المتهم الاول على السعيد زهران لحزب العمال الشيوعي المصري قد تأيد بما ورد في نشرة الانتفاض الصادرة عن ذلك الحزب والمضبوطة في الدعوى العدد ٤٨ السنة ٤ السبب ٢٧ نوفمبر



سنة ١٩٧٦ ، اذ ورد بها تحت عنوان : انتخابات تحت الحراسة المشددة ، فى دمياط منع المرشح المستقل على زهران من استخدام الميكروفون ومورست عليه تهديدات كثيرة من قبل المباحث العامة ، كما احتجز واحد من مؤيديه فى قسم البوليس . كما ازداد ذلك الاطمئنان بمناظرة المحكمة لما ضبط عليه من مضبوطات اثبتتها المقدم صبرى لبيب رشدى فى محضر التفتيش المؤرخ ١٩٧٧/٩/٢٨ الذى تم بناء على اذن نيابة امن الدولة خاصة ما يأتى :

- منشور بخط اليد عنوانه ماذا بعد احتلال العدو لقطعة من الارض
- منشور بخط اليد بعنوان صدامنا مع امريكا صدام كان لابد منه
- منشور بخط اليد عنوانه وجه امريكا القبيح ليس جديداً
- كتاب اصل الفلسفة الماركسيه
- كتاب لينين الى الفلاحين والفقراء
- مؤلفات ماوتسى تونج المختاره

وحيث انه بالنسبة للمتهم الثامن احمد محمد على عمر فقد شهد عزت برديرى احمد على امام المحكمة بأنه تعرف عليه بنجع حمادى عن طريق المدعو محمد ابو المكارم على اساس ان اسمه الحركى "محمود" ولما انس إليه (المتهم) أفضى إليه باسمه الحقيقى وكاشفه بأنه فى حزب العمال ويحصل على اعداد نشرة الانتفاض . وفى محضر ضبط المتهم المحرر بمعرفة المقدم عبد العزيز حسنى بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٥ أثبت المقدم المذكور انه اعترف له بأنه تم تجنيده فى حزب العمال الشيوعى بمعرفة المدعو/ حسان هاشم وانه كان على صلة ببعض عناصر ذلك التنظيم وكان يتداول معهم نشرة الانتفاض وقام بحرق اعداد منها . وعند استجوابه بمعرفة النيابة العامة فى ١٩٧٧/١٠/٧ نكر بأن حسان هاشم سلمه اربعة اعداد من الانتفاض وكان يقرأها معه ويشرح له ما فيها وانه عرفه بالمدعو / محمد ابو المكارم الذى سلمه بدوره عشرة اعداد منها .

وامام المحكمة ادعى المتهم ان ضابط المباحث هدده ولوعده ، فلما سلأته

المحكمة عن اقواله امام النيابة العامة والتي ادلى بها بالقاهرة بعد ثلاثة ايام من ضبطه عجز عن ان يقدم لها ما يثير الشك في صحة وسلامة تلك الاقوال .  
لما كان ذلك فقد أطمأنت المحكمة الى انضمامه لحزب العمال الشيوعي .  
وحيث انه بالنسبة للمتهم التاسع احمد محمد متولى ابو حجي فقد شهد عزت درديري امام المحكمة بأن احمد عمر عرفه به على اساس ان اسمه الحركي الامام وكان يقابله عند كل من سيد حفني ومحمد ابو المكارم ، وقد علم منهما انه ينتمي لحزب العمال الشيوعي . وقرر المتهم احمد عمر عند استجوابه بمعرفة نيابة امن الدولة ان ابو حجي استدعاه لجنى نقابة عمال مصنع الالومنيوم بنجع حساني (وكان امينا لهذه النقابة) ودار بينهما حديث اعقبه اظهار ابو حجي لاحدى نشرات الانتفاض ثم حرقها قائلاً انه لا يخاف وكان ذلك في يوم ١٩٧٧/١/٢١ .

وبتفتيش لولاب المتهم داخل مساكن العاملين بمجمع الالومنيوم بمعرفة المقدم/ عبد العزيز حسني بتاريخ ١٩٧٧/٩/١٨ بناء على اذن نيابة امن الدولة ويحضور ضابط امن الشركة حيث كان المتهم متقيماً بالقاهرة لحضور دورة تدريبية عثر على عديد من المضيوفات من بينها عددان من نشرة الانتفاض الصادرة عن حزب العمال الشيوعي المصري والمثبت بصورها صراحة صورها عن ذلك الحزب .

ولم تأخذ المحكمة بما ابداه الدفاع من بطلان تفتيش اللولاب الخاص بالمتهم وما أسفر عنه ذلك التفتيش من ضبط نظراً لعدم وجود شاهدين بالمخالفة للمادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية ذلك لأن التفتيش تم بنسب من النيابة العامة فيكون النص الواجب تطبيقه هي المادة ٦١ من قانون الاجراءات وليس المادة ٥١ والاولى لا تستلزم حضور شاهدين وهو ما اخذت به محكمة النقض في حكمها الصادر في ١٩٦٢/٢/١٠ (مجموعة احكام النقض س ١٢ رقم ٢٠٠ ص ٨٣٠) .

ونظراً لما تقدم فقد اطمأنت المحكمة الى انضمام المتهم احمد محمد متولى ابو حجي لحزب العمال الشيوعي المصري .

وحيث انه بالنسبة للمتهم الثانى عشر فراج عبدالرحيم سالم العيضى فقد ثبت للمحكمة انضمامه لحزب العمال الشيوعى نظراً للمضبوطات التى اسفر عنها تفتيش منزله بمعرفة الرائد محمد وفيق ابو غنيمه بحضوره بناء على اذن نيابة امن الدولة حسبما اثبت بمحضر الرائد المذكور المؤرخ ١٨/٩/١٩٧٧ وما جاء بشهادته امام المحكمة ، اذ تم ضبط اثنى عشر عددا من نشرة الانتفاض الاسبوعية الصادرة عن حزب العمال الشيوعى وهى الاعداد الصادرة فى الفترة من اول يناير الى السابع من مايو عام ١٩٧٧ ، ومنشور بعنوان "ارسال قواتنا المسلحة الى زائير دليل جديد على عمالة وخيانه النظام الحاكم" وخطاب استقالة المتهم من حزب التجمع الوطنى ، وبعض الكتب الماركسيه ، وفى استجوابه امام نيابة امن الدولة اجاب بأنه كان مقررا لحزب التجمع فى الاقصر ثم استقال منه لأنه شعر بأن العمل داخل الحزب غير مجد ، بينما جاء بتحريات مباحث امن الدولة انه مسئول لجنة حزب العمال الشيوعى بمنطقة قنا .

وحيث انه بالنسبة للمتهم الثالث عشر محمد محمد على الليثى فقد ثبت للمحكمة انضمامه ايضاً لحزب العمال الشيوعى ، اذ تم تفتيش منزل شقيقه المتغيب فى ليبيا والذى جاء بتحريات مباحث امن الدولة انه يتخذ مقرراً للقائمه ، وتم هذا التفتيش بحضوره حسبما اثبت الرائد/ محمد نبيل هواش فى محضره المؤرخ ٢٨/٩/١٩٧٧ ، واسفر التفتيش عن ضبط ثمانية اعداد من نشرة الانتفاض الصادرة عن حزب العمال الشيوعى وتحليل خطى بعنوان "لتوحيد القوى الوطنية الديمقراطية صفوفها وتصعد نضالها من اجل تحسين الظروف المعيشية للشعب ومعارضة سياسة الانفتاح والحل السلمى والدكتاتورية " ، كما عثر بذلك السكن على جواز سفر المتهم . وكانت تحريات المباحث عنه قد كشفت عن أنه مسئول لجنة جنوب القاهرة المنبثقة عن حزب العمال الشيوعى المصرى .

وحيث انه بالنسبة لباقي المتهمين الذين وجهت إليهم تهمة انشاء حزب

العمال الشيوعى وهم جمعة عبد الحميد سلطان ومحمد عبد الرسول عفيفى وعزت ماهر عبد الخالق ومحمد احمد الرملى وحسناء عبد العظيم عطيه وفتحيه حسن السيد خليل وعبد الله محمد سليمان فإن عناصر الاثبات المتاحة فى الدعوى لم تكشف عن انضمامهم لذلك الحزب بصورة يقينية .

وفى هذا المجال فقد وضعت المحكمة نصب عينيهما الحقيقة القانونية التى مضمونها ان قيام الدليل على اعتناق الفكر الماركسى لا يكفى وحده لاثبات الانضمام الى منظمة شيوعية بعينها ، فحرية الرأى والعقيدة مكفولة بحكم الدستور ولا بد من قيام الدليل على ذلك الانضمام على نحو يقطع الشك باليقين ، اتباعا للقاعدة الاصوليه للرعية القاطنة بأن ما تطرق إليه الاحتمال لا يصح به الاستدلال .

فبالنسبة لمتهم الثانى جمعة عبد الحميد سلطان فقد تقدمت النيابة العسكرية ضده بتسجيل لمقابلة تمت بينه وبين كل من المتهم على زهران ومصدر الباحث احمد طمان الالفى ، وتبين للمحكمة ان هذا التسجيل وتاريخه ١٩٧٧/٦/٩ تم قبل انن نيابة امن الدولة الصادر فى ١٩٧٧/٦/١٤ بتسجيل الحادثات التليفونية والاحاديث الخاصة لعدد من المتهمين من بينهم جمعه ، ولذلك فقد أهدرت المحكمة الدليل المستعد من ذلك التسجيل ، كما انها ايضا لم تعدد بشهادة احمد طمان الالفى بشأته لكونه شارك ولو بحسن نيه فى مثل هذا الاجراء الباطل ، اما المضبوطات التى اسفر عنها تفتيش مسكن ذلك المتهم فهى وان كانت واضحة الدلالة على عقيدته الماركسية إلا انها فاقدة الدلالة على انتمائه لمنظمة شيوعية بعينها .

وفيما يتعلق بالمتهم الثالث محمد عبد الرسول عفيفى فإن المحكمة لم تأخذ فى حقه ايضاً بشهادة احمد طمان الالفى الذى قال انه (المتهم) دأب على زيارته فى شقته بشارع الفلكى مرات كثيرة يصل عندها الى المائة ومعه فتاة تدعى مريم تعمل معه فى نفس المؤسسة العلاجية وانه كان فى اللقاءات الكثيرة يبرس له الماركسيه ويعطيه اعداداً من نشرة الانتفاض لتوزيعها ويكلفه بمهام

تنظيمية لحساب حزب العمال الشيوعي ، فقد وضع للمحكمة من التسجيلات المقدمة فى الدعوى والتي عنيت بالاستماع إليها فى الجلسة ان المتهم وهو شيوعى مخضرم باعترافه سبق القبض عليه واعتقاله كان يسدى النصائح والارشادات لمصدر المباحث احمد طمان الالفى الذى اتخذ اذاه موقف التلميذ الناشئ المحتاج للنصيحة والارشاد وان ذلك المصدر امكنه ان يجذب معه الفتاة المدعوة/ مريم الى الشقة التي كانت فى حوزته - وهى شقة فى وسط البلد قريبة من محل عملهما - فى زيارات كثيرة استغرقت كل منها بضع ساعات، وكشفت تسجيلات تلك الزيارات عن امور لا تتصل بالنشاط التنظيمى لحزب العمال الشيوعى ، فقد ورد مثلاً فى التسجيل الذى تم يوم ١٩٧٧/٦/٢٧ قول احمد طمان للفتاة " المياه بدأت تيجى اتفضللى حتفشى تنامى فى اليانير . "

ومن جهة اخرى فقد ورد فى هذه التسجيلات ما ينفى عن محمد عبدالرسول اى مركز فى حزب العمال الشيوعى ، والحوار التالى فى تسجيل ١٩٧٧/٧/١٦ يكشف عن ذلك فى وضوح وجلاء :

احمد طمان : على فكرة الانتفاض بقالى شهر ونصف ماشفتهاش هيا طبعاً فى العدد الأخير اى حاجة عن الشيخ الذهبى .

محمد عبد الرسول : مش عارف

احمد طمان : كنت انت قلت حاجتيها لى

محمد عبد الرسول : آه بس انا قلت لك بعد فترة

احمد طمان : ما الفترة اللى انت قلتها لى عند

محمد عبد الرسول : انا قلت لك الاول ناقش على الاول واحسم المسائل

معاه ويعدين ممكن اعرف واحد يجيبها ممكن . واذا استقرت فى القاهرة

ممكن اعرفك بواحد يجيب لك الاعداد دى باستمرار .

احمد طمان : طيب كده احسن فى الاجازه دى

محمد عبدالرسول : وأنا ممكن اوصلك بحد يعنى

احمد طمان : انا فاضى

محمد عبد الرسول : انت ماتعرفش احد من المجموعات السياسيه هنا ؟

احمد طمان : لا

محمد عبد الرسول : ماتعرفش يعنى لا بتشوف مجموعات ولا حاجة  
ولامطبوعات

احمد طمان : لا الحاجه الوحيدة اللى شفتها هى الانتفاضة والكتاب اللى  
كان نزل فى السوق

محمد عبد الرسول : بس انت قرأت الكتاب اللى انا اعطيتوك

احمد طمان : قرأت جزء كبير فيه

وهكذا فقد أدت بعض التسجيلات التى تقدم بها الادعاء الى بذر الشك فى  
سمير المحمكة ووجدانها بشأن صلة المتهم بالتنظيم الذى قيل انه عضو لجنته  
لركزيه ، فلا يتصور ان يدور مثل الحديث المتقدم بين احد قادة التنظيم وعضو  
يه يزعم العلم بمركزه التنظيمى وانه يتعامل معه على اساس فيصبح بما  
صدره اليه من اوامر وينهض بما يعهد اليه من تعليمات .

وتلك التسجيلات وان تمت بناء على اذن نيابة امن لدولة تطبيقاً للمادة  
٩٠ من قانون الاجراءات الجنائية فقد كانت محلاً للنمى والطمع من جانب  
دفاع يعقولة مخالفتها لحق الاجتماع الخاص المنصوص عليه فى المادة (٥١)  
من الدستور ، وتعرضها لعمليات المونتاج من جانب المباحث ، والتشكيك فى  
صولها بمعرفة احد رجال الضبط القضائى ، كما أفاض الدفاع فى بيان عدم  
سائيتها وعدوانها على حرية الفرد .

والمحمكة اذ اقتصرست استخدامها لهذه التسجيلات على مجال البراءة  
دها لاتجد موجباً للرد على ما ابداه الدفاع بشأن قسائها أو بطلانها أو عدم  
سائيتها .

وقيما يتطرق بالمتهمين عزت ماهر عبد الخالق وحسناء عبدالعظيم عطيه (الرابع والخامس) فإن المحكمة لم تطلعن الى شهادة المصدر احمد طمان الاولى بشأنهما اذ قال انهما ترددا عليه نحو عشرين مره بشيقته لمدارسه الماركسية فى حلقات دراسيه وان محمد عيد الرسول هو الذى كلفه بتوثيق الصلة بهما فقد وقع الشك فى ضمير المحكمة بشأن ما كان يجرى فى هذه الزيارات انتهى تقدم عنها المباحث اية تسجيلات رغم الان والامكانيات والسابقات، والقاعدة التى لم تضعها المحكمة نصب عينيه ان ما تطرق إليه الاحتمال لا يصح به الاستدلال .

وفضلاً عن ذلك فلم يضبط مع اى من هذين المتهمين قبل احالة الدعوى الى المحكمة اية مضبوطات اما ما ضبط مع المتهمه حسناء اثناء نظر الدعوى من محررات خطية فهى فى ذاتها غير واضحة الدلالة على الارتباط بحزب العمال الشيوعى ، وفى الوقت نفسه لا يصح الاسناد اليها قانوناً حيث كانت الدعوى فى حوزة المحكمة مما يبطل التفتيش الذى جرى فى مسكن المتهمه بغير امر من المحكمة .

وبالنسبة للمتهم محمد احمد الرملى (المتهم الخامس) فإنه لم يضبط لديه شئ ، وما تقدمت به النيابة من دليل ضده هو تكوينه لجنة الوعى الانتخابى بمصر الجديدة اثناء انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٧٦ بالاشتراك مع المتهم عزت ماهر عبد الخالق . وقد اعترف المتهم بذلك فى التحقيق وامام المحكمة وقال ان هدفه فى ذلك كان تحقيق المصلحة العامة .

وقد شهد العقيد / امين اسماعيل بان هذه اللجان كانت من اساليب حزب العمال ووسائله فى العمل الجماهيرى ، ولكن المحكمة لم تتيقن من صحة معلوماته بهذا الشأن لأن مباحث امن الدولة لم تتمكن من ضبط اى منشور مناهض تم توزيعه اثناء وجود هذه اللجان ، ولم تقدم دليلاً على نشاط اى من

المتهمين يدل على الترويج أو الانتماء لحزب العمال الشيوعي تحت ستارها وغطائها ، رغم علنية اجتماعاتها وسهولة ضبط المنشورات والانشطة المناهضة ان وجدت .

وبالنسبة للمتهمة فتحية حسن السيد خليل (المتهمة السابعة) فإن تفتيش مسكنها لم يسفر عن شيء ، ثم تقدمت المباحث بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٥ بمحرر عنوانه "بيان مصادر عن المعتقلات السياسيات بسجن القناطر احتجاجاً على المحاكمات العسكرية" قالت انه تم توزيعه خارج السجن وحصل عليه أحاد الناس وتبين من تقرير خبراء الخطوط انه بخط المتهمه فتحية. وبتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٩ قامت المشرفة الادارية بسجن القناطر بضبط محرراً آخر بجيب المتهمه بعد تفتيشها يهاجم مباينة السلام وثبت انه ايضاً بخط بيها ، وقد تبين للمحكمة ان هذين المحررين وان كانا واضحا الدلالة على معارضة النظام والدعوة الى ازدرائه إلا انهما لا يصلحان في مجال الاستدلال على الانضمام لحزب العمال الشيوعي .

وفيما يتعلق بالمتهم عبدالله محمد سليمان (المتهم ١٤) فإن المحكمة لم تلمئن ايضاً لانضمامه لحزب العمال الشيوعي نظراً لأن المضبوطات التي عثر عليها نتيجة تفتيش مسكنه حسبما أثبت في محضر الرائد/ محمد الامير هاشم المؤرخ ١٩٧٧/٩/٢٥ لا تدل على اى انشاء لمنظمة شيوعية ما ، وخلص الدعوى من اى دليل آخر على ذلك الانتماء .

وحيث انه تلقاء ما تقدم فقد انتهت المحكمة الى تبرئة المتهمين السبعة السالف ذكرهم من تهمة انشاء أو ادارة حزب العمال الشيوعي .

وحيث انه بالنسبة للمتهمين الخمسة الذين اطمأنت المحكمة الى ثبوت انضمامهم لحزب العمال الشيوعي حسبما سلف البيان فإنه لم يقد الدليل على قيامهم بانشاء أو ادارة الحزب الشيوعي المذكور ولم تقتنع المحكمة بما أبدته النيابة في هذا الشأن من ان الحزب لازال في دور التكوين وفي دور الانشاء



بحيث يكون كل منضم إليه في هذه الحالة منشأ له ... ولم تقتنع المحكمة بذلك حيث يظهر من اعداد الانتفاض المضبوطه وما ورد بها من ذكر لسنة اصدارها، ومن شهادة العقيد/ امين اسماعيل ان الحزب انشئ من مدة تزيد على خمس سنوات ، ومن ثم فقد ارتأت المحكمة تغيير وصف التهمة بالنسبة لهؤلاء المتهمين لتكون الانضمام للمنظمة السرية المسماة بحزب العمال الشيوعى المصرى بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٩٨ (أ) من قانون العقوبات.

وحيث انه عن العناصر المادية التى يستلزمها القانون العقاب بمقتضى المادة ٩٨ (أ) عقوبات فإنه فضلاً عن عنصر الانضمام الى احدى المنظمات وهو ما انتهت إليه المحكمة الى ثبوته حسبما سلف البيان فإن القانون يستلزم فى المنظمة ان تكون ذات اهداف مؤثمة لورد بياناً لها وان تتبع وسائل مؤثمة لورد تحديداً لها كذلك .

وحيث انه عن الاهداف المؤثمة فقد ذكر القانون من بينها قلب وتغيير النظم الاجتماعيه او الاقتصاديه الاساسية للمجتمع .

وحيث ان المنظمة التى انضم اليها المتهمون السالف ذكرهم لم تخف هويتها ولم تحجب حقيقة أمرها فاعلنت عن نفسها صراحة فى نشرة الانتفاض التى تصدرها ،سبوعياً اذ دأبت هذه النشرة بصفة مستمرة اعلان انها صادرة عن حزب العمال الشيوعى المصرى ، فذلك الحزب انن يعترف صراحة بأنه حزب شيوعى ، ولذلك فقد خلصت المحكمة الى انه لايد وأن يستهدف الاهداف عينها التى تستهدفها الشيوعية كمذهب لفرض نظام بعينه .

وقد اعتمدت المحكمة فى مجال استخلاص الاهداف الشيوعيه الى المؤلفات الاصلية لأباء ذلك المذهب ومؤسسيه وكبار فلاسفته ومؤلفيه فضلاً عما تقدم به الدفاع نفسه من مراجع ، فانتتهت الى ان الشيوعية فى القدر المتيقن الذى لاشك فيه تخالف بل تناقض اثنتين من المقومات الاساسيه الاجتماعيه والاقتصادية التى يقوم عليها مجتمعنا فيما كان من الزمان وفى العهد الذى نحن على السواء، وهما الدور الذى يؤديه الدين فى مجتمعنا وحق اقامة المشروع الفردى الخاص.

وحيث انه بالنسبة للدور الذي يؤديه الدين في مجتمعنا فقد نصت المادة الثانية من دستور مصر الحالي الى ان الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع .  
ونصت المادة التاسعة من الدستور على الآتي : الاسرة اساس المجتمع قوامها الدين والاخلاق والوطنية.

كما نصت المادة (١٩) منه على ان التربية الدينية اداة اساسيه فى مناهج التعليم العام .

ذلك موقف دستورنا من الدين ، الذى ينزل فى قلبنا اعظم منزلة ويقع فى نفوسنا اكرم موقع ، بل هو محور حياتنا كلها .

ويقابل ذلك ويناقضه موقف كارل ماركس او الشيوعية من الدين الذى عبر عنه فى وضوح وجلاء فى مقابلته عن الفيلسوف هيجل ، قال :

"يصنع الانسان الدين ولا يصنع الدين الانسان . ان البؤس الدينى هو فى آن واحد تعبير عن البؤس الحقيقى واحتجاج عليه، فالدين نفسه المخلوق المضطهد ، وشعور بعالم لا قلب له ، انه الهيون الشعوب . وزوال الدين بوصفه سعادة وهمية للشعب شرط لسعادته الحقيقية ، ودحض الدين ينير السبيل امام الانسان ليفكر ويعمل ويخلق واقعه " .

ويقول انجلز شريك ماركس فى تأسيس المذهب (فى الرد على نوهرنج):  
" ينشأ الدين قبل ان يتخذ الانسان الوسائل التى يكسب بها معيشته. ويواجه الانسان فى تلك الحالة الطبيعية مباشرة ، فتتقف امامه قوة غالبة غامضة يعبد فيها مالا يدركه ، وما الدين إلا انعكاس للقوى الظاهرية التى تسيطر على معيشته اليومية " .

ويقول لينين ( فى موقف حزب العمال من الدين ) :

" قال كارل ماركس ان الدين هو افهون الشعوب وهذا حجر الزاوية فى الفلسفة الماركسية جميعها من ناحية الدين . وتعد

الماركسية الديانات الحديثة جميعها والكثائن وكل المنظمات الدينية آلة لرد الفعل الـبورجوازي الذي يستهدف استغلال وتخدير الطبقة العاملة .

والحقيقة التي تكشف للمحكمة في وضوح وجلالة من مطالعتها لمراجع الفلسفة الماركسية ان ذلك المذهب مذهب مادي خالص يقوم على اساس المادية الجدلية والمادية التاريخية ولا موضع فيه لأي تصورات غيبية لقوة عليا فوق الطبيعية موحدة لها ومهيمنة عليها ، وبالتالي لايمكن ان يشتمل على الايمان بما نؤمن به من عبادة الله سبحانه وتعالى خالق كل شيء مدير الامر من السماء الى الارض المهيمن المسيطر مالك الملك الرزاق الوهاب جامع الناس ليوم لا ريب فيه تبارك اسمه .

وقد ابدى الدفاع ان الاتحاد السوفيتي يأخذ بمبدأ التسامح الديني واستند الى المادة (١٢٤) من دستور لاتحاد السوفيتي ونصها :

لكي تؤمن للمواطنين حرية المعتقد الديني ، تفصل الكنيسة في الاتحاد السوفيتي عن الدولة والمدرسة عن الكنيسة ويعترف لجميع المواطنين بحرية ممارسة الشعائر الدينية وحرية الدعاية اللادينية .

وهو دفاع لم تقتنع به المحكمة :

اولاً: لأن هذا التسامح اذا سلمنا بحقيقة لا يمكن ان يحمل على حدوث تعديل في النظرية الماركسية وهي مادية خالصة كما سلف البيان ، وان الاحترام الذي يصل لدرجة القداسة الذي يكنه الشيوعيون لآباء مذهبهم ماركس وانجاز لينين لا يسمح بتصوير نشوء معتقدات لديهم تخالف اقوال هؤلاء وتعاليمهم .

وثانياً: لأن التسامح الديني والسماح بممارسة الشعائر الدينية في الدول الشيوعية في الوقت الحاضر شيء مختلف عن اعتراف الدولة الرسمي للدين ودعم الدور الذي يؤديه في المجتمع والاسرة والمدرسة ، والفرق واسع في هذا

الصدد بين نصوص الدستور المصرى التى سلف ذكرها وبين المادة (١٢٤) من الدستور السوفيتى ، فبينما ينص الدستور المصرى على ان الاسلام دين الدولة وان الشريعة الاسلاميه مصدر رئيسى لتشريع ، نجد ان الدستور السوفيتى ينص على فصل الدين عن الدولة ، وبينما ينص الدستور المصرى على ان التربية الدينية جزء من برامج التعليم العام ينص الدستور السوفيتى على فصل المدرسة عن الكنيسة .

وأخيراً فإن الدستور السوفيتى ينص على اباحة الدعاية ضد الدين اى على اباحة الدعوة للالحاد وهذا لا يتصور السماح به فى بلادنا التى ينهض فيها الدين بالدور الرئيسى الاسمى فى حياة كل فرد مسلم أو مسيحى ، ولذلك فإن الدعوة فى الحد الاثنى لاستبدال احكام الدستور السوفيتى بشأن الدين باحكام الدستور المصرى تعد فى نظر المحكمة هدم لأكبر مقومات المجتمع وهو الدور الذى يؤديه الدين داخل هذا المجتمع .

وحيث انه يعبر عن الوجه الثانى من أوجه التعارض والتناقض بين الماركسية ومقومات مجتمعا المصرى هو حق تكوين المشروع الفردى الخاص ، فإن المادة (٢٢) من الدستور الوارد فى باب المقومات الاقتصادية تنص على الآتى :

" الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستغل وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى وفى اطار خطة التنمية دون انحراف أو استقلال ولا يجوز ان تتعارض فى طرق استخدامها مع الخير العام للشعب ."

**كما تنص المادة (٣٤) من الدستور على الآتى :**

" الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز فرض الحراسة إلا فى الاحوال المبينة فى القانون ويحكم قضائى ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون وحق الارث فيها مكفول ."

وفى ظل هذين النصفين يجوز للفرد ان ينشئ مشروعاً اقتصادياً اما صناعياً أو زراعياً أو تجارياً أو سكانياً ، يستخدم فيه عمالاً أقل عددهم أو أكثر ، يحلوه الابداع الفردى ويحفزه الربح الشخصى فى اطار التخطيط القومى والمصلحة القومية ، وهو امر لا تسمح به النظرية الماركسية بأى حال من الاحوال.

فقد ورد فى بيان الحزب الشيوعى الصادر عن ماركس وإنجلز ما يأتى :  
"تستخدم البروليتاريا تفوقها السياسى لتنتزع شيئاً فشيئاً رأس المال من البرجوازية ولجعل جميع وسائل الانتاج بين يدى الدولة اى بين يدى البروليتاريا وقد انتظمت فى صورة طبقة مسيطرة".

**وتنص المادة الرابعة من الدستور السوفيتى على الآتى:**

"الاساس الاقتصادى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية هو النظام الاشتراكى فى الاقتصاد والملكية الاشتراكية للابوات ووسائل الانتاج الذى ارسى دعائمه على اثر تصفية النظام الرأسمالى فى الاقتصاد والغاء الملكية الخاصة لابوات ووسائل الانتاج والقضاء على استغلال الانسان للانسان".

**والمادة الخامسة على الآتى:**

" للملكية الاشتراكية فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية شكلان:  
اما ان تكون الدولة هى المالكة (ملكية الشعب بأسره) أو التعاونيات (ملكية الكولخوزات وملكية الجمعيات التعاونية) .

**والمادة السادسة:**

" الارض وما فى باطنها والمياه والغابات والمصانع والمعامل والمناجم والسكك الحديدية والنقل المائى والجوى والبنوك والبريد والبرق والتليفون والمؤسسات الزراعية الضخمة كالكولخوزات ومحطات الآلات والجرارات وغيرها والمؤسسات البلدية والقسم الاساسى من بيوت السكن فى المدن والاماكن الصناعية هى ملك الدولة اى ملك الشعب بأسره".

#### والمادة العاشرة:

"المؤسسات الجماعية فى الكولخوزات والجمعيات التعاونية بشروطها الحيوانية وادواتها والمنتجات التى تنتجها الكولخوزات والجمعيات التعاونية وكذلك منشأتها الجماعية هى ملك جماعى اشتراكى للكولخوزات والجمعيات التعاونية".

ولكل كولخوزى ، عدا بظه الاساسى من الاقتصاد الكولخوزى الجماعى قطعة ارض صغيرة ملحقة بالبيت يتمتع بها بصورة شخصية وله اقتصاد اضافى على قطعة الارض هذه تابعة للسكن وماشيه منتجه وطيور داجنه وادوات زراعيه صغيره يملكها ملكا شخصيا وذلك حسب النظام الداخلى للكولخوز "

#### والمادة الثامنة على الآتى:

" الارض التى تشغلها الكولخوزات تبقى لها مجانا وتحت تصرفها الى اجل غير مسمى اى الى الابد "

#### والمادة التاسعة:

" الى جانب النظام الاشتراكى فى الاقتصاد الذى هو الشكل السائد من اشكال الاقتصاد فى الاتحاد السوفيتى يسمح القانون بوجود اقتصاديات حرفية صغيرة لفلاحين وحرفيين منفردين مبنية على اساس العمل الشخصى وخالية من استغلال عمل الغير ."

#### والمادة العاشرة:

" يحمى القانون حق المواطنين فى الملكية الشخصية للدخول والمخدرات الناتجة عن عملهم ولسكنهم واقتصادهم المنزلى الاضافى وللادوات المستعملة فى منزلهم فى قضاء حاجاتهم اليومية ولحاجيات الاستعمال الشخصى ووسائل الراحة الشخصية ، ويحمى القانون ايضا حق المواطنين فى وراثة الملكية الشخصية ."

ومن النصوص الدستورية المتقدم نكرها يتضح ان وسائل الانتاج كلها وضعت بين يدي الدولة في الاتحاد السوفيتي وان النظام الاشتراكي السوفيتي الحالي ، وهو مرحلى يتجه الى الشيوعية كهدف نهائى ، لا يسمح للفرد باقامة مشروع اقتصادى خاص فى صورة مصنع أو متجر أو مزرعة ... الخ يستخدم فيه الابدنى العاملة ويجنى منه ربحا . والمشروع الفردى لا يسمح به هناك إلا بالنسبة لصغار الحرفيين وصغار الفلاحين فى اطار العمل الشخصى وحظر تشغيل اى عدد من العمال ، وذلك يختلف اختلافاً جوهرياً عن مقومات نظامنا الاقتصادى كما نص عليها دستورنا حسبما سلف البيان .

وحيث انه عن الرسائل المؤتممة فقد نصت عليها المادة ٩٨ أ بقولها :

" متى كان استعمال القوة أو الارهاب أو أية وسيلة اخرى غير مشروعه ملحوظاً فى ذلك . "

وحيث انه فى مجال الكشف عن ارادة الشارع ومقاصده بشأن عنصر الوسائل المؤتممة المنصوص عليها فى المادة ٩٨ (أ) فقد قارنت المحكمة العبارة التى استخدمها الشارع فى هذه المادة بشأن ذلك العنصر والعبارات المقابلة لها فى المادتين ٨٧ ، ٧٤ من قانون العقوبات واستخلصت المحكمة من هذه اتجاه الشارع الى توسيع دائرة ما يدخل فى هذه الوسائل المؤتممة زيادة فى درجة رعايته للمصلحة الاجتماعية المحمية .

وفى هذا الشأن ايضا رجعت المحكمة الى الاعمال التحضيرية للمادة ٩٨ (ب) فتبين لها ان النص الحالى انما ادخل ابتداء فى قانون العقوبات بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ ، وقد عرضت الحكومة مشروعه مع عدد من النصوص التالية على البرلمان سنة ١٩٤٦ فى الايام الاخيرة لطور انعقاد فائز مناقشات حادة ولم يسمح الوقت باستكمال المناقشة فانقضت الدورة بدون الموافقة عليه أو رفضه ، ثم اصدرته الحكومة بمرسوم أثناء العطلة البرلمانية وعرض ذلك على البرلمان فى اول انعقاد تال فلم يعترض

عليه ولم يخل على النص تعديل تال يتصل بعنصر الوسائل كما جاء فى المشروع الاول حتى الآن .

وقد رجعت المحكمة الى مضبطة مجلس النواب ، الجلسة الحادية والاربعون يوم الاربعاء الموافق ١٩٤٦/٧/٢٤ واطلعت على تقرير لجنة الشئون التشريعية الذى ورد فيه ما يلى (ص ٢٦٥٢) .

احال المجلس بجلسته ٨ يوليوسنة ١٩٤٦ على لجنة الشئون التشريعية مشروع قانون باضافة بعض المواد الى قانون العقوبات لمكافحة الشيوعية لنظره بطريق الاستعجال فبحثته فى جلسة عقدتها فى ١٦ يوليوسنة ١٩٤٦ وشهد هذا الاجتماع .... ويلخص بحث اللجنة فيما يلى :

ان التشريع الجنائى القائم قاصر مع الأسف عن النص على عقاب من يدعو الى الشيوعية اللهم إلا ما ورد فى المادة (١٧٤) عقوبات التى تقضى فى الفقرة الثانية بالعقاب على تحييد أو ترويج المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الاساسية والنظم الاساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو بالارهاب لوباية وسيلة اخرى غير مشروعة . كما تعاقب كل من شجع بطريق المساعدة المادية أو المالية على ارتكاب هذه الجريمة . وتشترط هذه المادة على كل حال ان يكون ارتكاب الجريمة قد وقع باحدى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة (١٧١) عقوبات .

لذلك رحبت لجنة الشئون التشريعية بمشروع القانون المقترح من الحكومة لانه يرمى الى سد ثغرة فى التشريع القائم كما يزيد نصوص الدستور دعما .  
فالمادة (١٧٤) عقوبات كما رأينا تشترط للوقوع تحت طائلة العقاب شرطين اساسيين الاول توافر ركن العلانية والثانى الدعوة الى مذهب يرمى الى تغيير مبادئ الدستور الاساسية أو النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو بالارهاب أو باية وسيلة اخرى غير مشروعة . ولا يفرب عن البال ان القائمين بمثل هذه الدعوة تخلصاً من العقاب يحرصون على الظهور بمظهر من يتجنب العنف والوسائل غير المشروعة بل قد يذهبون فى سبيل اخفاء نواياهم الى



اعلان عدم رضائهم عن مثل هذه الوسائل والنص بعدم اتباعها ، مع ان هذه الدعوة بطبيعتها ما تهدف إليه من استثارة الطوائف والطبقات تنتهي في آخر الامر الى الثورة على النظام الاجتماعى وما يصاحب هذه الثورة من وسائل العنف . لذلك تلافى مشروع القانون المعروض هذا النقص بالنص على العقاب على الدعوة الى الدعوة وان لم تكن عليه كما نص على العقاب وان لم تكن هذه الدعوة تنادى باستعمال القوة أو الارهاب أو اية وسيلة اخرى غير مشروعة ما دام ان القوة أو الارهاب أو هذه الوسيلة تكون ملحوظة في الدعوة أى ان العقوبة تكون واجبة متى كان تحقيق الاغراض التى يدعون اليها يستوجب اللجوء الى العنف أو الوسائل غير المشروعة .

وما يستدل من هذا التقرير ان العبارة التى استحدثت فى التشريع العقابى لأول مرة إلا وهى عبارة "متى كان استخدام القوة والارهاب أو وسيلة اخرى غير مشروعة ملحوظاً فى ذلك " انما قصد بها مواجهة الاحوال التى تلجأ فيها الدعوة المؤثرة الى اثاره الطوائف والطبقات بما يفضى الى الثورة الشعبية نظراً لأن تلك الثورة الشعبية لا بد وان تصاحبها وسائل العنف.....

فلا موجب انن ، وفق هذا التفسير ، الذى اطمأنت المحكمة الى سلامته وصحة منطقة لاشتراط تخزين الاسلحة والمفرقات أو استعمال القوة بالفعل بمعاجمة رجال السلطة العامة أو تحطيم المباني أو السيارات .... الخ أو الشروع فى ذلك ، أو حتى الدعوة إليه ، اذ يكفى ان تلجأ المنظمة الى اثاره الطوائف والطبقات ودعوته للثورة الشعبية ضد النظام الاجتماعى القائم . وقد سبق ان اخذت بهذا التفسير محكمة النقض فى حكمها بجلسة ١٩٥٦/٥/٢٨ فى القضية رقم ٤٧٠ لسنة ٥٦ قضائية (مجموعة النقض سنة ٧ رقم ٢١٧ ص ٧٧٩) .

وحيث انه بالرجوع للنظرية الماركسية فى شأن اسلوب فرض دكتاتورية البروليتاريا وهو أهم شرائط التحول الاشتراكي وواحد من أهم الاهداف

الماركسية ، نجد ان ماركس وإنجلز قد لوردا فى بيان الحزب الشيوعى ما يلى:  
تقرض البروليتاريا سيطرتها بالاطاحة بالبرجوازية بالعنف .  
كما جاء بخاتمة هذا البيان ما يأتى :

يتنزه الشيوعيون عن اخفاء آرائهم واهدافهم ويعلنون بدون مواربة ان  
الانقلاب العنيف لكل النظام الاجتماعى التقليدى هو سبيلهم لبلوغ اهدافهم .  
يوصف ماركس الدور التاريخى للقوة بانها القابلة (الموادة) لكل مجتمع  
قديم حامل بمجتمع جديد .

وقال لينين (فى نبؤه) :

"ما من ثورة واحدة حدثت فى التاريخ بدون حرب اهلية ، وما  
من ماركسى جاد يؤمن بانه من الممكن الانتقال من الرأسمالية  
الى الاشتراكية بدون حرب اهلية".

وحيث انه بالرجوع الى نشرات الانتفاض المضبوطة والصادرة عن حزب  
العمال الشيوعى نجدما زاخرة بالحض على الثورة وما يصاحبها من اعمال  
عنف ، فضلاً عن تحريض الضباط والجنود على الخروج عن طاعة قادتهم  
والانضمام الى صفوف الحركة الشيوعية

وعلى سبيل المثال :

فقد ورد فى العدد (١٠) السنة الخامسة بتاريخ ٥ مارس عام ١٩٧٧ تحت  
عنوان " انتفاضة الشعب العظيمة والمهمات الثورية الملحة " ما يأتى:  
نعم ان حزب العمال الشيوعى المصرى يطرح نفسه قائداً للطبقة العاملة  
ولجمل الحركة الشعبية من اجل اسقاط حكم السادات ومن اجل اقامة  
الجمهورية الديمقراطية على طريق التطوير النهائى بسلطة رأس المال وتحقيق  
السلطة الشعبية الاشتراكية سلطة العمال والفلاحين وكل الكادحين .

كما جاء بذات العدد (ص٢) ما يأتى :

"ولكن حزب العمال الذى يتبنى نظرية الصراع الطبقي وفى مفهوم  
الماركسية اللينينية لا يقف موقف الهلع من الحرائق وتحطيم الزجاج والسيارات

لأن اشكال العنف مفروضة ومحتمة طالما وجدت طبقات استغلالية تفرض سيطرتها بقوة الجيش والبوليس".  
كما ورد بـ (ص٤) ما يأتى :

" واصبح من الواضح الاهمية الحاسمة للعمل الثورى فى صفوف الجيش حيث تتغلب الجماهير الشعبية على التفوق التكنيكى للعدو البرجوازى الطبقي يكسب الجنود ، وهم فى الاصل فلاحون أو عمال أو خريجوا جامعة أو كادحون بشكل عام ، عن طريق ضم اجزاء منهم لفصائل الثورة واكتساب تعاطف الجزء الباقي بحيث يمكن شل ذبذبه وتردده . وهكذا علمتنا خبرة الثورات بدءاً من الثورة الروسية الى الثورة الفيتنامية يجب ان ننفق مزيداً من الوعي الثورى داخل صفوف الجنود وصفار الضباط وهم لديهم من التذمر الكثير والكثير بسبب القهر الطبقي والاجتماعى بسبب القوانين واللوائح العسكرية وانخفاض المرتبات

وورد فى العدد رقم (٨) السنة الخامسة بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٩ (ص٥)

تحت عنوان "نداء الى الجنود والضباط الوطنيين ما يأتى  
ومن هنا وطالما عدونا واحد وهو الاستعمار واسرائيل والطبقة الحاكمه التى تتواطأ معهم فى سلبنا لحريتنا ونهينا وتمريغ كرامتنا فى الوحل ، وطالما ان هذا العدو يتمادى فى سبيل الخيانة وتهديد استقلال بلادنا ويبيعها على دفعات ، لكل ذلك نتوجه اليكم بنداءنا هذا".

وجاء بخاتمة هذا النداء (ص ٧) :

"وعلى هذا الاساس نهيب بكم ان تنتظموا وان تصبحوا بذلك جيش مصر الوطنى الديمقراطى احد فصائل الحركة الوطنية الديمقراطيه واحد مكونات التجمع الوطنى الديمقراطى . يحيا كفاح طبقات شعبنا الكائنة مع ابنانا فى الجيش اسلمة الاستغلال والخيانة الوطنية . يحيا كفاحنا المشترك من اجل انتزاع الحريات الديمقراطية وایسقط الحكم الرئاسى الديكتاتورى".

وحيث ان العبارات السالف بيانها واضحة الدلالة على الحز على الثورة

الشعبية التي يصاحبها استخدام القوة على وجه اللزوم الحتمى ، وهو ما تنبأ به واضعوا المادة ٩٨ (أ) عام ١٩٤٦ حسبما سلف البيان والتفصيل ، وفضلاً عن ذلك فهي تنطوى على عمل غير مشروع يعد فى القانون من قبيل الجنائيات وهو تحريض الجنود على الفتنة بمقتضى المواد ١٢٧ ، ١٢٨ من قانون الاحكام العسكرية .

وجريمة التحريض هذه ينصرف الخطاب العقابى فيها الى الكافة وليس الى العسكريين وحدهم ، وهو ما يتضح من عبارة المادة (١٢٧) سالفة الذكر .

وحيث ان المحكمة قد اطرحت ما ابداه الدفاع من ان الحركة الشيوعية العالمية قد عدلت مؤخراً عن استخدام القوة كأسلوب للوصول الى السلطة وانها اصبحت تسمح بالأخذ بالاسلوب البرلماني ، ذلك انه وضع للمحكمة من نشرات الانتفاض السالف ذكرها وضوحاً لا يتطرق إليه الشك ان حزب العمال المصرى موضوع الاتهام لا يتخذ لنفسه سبيلاً سوى الحض على الثورة الشعبية التى تصاحبها القوة ويسودها العنف ، ولأن الاتجاهات الحديثة المذكورة والتى أفاض الدفاع فى بيانها والتدليل عليها تخالف تعاليم ماركس وإنجلز ولينين حسبما سلف البيان ، وإذا فإنها محل لهجوم شديد من جانب الحزب الشيوعى فى الصين الشعبية وصل للدرجة الاتهام بتحريف المذهب ، وهو ما وضع للمحكمة وضوحاً تاماً من مطالعتها لكتاب "مناظرة حول الخط العام للحركة الشيوعية العالمية " (دار النشر للغات الاجنبية ، بكين ١٩٦٥) .

وحيث ان المحكمة قد اطرحت كذلك ما ابداه الدفاع من ان النصوص العقابية التى طلبت النيابة تطبيقها فى الدعوى قد نسخت نسخاً ضمنيّاً بمقتضى التحولات الاشتراكية التى طرأت على مجتمعنا منذ عام ١٩٦١ ، ذلك لانه على الرغم من هذه التحولات فإن المقومات الاساسية لمجتمعنا ظلت مغايرة بل مناقضة للاساسيات الشيوعية الماركسية وخاصة فيما يتعلق ببور الدين فى المجتمع وحق تكوين المشروع الفردى الخاص حسبما سلف البيان والتفصيل .

وحيث ان المحكمة قد استخلصت من الأدلة المتوافرة في حق المتهمين الخمسة الذين ادينتهم بالانضمام لحزب العمال الشيوعي توافر القصد الجنائي لهذا الانتماء بما يشتمل عليه من العلم بخطورة ذلك الانضمام وأثاره القانونيه واتجاه الارادة إليه على اساس ذلك العلم ، ومن ثم تكون قد اكتملت في حقهم كافة العناصر المادية والمعنوية التي استلزمها القانون للعقاب بمقتضى المادة ١٩٨ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة بعد ان قامت المحكمة بتعديل وصف التهمة حسبما سلف البيان .

وحيث انه بالنسبة للمتهم السادس عشر صلاح السيد عبدالرحيم وقد اتهمته النيابة العسكرية بانشاء الحزب الشيوعي المصرى (مع المتهم الخامس عشر ابراهيم البدروى الذى انتهت المحكمة الى عدم اختصاصها الولائى بمحاكمته) فقد خلصت المحكمة الى براءته اذ وضح لها انه من غير المتصور ان يقوم مع متهم آخر بتأسيس مثل هذا الحزب ، كما انها لم تر وجها لتغيير وصف التهمة لتكون الانضمام لذلك الحزب مثملا فطعت بالنسبة للمتهمين بالانضمام لحزب العمال الشيوعي ، ذلك لأن التفتيش والضبط الذى اجراه الرائد / محمد وفيق ابو غنيمه فى مسكن عائلة المتهم فى مستعمرة الرى بأسنا - بوجوده بتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٨ اسفر عن ضبط ستة عشر عنداً من نشرة الانتفاض الصادرة عن حزب العمال الشيوعي ، وهذا الضبط لا يصلح دليلاً على انضمام المتهم للحزب الآخر المسمى بالحزب الشيوعي المصرى ، بل يصلح دليلاً على نفي ذلك الانتماء اما تفتيش مسكنه بأسسيوط فلم يسفر إلا عن ضبط دراسة بعنوان "حول المسألة الاساسيه للحزب الشيوعي المصرى - المؤتمر" وهى دراسة تتجه الى ضرورة توحيد التنظيمات الشيوعيه ولا تدل على الانتماء لتنظيم بعينه .

وحيث انه بالنسبة للتهمة المنصوص عليها فى الفقرة (٢) من اولاً من قرار الاتهام وهى تهمة الترويج لتغيير مبادئ الدستور الاساسيه وقلب نظم الدولة الاساسيه السياسية والاجتماعية والاقتصادية وسيطرة طبقة اجتماعية على

غيرها من طبقات ، والتي وجهتها النيابة العسكرية لكل المتهمين ، فقد انتهت لبراءة كل هؤلاء المتهمين منها (عدا من قررت عدم ولايتها بمحاكمتهم ) ذلك لأن النيابة العسكرية قالت فى بيانها للافعال المكونة للتهمة ان المنظمات اللتين شكلهما المتهمون هما اللتان روجتا لتغيير مبادئ الدستور اى ان النيابة لم تنسب لآى من المتهمين فعلاً جنائياً قريباً ، على خلاف ما يستوجب قانوننا العقابى ، والمنظمة كيان معنوى مغاير لاشخاص اعضائها .

واذا كانت النيابة قد صاغت التهمة على هذا النحو على اساس ما ذهبت إليه من ان المتهمين هم الذين انشئوا الحزبين الشيوعيين فقد نقوض هذا الاساس وانهار باستبعاد المحكمة لذلك وتغييرها لوصف التهمة كما سلف البيان .

وحيث انه بالنسبة للتهمة الواردة فى البند الثانى من قرار الاتهام وهى تهمة حييابة المطبوعات والنشرات التى تتضمن ترويحاً لاهداف حزب العمال الشيوعى المصرى والحزب الشيوعى المصرى والتي وجهتها النيابة العسكرية للمتهمين السابع والتاسع والعاشر والحادى عشر والثانى عشر والثالث والرابع عشر والسادس عشر ، وهم على التوالى (بعد استبعاد المتهمين ١٠، ١١ اللذين انتهت المحكمة الى عدم ولايتها بالنسبة لهما) فتحية حسن خليل ، واجمد محمد متولى ابو حجى ، وفراج عبد الرحيم العينى ، ومحمد محمد على الليثى ، وعبد الحميد سليمان ، وصلاح السيد عبد الرحيم ، فقد ثبت للمحكمة حسبما سلف بيانه ان المتهمين احمد ابو حجى وفراج عبد الرحيم العينى ، ومحمد محمد الليثى ، وصلاح السيد عبد الرحيم قد ضببط لديهم اعداد من نشرات الانتفاض الصادرة عن حزب العمال الشيوعى المصرى والتي تروج لاهدافه ، والمحكمة مطمئنة الى توافر القصد الجنائى لانيهم يتوافر علمهم بالخطورة الجنائية لمثل هذه النشرات نظراً لما وضع لها من انهم على درجة من الوعى والثقافة تدعو الى الاطمئنان الى توافر العلم بذلك والى ان ارادتهم قد اتجهت

الحيازة على اساسه ، ومن ثم فقد خلصت المحكمة الى ادانتهم في هذه التهمة المعاقب عليها بمقتضى المادة ٩٨ ب مكرر من قانون العقوبات . اما سائر المتهمين فلم يتضح من محاضر تفتيش مساكنهم انهم حازوا اية مضبوطات واضحة النسب لاي من الحزبين الشيوعيين ، ومن ثم فقد انتهت المحكمة الى برائتهم من هذه التهمة .

وحيث انه بالنسبة للتهمة الواردة في البند رابعاً من قرار الاتهام والموجهة للمتهمين من الثامن حتى الخامس عشرة فقد انتهت المحكمة الى عدم اختصاصها ولائياً بالفصل فيها اذ اثبتت النيابة العسكرية في صياغتها لها انها وقعت في الطريق العام وبهذا فهي تخرج عن اختصاص القضاء العسكرى ، فهي ليست داخلة في مضمون ونطاق القرار الجمهورى رقم ٤٤٩ بسنة ١٩٧٧ ، ذلك النطاق الذى سلف بيانه وتحديده ، كما انها لا تدخل في اختصاص القضاء العسكرى وفق اى من معايير هذا الاختصاص الشخصية أو الموضوعية أو المكانية التى بينها قانون الاحكام العسكرية .

وحيث ان الافعال المتعددة المنسوبة لبعض المتهمين تكون مشروعاً اجرامياً واحد مما يستوجب بشأنها توقيع عقوبة واحدة عملاً بالمادة (٢٢) عقوبات . وحيث ان المحكمة استشعرت وجهه للرافة بالنسبة للمتهم احمد محمد على عمر .

وحيث ان المحكمة لم تر موجباً لإيقاف السير فى الدعوى كطلب الدفاع لتمكينه من رفع دعواه امام المحكمة العليا بشأن عدم دستورية المادة السادسة من قانون الاحكام العسكرية ، ذلك لأن موضوع دستورية هذه المادة سبق عرضه مرتين على المحكمة العليا ، وفى كلتا المرتين قضت بدستورها (الدعوى رقم ١٢ س ه قضائية ، والدعوى رقم ٧ س ق ) ومن ثم فقد اعتبرت المحكمة الطلب غير جدى ولم ترتب عليه أثراً .

وحيث انه عن النفع بمخالفة القرار الجمهورى ٤٤٩ لسنة ١٩٧٧ للمادة السادسة من قانون الاحكام العسكرية بمقولة ان المادة المذكورة انما تسمح فقط باحالة جرائم بنوعها وليس قضايا بعينها ، فقد اطرحته المحكمة لأنها تبينت ان صيغة المادة من الاتساع والتعميم بحيث تسمح باحالة جرائم بنوعها وكذلك قضايا جنائيه بعينها على سواء ، فكلاهما فى المفهوم اللغوى الذى تطمئن إليه المحكمة مندرج تحت عبارة النص .

وحيث انه بالنسبة لطلب احالة الدعوى امام محكمة امن الدولة بسبب ارتباطها بقضية اخرى منظورة امامها ، فإن المحكمة لم تجد وجها لاجابته اذ لم تتبين وجود الارتباط الذى لا يقبل التجزئة اى الذى يخل بوجوده ميزان العدالة .

### **فهذه الاسباب**

### **الحكم**

بعد الاطلاع على مواد الاتهام فى القضية رقم ٩ لسنة ٧٧ أمن دولة عسكرية عليا وعلى المواد ٨ مكرر ، ٧٥ ، ٨١ من قانون الاحكام العسكرية والمائتين ١٧ ، ٢٢ من قانون العقوبات والمادة ٢٠٤ من قانون الاجرامات الجنائية وبعد المداولة قانونا .

حكمت المحكمة حضورياً بالآتى :

#### **اولاً:**

بعدم اختصاصها ولائياً بمحاكمة كل من حسان هاشم عثمان ، وخالد محمود حسن حماد ، وابراهيم البدرائى يونس البدرائى .

#### **ثانياً:**

بعدم اختصاصها ولائياً بالفصل فى التهمتين الواردتين فى البند رابعاً من قرار الاتهام .



### ثالثاً:

براعة كل من جمعه عبد الحميد سلطان ، ومحمد عبد الرسول عفيفي ، وعزت ماهر عبد الخالق ، ومحمد احمد الرملى ، وحسناء عبد العظيم عطيه ، وفتحية حسن السيد خليل ، وعبد الله محمد سليمان مما نسب اليهم .

### رابعاً:

بمعاقبة على السعيد زهران بالسجن لمدة خمس سنوات وبغرامة مقدارها مائه جنيه نظير ما هو منسوب إليه في التهمة المبينة في الفقرة (١) من أولاً من قرار الاتهام مع تغيير وصفها ليكون الانضمام لحزب العمال الشيوعى المصرى بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٩٨ (أ) عقوبات وبرأته من التهمة الواردة في الفقرة (٢) من اولاً من قرار الاتهام .

### خامساً:

بمعاقبة كل من احمد محمد متولى ابو حجي ، فراج عبد الرحيم سالم العيسى ، ومحمد محمد على الليثى ، بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغرامة مقدارها مائه جنيه نظير ما هو منسوب اليهم في التهمة المبينة في الفقرة (١) من أولاً من قرار الاتهام مع تغيير وصفها ليكون الانضمام لحزب العمال الشيوعى المصرى بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٩٨ (أ) عقوبات والتهمة المبينة في البند ثانياً من قرار الاتهام وبرأتهم من التهمة الواردة في الفقرة (٢) من اولاً من قرار الاتهام .

### سادساً:

بمعاقبة احمد محمد على عمر بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبغرامة مقدارها مائه جنيه نظير ما هو منسوب إليه من التهمة المبينة في الفقرة (١) من اولاً من قرار الاتهام مع تغيير وصفها ليكون الانضمام لحزب العمال الشيوعى

المصري بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٩٨ (١) عقوبات وبراءته من التهمة الواردة فى الفقرة (٢) من أولاً من قرار الاتهام .

#### سابعاً :

بمعاقبة صلاح السيد عبد الرحيم بالحبس مع الشغل سنة وبغرامة مقدارها مائه جنيه نظير ما هو منسوب إليه فى التهمة المبينة فى البند ثانياً من قرار الاتهام وبراءته من التهمتين فى الفقرتين (١) ، (٢) من أولاً من قرار الاتهام.

#### ثامناً :

يحل المنظمة السرية المسماه بحزب العمال الشيوعى المصرى ومصادرة الكتب والنشرات والمطبوعات والمحركات المضبوطة .  
صدر هذا الحكم وتلى علناً بالجلسة فى اليوم الخامس عشر من شهر يوليو سنة الف وتسعمائه ثمانية وسبعون ميلاديه .

#### التوقيع

عميد / مختار محمد حسين شعبان  
رئيس المحكمة العسكرية العليا

## فهرس

### الجزء الثانى عشر

#### الباب الاول

التفاوضة القاهرة فى ١٧، ١٨ يناير ١٩٧٧

#### الفصل الاول

- ٧ ..... الاخطارات والبلاغات الخاصة بالحوادث
- ٧ ..... القاهرة
- ٨ ..... الاسكندرية
- ٩ ..... الجيزة
- ١٢ ..... حلوان
- ١٤ ..... كلية هندسة عين شمس
- ١٥ ..... الترمسانه البحرية
- ١٦ ..... منشور الاترييس

#### الفصل الثانى

#### بلاغات مباحث امن الدولة الخاصة بالتحريض

- ١ - بلاغ منير محسن فى ١٩/١/١٩٧٧ فى الساعة الواحدة صباحاً واذن النيايه ..... ١٩
- ٢ - محضر تحريات مباحث امن الدولة فى ١٩/١/١٩٧٧
- ٣ - الساعة ٢، ٤٥ صباحاً واذن النيايه ..... ٢١
- ٤ - محضر تحريات مباحث امن الدولة بالاسكندرية
- ٥ - فى صباح ١٩/١/١٩٧٧ واذن النيايه ..... ٢٥
- ٦ - محضر تحريات مباحث امن الدولة بحلول يوم ٢٠ يناير ١٩٧٧
- ٧ - الساعة السابسه مساء واذن النيايه ..... ٢٨
- ٨ - محضر تحريات مباحث حلوان فى ٢٠/١/١٩٧٧ الساعة ٧، ٣٠ مساء واذن النيايه... ٢٩
- ٩ - مذكره مباحث امن الدولة عن المخطط الشيوعى السرى
- ١٠ - ومستوليته عن احدث الشغب الاخيرة ..... ٣٠
- ١١ - مذكره رئيس مباحث امن الدولة ببيورسعيد واذن النيايه ..... ٣١

- ٥٦ ..... ٨- تحريات مباحث امن الدولة بينها عن مجموعة العمال واذن النيابة
- ٥٧ ..... ٩- محضر تحريات مباحث امن الدولة بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٢
- ٥٧ ..... ٩- جامعة القاهرة واذن النيابة
- ١٠- مذكره مساعد وزير الداخلية في ١٩٧٧/٢/١٢ عن تحرك حزب العمال
- ٥٧ ..... بجامعة القاهرة واذن النيابة
- ١١- محضر تحريات مباحث امن الدولة بالجيزة عن جامعة القاهرة في ١٩٧٧/٢/١٤
- ٥٨ ..... الساعة ٢ مساء واذن النيابة
- ١٢- محضر مباحث امن الدولة بالجيزة في ١٩٧٧/٢/١٤
- ٥٩ ..... الساعة الثالثة والنصف مساء واذن النيابة
- ١٣- محضر مباحث امن الدولة بالجيزة في ١٩٧٧/٢/١٤
- ٦١ ..... الساعة ٤, ٣ مساء واذن النيابة
- ١٤- محضر مباحث امن الدولة عن جامعة عين شمس في ١٩٧٧/٢/١٥
- ٦٢ ..... الساعة ١١, ٢٠ صباحا واذن النيابة
- ١٥- محضر مباحث امن الدولة بالجيزة عن جامعة القاهرة في ١٩٧٧/٢/١٦
- ٦٣ ..... الساعة ٢, ٣٠ مساء واذن النيابة
- ١٦- محضر مباحث امن الدولة فرع الجيزة عن اتصال حزب العمال بجهات الرقض العربي
- ٦٤ ..... في ١٩٧٧/٢/٢٢ واذن النيابة

### الفصل الثالث

- ٧٣ ..... اقوال ومذكرات رئيس مجموعة النشاط المحلي بالمباحث امام النيابة

### الفصل الرابع

- ٨٥ ..... أمر الاحالة في القضية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٧ حصر امن دولة عليا

### الفصل الخامس

- ٩٧ ..... ادلة الثبوت المقدمة من النيابة ضد المتهمين

### الفصل السادس

#### المحاكمة

- ١٧٧ ..... لاجراءات المحاكمة
- عن التهمة الاولى والراية
- ١٨٠ ..... انشاء منظمة ترمى الى قلب نظام الحكم
- ١٨١ ..... أولاً : التحريات

١٨٤ .....	ثانياً : شهادة ضباط مباحث أمن الدولة .....
١٨٩ .....	ثالثاً : شهود مصادر مباحث أمن الدولة .....
١٩٤ .....	رابعاً : شهادة الشهود الآخرين .....
١٩٥ .....	خامساً : اعترافات المتهمين .....
٢٠٠ .....	سادساً : الاوراق والنشرات والمطبوعات .....
٢٠٣ .....	سابعاً : التسجيلات .....
٢٠٤ .....	ثامناً : الصور الضمعية .....
	<b>من التهمة الثانية والثالثة</b>
٢٠٦ .....	الاتصال بحزب العمال الشيوعي المصري .....
	<b>عن التهمة الخامسة</b>
٢٠٧ .....	الترويج لتغيير مبادئ الدستور .....
	<b>عن التهمة السابعة</b>
٢٠٨ .....	محاولة قلب نظام الحكم .....
	<b>عن التهمة السابعة</b>
٢٠٨ .....	اذاعة بيانات وأشاعات كاذبة .....
	<b>عن التهمة الثامنة</b>
٢٦٩ .....	بشأن حماية أمن الوطن .....
٢٨٧ .....	تغيير وصف التهمة بالنسبة لبعض المتهمين .....
٢٠٣ .....	حكم المحكمة .....

## الجزء الثاني

جوليت ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ بمحاضرة الجيزة

## الفصل الأول

٢٠٧ .....	محاضر الشرطة .....
-----------	--------------------

## الفصل الثاني

٢١٧ .....	معاينة النيابة لحظة سكة حديد امبابه .....
-----------	---

## الفصل الثالث

٢٢٣ .....	سؤال ضباط الشرطة ومدير ملهى البارزينانا .....
-----------	---

## **الفصل الرابع**

استجواب النيابة للمتهمين ..... ٣٣٧

## **الفصل الخامس**

الاطلاع على مضبوطات على عبد الحميد عبد القادر ..... ٣٤٧

## **الفصل السادس**

أمر الاحالة في القضية رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ أمن دولة عليا ..... ٣٥٥

ملاحظات النيابة العامة ..... ٣٦٣

## **الباب الثالث**

**قضية حزب العمال الشيوعى المصرى (المطرية)**

## **الفصل الاول**

محضر تحريات مباحث امن الدولة ..... ٣٧٣

## **الفصل الثانى**

تحقيقات نيابة امن الدولة ..... ٣٨١

## **الفصل الثالث**

اطلاع النيابة على المضبوطات ..... ٣٨٩

## **الفصل الرابع**

اجراءات المحاكمة ..... ٤٠٣

اولاً - أمر الاحالة ..... ٤٠٤

ثانياً - حكم المحكمة بتاريخ ١٩٧٨/١/١ ..... ٤٠٦

ثالثاً - منكرة مكتب شئون امن الدولة بالغاء الحكم ..... ٤١١

رابعاً : حكم المحكمة بتاريخ ١٩٧٩/١/٣ ..... ٤١٤

خامساً : منكرة الدفاع ..... ٤٢٠

سادساً : حكم محكمة جنايات امن الدولة العليا الصادر فى ١٩٨١/١/٣١ ..... ٤٦١

## **الباب الرابع**

**قضية حزب العمال الشيوعى المصرى والحزب الشيوعى المصرى**

**امام المحكمة العسكرية العليا**

### **الفصل الاول**

**تعريفات مباحث امن الدولة والى النيابة**

- الفرع الاول : البلاغ ه القبض ..... ٤٧٠
- الفرع الثانى : تحقيقات نيابة امن الدولة مع المتهمين ..... ٤٧٣
- الفرع الثالث : الاطلاع على المخبوطات ..... ٤٧٧
- الفرع الرابع : اقوال مصدر مباحث امن الدولة ..... ٤٧٩

### **الفصل الثانى**

**تحقيقات النيابة العسكرية**

- الفرع الاول : سزال العقيد امين محمود اسماعيل ..... ٤٨٤
- الفرع الثانى : القبض على ابراهيم البدروى يونس ..... ٤٨٨
- الفرع الثالث : استجواب المتهمين ..... ٤٩٠

### **الفصل الثالث**

- واقعة الهتافات المعادية ..... ٥٠١

### **الفصل الرابع**

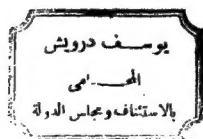
- واقعة اضراب المتهمين عن الطعام ..... ٥١١

### **الفصل الخامس**

- تصرف النيابة العسكريه فى التحقيقات ..... ٥٢٥

### **الفصل السادس**

- حكم المحكمة العسكريه العليا ..... ٥٣١



يوسف درويش

المحمي

بالاستئناف ومحاسن الدولة





Bibliotheca Alexandrina



0545055

٤٠ جنيه